سلسلة الرسائل الجامعية ٤

الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري في المتابعات

وأحاديثهم في جامعه الصحيح

جمع ودراسة

صنفه
راجي عفو ربه الكريم
د/ الدمراني عبد الله عبد الغني سعد
مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية
بدمياط الجديدة. جامعة الأزهر (حرسها الله تعالى)

المجلد الأول

دار الذخائر
المكتبة العمرية

الرُّواةُ الَّذينَ أخرجَ لهُمُ الإمامُ البُخاريُّ في المُتابعات

الجُزءُ الأوَّل

Ⓒ سعد - الدمراني عبد الله عبد الغني ، ١٤٤١ هـ
دار الكتب المصرية فهرسة أثناء النشر
سعد، الدمراني عبد الله عبد الغني
الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري في المتابعات وأحاديثهم في جامعه الصحيح/ الدمراني عبد الله عبد الغني سعد،١٤٤١هـ
٦٥٦ ص، ..سم
ردمك :١-١٦٣-٨٥٥-٩٧٧-٩٧٨
١- الحديث - تراجم الرواة
٢- الحديث - صحيح البخاري
أ - العنوان ٢٣٤،٦
رقم الإيداع : ٢٠١٩/١٤٧٥٠
ردمك :١-١٦٣-٨٥٥-٩٧٧-٩٧٨

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

المكتبة العمرية

دار الذخائر

٣٣ شارع الإمام محمد عبده خلف الجامع الأزهر
هاتف محمول: 00201008543160
00201060908845
هاتف الإدارة: 00201220275629
هاتف أرضي: 002025117994
dar.alzakhair@gmail.com

الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري في المتابعات

وأحاديثهم في جامعه الصحيح

جمع ودراسة

صنفه

راجي عفو ربه الكريم

د/ الدمراني عبد الله عبد الغني سعد

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية

بدمياط الجديدة - جامعة الأزهر (حرسها الله تعالى)

الجزء الأول

المكتبة العمرية

دار الذخائر

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٢٠ م

أصل هذا البحث رسالة دكتوراة قدمت لقسم الحديث الشريف بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة - جامعة الأزهر (حرسها الله تعالى) ونوقشت يوم الأربعاء ١٣ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٠١٥/٣/٤م ، وقد تكونت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من :

فضيلة الأستاذ الدكتور / موسى فرحات الزين (مشرفا أساسيا)
أستاذ ورئيس قسم الحديث الأسبق بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد الخضر الجوهري (مشرفا مشاركا)
أستاذ الحديث المساعد بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

فضيلة الأستاذ الدكتور / الأحمدي عبد الفتاح خليل (مناقشا داخليا)
أستاذ ورئيس قسم الحديث الأسبق بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

فضيلة الأستاذ الدكتور / ياسر محمد شحاتة (مناقشا خارجيا)
أستاذ ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين والدعوة بطنطا

وحصل الباحث بها على درجة العالمية (الدكتوراه) بتقدير مرتبة الشرف الأولى والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا

إهداء

إلى والدي الكريمين

شملهما الله بموفور رحمته

وأسكنهما الفردوس الأعلى من دار كرامته

أهدي هذا البحث

سائلا الله عز وجل أن يجعله في ميزانيهما، وأن يعينني على شكر بعض إحسانهما، ولكن كيف أقدر على شكركما، وبأي لسان أنطق بمدحكما، إن النعم التي طوقتما بها جيدي قد أسكتت لساني ، وأعجزت بياني ، فلله دركما،وعلى الله جزاؤكما ﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]

صنيع إحسانكما

بين يدي هذه الطبعة

الحمد لله الذي جعل أنساب من انقطع إليه موصولة، ورفع مقام الواقف ببابه، وآتاه مناه وسوله، وأدرج في زمرة أحبابه من لم تكن نفسه بزخارف المبطلين معلولة.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة برداء الإخلاص مشمولة، وللملكوت الأعلى صاعدة مقبولة، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، الذي بلغ من إكمال الدين مأموله، وآتاه جوامع الكلم فنطق بجواهر الحكم، وفاح من حدائق أحاديثه في الخافقين شذا أزهارها المطلولة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوي الأصول الكريمة، والأمجاد المأثولة[1].

أما بعد: فمن دواعي غبطتي أن شرفني الله ﷻ بالاشتغال بعلوم الحديث النبوي الشريف، وقد أحسن بي ﷻ أن قيضني لخدمة أصح كتب السنة النبوية المشرفة وهو (الجامع الصحيح) للإمام العبقري المجود سيد النقاد أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري- شمله الله بموفور رحمته، وأسكنه الفردوس الأعلى من دار كرامته- وذلك بأطروحتي التي قدمتها لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) من جامعة الأزهر الشريف -حرسه الله تعالى، وجعله منارة للعلم النافع- والتي كانت بعنوان:

(الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري في الشواهد والمتابعات وأحاديثهم في جامعه الصحيح جمع ودراسة)

---

(١) اقتباس من مقدمة الإمام السيوطي لكتابه «تدريب الراوي» ص ٣٨ .
وفيها تضمينات لبعض مصطلحات علوم الحديث، وقد وقع في المطبوع «أزهارها المطولة» وهو خطأ ظاهر منابذ للسجع والمعنى، والصواب ما أثبته، والمطلولة هي التي نزل عليها الطل ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، والطل هو الرذاذ أو المطر الخفيف، وقيل هو الندي. الدر المصون ١/ ٦١٥.

ويطيب لي وأنا أقدم لطبعتها الأولى أن أشير إلى عدة أمور:

الأول: أن موضوع البحث أمر اجتهادي قد تختلف أنظار الباحثين في جملة من قضاياه، وذلك لأن الإمام البخاري لم يكتب مقدمة لجامعه الصحيح يفصح فيها عن منهجه، كما أن المقولات التي أثرت عن الإمام البخاري في بيان منهجه في تصنيف جامعه الصحيح قليلة جدا، أضف إلى ذلك ميل الإمام البخاري إلى التلميح والإشارة، فلم يبق أمام الباحث إلا الاجتهاد إذ عدم النص، ولا يخفى على كل مشتغل بعلم الحديث الشريف أنه من الصعوبة بمكان أن نستشرف ما كان يعتمل في عقل إمام جهبذ من نقاد الحديث وصيارفة السنة كالإمام البخاري وهو يصنف كتابه، لكي نجيب عن تساؤلات عديدة منها:

١- لماذا خرج لهذا الراوي، ولم يخرج لذاك؟

٢- لماذا أخرج لهذا الراوي مقرونا، ولم يخرج له انفرادا؟

٣- هل روايته حديثا مقرونا لهذا الراوي يعني أنه لا يحتج به أم يعني أمرا آخر؟

٤- هل احتجاجه بهذا الراوي مطلق يشمل كل حديثه، أم نسبي يختص بجانب دون آخر؟

٥- هل ما ظهر لنا من طريقة الإمام البخاري في تخريج حديث هذا الراوي كاف في الحكم عليه بأنه غير معتمد عنده؟

٦- هل حكم أحد المحدثين الذين جاءوا بعد الإمام البخاري على راو من الرواة الذين أخرج لهم في صحيحه بأنه غير محتج به عنده حكم دقيق أم أنه مجانب للصواب؟

وغير ذلك من التساؤلات التي حاولت أن أجيب عنها في هذا البحث نظريا، وتطبيقيا.

الثاني: رأيت أن أحذف من العنوان لفظة «الشواهد» اكتفاء بلفظة «المتابعات» لما ثبت لدي بعد البحث أن المحدثين يستخدمون كلا منهما في موضع الآخر، ولا

يلتزمون ما اصطلح عليه المتأخرون من التفريق بينهما، بل المتأخرون لم يلتزموا بهذا التفريق كما بينته في موضعه من هذه الدراسة، فلم يعد هناك حاجة لإطالة العنوان بما لا يضيف جديدا في الكشف عن مضمون البحث .

الثالث: لقد اجتهدت في الإفادة مما كتبه القدامى والمعاصرون حول قضايا هذا البحث، وسعيت لتحصيل البحوث التي كانت متاحة وقت كتابة مسائله وتمحيص القول فيها، وقد فاتني من هذه البحوث ما سطره الدكتور/ خلدون الأحدب -حفظه الله تعالى- في كتابه (الإمام البخاري وجامعه الصحيح: نظرات في السيرة والمنهج)، ولكن في أثناء المناقشة أمدني أستاذنا الدكتور/ ياسر محمد شحاتة -حفظه الله تعالى- بصورة لجزء من هذا الكتاب يتعلق بموضوع بحثي.

ومن خلال قراءتي للجزء المصور تبين لي أن فيما كتبه الدكتور/ خلدون - وفقه الله تعالى- عدة مؤاخذات تحتاج إلى إعادة النظر فطفقت أبحث عن هذا الكتاب، ولم يتيسر لي الحصول على نسخة حتى قبيل كتابة هذه السطور حيث أعارني أحد الإخوة الكرام نسخته منذ عدة أيام فجزاه الله خيرا.

وقد تلقيت هذه النسخة بشغف بالغ فلما فحصتها وجدت المؤلف عقد فصلا بعنوان «شرط الإمام البخاري في الرجال وتمييزه بين رواة الأصول ورواة الشواهد» وهو الفصل المتعلق بموضوع هذه الدراسة[١]، ولما تصفحت هذا الفصل وجدت المؤلف - وفقه الله تعالى - قد جانبه الصواب في كثير من مسائل هذا الفصل، وأنه تعجل في أمر كانت له فيه أناة.

وسوف أشير هنا إلى أهم المؤاخذات العامة التي وقعت في الفصل المذكور باختصار شديد، ودون خوض في التفاصيل صيانة لهذه المقدمة عن الإسهاب:

---

(١) وقع هذا الفصل في ست وستين صفحة من ص ٢٧٥ حتى ص ٣٤١ .

أولا: عند دراسته لكتاب الإمام الكلاباذي «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» والذي طبع باسم «رجال صحيح البخاري» اعتمد على النسخة المطبوعة وهي نسخة رديئة للغاية وقع فيها خلط وتقديم وتأخير لبعض أوراق الكتاب، وقد أثر هذا سلبا على نتائج بحثه وتحليلاته، وأوقعه في إشكالات كثيرة تكلف الجواب عنها، ولو أنه فطن لهذا الخلل، واطلع على نسخة مخطوطة من الكتاب لما وقع في ذلك، ويمكن إجمال ما وقع له بسبب ذلك فيما يلي:

١- ادعى أن الإمام الكلاباذي لم يعقد بابا أو عنوانا حينما بدأ في ذكر هؤلاء الرواة، والأمر بخلاف ذلك .

٢- أدخل في الرواة المقرونين الذين ذكرهم الإمام الكلاباذي من ليس منهم، ثم تعجب من ذلك معتقدا أنه من صنيع الإمام الكلاباذي!.

٣- لم يفطن إلى تقسيم الإمام الكلاباذي للرواة المقرونين في صحيح البخاري إلى قسمين: محتج بهم، وغير محتج بهم، ثم راح يحاكمه، ويستدرك عليه!.

٤- نتج عن هذا الخلل في ترتيب الكتاب تركيب تراجم ليست فيه فراح المؤلف يتعقب الإمام الكلاباذي بأن هذا الروي لم يخرج له البخاري، وذاك الراوي احتج به البخاري!.

ثانيا: عند دراسته لكتاب الإمام الحاكم النيسابوري «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم» لم ينتبه إلى أمرين مهمين:

١- أن الإمام الحاكم أخذ الفصل الذي عقده للمقرونين في صحيح الإمام البخاري عن كتاب الإمام الكلاباذي، وإن لم يشر إلى ذلك، وأن الإمام الحاكم لم يتحر الدقة التي تحراها الإمام الكلاباذي في تقسيمه المشار إليه سابقا فقام بخلط هذين القسمين معا، ولو أن المؤلف - وفقه الله تعالى - فطن لذلك لانحل له كثير من الإشكالات

التي طرحها، وتكلف الجواب عنها مثل ذكر الحاكم أسماء بعض الصحابة في هذا الفصل الذي خصصه لمن لم يعتمدهم البخاري منفردين!.

٢- أن الإمام الحاكم عقد في كتابه فصلين آخرين لهما تعلق كبير بالرواة الذين أخرج لهم البخاري في المتابعات، الأول بعنوان: «ذكر الرواة الذين عيب على مسلم بن الحجاج الحديث عنهم في المسند الصحيح»، والثاني بعنوان: «ذكر أسماء من أخرجهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل رضي الله عنه ونسبوا إلى نوع من الجرح». قد صدر هذين الفصلين بمقدمة ذكر فيها أن الشيخين لم يخرجا إلا عن الثقات إلا عند الاستشهاد والمتابعة[١].

ثالثا: عند دراسته لكتاب الحافظ ابن حجر «هُدَى[٢] الساري» فاته أمران هما في غاية الأهمية:

١- لم يفطن إلى أن الحافظ ابن حجر قسم الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري إلى ثلاثة أقسام في آخر الفصل الذي خصصه لذلك[٣]، ولا أدري كيف خفي عليه ذلك، وهو تقسيم مهم جدا لمعرفة الرواة الذين لم يحتج بهم البخاري، وقد أتعب المؤلف نفسه في جمعهم من خلال التراجم التي صنعها الحافظ لهؤلاء الرواة في الفصل المذكور دون أن يراعي تقسيم الحافظ نفسه لهؤلاء الرواة فنتج عن ذلك قصور شديد جدا في استنتاجاته وتحليلاته يعلم بمقارنة ما في الفصل المذكور من كتاب المؤلف، وما أثبته في هذا البحث بفضل الله وتوفيقه.

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم ٢/ ٦٨٧ .

(٢) هذا هو الضبط الصحيح (بضم الهاء وفتح الدال) كما حرره الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمته لتحقيق فتح الباري طبعة مؤسسة الرسالة، وهو أليق من جهة المعنى خلافا لما انتشر على ألسنة المشتغلين بعلوم الحديث في زماننا من نطقها بفتح الهاء وسكون الدال.

(٣) هُدى الساري ٤٨٨ .

٢- أن الحافظ ابن حجر لم يذكر في هذا الفصل كل من تكلم فيه من رواة الصحيح، بل فاته عدد كبير منهم، وقد استدركت عليه (١٦٩) مائة وتسعة وستين راويا ممن تكلم فيهم وأخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل، ولم يذكرهم الحافظ ابن حجر في الفصل الذي خصصه للدفاع عمن تكلم فيه من رواة صحيح البخاري .

وأرجو إن وقع بحثي هذا في يد فضيلة الأستاذ الدكتور/ خلدون - حفظه الله تعالى - أن يتسع صدره لما أبديته من ملاحظات فما أنا إلا ناسج على منواله في انتقاد ما رآه مجانبا للصواب فيما يصنفه ويحققه، نسأل الله ﷻ أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم[1] .

الرابع: كان من أهم الأسباب التي دعتني لطبع هذه الدراسة ونشرها أن تقع في أيدي أهل العلم وطلبته فيعملوا فيها أقلام نقدهم، وأعدهم ألا أضيق بهذا النقد، فإني إلى إرشادهم فقير، وأنا اليوم إذ أقدم هذا البحث لا أقدمه معلما بل متعلما ملتمسا منهم النصح والإفادة فأسأل بالله - تعالى وتقدس - أخا قرأ هذا البحث فأفاد شيئا ألا يحرمني من دعائه، أو وجد فيه خطأ يحتاج إلى إصلاح، أو زيادة مهمة تحتاج إلى استدراك ألا يحرمني من نصحه وإرشاده، وحسبي أنني بذلت فيه وسعي، واستفرغت طاقتي وجهدي، فما كان من توفيق فمنه وحده سبحانه فله الحمد أجمع، وما كان من خطأ أو تقصير فأسال ربي المغفرة، وأسأل إخواني المعذرة، وأختم بما قاله شيخ القراء الإمام أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله تعالى، وألبسه حلل السعادة، وكافأه بالحسنى وزيادة - في قصيدته المسماة «حرز الأماني ووجه التهاني»، والتي اشتهرت بالشاطبية:

أقول لحر والمروءة مــــــرؤها ... لإخوته المرآة ذو النور مكحـــلا

---

(١) كان هذا من دعاء النبي صلوات الله وسلامه عليه في استفتاح قيام الليل كما جاء في صحيح الإمام مسلم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (١/ ٥٣٤/ ٧٧٠)، وإذا كان وهو المعلم والمؤيد من ربه تبارك وتعالى يدعو بهذا فكيف بنا!!، اللهم صل وسلم وبارك عليه كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون.

أخي أيها المجتاز نظمـــي ببابه ينادى عليه كاسد السوق أجمـــلا
وظن به خيرا وسامح نسيجـــــه بالاغضاء والحسنى وإن كان هلهلا
وسلم لإحدى الحسنيين إصـــابة والاخرى اجتهادرام صوبا فأمحـــلا
وإن كان خرق فادركه بفضـــلة من الحلم وليصلحه من جادمقـــولا
وقل صادقا لو لا الوئام وروحــــه لطاح الأنام الكل في الخلف والقلا
وعش سالما صدرا وعن غيبة فغـب تحضر حظار القدس أنقى مغسلا(١)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه/ الدمراني عبد الله عبد الغني سعد

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية

جامعة الأزهر الشريف (حرسه الله تعالى)

القاهرة في يوم السبت الثامن من ذي القعدة لعام ١٤٣٩

من الهجرة النبوية المشرفة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم

هاتف (واتس): ٠١٠٠٠٩٧٠٦٩٧٤

بريد حاسوبي (اليكتروني): dr.damarani@gmail.com

---

(١) حرز الأماني ص ٢٣ .

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، أما بعد[1].

لقد شرف الله عز وجل أمة النبي ﷺ بالوحي قال تعالى: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٤٣ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾[الزُّخرُف: ٤٣- ٤٤][2]، وقال ﷻ: ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾[المؤمنون: ٧١][3]، والوحي قرآن وسنة، قال عز اسمه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[النجم: ٣- ٤]، والسنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، وهي المبينة للمصدر الأول وهو القرآن، فبدونها لا يُفهم كتاب الله تعالى على الوجه الصحيح، قال تعالى

---

(١) من خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يستفتح بها خطبه أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٣/ ٨٦٨).

(٢) قال ابن جرير في تفسيره ٢٥/ ٧٦: «يقول تعالى ذكره: وإن هذا القرآن الذي أوحي إليك يا محمد الذي أمرناك أن تستمسك به لشرف لك ولقومك من قريش».

(٣) قال ابن جرير في تفسيره ١٨/ ٤٣: «اختلف أهل التأويل في تأويل الذكر في هذا الموضع، فقال بعضهم: هو بيان الحق لهم بما أنزل على رجل منهم من هذا القرآن... وقال آخرون بل معنى ذلك بل أتيناهم بشرفهم، وذلك أن هذا القرآن كان شرفا لهم لأنه نزل على رجل منهم فأعرضوا عنه، وكفروا به، وقالوا: ذلك نظير قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾[الزخرف: ٤٤] وهذان القولان متقاربا المعنى، وذلك أن الله جل ثناؤه أنزل هذا القرآن بيانا بين فيه ما لخلقه إليه الحاجة من أمر دينهم، وهو مع ذلك ذكر لرسوله ﷺ وقومه وشرف لهم».

جده: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

ولما كانت السنة النبوية الشريفة بهذه المكانة العظيمة كان من أشرف ما يسعى إليه المرء خدمتها والعناية بها، وقد بذل علماء الحديث ﷺ جهودا مضنية في خدمة سنة النبي ﷺ فارتحلوا إلى الآفاق لجمع الأحاديث، وألفوا الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، وغيرها من كتب السنة، وتناولوا رواة السنن جرحا وتعديلا فألفوا كتبا في الثقات، وأخرى في الضعفاء، وغير ذلك من كتب الرجال، فصان الله عز وجل بهم هذا الدين.

قال الإمام الشافعي: «لولا المحابر لخطبت الزنادقة على المنابر»(١).

وقال الخطيب البغدادي مادحا أهل الحديث حملة الآثار: «وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيا تعكف عليه سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول قدوتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع، ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٧٠.

إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير»[١].

والسنة النبوية المطهرة - رغم جلالتها، وشرفها - لم تسلم من هجمات المغرضين قديما وحديثا، وقد أجاد الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في توصيف هذه الهجمات، وتحليل أسبابها فقال: «ولقد تعرضت السنة في القديم لهجمات بعض الفرق الإسلامية الخارجة على سنن الحق لشبهات طارئة لم تجد في نفوس أتباعها ما يدفعها، كما تعرضت في العصر الحاضر لهجمات بعض المستشرقين المتعصبين من دعاة التبشير والاستعمار ابتغاء الفتنة، وابتغاء هدم هذا الركن المتين من أركان التشريع الإسلامي الوارف الظلال، وتابعهم على ذلك بعض المؤلفين من أبناء أمتنا اغترارا بما يضفيه أولئك المستشرقون على بحوثهم من زخارف علمية لا تثبت أمام النقد العلمي النزيه، أو اندفاعا وراء ميول نفسية، وشبهات فكرية لم يحاولوا تمحيصها على ضوء ما بين أيديهم من تراث السلف، وبحوث العلماء الراسخين، فصادف رأي المستشرقين هوى كامنا في نفوس هؤلاء فضربوا على الوتر، وغنوا بذلك الحداء:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى ... فصادف قلبا خاليا فتمكنا[٢]

ولقد عجبت كل العجب، وأنا أقرأ كلام الخطيب البغدادي وهو يصف منكري السنة في زمانه فكأنه يصف من في زماننا منهم وصفا دقيقا، يقول في مقدمة كتابه شرف أصحاب الحديث: «ومن واضح شأنهم الدال على خذلانهم صدوفهم عن النظر في أحكام القرآن، وتركهم الحجاج بآياته الواضحة البرهان، واطراحهم السنن من ورائهم، وتحكمهم في الدين بآرائهم فالحدث منهم منهوم بالغزل، وذو السن مفتون

(١) شرف أصحاب الحديث ٢٨.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٤، والبيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح، وقيل ليزيد بن الطثرية . ديوان مجنون ليلى ٢١٩، وانظر تعليق المحقق

بالكلام والجدل، قد جعل دينه غرضا للخصومات وأرسل نفسه في مراتع الهلكات، ومناه الشيطان دفع الحق بالشبهات إن عرض عليه بعض كتب الأحكام المتعلقة بآثار نبينا عليه أفضل السلام نبذها جانبا وولى ذاهبا عن النظر فيها، يسخر من حاملها وراويها معاندة منه للدين، وطعنا على أئمة المسلمين»[١].

وبعض هؤلاء لا يرى الحجة إلا في القرآن، ويكفي في الجواب عنه قول الإمام السيوطي في مقدمة كتابه «مفتاح الجنة»: «اعلموا - يرحمكم الله - أن من العلم كهيئة الدواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء لا تذكر إلا عند داعية الضرورة، وأن مما فاح ريحه في هذا الزمان، وكان دارسًا - بحمد الله - منذ أزمان، وهو أن قائلًا رافضيًّا زنديقًا أكثر في كلامه أن السنة النبوية والأحاديث المروية- زادها الله علوا وشرفا - لا يحتج بها، وأن الحجة في القرآن خاصة»[٢].

وقد كان من أئمة الحديث الذين شرفهم الله تعالى بخدمة السنة النبوية المطهرة الإمام العبقري المجود أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله فقد برع في حفظ الحديث، ونقد الرجال، ومعرفة العلل حتى شهد له شيوخه وأقرانه، وصنف جامعه الصحيح فتلقته الأمة بالقبول، وأذعنت لجودة تصنيفه، واشتهر بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

قال الإمام السبكي[٣] رحمه الله مادحًا البخاري وجامعه الصحيح:

علا عن المدح حتى ما يزان به ... كأنما المدح من مقداره يضع

له الكتاب الذي يتلو الكتاب هدى ... هذي السيادة طودا ليس ينصدع

(١) شرف أصحاب الحديث ٢٠ - ٢١.

(٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ١٣.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢١٢.

وجدير بالذكر أني أكتب هذه المقدمة في وقت كثر فيه الطعن على صحيح الإمام البخاري من أناس لا علم لهم بالسنة زاعمين - فض الله أفواههم - أنهم يعلمون الناس صحيح الدين في زمن كثر فيه الجهل، وقل فيه العلم، ووسد الأمر إلى غير أهله، فإلى الله المشتكى !.

وقد بلغ الأمر ببعض المخذولين - لا بارك الله في سعيهم - أن اتهموا الإمام البخاري بوضع الحديث، وحاشاه - رحمات الله ورضوانه عليه - أن يفعل، كيف وهو الذي صان ما ورثه من علم النبوة أن يبتذل عند أبواب السلاطين، وقال لرسول الأمير لما طلب منه أن يحمل إليه كتاب الجامع والتاريخ: «أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس»، فكان هذا سبب الوحشة بينهما، ونفاه فمات بعيدا عن بلده رحمه الله[(١)].

وحسب الإمام البخاري أن علماء الأمة قاطبة تلقوا كتابه بالقبول، وأثنى عليه شيوخه وأقرانه، وهم الأئمة العدول، أفيترك كلامهم، ويلتفت إلى هؤلاء الخوالف؟!.

ولله در أبي حيان الأندلسي رحمه الله إذ قال مادحا الإمام، وجامعه[(٢)]:

تصانيفه نُور ونَوْر لناظر ... فقد أشرقت زُهْرا وقد أينعت زَهْرا
نحا سنة المختار ينظم شتها ... يلخصها جمعا ويخلصها تبرا
وكم بذل النفس المصونة جاهدا ... فجاز لها بحرا وجاب لها برا
فطورا عراقيا وطورا يمانيا ... وطورا حجازيا وطورا أتى مصرا
إلى أن حوى منها الصحيح صحيفة ... فوافى كتابًا قد غدا الآية الكبرى
كتاب له من شرع أحمد شرعة ... مطهرة تعلو السماكين والنسرا[(٣)]

(١) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٧١.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٥٧٤ ترجمة أبي حيان الأندلسي.

(٣) السماكين بكسر السين، والنسرا بفتح النون أسماء نجوم في السماء، المعجم الوسيط ٤٥٠، ٩١٧ (سمك)، (نسر)

وصحيح الإمام البخاري ليس كتابًا ألفه رجل مغمور فوضع في أدراج أحد المكتبات حتى يأتي هؤلاء في آخر الزمان ليكشفوا ما فيه من الموضوعات كما زعموا!، فلا زال أهل العلم متوافرين على حفظه، وقراءته، وشرحه، وروايته، ولا يعلم أن الأمة اعتنت بكتاب - بعد كتاب الله تعالى - عنايتها بصحيح الإمام البخاري ما بين شارح له ومختصر، ومؤيد ومنتصر، ومترجم لرجاله، وكاشف عن أغواره إلى غير ذلك من أوجه عناية الأمة بهذا الكتاب المبارك.

وإني لأجزم أن أمثال هؤلاء لا يعرفون معنى كون الحديث موضوعا، ولا يستطيعون التفريق بين الصحيح والموضوع، وإنما ينقدون الأحاديث بمحض أهوائهم، وهذا يحسنه كل أحد، ألا فليعط هؤلاء القوس باريها، ويخضعوا لكلام علماء الحديث ونقاده، فإن من تكلم في غير فنه أتى بمثل هذه العجائب، وسيظل صحيح الإمام البخاري شامخا تتحطم على صخوره الصلاب رؤوس أهل البدع والأهواء، وإنه لحقيق بقول الحسن بن حميد:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل(١)

وقد كنت منذ أن أكرمني الله تعالى بمحبة السنة وأهلها أرجو أن يشرفني بخدمة هذا الكتاب المبارك، ولما اشتغلت مدة بقراءته مع بعض شروحه تكشفت لي عدة قضايا تحتاج إلى بحث ودراسة منها:

١ - معنى الاحتجاج بالراوي عند الإمام البخاري، ومتى يقال عن الراوي: إن البخاري احتج به، ومتى يقال: لم يحتج به البخاري؟

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١١، وفي مغاني الأخيار ٥/ ١٦٠ «الحسين بن حميد»، وهو الحسن بن حميد المنبجي، ويقال له: «الحسين» أيضًا، شاعر مجيد، تنسب إليه القصيدة اليتيمة، ترجمته في بغية الطلب ٥/ ٢٣٤٢.

٢- وما هي الأسباب التي تجعل الإمام البخاري يحتج في صحيحه ببعض الرواة دون بعض؟

٣- وكيف يمكن تمييز الرواة الذين لم يحتج بهم الإمام البخاري ممن أخرج لهم في صحيحه؟

ونظرا لأهمية هذه القضايا الحديثية، واستحقاقها للبحث قدمتها أطروحة لتسجيل درجة العالمية (الدكتوراه) في الحديث الشريف وعلومه بعنوان:

الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري في الشواهد والمتابعات، وأحاديثهم في جامعه الصحيح، جمع ودراسة

الدراسات السابقة في هذا الموضوع

أولا: دراسات المتقدمين:

المباحث النظرية لهذه المسألة منثورة في كتب في كتب المصطلح في ثنايا كلامهم على شرط البخاري، ورجال صحيحه، وفي شروحه عند كلامهم على رواة الصحيح، والحديث عن هؤلاء الرواة مبثوث في الكتب التي ترجمت لرجال صحيح البخاري، أما ذكر هؤلاء الرواة في مبحث خاص فقد تعرض له أربعة من أئمة الحديث هم:

١- الإمام الدارقطني في كتابه «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم» حيث عقد فيه بابا لمن ذكره البخاري اعتبارا بحديثه وروايته أو مقرونا مع غيره ذكر فيه تسعة وأربعين راويا منهم تسعة أخرج لهم البخاري بإسناده المتصل مقرونين، والباقون علق حديثهم.

٢- الإمام الكلاباذي في كتابه «الهداية والإرشاد» المعروف باسم «رجال صحيح البخاري» حيث عقد فيه بابا لمن أخرج لهم البخاري مقرونين بغيرهم أو مضمومين

إلى أسانيد أخرى ذكر فيه واحدا وخمسين راويا ممن أخرج لهم البخاري مقرونين.

٣- الإمام الحاكم في كتابه «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم» حيث عقد فيه بابا لمن لم يعتمدهم البخاري منفردين بل ضمهم إلى غيرهم واستشهد بهم أورد فيه أربعة وستين راويا ممن أخرج لهم البخاري مقرونين.

٤- الحافظ ابن حجر في كتابه «هُدَى الساري» حيث عقد فيه فصلا لمن تكلم فيه من رجال صحيح البخاري قسمهم إلى ثلاثة أقسام الثالث منها من أخرج له البخاري في المتابعات، وعددهم مائة وعشرة.

وفي هذه الدراسات الأربعة ما ليس في الآخر، وبين هؤلاء الأئمة من الاختلاف ما يدعو إلى إعادة النظر في هذه المسألة لمعرفة الأصل الذي بنى كل واحد منهم حكمه عليه، وبيان الراجح فيما اختلفوا فيه، هذا فضلا عن وجود رواة آخرين لم يذكرهم واحد من هؤلاء الأربعة، وسيأتي بيان ذلك مفصلا في موضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

ثانيا: الدراسات المعاصرة

تعرض لبحث هؤلاء الرواة من المعاصرين الدكتور/ محمد عبد الرحمن طوالبة، وله فيهم بحثان منشوران:

الأول: بعنوان « من أخرج لهم البخاري مقرونين» أورد فيه اثنين وثلاثين راويا.

الثاني: بعنوان «شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري» أورد فيه ثلاثة وعشرين راويا.

ومع كون هذين البحثين غير جامعين لكل من أخرج له البخاري في المتابعات - بل ولا لكل من أخرج له البخاري مقرونا - فقد شاب البحثين عدد غير قليل من أوجه

القصور، والأخطاء العلمية التي تؤكد أنه لم ينتفع بدراسات المتقدمين في هذه المسألة، وسيأتي التنبيه على أوجه القصور في موضعها من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

أولا: المشاركة في خدمة السنة النبوية المشرفة، ببيان طرف من منهج الإمام البخاري في جامعه الصحيح، والذي هو أصح كتب السنة قاطبة.

ثانيا: دفع الطعون التي يوجهها أعداء السنة إلى صحيح الإمام البخاري، والتي منها روايته لبعض الضعفاء في صحيحه.

ثالثا: الكشف عن جانب مهم من جوانب عظمة الجامع الصحيح للإمام البخاري، وعن الدقة العلمية التي سلكها في تأليفه للتأكيد على استحقاقه أن يكون أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

رابعا: أن الدراسات السابقة في هذا الشأن لا تكفي كما سبق قريبا.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وبابين، وخاتمة.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية السنة، وطرفا من جهود أهل العلم في خدمتها، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.

الباب الأول: الدراسة النظرية وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: الإمام البخاري وجامعه الصحيح. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإمام البخاري، ومكانته العلمية.

المبحث الثاني: الجامع الصحيح للإمام البخاري، ومكانته العلمية.

الفصل الثاني: الشواهد والمتابعات وأثرها في الحكم على الراوي والمروي. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الشواهد والمتابعات، وأقسامهما، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المتابعة، وبيان أقسامها.

المطلب الثاني: تعريف الشاهد وبيان أقسامة.

المبحث الثاني: طريقة المحدثين في استخدام مصطلح المتابعة، والشاهد. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تاريخ استخدام المحدثين لهذين المصطلحين، وتساهلهم في إطلاق أحدهما على الآخر.

المطلب الثاني: طريقة البخاري في استخدام مصطلح المتابعة.

المبحث الثالث: أثر الشواهد والمتابعات في الحكم على الراوي والمروي. وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر الشواهد والمتابعات في الحكم على الراوي.

المطلب الثاني: أثر الشواهد والمتابعات في الحكم على المروي.

المطلب الثالث: شروط الاعتداد بالمتابعات والشواهد.

الفصل الثالث: شرط البخاري في صحيحه وأثر ذلك في اختياره للرواة. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الشرط عند المحدثين.

المبحث الثاني: شرط البخاري في رواة صحيحه.

المبحث الثالث: أثر شرط الإمام البخاري في اختياره للرواة.

المبحث الرابع: معنى قول المحدثين: «على شرط البخاري».

الفصل الرابع: رواة صحيح البخاري بين الاحتجاج وعدمه. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: معنى الاحتجاج عند المحدثين.

المبحث الثاني: معنى قول المحدثين: «احتج به البخاري»

المبحث الثالث: أقسام الرواة المذكورين في صحيح الإمام البخاري من حيث الاحتجاج، وموقع رواة البحث من هذا التقسيم.

الفصل الخامس: كيفية تمييز من أخرج البخاري حديثه في الشواهد والمتابعات. وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تمييز الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري أو خف ضبطهم عنده، وخرج لهم في جامعه الصحيح. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تمييز الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري، وخرج لهم في جامعه الصحيح.

المطلب الثاني: تمييز الرواة الذين خف ضبطهم عند الإمام البخاري، وخرج لهم في جامعه الصحيح.

المبحث الثاني: تمييز الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري مقرونين في جامعه الصحيح. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المقرون لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: أسباب تخريج الإمام البخاري للراوي مقرونا.

المطلب الثالث: كيف نميز من لم يعتمده الإمام البخاري من الرواة المقرونين؟

المطلب الرابع: فحص الدراسات السابقة المتعلقة بالمقرونين في صحيح البخاري.

المطلب الخامس: التذييل على الدراسات السابقة المتعلقة بالمقرونين في صحيح البخاري.

المبحث الثالث: تمييز الرواة الذين ثبت ضعفهم أو خف ضبطهم وخرج لهم الإمام البخاري في جامعه الصحيح. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فحص الدراسات السابقة المتعلقة بمن تكلم فيه، وأخرج له الإمام البخاري في جامعه الصحيح.

المطلب الثاني: التذييل على الدراسات السابقة المتعلقة بمن تكلم فيه، وأخرج له الإمام البخاري في جامعه الصحيح

الفصل السادس: مرتبة هؤلاء الرواة من حيث الجرح والتعديل، ومنهج الإمام البخاري في تخريج حديثهم. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مرتبة هؤلاء الرواة من حيث الجرح والتعديل، ودرجة أحاديثهم خارج الصحيح.

المبحث الثاني: منهج الإمام البخاري في تخريج حديث هؤلاء الرواة.

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري أو خف ضبطهم عنده، وأحاديثهم في جامعه الصحيح. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري، وأحاديثهم في جامعه الصحيح.

المبحث الثاني: الرواة الذين خف ضبطهم عند الإمام البخاري، وأحاديثهم في جامعه الصحيح.

الفصل الثاني: الرواة الذين أخرج لهم البخاري مقرونين، وأحاديثهم في جامعه الصحيح.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الرواة المقرونون، وأحاديثهم في صحيح الإمام البخاري.

المبحث الثاني: الرواة الملحقون بالمقرونين، وأحاديثهم في صحيح الإمام البخاري.

الفصل الثالث: الرواة الذين ثبت ضعفهم أو خفة ضبطهم، وأحاديثهم في صحيح الإمام البخاري.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الرواة الذين ثبت ضعفهم، وأحاديثهم في صحيح الإمام البخاري.

المبحث الثاني: الرواة الذين ثبتت خفة ضبطهم، وأحاديثهم في صحيح الإمام البخاري.

الخاتمة: أذكر فيها أهم المسائل التي اشتمل عليها البحث، والنتائج التي توصلت إليها.

تليها الفهارس العلمية الآتية:

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس الأحاديث، والآثار.

٣ - فهرس الرواة.

٤ - فهرس المراجع والمصادر.

٥ - فهرس الموضوعات.

منهج البحث والخطوات الإجرائية التي اتبعتها

اعتمدت في هذه الدراسة علي المنهج التحليلي[1] وقد تم العمل - بتوفيق الله تعالى وعونه - على خمس مراحل:

الأولى: السبر والتتبع:

وفيها قمت بجمع كل ما توفر لي من الرواة الذين وصفوا بكونهم من رواة المتابعات في صحيح البخاري، أو قيل فيهم: «لم يحتج به البخاري»، واعتمدت في هذا الجمع على الكتب الآتية:

١ - رجال صحيح البخاري للإمام أبي نصر الكلاباذي.

٢ - التعديل والتجريح للإمام أبي الوليد الباجي.

٣ - تهذيب الكمال للحافظ المزي، وما تفرع عنه كتهذيب التهذيب، وتقريبه كلاهما للحافظ ابن حجر.

٤ - هُدَى الساري للحافظ ابن حجر.

---

(١) هو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية تفكيكا أو تركيبا أوتقويما. أبجديات البحث في العلوم الشرعية ٩٦.

الثانية: الدراسة والفحص:

وفيها قمت بدراسة تراجم من توفر لي من الرواة، ودراسة أحاديثهم داخل صحيح البخاري، وكيفية تخريج البخاري لهم، وكذا درست مناهج أئمة الحديث كالدارقطني، والحاكم، والكلاباذي، وابن حجر في تناول هؤلاء الرواة، ووقفت على التباين الموجود بينهم في هذا الشأن.

الثالثة: التحليل والاستنتاج:

وفيها حاولت تلمس الطرق التي سلكها أهل العلم للحكم على الراوي بكونه من رواة المتابعات في صحيح الإمام البخاري، وقد توفر لي بعد إدامة النظر في كلامهم ثلاث قرائن يمكن الاعتماد عليها في تحديد هؤلاء الرواة:

الأولى: أن يكون الراوي ممن ضعفهم البخاري أو خف ضبطهم عنده.

الثانية: أن يخرج البخاري حديثه مقرونا.

الثالثة: أن يثبت ضعف الراوي أو خفة ضبطه من خلال كلام أئمة الحديث.

وفي هذه المرحلة أيضا حاولت الإجابة على الأسئلة التي سبق طرحها قريبا مستفيدا من كلام أئمة الحديث حول هؤلاء الرواة.

الرابعة: إعادة السبر والتتبع:

وفيها قمت باستخدام هذه القرائن الثلاثة لمعرفة أمرين:

الأول: تمييز من ذكر خطأ في رواة المتابعات ممن لم تتوفر فيه إحدى هذه القرائن.

الثاني: استدراك من لم يذكره أهل العلم فيمن أخرج له البخاري في المتابعات، وكان حقه أن يذكر فيهم.

الخامسة: ترتيب المادة العلمية المتوفرة:

وفيها قمت بترتيب المادة العلمية التي توفرت لي على النحو التالي:

أولا: قدمت لهؤلاء الرواة بدراسة نظرية حررت فيها المسائل المتعلقة بهذا الشأن على النحو المذكور في خطة البحث مستفيدا من كلام الأئمة حول هؤلاء الرواة، وصدرت هذه الدراسة بترجمة وتعريف موجزين للإمام البخاري، وجامعه الصحيح.

ثانيا: قسمت رواة البحث إلى ثلاثة أقسام بحسب القرائن التي سبقت الإشارة إليها، وهي فصول الباب الثاني من هذا البحث.

ثالثا: قسمت كل قسم من الأقسام الثلاثة إلى قسمين، وجعلت كل قسم مبحثا على النحو المذكور في خطة البحث.

رابعا: رتبت رواة كل مبحث على حروف المعجم، ورقمت رواة كل مبحث برقم خاص بجوار الرقم العام.

خامسا: إذا توفرت في الراوي عدة قرائن أكتفي بذكره في الموضع الأول، وأحيل على ترجمته السابقة.

سادسا: ترجمت لكل راو بترجمة مفصلة تشتمل على ما يلي:

١- اسمه، ونسبه، وكنيته، وبلده.

٢- ثلاثة من شيوخه وثلاثة من تلاميذه مع الرمز لمن أخرج البخاري حديثه بالرمز (خ)، وقد توخيت في اختيارهم الشهرة ما أمكن.

٣- من أخرج له من أصحاب الكتب الستة.

٤- وفاته، فإن لم أقف عليها ذكرت طبقته من تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر.

٥- أقوال أئمة الجرح والتعديل أذكر أقوال المعدلين والموثقين أولا، ثم أقوال المجرحين، فإن اجتمع في القول الواحد تعديل، وجرح اكتفيت بذكره في أقوال المعدلين، وإن كان للبخاري فيه كلام بدأت به.

٦- مرتبته من حيث الجرح والتعديل حسبما ترجح لي بعد دراسة أقوال الأئمة فيه.

٧- ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري من أهل العلم.

٨- الأحاديث التي أخرجها البخاري لهذا الراوي، وطريقته في تخريجها، وقد اعتمدت في معرفة هذه الأحاديث على برنامج الحاسب الآلي المعروف باسم «جامع الحديث»، على أن البرنامج لا يسلم من الأخطاء العلمية التي اجتهدت في تداركها، وقد ذكرت الأحاديث بأسانيدها ومتونها كاملة حتى أتمكن من الإحالة عليها عند التخريج، وذكر المتابعات والمخالفات إلا إذا طال المتن فأكتفي بالإشارة إلى مضمونه.

٩- ذكر المتابعات والشواهد التي تؤكد أن الراوي قد حفظ هذا الحديث، وأنه لم يتفرد به، ولا أستطرد في ذكر كل المتابعات والشواهد التي وقفت عليها إلا إذا اقتضى الأمر ذلك.

سابعا: ذكرت في خاتمة البحث أهم المسائل التي اشتمل عليها، وأهم النتائج التي توصلت إليها.

ثامنا: ذيلت البحث بعدة فهارس علمية.

وأنا إذ أضع هذا البحث بين أيدي أساتذتي الكرام لإعمال قلم النقد فيه فإني أسأله تبارك وتعالى أن أكون عند حسن ظنهم، وإنه لا يسعني إلا أن أقول: إنني إذا كنت مقدما اليوم شيئا من العلم فما هو إلا ما أفدته من علومكم، وإن كنت اليوم متأدبا فما هو إلا ما اقتبسته من آدابكم، وإنه ليحق لي أن أتمثل بقول هبة الله بن الحسين

البغدادي، وقد أهدى هدية لأحد الأمراء:

أهدي لمجلسه الكريم وإنما ... أهدي له ما حزت من نعمائه

كالبحر يمطره السحاب وما له ... فضل عليه لأنه من مائه[(١)]

هذا ولا أدعي أنني بلغت فيه الغاية، ولا قاربتها، بل إني كلما أعدت النظر فيه وجدت ما يحتاج إلى إصلاح أو تهذيب، فما هو إلا [جهد المسرور بالإجراء بالخلاء، المضاهي بقبسه الخفي ذُكاء[(٢)]، وابن ذُكاء، قد جاء يزاحم بغير عَوْد[(٣)]، ويكاثر برذاذه الجَوْد[(٤)]، وهو أخمل من بَقَّة في شَقَّة، وأخفى من تِبْنَة في لِبْنَة»[(٥)]][(٦)]، وإنما شجعه

---

(١) قاله هبة الله بن الحسن بن يوسف المنعوت بالبديع الأَسْطُرلابي نسبة إلى الأَسْطُرلاب - بفتح الهمزة، وسكون السين، وضم الطاء - كلمة يونانية معناها ميزان الشمس، وقال بعضهم: (اللاب) اسم الشمس بلسان اليونان فكأنه قيل أسطر الشمس إشارة إلى الخطوط التي فيه، وقيل: إن أول من وضعه بطليموس صاحب المجسطي، وكان صاحب الترجمة شاعرا مشهورا أحد الأدباء الفضلاء، وكان وحيد زمانه في عمل الآلات الفلكية متقنا لهذه الصناعة وحصل له من جهة عملها مال جزيل في خلافة المسترشد، وكان كثير الخلاعة يستعمل المجون في أشعاره حتى يفضي به إلى الفاحش في اللفظ، وكان ظريفا في جميع حركاته توفي بعلة الفالج سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة. شذرات الذهب ٤/ ١٠٣.

(٢) ذكاء بضم الذال: الشمس، وابنها هو الصبح. المعجم الوسيط ٣١٤ (ذكا).

(٣) بسكون الواو: المسن من الإبل. المعجم الوسيط ٦٣٥ (عود).

(٤) بسكون الواو: المطر الغزير. المعجم الوسيط ١٤٦ (جود).

(٥) بكسر اللام: لغة في لبنة بفتحها، وهي التي يبنى بها. مختار الصحاح ٥٩١ (لبن).

(٦) ما بين المعكوفين اقتباس من مقدمة الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ٧٤.

وهو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر، ولد بقرطبة، وولي القضاء بفاس، وبجاية، ثم بمراكش، وتوفي باشبيلية سنة ٥٩٢هـ مصروفا عن القضاء. من كتبه (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) و (المشرق في إصلاح المنطق) في النحو، و (الرد على النحاة).

الديباج المذهب ص ٤٧ الأعلام للزركلي ١/ ١٤٦، معجم المؤلفين ١/ ٢٦٨.

وقد جاء في ترجمته من الديباج المذهب أنه لما صنف «تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» ناقضه في هذا =

على أن يمضي قدما ذاك المثل السائر «كم ترك الأول للآخر»، وحسبي أنني بذلت فيه جهدي، واستفرغت وسعي فما كان من توفيق فمنه وحده سبحانه وتعالى، وما كان من خلل فمن نفسي، وإني لأستغفر الله تعالى من كل ما زل به قلمي، ومما أخفقت في تحقيق الإخلاص فيه، وإليه تبارك وتعالى أضرع أن يكتب لي التوفيق في الدنيا والآخرة، وأن يرتضيني خادما لسنة نبيه الأكرم ﷺ إنه بكل جميل كفيل وبالإجابة جدير وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه/ الدمراني عبد الله عبد الغني سعد

مدرس الحديث المساعد بكلية الدراسات الإسلامية بدمياط الجديدة

دمياط الجديدة الجمعة ٢٤ ذو الحجة ١٤٣٥ هـ

ونقحته، وزدت عليه ليلة الجمعة ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ

= التأليف أبو الحسن بن محمد بن خروف ورد عليه بكتاب سماه «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو» فلما بلغه مناقضة ابن خروف له قال: نحن لا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان !!.

الباب الأول

الدراسة النظرية

الفصل الأول
الإمام البخاري وجامعه الصحيح

المبحث الأول: الإمام البخاري، ومكانته العلمية [(١)]

اسمه، ونسبه، وصفته

هو الإمام العلم الفرد، تاج الفقهاء، عمدة المحدثين، سيد الحفاظ [(٢)]:

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه [(٣)] البخاري [(٤)] الجُعْفي [(٥)].

---

(١) لخصت هذه الترجمة من كتاب الحافظ ابن عدي «من روى عنهم البخاري في الصحيح»، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، و «تهذيب الكمال» للإمام المزي، و «سير أعلام النبلاء»، و «تاريخ الإسلام» للإمام الذهبي، و «هُدَى الساري»، و «تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر.
ومن أراد الزيادة فليراجع الكتب التي اختصت بدراسة حياة الإمام البخاري منها على سبيل المثال:
١- الإمام البخاري محدثا وفقيها للدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم.
٢- سيرة الإمام البخاري للشيخ عبد السلام المباركفوري.
٣- حياة البخاري لجمال الدين القاسمي.
٤- الإمام البخاري فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء للدكتور نزار الحمداني.

(٢) هكذا وصفه الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق ٥/ ٣٨٤.

(٣) بفتح الموحدة، وإسكان الراء، وكسر الدال، وسكون الزاي، وفتح الموحدة بعدها هاء، وهو بالبخارية ومعناه بالعربية الزراع. الإكمال لابن ماكولا ١/ ٢٥٩، تبصير المنتبه ١/ ٧٧.
وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه ١/ ١٧٦: هذا أحد الأقوال فيه، وقيدته عن بعض المتقنين (بذدزبه) بذال معجمة بدل الراء، وقيل فيه (يزدزبه) بمثناة تحت في أوله ثم زاي ساكنة والباقي كالذي قبله وقيده بعضهم (يزذبه) بفتح المثناة تحت، وسكون الزاي، ثم ذال معجمة مكسورة، ثم موحدة مفتوحة، ثم هاء وهو غريب والمشهور القولان الأولان.

(٤) بضم الباء الموحدة، وفتح الخاء المعجمة، والراء بعد الألف نسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر يقال لها بخارا الأنساب للسمعاني ١/ ٢٩٣، وهي تقع حاليا في دولة أوزبكستان أطلس الحديث النبوي ١١.

(٥) بضم الجيم، وسكون العين المهملة، وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى القبيلة، وهي جعفي بن سعد العشيرة. الأنساب للسمعاني ٢/ ٦٧.

وبَرْدِزْبَه كان مجوسيا، ومات عليها، والمغيرة بن بَرْدِزْبَه أسلم على يد يمان الجعفي والي بخارى [١]، فهو جعفي الولاء عملا بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص كان ولاؤه له [٢].

وكان البخاري شيخا نحيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير [٣].

مولده ونشأته:

ولد البخاري يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة [٤]، قال المستنير بن عتيق: أخرج لي ذلك محمد بن إسماعيل بخط أبيه [٥].

وقد نشأ يتيما في بيت صلاح، وعلم حيث عرف أبوه بالصلاح، ورواية الحديث، وقد ترجم البخاري لوالده في التاريخ الكبير، وقال: رأى حماد بن زيد صافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكا [٦]، وترجمه ابن حبان في الثقات، وقال: يروى عن مالك وحماد بن زيد روى عنه العراقيون [٧].

قال أحمد بن حفص عن والده: دخلت على أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم عند موته فقال لا أعلم في جميع مالي درهما من شبهة، قال أحمد: فتصاغرت إلي نفسي عند ذلك [٨].

(١) من روى عنهم البخاري في الصحيح ٤٧، الأنساب للسمعاني ٢/ ٦٨.

(٢) هُدَى الساري ٥٠١.

(٣) من روى عنهم البخاري في الصحيح ٤٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) هُدَى الساري ٥٠١.

(٦) التاريخ الكبير ١/ ٣٤٢.

(٧) الثقات ٨/ ٩٨.

(٨) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٣٩.

وربته أمه بعد موت أبيه، وكانت معروفة بالصلاح فقد روى أحمد بن الفضل البلخي قال: ذهبت عينا محمد بن إسماعيل في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام، فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو كثرة دعائك - شك البلخي - فأصبحنا وقد رد الله عليه بصره[١].

وقد رزقه الله تعالى قدرة عجيبة على الحفظ منذ صغره، قال وراقه محمد بن أبي حاتم: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، قال وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين، أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي[٢] وغيره، وقال يوما فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبى الزبير عن إبراهيم فقلت له: يا أبا فلان إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدى عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة فلما حججت رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة، وقال: قلَّ اسم في التاريخ إلا، وله عندي قصة إلا أنى كرهت تطويل الكتاب[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٣.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق ج٥/ ٣٨٧: الداخلي المذكور لم أقف على اسمه ولم يذكر ابن السمعاني، ولا الرشاطي هذه النسبة وأظن أنها نسبة إلى المدينة الداخلة بنيسابور.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٦.

وهذه القصة تدل على النبوغ المبكر للإمام البخاري لأن كتابه التاريخ الكبير الذي ألفه في هذه السن المبكرة معدود في أهم مصنفاته كما سيأتي.

شيوخه:

كثر شيوخ الإمام البخاري جدا لكثرة رحلاته في طلب الحديث، قال عن نفسه: كتبت عن ألف شيخ أو أكثر ما عندي حديث إلا أذكر إسناده[١].

ونقل وراقه محمد بن أبي حاتم عنه قال: دخلت بلخ، فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثا، فأمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم، قال: وسمعته قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلا صاحب حديث كانوا يقولون: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[٢].

وقد قسم ابن حجر شيوخه إلى خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاري، ومكي بن إبراهيم.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم بن أبي إياس، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلا كمحمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم.

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ١٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٥.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملي وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي[١].

ومن أجلِّ شيوخه:

١ - إمام السنة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ.

قال البخاري: دخلت بغداد آخر ثمان مرات كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله تترك العلم والناس، وتصير إلى خراسان، قال أبو عبد الله: فأنا الآن أذكر قوله[٢].

٢ - إمام العلل علي بن عبد الله بن جعفر المديني المتوفى سنة ٢٣٤ هـ.

قال عنه البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، وربما كنت أغرب عليه[٣].

٣- إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين أبو زكريا البغدادي المتوفى سنة ٢٣٣هـ.

ويكفي في مدحه قول أحمد: «خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين»[٤]، وقوله: «كل حديث لا يعرفه يحيى ليس بحديث»[٥].

تلاميذه:

تهافت طلاب العلم على مجالس أبي عبد الله البخاري فكثر تلاميذه كما كثر

---

(١) هُدَى الساري ٥٠٣ باختصار.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٢.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٧.

(٤) تهذيب الكمال ٣١/ ٥٥٦.

(٥) تهذيب الكمال ٣١/ ٥٥٩.

شيوخه، قال محمد بن يوسف الفربري: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيري(١).

وقال وراقه محمد بن أبي حاتم: سمعت حاشد بن إسماعيل، وآخر يقولان: كان أهل المعرفة بالبصرة يعدون خلف البخاري في طلب الحديث، وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسوه في بعض الطريق فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه، قالا: وكان أبو عبد الله عند ذلك شابا لم يخرج وجهه(٢).

ومن أجل تلاميذه:

١ - صاحب الصحيح أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ.

قال محمد بن يعقوب الحافظ: سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي محمد بن إسماعيل البخاري، وهو يسأله سؤال الصبي المتعلم(٣).

وقد حرص الإمام مسلم على صحبة شيخه البخاري رغم ما تعرض له من عنت، فإن البخاري لما دخل نيسابور أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه، فلما وقع بين الذهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس عنه انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم، فقال الذهلي يوما: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس، وبعث إلى الذهلي

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٨.

وقد ضعف الذهبي هذه الرواية قال في ترجمته من سير أعلام النبلاء ١٥/ ١٢: قد رواه بعد الفربري أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي النسفي وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مئة.

أما الحافظ ابن حجر فجمع بينهما بقوله في هُدَى الساري ٥١٦: أطلق ذلك بناء على ما في علمه، وقال أيضا في تغليق التعليق ٥/ ٤٣٦: لعله لم يشعر ببقاء البزدوي المذكور.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٧. وقوله: «لم يخرج وجهه» يعني لم تنبت لحيته.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٢٩.

ما كتب عنه على ظهر حمال[١].

٢- راوي الصحيح محمد بن يوسف الفربري المتوفى سنة ٣٢٠هـ.

وهو أشهر من روى عنه الجامع الصحيح قال عن نفسه كما سبق: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيري.

٣- صاحب السنن أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

وقد روى عنه كثيرا من بيان العلل، والجرح والتعديل في كتابيه السنن، والعلل الكبير، وأفاد منه فقه الحديث[٢].

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

قد أطبق أهل العلم قاطبة على جلالة أبي عبد الله البخاري، وشهد له شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه بالحفظ، والإمامة، فمن ذلك أنّ علي بن المديني لما بلغه قول البخاري: «ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند على بن المديني» قال: ذروا قوله هو ما رأى مثل نفسه[٣].

وقال أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل[٤].

وقال أبو حاتم الرازي: محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق[٥].

وقال محمد بن أبى حاتم الوراق: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ذاكرني

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٠.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٤.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٨.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢١.

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ٢٣.

أصحاب عمرو بن على بحديث، فقلت: لا أعرفه فسروا بذلك وساروا إلى عمرو بن على، فقالوا له: ذاكرنا محمد بن إسماعيل البخاري بحديث فلم يعرفه، فقال عمرو بن على: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث[(١)].

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما رأيت تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري[(٢)].

وقال أبو عيسى الترمذي: ولم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل[(٣)].

وقال أحمد بن حمدون: رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي، والكنى، والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] [(٤)].

وغير ذلك كثير جدا يطول الحديث بذكره، ومصنفات الإمام البخاري شاهد صدق على براعته كما سيأتي، وقد أثنى مشايخه على مصنفاته في حياته، فقد أخذ اسحاق بن راهويه كتابه «التاريخ الكبير» فأدخله على عبد الله بن طاهر فقال: أيها الأمير ألا أريك سحراً، فنظر فيه عبد الله فتعجب منه وقال: لست أفهم تصنيفه[(٥)].

مصنفاته:

مصنفات الإمام البخاري هي الذهب الخالص، ويكفيه جامعه الصحيح الذي هو

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ١٨.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٣.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٢٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٢.

(٥) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٤٩.

أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، فقد عبد الطريق لمن جاء بعده.

قال أبو أحمد الحاكم: كان البخاري أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قلت أني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في المبالغة والحسن لرجوت أن أكون صادقا[١].

وقال الذهبي: وكتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق إليه، منهم من نسبه إلى نفسه مثل أبي زرعة، وأبي حاتم، ومسلم، ومنهم من حكاه عنه فالله يرحمه فإنه الذي أصل الأصول[٢].

قلت: لا شك أن هؤلاء قد استفادوا من كتب البخاري لكن كلام الإمام الذهبي في مبالغة.

وقد جاء عن الإمام البخاري ما يفيد أنه كان يعيد تهذيب كتبه المرة بعد المرة فقد قال محمد بن أبى حاتم وراق البخاري: سمعت البخاري يقول: لو نشر بعض أستاذيَّ هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ، ولا عرفوه ثم قال: صنفته ثلاث مرات[٣].

وهذه تذكرة مختصرة بمصنفات الإمام البخاري مع بيان ما طبع منها:

١- «الجامع الصحيح» وسيأتي الحديث عنه.

٢- «الأدب المفرد» طبع عدة مرات منها طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٥هـ في مجلد.

٣- «رفع اليدين في الصلاة» طبع عدة مرات منها طبعة، دار ابن حزم - بيروت بتحقيق بديع الدين الراشدي، (١٤١٦هـ).

---

(١) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٤٨.

(٢) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٥٩.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٧.

٤- «القراءة خلف الإمام» طبع عدة مرات منها طبعة مكتبة الخانجي باسم « خير الكلام في القراءة خلف الإمام » بتحقيق د/ على عبد الباسط مزيد، (١٤٢١هـ).

٥- «بر الوالدين» طبعته قريبا دار الحديث الكتانية بالمغرب بتحقيق بسام عبد الكريم الحمزاوي، ومكتبة البخاري بمصر بتحقيق عبد العاطي محمد الشرقاوي.

٦- «التاريخ الكبير» طبع عدة مرات أولها وأجودها طبعة دائرة المعاف العثمانية بالهند بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في ثمانية مجلدات، وقد صورتها عدة مكتبات.

٧- «التاريخ الأوسط» طبعته دار الصميعي بالسعودية بتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان ١٤١٨هـ في مجلدين، وحقق في رسالتين جامعيتين بجامعة أم القرى طبعتهما دار الرشد سنة ١٤٢٩هـ (الطبعة الثانية)، وكان قد طبع خطأ باسم التاريخ الصغير طبعته دار المعرفة بتحقيق محمود إبراهيم زايد سنة ١٤٠٦هـ في مجلدين.

٨- «التاريخ الصغير» أورده الحافظ في هُدَى الساري ضمن مصنفات البخاري التي وجدت في عصره[١]، وقد طبع « التاريخ الأوسط » باسم « التاريخ الصغير » كما سبق.

٩- «خلق أفعال العباد» طبع عدة مرات منها طبعة دار ابن عفان بتحقيق عمرو عبد المنعم سليم، (١٤٣٣هـ).

١٠- «الضعفاء الصغير» طبع عدة مرات منها طبعة دار المعرفة بتحقيق محمود إبراهيم زايد سنة ١٤٠٦هـ مع الضعفاء والمتروكين للنسائي في مجلد واحد.

قال الحافظ ابن حجر بعدما ذكر هذه المصنفات العشرة: وهذه التصانيف موجودة

---

(١) هُدَى الساري ٥١٧.

مروية لنا بالسماع وبالإجازة[1]، ثم أورد أحد عشر مصنفا آخر نسبت للبخاري، وهي:

١١- «الجامع الكبير».

١٢- «المسند الكبير».

١٣- «التفسير الكبير».

١٤- «كتاب الأشربة»

١٥- «كتاب الهبة».

١٦- «أسامي الصحابة».

١٧- «كتاب الوحدان».

١٨- «كتاب المبسوط».

١٩- «كتاب العلل».

٢٠- «كتاب الكنى». ويقال: هو جزء من التاريخ الكبير، أو تتمة له، وقد طبع معه.

٢١- «كتاب الفوائد».

ويضاف لما ذكره الحافظ ابن حجر:

٢٢- «الضعفاء الكبير». نقل عنه المزي في عدة مواضع من تهذيب الكمال[2]، والذهبي في عدة مواضع من الميزان[3]، وقال عنه: «وكتابه في الضعفاء دون السبعمائة نفس»[4]، وقال في ترجمة يحيى بن واضح من السير: «لم أر ذكرا لأبي تميلة في كتاب

(١) هُدَى الساري ٥١٦.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ٣١٩، ١٤/ ٢٧٧، ٢٤/ ٣٩٠.

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٨، ٢/ ٢١٨، ٢/ ٣٦٧، ٢/ ٤٠٠، ٢/ ٥٧٠، ٣/ ٣١١، ٣/ ٣١٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٩.

الضعفاء للبخاري لا في الكبير ولا الصغير»[(١)]، وقال أستاذنا الدكتور/ أحمد معبد: هو مفتقد حاليا بحسب الفهارس العالمية المنشورة[(٢)].

وقد استخرج بعض نصوصه الدكتور/ محمد أولاد عتو في بحثه المطبوع بعنوان: «مصطلحات الجرح والتعديل وتطورها التاريخي في التراث المطبوع للإمام البخاري».

عبادته، وورعه، وأخلاقه:

جمع الإمام البخاري إلى العلم الغزير العبادة، والورع، وسماحة الخلق فقد جاء عنه أنه كان يختم في رمضان في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التروايح كل ثلاث ليال بختمة[(٣)].

وقال بكر بن منير: كان محمد بن إسماعيل يصلى ذات يوم فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال: انظروا أيش هذا الذي آذانى في صلاتي؟ فنظروا فإذا الزنبور قد ورَّمه في سبعة عشر موضعا ولم يقطع صلاته[(٤)].

وقال بكر بن منير سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا[(٥)].

قال الذهبي معلقا: صدق ﷺ ومن نظر فى كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يضعفه فإنه أكثر ما يقول: «منكر الحديث»، «سكتوا عنه»، «فيه نظر»، ونحو هذا وقل أن يقول: «فلان كذاب»، أو «كان يضع الحديث»

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩/ ٢١٢.

(٢) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ٢٦٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٩.

(٤) تاريخ بغداد ٢/ ١٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٧٠.

حتى إنه قال: إذا قلت: «فلان في حديثه نظر» فهو متهم واه، وهذا معنى قوله: «لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا»، وهذا هو والله غاية الورع اهـ.

وقال وراقه محمد بن أبي حاتم: سئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديث فقال: يا أبا فلان تراني أدلس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر(١).

وقال أيضا: وسمعته يقول لأبي معشر الضرير: اجعلني في حل يا أبا معشر، فقال: من أي شيء؟ قال: رويت يوما حديثا، فنظرت إليك، وقد أعجبت به، وأنت تحرك رأسك ويدك فتبسمت من ذلك، قال: أنت في حل رحمك الله يا أبا عبد الله(٢).

وقال أيضا: وضيفه بعض أصحابه في بستان له وضيفنا معه فلما جلسنا أعجب صاحب البستان بستانه وذلك أنه كان عمل مجالس فيه وأجرى الماء في أنهاره فقال له: يا أبا عبد الله كيف ترى؟ فقال: هذه الحياة الدنيا(٣).

وقال عبد الله بن محمد الصارفي: كنت عند أبي عبد الله في منزله، فجاءته جارية وأرادت دخول المنزل، فعثرت على محبرة بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟! قالت: إذا لم يكن طريق كيف أمشي؟ فبسط يديه، وقال لها: اذهبي فقد أعتقتك، فقيل له فيما بعد: يا أبا عبد الله أغضبتك الجارية؟ قال: إن كانت أغضبتني فإني أرضيت نفسي بما فعلت(٤).

قصة امتحانه:

قال ابن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل البخاري لما ورد

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٢٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٢.

نيسابور، واجتمع الناس، وعقد له المجلس حسده من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لما رأوا إقبال الناس إليه واجتماعهم عليه، فقيل: يا أصحاب الحديث إن محمد بن إسماعيل يقول: «اللفظ بالقرآن مخلوق» فامتحنوه في المجلس، فلما حضر الناس مجلس البخاري قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرضَ عنه البخاري ولم يجبه، فقال الرجل: يا أبا عبد الله، وأعاد عليه القول، فأعرض عنه البخاري فلم يجبه ثم قال في الثالثة، فالتفت إليه محمد بن إسماعيل فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقه، والإمتحان بدعة، فشغب الرجل، وشغب الناس وتفرقوا عنه وقعد البخاري في منزله(١).

وقال الحسن بن محمد بن جابر: سمعت محمد بن يحيى (يعني الذهلي) يقول لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور: اذهبوا إلى هذا الرجل العالم الصالح فاسمعوا منه، قال فذهب الناس إليه واقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجالس محمد بن يحيى فحسده بعد ذلك وتكلم فيه(٢).

محنته مع والي بخارى:

قال بكر بن منير بن خليد البخاري: بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي متولي

---

(١) من روى عنهم البخاري في الصحيح ٥٤.

قال الذهبي معلقا على هذه القصة في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٧: المسألة هي أن (اللفظ مخلوق) سئل عنها البخاري، فوقف فيها فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة، واستدل لذلك فهم منه الذهلي أنه يوجه مسألة اللفظ فتكلم فيه وأخذه بلازم قوله هو وغيره، وقد قال البخاري في الحكاية التي رواها غنجار في تاريخه: حدثنا خلف بن محمد بن إسماعيل سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر النيسابوري الخفاف ببخارى يقول: كنا يوما عند أبي إسحاق القيسي، ومعنا محمد بن نصر المروزي فجرى ذكر محمد بن إسماعيل البخاري، فقال محمد بن نصر سمعته يقول: من زعم أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإني لم أقله، فقلت له: يا أبا عبد الله قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه، فقال: ليس إلا ما أقول.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٣٠.

بخارى إلى محمد بن إسماعيل أن احمل إلي كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك، فقال لرسوله: «أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت له إلى شيء منه حاجة فليحضر إلى مسجدي أو في داري، فإن لم يعجبه هذا فإنه سلطان فليمنعني من الجلوس ليكون لي عند الله يوم القيامة لأني لا أكتم العلم»، فكان هذا سبب الوحشة بينهما(١).

وقال بكر بن أبى عمرو الحافظ: كان سبب مفارقة أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري البلد يعنى بخارى أن خالد بن أحمد الذهلي الأمير ببخارى سأل أن يحضر منزله، فيقرأ الجامع والتاريخ على أولاده فامتنع أبو عبد الله عن الحضور عنده فراسله أن يعقد مجلسا لأولاده لا يحضره غيرهم فامتنع عن ذلك أيضا، وقال: «لا يسعني أن أخص بالسماع قوما دون قوم»، فاستعان خالد بن أحمد بحريث بن أبى الورقاء وغيره من أهل العلم ببخارى عليه حتى تكلموا في مذهبه ونفاه عن البلد(٢).

وفاته رحمه الله:

بعدما رفض الإمام البخاري أن يذهب إلى والي بخارى إجلالا لما ورثه من شريف العلم لم يمكث كثيرا حتى وافاه الأجل. قال ابن عدي: سمعت عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقندي يقول: جاء محمد بن إسماعيل إلى خَرْتَنْك(٣) قرية من قرى سمرقند، وكان له بها أقرباء فنزل عندهم فسمعته ليلة من الليالي، وقد فرغ من صلاة الليل يدعو، ويقول في دعائه: «اللهم إنه قد ضاقت علي الأرض بما رحبت فاقبضني

---

(١) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٧١.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٣٣.

(٣) بفتح أوله، وتسكين ثانيه، وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة احدى قرى سمرقند. معجم البلدان ٢/ ٣٥٦. وهي تقع حاليا في دولة أوزبكستان. أطلس دول العالم الإسلامي ٢٠.

إليك» قال: فما تم الشهر حتى قبضه الله وقبره بخرتنك رحمه الله[١]، وقال أيضا: سمعت الحسن بن الحسين البزاز البخاري يقول: توفي محمد بن إسماعيل البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت مستهل شوال سنة ست وخمسين ومائتين وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما رحمه الله[٢]، وقد أرخ بعض الشعراء مولده، وعمره، ووفاته بحساب الجُمَّل[٣] قائلا:

ميلاده صدق،	ومدة عمره فيها حميد،	وانقضى في نور[٤]
١٩٤	٦٢	٢٥٦

---

(١) من روى عنهم البخاري في الصحيح ٦٠.

(٢) من روى عنهم البخاري في الصحيح ٦٢.

(٣) سيرة الإمام البخاري ١٠٤.

(٤) ضرب من الحساب يجعل فيه لكل حرف من الحروف الأبجدية عدد من الواحد إلى الألف على ترتيب خاص . المعجم الوسيط ١٣٦ (جمل).

المبحث الثاني: صحيح البخاري ومكانته العلمية

اسمه:

نقل غير واحد من أهل العلم أن البخاري سمى كتابه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[١]، وذكر الحافظ ابن حجر في هُدَى الساري أن اسمه: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[٢]، وهو يخالف العنوان السابق في كونه خلا من كلمة «المختصر»، واستبدل كلمة «حديث» بكلمة «أمور»، وقد رجح الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أن الحافظ ابن حجر كتب هذا الاسم في حال شغل خاطر[٣].

ومما يؤيد ما ذكره الشيخ أبو غدة أن الحافظ أورده في تغليق التعليق هكذا «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور سيدنا رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[٤] فخالف العنوان المذكور أولا في الترتيب فقط.

موضوعه:

يتضح من تسمية البخاري للكتاب أنه أودع فيه جملة من الأحاديث الصحيحة المسندة عن رسول الله ﷺ، وأنه راعى فيها الاختصار.

فقوله: «الجامع» يفيد أنه لم يختص بصنف دون صنف، ولهذا أورد فيه الأحكام،

---

(١) رجال صحيح البخاري للكلاباذي ١/ ٢٤، مقدمة ابن الصلاح ٢٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٩١، مقدمة شرح الإمام النووي على صحيح البخاري ٣٩.

(٢) هُدَى الساري ١٠.

(٣) تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي ٩.

(٤) تغليق التعليق ٢/ ٥.

والفضائل، والإخبار عن الأمور الماضية والآتية، وغير ذلك من الآداب والرقائق[١].

وقوله: «المسند» يفيد أنه مقصوده الأصلي هو الأحاديث المسندة، وأن ما وقع فيه من المعلقات، والآثار الموقوفة إنما وقت تبعا وعرضا، لا أصلا مقصودا[٢].

وقوله: «الصحيح» يفيد أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يدخل فيه إلا حديثا صحيحا عنده، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره فقد أجيب عنها[٣].

وقوله: «المختصر» يفيد أنه لن يذكر في الكتاب كل ما يعرفه من الأحاديث الصحيحة، وقد جاء عنه أنه قال: ما أدخلت في هذا الكتاب - يعني جامعه - إلا ما صح وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب[٤]، وقال أيضا: أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمائة ألف حديث[٥].

وقال أبو الفضل بن طاهر الحافظ: كان البخاري عمل قبل كتاب الصحيح كتابًا يقال له: «المبسوط» وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب ثم نظر إلى أصح الحديث على ما يرسمه فأخرجه بجميع طرقه[٦].

سبب تأليفه:

قال إبراهيم بن معقل النسفي: سمعته (يعني البخاري) يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال الرجل: لو جمعتم كتابًا مختصراً للسنن، فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في

(١) النكت على صحيح البخاري ١/ ٧٥، التوشيح ١/ ٤٣.

(٢) النكت على صحيح البخاري ١/ ٧٥، التوشيح ١/ ٤٤.

(٣) النكت على صحيح البخاري ١/ ٧٥، هُدَى الساري ١٠.

(٤) من روى عنهم البخاري في الصحيح ٦٢.

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ٨.

(٦) تغليق التعليق ٥/ ٤٢٠.

جمع هذا الكتاب[١].

وقال ابن حجر: روينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت البخاري يقول رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح[٢].

وليس بين القصتين تعارض فليس هناك من يمنع من إجتماع الأمرين، وأن البخاري رأى هذه الرؤيا فعزم على جمع الصحيح وقوى شيخه عزمه، أو العكس.

ويتلخص من هاتين القصتين سببان مهمان لقيام البخاري بتصنيف الجامع الصحيح:

الأول: تقريب السنة لعامة الأمة ممن لا يستطيع أن يتعاطى نقد الرواة والأسانيد، ولا أن يميز الصحيح من الضعيف.

الثاني: ذب الكذب عن رسول الله ﷺ، وذلك بجمع كتاب مختصر صحيح يغني الناس عن أحاديث الضعفاء، والكذابين.

عناية البخاري بتصنيفه:

سبق في ترجمة الإمام البخاري أنه كان شديد العناية بمصنفاته، ومراجعتها المرة بعد المرة، وقد بلغ من عنايته بطلب التوفيق في تصنيف كتابه ما نقله عنه الفربري قال: قال لي محمد بن إسماعيل: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين[٣].

---

(١) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٤٨.

(٢) هُدَى الساري ٩.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٩.

قال الذهبي شارحا كلام البخاري: يعني ما جلست لأضع في تصنيفه شيئا إلا وفعلت ذلك لا أنه يفعل ذلك لكل حديث[١].

وقال ابن عدى: سمعت عبد القدوس بن همام يقول: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حول محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ، ومنبره وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين[٢].

مدة تأليفه، ومكانه:

أما مدة تأليفه فقد مكث البخاري في تأليف كتابه ستة عشر عاما قال: صنفت كتابي الصحاح لست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى[٣].

وأما مكان تأليفه فقد قال النووي: قال ابن طاهر: صنفه ببخارى، وقيل بمكة، وقيل بالبصرة، وكل هذا صحيح، ومعناه أنه كان يصنف فيه في كل بلدة من هذه البلدان فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة كما سبق[٤].

وقال ابن حجر بعد ما ذكر ما يفيد أن البخاري صنف كتابه في المسجد الحرام: الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله: «إنه أقام فيه ست عشرة سنة» فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها، وقد روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ أن البخاري حول تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره،

(١) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٤٨.

(٢) من روى عنهم البخاري في الصحيح ٥٢. والمعنى حولها من المسودة إلى المبيضة.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٤.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٩٢.

وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين، قلت (ابن حجر): ولا ينافي هذا أيضا ما تقدم لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه في المسودة، وهنا حوله من المسودة إلى المبيضة[١].

عدة أحاديثه، وكتبه، وأبوابه:

اشتمل صحيح البخاري على سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون (٧٣٩٧) حديثا مسندا بالمكرر، وعددها بدون تكرار ألفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثا (٢٧٦١)، وعدد ما فيه من الأحاديث المعلقة تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا (٩٠٨٢) كل هذا بحسب تعداد الحافظ ابن حجر[٢]، وحسبك به خبيرا.

والنسخة المطبوعة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي بلغت أحاديثها المسندة بالمكرر سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وستين حديثا (٧٥٦٣).

وأما عن عدد كتبه وأبوابه فقد قال الكرماني: عدد كتبه مائة وشيء، وعدد أبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون بابا (٣٤٥٠) مع اختلاف قليل في نسخ الأصول[٣].

وقد بلغت عدد كتبه سبعة وتسعين (٩٧)كتابًا بحسب طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.

طريقته في تأليفه:

يمكننا أن نجمل مهمات طريقة الإمام البخاري في تصنيف كتابه فيما يلي:

١- قسم البخاري كتابه الجامع الصحيح إلى كتب، وقسم الكتب إلى أبواب، وقد بدأ بكتاب بدء الوحي، وختم بكتاب التوحيد.

٢- تنوعت طرائقه في الترجمة فربما ترجم بأمر ظاهر، وأحيانا بأمر غامض، وقد

---

(١) هُدَى الساري ٥١٣.

(٢) هُدَى الساري ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٠١.

(٣) الكواكب الدراري ١/ ١٢.

يترجم بلفظ الاستفهام، أو بلفظ حديث ليس على شرطه، أو بمذهب يقصد تضعيفه[١].

٣- يورد الحديث المسند بقوله: «حدثنا»، وقد يورده بلفظ: «قال لي» ونحوه ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ شرطه[٢].

٤- ربما ذكر الباب ولم يورد فيه حديثا مسندا ليدلل بذلك على أنه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه[٣].

٥- ربما ترجم بلفظ «باب» فقط فيكون كالفصل من الذي قبله[٤].

٦- وزع ما عنده من طرق للأحاديث على الأبواب، واستخرج من المتون بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب[٥].

٧- ربما ذكر عدة طرق للحديث في الباب الواحد بغرض التقوية، وبيان اختلاف الرواة، وغيرهما[٦].

٨- له في كتابه اختيارات فقهية أيدها بما أخرجه، وعلقه من الأحاديث، والآثار، والآيات القرآنية.

٩- ربما قطع الإمام البخاري الحديث الواحد ووزعه على عدة تراجم بحسب ما

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الحطة بذكر الصحاح الستة ١٧١، ١٧٣ - ١٧٥.

(٢) فتح الباري ١٨٨.

(٣) فتح الباري ١٧١.

(٤) فتح الباري ١/ ٣٥٥، ٦٣٤.

(٥) انظر تفصيل ذلك في هُدَى الساري ١٧.

(٦) ستأتي - إن شاء الله تعالى - نماذج كثيرة لذلك في ثنايا هذا البحث.

يحتاج إليه من الفقه من هذا الحديث[١].

١٠- لا يعيد الحديث إلا لفائدة فتارة تكون في المتن، وتارة تكون في الإسناد، وتارة تكون فيهما، ولا يكرر الحديث متنا وإسنادا على صورة واحدة إلا نادرا[٢].

١١- أكثر في كتابه من ذكر التعاليق للشرح، أو لتقوية ما يذهب إليه، أو لبيان اختلاف في الإسناد أو المتن، وغير ذلك[٣].

١٢- يورد الموقوفات من فتاوي الصحابة والتابعين وتفاسيرهم من باب الاستئناس، والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل الخلافية، ويجزم بما صح منها ولو لم يكن على شرطه دون ما لم يصح[٤].

ثناء العلماء عليه:

تلقت الأمة صحيح الإمام البخاري بالقبول، وأجمع علماؤها على صحته، وحسن تصنيفه، وفضلوه على سائر الكتب بعد كتاب الله تعالى.

قال الإمام النسائي: ما في هذه الكتب أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري[٥].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في هُدَى الساري ١٧، فتح الباري ١/ ١٠٥.

(٢) فتح الباري ١/ ١٠٥.

وعدد الأحاديث التي كررها البخاري متنا وإسنادا (٢٢) حديثا، ذكر الحافظ ابن حجر منها (٢١) نقلها عنه القسطلاني عن ورقة بخط يده، وزاد عليها واحدا، وزاد الدكتور/ نور الدين عتر حديثا آخر، وزاد عليها محمد بن ناصر العجمي خمسة أخرى، وذكر أنها أكثر من ذلك. انظرها في إرشاد الساري ١/ ٢٥ - ٢٦، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، وعادات الإمام البخاري في صحيحه [تعليق المحقق ٦٢].

(٣) انظر تفصيل ذلك في هُدَى الساري ١٩.

(٤) هُدَى الساري ٢١.

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ٩.

وقال الإمام العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة[١].

وقال الإسماعيلي: أما بعد فإني نظرت في الجامع الذي ألفه أبو عبدالله البخاري فرأيته كتاب جامعا كما سمى لكثير من السنن الصحيحة، ودالا على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع من معرفة علم الحديث ونقلته، والعلم بالروايات وعللها علما بالفقه واللغة، وتمكنا منها، وتبحرا فيها، وكان - يرحمه الله - الرجل الذي قصر زمانه وعمره على تتبع الأخبار وطلبها من مظانها، وعانى الرحلة فيها والإقامة على أهلها في كل مصر من الأمصار المعروفة، وقصد من كان معروفا في عصره في عامة الأطراف من المحدثين المشهورين بالمعرفة، فبرع في ذلك وبلغ الغاية، واجتهد في حسن الوصف والتأليف فحاز قصب السبق في ذلك، وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير فنفعه الله ونفع به[٢].

وقال الإمام الذهبي: وأما جامعه الصحيح فأجل كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، وهو أعلى شيء في وقتنا إسناداً للناس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سماعه فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخ لما ضاعت رحلته وأنا أدري أن طائفة من الكبار يستقلون عقلي في هذا القول ولكن

ما يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها[٣]

وقال الإمام النووي: اتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري

---

(١) هُدَى الساري ٧.

(٢) تغليق التعليق ٥/ ٤٢٦.

(٣) تاريخ الإسلام ١٩/ ٢٤٢.

ومسلم، واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحا، وأكثرهما فوائد[١].

وقال الحافظ ابن حجر: كتاب «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور سيدنا رسول الله ﷺ وسننه وأيامه تأليف الإمام الأوحد عمدة الحفاظ تاج الفقهاء أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري - رحمه الله - وشكر سعيه - قد اختص بالمرتبة العليا، ووصف بأنه لا يوجد كتاب بعد كتاب الله مصنف أصح منه في الدنيا، وذلك لما اشتمل عليه من جمع الأصح والصحيح، وما قرن بأبوابه من الفقه النافع الشاهد لمؤلفه بالترجيح، إلى ما تميز به مؤلفه عن غيره بإتقان معرفة التعديل والتجريح[٢].

طبعاته:

طبعات صحيح الإمام البخاري كثيرة جدا[٣] يضيق عنها هذا المختصر، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى أهم وأشهر ثلاث طبعات في زماننا:

(١) الطبعة السلطانية

وهي من أجود الطبعات المتداولة الآن أمر بطباعتها السلطان عبد الحميد الثاني على النسخة اليونينية[٤]، وقد تولى العمل في تحقيق ألفاظها على النسخة اليونينية

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٩١.

(٢) تغليق التعليق ٢/ ٥.

(٣) انظر بعضها في: معجم المطبوعات ١/ ٥٣٥-٥٣٦، المعجم الشامل للتراث المطبوع ١/ ١٥٢ - ١٥٧، اكتفاء القنوع ١/ ١٢٦، دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة ١/ ٢٦٤، ٢٦٩ - ٢٧١، معجم ما طبع من كتب السنة ١٨٦، الإمام البخاري، وجامعه الصحيح ٥١ - ٥٧.

(٤) النسخة اليونينية هي أدق وأجود نسخ الصحيح على الإطلاق، وقد اعتنى بضبطها وتحريرها الإمام الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد اليونيني المتوفى سنة ٧٠١هـ، وكانت له عناية فائقة بصحيح البخاري، فقد قابله في سنة واحدة وأسمعه احدى عشرة مرة، وقد امتازت هذه النسخة بأن =

وعدة نسخ أخرى جمع من أكابر علماء الأزهر الشريف، وشرعت المطبعة الأميرية في طباعتها سنة ١٣١١هـ، وأتمت طباعتها سنة ١٣١٣هـ في تسعة أجزاء[١]، وتمتاز هذه الطبعة بذكر فروق النسخ على هامش كل صفحة من صفحاتها.

وقد ذكر الشيخ أحمد شاكر أنه قد وقع له النصف الثاني من النسخة اليونينية، وأن طابعي النسخة السلطانية لم يثبتوا كل التعليقات التي على هامش اليونينية بل تركوا أكثرها[٢].

ولمحمد بن علي المكاوي - أحد المصححين بالمطبعة الأميرية - تصحيح على هذه الطبعة توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية، وقد طبع مؤخرا[٣].

(٢) طبعة المكنز الإسلامي

طبعت سنة ١٤٢١هـ في ألمانيا، وقد اهتم طابعوها بجودة الخط، والطباعة، واهتموا بتصحيح بعض ما وقع في الطبعة السلطانية من أخطاء لكنهم لم يعتمدوا على أي مخطوطات !!.

= الإمام اليونيني قام بمقابلتها على عدة نسخ من الجامع الصحيح، وأثبت الفروق بينها، وحرر ألفاظها بحضرة العالم النحوي الشهير جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية في النحو.

لمعرفة المزيد عن النسخة اليونينية انظر: إرشاد الساري ١/ ٤٠-٤١، مقدمة الشيخ أحمد شاكر للطبعة السلطانية، الإمام البخاري وجامعه الصحيح ٥١ - ٥٤

ترجمة الإمام اليونيني في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٥، معجم شيوخ الذهبي ٢/ ٤٠، ذيل التقييد ٢/ ٢١٠، شذرات الذهب ٦/ ٣.

(١) مقدمة الطبعة السلطانية ١/ ٢-٤.

(٢) تقديم الشيخ أحمد شاكر للنسخة السلطانية ١٠.

(٣) الإمام البخاري وجامعه الصحيح ١٠٠ - ١٤٨.

وتمتاز هذه الطبعة بمجموعة من الفهارس العلمية ألحقت بها.

(٣) طبعة دار البشائر

وهي أحدث الطبعات الجيدة فيما أعلم، وقد طبعت سنة ١٤٣٢هـ، ومعها حاشية السهارنفوري بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي في خمسة عشر مجلدا، وقد اعتنى المحقق بإثبات فروق النسخ، وقد أخبرني شيخنا الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد أنها من أجود الطبعات الموجودة حتى الآن، وأن فيها فروقا بين النسخ لا توجد في الطبعة السلطانية.

الفصل الثاني
الشواهد والمتابعات وأثرها في الحكم على الراوي والمروي

المبحث الأول: تعريف الشواهد والمتابعات وبيان أقسامها

المطلب الأول: تعريف المتابعة وبيان أقسامها:

معنى المتابعة في اللغة:

قال ابن فارس: (تبع) التاء، والباء، والعين أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيءٌ، وهو التُّلُوُّ والقَفْو. يقال: تبِعْتُ فلانًا إذا تَلَوْتَه واتّبعْتَه، وأتْبَعْتُهُ إذا لحِقْتَه[١].

وجاء في المعجم الوسيط: تَبِعَ الشيء تَبَعا وتُبُوعا وتَبَاعا وتَبَاعة سار في أثره أو تلاه، ويقال: تَبِعَ فلانا بحقه طالبه به، وتبع المصلي الإمام حذا حذوه واقتدى به، وتبعت الأغصان الريح مالت معها[٢].

معنى المتابعة في الاصطلاح:

درج أكثر المصنفين في علوم الحديث على الاكتفاء في تعريف المتابعة بذكر المثال

---

(١) مقاييس اللغة ١/ ٣٦٢ (تبع).

(٢) المعجم الوسيط ٨١ (تبع).

فعل ذلك ابن الصلاح[١]، والنووي[٢]، وابن جماعة[٣]، وابن كثير[٤]، وابن الملقن[٥]، والعراقي[٦]،والأبناسي[٧]،وابن حجر[٨]،والسخاوي[٩]،والسيوطي[١٠]،والصنعاني[١١]، والشيخ أحمد شاكر[١٢]، وغيرهم.

وقد عرفها بعض المتأخرين منهم ابن الحنبلي قال في كتابه قفو الأثر: والمتابعة أن يتابع راويا ظُن تفرده - ولو صحابيا - غيرُه - ولو صحابيا - في لفظ ما رواه أو معناه بشرط وحدة الصحابي في متابعة غيره لغيره[١٣].

وقوله: «المتابعة أن يتابع» فيه تعريف الشيئ بنفسه، وكان الأولى أن يقول: «أن يوافق» مثلا، وقد التفت إلى ذلك في شرحه على هذا الكتاب فقال: «أن يتابع، ويوافق»[١٤].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٠٩.

(٢) التقريب والتيسير ١/ ٢٤٢.

(٣) المنهل الروي ٥٩.

(٤) اختصار علوم الحديث ٥٨.

(٥) المقنع ١/ ١٨٧.

(٦) شرح التبصرة والتذكرة ٩١.

(٧) الشذا الفياح ١/ ١٨٩.

(٨) نزهة النظر ١٠٠، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٢.

(٩) شرح التقريب والتيسير ١٤٣، فتح المغيث ١/ ٢٤٢.

(١٠) تدريب الراوي ١/ ٢٤٢.

(١١) توضيح الأفكار ٢/ ١٤.

(١٢) الباعث الحثيث ٥٩، شرح ألفية السيوطي ٢٨.

(١٣) قفو الأثر ٦٤.

(١٤) الفرع الأثيث ١٣٦.

وقوله: «ظن تفرده» قيد لا حاجة له فلم يشترط أحد من المحدثين - فيما أعلم - في تسمية رواية الراوي متابعة أن يظن أن راوي الحديث تفرد به، فعلمنا أن الراوي توبع على الحديث لا ينفي أن نسمي حديث من وافقه على روايته من الرواة الآخرين متابعة.

وقوله: «ولو صحابيا» فيه أن رواية الصحابي ما رواه غيره من الصحابة يسمى متابعة أيضا لأن هذا الصحابي قد تابع الآخر على روايته، وهذا هو ما ارتآه الكمال بن أبي شريف، والشرف المناوي فقد اعترضا على قول الحافظ في النزهة متحدثا عن المتابعة: «لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي»(١) بأن الذي نقله ابن الصلاح عن ابن حبان في تمثيل المتابعة يقتضي أن رواية غير الصحابي ذلك الحديث عن المصطفى متابعة للصحابي، وقد أجاب عن ذلك برهان الدين اللقاني بقوله: وهذا غفول عن طريق الشارح فإنه يجعل هذا شاهدا كما سيأتي، وهذا الذي ذكراه إنما يجري على طريق البعض الآتي فلا تكن من الغافلين(٢).

قلت: والذي أراه أن أن هذه الصورة يصدق عليها وصف الشاهد، وهي أيضا متابعة تامة فوصف المتابعة التامة منطبق عليها تمام الانطباق لأنها حصلت للراوي نفسه، وقد أطلق عليها البخاري، والحاكم مصطلح المتابعة قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر ﵁، يقول: قاتل الله فلانا، ألم يعلم أن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فجملوها، فباعوها» ثم قال: تابعه جابر، وأبو هريرة، عن النبي ﷺ(٣).

وقال الحاكم في المستدرك بعدما أورد حديث انشقاق القمر من طريق ابن مسعود: وهذا حديث لا نستغني فيه عن متابعة الصحابة بعض لبعض لمغايظة أهل الإلحاد فإنه

---

(١) نزهة النظر ١٠١.

(٢) قضاء الوطر ٢/ ٨٦٦.

(٣) في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٦/ ٥٧٢/ ٣٤٦٠).

أول آيات الشريعة[١]. ثم أورده من طريق غيره من الصحابة.

وعلى كل فالأمر سهل لأنه خلاف اصطلاحي وسيأتي مزيد بيان له.

وقوله: «في لفظ ما رواه، أو معناه» فيه أنه لا يشترط في المتابعة أن تكون بنفس اللفظ بل يكفي أن يكون المعنى واحدا.

وقوله: «بشرط وحدة الصحابي في متابعة غيره لغيره» فيه أنه لابد من اتحاد الصحابي إذا كان المقصود بالمتابعة من دونه، وهذا هو الذي استقر عليه الاصطلاح خلافا لابن الصلاح فإنه ذكر في مقدمته ما يفيد أن رواية الحديث من طريق صحابي آخر تسمى متابعة أيضا إذا كانت باللفظ والمعنى.

قال ابن الصلاح: ذكر أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ[٢] رحمه الله أن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله أن يروي حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين؟ فإن وجد علم أن للخبر أصلا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلا يرجع إليه، وإلا فلا. قلت (ابن الصلاح): فمثال المتابعة أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد فهذه المتابعة التامة فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضا لكن يقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها[٣].

---

(١) المستدرك ٢/ ٥١٢.

(٢) في مقدمة صحيحه [الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان] ١/ ١٥٥.

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ١١٠.

وقد خالفه الحافظ ابن حجر فقال: ولا اقتصار في هذه المتابعة -سواء كانت تامة أم قاصرة- على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي[١].

وتابع الحافظ ابن حجر على هذا القيد كل من جاء بعده ممن صنف في علوم الحديث.

وقد ذكر بعض المعاصرين عدة تعريفات متقاربة منها ما ذكره الدكتور محمد عجاج الخطيب قال: المتابعة هي مشاركة راو راويا آخر في رواية حديث عن شيخه أو عمن فوقه من المشايخ[٢].

ومنها ما ذكره الدكتور نور الدين عتر قال: هي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راو آخر فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه[٣].

ولكن هذين التعريفين يصدقان على الشاهد بحسب تعريفهما له، فينبغي أن تقيد بكونها عن غير الصحابي، وممن التفت إلى هذا القيد في تعريفه الشيخ عبد الله الجديع حيث قال: هي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي ﷺ، كأن تقع للراوي عنه أو من قبله[٤].

ومع سلامة هذا التعريف مما أوردته على التعاريف المتقدمة إلا أنه يقصر عنه في كونه لم يجعل رواية الصحابي ما رواه صحابي آخر متابعة لذلك الصحابي، وإن كان شاهدا لحديث من دونه.

ويمكن أن نصوغ تعريف ابن الحنبلي هكذا حتى يكون سالما من الخدش « أن

---

(١) نزهة النظر ١٠٠.

(٢) أصول الحديث ٣٦٦.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث ٤١٨.

(٤) تحرير علوم الحديث ١/ ٥٣.

يوافق راويا - ولو صحابيا - غيرُه - ولو صحابيا - في لفظ ما رواه أو معناه بشرط وحدة الصحابي في متابعة غيره لغيره».

أقسام المتابعة:

ما أوردته قريبا عن ابن الصلاح يفيد أن المتابعة تنقسم إلى قسمين:

متابعة تامة: وذلك إذا حصلت الموافقة للراوي نفسه فيروِي هذا الحديث بعينه غيرُه من الرواة عن نفس شيخه.

ومتابعة قاصرة: وذلك إذا حصلت الموافقة لمن فوق الراوي فيروِي هذا الحديث غيرُه من الرواة عن شيخ شيخه أو من فوقه.

وقد لخص الحافظ ابن حجر كلام ابن الصلاح، ومثل لقسمي المتابعة فقال: (والمتابعة على مراتب: إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية، مثال المتابعة: ما رواه الشافعي في «الأم»[1]، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، فهذا الحديث، بهذا اللفظ، ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: «فإن غم عليكم فاقدروا له»، لكن وجدنا للشافعي متابعا، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي، كذلك أخرجه البخاري[2] عنه، عن مالك، وهذه متابعة تامة، ووجدنا له أيضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة[3] من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه

---

(١) ٢/ ١٠٣.

(٢) في كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا... (٤/ ٢٤٣/ ١٩٠٦).

(٣) كتاب الصيام، باب ذكر الدليل على أن الأمر بالتقدير للشهر إذا غم (٤/ ٢٠٢/ ١٩٠٩).

محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر، بلفظ: «فكملوا ثلاثين»، وفي صحيح مسلم[1] من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ: «فاقدروا ثلاثين»)[2].

---

(١) كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (٢/ ٧٥٩/ ١٠٨٠).

(٢) نزهة النظر ١٠٠.

المطلب الثاني: تعريف الشاهد وبيان أقسامه

معنى الشاهد في اللغة:

قال ابن فارس: الشين والهاء والدال أصل يدلُّ على حضور وعلم وإعلام، لا يخرُج شيءٌ من فروعه عن الذي ذكرناه[١].

وقال الفيروز أبادي: الشهادة: خبر قاطع، وقد شهد كعَلِمَ وكَرُم وقد تسكن هاؤه، وشَهِدَه كسمعه شهودا: حضره فهو شاهد... وشَهَدَ لزيد بكذا شهادة: أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد[٢].

معنى الشاهد في الاصطلاح:

للمحدثين اصطلاحان مشهوران في معنى الشاهد:

الأول: هو حديث يروى بمعنى حديث آخر سواء كان من حديث نفس الصحابي أو غيره.

وعلى هذا سار ابن الصلاح قال بعد ما ذكر نوعي المتابعة[٣]: فإن لم يرو ذلك الحديث أصلا من وجه من الوجوه المذكورة لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد ثم مثل له بحديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به»[٤] مع حديث عبد

---

(١) مقاييس اللغة ٣/ ٢٢١ (شهد).

(٢) القاموس المحيط ٣٧٢ (شهد).

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ١١٠.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (١/ ٢٧٧/ ٣٦٤).

الرحمن بن وعلة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما إهاب دبغ فقد طهر»[١].

وقد تابعه على هذا النووي[٢]، وابن جماعة[٣]، وابن الملقن[٤]، والعراقي[٥]، والأبناسي[٦]، والسيوطي[٧].

قال الزركشي: وهذا يستعمله الحاكم كثيرا في المستدرك[٨]، وعزاه السخاوي إلى البيهقي[٩].

الثاني: هو حديث يروى بلفظ حديث آخر أو بمعناه من طريق صحابي آخر.

وعلى هذا سار ابن حجر[١٠]، وتابعه السخاوي[١١]، والقاسمي[١٢]، وطاهر الجزائري[١٣]،

---

(١) أخرجه مسلم بعد الحديث الماضي في كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (١/ ٢٧٧/ ٣٦٦).

(٢) التقريب والتيسير مع تدريب الراوي ١/ ٢٤٣.

(٣) المنهل الروي ٥٩.

(٤) المقنع ١/ ١٨٨.

(٥) شرح التبصرة والتذكرة المطبوع باسم «فتح المغيث» ٩١.

(٦) الشذا الفياح ١/ ١٨٩.

(٧) تدريب الراوي ١/ ٢٤٣، ألفية السيوطي ٢٨

(٨) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢/ ١٧٠، وسيأتي تفصيل القول في استخدام الحاكم للفظ المتابع والشاهد.

(٩) فتح المغيث ١/ ٢٤٢، مفسرا به قول ابن حجر في النزهة ١٠٢: وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

(١٠) نزهة النظر ١٠١، النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٨٢.

(١١) التوضيح الأبهر ٧٣، فتح المغيث ١/ ٢٤٢، وقد عزا هذا القول إلى الجمهور.

(١٢) قواعد التحديث ١٢٩.

(١٣) توجيه النظر ١/ ٤٩٣.

والشيخ أحمد شاكر[١].

قال ابن حجر: وإن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط فهو الشاهد[٢].

وقد اعترض الحافظ ابن حجر على المثال الذي ذكره ابن الصلاح بأن الحديثين من رواية صحابي واحد هو ابن عباس[٣]، ولا ينبغي أن يتعقب ابن الصلاح في هذا لأنه لا مشاحة في الاصطلاح، وقد نبه الحافظ نفسه على أن ما اختاره ابن الصلاح طريقة لبعض المحدثين بقوله: وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك[٤].

أقسام الشواهد:

تعريف ابن حجر السابق للشاهد يفهم منه انقسام الشاهد إلى قسمين:

شاهد اللفظ: وهو أن يأتي الحديث بنحو ألفاظ حديث الصحابي الآخر.

شاهد المعنى: وهو أن يأتي الحديث بألفاظ أخرى لكنها تؤدي نفس المعنى الموجود في الحديث الآخر.

وقد مثل لهما بقوله: ومثاله في الحديث الذي قدمناه: ما رواه النسائي[٥] من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن

---

(١) الباعث الحثيث ٥٩.

(٢) نزهة النظر ١٠١.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٢.

(٤) نزهة النظر ١٠٢.

(٥) كتاب الصيام، باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم (٤/ ٤٤١/ ٢١٢٤).

عمر سواء، فهذا باللفظ، وأما بالمعنى فهو ما رواه البخاري[١] من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة، بلفظ: «فإن غمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»[٢].

(١) كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال... (٤/ ١٤٣/ ١٩٠٩).

(٢) نزهة النظر ١٠١.

قال ابن الحنبلي: هو شاهد له لأنه يشبهه في المعنى حيث لم يتحد المعنيان وتناسبا بناء على أن في هذا الأمر بإكمال عدة شعبان بخصوصه، وفي ذاك الأمر بإكمال العدة مطلقا عدة شعبان للصوم، وعدة رمضان للفطر. الفرع الأثيث ١٣٦. بتصرف يسير.

المبحث الثاني: طريقة المحدثين في استخدام مصطلح المتابعة، والشاهد

المطلب الأول: تاريخ استخدام المحدثين لهذين المصطلحين وتساهلهم في إطلاق أحدهما على الآخر

مصطلح المتابعة أقدم في استخدامه عند المحدثين من مصطلح الشاهد، وأقدم من وجدته استخدم هذا الصطلح هو قتادة بن دعامة السدوسي المتوفى سنة ١١٨هـ فقد روى حديثا عن سعيد بن أبي الحسن ثم قال: «وما علمت أحدا تابعه على ذلك»(١).

ويعد الإمام البخاري أول من توسع في استخدام هذا المصطلح، وهو يطلقه على المتابعة، والشاهد، والمخالفة أحيانا، وسيأتي الحديث مفصلا عن طريقته في استخدام هذا المصطلح في المطلب التالي.

أما لفظ الشاهد فأول من استخدمه فيما أعلم هو الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، وأكثر جدا من استخدامه له في المستدرك مع استخدامه لمصطلح المتابعة أيضا، وقد نقل غير واحد أن الحاكم يسمي المتابعات شواهد(٢)، وقد تتبعت استخدامه لهذين المصطلحين في كتابه المستدرك فبان لي ما يلي:

أولا: يستخدم مصطلح المتابعة بلفظ الفعل «تابعه» مع ذكر الراوي الذي تابع أو توبع، وقلما يستخدم الاسم «متابعة» أو «متابع»(٣)، والشاهد يستخدمه بلفظ الاسم فيقول: «له شاهد» أو «له شواهد».

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السيف يحلى (٣/ ٣٠/ ٢٥٨٢).

(٢) ذكر ذلك ابن جماعة في المنهل الروي ٥٥، والبلقيني في محاسن الاصطلاح ٢٤٨.

(٣) انظر على سبيل المثال المستدرك ١/ ٨٧، ١٧٧، ٣٧٣، ٤٥٦، ٢/ ١٣٤، ٢٩٣.

ثانيا: أكثر ما يستخدم مصطلح المتابعة في التامة[١]، والشاهد فيما سواها.

ثالثا: يعبر عن المتابعة بالشاهد كثيرا[٢]، والعكس نادر، ومنه قوله بعدما ساق حديثا من رواية ابن مسعود: له متابع من حديث عائشة رضي الله عنها[٣].

رابعا: لا يفرق بين المتابعة والشاهد إلا من حيث الاستخدام المشار إليه سابقا، ومما يؤكد ذلك قوله بعدما روى حديثا من طريقين: كلا الإسنادين صحيحان على شرط مسلم ولم يخرجاه فشواهدها كلها صحيحة فمنها متابعة النعمان بن سالم، ومكحول الفقيه، والمسيب بن رافع ثم ساق هذه المتابعات بإسناده[٤]، فقد أطلق عليها أولا شواهد ثم سماها متابعة، ومن ذلك أيضا قوله بعدما روى حديثا لشعبة: وفي الشواهد لشعبة فيه متابعات مسندة فمنها... ثم ساق بعضها[٥].

وما سبق عرضه يدل على أن المتقدمين من المحدثين لا يفرقون بين الشاهد والمتابعة إلا من حيث الاستخدام، وأنهم لم يخطر ببالهم هذا التفريق الدقيق الذي ذكره من ألف في المصطلح من المتأخرين وكأنهم نظروا إلى المعنى اللغوي لكلا المصطلحين، أما المتأخرون فقد حاولوا التفريق بين المصطلحين، ومع هذا فقد استخدموا أحدهما بمعنى الآخر كما فعل المتقدمون.

فالحافظ ابن حجر نفسه - وهو ممن اعتنى بتحرير هذه المصطلحات، ووضع معاني محددة لها - قد استخدم الشواهد في موضع المتابعات، ومن ذلك قوله في

---

(١) انظر على سبيل المثال المستدرك ١/ ٨٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١١٠، ١٤٠، ١٦٥، ١٨٣، ٢٠٣.

(٢) المستدرك ١/ ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) المستدرك ٣/ ٤٣٨.

(٤) المستدرك ١/ ٤٥٦.

(٥) المستدرك ١/ ٣٧٣.

انتقاض الاعتراض عن سليمان بن المغيرة: «لم يخرج له إلا في الشواهد»[١]. هكذا جعل حديثه من الشواهد، وهو عند البخاري من حديث نفس الصحابي كما بينته في ترجمته.

وكذلك قوله في ترجمة سيف بن سليمان من هُدَى الساري وهو يعدد أحاديثه في الصحيح: رابعها في الصلاة، وفي التهجد حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ أخرجه من حديثه عن مجاهد عنه وله متابع عنده عن نافع وعن سالم معا... ثم قال عن نفس الحديث وقد ذكرت أنه أخرج شاهده[٢]. هكذا سماها أولا متابعة ثم سماها شاهدا، فالأولى أن يطلق عليهما متابعة بحسب تحرير الحافظ.

والمتأخرون أنفسهم الذين فرقوا بين المتابع والشاهد أشاروا إلى جواز إطلاق أحدهما على الآخر، وأن الأمر في ذلك سهل.

قال ابن الصلاح بعد تعريفه للمتابعة القاصرة: ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضا[٣] لكنه منع أن يسمى الشاهد متابعة[٤]، وتابعه النووي[٥]، وابن جماعة[٦]، والأبناسي[٧]، وابن الملقن[٨].

---

(١) انتقاض الاعتراض ١/ ١١٧.

(٢) هُدَى الساري ٤٢٩.

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ١١٠.

(٤) المصدر السابق.

(٥) التقريب والتيسير مع تدريب الراوي ١/ ٢٤٣.

(٦) المنهل الروي ٥٩.

(٧) الشذا الفياح ١/ ١٨٩.

(٨) المقنع ١/ ١٨٨.

وقال ابن حجر: وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل[١]، وتابعه على ذلك السخاوي[٢]، والسيوطي[٣]، وابن الحنبلي[٤]، وطاهر الجزائري، وعزا ذلك للجمهور[٥].

وقال ملا علي القاري تعليقا على كلام الحافظ: فلا فرق بينهما إلا بغلبة استعمال الشاهد في أحد معنييه عند قوم، وكثرة استعمال المتابع عند آخرين، فالخلاف لفظي لا حقيقي[٦].

وعلل ابن الحنبلي كلام الحافظ بقوله: لأن كلا من الراوي المتابع، والحديث الشاهد مقو لغيره الذي يقابله[٧].

وذهب الحافظ ابن حجر بحسب ما نقله عنه تلميذه برهان الدين البقاعي إلى أن المتابعة القاصرة هي التي تسمي شاهدا بخلاف المتابعة التامة قال: لأنها هي المتابعة الحقيقية[٨]، وهو ظاهر كلام ابن الصلاح السابق.

وقد استخدم بعض المحدثين هذين المصطلحين استخداما آخر قصدوا به نوعا خاصا من الشواهد والمتابعات، وهو المعلقات التي أورها البخاري في صحيحه دون المسندات، فعل ذلك الحاكم النيسابوري، والإمام المزي، والحافظ ابن حجر.

---

(١) نزهة النظر ١٠٢.

(٢) شرح التقريب ١٤٥.

(٣) تدريب الراوي ١/ ٢٤٣.

(٤) قفو الأثر ٦٤.

(٥) توجيه النظر ١/ ٤٩٤.

(٦) شرح شرح نخبة الفكر ٣٥٥.

(٧) الفرع الأثيث ١٣٨.

(٨) النكت الوفية ١/ ٤٧٩.

أما الحاكم، فقد قال: قد احتجا بعبد الله بن عمر العمري في الشواهد(١)، وقال أيضا: وإنما استشهدت بعبد الرحمن بن أبي الزناد اقتداء بهما فقد استشهدا جميعا به(٢).

وهذان الراويان إنما ذكر البخاري أحاديثهما تعليقا.

وأما المزي، فقد قال في ترجمة عبد الملك بن سعيد بن جبير: روى له البخاري في الشواهد(٣)، وقال في ترجمة أبان بن صالح(٤)، وترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع(٥): استشهد به البخاري.

وقال في ترجمة أسد بن موسى: روى له البخاري في الصحيح استشهادا(٦).

وهؤلاء جميعا إنما أورد البخاري أحاديثهم تعليقا، ورمز لهم المزي بالرمز (خت)، وقد أكثر من استخدام مصطلح الشواهد بهذا المعنى في كتابه تهذيب الكمال.

وأما ابن حجر فقد قال في ترجمة إبراهيم بن طهمان: أكثر ما أخرج له البخاري في الشواهد(٧).

فالحافظ يقصد بالشواهد هنا المعلقات لأن أكثر الأحاديث التي ذكرها البخاري لإبراهيم بن طهمان قد علقها، ولم يخرجها بالإسناد المتصل.

---

(١) المستدرك ٣/ ٣٥.

(٢) المصدر السابق ١/ ٥١.

(٣) تهذيب الكمال ١٨/ ٣١١.

(٤) تهذيب الكمال ٢/ ١١.

(٥) تهذيب الكمال ٢/ ٤٥.

(٦) تهذيب الكمال ٢/ ٥١٢.

(٧) هُدَى الساري ٤٠٧.

وقال عن يعقوب القمي: ذكر في الشواهد[١].

والبخاري ذكر يعقوب في المعلقات، ولم يخرج له شيئا مسندا.

وقال في ترجمة أبان بن يزيد العطار من هُدَى الساري: إنما أخرج له البخاري قليلا في المتابعات مع ذلك، ولم أر له موصولا سوى موضع[٢].

وقال في ترجمة محاضر بن المورع بعد ما ذكر أن البخاري أخرج له حديثا مسندا: وله عنده مواضع في المتابعات[٣].

فالحافظ يقصد بالمتابعات هنا المعلقات لأن البخاري قد علق الأحاديث التي أشار إليها الحافظ، ولم يخرجها بالإسناد المتصل.

---

(١) هُدَى الساري ٢٢٧.

(٢) هُدَى الساري ٤٠٧.

(٣) هُدَى الساري ٤٨٢.

المطلب الثاني: طريقة البخاري في استخدام مصطلح المتابعة

لم يستخدم الإمام البخاري مصطلح الشاهد وما اشتق منه في شيء من كتبه - فيما أعلم - لكنه أول من توسع في استخدام مصطلح المتابعة، وقد تأملت طريقته في استخدام هذا المصطلح في صحيحه فبان لي ما يلي:

أولا: استخدم في إثبات المتابعة لفظ «تابعه» دون غيره من مشتقات المتابعه، وقد ذكر هذا اللفظ في صحيحه أربعا وعشرين ومائتي مرة (٢٢٤)(١).

ثانيا: في النفي - وهو قليل - يستخدم لفظ «لا يتابع» أو «لم يتابع»، ومنه قوله بعدما روى حديثا لأزهر بن جميل قد أسنده وأرسله الثقات: «لا يتابع فيه عن ابن عباس»(٢).

ثالثا: يستخدم هذا المصطلح في الإشارة إلى المتابعة التامة، والقاصرة، والشاهد.

فمن استخدامه له في المتابعة التامة:

قوله: حدثنا قبيصة بن عقبة، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر» تابعه شعبة، عن الأعمش(٣).

فهذه متابعة تامة لسفيان الثوري.

وقوله: حدثنا أحمد بن عبد الله بن علي المنجوفي، قال: حدثنا روح، قال: حدثنا عوف، عن الحسن، ومحمد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اتبع جنازة

---

(١) هذا بحسب الموسوعة الحديثية المسماة «جامع الحديث».

(٢) في كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه (٩/ ٣٠٧/ ٥٢٧٣ - ٥٢٧٧).

(٣) في كتاب الإيمان، باب علامة المنافق (١/ ١١١/ ٣٤).

مسلم، إيمانا واحتسابا، وكان معه حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها، فإنه يرجع من الأجر بقيراطين، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن، فإنه يرجع بقيراط» تابعه عثمان المؤذن، قال: حدثنا عوف، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه[١].

فهذه متابعة تامة لروح بن عبادة.

وقوله: حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عمرو، قال: أخبرني وهب بن منبه، عن أخيه، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب» تابعه معمر، عن همام، عن أبي هريرة[٢].

فهذه متابعة تامة لوهب بن منبه.

وعبر بهذا اللفظ عن متابعة الصحابة بعضهم لبعض:

وهو يسمى متابعة بحسب التعريف الذي ذكره ابن الحنبلي، وينبغي أن يعد من المتابعة التامة، وأول من وجدته نبه على هذا الإمام السخاوي قال في شرح التقريب: والبخاري يأتي تابعه (كذا في المطبوع) فيما يكون عن ذلك الصحابي وغيره كحديث لابن عمر يقول عقبه: تابعه جابر وأبو هريرة عن النبي ﷺ سواء كان باللفظ أو المعنى[٣].

من ذلك قوله: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر رضي الله عنه، يقول: قاتل الله فلانا، ألم يعلم أن النبي ﷺ قال:

---

(١) في كتاب الإيمان، باب: اتباع الجنائز من الإيمان (١/ ١٣٣/ ٤٧).

(٢) في كتاب العلم، باب كتابة العلم (١/ ٢٤٩/ ١١٣).

(٣) شرح التقريب والتيسير ١٤٤.

«لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فجملوها، فباعوها» تابعه جابر، وأبو هريرة، عن النبي ﷺ[1].

وقوله: حدثنا إسماعيل، حدثني مالك، عن عمرو، مولى المطلب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ طلع له أحد، فقال: «هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها» تابعه سهل، عن النبي ﷺ في أحد[2].

ومن استخدامه له في المتابعة القاصرة

قوله: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن حنظلة، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد، فأذنوا لهن» تابعه شعبة، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر عن النبي ﷺ[3].

وقوله: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «لا تسافر المرأة ثلاثا إلا مع ذي محرم» تابعه أحمد، عن ابن المبارك، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ[4].

وقوله: حدثنا حفص بن عمر، حدثنا همام، حدثنا قتادة، قال: سألت أنس بن مالك رضي الله عنه: من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ؟ قال: «أربعة، كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد» تابعه الفضل، عن حسين بن واقد، عن ثمامة، عن أنس[5].

---

(١) في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٦/ ٥٧٢/ ٣٤٦٠).

(٢) في كتاب الاعتصام، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم... (١٢/ ٣١٦/ ٧٣٣٣).

(٣) في كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس (٢/ ٤٠٤/ ٨٦٥).

(٤) في كتاب تقصير الصلاة، باب: في كم يقصر الصلاة (٢/ ٦٥٩/ ١٠٨٧).

(٥) في كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب ﷺ (٨/ ٦٦٣/ ٥٠٠٣).

ومن استخدامه له في الشواهد

قوله: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا أيوب، عن أبي العالية البراء، عن ابن عباس ﵄، قال: «قدم النبي ﷺ وأصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج، فأمرهم أن يجعلوها عمرة إلا من معه الهدي» تابعه عطاء، عن جابر[(١)].

وقوله: حدثنا موسى، حدثنا وهيب، عن عمرو بن يحيى، عن عباد بن تميم، عن عبد الله بن زيد، عن النبي ﷺ قال: «لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار، ولو سلك الناس واديا أو شعبا لسلكت وادي الأنصار وشعبها» تابعه أبو التياح، عن أنس، عن النبي ﷺ في الشعب[(٢)].

رابعا: يستخدم هذا المصطلح مع وجود اختلاف بين الإسنادين أحيانا، وهو قليل جدا، والبخاري يقصد بها المتابعة في المتن لا الإسناد.

ومن ذلك قوله: حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، قال: «رأيت النبي ﷺ يمسح على عمامته وخفيه» وتابعه معمر، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عمرو قال: رأيت النبي ﷺ[(٣)].

فالأوزاعي روى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير فذكر في إسناده جعفر بن عمرو، ورواه معمر عن يحيى فلم يذكر جعفر بن عمرو، قال الحافظ ابن حجر: قوله: «وتابعه» أي تابع الأوزاعي معمر بن راشد في المتن لا في الإسناد[(٤)].

---

(١) في كتاب الجمعة، باب: كم أقام النبي ﷺ في حجته (٢/ ٦٥٨/ ١٠٨٥).

(٢) في كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو (١٣/ ٢٣٨/ ٧٢٤٥).

(٣) في كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين (١/ ٣٦٩/ ٢٠٥).

(٤) فتح الباري ١/ ٣٦٩.

وقوله: حدثنا آدم، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، قال: حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة» تابعه يحيى بن أبي كثير، وسهيل، ومالك، عن المقبري، عن أبي هريرة ﷺ[1].

قال ابن حجر: قوله: «تابعه يحيى بن أبى كثير، وسهيل، ومالك عن المقبري» يعني سعيدا عن أبي هريرة يعني لم يقولوا: «عن أبيه» فعلى هذا فهي متابعة في المتن لا في الإسناد[2].

وقوله: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه سمعه يقول: قال النبي ﷺ: «إذا زنت الأمة فتبين زناها، فليجلدها ولا يثرب، ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب، ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر» تابعه إسماعيل بن أمية، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ[3].

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة» يريد في المتن لا في السند لأنه نقص منه قوله «عن أبيه»[4].

خامسا: قد يقصد بهذا اللفظ المتابعة على جزء أورده من المتن مع وجود مخالفة في الإسناد.

من ذلك قوله: حدثنا هدبة بن خالد، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة، أن رسول الله ﷺ حدثهم عن «ليلة أسري به: حتى أتى السماء

---

(١) في كتاب تقصير الصلاة، باب: في كم يقصر الصلاة (٢/ ٦٥٩/ ١٠٨٨).

(٢) فتح الباري ٢/ ٦٦٢.

(٣) في كتاب الحدود، باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى (١٢/ ١٧١/ ٦٨٣٩).

(٤) فتح الباري ١٢/ ١٧٢.

الخامسة، فإذا هارون، قال: هذا هارون فسلم عليه، فسلمت عليه فرد، ثم قال: مرحبا بالأخ الصالح والنبي الصالح» تابعه ثابت، وعباد بن أبي علي، عن أنس، عن النبي ﷺ(١).

أطلق البخاري لفظ المتابعة هنا مع أن ثابتا، وعبادا خالفا قتادة فلم يذكرا مالك بن صعصعة، قال الحافظ ابن حجر تعليقا على قوله: «تابعه ثابت، وعباد بن أبي علي، عن أنس، عن النبي ﷺ»: أراد بذلك أن هذين تابعا قتادة عن أنس في ذكر هارون في السماء الخامسة لا في جميع الحديث بل ولا في الإسناد(٢).

سادسا: قد يحدد الجزء الذي يقصده بالمتابعة دون بقية الحديث.

ومن ذلك قوله حدثنا إسماعيل، حدثني مالك، عن عمرو، مولى المطلب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ طلع له أحد، فقال: «هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها» تابعه سهل، عن النبي ﷺ في أحد(٣).

فقوله: «تابعه سهل، عن النبي ﷺ في أحد» يعني أن حديث سهل اقتصر على ذكر أحد دون تحريم مكة، وقد علق هذا الحديث في موضع آخر من صحيحه(٤).

---

(١) في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله عز وجل: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾[طه: ٩] (٦/ ٤٨٨/ ٣٣٩٣).

(٢) فتح الباري ٦/ ٤٩٣.

(٣) في كتاب الاعتصام، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم... (١٣/ ٣١٦/ ٧٣٣٣).

(٤) في كتاب الزكاة، باب خرص التمر (٤/ ٤٠٣/ ١٤٨٢).

المبحث الثالث: أثر الشواهد والمتابعات في الحكم على الراوي والمروي

تمهيد

إن الحكم على الرواة ثقة وضعفا، وعلى الأحاديث صحة وضعفا عملية بالغة التعقيد تحتاج إلى خبرة، وممارسة طويلة للأسانيد والمتون، وبقدر ما عند المحدث من المحصول الحديثي المتمثل في الشواهد، والمتابعات، والمخالفات تكون أحكامه أقرب إلى الصواب، وأبعد عن الخطأ والمجازفة.

ويقوم عمل المحدثين في حكمهم على الرواة، والأحاديث على ركيزة أساسية هي الإحصاء الدقيق للطرق والمرويات، ثم غربلة هذه الطرق، واستخراج ما يحتاج إليه المحدث من أحكام تتعلق بالراوي، والمروي وهو ما يعرف عندهم بالاعتبار(١)، وهذا الجهد الكبير يمثل سبقا عظيما للمحدثين في مناهج البحث العلمي فعلم الإحصاء بكيفيته الحالية لم يعرف إلا في القرن التاسع عشر(٢).

وقد عرف الحافظ ابن حجر الاعتبار بأنه هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد(٣)، وقال أيضا: واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع، والمسانيد، والأجزاء،

---

(١) وهو يسمى عندهم أيضا السبر، والنظر، والمعارضة، والمقابلة، والتتبع، والتفتيش. انظر معاني هذه الألفاظ، ونماذج لاستخدام المحدثين لها في نظرية الاعتبار عند المحدثين ٦٣ - ٧٢.

(٢) دراسات في منهج النقد عند المحدثين، مبحث الإحصاء عند المحدثين ٦٠، وقد ذكر فيه المؤلف سلبيات الإحصائيين المعاصرين، والميزات التي امتاز بها إحصاء المحدثين.
وانظر أيضا عن ابتكار المحدثين لمنهج الإحصاء الاستقرائي نظرية الاعتبار عند المحدثين، ١٦٨ - ١٨١.

(٣) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٨١.

لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا؟ هو «الاعتبار»[1].

وهذا التتبع للشواهد والمتابعات يهدف من خلاله المحدثون إلى أمرين في غاية الأهمية:

الأول: يتعلق بالراوي، وهو معرفة مقدار ضبطه من خلال المقارنة بين رواياته، وروايات غيره.

الثاني: يتعلق بالمروي، وهو الحكم على الحديث صحة وضعفا من خلال عرضه على الروايات الأخرى في هذا الباب.

قال الإمام مسلم وهو يشير إلى خطأ بعض الرواة: فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ[2].

وإذا علمنا أن علم الحديث مداره على الراوي والمروي أدركنا أهمية تتبع الشواهد والمتابعات أو ما يسميه المحدثون بالاعتبار.

وفي هذا الفصل سوف نبين باختصار كيف تؤثر المتابعات، والشواهد في الحكم على الرواة والأحاديث.

---

(١) نزهة النظر ١٠٢.

(٢) التمييز ٢٠٩.

المطلب الأول: أثر الشواهد والمتابعات في الحكم على الراوي

اشترط المحدثون لقبول حديث الراوي شرطين هما العدالة والضبط، قال ابن الصلاح: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه[1].

وللمحدثين عدة مسالك يعرفون بها كون الراوي ضابطا يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

١- جمع حديثه وعرضه على أحاديث الثقات.

٢- مقابلة رواياته بعضها ببعض.

٣- عرض ما يحدث به على ما في كتبه.

٤- اختبار حفظه بقلب الأحاديث عليه، أو تركيبها له.

والذي يعنينا في هذا المقام هو المسلك الأول، وهو جمع أحاديث الراوي وعرضها على أحاديث الثقات من طبقته، ويثبت له من الضبط بمقدار موافقته لهم، وهذا يعرف عند المحدثين بالاعتبار كما سبق.

قال ابن الصلاح: يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر روايته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعني لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه[3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٣٦.

(٢) انظر هذه الطرق مع نماذج لها في تحرير علوم الحديث ١/ ٢٦١ - ٢٧٢، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ٣١٧ - ٣٢٠.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٣٨.

والذي قاله ابن الصلاح هو الذي صرح بمثله كثير ممن تكلم في الرجال، قال عبدالرحمن بن مهدى: قلت لشعبة: من الذي تترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية مالا يعرف(١).

وقال مسلم في مقدمة صحيحه: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله(٢).

وقال أيضا: حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس(٣).

وقال الشافعي في شرط من تقوم الحجة بحديثه: إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم(٤).

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٧٤، ٧٧ ط الوعي، كتاب الضعفاء للعقيلي ١/ ١٠٥.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الرسالة ٣٧٠.

وقال أيضا: ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له[١].

وتعتبر هذه الطريقة في معرفة مقدار ضبط الراوي هي الطريقة الأكثر استخداما عند المحدثين، وذلك لتقادم العهد بكثير من الرواة، خاصة من تأخرت طبقتهم من النقاد، قال الذهبي: اعلم أن أكثر المتكلم فيهم، ما ضعفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم للأثبات[٢].

ومن استخدام ابن معين لهذه الطريقة في الحكم على الرواة ما رواه ابن محرز قال: سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي إسماعيل بن علية يوما: كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث، قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة[٣].

وقد ذكر ابن عدي في أكثر من موضع أنه استخدم هذه الطريقة في الحكم على الرواة، فمن ذلك قوله في ترجمة بريد بن عبد الله بن أبي بردة: وقد اعتبرت حديثه فلم أر فيه حديثا أنكره[٤].

وقوله في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: وقد نظرت أنا في أحاديثه، وسبرتها، وفتشت الكل منها، فليس فيها حديث منكر وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أتى من قبل

---

(١) الرسالة ٣٨٣.

(٢) الموقظة ٥٢.

(٣) سؤالات ابن محرز ٢٦٨.

(٤) الكامل ٢/ ٦٣ ط الفكر.

شيخه لا من قبله وهو في جملة من يكتب حديثه[١].

وقوله في ترجمة إبراهيم بن البراء: ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدا وهو متروك الحديث[٢].

وقوله في ترجمة إبراهيم بن الهيثم البلدي: قد فتشت عن حديثه الكثير فلم أر له منكرا يكون من جهته إلا أن يكون من جهة من روى عنه[٣].

وقوله في ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار: وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لا بأس به[٤].

وقوله في ترجمة صلت بن مسعود البصري: وقد اعتبرت حديثه ورواياته فلم أجد فيه ما يجوز أن أنكره عليه[٥].

وكذا فعل ابن حبان، وهو القائل: الإنصاف في النقلة الأخبار استعمال الاعتبار فيما رووا[٦]، ومن ذلك قوله في ترجمة ابن لهيعة: قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام

---

(١) الكامل ١/ ٢٢٤ ط الفكر، وفيها «سجرتها» وهو تصحيف.

(٢) الكامل ١/ ٢٥٥ ط الفكر.

(٣) الكامل ١/ ٢٧٥ ط الفكر.

(٤) الكامل ٦/ ١١٢ ط الفكر.

(٥) الكامل ٤/ ٨٢ ط الفكر.

(٦) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١/ ١٥٤.

ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به(١).

وقال في ترجمة جعفر بن محمد بن علي بن الحسين: قد اعتبرت حديثه من الثقات عنه فرأيت أحاديثه مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليست من حديثه ولا من حديث أبيه ولا من حديث جده ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره(٢).

وقال في ترجمة أبي حاتم السجستاني، و اسمه سهل بن محمد: اعتبرت حديثه فرأيته مستقيم الحديث(٣).

وقال في ترجمة عبد الله بن وهب النسوي: شيخ دجال يضع الحديث على الثقات، ويلزق الموضوعات بالضعفاء... تتبعت حديثه فكأنه اجتمع مع أحمد بن عبد الله الجويباري، واتفقا على وضع الحديث فقل حديث لرأيته للجويباري من المناكير التي تفرد بها إلا ورأيته لعبد الله بن وهب هذا بعينه كأنهما متشاركان فيه(٤).

وقال في ترجمة إسحاق بن يحيى بن طلحة: قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام، ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه(٥).

وقد أكثر البخاري من تضعيفه للرواة بكون الراوي لا يتابع على حديثه(٦)، وفعل

---

(١) المجروحين ٢/ ١٢ ط الوعي.

(٢) الثقات ٦/ ١٣٢.

(٣) الثقات ٨/ ٢٩٣.

(٤) المجروحين ٢/ ٤٣ ط الوعي.

(٥) الثقات ٦/ ٤٥.

(٦) انظر على سبيل المثال كتاب الضعفاء الصغير ٣٧، ٦٠، التاريخ الكبير ١/ ١١٠، ١٣٨، ١٧٩، ٢٣٠، ٣٥٧، ٤٣٠.

مثله العقيلي في كتاب الضعفاء[١].

وكما يستخدم الاعتبار في معرفة الحكم المطلق على الراوي فإنه يستخدم أيضا في معرفة الأحكام النسبية التي تختلف باختلاف الأزمان، والأشخاص، والأحوال، فقد يكون الراوي ثقة لكنه ضعيف في بعض الشيوخ، وكذا العكس، وقد يكون الراوي متقنا لحديثه في أول أمره ثم يختلط في آخر حياته، وربما وجد العكس، وقد يكون ثقة لكنه يدلس.

ومن ذلك قول ابن حبان في ترجمة عيسى بن موسى التيمى: اعتبرت حديثه بحديث الثقات وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات فلم أر فيما يروى عن المتقنين شيئا يوجب تركه إذا بين السماع في خبره لأنه كان يدلس عن الثقات ما سمع من الضعفاء عنهم، وترك الاحتجاج بما يروى عن الثقات إذا لم يبين السماع عنهم، وأما ما روى عن المجاهيل والضعفاء والمتروكين فإن تلك الأخبار كلها تلزق بأولئك دونه لا يجوز الاحتجاج بشيء منها[٢].

واستخدم المحدثون السبر أيضا في التمييز بين الرواة متشابهي الاسم قال ابن حبان في ترجمة سنان بن سعد الكندي: يقولون سعد بن سنان، وسعيد بن سنان، وسنان بن سعيد وأرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد، وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روى عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير كأنهما اثنان فالله أعلم[٣].

---

(١) انظر على سبيل المثال ١/ ١١٦، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٤، ١٧٢، ١٨١، ١٩٢، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٨٦.

(٢) الثقات ٨/ ٤٩٢-٤٩٣، وفي عبارة الكتاب اضطراب صوبته من تعليق المحقق في الهامش.

(٣) الثقات ٤/ ٣٣٦.

المطلب الثاني: أثر الشواهد والمتابعات في الحكم على المروي

من المقرر عند المحدثين أن الحكم على الراوي وحده لا يكفي في الحكم على أحاديثه بالصحة أو الضعف فكم من حديث أخطأ فيه الثقة، وكم من حديث أصاب فيه الضعيف، وكم من حديث صحيح وقعت فيه زيادة غير صحيحة، ولأجل هذا استخدم المحدثون الاعتبار في الحكم على الأحاديث صحة وضعفا كما استخدموه في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، فمن خلال جمع الروايات ومقارنتها يمكننا تمييز الصحيح من الضعيف، والتعرف على ما أصاب فيه الضعيف، وما أخطأ فيه الثقة.

قال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[١].

وقال ابن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه[٢]، وقال أيضا: اكتب الحديث خمسين مرة فإن له آفات كثيرة[٣].

وقال ابن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض[٤].

وقال ابن أبي حاتم شارحا كيفية تعرف المحدثين على علل الأحاديث: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢١٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٩٥.

ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم[١].

وقال الخطيب البغدادي: والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط[٢].

وقد كان استخدام هذه الطريقة في الحكم على الروايات مبكرا جدا منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم فقد استثبت بعض الصحابة من صحة ما رواه بعضهم بموافقة آخرين منهم فعل ذلك أبو بكر، وعمر، وعلي رضي الله عنهم[٣].

وسأكتفي هنا بقصة أبي بكر في توريث الجدة فعن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا. فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناس. فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ «أعطاها السدس»، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال: مثل ما قال المغيرة فأنفذه لها أبو بكر الصديق»[٤].

فهذا نموذج من تثبت أبي بكر الصديق في الرواية عن رسول الله ﷺ، وبحثه عن متابع للمغيرة بن شعبة ليزداد يقينا بثبوت الحديث حتى يقضي به، وهذا هو ما يعرف

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٥١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٩٥.

(٣) انظر أمثلة متنوعة لذلك في: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ٦١ - ٦٣، منهج النقد عند المحدثين ٥٠ – ٥٨، نظرية الاعتبار عند المحدثين ٧٥ - ٧٨.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة (٢/ ٥١٣/ ١٠٧٦)، من طريقه أبو داود في كتاب الفرائض، باب في الجدة (٣/ ١٢١/ ٢٨٩٤)، والترمذي في أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة (٤/ ٤٢٠/ ٢١٠١)، وقال: حسن صحيح.

بالاعتبار عند المحدثين، ولذا قال عنه الذهبي: وكان أول من احتاط في قبول الأخبار[١].

وقد كثر استعمال طريق الاعتبار في الحكم على المرويات في عهد التابعين ومن بعدهم حتى صار هو الأساس المعتمد بعدما كثرت الروايات، وتعددت الطرق.

ومن أمثلة ذلك قول الإمام أحمد: ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد[٢].

ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما صنعه صاحبا الصحيح في صحيحيهما، فإنهما لم يشترطا في كتابيهما أن يخرجا أحاديث الثقات، وإنما اشترطا أن يخرجا ما صح من الحديث عندهما، فربما أخرجا حديث من تكلم فيه لأنه توبع عليه من الثقات، وربما تجنبا حديث الثقة إذا ثبت أنه أخطأ فيه.

قال الإمام مسلم – وقد عاب عليه أبو زرعة تخريجه لبعض الضعفاء في صحيحه –: إنما أدخلت من حديث أسباط[٣]، وقطن[٤]، وأحمد[٥] ما قد رواه الثقات عن شيوخهم

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٢.

(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٩١.

(٣) أسباط بن نصر الهمداني – بسكون الميم – أبو يوسف، ويقال: أبو نصر، صدوق كثير الخطأ يغرب، روى له مسلم والأربعة، من الثامنة، تقريب التهذيب ٩٨.

(٤) قطن بن نسير – بنون، ومهملة مصغر – أبو عباد البصري صدوق يخطىء، روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، من العاشرة. تقريب التهذيب ٤٥٦.

(٥) أحمد بن عيسى التستري روى له وعنه البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه، مات سنة ٢٤٣هـ، قال ابن حجر: صدوق تكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب: بلا حجة. قلت: لم ينصفه الحافظ ابن حجر بل هو ثقة قال الذهبي: ثقة ثبت كان عصريه يحيى بن معين يكذبه وحاشاه بل هو صادق متقن. تهذيب الكمال ١/ ٤١٧، من تكلم فيه وهو موثق ٨٦، تقريب التهذيب ٨٣.

إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[١].

وقد صرح في مقدمة صحيحه بأنه قد يخرج حديث من لم يبلغ الدرجة العليا في الضبط مع اتصافه بالصدق قال: إنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم[٢].

وتخريج الإمام مسلم للضرب الثاني محمول على ما ذكره آنفا من أنه أخرج لهم ما صح عنده من أحاديثهم لأنهم توبعوا عليه.

ولأجل هذا فإن كثيرا من أحاديث الصحيحين لا يتأتى الحكم بصحتها من خلال النظر في الإسناد الذي أورده المصنف، وإنما بمجموع الأسانيد المتوفرة لهذا الحديث، قال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح متعقبا تعريفه للحديث الصحيح: ينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: (هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا)، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها

---

(١) سؤلات البرذعي لأبي زرعة ٣٧٧.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٥.

بالصحة إلا بذلك[١].

ولم يكن صاحبا الصحيح بدعا في هذا الأمر فقد اتفق المحدثون على تقوية حديث الضعيف إذا تابعه من هو مثله أو فوقه، وخالف في ذلك ابن حزم فلم يلفت إلى قوله أحد، قال الإمام الزركشي: وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: «ولو بلغت طرق الضعيف ألفا لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفا»، وهذا مردود لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يفد ذلك، فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة[٢].

وستأتي أمثلة من تقوية الإمام البخاري للحديث بمجموع طرقه عند الحديث عن شرط البخاري[٣].

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٤١٧.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٣٢٢.

(٣) انظر المبحث الثاني من الفصل الثالث.

المطلب الثالث: شروط الاعتداد بالشواهد والمتابعات

المتأمل لصنيع الأئمة النقاد يجد أنهم لا يعتدون بكل ما يروى من الشواهد والمتابعات فربما حكم الأئمة النقاد على الحديث بالضعف مع كثرة طرقه(١)، قال الحافظ أبو موسى المديني: «كم من حديث له طرق تجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد»(٢).

والمستفاد من صنيعهم أنه لا يعتدون بشيء من الشواهد والمتابعات إلا ما توفر فيه شرطان:

الأول: يتعلق بالراوي، وهو ألا يكون راويها شديد الضعف، لأن ضم الواهي إلى الواهي لا يزيده إلا وهاءا.

الثاني: يتعلق بالمروي، وهو ألا يثبت أنه من أخطاء الرواة لأن ما ثبت كونه خطأ لا يمكن الحكم عليه بالحسن أو الصحة.

وقد أشار الإمام الترمذي إلى هذين الشرطين، وهو يتحدث عن كتابه السنن قال: وما ذكرنا في هذا الكتاب: «حديث حسن»، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن(٣).

---

(١) مثال ذلك حديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثا، كتب فقيها».
قال الدارقطني في العلل ٦/ ٣٣ عن طرقه: كلها ضعاف ولا يثبت منها شيء.
وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ١٢٦ بعدما أورد طرقه: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ.
وقال ابن حجر في التلخيص ٤/ ٨٩: ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١/ ٣٢٨.

(٣) علل الترمذي الصغير [مطبوع مع كتابه السنن] ٥/ ٧٥٨.

فالشرط الأول مستفاد من قوله: «لا يكون في إسناده متهم بالكذب»، ويفسره قوله في موضع آخر من نفس الكتاب: كل من كان متهم ا في الحديث بالكذب، أو كان مغفلاً يخطئ الكثير، فالذي اختاره أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه[(١)].

والشرط الثاني مستفاد من قوله: «ولا يكون الحديث شاذاً»، وهو يلتقي مع قول الإمام أحمد: «الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر»[(٢)].

والشاذ والمنكر يطلقهما المحدثون على أخطاء الرواة أو تفردهم بما لا يحتمل تفردهم به[(٣)].

وقد نص على هذين الشرطين ابن الصلاح فقال: ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذا[(٤)].

---

(١) علل الترمذي الصغير [مطبوع مع كتابه السنن] ٥/ ٧٣٩.

(٢) العلل ومعرفة الرجال [رواية المروزي ١٢٥].

(٣) لتعريف الشاذ والمنكر والفرق بينهما انظر مقدمة ابن الصلاح ١٠٠ - ١٠٨، ونكت الحافظ ابن حجر عليه ٢/ ٦٥٢، ٦٧٤ - ٦٧٥.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٣٨.

وقد وافق ابن الصلاح على هذا الكلام من جاء بعده ممن نكت على كتابه أو لخصه أو نظمه(١).

وزاد الحافظ ابن حجر كلام ابن الصلاح بيانا بقوله: لم يذكر للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا أو لا، والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر، وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا بل ذاك في الحسن الذاتي والله أعلم»(٢).

وقد سلك الشيخان في صحيحيهما هذا المسلك فلم يخرجا لمن اشتد ضعفه، ولا أخرجا المنكر من الروايات إلا لبيان علته، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «أما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم»(٣).

وقال ابن الصلاح: اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: «فلان يعتبر به» ،«فلان لا يعتبر به» وقد تقدم التنبيه

---

(١) التقريب والتيسير للنووي مع تدريب الراوي ١٧٦، التقييد والإيضاح ١١٠، شرح التبصرة والتذكرة ٣٩، الشذا الفياح ١/ ١١٣، محاسن الاصطلاح ١٧٨، اختصار علوم الحديث ٤٠، المقنع ١/ ١٠٠، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٠٩، فتح الباقي ١/ ١٤٩، شرح التقريب والتيسير للسخاوي ٨١، فتح المغيث ١/ ٨٣، تدريب الراوي ١٧٧، البحر الذي زخر ٣/ ١٠١٧.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٠٩.

(٣) صحيح مسلم ١/ ٧.

على نحو ذلك، والله أعلم[١].

ولم أجد الإمام البخاري أخرج بإسناده المتصل لمن اشتد ضعفه من الرواة بحسب ما انتهيت إليه إلا ثلاثة هم:

الأول: الحسن بن عمارة الكوفي، وهو متروك كما قال الحافظ ابن حجر[٢]، ولم يقصد الإمام البخاري تخريج حديثه إنما جاء ذكره عرضا للتنبيه على خطئه في الإسناد[٣].

الثاني: عبد الله بن زياد بن سمعان، كذبه غير واحد، وقال البخاري: سكتوا عنه، ولم يذكر الإمام البخاري اسمه في الصحيح، بل كنى عنه بقوله: «ابن فلان»، وحديثه عنده مقرون[٤].

الثالث: أسيد بن زيد الجمال، وهو ضعيف جدا يكادون يتفقون على ضعفه روى له البخاري حديثا واحدا مقرونا، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن تخريج البخاري له في صحيحه بقوله: «يحتمل أن لا يكون خبر أمره كما ينبغي وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد»[٥].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١١٠.

(٢) تقريب التهذيب ١٦٢.

(٣) هُدَى الساري ٤١٧.

وانظر المبحث الثالث من الفصل الثالث ففيه بيان أقسام الرواة المذكورين في صحيح البخاري.

(٤) انظر ترجمته رقم [٧].

(٥) فتح الباري ١١/ ٤١٤. انظر ترجمته رقم [٢٩].

الفصل الثالث
شرط البخاري في صحيحه وأثر ذلك في اختياره للرواة

المبحث الأول: مفهوم الشرط عند المحدثين، وكيف يعرف؟

معنى الشرط في اللغة:

قال ابن فارس: الشين، والراء، والطاء أصل يدل على عَلَمٍ، وعَلَامة، وما قارب ذلك، ومن ذلك الشَّرَط: العَلاَمَة، وأشراط الساعة: علاماتها(١).

وقال ابن سيدة: الشرط: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه(٢).

معنى الشرط في اصطلاح المحدثين:

لم أجد تعريفا للشرط عند المحدثين إلا ما ذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تقديمه لشروط الأئمة الستة لابن طاهر قال: وحينما يقول العلماء (شروط الأئمة الخمسة) أو (شروط الأئمة الستة) أو (شرط البخاري) أو (شرط الشيخين) فلا يعنون به ذلك المعنى المعروف للشروط، وإنما الشروط هنا عبارة عن مناهج هؤلاء الأئمة في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم، وعن التزاماتهم في ذلك، وتلتحق بذلك أغراضهم، وأهدافهم في تصانيفهم(٣).

وفي تعريف الشيخ توسع فالشرط عند المحدثين فيما يظهر أضيق من المنهج.

---

(١) مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٠ (شرط).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ١٣ (شرط).

(٣) مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة لشروط الأئمة الستة ٥٨.

وفي قول الحازمي: «وهذا باب نذكر فيه الشروط المعتبرة عند الأئمة التي من احتوى عليها وتحلى بحليتها لزم قبول خبره، واستحق إخراج حديثه في الصحيح»[١] ما يمكننا من استخراج تعريف الشرط في اصطلاح المحدثين فنقول: هو الضوابط التي ألزم المصنف نفسه بها في اختياره لأحاديث كتابه أو رواته.

وبناءا على هذا التعريف فقول المحدثين: «على شرط البخاري» مثلا تعني أن الضوابط التي اختارها الإمام البخاري لاختيار الأحاديث في كتابه الجامع الصحيح متوفرة فيه.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي واضحة لا لبس فيها فهذه الشروط التي ارتضاها الإمام البخاري مثلا للأحاديث التي سيدرجها في صحيحه هي بتعبير آخر علامات على هذه الأحاديث، وهي بتعبير آخر الالتزامات التي التزمها في ذلك.

وشروط العلماء في مصنفاتهم تعرف بأحد أربعة أمور[٢]:

الأول: تصريحهم بهذا الشرط في نفس الكتاب كما فعل الإمام مسلم فقد أفصح عن شرطه في مقدمة كتابه.

الثاني: تصريحهم بهذا الشرط في كتاب آخر كما فعل أبو داود في رسالته إلى أهل مكة فقد أبان فيها عن شرطه في سننه.

الثالث: بسبر كتبهم لمعرفة ما شرطوه فيها كما فعل الأئمة بصحيح البخاري قال ابن طاهر: اعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا - يعني أصحاب السنن الأربعة - لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني،

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ١٤٣.

(٢) أفاد ابن طاهر واحدا منها كما سيأتي، والثلاثة الباقية أفادها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على كلام ابن طاهر.

وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم[١].

الرابع: من خلال تدقيق النظر في العناوين التي اختاروها لكتبهم فقد أفصح البخاري عن شرطه في عنوان كتابه حيث سماه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

وقد استخدم ابن حجر هذا العنوان في استخراج شرط الإمام البخاري[٢] كما سيأتي قريبا.

---

(١) شروط الأئمة الستة ٨٥.، ولا يسلم له هذا الكلام على عمومه فقد ذكر مسلم شرطه في مقدمة صحيحه، وكذا أبو داود في رسالته إلى أهل مكة. قال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة ١٦٤: وأما شرط مسلم فقد صرح به في خطبة كتابه.

(٢) النكت على صحيح البخاري ١/ ٧٥.

المبحث الثاني: شرط البخاري في رواة صحيحه[1]

لم يفصح الإمام البخاري عن شرطه في كتابه هذا إلا اشتراطه الصحيح المسند كما هو واضح من عنوان كتابه، قال ابن طاهر المقدسي: اعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا بعدهم (يعني أصحاب السنن الأربعة) لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك بسبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم[2].

وقد اختلفت أراء العلماء في تحديد شرط الإمام البخاري في صحيحه، فقمت بجمعها وتحريرها، وعرضت مناقشاتهم، ثم رجحت ما أفضى إليه سبر هذه الآراء وتمحيصها ورتبتها على تاريخ وفياتهم على النحو التالى:

أولا: رأي أبي عبد الله بن منده المتوفى سنة (٣٩٥هـ):

قسم ابن منده الرواة إلى ثلاث طبقات

الطبقة الأولى: هي المقبولة بالاتفاق وبعلمهم يحتج على سائر الناس.

الطبقة الثانية: هم الذين قبلهم جماعة من أهل المعرفة والتمييز وردهم آخرون.

قال: وهؤلاء أخرج عنهم محمد بن إسماعيل البخاري وتركهم مسلم بن الحجاج أو أخرج عنهم مسلم وتركهم البخاري لكلام في حديثه أو غلو في مذهبه.

---

(١) لم أتعرض هنا لشرط البخاري المتعلق باتصال الإسناد لأنه خارج عن موضوع البحث، فمن شاء معرفة شرطه في اتصال الإسناد فليطالع «السنن الأبين» لابن رشيد، و «موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع» لخالد منصور الدريس، و «إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين» للشريف حاتم العوني.

(٢) شروط الأئمة الستة ٨٥. وقد سبق التنبيه على أن هذا الكلام لا يسلم على عمومه.

الطبقة الثالثة: وهي المتروكة باتفاق من محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج وغيرهما.

قال: هذه الطبقة متروكة إما لكثرة الوهم في حديثهم أو لسوء حفظهم أو لعلة دخلت عليهم فاضطربوا في الروايات أو لجهالة فيهم أو للتهمة الواقعة عليهم أو لشهرتهم بالكذب(١).

ونقل ابن طاهر المقدسي عن ابن منده أنه قال: «من حكم الصحابي إذا روى عنه تابعي واحد وإن كان مشهورا مثل الشعبي، وسعيد بن المسيب ينسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلان صار مشهورا واحتج به، وعلى هذا بنى محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج كتابيهما الصحيحين إلا أحرفا تبين أمرها»(٢).

ويمكننا أن نلخص شرط البخاري من كلام ابن منده السابق على النحو التالي:

أولا: يخرج البخاري أحاديث الطبقة الأولى من الرواة، وهم المتفق على توثيقهم، وقد يخرج عن بعض الطبقة الثانية، وهم المختلف فيهم أحيانا، ولا يلتفت إلى الطبقة الثالثة، وهي المتفق على ضعفها.

ثانيا: لا يخرج حديث الراوي إلا إذا روى عنه رجلان فأكثر إلا في مواضع يسيرة.

ثانيا: رأي الحاكم النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ)

قال الحاكم: والصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة منها مختلف فيها، فالقسم الأول من المتفق عليها اختيار البخارى ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثاله: الحديث الذي يرويه الصحابى المشهور

---

(١) شروط الأئمة الموسوم بـ فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار ٦٨ - ٧٤ باختصار.

(٢) شروط الأئمة الستة ٩٩ - ١٠٠.

بالرواية عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة فى روايته فهذه الدرجة الأولى من الصحيح.

ثم ساق الأقسام الباقية، ونفى أن يكون في الصحيحين شيء منها(١).

ويمكننا أن نلخص شرط البخاري من كلام الحاكم السابق على النحو التالي:

أولا: البخاري ومسلم يخرجان أحاديث الثقات شريطة أن يكون معروفا برواية ثقتين عنه(٢).

ثانيا: لابد من توفر هذا الشرط في طبقة شيوخ شيوخهما حتى طبقة الصحابة رضوان الله عليهم.

ثالثا: يكفي في شيخ صاحب الصحيح أن يكون معروفا بالحفظ والإتقان مشهورا بالعدالة.

وقد تتابع أهل العلم على نقض كلام الحاكم، قال ابن طاهر المقدسي: «الجواب: أن البخاري ومسلما لم يشترطا هذا الشرط، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير، وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن، ولعمري إنه شرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما، إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل ٣٣.

(٢) فهم البعض من كلام الحاكم أنه يرى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة، ورد ذلك الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٢٤٠ قال: الظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وإنما أراد كل راو في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم، يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه.

منتقضة في الكتابين جميعا».

ثم ساق أمثلة من الصحيحين تدل على بطلان ما قاله الحاكم، ثم قال: وقد صرح الإمام المتقن أبو عبد الله محمد بن منده بأن شرطهما خلاف ما قاله الحاكم فقال: «من حكم الصحابي إذا روى عنه تابعي واحد، وإن كان مشهورا مثل الشعبي، وسعيد بن المسيب ينسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلان صار مشهورا واحتج به، وعلى هذا بنى محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج كتابيهما الصحيحين إلا أحرفا تبين أمرها» قال ابن طاهر: فاستثنى أبو عبد الله بن مندة أحرفا، وهو هذا النوع الذي أشرت إليه[١].

وانتقده كذلك الحازمي، وبالغ في نقده فقال: ولم يصب في قسم من هذه الأقسام، وسنبين أوهامه فيما بعد[٢]، وقال أيضا: هذا حكم من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة عليه دعواه... ثم أخذ في نقض كلام الحاكم[٣].

وقد انتقد كلام الحاكم غير واحد ممن جاء بعدهما بما لا يخرج عن كلامهما، ونقل السيوطي عن ابن المواق أنه حمل كلام الحاكم على الغالب من صنيع الشيخين، ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه عقب كلام ابن المواق بقوله: «هذا كلام مقبول وبحث قوي»[٤].

وبهذا يلتقي كلام الحاكم مع قول ابن منده السابق: «إلا أحرفا تبين أمرها».

---

(١) شروط الأئمة الستة ٩٩.

(٢) شروط الأئمة الخمسة ١٢٢.

(٣) شروط الأئمة الخمسة ١٢٩.

(٤) البحر الذي زخر ١/ ٩٦٥، تدريب الراوي ١/ ١٢٦.

وقال الحافظ ابن حجر: والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط(١).

وكلام الحافظ يفيد أن البخاري قد يخرج حديث من ليس له إلا راو واحد في المتابعات لا في الأصول، وفيه نظر فإن الإمام البخاري أخرج لهند بنت الحارث الفراسية حديثين تفردت بهما، ولم يرو عنها إلا الزهري(٢).

ومما يؤيد كون الحاكم إنما قصد الغالب على صنيع الشيخين أن له كلاما يفيد أن الشيخين لم يشترطا ذلك في كتابيهما، فقد قال في المستدرك: قد أخرجا جميعا عن جماعة من الثقات لا راوي لهم إلا واحد(٣)، وقال أيضا: قد اتفقا جميعا على إخراج جماعة من الصحابة ليس لكل واحد منهم إلا راو واحد(٤).

ولكن كلامه السابق يناقض ما سبق نقله عن المدخل، ويناقض أيضا قوله عن حديث أخرجه: وهو من النوع الذي قدمت ذكره أن الصحابي إذا لم يكن له راويان لم يخرجاه(٥)، ولعله ذهب إلى أنهما لم يلتزما بما اشترطاه.

وقد حاول السخاوي الاعتذار عنه والبحث لكلامه عن مخرج فقال: وقد وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك وإن كان مناقضا لكلامه الأول ولعله رجع عنه إلى هذا قال: «الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويا غير تابعي

(١) هُدَى الساري ١١.

(٢) هُدَى الساري ١١.

(٣) انظر ص ٢١١ من هذا البحث.

(٤) المستدرك على الصحيحين ١/ ١٠٢.

(٥) المستدرك على الصحيحين ١/ ٣٧١.

واحد معروف احتججنا به، وصححنا حديثه إذ هو صحيح على شرطهما جميع ، فإن البخاري احتج بحديث قيس بن أبي حازم عن كل من مرداس الأسلمي، وعدي بن عميرة، وليس لهما راو غيره، كذلك احتج مسلم بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه، وأحاديث مجزأة بن زاهر عن أبيه»[١]، قال السخاوي « وحينئذ فكلام الحاكم قد استقام، وزال بما تممت به عنه الملام[٢].

ثالثا: رأي ابن طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧هـ)

قال ابن طاهر المقدسي: شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن وإن لم يكن إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه، إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل: حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم، فلما تكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم معتمدا عليهم تحريا، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة[٣].

ويمكننا أن نلخص شرط البخاري من كلام ابن طاهر على النحو التالي:

أولا: اشترط البخاري في الحديث الذي سيخرجه في صحيحه ما يلي:

١- أن يكون راوة الحديث الذي سيخرجه متفقا على توثيقهم جميعا.

(١) المستدرك على الصحيحين ١/ ٧٤.

(٢) فتح المغيث ١/ ٥٥.

(٣) شروط الأئمة الستة ٨٦ - ٨٧.

٢- أن يخلو الحديث من الاختلاف أو الاضطراب.

٣- أن يكون إسناده متصلا.

ثانيا: قد يخرج البخاري حديث من تكلم فيه بما لا يزيل عنه العدالة والثقة، ولكنه لا يعتمد عليه.

ثالثا: لم يشترط أن يكون للراوي الذي سيخرج حديثه راويان فأكثر.

وقد انتقد العراقي هذا الكلام بقوله: ليس ما قاله بجيد لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان، أو أحدهما[١].

قال السيوطي « وقد أجيب بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين، وقال شيخ الإسلام -يعني ابن حجر-: «تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه»[٢].

وقال السخاوي: وما ادعاه من الاتفاق على ثقة نقلتهما قد لا يخدش فيه وجود حكاية التضعيف في بعضهم ممن قبلهما لتجويز أنهما لم يرياه قادحا، فنزلا كلام الجمهور والمعتمد عندهما منزله الإجماع، وكذا قوله: «من غير اختلاف بين الثقات» ليس على إطلاقه فإنه ليس كل خلاف مؤثر، وإنما المؤثر مخالفة الثقه لمن هو أحفظ منه أو أكثر عددا من الثقات كما سيأتي في الشاذ[٣].

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٢١.

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٢٥.

(٣) فتح المغيث ١/ ٥٣.

رابعا: رأي أبي حفص المَيَّانِجِي[(١)] المتوفى سنة (٥٨٣هـ)

قال أبو حفص الميانجي: إن شرطهما في صحيحهما أن لا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعدا، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة[(٢)].

وقد استغرب هذا الكلام ابن الملقن[(٣)]، والزركشي[(٤)]، السيوطي[(٥)]، وقال الحافظ ابن حجر:

فهذا الذي قاله الميانجي مستغن بحكايته عن الرد عليه، فإنهما لم يشترطا ذلك ولا واحد منهما، وكم في الصحيحين من حديث لم يروه إلا صحابي واحد، وكم فيهما من حديث لم يروه إلا تابعي واحد، وقد صرح مسلم في صحيحه ببعض ذلك، وإنما حكيت كلام الميانجي هنا لأتعقبه لئلا يغتر به[(٦)].

ونقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر أيضا قوله: هو كلام من لم يمارس الصحيحين أدنى ممارسة، فلو قال قائل: ليس في الكتابين حديث واحد بهذه الصفة لما أبعد[(٧)].

---

(١) الميانجي، ويقال له: «الميانشي» نسبة إلى ميانش - بالفتح، وتشديد الثاني، وبعد الألف نون مكسورة، وشين معجمة - قرية صغيرة من قرى إفريقية كما في معجم البلدان ٥/ ٢٣٩.
والظاهر أنها بحرف بين الجيم، والشين يوجد في بعض اللغات الأعجمية، ولهذا قيلت بالحرفين، وتوجد نسبة أخري هي «ميانج» أوردها السمعاني في الأنساب ١١/ ٥١٣، ولم يذكر فيها صاحب الترجمة.

(٢) ما لا يسع المحدث جهله ٩.

(٣) المقنع في علوم الحديث ١/ ٦٨.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٦٦.

(٥) البحر الذي زخر ٢/ ٦٩٤.

(٦) النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٤١.

(٧) تدريب الراوي ١/ ٧١.

خامسا: رأي أبي بكر الحازمي المتوفى سنة (٥٨٤هـ)

بعد أن نقض الحازمي كلام الحاكم السابق، وذكر شروط قبول حديث الراوي قال: اعلم أنه لهؤلاء الأئمة مذاهب في كيفية استنباط مخارج الحديث نشير إليها على سبيل الإيجاز، و ذلك أن مذهب من خرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات وهذا باب فيه غموض وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال وهو أن تعلم مثلا أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت:

الطبقة الأولى: جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري وهي الغاية في الصحة، وهم غاية مقصد البخاري.

الطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة غير أنها لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم.

الطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري كالطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول وهم شرط أبي داود والنسائي.

الطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا وهم شرط الترمذي.

الطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه فأما عند الشيخين فلا، وقد يخرج البخاري أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة، وأبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة.

ثم قال: وعلى هذا ينبغي أن يسبر حال الشخص في الرواية بعد ثبوت عدالته، فمهما حصل الفهم بحال الراوي على النحو المذكور، وكان الراوي محتويا على الشرائط المذكورة تعين إخراج حديثه منفردا كان به أو مشاركا(١).

وقال أيضا: شرطه (يعني البخاري) أن يخرج ما صح عنده لأنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا، ولم يتعرض لأمر آخر، وما سلم من جهات الانقطاع والتدليس، وغير ذلك من أسباب الضعف لا يخلو إما أن يسمى صحيحا أو لا يطلق عليه اسم الصحة، فإن كان يسمى صحيحا فهو شرطه على ما صرح به، ولا عبرة بالعدد، وإن لم يطلق عليه اسم الصحة فلا تأثير للعدد لأن ضم الواهي إلى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة(٢).

وقال أيضا: أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم مع أنا لا نقر بأن البخاري كان يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوع من أنواع الضعف، ولو كان ضعف هؤلاء قد ثبت عنده لما خرج حديثهم... إلى أن قال: وأما البخاري فكان وحيد دهره وقريع عصره اتقانا وانتقادا وبحثا وسبرا، وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن لا سبيل إلى الاعتراض عليه في هذا الباب، ثم له أن يقول: هذا السؤال لا يلزمني لأني قلت: لم أخرج إلا حديثا متفقا على صحته، ولم أقل لا أخرج إلا حديث من اتفق على عدالته لأن ذلك يتعذر لاختلاف الناس في الأسباب المؤثرة في الضعف، ثم قد يكون الحديث عند البخاري عاليا، وله طرق بعضها أرفع من بعض، غير أنه يحيد أحيانا عن الطريق الأصح لنزوله أو يسأم تكرار الطريق إلى غير ذلك من الأعذار(٣).

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ١٥٠-١٥٦ بتصرف.

(٢) شروط الأئمة الخمسة ١٦٣-١٦٤.

(٣) شروط الأئمة الخمسة ١٧٢- ١٨٤ بتصرف.

ويمكننا أن نستخلص شرط البخاري كما يراه الحازمي على النحو التالي:

أولا: شرط البخاري هو شروط الحديث الصحيح المعروفة عند المحدثين.

ثانيا: البخاري يخرج حديث الطبقة الأولى من الرواة، وهم أهل الحفظ والإتقان، وربما خرج حديث الطبقة الثانية وهي دونهم في الحفظ والإتقان.

ثالثا: تخريج البخاري لحديث من تكلم فيه يجاب عنه بما يلي:

١- أنه لم يثبت عنده ضعفهم.

٢- أنه لم يشترط أن يخرج حديث من اتفق على كونه ثقة، إنما اشترط أن يخرج ما اتفق على صحته، وهذا يعني أنه انتقى من حديثهم ما ثبت أنه صحيح عنده.

٣- أن أحاديثهم عنده من رواية الثقات، ولكنها بإسناد نازل، فيؤثر ذكر أسانيدهم لعلوها.

٤- أنه قد يسأم من تكرار الطريق الثابت من رواية الثقات فيذكر طريقا آخر فيه من تكلم في حفظه.

رابعا: الإمام البخاري يراعي حال الراوي في شيوخه فرب راو يكون ثقة لكنه ضعيف في شيخ معين فلا يخرج البخاري حديثه عن ذلك الشيخ.

سادسا: رأي أبي عمرو بن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣هـ)

قال ابن الصلاح: شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالما من الشذوذ ومن العلة وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر[(١)].

---

(١) صيانة صحيح مسلم ٧٢.

وكلام ابن الصلاح هذا يفيد أن شرط مسلم - والبخاري من باب أولى هو شرط الصحيح لذاته دون غيره، وفيه نظر سيأتي بيانه قريبا، وقد تابعه عليه غير واحد منهم ابن الملقن في التوضيح[(١)]، والعيني في عمدة القاري[(٢)].

سابعا: رأي الحافظ ابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ)

نقل الحافظ ابن حجر كلام الحازمي السابق مقرا له، وعقبه بقوله: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقا، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا أيضا، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع، وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة، وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر[(٣)].

وقال في كتابه النكت على صحيح البخاري: اعلم علمني الله وإياك أن البخاري لم يوجد عنه تصريح بشرط معين، وإنما يوجد ذلك من معنى تسميته للكتاب، وبالاستقراء من تصرفه أما أولا فإنه سماه الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، فعرفنا بقوله: «الجامع» أنه لم يختص بصنف دون صنف، وبقوله: «الصحيح» أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وبقوله: «المسند» أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها، وأما ما عرف بالاستقراء من تصرفه فيحتاج أولا إلى التعريف بالصحيح عنده، وعند غيره، وهو أن يكون متصلا، وأن

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/ ٨٦.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٥.

(٣) هُدَى الساري ١٢.

يكون كل من رواته عدلا موصوفا بالضبط، فإن قصر احتاج إلى ما يجبر ذلك التقصير، ويكون الحديث مع ذلك قد خلا من أن يكون معلولا أي فيه علة قادحة، أو أن يكون شاذا أي خالف راويه من هو أكثر عددا منه أو أشد ضبطا مخالفة تستلزم التنافي، ويتعذر معه الجمع الذي لا يكون متعسفا، وكذا عرفنا بالاستقراء من تصرفه في الرجال الذين يخرج عنهم أنه ينتقي أكثرهم صحبة لشيخه، وأعرفهم بحديثه، وإن أخرج من حديث من لا يكون بهذه الصفة فإنما يخرج في المتابعات، أو حيث يقوم له قرينة بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوي[1].

وكلام الحافظ لا يخرج عن كلام الحازمي إلا أنه زاد شيئا مهما جدا قل من يفطن إليه، وهو أن الصحيح الذي اشترطه البخاري لا يقتصر على الصحيح لذاته فقط كما يفهم من كلام بعض من سبق[2]، ولكنه الصحيح بنوعيه لذاته، ولغيره.

تمحيص هذه الآراء:

إذا استبعدنا رأي أبي عبد الله الحاكم، وأبي حفص الميانجي من هذه الآراء تبين لنا أنها متقاربة، وأن المتأخر يأخذ كلام المتقدم فيزيده بيانا، وربما أضاف إليه أشياء مهمة، وكلامهم يدور حول شرط الحديث الصحيح عند المحدثين، وذلك لأن الإمام البخاري اشترط إخراج الحديث الصحيح، ولا يوجد ما يدل على أنه اشترط شيئا زائدا على الصحيح لا من قوله، ولا من صنيعه، وقد صرح بذلك الحازمي كما سبق فقال: شرطه (يعني البخاري) أن يخرج ما صح عنده لأنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا»، ولم يتعرض لأمر آخر[3].

---

(١) النكت على صحيح البخاري ١/ ٧٥ - ٧٧ باختصار.

(٢) هو ظاهر كلام ابن الصلاح السابق، ومن تابعه.

(٣) شروط الأئمة الخمسة ١٦٣.

وإنما استبعدت كلام الحاكم، والميانجي لأنهما انفردا بما لم يتابعهما عليه أحد ممن جاء بعدهما من أهل العلم، بل قام الدليل على خلاف قولهما حيث ذهب الحاكم إلى أن البخاري ومسلما لم يرويا إلا لمن روى عنه راويان ثقتان، وذهب الميانجي إلى أنهما اشترطا ما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعدا، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة، وهذا منتقض بوجود رواة من الصحابة وغيرهم في الصحيحين ليس لهم إلا راو واحد.

وأكثر هذه الأقوال وضوحا، وتفصيلا، ومطابقة لصنيع الإمام البخاري هو قول الحازمي، وبه أخذ الحافظ ابن حجر، وحسبك به خبيرا بالجامع الصحيح، وقد زاد عليه شيئا مهما كما سبق، وهو أن الصحيح الذي اشترطه البخاري لا يقتصر على الصحيح لذاته فقط، ولكنه الصحيح بنوعيه لذاته، ولغيره، فإن كثيرا من أحاديث الصحيحين لا يتأتى الحكم بصحتها إلا بمجموع الأسانيد المتوفرة لهذا الحديث، وقد نبه الحافظ ابن حجر على هذا الأمر في غير موضع من كتبه.

من ذلك قوله في نكته على ابن الصلاح متعقبا تعريفه للحديث الصحيح: ينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: (هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا)، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك(١).

وقد مثل الحافظ لذلك بحديث أبي بن العباس(٢)، وحديث معاوية بن إسحاق بن طلحة(٣) في صحيح البخاري ثم قال: في أمثلة كثيرة قد ذكرت الكثير منها في مقدمة

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٤١٧.

(٢) انظر ترجمته رقم [١].

(٣) انظر ترجمته رقم [٨١].

شرح البخاري، ويوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري(١).

وقال في فتح الباري معلقا على حديث أخرجه لأسامة بن حفص المدني بمتابعة آخرين: ويؤخذ من صنيعه أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان، أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه(٢).

وقال في حديث لعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار أخرجه البخاري بمتابعة عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر: وعمر مختلف في الاحتجاج به، وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة فاعتضدت إحدى الطريقين بالأخرى وهو من أمثلة أحد قسمي الصحيح كما تقرر في علوم الحديث(٣).

وقال في حديث لفليح بن سليمان: تفرد به فليح وهو مضعف عند ابن معين، والنسائي، وأبي داود، ووثقه آخرون فحديثه من قبيل الحسن لكن له شواهد من حديث ابن عمر، وسعد القرظ، وأبي رافع، وعثمان بن عبيد الله التيمي، وغيرهم يعضد بعضها بعضا فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح(٤).

ولكن في دعوى الحافظ كثرة الصحيح لغيره عند الإمام البخاري نظر فإن الأمثلة التي ذكرها في حدود ما وقفت عليه لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة وقد اجتمع لي عدة أحاديث أخرى لا يتأتى الحكم عليها بالصحة إلا بمجموع طرقها منها الحديث الثاني

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٢١٩.

(٢) فتح الباري ٩/ ٥٥٠، وانظر ترجمة أسامة بن حفص المدني رقم [٩٣].

(٣) فتح الباري ٢/ ٥٧٧، وانظر ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار رقم [١٦٠].

(٤) فتح الباري ٢/ ٥٤٧، وانظر ترجمة فليح بن سليمان رقم [١٦٩].

من أحاديث عبد الله بن المثنى[١]، والثاني، والثاني عشر من أحاديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار[٢]، والعشرون من أحاديث فليح بن سليمان[٣].

وإذا ضممنا هذه الأحاديث إلى الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر كان مجموعها تسعة أحاديث، ومثل هذا العدد بل وعشرة أضعافه لا يقال له كثير في كتاب حوى ما يقارب الثلاثة آلاف حديث بغير تكرار.

---

(١) انظر ترجمته رقم [١٥٧].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٦٠].

(٣) انظر ترجمته رقم [١٦٩].

المبحث الثالث: أثر شرط الإمام البخاري في اختياره للرواة

إذا تقرر أن الإمام البخاري اشترط أن يخرج الصحيح بنوعيه فليس عجيبا أن يشتمل كتابه على حديث الثقات، ومن خف ضبطهم، بل والضعفاء أحيانا، وذلك لأنه لم يشرط أن يخرج حديث الثقات إنما اشترط أن يخرج الصحيح، والصحيح ليس قاصرا على أحاديث الثقات، فإن من خف ضبطه إذا روى حديثا، وتابعه عليه من هو مثله أو فوقه فإن حديثه يكون صحيحا لغيره كما هو مقرر في علوم الحديث(١).

قال الحازمي: شرطه (يعني البخاري) أن يخرج ما صح عنده لأنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا»، ولم يتعرض لأمر آخر(٢).

وكما أن حديث الثقات ليس دائما يكون صحيحا فربما عرض له شذوذ أو علة، فكذلك حديث الضعفاء ليس دائما يكون ضعيفا فلربما عرض له ما يقويه، فالحكم على الحديث بالصحة تعني أنه تحقق لدى الناقد أن راويه قد ضبطه، وطريق معرفة ضبط الراوي للحديث أمران:

الأول: أن يكون الراوي من أهل الإتقان فيقبل ما تفرد به إذا خلا عن الشذوذ والعلة، وهو ما يعرف بالصحيح لذاته.

الثاني: أن يكون راويه ممن خف ضبطه، أو ضَعُف، ويتابعه غيره حتى يرتقي إلى درجة الصحيح، وهو ما يعرف بالصحيح لغيره.

ولذا فإن تعميم الحكم على رواة من اشترط الصحة بأنهم ثقات غير صحيح لأنه لابد من التفريق بين من أخرجوا له في الأصول، ومن أخرجوا له في الشواهد والمتابعات،

---

(١) انظر على سبيل المثال مقدمة ابن الصلاح ٥١.

(٢) شروط الأئمة الخمسة ١٦٣.

وعلى هذا جرى عمل المحققين من أهل العلم.

قال ابن دقيق العيد وهو يسرد طرق معرفة كون الراوي ثقة: ومنها تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي **محتجين به**، وهذه درجة عالية لإطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلم فيه بعضهم، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة. يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد به ونقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف، وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما، نعم، يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات فيكون من لم يتكلم فيه أصلا راجحا على من قد تكلم فيه، وإن كانا جميعا من رجال الصحيح. وهذا عند وقوع التعارض[1].

وقال الإمام الذهبي: من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتجا به في الأصول، وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتبارا، فمن **احتجّا به** أو أحدهما، ولم يوثق، ولا غمز، فهو ثقة حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة، ومن خرج له البخاري

---

(١) الاقتراح ٥٥.

أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد. فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بين[1].

وقال **الحافظ ابن حجر**: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، **هذا إذا خرج له في الأصول**، فأما إن خرج له في المتابعات، والشواهد، والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا، أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح[2].

فقد فرق هؤلاء الأئمة بين تخريج الشيخين للراوي في الأصول محتجين به، وبين تخريجهما له في المتابعات، وإذا تفحصنا الرواة الذين خرج لهم البخاري بإسناده المتصل وجدنا أنهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: لا مطعن فيهم بوجه من الوجوه، أو تكلم فيهم بما لا يقدح في ضبطهم وحفظهم وهؤلاء يخرج لهم البخاري في الأصول كمالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج.

القسم الثاني: من ضعف بأمر نسبي كالاختلاط والتدليس، وهؤلاء يخرج لهم

---

(١) الموقظة ٧٩ - ٨١، وسيأتي مناقشة ما يفيده كلامه من وجود الحسن في أصول الصحيحين المبحث الثاني من الفصل الرابع.

(٢) هُدَى الساري ٤٠٣.

البخاري في الأصول، ويتجنب ما ضعفوا فيه فإن أخرج لهم ما ضعفوا فيه كان في المتابعات دون الأصول كسعيد بن أبي عروبه ذكر فيمن اختلط[(١)]، وهشيم بن بشير عيب عليه التدليس[(٢)].

القسم الثالث: من ثبت ضعف حفظه أو خفته ممن تكلم فيه النقاد، وهؤلاء يخرج لهم البخاري في المتابعات دون الأصول، وبعض هؤلاء تكلم البخاري نفسه في حفظهم كأبي بن العباس، وسعيد بن عامر الضبعي، وسهيل بن أبي صالح، وعباد بن راشد، ويحيى بن سليم الطائفي[(٣)].

ولا يعاب الإمام البخاري بتخريجه لبعض الضعفاء لأنه إمام ناقد يستطيع أن يميز ما أخطأ فيه ذلك الراوي مما لم يخطئ فيه، وهو معروف بتحريه في الرواية فقد صح عنه أنه لا يروي عن شخص لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه.

قال البخاري عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: «هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يُدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئا»[(٤)].

وقال عن أيوب بن عتبة: «كان لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدث عنه»[(٥)].

---

(١) قال الحافظ في هُدَى الساري ٤٢٦: أخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلا كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبي عدي فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه.

(٢) قال الحافظ في هُدَى الساري ٤٧٢: ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد أو صرح به من وجه آخر.

(٣) سيأتي فصل خاص بمن ضعفهم البخاري، أو خف ضبطهم عنده، وأخرج لهم في صحيحه.

(٤) سنن الترمذي ٢/ ١٩٩، ٤/ ٢١٤.

(٥) علل الترمذي الكبير ٣٥.

وقال عن زمعة بن صالح: «ذاهب الحديث لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه»[١].

وقال عن أبي معشر المديني نجيح مولى بني هاشم: «ضعيف لا أروي عنه شيئا ولا أكتب حديثه، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه»[٢].

وللإمام البخاري كغيرة من النقاد في معرفة صحيح حديث الراوي المتكلم في حفظه من ضعيفه طريقتان يمكن استخراجهما من قول ابن عبد الهادي: وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما لم ينفرد به بل وافق فيه الثقات، وقامت شواهد صدقه عندهم[٣]، وقول ابن حجر: عرفنا بالاستقراء من تصرفه في الرجال الذين يخرج عنهم أنه ينتقي أكثرهم صحبة لشيخه، وأعرفهم بحديثه، وإن أخرج من حديث من لا يكون بهذه الصفة فإنما يخرج في المتابعات، أو حيث يقوم له قرينة بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوي[٤].

الأولى: أن يخرج من حديثهم ما توبعوا عليه، وهؤلاء الرواة هم عمدة هذا البحث، وسيأتي الحديث عنهم بالتفصيل، وأكتفي هنا بذكر ثلاثة نماذج لمن تكلم البخاري في حفظهم، وأخرج لهم في المتابعات.

أولهم: الحسن بن خلف (شاذان) الواسطي.

---

(١) علل الترمذي الكبير ٣٨٩.

(٢) علل الترمذي الكبير ٣٩٤.

(٣) التنقيح في أحايث التعليق ٣/ ٢٧٧.

(٤) النكت على صحيح البخاري ١/ ٧٧.

قال فيه البخاري: «يتكلمون فيه»، وقد أخرج له حديثا واحدا توبع عليه في نفس الباب(١).

ثانيهم: سعيد بن عامر الضبعي

قال فيه البخاري: «كثير الغلط»، وقد أخرج له حديثين أحدهما موقوف توبع عليهما في نفس الباب(٢).

ثالثهم: عباد بن راشد التميمي.

قال فيه البخاري: «يهم شيئا، وتركه يحيى القطان»، وقد أخرج له حديثا واحدا مقرونا بإسنادين توبع فيهما(٣).

الثانية: أن ينتقى من حديثهم ما ثبت عنده أنهم حفظوه، وقامت شواهد صدقه عنده، ولهذا صور منها:

أولا: أن يكون الراوي من شيوخه الذين خبرهم، وله دراية بكتبهم، وحديثهم فربما أخذ من أصل الراوي إذا كان صحيح الكتاب كما هو الحال في إسماعيل بن أبي أويس عبد الله الأصبحي، قال البخاري في كتابه القراءة خلف الإمام: وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا مالكا أخرج لي كتب ابن إسحاق عن أبيه عن المغازي وغيرهما فانتخبت منها كثيرا(٤).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته: احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج

---

(١) انظر الحديث عن ذلك مفصلا في ترجمته رقم [٢].

(٢) انظر الحديث عن ذلك مفصلا في ترجمته رقم [٤].

(٣) انظر الحديث عن ذلك مفصلا في ترجمته رقم [١٥].

(٤) القراءة خلف الإمام ٩١.

حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين... وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه[١].

وقال في ترجمة عثمان بن صالح السهمي: والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري، وميز صحيح حديثهم من سقيمه، وتكلم فيهم غيره أنه لا يدعي أن جميع أحاديثهم من شرطه فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته[٢].

ثانيا: أن يأخذ من حديث الراوي ما كان عن أهل بيته، فقد روى عن أبي بن العباس بن سهل حديثا عن أبيه، عن جده، قال: «كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له اللَّحِيف» مع أنه ضعف أُبيًّا هذا، ولو نظرنا في هذا الحديث لرأينا أن هذا الحديث ليس من أحاديث الأحكام، والراوي هنا يروي قصة تتعلق بآل بيته ويبعد أن يخطئ فيها، لذا لم يشدد فيه البخاري[٣].

ومن ذلك أيضا أنه أخرج لعبد الله بن المثنى الأنصاري عدة أحاديث عن عمه ثمامة منها حديثان تفرد بهما أحدهما في الآداب، والثاني في المناقب، وقد برر ذلك الحافظ بقوله: «ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره»[٤].

---

(١) هُدَى الساري ٤١٠.

(٢) هُدَى الساري ٤٤٥.

(٣) انظر تفصيل ذلك في ترجمة أبي بن العباس رقم [١].

(٤) انظر تفصيل ذلك في ترجمة عبد الله بن المثنى الأنصاري رقم [١٥٧].

ثالثا: أن يكون في الحديث ما يشعر بأن الراوي قد حفظه ومن ذلك أنه أخرج لإبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي حديثين تفرد بسياق أحدهما، ولعل الإمام البخاري تسامح فيه لكونه في الترغيب، ولأنه في هذا الحديث كان يروي قصة وقعت له فيبعد أن يخطئ فيها(١).

وهذا يؤكد أن قواعد المحدثين في نقد الرواة، والأحاديث ليست جامدة، بل تراعى فيها القرائن والملابسات المحيطة بقضية البحث، ولابن القيم كلام نفيس جدا في بيان هذا الأمر فقد قال: وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع، ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة، وإن لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة، وهذه طريقة قاصري العلم، وهي طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها، فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه، ولا سيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه، فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه، وهنا يعرض لمن قصر نقده وذوقه هنا عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ننبه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما:

أحدهما: أن يرى مثل هذا الرجل قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة أو خرج حديثه في الصحيح فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلط ظاهر فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل، والشذوذ، والنكارة، وتوبع عليه فأما مع

---

(١) انظر تفصيل ذلك في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي رقم [١٣١].

وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحا ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم إمامته وموقعه من هذا الشأن وتبين به حقيقة ما ذكرنا

النوع الثاني من الغلط: أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه وضعف في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سببا لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضا غلط فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقا، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات[1].

أما من اشتد ضعفه من المتروكين والتلفى ونحوهم فلا يعرج الإمام البخاري على حديثهم، وهذه طريقة أئمة المحدثين أنهم لا يلتفتون إلى أحاديث هؤلاء لأنها لا تصلح لجبر الحديث، وقد سبق شرح ذلك مؤيدا بكلام أئمة الحديث، ونقاده[2].

---

(١) الفروسية ٢٤٠ - ٢٤١، ونحوه في تهذيب سنن أبي داود ٥/ ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) انظر الفصل الثاني - المبحث الثالث - المطلب الثالث ص ٦٢.

المبحث الرابع: معنى قول المحدثين: «على شرط البخاري»

يعد الإمام أبو بكر الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١هـ أول من استخدم هذا المصطلح فيما أعلم، وقد استعمله أيضا معاصره الإمام الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، وجاء تلميذه الإمام الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ فتوسع في استخدام هذا المصطلح في كتابه «المستدرك»، وكما اختلف أهل العلم في تحديد شرط البخاري فقد اختلفوا في ضابط الحديث الذي يصدق عليه أنه على شرط البخاري، وقد جمعت طرائق هؤلاء الثلاثة في استخدام هذا المصطلح، وحررت الشروط الواجب توافرها في الحديث حتى يقال فيه: «على شرط البخاري» على النحو التالي:

أولا: طريقة أبي بكر الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١هـ

قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي في المدخل: لما كان مراد البخاري إيداع الصحيح في كتابه صار من يروي عنه رواية موثوقا به، فجائز لمن حذا حذوه أن يحتج به بعينه وإن كان في غير ذلك الخبر فإذا روى مالك، والليث بن سعد، وعقيل، ويونس، وشعيب، ومعمر، وابن عيينة عن الزهري فقد صار هؤلاء بأجمعهم من شرطه في الزهري حيث وجدوا إذا صحت الرواية عنهم، فأيهم جيء بدلا عن الآخر كان شرط البخاري فيه موجودا[1].

ومن خلال كلامه السابق يمكن استخلاص ضابط ما يقال فيه: «على شرط البخاري » عنده على النحو التالي:

أولا: يشترط عنده فيما يقال فيه: «على شرط البخاري» أن يكون رواته ممن خرج له في الصحيح.

---

(١) نقله عنه الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٥٧-٢٥٨، والسيوطي في البحر الذي زخر ٢/ ٨١٧.

ثانيا: ينبغي مراعاة طريقة البخاري في تخريجه للراوي، فينظر هل خرج له عن نفس الشيخ أم لا.

ثانيا: طريقة أبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ

قال الدارقطني في مقدمة الإلزامات: ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهًا به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما[١].

وقال أيضا: ذكر أحاديث رجال من الصحابة رضي الله عنهم رووا عن النبي ﷺ، رويت أحاديثهم من وجوه لا مطعن في ناقليها ولم يخرجا من أحاديثهم شيئًا فيلزم إخراجها على مذهبهما وعلى ما قدمنا ذكره وما أخرجاه أو أحدهما[٢].

وكلامه هذا يفيد أن ما كان صحيحا من رواية الثقات حتى وإن لم يخرج لهم الشيخان جاز أن يطلق عليه أنه صحيح على شرطهما، وعلى هذا سار في كتابه الإلزامات فألزمهما بإخراج حديث بعض الرواة الذين لم يخرجا لهما، فمن الصحابة الذين ألزم الشيخين بإخراج حديثهم الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وأبو حازم والد قيس بن أبي حازم [٣].

وقد ألزمهما بإخراج حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي قائلا: روى عنه ابن عطاء وهو ثقة حدث عنه الثوري، ومسعر[٤].

---

(١) الإلزامات ٦٤.

(٢) الإلزامات ٨٣.

(٣) الإلزامات ٦٦ - ٦٧.

(٤) الإلزامات ٩٦.

وابن عطاء هذا اسمه بكير لم يخرج له واحد منهما(١).

وألزمهما أيضا بإخراج حديث خريم بن فاتك الأسدي قائلا: روى حديثه الركين بن الربيع بن عميلة، عن أبيه، عن يسير بن عميلة، عن خريم رواه الثوري، وزائدة، وغيرهما كلهم ثقات(٢).

و يُسَيْر بن عَمِيلة هذا لم يخرج له واحد منهما(٣).

وقد ألزم البخاري بإخراج حديث لأن مسلما أخرج لأحد رواته لأن الطريق إليه قد صح، قال: وانفرد مسلم بإخراج حديث أبي المليح، عن نبيشة، وبإخراج حديث أبي المليح، عن معقل بن يسار من رواية قتادة عنه فيلزم على مذهبهما إخراج حديث أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ من رواية قتادة وخالد الحذاء وأبي قلابة، عن أبي المليح، عن أبيه... (٤).

وفي هذا المعنى قوله: ويلزم مسلما إخراج أبي الأحوص عوف بن مالك، عن أبيه، عن النبي ﷺ، إذ كانت طرقها صحاحا رواها أبو إسحاق السبيعي، وأبو الزعراء، وعبد الملك بن عمير، وغيرهم، عن أبي الأحوص، عن أبيه(٥).

وبناء على ما سبق يمكن استخلاص ضابط ما يقال فيه: «على شرط البخاري» عند الدارقطني على النحو التالي:

---

(١) أخرج له الأربعة كما في تقريب التهذيب ١٢٨.

(٢) الإلزامات ٩٧.

(٣) يسير -بالتصغير- بن عميلة - بفتح المهملة، وكسر الميم - أخرج له الترمذي والنسائي كما في تقريب التهذيب ٦٠٧.

(٤) الإلزامات ٧١.

(٥) الإلزامات ٧٢.

أولا: يشترط عنده أن يكون الحديث صحيحا لا مطعن في ناقليه.

ثانيا: لا يشترط عنده أن يكون رواة الحديث ممن خرج لهم البخاري، بل يكفي أن يكونوا ثقات.

ثالثا: طريقة الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ

قال الحاكم في المستدرك على الصحيحين: وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرج جماعة من علماء عصرهما، ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها وهي معلولة، وقد جهدت في الذب عنهما في « المدخل إلى الصحيح » بما رضيه أهل الصنعة، وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان ﵄ أو أحدهما[1].

وقد اختلف العلماء في فهم كلام الحاكم على قولين:

الأول: يرى أصحابه أن الحاكم قصد بقوله: «بمثلها» نفس الرواة، وعلى هذا فلابد أن يكون الإسناد مخرجا لجميع رواته في الصحيح، وقد ذهب إلى هذا القول ابن الصلاح[2]، والنووي[3]، وابن دقيق العيد[4]، والذهبي[5].

الثاني: يرى أصحابه أن الحاكم قصد بقوله: «بمثلها» كونهم ثقات، وليس شرطا أن

---

(١) المستدرك ١/ ٤٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٩.

(٣) إرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٢٤.

(٤) التقييد والإيضاح ٢٩.

(٥) التقييد والإيضاح ٢٩.

يكون الإسناد مخرجًا لجميع رواته في الصحيح، وقد ذهب إلى هذا القول العراقي[١]، والزركشي[٢]، والبلقيني[٣]، وابن الملقن[٤].

وقد حسم الحافظ ابن حجر هذا النزاع بقوله مقويا الرأي الأول: لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا رحمه الله فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: «صحيح على شرط الشيخين» أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد حسب، ويوضح ذلك قوله - في باب التوبة - لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «لا تنزع الرحمة إلا من شقي». قال: «هذا حديث صحيح الإسناد وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين»[٥]، فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد، وغيره، وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض[٦].

وقد استدل أيضا بأن الحاكم تارة يقول: «على شرطهما»، وتارة «على شرط البخاري»، وتارة «صحيح الإسناد» ولا يعزوه لأحدهما، فلو قصد بكلمة «مثل» معناها الحقيقي حتى يكون المراد احتج بغيرها ممن فيهم من الصفات مثل ما في الرواة الذين

---

(١) التقييد والإيضاح ٢٩، شرح التبصرة والتذكرة ٢٢.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ١٩٨.

(٣) محاسن الاصطلاح ١٦٥.

(٤) المقنع ١/ ٦٧.

(٥) المستدرك (٤/ ٢٧٧/ ٧٦٣٢).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٣٢٠ - ٣٢١.

خرجا عنهم لم يقل قط: «على شرط البخاري » فإن شرط مسلم دونه فما كان على شرطه فهو على شرطهما لأنه حوى شرط مسلم وزاد[١].

والحاكم لا يفرق في إطلاقه شرط البخاري على من أخرج له في الأصول أو في المتابعات، ومما يؤكد هذا قوله في حديث في إسناده فطر بن خليفة: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولعل متوهما يتوهم أن الشيخين لم يخرجاه عن فطر وليس كذلك، فإنهما قد قرنا بينه وبين آخر في إسناد واحد[٢].

وقد وسم عددا كبيرا من الرواة الذين أخرج لهم البخاري في المتابعات بأنهم على شرط البخاري، منهم: عبد العزيز بن محمد الدراوردي[٣]، وأسيد بن زيد الجمال[٤]، وسهيل بن أبي صالح[٥]، وطلحة بن نافع[٦] علما بأن هؤلاء الرواة ذكرهم الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين كما سيأتي في تراجمهم من هذا البحث.

وبناء على ما سبق يمكن استخلاص ضابط ما يقال فيه: «على شرط البخاري» عند الحاكم على النحو التالي:

أولا: يشترط أن يكون رواة الإسناد ممن خرج لهم البخاري في صحيحه.

ثانيا: لا يشترط خلو الحديث من العلة.

ثالثا: لا يفرق في إطلاق شرط البخاري على من أخرج له في الأصول أو في المتابعات.

---

(١) تدريب الراوي ١/ ١٢٨.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٢٧٨.

(٣) المستدرك ٤/ ٣٩٠.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٢٠٩.

(٥) المصدر السابق ٤/ ٤٢٥.

(٦) المصدر السابق ١/ ٤٨٣.

الراجح من هذه الطرق:

أولى هذه الطرق بالقبول هي طريقة الإمام الإسماعيلي، لأن طريقة الدارقطني لا تراعي رأي الإمام البخاري في الراوي، وطريقته في اختياره لأحاديثه، فقد يكون الراوي ثقة عند غير البخاري وليس بثقة عنده فلا يخرج حديثه، وربما كان ثقة عنده في بعض حديثه دون بعض.

أما الحاكم فلا يشترط خلو الحديث من العلة، وهذا منابذ لاشتراط البخاري الصحة، وخلو الحديث من الشذوذ والعلة شرط من شروط الحديث الصحيح، ثم هو لا يراعي طريقة البخاري في التخريج للراوي، وهل خرج له معتمدا عليه أم مستشهدا به، وقد انتقد طريقة الحاكم هذه غير واحد ممن جاء بعده، قال أبو عمرو بن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده.

الثاني: أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيا بمعرفة أهل الشأن بذلك.

ثم قال: وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في

صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه، وعلى أي وجه روى عنه على ما بيناه من انقسام ذلك والله سبحانه أعلم(١).

وقال الإمام الزركشي: واعلم أن ما اعتمده في تخريجه أن يرى رجلا قد وثق، وشهد له بالصدق والعدالة، أو حديثه في الصحيح فيجعل كل ما رواه هذا الراوي على شرط الصحيح، فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل، والشذوذ، والنكارة، وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فلا يكون صحيحا، ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظر في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم إمامته وموقعه من هذا الشأن وتبين له ما ذكرنا وأن الحال ليس مطردا على قانون واحد(٢).

وطريقة الإمام الإسماعيلي تراعي ما انتقد على الدارقطني، والحاكم فهي موافقة لما سبق تحريره في شرط الإمام البخاري لكن الأمر يحتاج إلى زيادة تحرير، وتفصيل، وقد تكفل بهذا الحافظ ابن حجر قال في كتابه النكت على ابن الصلاح: «ينقسم المستدرك أقسامـ كل قسم منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجـ برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمـ من العلل، واحترزنا بقولنا: «على صورة الاجتماع» عما احتجا برواته على صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه

(١) صيانة صحيح مسلم ٩٤ - ٩٩ باختصار.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ١٩٩-٢٠٠. وقد سبق قريبا نقل مثل هذا عن ابن القيم في كلام نفيس له في نقد من يفعل هذا.

من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلا عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - فإن مسلما احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما فلا يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحترزت بقولي: «أن يكون سالما من العلل» عما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس، أو اختلط في آخر عمره، فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه، بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما... ثم قال: القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره. ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه كما أخرج مسلم من نسخه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ما لم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم، لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق

أفراده بشرطهما، وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم أنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعماً أنها على شرطهما، ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن»[١].

والذي يتحصل لنا من كلام الحافظ ابن حجر أن هناك أربعة شروط يجب توفرها في الحديث حتى يصح وصفه بكونه على شرط البخاري هي:

الأول: أن يكون رواته جميعا ممن خرج لهم البخاري في الصحيح بإسناده المتصل.

الثاني: أن تراعى طريقة البخاري في تخريجه للراوي، فينظر هل خرج له عن نفس الشيخ أم لا، وهل خرج له في باب دون باب أم خرج له في الأبواب كلها.

الثالث: أن يكون رواته ممن خرج لهم في الأصول احتجاجا[٢] لا في الشواهد والمتابعات.

الرابع: أن يكون الحديث خاليا عن الشذوذ والعلة.

وقد زاد شيخنا فضيلة الشيخ طارق عوض الله شرطا خامسا، وهو أن تقع رواية رواة هذا الحديث في الصحيح قصدا لا عرضا واتفاقا[٣]، ولا حاجة لهذا الشرط لأنه مندرج في الشرط الثالث.

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٣١٤-٣١٦.

(٢) سيأتي تفسير معنى الاحتجاج في المبحث الثاني من الفصل القادم.

(٣) شرح لغة المحدث ٢٠٠.

الفصل الرابع
رواة صحيح البخاري بين الاحتجاج وعدمه

المبحث الأول: معنى الاحتجاج عند المحدثين

معنى الاحتجاج في اللغة:

قال ابن فارس: الحاء، والجيم أصول أربعة، فالأول: القصد وكل قصد حج[١].

وقال ابن منظور: الحجة: البرهان، وقيل: الحجة ما دوفع به الخصم... واحتج بالشيء: اتخذه حجة، قال الأزهري: إنما سميت حجة لأنها تُحج أي تُقصد لأن القصد لها وإليها[٢].

معنى الاحتجاج في اصطلاح المحدثين:

يكثر في كلام المحدثين وصفهم للراوي بقولهم: «حجة» أو «يحتج به» أو «احتج به فلان»، وعكس ذلك كقولهم: «ليس بحجة» أو «لا يحتج به» أو «لم يحتج به فلان»، وقد جاء في كلامهم ما يمكن أن يستعان به على معرفة المراد بهذه المصطلحات وهو لا يخرج عن المعنى اللغوي المشار إليه.

من ذلك أن أحمد بن حنبل قال عن محمد بن إسحاق: ليس بحجة[٣]، ونقل عنه ولده عبد الله أنه لم يكن يحتج به في السنن[٤]، وقال: وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه

---

(١) مقاييس اللغة ٢/ ٢٩ (حجج).

(٢) لسان العرب ٢/ ٢٢٨ (حجج).

(٣) تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٢٢.

(٤) المصدر السابق.

هذه الأحاديث يعنى المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده، وضم يديه، وأقام أصابعه الإبهامين(١).

وسأل ابن أبي حاتم والده عن معنى قوله في بعض الرواة: «لا يحتج بحديثهم» فقال: كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت(٢).

وقال أيضا في ترجمة محبوب بن محرز القواريري: سئل أبي عنه فقال: يكتب حديثه، قيل له: يحتج بحديثه؟ فقال: يحتج بحديث سفيان وشعبة(٣).

وقال أيضا: سألت أبى عن عبد الواحد النصرى، فقال: كان واليا على المدينة صالح الحديث، قلت: يحتج به؟ قال: لا(٤).

وقال أيضا: سألت أبى رحمه الله عن عباد بن عباد المهلبي فقال: صدوق لا بأس به، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال لا(٥).

وقال ذاكرا مراتب الرواة، وحكم كل: فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال، ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه، ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذة النقاد - فهذا يحتج

---

(١) تاريخ الدوري ٢/ ٥٠٥.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ١٣٢ ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٨.

(٤) الجرح والتعديل ٦/ ٢٢.

(٥) الجرح والتعديل ٦/ ٨٢.

بحديثه، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام[١].

وقال الإمام الترمذي: كل من روي عنه حديث ممن يتهم بالكذب أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به[٢].

قال ابن رجب الحنبلي شارحا كلام الترمذي: أما ما ذكره الترمذي أن الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب، أو من هو ضعيف في الحديث لغفلته وكثرة خطئه ولم يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فإنه لا يحتج به: فمراده أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية، والأمور العلمية، وإن كان قد يروي حديث بعض هؤلاء في الرقائق والترغيب والترهيب، فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء، منهم ابن مهدي وأحمد بن حنبل[٣].

والنقول السابقة تفيد أن الاحتجاج بالرواي عند المحدثين يعني اعتمادهم على حديثه الذي ينفرد به، وقبوله في الحلال والحرام، وأن الحد الأدنى لمن يحتج بحديثه عندهم هو الراوي الذي قل خطؤه، وأن من نزل عن هذه المرتبة فلا يكون حجة عندهم في الحلال والحرام، وإن ساغ قبول حديثه في الترغيب والترهيب، ونحوهما.

وهذا الاستخدام مبني على الأصل اللغوي الذي سبق الحديث عنه، فالحجة عند المحدثين هو الذي يُقصد إلى حديثه، ويرجع إليه في الاستدلال، واحتج بفلان أي استدل بحديثه، واتخذه حجة.

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ١٠.

(٢) علل الترمذي الصغير [مطبوع مع كتابه السنن] ٥/ ٧٣٩.

(٣) شرح علل الترمذي ١/ ٧٢-٧٣.

ولا يخفى أن اتفاق المحدثين على أصل القاعدة لا يعني أن لا يختلفوا في تطبيقها، فهم يختلفون في الراوي هل هو حجة أم لا؟ فقد احتج البخاري بعكرمة مولى ابن عباس، وتجنبه مسلم، قال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة(١) يعنى مولى ابن عباس، وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة عكرمة من هُدَى الساري: احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقرونا بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه(٢).

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني: لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذرا، فقد كان أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي إذا مر بحديث لسهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان، ويحيى بن بكير، وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملان(٣).

والمحدثون كذلك يختلفون في الاحتجاج بالراوي بحسب ما شرطوه في كتبهم، فكم من راو احتج به أصحاب السنن في الأحكام، وتجنبه أصحاب الصحاح، وربما احتج أحدهم بالراوي في كتاب دون كتاب لاختلاف شرطه فيهما.

ومن ذلك أن الإمام البخاري احتج بمحمد بن إسحاق في كتابه القراءة خلف الإمام، ودفع الطعون الموجهة إليه مع أنه لم يخرج له في صحيحه شيئا مسندا، ولا يقال: إن حديثه لم يكن عنده لأنه صرح في الكتاب المذكور أنه انتخب كثيرا من حديثه من كتب شيخه إسماعيل بن أبي أويس(٤).

---

(١) التاريخ الكبير ٧/ ٤٩.

(٢) هُدَى الساري ٤٤٦.

(٣) سؤالات السلمي ٧٤.

(٤) قال ﷺ في كتابه القراءة خلف الإمام ٩٠ - ٩٢: «رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق، وقال علي عن ابن عيينة: ما رأيت أحدا يتهم ابن إسحاق... والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا =

وقال البخاري أيضا: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، والحميدي، وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه[١]. ومع هذا لم يخرج أو يعلق له شيئا في صحيحه، وإنما تجنب البخاري حديثهما في الصحيح لأن حديثهما في رتبة الحسن[٢]، وهو قد اشترط الصحة في الجامع الصحيح، ولم يشترطها في كتبه الأخرى، وقد يقال: ولماذا لم يخرج لهما في المتابعات؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأنه لم يحتج إلى شيء من حديثهما استغناء بحديث غيرهما

وربما قصد المحدثون بقولهم «حجة» شيئا أعلى من الثقة الذي يحتج بحديثه،

يكاد يتبين، وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا مالكا أخرج لي كتب ابن إسحاق عن أبيه عن المغازي وغيرهما فانتخبت منها كثيرا، وقال لي إبرهيم بن حمزة: كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثا في زمانه، ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها، وقال إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما مما يحتج بحديثهما، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم يسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير، وقال عبيد بن يعيش، حدثنا يونس بن بكير، قال: سمعت شعبة، يقول: محمد بن إسحاق أمير المحدثين لحفظه، وروى عنه الثوري، وابن إدريس، وحماد بن زيد، ويزيد بن زريع، وابن علية، وعبد الوارث، وابن المبارك، وكذلك احتمله أحمد، ويحيى بن معين، وعامة أهل العلم، وقال لي علي بن عبد الله: نظرت في كتاب ابن إسحاق فما وجدت عليه إلا في حديثين ويمكن أن يكونا صحيحين، وقال بعض أهل المدينة: إن الذي يذكر عن هشام بن عروة قال: كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي؟ لو صح عن هشام جاز أن تكتب إليه فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزا لأن النبي ﷺ كتب لأمير السرية كتابًا وقال: «لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا»، فلما بلغ فتح الكتاب وأخبرهم بما قال النبي ﷺ وحكم بذلك، وكذلك الخلفاء والأئمة يقضون كتاب بعضهم إلى بعض، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب وهشام لم يشهد».

(١) التاريخ الكبير ٦/ ٣٤٢.

(٢) لأنهما صدوقان كما في التقريب ٤٢٣، ٤٦٧.

فمن ذلك قول الآجري: سألت أبا داود عن سليمان ابن بنت شرحبيل فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس، قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل(١).

قال الزركشي معلقا على كلام أبي داوود: وكلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة(٢)، وقال مثله السخاوي، وزاد: وكأن لهذه النكتة قدمها الخطيب حيث قال: أرفع العبارات أن يقال: حجة أو ثقة(٣)(٤)، وقال الذهبي: الحافظ أعلى من المفيد في العرف، كما أن الحجة فوق الثقة(٥).

قال صاحب تحرير علوم الحديث معلقا على أشباه هذه العبارة: وهذه العبارات وشبهها من هؤلاء الأعلام أرادوا بها الحجة الذي يكون حكماً على غيره فيما يرويه، ينازع الرواة إلى روايته، ولا ينازع هو إلى غيره، لكونه قد تجاوز في الحفظ والإتقان أن يكون محكوماً عليه، أو أرادوا من يليق إطلاق القول: «هو ثقة»، أو «هو حجة» دون تحفظ، وإلا فإنهم احتجوا بروايات الثقات المقلين، وبالثقات الذين قورنوا هنا ببعض كبار المتقنين، بل واحتجوا بحديث الصدوق لكن بعد عرضه على المحفوظ من حديث الثقات(٦).

---

(١) سؤالات الآجري ٢٣٧.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٣/ ٤٣٢.

(٣) الكفاية ٢٢.

(٤) فتح المغيث ٢/ ١١٢-١١٣.

(٥) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٧٩.

(٦) تحرير علوم الحديث ١/ ٥٦٩.

المبحث الثاني: معنى قول المحدثين: «احتج به البخاري»

كثر وصف المحدثين للراوي بقولهم: «احتج به البخاري»، و «لم يحتج به البخاري» وما في معناهما، والظاهر أنهم يعنون بذلك أنه اتخذه حجة في الصحيح، وقد تتبعت طرائق أهل العلم في استخدامهم لهذا المصطلح فوجدتهم يستخدمونه بمعنيين:

الأول: بمعنى التخريج في الأصول دون المتابعات:

وأصحاب هذه الطريقة يفرقون بين مجرد التخريج بالإسناد المتصل، وبين احتجاج البخاري بالراوي، وأنه لا ينبغي إطلاق لفظ الاحتجاج إلا على من اعتمدهم البخاري منفردين دون من ذكرهم في المتابعات والشواهد، وقد استخدم الدارقطني، والحاكم، وأبو زرعة العراقي، وابن حجر الاحتجاج بهذا المعنى:

أما الدارقطني فقد قال في ترجمة فطر بن خليفة: «لم يحتج به البخاري» مع أنه أخرج له بالإسناد المتصل، لكنه أخرجه مقرونا(١).

وأما الحاكم فقد عقد فصلا في كتابه « المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»(٢) قال في مطلعه: «إن الذي يجهل محل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنه من هذا العلم يطعن عليه في إخراجه جماعة من شيوخه من لدن وقته إلى الصحابة في أبواب من الجامع ثم لا يقرنهم بغيرهم كما عليه مسلم بن الحجاج رحمه الله، وقد بلغت جهدي فوجدته احتج بجماعة في أبواب من الجامع ثم أخرج الشواهد لهم في غير تلك الأبواب للحاجة إلى إعادة الحديث أو الاحتجاج بزيادة لفظ فيه، وقد اعتمد في إخراج الأخير الحجة القوية التي قدمتها، فذكرت في هذا الموضع أسامي جماعة ممن لم

---

(١) انظر ترجمة فطر بن خليفة رقم [٦٩].

(٢) ٢/ ٦٠٣- ٦٢٤ ط مكتبة العبيكان.

يعتمدهم أبو عبد الله منفردين بل ضمهم إلى غيرهم واستشهد بهم. ثم ذكر عددا من الرواة الذين أخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل.

وقد تقع له بعض الأخطاء في حكمه على بعض الرواة بكونهم ممن احتج بهم البخاري مع أنه أوردهم في هذا الفصل كما هو الحال في زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي، فقد ذكره الحاكم في موضع آخر من نفس الكتاب(١) وقال فيه: «احتجا به جميعا» يعني البخاري ومسلما، وثلاثة من هؤلاء الرواة ذكر الحاكم في المستدرك أن البخاري احتج بهم، وهم: عبيد الله بن سلمان الأغر(٢)، وعمرو بن مرزوق الباهلي(٣)، وهريم بن سفيان(٤).

وقد يقال: إن الحاكم قصد بالاحتجاج مجرد التخريج للراوي بالإسناد المتصل، ويعكر عليه أمران:

أولها: أنه قال في أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس: «لم يحتج به البخاري»(٥)، وهو من جملة الرواة الذين ذكر أن البخاري لم يعتمدهم منفردين بل ضمهم إلى غيرهم واستشهد بهم.

ثانيها: أنه حيث يكون الراوي ممن خرج لهم البخاري في المتابعات لا يطلق عليه لفظ الاحتجاج، وإنما يقيده بكونه في الشواهد ومن ذلك قوله في عبد العزيز بن محمد الدراوردي: قد احتج البخاري أيضا مستشهدا بعبد العزيز بن محمد في مواضع من

---

(١) المدخل ٢/ ٧٦٨ ضمن الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم في الجامع الصحيح.

(٢) قال في المستدرك عن إسناد حديث فيه عبيد الله بن سلمان الأغر ١/ ٥٢: قد احتجا بجميع رواته.

(٣) قال في المستدرك ١/ ١٨٧: احتج البخاري بعمرو بن مرزوق.

(٤) قال في المستدرك ١/ ٢٨٨: فقد اتفقا جميعا على الاحتجاج بهريم بن سفيان.

(٥) المدخل ٢/ ٦٩٩.

الكتاب[١]، وقوله في خلاس بن عمرو الهجري: احتجا جميعا بخلاس بن عمرو شاهدا[٢]، وقوله في عطاء بن السائب: قد استشهد البخاري بعطاء بن السائب[٣].

ثم إن الحاكم له أوهام أخرى من هذا القبيل لا يمكن أن نجد لها تأويلا من ذلك أنه ذكر في موضعين من المستدرك[٤] أن الشيخين لم يخرجا لعمران القطان، وقال في موضع آخر: احتج به البخاري[٥].

وقال عن حديث أخرجه في المستدرك: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فقد احتجا بأبي صخر وهو حميد بن زياد الخراط المصري، وبأبي معاوية البجلي وهو والد عمار بن أبي معاوية الدهني الكوفي.

وقد تعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: لا والله، ولا ذكر لأبي معاوية في الكتب الستة، ولا احتج البخاري بأبي صخر والخبر منكر[٦]. ولعل هذا من جملة ما وقع للحاكم ﵀ من أخطاء لتغيره في آخر عمره[٧]، والله أعلم.

---

(١) المستدرك ١/ ٢٤١.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٧٤.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٠٧.

(٤) قال في المستدرك عن حديث أخرجه لعمران القطان ١/ ٣٧١: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه هكذا بتمامه لانحرافهما عن عمران القطان، وليس بالمجروح الذي يترك حديثه.
وقال في المستدرك أيضا عن حديث أخرجه لعمران القطان ١/ ٣٨٧: هذا حديث صحيح الإسناد غير أن الشيخين لم يخرجا عمران القطان وليس لهما حجة في تركه فإنه مستقيم الحديث.

(٥) قال في المستدرك عن حديث أخرجه لعمران القطان ١/ ٤٩٠: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه أما مسلم فإنه لم يخرج في كتابه عن عمران القطان إلا أنه صدوق في روايته، وقد احتج به البخاري في الجامع الصحيح.

(٦) المستدرك مع التلخيص ٢/ ١٠٥.

(٧) قال ابن حجر في لسان الميزان ٦/ ٢٩٨: «والحاكم أجل قدرا، وأعظم خطرا، وأكبر ذكرا من أن يذكر =

وأما أبو زرعة العراقي فإنه قال في مقدمة كتابه البيان والتوضيح: فأردت أن أذكر في هذه الأوراق ما وقع لي ممن احتجا به أو أحدهما على التعيين، وقد تكلم فيه ولو بأدنى لين... ثم قال: وكذلك ذكرت من أخرجا له أو أحدهما مقرونا بغيره تماما للفائدة، وإن [في المطبوعة «فإن» !] كانت هذه التراجم عما احتجا به زائدة(١).

وواضح من كلامه أنه لا يعد المقرونين من جملة من احتج بهم الإمام البخاري.

وأما ابن حجر فقال في ترجمة أحمد بن أبي الطيب من هُدَى الساري: روى البخاري في فضل أبي بكر عنه عن إسماعيل بن مجالد حديث عمار، وقد أخرجه في موضع آخر من رواية يحيى بن معين عن إسماعيل فتبين أنه عنه البخاري غير محتج به(٢).

وقال نحوه في ترجمة عبد السلام بن حرب الملائي(٣)، وعمرو بن مرزوق الباهلي(٤)، وهشام بن عمار الدمشقي(٥).

وقال في ترجمة عبد الله بن المثنى الأنصاري: لم أر البخاري احتج به إلا في روايته

= في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه: أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها، من ذلك أنه أخرج حديثا لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وكان قد ذكره في الضعفاء فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه، وقال في آخر الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي جرحهم لأنني لا أستحل الجرح إلا مبينا، ولا أجيزه تقليدا، والذي اختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلا».

(١) البيان والتوضيح ٢٨.

(٢) هُدَى الساري ٤٠٦.

(٣) هُدَى الساري ٤٣٩.

(٤) هُدَى الساري ٤٢٢.

(٥) هُدَى الساري ٤٧١.

عن عمه ثمامة فعنده عنه أحاديث، وأخرج له من روايته عن ثابت عن أنس حديثا توبع فيه عنده[١].

وقال في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله البصري بعد أن بين أن له حديثا واحدا توبع عليه داخل الصحيح: فتبين أنه ما أخرج له إلا في المتابعة[٢].

وقال في ترجمة أحمد بن يزيد الحراني بعد أن بين أن له حديثا واحدا توبع عليه داخل الصحيح: فتبين أن تخريجه لهذا في المتابعة لا في الأصول[٣].

وقال في فتح الباري عن الوليد بن صالح الضبي: ليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وسيأتي من وجه آخر في مناقب عمر عن ابن أبي حسين فظهر أن البخاري لم يحتج به[٤].

وهذا الذي سار عليه الحافظ في هُدَى الساري، وفتح الباري هو ما قرره في كتابه النكت على ابن الصلاح فقد قال هناك: «ينقسم المستدرك أقسام▯ كل قسم منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتج▯ برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالم▯ من العلل... إلى أن قال:

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرون▯ بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا

---

(١) هُدَى الساري ٤٣٦.

(٢) هُدَى الساري ٤٣٨.

(٣) هُدَى الساري ٤٠٧.

(٤) فتح الباري ٧/ ٤٩.

أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه»[١].

فقد ميز بين من أخرجا له احتجاجا، ومن أخرجا له متابعة أو مقرونا.

الثاني: بمعنى التخريج بالإسناد المتصل سواء كان ذلك في الأصول أو المتابعات:

وذلك تمييزا لهم عمن علق البخاري أحاديثهم، وممن وجدته استخدم الاحتجاج بهذا المعنى الإمام الذهبي، والإمام ابن الملقن.

أما الإمام الذهبي فمن شواهد استخدامه للاحتجاج بهذا المعني:

أولا: قوله في نعيم بن حماد: «احتج به البخاري» مع قوله أيضا: «روى له البخاري مقرونا»[٢]، وهذا يفيد أنه غير معتمد عنده، فينبغى أن يفهم الاحتجاج هنا بمعنى التخريج بالإسناد المتصل.

ثانيا: قوله في ترجمة يحيى بن أيوب: احتج به الأئمة الستة في كتبهم، لكن أخرج له البخاري مقرونا بغيره حديثين[٣]، وهذا يشبه ما ذكره في نعيم بن حماد.

ثالثا: أنه يكثر من قوله: «لم يحتج به البخاري» فيمن لم يخرج لهم البخاري شيئا مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين[٤]، وجعفر بن برقان[٥]، وخليد بن جعفر[٦]،

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٣١٤-٣١٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٩٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/ ٩.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٤١٤، من تكلم فيه وهو موثق ١٥٠، تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٧.

(٥) تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٢.

(٦) ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٥.

والمنذر بن مالك[١]، ومعاوية بن صالح[٢].

والاحتجاج هنا بمعنى التخريج بلا شك لأن البخاري لم يخرج لهؤلاء شيئا بإسناده المتصل، إلا أنه علق للمنذر بن مالك.

وأما الإمام ابن الملقن فقال متحدثا عن حديث أخرجه البخاري لحماد بن سلمة: ليس للبخاري عن ابن سلمة محتجا به غيره، إنما يقول: «قال حماد» استشهادا[٣].

وظاهر من كلام ابن الملقن أنه يعني بالاحتجاج هنا التخريج بالإسناد المتصل بدليل قوله: (إنما يقول: «قال حماد» استشهادا)، وقد اتفق علماء الحديث على أن البخاري لم يحتج بحماد بن سلمة بالمعنى الأول، ومما يؤكد هذا أنه لم يورد هذا الحديث بصيغة التحديث، وإنما أورده بلفظ «قال لنا» وهذه اللفظة وإن كانت تدل على الاتصال لكنها مشعرة بأن هذا الحديث خارج عن شرطه، وأن راويها غير محتج به عنده كما سيأتي عند الحديث عن هذه الصيغة[٤].

وهنا أمر ينبغي التنبه له، وهو أن العلماء الذين استخدموا الاحتجاج بالمعنى الأول لا يسيرون فيه على طريقة واحدة فبعضهم يتوسع فيه، والآخر يضيق فمثلا الإمام الحاكم النيسابوي يطلق قوله: «احتج به البخاري» على كل من أخرج له البخاري بالإسناد المتصل، ولم يقرنه بغيره، أما الحافظ ابن حجر فإنه يطلق هذا المصطلح على من ثبت عنده أن البخاري يقبل تفرداته في الأحكام دون الترغيب، والفضائل، والمناقب، ونحوها.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ١٨١.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ١٣٥.

(٣) التوضيح ٢٩/ ٤٣٥.

(٤) انظر ترجمة حماد بن سلمة رقم [١٤٦]. و المبحث الأول من الفصل السادس.

ولأجل هذا نجد الحافظ ابن حجر يصف بعض الرواة بكونهم غير محتج بهم عند البخاري مع أن الإمام الحاكم يقول فيهم: «احتج به البخاري» منهم على سبيل المثال:

١- إسحاق بن محمد بن أبي فروة. قال الحاكم: حدث عنه البخاري على الانفراد محتجا به(١).

٢- إسماعيل بن مجالد الكوفي. قال الحاكم: أخرج عنه البخاري محتجا به(٢).

٣- حسان بن إبراهيم الكرماني. قال الحاكم: احتج به البخاري(٣).

وبسبب هذا الاختلاف جرت مساجلة بين الحافظين ابن حجر، والعيني نوردها فيما يلي:

قال الحافظ في الفتح عن حديث علقه البخاري: «إنما علقه البخاري لأنه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة»(٤).

فتعقبه العيني بقوله: وقال بعضهم: «إنما علقه البخاري لأنه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة» يعني شيخ موسى بن إسماعيل الذي هو شيخ البخاري. قلت (العيني): كيف يقول: لم يحتج به، وقد روى له حديثا واحدا عن ابن أبي إياس عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال(٥).

وقد رد عليه الحافظ في انتقاض الاعتراض بقوله: هذا يؤيد قوله السابق أنه لم يحتج

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٧٩، وانظر ترجمته رقم [١٣٥].

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٧٨، وانظر ترجمته رقم [١٠].

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٨٤، وانظر ترجمته رقم [١٤١].

(٤) فتح الباري ١/ ١٤٨.

(٥) عمدة القاري ١/ ٣٩٩.

به لأنه من المكثرين وإذا لم يخرج له إلا حديثا واحدا له عنده أصل من حديث غيره ممن أكثر من تخريج حديثه كان في ذلك دلالة على أنه لم يخرج له إلا في الشواهد، والأمر فيه كذلك لكن المعترض كأنه لا يفرق بين مطلق التخريج والاحتجاج»[١].

وقال أيضا عند حديثه عن قول البخاري: «قال لنا»: والذي ظهر لي بالاستقراء أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفا، أو كان فيه راو ليس على شرطه[٢].

وتعقبه العيني بقوله: إذا كان الراوي على غير شرطه كيف يذكره في كتابه؟![٣].

وقد أجاب الحافظ عن هذا الانتقاد بقوله: وهذا استفهام يدل على أنه يظن أن لا فرق بين من يخرج حديثه في الأصول والمتابعات[٤].

قلت: وهذا تعقب عجيب من الحافظ العيني حمله عليه محبته للاستدراك على الحافظ ابن حجر مع أنه نقل عن الكرماني مثل هذا الكلام وأقره، ولم يتعقبه[٥].

والظاهر أن طريقة الحافظ ابن حجر في استخدام هذا المصطلح أدق لأنها توافق معنى الاحتجاج عند المحدثين، وقد سبق الكلام عليه في المبحث السابق، فإن الذي يخرج حديث الراوي مضموما إلى غيره، أو ينتقي من حديثه ما تابعه عليه الثقات لا يقال: إنه احتج به.

---

(١) انتقاض الاعتراض ١/ ١١٧.

(٢) فتح الباري ٢/ ١٨٨، وقد ذكر هذا الكلام بمعناه في عدة مواضع أخرى من فتح الباري ٢/ ٥١٣، ٥/ ٣٩٤، ٥/ ٤١٠، ٩/ ١٥٤، ١٠/ ٥٣، ١١/ ٢٥٦.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٢٣٠.

(٤) انتقاض الاعتراض ١/ ٣٥٨.

(٥) عمدة القاري ١٩/ ١٥١.

وربما استخدم العالم الاحتجاج بمعناه الأول في موضع، واستخدمه بمعناه الثاني في موضع آخر،

وقد وجدت الإمام الذهبي استخدم الاحتجاج بالمعنى الأول الذي سبقت الإشارة إليه، قال في ترجمة محمد بن أبي حفصة: روى له الشيخان في المتابعات، ما أظن أن واحدا منهما جعله حجة[١]، وقال في الموقظة: من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتجا به في الأصول، وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتبارا، فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثق، ولا غمز، فهو ثقة حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة، ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد. فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بين[٢].

فالظاهر أن الاحتجاج هنا بالمعنى المذكور أولا لأمرين[٣]:

الأول: أنه يتحدث عن الصحيحين، ومعلوم أن صحيح مسلم تندر فيه المعلقات فيبعد أن يكون قد قصد برواة الشواهد والمتابعات رواة المعلقات.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٥، وانظر ترجمة محمد بن أبي حفصة رقم [١٢٦].

(٢) الموقظة ٧٩ - ٨١.

(٣) أفادهما الدكتور حاتم العوني في شرحة على الموقظة ٢٧١.

الثاني: قوله: «فكل من خرج له» يؤكد أنه يتحدث عن الرواة الذين أخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل، وليس عن رواة المتابعات.

ولكن كلام الإمام الذهبي على هذا الفهم يفيد أن البخاري يحتج في صحيحه بالحديث الحسن، وهذا يتنافى مع اشتراط البخاري للصحة، وقد يجاب عن ذلك بأن المتقدمين من المحدثين كانوا يطلقون الصحة على الحديث الحسن على اعتبار أنه في رتبة القبول، وأنه في أدنى درجات الصحة، وقد قال الذهبي في المعجم المختص بعد أن روى حديث « من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب»: هذا حديث صحيح غريب تفرد به فليح أخرجه البخاري من دون الجماعة عن محمد بن سنان العوقي عنه، وعن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه وليس فليح في الإتقان كمالك ولا هو في اللين كإبراهيم بن يحيى بل هو كمسلم بن خالد الزنجي... إلى أن قال: وقد احتج به البخاري ومسلم، وحديثه من القسم الثاني من أقسام الصحيح وأشراطه[١].

فقد جعل الإمام الذهبي فليح بن سليمان محتجا به عند البخاري، وشبهه بمسلم ابن خالد الزنجي وقد قال الذهبي في مسلم هذا: إمام صدوق يهم[٢]، وقال أيضا: وثق، وضعفه أبو داود لكثرة غلطه[٣]، ومثله حسن الحديث، ولا يحكم لحديثه بالصحة إلا إذا توبع عليه فيكون صحيحا لغيره.

ويجاب عن هذا بأن البخاري اشترط أعلى درجات الصحة، وإلا فأي فرق بين صحيح البخاري، وغيره من كتب السنة.

وقد استنكر الحافظ العراقي على ابن سيد الناس أنه شبه صنيع أبي داود في كتابه

---

(١) المعجم المختص ص ٨.

(٢) المغني في الضعفاء ٢/ ٦٥٥.

(٣) الكاشف ٢/ ٢٥٨.

بصنيع مسلم فقال: والجواب عنه أن مسلما شرط الصحيح، بل الصحيح المجمع عليه في كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه بأنه حسن عنده لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح، وأبو داود قال: «إن ما سكت عنه فهو صالح» والصالح يجوز أن يكون صحيحا، ويجوز أن يكون حسنا عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف(١).

وصرح الحافظ العلائي بأن مسلما إنما يخرج الحسن في الشواهد والمتابعات لا في الأصول(٢).

وكذا جزم الحافظ ابن حجر بأن الإمام مسلم احتج برواة القسم الأول، فأخرج لهم ما انفردوا به، ولم يخرج شيئا مما انفرد به رواة القسم الثاني بحسب تقسيمه للرواة الذي أشار إليه في المقدمة(٣) قال: والحق أنه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا، ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا فإنه قد يخرج ذلك... إلى أن قال: وهذا بخلاف أبي داود فإنه يخرج أحاديث هؤلاء - يعني القسم الثاني عند مسلم - في الأصول محتجا بها(٤).

وإذا كان هذا هو الحال في صحيح مسلم فكيف بصحيح البخاري، وقد اتفق النقاد على أن شرطه أشد من شرط مسلم؟!.

---

(١) التقييد والإيضاح ٥٤.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٣٣.

(٣) سبق نقله عن الإمام مسلم في المطلب الثاني من المبحث الثالث من الفصل الثاني.

(٤) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٣٤-٤٣٥.

ومما يستأنس به لكون الإمام البخاري لا يحتج بالحسن في صحيحه أنه احتج بمحمد بن إسحاق في كتابه القراءة خلف الإمام، ودفع الطعون التي وجهت إليه مع أنه لم يحتج به في الصحيح(١).

ويمكن حمل كلام الإمام الذهبي على محمل آخر لا ينافي ما سبق، وهو أن البخاري يحتج بالحسن في المواعظ، والفضائل، ونحوهما، ولا يحتج به في الأحكام ففليح بن سليمان الذي مثل به الإمام الذهبي يخرج البخاري مفاريده في المواعظ، ونحوها، ولا يخرج له في الأحكام إلا ما توبع عليه كما قال الحافظ في الفتح(٢)، وقال الحافظ أيضا في ترجمته من الهدي: احتج به البخاري وأصحاب السنن... ثم قال: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك، وابن عيينة، وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق(٣).

هكذا وصفه الحافظ بكونه محتجا به عند البخاري، وقيد ذلك بالمناقب والرقاق، علما بأن الحافظ جعله ضمن القسم الثالث من تقسيمه لمن تكلم فيه من رواة صحيح البخاري، وهم من وصفوا بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك، وقد قال فيهم: «لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره»(٤).

هذا مع العلم بأن الحديث الذي ذكره الإمام الذهبي مع كونه في المناقب قد أورد البخاري له شاهدا في نفس الباب(٥).

---

(١) سبق كلام البخاري في محمد بن إسحاق قريبًا.

(٢) فتح الباري ١/ ١٧٢.

(٣) هُدَى الساري ٤٥٧.

(٤) هُدَى الساري ٤٨٨، وسيأتي الحديث مفصلا عن هذا القسم في المبحث الثالث من الفصل الخامس.

(٥) انظر ترجمة فليح بن سليمان رقم [١٦٩].

وقد عد الحافظ ابن حجر محمد بن طلحة بن مصرف ضمن القسم الثالث مع أنه ذكر في الهدي أن له حديثا فردا في فضائل الأعمال، وإن كان قد ذكر له متابعات في فتح الباري[1].

وقال في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الطفاوي من هُدَى الساري وهو يسوق أحاديثه في الصحيح: ثالثها في الرقاق عن علي عنه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر حديث «كن في الدنيا كأنك غريب... الحديث فهذا الحديث قد تفرد به الطفاوي، وهو من غرائب الصحيح، وكأن البخاري لم يشدد فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب والله أعلم، ثم وجدت له فيه متابعا في نوادر الأصول للحكيم الترمذي[2].

وصنيع الحافظ هذا يؤخذ منه أنه يرى أن البخاري إن أخرج للراوي ما انفرد به في فضائل الأعمال، ونحوها فذلك لا يعني أنه احتج به مطلقا، ولكنه مقيد بالباب الذي أخرج البخاري مفاريده فيه، وهو تصرف دقيق من الحافظ ﵀ راعى فيه معنى الاحتجاج عند المحدثين.

وفي ضوء هذا التقرير يفهم وجود عدد ممن خف ضبطهم من رواة الصحيح لهم أحاديث، أو زيادات تفردوا بها ليس لها متابع أو شاهد يعتد به، وهم:

١ - إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، له حديث في الترغيب لم أجد له متابعا أو شاهدا صالحا لجبره بتمامه[3].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في ترجمة محمد بن طلحة بن مصرف رقم [١٧٥].

(٢) هُدَى الساري ٤٦٣.

(٣) انظر ترجمته رقم [١٣١].

٢- إسماعيل بن مجالد الكوفي، له حديث في المناقب لم أجد له متابعا، ولا شاهدا بتمامه(١).

٣- عبد الله بن المثنى الأنصاري له حديثان تفرد بهما أحدهما في الآدب، والثاني في السير(٢).

٤- عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار له زيادة في الترغيب انفرد بها(٣).

٥- فليح بن سليمان له ثلاثة أحاديث انفرد بها أحدها في السير، والآخران في الرقاق، وله زيادة في حديث تفرد بها، وهي في الرقاق(٤).

٦- محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري له حديث في الرقاق له طريق آخر، وشاهد لا يرقيانه إلى درجة الصحيح(٥).

٧- محمد بن فليح بن سليمان، له زيادة تفرد بها عن أبيه، وهي في الرقاق(٦).

٨- يحيى بن سليم الطائفي، له حديث في الترهيب تفرد به، وله شاهدان قاصران عن جبره متنا وإسنادا(٧).

---

(١) انظر ترجمته رقم [١٠].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٥٧].

(٣) انظر ترجمته رقم [١٦٠].

(٤) انظر ترجمته رقم [١٦٩].

(٥) انظر ترجمته رقم [١٧٦].

(٦) انظر ترجمته رقم [١٨٧].

(٧) انظر ترجمته رقم [٩].

وخلاصة هذا المبحث:

أنه لا يصح أن يطلق قولهم «احتج به البخاري» إلا على من ترجح أنه معتمد عند البخاري في أحاديث الأحكام، والاعتقاد وأن من اعتمد البخاري تفرداته في الفضائل، ونحوها لا ينبغي إطلاق مصطلح «احتج به البخاري» عليه، بل يقيد بكونه في الفضائل، وقد سبق أنه لابد من مراعاة طريقة البخاري في تخريج أحاديث الراوي فليس كل من أخرج له البخاري يكون حجة عنده، وليس كل من كان حجة عنده في باب كان حجة في بقية الأبواب[1].

---

(١) انظر الكلام على شرط البخاري في الفصل السابق.

المبحث الثالث: أقسام الرواة المذكورين في صحيح الإمام البخاري من حيث الاحتجاج وموقع رواة البحث من هذا التقسيم

يمكن تقسيم الرواة المذكورين في صحيح الإمام البخاري إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من أخرج لهم بالإسناد المتصل وهم على ضربين:

الضرب الأول: من أخرج لهم في الأصول محتجا بهم(١)، كمالك بن أنس، وشعبة ابن الحجاج، وحماد بن زيد، وغيرهم ممن اشتهر بالحفظ، والإتقان.

الضرب الثاني: من لم يحتج بهم وهم أنواع:

النوع الأول: من أخرج لهم في الشواهد والمتابعات أي أخرج لهم ما توبعوا عليه دون ما تفردوا به كسهيل بن أبي صالح(٢)، وعطاء بن السائب(٣)، ومحمد بن عمرو بن علقمة(٤)، وغيرهم ممن ستأتي تراجمهم في هذا البحث.

النوع الثاني: من ذكروا عرضا أي لم يقصدهم الإمام البخاري بالذكر، وإنما جره الإسناد إلى ذكرهم مثل:

عبد الكريم بن أبي المخارق(٥).

---

(١) سبق شرح معنى الاحتجاج عند المحدثين في المبحث الأول من الفصل الرابع.

(٢) انظر ترجمته رقم [٦].

(٣) انظر ترجمته رقم [٨].

(٤) انظر ترجمته رقم [٧٧].

(٥) أخرج البخاري في كتاب التهجد، باب التهجد بالليل (٣/ ٥/ ١١٢٠فتح) قال: حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا سليمان بن أبي مسلم، عن طاوس، سمع ابن عباس ﷺ، قال: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال: «اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن، ولك =

والحسن بن عمارة(١).

= الحمد لك ملك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض، ولك الحمد أنت الحق ووعدك الحق، ولقاؤك حق، وقولك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، ومحمد صلى الله عليه وسلم حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم، وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت - أو: لا إله غيرك -»، **قال سفيان**: وزاد **عبد الكريم أبو أمية**: «ولا حول ولا قوة إلا بالله»، قال سفيان: قال سليمان ابن أبي مسلم: سمعه من طاوس، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ.

قال الحافظ في الفتح: وليس لعبد الكريم أبي أمية وهو ابن أبي المخارق في صحيح البخاري إلا هذا الموضع، ولم يقصد البخاري التخريج له فلأجل ذلك لا يعدونه في رجاله، وإنما وقعت عنه زيادة في الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للمسعودى في الاستسقاء، وسيأتي نحوه للحسن بن عمارة في البيوع، وعلم المزي على هؤلاء علامه التعليق وليس بجيد لأن الرواية عنهم موصولة إلا أن البخاري لم يقصد التخريج عنهم ومن هنا يعلم أن قول المنذري: «قد استشهد البخاري بعبد الكريم أبي أمية في كتاب التهجد» ليس بجيد لأنه لم يستشهد به إلا أن أراد بالإستشهاد مقابل الاحتجاج فله وجه. وقال نحوه في الهدي ص ٤٤٢، وحديث الحسن بن عمارة ليس في البيوع كما قال الحافظ بل في المناقب كما سيأتي.

(١) أخرج البخاري في كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية (٦/ ٧٣١/ ٣٦٤٢فتح) قال: حدثنا علي بن عبد الله، أخبرنا سفيان، حدثنا شبيب بن غرقدة، قال: سمعت الحي يحدثون، عن عروة: أن النبي صلى الله عليه وسلم « أعطاه دينارا يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، وجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه»، قال سفيان: كان **الحسن بن عمارة** جاءنا بهذا الحديث عنه، قال: سمعه شبيب من عروة فأتيته، فقال شبيب إني لم أسمعه من عروة، قال سمعت الحي يخبرونه عنه، ولكن سمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «الخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة» قال: وقد رأيت في داره سبعين فرسا قال سفيان يشتري له شاة كأنها أضحية.

قال الحافظ في الهدي ص ٤١٧: فهذا كما ترى لم يقصد البخاري الرواية عن الحسن بن عمارة ولا الاستشهاد به بل أراد بسياقه ذلك أن يبين أنه لم يحفظ الإسناد الذي حدثه به عروة، ومما يدل على أن البخاري لم يقصد تخريج الحديث الأول أنه أخرج هذا في أثناء أحاديث عدة في فضل الخيل، وقد بالغ أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم في الإنكار على من زعم أن البخاري أخرج حديث شراء =

وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي[(١)].

النوع الثالث: من أخرج البخاري حديثه ليبين أنه أخطأ فيه كأزهر بن جميل البصري[(٢)].

القسم الثاني: من ذكرهم في التعاليق ولم يخرج لهم، وهو يورد أحاديثهم بلفظ قال فلان، وتابعه فلان، ورواه فلان ونحوها، كليث بن أبي سليم[(٣)]، وبهز بن حكيم[(٤)]،

= الشاة، قال: وإنما أخرج حديث الخيل فانجر به سياق القصة إلى تخريج حديث الشاة وهذا كما قلناه وهو لائح لا خفاء به والله الموفق. اهـ

(١) أخرج البخاري في كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المصلى (٢/ ٥٩٨/ ١٠٢٧) حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر، سمع عباد بن تميم، عن عمه، قال: «خرج النبي ﷺ إلى المصلى يستسقي واستقبل القبلة، فصلى ركعتين، وقلب رداءه» قال سفيان: فأخبرني المسعودي، عن أبي بكر، قال: «جعل اليمين على الشمال».
قال الحافظ في الهدي ص ٤٣٨: علم المزي عليه علامة تعليق البخاري ولم أر له عنده شيئا معلقا نعم له ذكر في زيادة في حديث الاستسقاء... فذكرها ثم قال: فهذه زيادة موصولة في الخبر وإنما أراد البخاري أصل الحديث على عادته في ذلك.

(٢) قال الإمام البخاري في كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه (٩/ ٣٠٧/ ٥٢٧٣) قال: حدثنا أزهر بن جميل، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس، ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديقته؟» قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة» لا يتابع فيه عن ابن عباس.
فقول الإمام البخاري: «لا يتابع فيه عن ابن عباس « يعنى أن الصواب فيه أنه عن عكرمة مرسلا كما رواه بعده مباشرة، وأن ذكر ابن عباس فيه خطأ من أزهر بن جميل.
وقد انتقد الدارقطني هذا الحديث على البخاري كما في التتبع ٣٢٧، ولم يلتفت إلى قول البخاري المذكور، ولعله سقط من نسخته لأنه ليس في كل نسخ البخاري، وانظر الطبعة السلطانية ٧/ ٤٧.

(٣) كتاب الحج، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة (٤/ ٦٣/ ١٨٣٨).

(٤) كتاب الغسل، باب من اغتسل عريانا ١/ ٤٥٨.

وهلال بن رداد[١]، وبقية بن الوليد[٢].

القسم الثالث: من جاء ذكرهم في متون الأحاديث أو رويت عنهم أقوال، ولم يسند من أحاديثهم شيئا مثل يزيد بن أبي كبشة[٣]، وحبان بن عطية[٤].

وموضوع هذا البحث: هو النوع الأول من الضرب الثاني من القسم الأول وهم الرواة الذين خرج البخاري أحاديثهم بالأسانيد المتصلة، ولم يحتج بهم بل أخرج لهم ما توبعوا عليه، وسيأتي في الفصل التالي بيان القرائن التي يستدل من خلالها على أن الراوي غير معتمد عند الإمام البخاري، وأنه إنما أخرج له في المتابعات، والشواهد.

---

(١) كتاب بدء الوحي (١/ ٣٧/ ٤).

(٢) كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (١/ ٢٣٦/ ٧٠٧).

(٣) أخرج البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة (٦/ ١٥٨/ ٢٩٩٦) قال: حدثنا مطر بن الفضل، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا العوام، حدثنا إبراهيم أبو إسماعيل السكسكي، قال: سمعت أبا بردة، واصطحب هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: سمعت أبا موسى مرارا يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا مرض العبد، أو سافر، كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا».

(٤) أخرج البخاري في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب ما جاء في المتأولين (١٢/ ٣١٧/ ٦٩٣٩) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن حصين، عن فلان، قال: تنازع أبو عبد الرحمن، وحبان بن عطية، فقال أبو عبد الرحمن، لحبان: لقد علمت ما الذي جرأ صاحبك على الدماء، يعني عليا، قال: ما هو لا أبا لك؟ قال: شيء سمعته يقوله، قال: ما هو؟ قال: بعثني رسول الله ﷺ والزبير وأبا مرثد، وكلنا فارس... الحديث فيه قصة حاطب بن أبي بلتعة.

الفصل الخامس
كيفية تمييز من أخرج الإمام البخاري حديثه في الشواهد والمتابعات

تمهيد

لم يفصح الإمام البخاري عن طريقته في اختيار الرواة ومن هو المعتمد عنده، ومن ليس كذلك، ولذا فإن البحث في هذه القضية أمر ظني اجتهادي يرجع إلى خبرة الباحث بمراتب الرواة من جهة، وإلى فهمه لطريقة البخاري في اختيار رواة صحيحه، ومنهجه في تخريج أحاديثهم من جهة أخرى، وينبغي أن نشير إلى أن تخريج البخاري للراوي أحاديث توبع عليها لا يكفي ليقال فيه: «إن البخاري قد أخرج له في المتابعات» لما يلي:

أولا: قولنا: «إن البخاري أخرج لهذا الراوي في المتابعات» تعني أنه قصد ذلك، ولم يقع له اتفاقا.

ثانيا: الأصل أن الراوي يروي ما يرويه غيره من الرواة، وتفرد الراوي بالحديث خلاف الأصل، وهناك عدد من الرواة الثقات الأثبات مقلون، وليس لهم ما تفردوا به، ولا يصح أن يعد هؤلاء في جملة من أخرج لهم البخاري في المتابعات.

ثالثا: لو اعتبرنا كل من أخرج له البخاري ما توبع عليه معدودا في رواة المتابعات لكان جل رواة الصحيح كذلك، ولن يسلم إلا القليل، ولجعلنا عددا من أئمة الحديث من رواة المتابعات كيحيى بن معين فإن البخاري لم يخرج له إلا ثلاثة أحاديث توبع

عليها، وكلها في المناقب(١).

رابعا: أن البخاري وثق عددا من الرواة، وأخرج لهم أحاديث توبعوا عليها كحميد بن قيس الأعرج قال فيه البخاري: ثقة(٢)، وأخرج له حديثا واحدا توبع عليه في الباب الذي بعده(٣)، وزيد بن جبير بن حرمل قال فيه البخاري: ثقة(٤)، وأخرج له حديثين أحدهما مقرون(٥)، والثاني له عنده متابعات(٦).

ولأجل هذا فلابد من وجود قرينة يلتمس منها أن البخاري قصد التخريج لهذا الراوي في المتابعات، ولم يعتمد عليه منفردا.

وقد توفر لي بعد إدامة البحث والنظر ثلاث قرائن يمكن الاعتماد عليها في تمييز الرواة الذين لم يعتمدهم الإمام البخاري، وأخرج حديثهم في الشواهد والمتابعات دون الأصول، وربما اجتمع في الراوي الواحد أكثر من قرينة(٧)، وها هي مرتبة بحسب قوتها في الدلالة على المقصود:

القرينة الأولى: أن يكون الراوي ضعيفا أو خفيف الضبط عند الإمام البخاري.

ووجه اعتماد هذه القرينة أن البخاري اشترط صحة الحديث، وحديث الضعيف

---

(١) أخرج له ثلاثة أحاديث الأول: موقوف مقرون بغيره (٧/ ١١٩/ ٣٧٥١)، والثاني: موقوف توبع عليه في باب آخر (٧/ ٢٠٧/ ٣٨٥٧)، والثالث: توبع عليه في نفس الباب (٨/ ١٧٧/ ٤٦٦٥).

(٢) سنن الترمذي ٤/ ٢٢٤.

(٣) كتاب المحصر، باب قول الله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] (٤/ ١٦/ ١٨١٤).

(٤) علل الترمذي الكبير ١١٧.

(٥) كتاب جزاء الصيد، باب ما يقتل المحرم من الدواب (٤/ ٤٢/ ١٨٢٧).

(٦) كتاب الحج، باب فرض مواقيت الحج والعمرة (٣/ ٤٤٨/ ١٥٢٢).

(٧) مثل سنان بن ربيعة الباهلي، وسهيل بن أبي صالح، وعطاء بن السائب اجتمعت فيهم القرائن الثلاثة.

ومن خف ضبطه لا يكون صحيحا إذا انفرد به، فإذا أخرج الإمام البخاري في صحيحه لمن ضعفه أو وصفه بخفة الضبط دل ذلك على أن ما أخرجه قد ثبتت صحته عنده، إما بأن يكون قد انتقاه من صحيح حديثه كما سبق، أو يكون قد وافقه غيره على روايته.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن يزيد الكوفي: قال ابن عدي: هو الرفاعي، ورجح الساجي أنه الرفاعي لأنه روى هذا الحديث بعينه عن الوليد بن مسلم لكن ضعفه البخاري وغيره وقواه آخرون فلا يبعد أن يخرج له في صحيحه ما يتابع عليه(١).

وكلام الحافظ يفيد أن البخاري يخرج لمن كان ضعيفا عنده في المتابعات.

وسيأتي الحديث مفصلا عن هذه القرينة في المبحث الأول من هذا الفصل.

القرينة الثانية: أن يخرج الإمام البخاري حديث الراوي مقرونا بغيره من الرواة، أو بأسانيد أخرى توبع فيها

ووجه اعتماد هذه القرينة أن عدم إيراد الإمام البخاري لحديث الراوي إلا مضموما إلى غيره مشعر بأنه غير معتمد عنده، وأنه يحتاج إلى دعامة تعضد حديثه.

وقد أشار إلى ذلك غير واحد من أهل العلم فالإمام الدارقطني بوب في كتابه «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم» بقوله: «وممن ذكره البخاري اعتبارا بحديثه وروايته أو مقرونا مع غيره» ثم ذكر تسعة وأربعين راويا(٢).

هكذا أورد من ذكرهم البخاري مقرونين مع من ذكرهم اعتبارا بحديثه مما يشعر بأن حكمهما واحد.

---

(١) هُدَى الساري ٤٦٥. والراجح أنه ليس هو الرفاعي كما سيأتي في ترجمته.

(٢) ١/ ٤٣٥-٤٤٨، وستأتي دراسة خاصة بهؤلاء الرواة في المطلب الرابع من المبحث الثاني من هذا الفصل.

وقال عن فطر بن خليفة: لم يحتج به البخاري[١]، وفطر هذا ممن أخرج له البخاري مقرونا.

وقال ابن حجر في ترجمة عمرو بن مرزوق الباهلي: لم يخرج عنه البخاري في الصحيح سوى حديثين أحدهما بمتابعة آدم بن أبي إياس، وغندر، وغيرهما، والثاني مقرونا عنده بعبد الصمد، فوضح أنه لم يخرج له احتجاجا[٢].

هكذا جعل الحافظ ابن حجر من أخرج له البخاري مقرونا غير محتج به عنده.

وقال عن طلحة بن نافع: ليس على شرطه، وإنما أخرج له مقرونا[٣].

وقال عنه أيضا: أخرج له مقرونا بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث فقط فليس على شرطه[٤].

وقال أيضا: ابن أبي حازم، والدراوردي اسم كل منهما عبد العزيز، وابن أبي حازم ممن يحتج به البخاري، والدراوردي إنما يخرج له في المتابعات أو مقرونا بآخر[٥].

وقال أيضا عن عطاء بن السائب: صدوق اختلط في آخر عمره، وسماع هشيم منه بعد اختلاطه، ولذلك أخرج له البخاري مقرونا[٦].

---

(١) سؤالات الحاكم ١٧٦.

(٢) هُدَى الساري ٤٥٤.

(٣) فتح الباري ٨/ ٥١٢.

(٤) فتح الباري ٩/ ٤٤٦.

(٥) فتح الباري ١١/ ١٧٠.

(٦) فتح الباري ١١/ ٤٧٨.

وقال عن سهيل بن أبي صالح: لم يخرج له البخاري موصولا إلا هذا، ولم يحتج به لأنه قرنه بيحيى بن سعيد[١].

وهنا أمر مهم ينبغي التنبيه عليه وهو أنه ليس كل من أخرج البخاري حديثه مقرونا يكون غير معتمد عنده، وقد لفت النظر إلى ذلك الإمام الكلاباذي فقال في كتابه « الهداية والإرشاد » المطبوع باسم «رجال صحيح البخاري»: «ومنهم من أورده البخاري مقرونا بغيره في إسناد واحد، أو أورده في إسناد مضموم إلى إسناد آخر قبل متن الحديث، أو معقبا بعد إسناد الحديث الذي تقدم، سوى من حول من هذا الباب إلى باب من أوردهم البخاري مفردا لإحاطة العلم بثقتهم وإتقانهم، وجواز الحجة بحديثهم»[٢].

وكلام الكلاباذي يفيد أنه ليس كل من أخرج البخاري حديثه مقرونا يكون غير محتج به عنده، وأنه ذكر بعض من أخرج لهم البخاري مقرونين ضمن القسم الأول، وذلك لإحاطة العلم بثقتهم وإتقانهم، وجواز الحجة بحديثهم على حد قوله، ويبقى سؤال مهم هو: كيف نميز من احتج به البخاري من المقرونين؟

وسيأتي الجواب عن ذلك - بمشيئة الله تعالى - مفصلا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

القرينة الثالثة: أن يثبت ضعف الراوي أو خفة ضبطه من خلال كلام أئمة الحديث فيه، ويكون البخاري قد روى له ما توبع عليه

ووجه اعتماد هذه القرينة أن الإمام البخاري واحد من أئمة الحديث تحكمه نفس القواعد التي تحكم غيره من المحدثين فإذا ثبت ضعف الراوي أو خفة ضبطه من

---

(١) فتح الباري ٦/ ٥٧.

(٢) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٨ وفيه سقط استدركته من المخطوط ل ٣٦٥ ب.

خلال كلام أئمة الحديث غلب على الظن أن هذا هو رأي الإمام البخاري في الراوي، ويَقْوَى هذا الظن بأن يكون الإمام البخاري قد أخرج لهذا الراوي ما توبع عليه عنده أو عند غيره، ولم يخرج له ما انفرد به.

وهذه الطريقة مستفادة من كلام الحاكم في مقدمة الفصل الذي عقده لمن لم يعتمدهم البخاري منفردين قال: «إن الذي يجهل محل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنه من هذا العلم يطعن عليه في إخراجه جماعة من شيوخه من لدن وقته إلى الصحابة في أبواب من الجامع ثم لا يقرنهم بغيرهم كما عليه مسلم بن الحجاج رحمه الله، وقد بلغت جهدي فوجدته احتج بجماعة في أبواب من الجامع ثم أخرج الشواهد لهم في غير تلك الأبواب للحاجة إلى إعادة الحديث أو الاحتجاج بزيادة لفظ فيه»[1].

فكلام الحاكم يفيد أن البخاري ربما أخرج لبعض الرواة ممن تكلم فيه لأنهم قد توبعوا على ما أخرجه لهم في مواضع أخرى من صحيحه.

وعلى هذه الطريقة - مع شيء من التوسع - سار الحافظ ابن حجر فإنه قسم الرواة الذين تكلم فيهم ممن أخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل إلى ثلاثة أقسام:

الأول: من ضعفه بسبب الاعتقاد.

الثاني: من ضعف بأمر مردود كالتحامل، أو التعنت، أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله، أو لتأخر عصره ونحو ذلك، ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض، وكذا من اختلط أو تغير حفظه، أو كان ضابطا لكتابه دون الضبط لحفظه.

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم ٢/ ٦٠٣.

الثالث: ما عدا من ذكر في الفصلين السابقين ممن وصف بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك. قال: «لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره»[١].

وكلام الحافظ هنا يفيد أن من ثبت سوء ضبطه أو وهمه أو غلطه فإن الإمام البخاري لا يخرج له إلا ما توبعوا عليه سواء كانت هذه المتابعات داخل الصحيح أو خارجه.

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

المبحث الأول: تمييز الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري أو خف ضبطهم عنده، وخرج لهم في جامعه الصحيح.

المطلب الأول: تمييز الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري، وخرج لهم في جامعه الصحيح.

سبق أن الإمام البخاري قد أخرج في صحيحه لبعض الرواة الذين قدح فيهم، وأنه لا يعاب بذلك لأنه اشترط صحة الحديث، ولم يشترط ثقة الرواة، وقد اجتهدت في جمع الرواة الذين تكلم البخاري في حفظهم، وأخرج لهم في صحيحه من خلال الكتب التالية:

[١] كتاب الضعفاء الصغير للإمام البخاري.

أورد الإمام البخاري اثني عشر راويا في كتابه هذا مع أنه قد أخرج لهم في جامعه الصحيح بإسناده المتصل، وقد قمت بدراسة الرواة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه بإسناده المتصل، وذكرهم في كتابه «الضعفاء الصغير» فوجدتهم خمسة أقسام:

الأول: من ذكره البخاري في كتابه للدفاع عنه لا لتضعيفه، وهو عبد الوارث بن سعيد

قال في ترجمته: وقال أبو جعفر: قال لي خلف: قال لي عبد الصمد: إنه لمكذوب على أبي وما سمعت منه يقول قط في القدر وكلام عمرو بن عبيد، قال أبو جعفر: وكان عند شعبة فلما قام قال شعبة: يعرف الإتقان في قفاه[1]. وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث صاحب الترجمة.

---

(١) كتاب الضعفاء الصغير ٨٢.

الثاني: من تكلم فيه لبدعته مع كونه ثقة أو صدوقا وهم ستة:

١- أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي

قال في ترجمته: كان يرى الإرجاء وهو صدوق[١].

٢- ذر بن عبد الله الهمداني

قال في ترجمته: حدثنا محمد ثنا عبد الله بن محمد ثنا أبو أسامة سمع الثوري عن الأعمش قال ذر: لقد تركت أشياء أخشى أن تتخذ دينا يعني المحدث من الرأي، وهو صدوق في الحديث[٢].

٣- عبد الله بن أبي لبيد

قال في ترجمته: حدثنا محمد قال: حدثنا الحميدي عن ابن عيينة قال: كان عبد الله من عباد أهل المدينة وكان يرمى بالقدر... وهو محتمل[٣].

٤- عبد الملك بن أعين

قال في ترجمته: كان شيعيا... يحتمل في الحديث[٤].

٥- عطاء بن أبي ميمونة

قال في ترجمته: كان يرى القدر[٥].

٦- كهمس بن المنهال

---

(١) كتاب الضعفاء الصغير ٢٢.

(٢) كتاب الضعفاء الصغير ٤٦.

(٣) كتاب الضعفاء الصغير ٦٩.

(٤) كتاب الضعفاء الصغير ٧٦.

(٥) كتاب الضعفاء الصغير ٩٣.

قال في ترجمته: كان يقال فيه القدر(١).

الثالث: من كان ضعفه نسبيا كالاختلاط، أو ضعف حديث بعض الرواة عنه وهم ثلاثة:

١- زهير بن محمد التميمي

قال في ترجمته: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير(٢).

٢- عطاء بن السائب

قال في ترجمته: قال يحيى القطان ما سمعت أحدا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئا في حديثه القديم، قيل ليحيى: ما حدث سفيان وشعبة أصحيح هو؟ قال: نعم إلا حديثين كان شعبة سمعهما بأخرة(٣).

٣- سعيد بن أبي عروبة

قال في ترجمته: سمعت أبا نعيم يقول: كتبت عنه بعد ما اختلط حديثين(٤).

الرابع: من كان فيه ضعف يسير، وهو عباد بن راشد التميمي

قال في ترجمته: يهم شيئا وتركه يحيى القطان(٥).

الخامس: من ضعفه تضعيفا شديدا، وهو عبد الله بن زياد بن سمعان.

---

(١) كتاب الضعفاء الصغير ١٠١.

(٢) كتاب الضعفاء الصغير ٥٠.

(٣) كتاب الضعفاء الصغير ٩٢.

(٤) كتاب الضعفاء الصغير ٥٣.

(٥) كتاب الضعفاء الصغير ٧٩.

قال في ترجمته: سكتوا عنه(١).

ولم أذكر هنا كل من أورده البخاري في كتابه «الضعفاء الصغير»، وإنما ذكرت من قصد البخاري تضعيفه، أو تليين حفظه، ومثل هذا يقال في كتاب «الضعفاء الكبير» الذي ينقل عنه الذهبي، والمزي، وغيرهما، فلم أذكر كل من أفاد الذهبي أو غيره أن البخاري أورده في « الضعفاء الكبير» لاحتمال أنه أورده لا لتضعيفه، وإنما لأمر آخر من نحو ما سبق(٢).

[٢] تهذيب الكمال للحافظ المزي، وإكماله للحافظ علاء الدين مغلطاي، وتهذيبه للحافظ ابن حجر.

وقد نقلوا عن الإمام البخاري أقواله في الجرح والتعديل، وكثير من هذه الأقوال لا توجد في كتبه المطبوعة، وقد تتبعت تراجم من تكلم فيه من رجال صحيح البخاري، واستخرجت من تكلم فيهم البخاري بقدح.

[٣] مصطلحات الجرح والتعديل وتطورها التاريخي في التراث المطبوع للإمام البخاري للدكتور/ محمد أولاد عتو.

فقد صنع مؤلفه معجما للرواة الذين تكلم فيهم الإمام البخاري بجرح أو تعديل، ورغم افتقار هذا المعجم إلى الدقة فقد أفدت منه عددا من الرواة فجزى الله صانعه خيرا(٣).

---

(١) كتاب الضعفاء الصغير ٦٧.

(٢) ربما أورد البخاري الراوي ليشير إلى ضعف حديثه لا لضعفه هو مثل قوله في ترجمة حيي الليثي من كتاب الضعفاء الصغير ٣٩: له صحبة، روى عنه أبو تميم الجيشاني، لم يصح حديثه.

(٣) أحب أن أشير هنا إلى بعض الملاحظات التي ظهرت لي أثناء مطالعتي لهذا المعجم:

أولا: أهمل المؤلف عددا من كتب الإمام البخاري المطبوعة بها كلام له في الرواة كالقراءة خلف الإمام، =

= وخلق أفعال العباد، وغيرهما، وكان يحسن به أن يضمها إلى معجمه، وفي بعضها كلام في الرواة لا يوجد في كتاب آخر، ككلامه في ابن إسحاق الموجود في «القراءة خلف الإمام».

ثانيا: للإمام البخاري كلام في الرواة لا يوجد في شيئ من كتبه المطبوعة، وهو موجود في كتب الجرح والتعديل، فلا يظن أن هذا المعجم حوى كل من تكلم فيه البخاري، ولم يدع المؤلف ذلك، ومن الرواة الذين تكلم فيهم البخاري، ولم يذكروا في هذا المعجم وبعضهم في الكتب التي اعتمد عليها المؤلف في صنع المعجم:

[١] أبي بن العباس بن سهل، قال فيه: ليس بالقوي. تهذيب التهذيب ١/ ١٦٣.

[٢] إسماعيل بن مجالد، قال فيه: صدوق. تهذيب الكمال ٣/ ١٤٨.

[٣] بشر بن السري. قال فيه: كان صاحب خير صدوقا. تهذيب الكمال ٤/ ١٢٥، وقد ذكره المؤلف، ولكن لم يذكر فيه هذا القول.

[٤] خلاس بن عمرو الهجري، قال فيه: روى عن أبي هريرة وعن علي صحيفة. التاريخ الكبير ٣/ ٢٢٧.

[٥] سنان بن ربيعة الباهلي، نقل عن ابن معين قوله: سمع السهمي من سنان بن ربيعة بعدما خرف. التاريخ الكبير ٤/ ١٦٤.

[٦] سهيل بن أبي صالح، قال فيه: كان له ابن فمات فحزن عليه فنسي في آخر عمره كثيرا من حديثه. الإرشاد للخليلي ١/ ٢١٧.

[٧] طارق بن عبد الرحمن البجلي، قال فيه: مقبول الحديث. إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٤٨.

[٨] عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال فيه: هو صدوق عندنا. التاريخ الأوسط ٤/ ١١٠٨.

[٩] يوسف بن يزيد البراء، قال فيه: صدوق. الجامع الصحيح (١٠/ ٢٠٩/ ٥٧٣٧).

ثالثا: وقع في المعجم تكرار للتراجم غير قليل، فإذا ذكر الراوي مرة بالاسم، ومرة بالكنية، أو نسب مرة إلى أبيه، ومرة إلى جده مثلا جعله المؤلف ترجمتين، وذكر في كل ترجمة كلاما مختلفا، وربما نفس الكلام، وقد وقع التكرار غير مرة في الصفحة الواحدة مثل ما وقع ص ٤٠٧ ترجمة رقم (١٣٧) بشر عن مجاهد، وترجمة رقم (١٤٣) بشر ولم ينسب، وهما واحد والكلام المذكور في الترجمتين واحد. ومثل هذا وقع في ص ٤٢٥، وص ٥٤٢، وص ٦٠١ مع ٦٠٢.

رابعا: ربما ذكر كلاما عن راو في ترجمة راو آخر، فإنه ترجم لمحمد بن إسماعيل بن رجاء ص ٥٦٠، وذكر كلاما في مازن بن عبد الله العائذي، وترجم لعمرو بن عثمان بن عفان ص ٥٤٢، وذكر كلاما في عمر بن عثمان بن عفان.

خامسا: ربما كان كلام البخاري في راويين معا فيصنع المؤلف ترجمة لأحدهما، ويضع فيها كلام البخاري، وكان عليه أن يصنع ترجمتين كما فعل في قول البخاري: «حفص بن سليمان، وحفص بن أبي =

والرواة الذين نقل عن البخاري القدح فيهم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من كان القدح فيه غير مؤثر في حديثه كمن نسب إلى البدعة مع كونه ثقة في الحديث، وربما صرح البخاري بقبول حديثه مع نسبته إلى البدعة كما سبق قريبا، و كمن نسب إلى الوهم اليسير الذي لا يكاد يسلم منه أحد مثل هشيم بن بشير قال فيه البخاري: ربما يهم في الإسناد، وهو في المقطعات أحفظ[(١)]، ومثل جرير بن حازم قال فيه البخاري: صحيح الكتاب إلا أنه ربما وهم في الشيء[(٢)]، ومثل هؤلاء لا يلحق البخاري أي عيب إن خرج لهم في الأصول.

القسم الثاني: من كان الكلام فيه نسبيا[(٣)] كأن ينسبه البخاري إلى التدليس، أو الاختلاط، أو يكون ضعيفا في شيوخ معينين، وهؤلاء يخرج الإمام البخاري أحاديثهم التي لم يضعفوا فيها في الأصول، ويخرج ما ضعفوا فيه في المتابعات، وإذا لم يتميز صحيح حديثهم من سقيمه فإنه لا يخرجه إلا في المتابعات.

= داود تركوهما» فقد صنع ترجمة لأحد الحفصين وهو حفص بن سليمان ص ٤٢٩، ولم يصنع للآخر ترجمة.

سادسا: اعتماد الباحث على الحاسب كثيرا، وعدم مراجعة الكتب أدي به إلى الوقوع في أخطاء فاحشة منها قوله في ترجمة شرقي الجعفي ص ٤٧٢ نقلا عن البخاري: ملعون ليس بالقائم !!.

وأصل النص الذي أخذ منه المؤلف هذا الكلام عند ابن عدي في الكامل في الضعفاء ٤/ ٣٦ ط دار الفكر قال: سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: شرقي الجعفي عن سويد بن غفلة روى عنه جابر الجعفي « الحائك ملعون» ليس بالقائم. هكذا أخذ المؤلف كلمة من الحديث، وضمها إلى كلام البخاري.

ومن ذلك قوله في ترجمة محمد بن إبراهيم بن دينار ص ٥٥٨ نقلا عن البخاري: «صحيح الحديث»، والصواب: «معروف الحديث» كما هو مثبت في المرجع الذي نقل عنه، وهو التاريخ الكبير ١/ ٢٥.

(١) علل الترمذي الكبير ٤١.

(٢) علل الترمذي الكبير ١٣٢.

(٣) سبقت أمثلة له قريبا عند الحديث عن كتاب الضعفاء الصغير.

القسم الثالث: من ضعفه البخاري مطلقا، أو أشار إلى خفة ضبطهم، وهؤلاء يخرج الإمام البخاري أحاديثهم على سبيل الانتقاء أو المتابعة.

وقد قمت بدراسة رواة القسم الثالث، ومن خرج البخاري لهم متابعة أو انتقاءا من رواة القسم الثاني، ودرست أحاديثهم في صحيحه، وشرحت طريقة البخاري في تخريج أحاديثهم،

وقد راعيت عدة أمور في اختياري لهؤلاء الرواة:

أولا: أوردت في هذا المبحث من نقل البخاري عن غيره من أئمة الجرح والتعديل القدح فيهم غير متعقب له، ولا يخفى أن نقل الإمام البخاري لكلام أحد نقاد المحدثين دون أن يتعقبه مشعر أنه يرتضي هذا القول، وإلا لما نقله عنه، أو لنقله متعقبا إياه.

ثانيا: لم أذكر في هذا المبحث من نسب إلى البخاري القول بتضعيفه على سبيل الظن كقول ابن عدي في ترجمة بريد بن عبد الله بن أبي بردة: سمعت ابن حماد يقول: «بريد بن عبد الله بن أبي بردة ليس بذاك القوي» أظنه ذكره عن البخاري[(١)].

ثالثا: لم أذكر في هذا المبحث من ضعفه البخاري، ونسب إليه أنه أخرج له في الصحيح إلا أن يثبت ذلك ببرهان واضح كعطاء بن أبي مسلم الخراساني، فقد ذكره البخاري في الضعفاء[(٢)]، وقال فيما نقله عنه الترمذي: ما أعرف لمالك رجلا يروي عنه يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، عامة أحاديثه مقلوبة[(٣)]، ولم يثبت أنه أخرج له في صحيحه[(٤)].

---

(١) الكامل ٢/ ٦٢ ط دار الفكر.

(٢) كتاب الضعفاء الصغير ٩٣.

(٣) علل الترمذي الكبير ٢٧١.

(٤) قال ابن حجر في هُدَى الساري ٤٤٦: ما علمت من ذكره في رجال البخاري سوى المزي فإنه ذكره في =

رابعا: لم أذكر في هذا المبحث من رغب البخاري عن ذكر اسمه في الصحيح، وكنى عنه بقوله: «فلان» أو «ابن فلان»، أو «غيره»، ونحوها كمجالد بن سعيد[1]، وعبد الله بن لهيعة[2]

= التهذيب، وقال في هُدَى الساري ٣٩٥ جوابا عن الحديث الذي ادعى أنه من روايته في صحيح البخاري: «البخاري ما أخرجه إلا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح، وأما الخرساني فليس من شرطه لأنه لم يسمع من ابن عباس، لكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخرساني فإن ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضا فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء ابن أبي رباح، وعطاء الخرساني جميعا» . وقد فصل القول في ذلك في تهذيب التهذيب ٧/ ١٩١، وقال في تقريب التهذيب ٣٩٢: لم يصح أن البخاري أخرج له.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤١: قيل إن الذي في تفسير سورة نوح من صحيح البخاري هو عطاء الخراساني، وليس بجيد بل هو عطاء بن أبي رباح.

(١) قال البخاري في كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال (١١/ ٣١٢/ ٦٤٧٣): حدثنا علي بن مسلم، حدثنا هشيم، أخبرنا غير واحد منهم: مغيرة، وفلان ورجل ثالث أيضا، عن الشعبي، عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة: أن معاوية كتب إلى المغيرة: أن اكتب إلي بحديث سمعته من رسول الله ﷺ قال: فكتب إليه المغيرة: إني سمعته يقول عند انصرافه من الصلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له... الحديث.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١١/ ٣١٣: المراد بفلان مجالد بن سعيد.

(٢) **قال في كتاب التفسير**، باب إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم (٨/ ١١١/ ٤٥٩٦) حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا حيوة، **وغيره**، قالا: حدثنا محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود، قال: قطع على أهل المدينة بعث، فاكتتبت فيه، فلقيت عكرمة، مولى ابن عباس فأخبرته، فنهاني عن ذلك أشد النهي، ثم قال: أخبرني ابن عباس: «أن ناسا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين، على عهد رسول الله ﷺ... الحديث.

وساقه بنفس الإسناد والمتن في كتاب الفتن، باب من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم (١٣/ ٤١/ ٧٠٨٥). قال الحافظ في الفتح ٨/ ١١٢: قوله: «وغيره» هو ابن لهيعة أخرجه الطبراني.

وقال في كتاب الطب، باب الحجامة من الداء (١٠/ ١٥٩/ ٥٦٩٧): حدثنا سعيد بن تليد، قال: حدثني ابن وهب، قال: أخبرني عمرو، وغيره: أن بكيرا، حدثه: أن عاصم بن عمر بن قتادة، حدثه: أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: عاد المقنع ثم قال: لا أبرح حتى تحتجم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن فيه شفاء» . قال الحافظ ابن حجر ١٠/ ١٦٠: يغلب على ظني أنه ابن لهيعة.

وقال في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس (١٣/ ٢٩٥/ ٧٣٠٦): =

وأبي داود الطيالسي[١].

فمثل هؤلاء لا ينبغي ذكرهم في رواة الصحيح، وعلى هذا سار المصنفون في الجرح والتعديل من المتأخرين كالمزي، وابن حجر فلم يرمزوا لهؤلاء الرواة برمز البخاري إلا عبد الله بن زياد بن سمعان[٢] فقد رمز له المزي، وابن حجر برمز البخاري، وذكره الكلاباذي، والحاكم في رجال البخاري[٣]، وكان حقه ألا يذكر في رجال البخاري أسوة بغيره ممن تقدم ذكرهم، وقد ذكرته هنا تبعا لهم حتى لا يستدرك.

= حدثنا سعيد بن تليد، حدثني ابن وهب، حدثني عبد الرحمن بن شريح، **وغيره** عن أبي الأسود، عن عروة، قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعا... الحديث.

قال الحافظ ١٣/ ٢٩٧: قوله «وغيره» هو ابن لهيعة أبهمه البخاري لضعفه وجعل الاعتماد على رواية عبد الرحمن.

(١) قال في كتاب التفسير، باب قم فأنذر (٨/ ٥٤٣/ ٤٩٢٣): حدثني محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، **وغيره**، قالا: حدثنا حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «جاورت بحراء... الحديث.

قال الحافظ في الفتح ٨/ ٥٤٣: قوله: «حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره» هو أبو داود الطيالسي أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي عروبة حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود قالا حدثنا حرب بن شداد به.

(٢) قال البخاري في كتاب العتق باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (٥/ ٢١٥/ ٢٥٥٩): حدثنا محمد بن عبيد الله، حدثنا ابن وهب، قال: حدثني مالك بن أنس، قال: وأخبرني ابن فلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ ح وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه».

وقد صرح بأن المراد بابن فلان هو عبد الله بن زياد بن سمعان كل من الكلاباذي ٢/ ٨٨٧، والدارقطني في غرائب مالك وأبو مسعود في الأطراف وأبو نعيم في المستخرج وأبو إسحاق المستملي أحد رواة الصحيح عن أبي حرب، كما في تهذيب التهذيب ٥/ ١٩٣، وكذا قال المزي، والذهبي، وابن حجر.

(٣) سيأتي ذلك مفصلا في ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان ترجمة رقم [٧].

وبعد تطبيق هذه الضوابط توفر لي تسعة من الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري، أو نقل تضعيف غيره لهم مقرا له، وخرج لهم في الصحيح، وقد قمت بدراسة تراجمهم، وأحاديثهم في في صحيح الإمام البخاري وأكتفي هنا بالإشارة إلى ما يلي:

١- بعد عرض كلام الأئمة النقاد في هؤلاء الرواة تبين أن أغلب هؤلاء الرواة ضعفهم نسبي، وليس فيهم من ثبت ضعفه بإطلاق إلا راويين أحدهما ضعيف، وهو أبي بن العباس بن سهل(١)، والثاني ضعيف جدا، وهو عبد الله بن زياد بن سمعان، وقد صرح البخاري بشدة ضعفه، ولهذا كنى عن اسمه فقال: «ابن فلان»، ولم يصرح باسمه في الصحيح كما سبق(٢).

٢- ذكر غير واحد من أهل العلم هؤلاء الرواة فيمن أخرج لهم البخاري في المتابعات إلا راويا واحدا هو سعيد بن عامر الضبعي فلم يذكره أحد في رواة المتابعات عند الإمام البخاري بحسب ما وقفت عليه من المراجع.

وقد أفردت لهؤلاء الرواة المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثاني.

---

(١) انظر ترجمته رقم [١].

(٢) انظر ترجمته رقم [٧].

المطلب الثاني: تمييز الرواة الذين خف ضبطهم عند الإمام البخاري وخرج لهم في جامعه الصحيح

اشتراط الإمام البخاري أن يخرج الحديث الصحيح جعله يتجنب حديث من خف ضبطه إلا إذا توبع عليه، وقد اجتهدت في جمع الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بما يفيد خفة ضبطهم متبعا نفس الطريقة التي سلكتها في جمع الرواة الذين ضعفهم، وأضيف هنا ما يلي:

أولا: عدد هؤلاء الرواة ثلاثة عشر راويا قد وصفهم الإمام البخاري بما يفهم منه نزولهم عن درجة أهل الحفظ والإتقان.

ثانيا: الألفاظ التي وجدت الإمام البخاري يستخدمها في وصف الرواة، ويفهم منها خفة ضبط الراوي ستة، وهي قسمان:

الأول: ألفاظ مشهورة عند المحدثين ذكروها في مراتب الجرح والتعديل، وهي ثلاثة: «صدوق»(١)، «يهم شيئا»(٢)، «مقارب الحديث»(٣).

---

(١) قالها في أكثر الرواة منهم إسماعيل بن مجالد الكوفي ترجمته رقم [١٠]، وزياد بن عبد الله البكائي ترجمته رقم [١٣]، وعبد الله بن صالح كاتب الليث ترجمته رقم [١٦]، وغيرهم.

(٢) قالها في عباد بن راشد التميمي ترجمته رقم [١٥].

(٣) قالها في مالك بن سعير بن الخمس ترجمته رقم [٢٠].

قال الإمام السخاري في ضبط هذه اللفظة، وبيان معناها: من القرب ضد البعد، وهو بكسر الراء كما ضبط في الأصول الصحيحة من كتاب ابن الصلاح المسموعه عليه، وكذا ضبطها النووي في مختصريه، وابن الجوزي، ومعناه أن حديثه مقارب لحديث غيرة من الثقات... أو «مقاربه» بفتح الراء أي حديثه يقاربه حديث غيره، فهو على المعتمد - بالكسر والفتح - وسط لا ينتهي إلى درجه السقوط ولا الجلاله، وهو نوع مدح وممن ضبطهما بالوجهين ابن العربي، وابن دحيه، والبطليوسي، وابن رشيد في رحلته قال: ومعناها يقارب الناس في حديثه ويقاربونه أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر، قال: ومما يدلك على أن =

الثاني: ألفاظ غير مشتهرة، ولم تذكر في مراتب الجرح والتعديل، وهي ثلاثة:

«مقبول الحديث»[1].

= مرادهم بهذا اللفظ هذا المعنى ما قاله الترمذي في آخر باب من فضائل الجهاد من جامعه وقد جرى له ذكر إسماعيل بن رافع فقال: ضعفه بعض أهل الحديث، وسمعت محمدا - يعني البخاري - يقول: هو ثقه مقارب الحديث، وقال في باب ما جاء من أذن فهو يقيم: والإفريقي - يعني عبد الرحمن - ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، وقال أحمد لا أكتب عنه، قال الترمذي: ورأيت البخاري يقوي أمرة ويقول: هو مقارب الحديث، فانظر إلى قول الترمذي إن قوله: «مقارب الحديث» تقوية لأمرة وتفهمه فإنه من المهم الخافي الذي أوضحناه انتهى. فتح المغيث ٢/ ١١٤ - ١١٥.

وقد خالف في ذلك بعض المحدثين فانظر ما كتبه أستاذنا الدكتور أحمد معبد - حفظه الله تعالى - في كتابه ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ص ١٧٥ هامش (١).

(١) قالها في طارق بن عبد الرحمن البجلي ترجمته رقم [١٤].

ولم يذكر المحدثون هذا المصطلح في ألفاظ الجرح والتعديل، ولكنهم استخدموا مصطلح «الحديث المقبول» وقد عرفه ابن حجر الحديث بقوله في نزهة النظر ص ٧١: «هو ما يجب العمل به عند الجمهور»، ثم قسمه ص ٨٢ إلى أربعة أنواع الصحيح لذاته، ولغيره، والحسن لذاته، ولغيره.

وإذا أخذنا هذا الكلام على ظاهره فإن قول المحدث في الراوي: «مقبول الحديث» يمكن أن تطلق على الثقة ومن خف ضبطه، بيد أني أرى أن عدول المحدث عن وصف الراوي بالثقة، وما يشبهها من الألفاظ إلى وصفه بما هو أعم من ذلك مشعر بنزول الراوي عن رتبة أهل الحفظ والإتقان، وأنه في مرتبة وسط إلا أن توجد قرينة تدل على خلاف هذا، وقد وقفت على استخدام إمامين من أئمة المحدثين لهذا المصطلح على نحو ما ذكرته:

الأول: ابن عدي فقد قال في سعيد بن سالم القداح [الكامل ٣/ ٣٩٨ ط دار الفكر]: «هو حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة... وهو عندي صدوق لا بأس به مقبول الحديث».

فقد ضم إلى قوله: «مقبول الحديث» ألفاظا أخرى تفيد أن الراوي في مرتبة وسط كقوله: «حسن الحديث»، «صدوق»، «لا بأس به».

الثاني: الطحاوي حيث قال في سالم بن عبد الواحد المرادي [تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨١]: «مقبول الحديث».

وسالم هذا قال فيه ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: ثقة. [تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨١].

«محتمل»[1].

ومثلها «يحتمل في الحديث»[2].

ثالثا: كل هؤلاء الرواة متوسطو الحفظ بحسب ما انتهيت إليه إلا ثلاثة من الرواة انتهى بي البحث بعد عرض كلام النقاد فيهم إلى أنهم ثقات، وقد أطلق البخاري عليهم لفظ «صدوق»، وليس ببعيد أن يكون الإمام البخاري قصد بإطلاقه هذه اللفظة عليهم أنهم من أهل الصدق - الذي لا يتنافى مع كونهم من الثقات - لا أنهم ممن خف ضبطهم وهم:

١ - أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي[3].

= وينبغي التنبه إلى أن قول الحافظ ابن حجر في عدد من رواة تقريب التهذيب: «مقبول» ليس مما نحن فيه بسبيل لأنه اصطلاح خاص به في هذا الكتاب خاصة، وقد أفصح عن مراده منه في مقدمة الكتاب.

(١) قالها في عبد الله بن أبي لبيد ترجمته رقم [١٧].

(٢) قالها في عبد الملك بن أعين الكوفي ترجمته رقم [١٩].

لم يذكر المحدثون هذا المصطلح في ألفاظ الجرح والتعديل، ولكني وقفت على كلام جيد للدكتور خالد الدريس يمكن أن نفهم منه مقصود البخاري بهذه اللفظة قال في كتابه الحديث الحسن لذاته ولغيره ١/ ٤١٤: رأيت البخاري استعمل مصطلح (الاحتمال) الذي ذكره في كلمته السابقة، فقد قال في ضعفائه الصغير في عبد الله بن أبي لبيد المدني: «وهو محتمل»، وعبد الملك بن أعين: «يحتمل في الحديث»، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف: «ليس بالقوي عندهم... وهو محتمل»، ومحل بن محرز الضبي: «قال يحيى القطان: لم يكن بذاك، قال ابن عيينة: لم يكن بالحافظ، وهو محتمل»، ووجدته يقول في كتابه [القراءة خلف الإمام] في عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله المدني: «وليس هو ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وكان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض»، وقد قال عنه أيضا في العلل الكبير للترمذي: «هو ثقة»، وقال في التاريخ الكبير: «ربما وهم»، فهذا الاصطلاح يستعمله البخاري، ولا يعني به التوثيق المطلق كما ظهر لنا من النصوص الخمسة السابقة، وإنما يقوله في حق الرجل الذي له أوهام ولا يسقط حديثه ويضعف مطلقا، وربما كانت قريبة الشبه بمرتبة (صدوق يخطئ)، والله أعلم اهـ.

(٣) انظر ترجمته رقم [١١].

٢- بشر بن السري البصري[١].

٣- عبد السلام بن حرب الملائي[٢].

رابعا: ذكر غير واحد من أهل العلم هؤلاء الرواة فيمن أخرج لهم الإمام البخاري في المتابعات، وليس فيهم من لم يذكر في رواة المتابعات.

وقد أفردت لهؤلاء الرواة، ولأحاديثهم في صحيح الإمام البخاري المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني.

---

(١) انظر ترجمته رقم [١٢].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٨].

المبحث الثاني: تمييز الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري مقرونين في جامعه الصحيح

المطلب الأول: تعريف المقرون لغة واصطلاحا

تعريف المقرون في اللغة:

قال ابن فارس: القاف، والراء، والنون أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر: شيء ينتأ بقوة وشدة، فالأول: قارنت بين الشيئين... والأصل الآخر: القرن للشاة وغيرها، وهو ناتئ قوي، وبه يسمى على معنى التشبيه الذوائب قرونا[(١)].

قلت: والمراد هنا هو المعنى الأول كما هو واضح.

تعريف المقرون في الاصطلاح:

وصف المحدثون الذين صنفوا في رواة الصحيح عددا منهم بكون البخاري خرج لهم مقرونين، وقد بان لي بعد سبر أقوالهم أنهم يطلقون لفظ «مقرون» على ثلاث صور:

الأولى: أن يروي المصنف حديثا بإسناد واحد، ويقع في أثناء الإسناد رواية راو عن أكثر من شيخ، أحدهم هو المقصود بقولهم: «مقرون».

مثل قول البخاري: حدثنا عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا يزيد بن زريع، وحميد بن الأسود، عن حبيب بن الشهيد، عن ابن أبي مليكة، قال: ابن الزبير لابن جعفر رضي الله عنهم،

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٧٦ - ٧٧.

أتذكر إذ تلقينا رسول الله ﷺ أنا وأنت، وابن عباس قال: «نعم فحملنا وتركك»[١].

فحميد بن الأسود مقرون بيزيد بن زريع، وقد سمى روايته مقرونة الدارقطني، والكلاباذي، والمزي، وابن حجر[٢].

الثانية: أن يروي المصنف حديثا بأكثر من إسناد، ويكون الراوي المقصود بقولهم: «مقرون» قد توبع فيها متابعة تامة.

مثل قول البخاري: حدثنا مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس ح وحدثني محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا أسباط أبو اليسع البصري حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أنه مشى إلى النبي ﷺ بخبز شعير... الحديث[٣].

فقد ضم الإمام البخاري إلى إسناد حديث أسباط إسنادا آخر تابعه فيه مسلم بن إبراهيم متابعة تامة، وقد سمى روايته هذه مقرونة الكلاباذي، والباجي، والمزي، والذهبي، وابن حجر[٤].

الثالثة: أن يروي المصنف حديثا بأكثر من إسناد، ويكون الراوي المقصود بقولهم: «مقرون» قد توبع فيها متابعة قاصرة.

مثل قول البخاري: حدثني سليمان، حدثنا شعبة، عن الوليد، ح وحدثني عباد بن يعقوب الأسدي، أخبرنا عباد بن العوام، عن الشيباني، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن رجلا سأل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال:

---

(١) كتاب الجهاد والسير، باب استقبال الغزاة (٦/ ٢٢١/ ٣٠٨٢).

(٢) سيأتي ذلك مفصلا، وانظر ترجمة حميد بن الأسود رقم [٣٤].

(٣) كتاب البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة (٤/ ٣٥٤/ ٢٠٦٩).

(٤) سيأتي ذلك مفصلا في ترجمة أسباط أبي اليسع رقم [٢٦].

«الصلاة لوقتها، وبر الوالدين، ثم الجهاد في سبيل الله»(١).

فقد ضم الإمام البخاري إلى إسناد حديث عباد بن يعقوب إسنادا آخر توبع فيه متابعة قاصرة، وقد سمى روايته هذه مقرونة الكلاباذي، والمزي، والذهبي، وابن حجر(٢).

ولم أجد أحدا من المحدثين السابقين حدد المراد بقولهم: «مقرون»، وقد وقفت على تعريف له ذكره الدكتور/ محمد عبد الرحمن طوالبه - وفقه الله - قال: القرن عند المحدثين هو «جمع الراوي بين راويين أو أكثر في روايتهم حديثا عن شيخ واحد في أي طبقة من طبقات الرواة»(٣).

وهذا التعريف الذي ذكره المؤلف ينطبق على صورة واحدة من صور المقرون هي الصورة الأولى، والعلماء يطلقون مصطلح المقرون على ما هو أعم من ذلك كما سبق، وقد بناه على فهمه للفرق بين المقرون وشبهه، وعرف شبه المقرون بقوله: «رواية مصنف حديثا من طريقين يلتقيان في شيخ أحدهما، أو فيمن فوقه»(٤)، وهذا التعريف ينطبق على الصورة الثانية والثالثة من صور المقرون عند المحدثين.

---

(١) كتاب التوحيد، باب وسمى النبي ﷺ الصلاة عملا (١٣/ ٥١٩/ ٧٥٣٤).

(٢) سيأتي ذلك مفصلا في ترجمة عباد بن يعقوب رقم [٤٩].

(٣) من أخرج لهم البخاري مقرونين ص ٧، شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري ص٥.

(٤) شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري ص ٦.

وقوله: «من طريقين» لعل صوابه «من طريق شيخين» حتى تستقيم العبارة، ويؤكده أنه عرفه في بحثه الآخر [من أخرج لهم البخاري مقرونين ص ٧] بقوله: «جمع الراوي في روايته لحديث ما بين شيخين له، ويلتقيان في شيخ شيخ أحدهما أو من فوقه»، والتعبير بقوله: «رواية مصنف حديثا» أولى من قوله «جمع الراوي في روايته».

وهذان التعريفان إنما هما للمصدر الذي هو شبه القرن، وليسا للاسم الذي هو شبه المقرون.

والتعبير بشبه المقرون وقع في كلام الإمام الكلاباذي قال في ترجمة محمد بن زياد الزيادي: روى له البخاري شبه مقرون[١]، وتبعه على ذلك الباجي[٢]، وقال ابن عساكر[٣]، والمزي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]: روى عنه البخاري كالمقرون بغيره. وهو في معنى كلام الكلاباذي والباجي.

وحتى نتمكن من فهم مقصود الإمام الكلاباذي بقوله: «شبه مقرون» لابد من النظر في حديث محمد بن زياد هذا في الصحيح لمعرفة كيف ساقه الإمام البخاري.

قال الإمام البخاري: وقال المكي: حدثنا عبد الله بن سعيد، ح وحدثني محمد بن زياد، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عبد الله بن سعيد، قال: حدثني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت ﷺ، قال: احتجر رسول الله ﷺ حجيرة... الحديث[٧].

والظاهر أن الإمام الكلاباذي أطلق على هذه الصورة «شبه مقرون» لأن الطريق الأول لم يسنده الإمام البخاري، وإنما علقه عن شيخه، وليس لما ظنه المؤلف، وما ظنه المؤلف لا يوجد ما يساعده من كلام أهل العلم، ويدل لذلك ما يلي:

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٤٨.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٦٣٤.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٨.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥/ ٢١٦.

(٥) تذهيب التهذيب ٨/ ١٠٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٢، وفي الكاشف ٢/ ١٧١: روى له البخاري مقرونا.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٨، وقال في هُدَى الساري ٤٦١: روى عنه حديثا واحدا... بمتابعة مكي بن إبراهيم.

(٧) كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله (١٠/ ٥٣٤/ ٦١١٣)، وسيأتي في ترجمة محمد بن زياد الزيادي.

١- أن الصورة التي وصفها المؤلف لشبه المقرون يطلق عليها أئمة الحديث مصطلح «مقرون»، ولم يطلق عليها واحد منهم «شبه مقرون» قط.

٢- أن المحدثين لم يستخدم أحد منهم مصطلح «شبه مقرون» إلا في هذا الموضع فقط.

٣- أن المؤلف أورد في بحثه «شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري» ثلاثة وعشرين راويا لم يُثبِت في واحد منهم أن أحدا من أهل العلم قال فيه: «أخرج له البخاري شبه مقرون»، ولا «كالمقرون» إلا محمد بن زياد هذا.

وقد حاول المؤلف أن يخرج من هذا الإشكال بأن العلماء عبروا عن شبه المقرون بقولهم: «مقرون» باعتبار المعنى اللغوي لا الاصطلاحي(١)، فيقال له: «ثبت العرش ثم انقش»، فهذا لم يثبت كونه اصطلاحا أصلا، ولو كان اصطلاحا كما ادعاه فكيف يهمله أهل العلم ولا يستخدمونه، ولو مرة واحدة رغم كثرة أمثلته؟!.

ولو أن المؤلف جعل هذا اصطلاحا خاصا به لكان الخطب سهلا، ولكنه نسبه إلى أهل العلم، بل وأخذ يتعقب أهل العلم في تسميته مقرونا(٢)، فلزم التنبيه على عدم صحة ذلك.

ولا يشكل على ما تقدم أن الحافظ ابن حجر انتقد المزي في تسميته لحديث أحمد بن عمر البغدادي مقرونا فقال: ليس هو مقرونا وإنما هو متابعة(٣)، وكذا فعل في ترجمة محمد بن الحسن القرشي فقال: ما له فيه سوى حديث واحد ذكره عقب إسناد آخر

---

(١) شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري ص ٩.

(٢) شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري ص ٢٢.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٥٥، وانظر ترجمته رقم [٢٣].

اجتمعا في شيخ شيخه ولا يقال لمثل هذا مقرونا اصطلاحا[١].

والجواب عن ذلك أن الحافظ لم يسم هذه الصورة «شبه مقرون»، وإنما سماها «متابعة»، مع أن الحافظ نفسه يطلق على هذه الصورة لفظ «المقرون» فقد قال في محمد بن الحسن القرشي: له في البخاري حديث واحد في كتاب الأحكام عن خالد الحذاء مقرونا بغيره[٢].

وهذه الصورة التي رفض الحافظ هنا أن تسمى «مقرونا» - وهي الصورة الثالثة من الصور السابقة قريبا - قد أكثر أهل العلم من إطلاق لفظ المقرون عليها، وقد فعل الحافظ نفسه ذلك في ترجمة كل من أسيد بن زيد الجمال[٣]، والحسين بن إبراهيم بن الحر[٤]، وعباد بن يعقوب الرواجني[٥]، والفضل بن العلاء الكوفي[٦] مع أن أحاديثهم متابعات قاصرة مثل حديث أحمد بن عمر البغدادي، ومحمد بن الحسن القرشي.

وعلى كل فالخلاف في جواز إطلاق لفظ «مقرون» على المتابعة القاصرة تدقيق اصطلاحي لم يراعه أحد من أهل العلم فيما أعلم حتى الحافظ ابن حجر نفسه الذي لفت النظر إليه.

كما أنه لا يشكل على ما تقدم قول الحافظ ابن حجر في ترجمة جرير بن زيد الأزدي متعقبا المزي في قوله: «أخرج له البخاري مقرونا»: «جميع ماله عنده حديث واحد في

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٤، وانظر ترجمته رقم [٧٢].

(٢) هُدَى الساري ٤٥٦، وانظر ترجمته رقم [٧٢].

(٣) انظر ترجمته رقم [٢٩].

(٤) انظر ترجمته رقم [٣٣].

(٥) انظر ترجمته رقم [٤٩].

(٦) انظر ترجمته رقم [٦٧].

اللباس رواه عن سالم عن أبي هريرة، وخالفه فيه الزهري فإنه رواه عن سالم عن أبيه، وكأن الطريقين صحا عند البخاري فبنى على أنه عند سالم عن الاثنين وليس مثل هذه الرواية تسمى مقرونة»[١].

فمقصود الحافظ ابن حجر أن بين الإسنادين اختلافا، وفي هذه الحالة لا يقال له: «مقرون»، وهذا نظر دقيق من الحافظ لم يفطن إليه المؤلف، وظن أن الحافظ يسمي هذه الصورة «شبه مقرون»[٢]، وقد بان لك ما في هذا الظن، ويبدو أن المؤلف قد فطن إلى هذا بعد ذلك فإنه لم يذكر جرير بن زيد في بحثه عن شبه المقرون.

بقي هنا أن نشير إلى أن قول المؤلف في التفريق بين المقرون، وشبهه، والعلاقة بينهما، وبين المتابع: «المقرون أخص من المتابع عند الإطلاق، ويصدق عليه وصف المتابعة التامة تقريبا، وأما شبه المقرون فيصدق عليه وصف المتابعة القاصرة أو الناقصة»[٣] مخالف لتطبيقه العملي حيث أورد في بحثه «شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري» سبعة رواة متابعاتهم المقرونة بأحاديثهم في صحيح البخاري تامة، وليست قاصرة[٤]، وعلى تفريقه المذكور كان حقهم أن يذكروا في المقرون لا شبهه، أما على تعريفه المذكور فحقهم أن يذكروا في شبه المقرون بحسب اصطلاحه!.

وقد اجتهدت أن أضع تعريفا جامعا للقَرْن، والمقرون، وشبه المقرون عند المحدثين فهداني الله إلى هذه التعاريف الثلاثة التي أرجو أن تكون وافية بالمقصود:

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٦٣.

(٢) من أخرج لهم البخاري مقرونين ص ٧ - ٨.

(٣) شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري ص ٩.

(٤) وهم في بحثه المذكور: أسباط أبو اليسع البصري رقم (٤)، والحارث بن يزيد العكلي رقم (٦)، والحسين بن إبراهيم العاملي رقم (٧)، وعباد بن راشد التميمي رقم (١١)، وعثمان بن فرقد العطار رقم (١٥)، وعروة بن الحارث رقم (١٦)، والفضل بن عنبسة الخزاز رقم (١٨).

تعريف القرن:

أن يروي المصنف حديثا بإسناد أو أكثر بحيث يُتابَع فيه - أو فيها - الراوي متابعة تامة أو قاصرة.

تعريف المقرون:

هو الراوي الذي أخرج المصنف حديثه مضموما إلى راو آخر أو إسناد آخر توبع فيه متابعة تامة أو قاصرة شريطة ألا يكون معلقا.

تعريف شبه المقرون:

هو الراوي الذي أخرج المصنف حديثه مضموما إلى طريق آخر معلق توبع فيه متابعة تامة أو قاصرة.

المطلب الثاني: أسباب تخريج الإمام البخاري للراوي مقرونا

قبل أن نتناول الأسباب التي تجعل الإمام البخاري يخرج للراوي مقرونا ينبغي أن نشير إلى أمر مهم وهو أن الرواة المقرونين في صحيح البخاري قسمان:

القسم الأول: من وقع حديثه للبخاري مقرونا فأورده كما وقع له:

وذلك بأن يكون الراوي مقرونا داخل الإسناد الواحد، ويستدل على ذلك بوقوعه مقرونا خارج الصحيح من غير رواية البخاري.

مثال ذلك قول الإمام البخاري: حدثني إسحاق بن إبراهيم، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا عوف، عن الحسن، ومحمد، وخلاس، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن موسى كان رجلا حييا ستيرا، لا يرى من جلده شيء استحياء منه... فذكر قصة اغتسال موسى عليه السلام[(١)].

هكذا وقع له هذا الحديث مقرونا حيث رواه عوف الأعرابي عن الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وخلاس بن عمرو الهجري، وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة[(٢)]، والترمذي[(٣)] مقرونا كما أخرجه البخاري، ولم يخرج البخاري لخلاس بن عمرو إلا مقرونا[(٤)].

---

(١) كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام (٦/ ٥٠٢/ ٣٤٠٤).

(٢) قال (١١/ ٧٥/ ٣٢٣٨٤): حدثنا أبو أسامة عن عوف... بنحوه.

(٣) في كتاب التفسير، باب سورة الأحزاب (٥/ ٣٥٩/ ٣٢٢١) قال: حدثنا عبد بن حميد حدثنا روح بن عبادة عن عوف... بنحوه.

(٤) انظر ترجمته رقم [٣٥].

والسؤال هنا ينبغي أن يكون عن سبب عدم تخريج البخاري لهم منفردين، وقد ظهر لي بعد دراسة هؤلاء الرواة، وأحاديثهم في الجامع الصحيح أن الإمام البخاري لا يخرج حديثهم منفردين لأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

١- لضعفهم المطلق كعامر بن مصعب[١]، أو النسبي كعطاء بن السائب[٢]، وسهيل بن أبي صالح[٣]، ومحمد بن مسلم بن تدرس[٤].

٢- لأنهم ليسوا في الدرجة العليا من الضبط، وإن كانوا ممن يحسن حديثهم كعبد الملك بن أعين[٥]، ومحمد بن عمرو بن علقمة[٦]، وعاصم بن أبي النجود[٧].

٣- أن يكون الراوي ممن عرف بالغلو في البدعة كفطر بن خليفة[٨]، وإسحاق بن سويد بن هبيرة[٩]، وعبد الله بن محمد بن الحسن (ابن الحنفية)[١٠].

٤- قلة حديثهم التي جعلتهم لم يتفردوا بشيء من الحديث يحتاج إليه مع كونهم من الثقات كسعد بن إبراهيم الزهري[١١].

---

(١) انظر ترجمته رقم [٤٨].

(٢) عيب عليه الاختلاط. انظر ترجمته رقم [٨].

(٣) عيب عليه الاختلاط. انظر ترجمته رقم [٦].

(٤) عيب عليه التدليس. انظر ترجمته رقم [٧٨].

(٥) انظر ترجمته رقم [١٨].

(٦) انظر ترجمته رقم [٧٧].

(٧) انظر ترجمته رقم [٤٧].

(٨) رمي بالغلو في التشيع. وانظر ترجمته رقم [٦٩].

(٩) رمي بالغلو في النصب. وانظر ترجمته رقم [٢٧].

(١٠) رمي بالغلو في التشيع. انظر ترجمته رقم [٥٠].

(١١) قال الذهلي: «مات قبل أن يكتب عنه كثير أحد»، له في الكتب الستة حديثان كما في تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٠. وانظر ترجمته رقم [٣٨].

القسم الثاني: من قرن البخاري أسانيدهم بأسانيد أخرى توبعوا فيها متابعة تامة أو قاصرة:

مثال ذلك قول البخاري: حدثنا مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس ح وحدثني محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا أسباط أبو اليسع البصري حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أنه مشى إلى النبي ﷺ بخبز شعير... الحديث[(١)].

فقد ضم إلى حديث أسباط أبي اليسع إسنادا آخر، وليس لأسباط عنده إلا هذا الحديث[(٢)].

والسؤال هنا يكون عن سبب هذا القرن، وقد ظهر لي بعد دراسة هؤلاء الرواة، وأحاديثهم في الجامع الصحيح أن الإمام البخاري إنما يفعل هذا لأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

١- لضعفهم كأسيد بن زيد الجمال[(٣)]، وأسباط أبي اليسع[(٤)].

٢- لأنهم ليسوا في الدرجة العليا من الضبط، وإن كانوا ممن يحسن حديثهم كزياد بن عبد الله البكائي[(٥)]، وعباد بن راشد التميمي[(٦)]، وعثمان بن فرقد العطار[(٧)].

---

(١) كتاب البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة (٤/ ٣٥٤/ ٢٠٦٩).

(٢) انظر ترجمته رقم [٢٦].

(٣) انظر ترجمته رقم [٢٩].

(٤) انظر ترجمته رقم [٢٦].

(٥) انظر ترجمته رقم [١٢].

(٦) انظر ترجمته رقم [١٤].

(٧) انظر ترجمته رقم [٦١].

٣- أن يكون الراوي ممن عرف بالغلو في البدعة كعباد بن يعقوب الرواجني[١].

٤- الفرار من تكرار الأسانيد، فمن عادة الإمام البخاري أنه لا يكرر الحديث بمتنه وإسناده في موضعين إلا نادرا حيث يضيق عليه مخرج الحديث[٢]، فهو يخرج الحديث أحيانا من طريق الثقات ثم يخرجه من نفس الطريق فيضيف إليه إسنادا آخر فرارا من التكرار كما فعل في حديث الحسين بن إبراهيم بن الحر[٣]، وسعيد بن مروان البغدادي[٤]، وسلمة بن سليمان المروزي[٥].

٥- التنبيه على نكتة في المتن أو الإسناد كتصريح بالسماع كما في حديث عباد بن راشد[٦]، والفضل بن عنبسة[٧]، وأبان بن يزيد العطار[٨]، أو علو إسناد كما في حديث عمرو بن مرزوق[٩].

٦- ليبين الاختلاف في المتن أو الإسناد كما في حديث جرير بن زيد الأزدي[١٠] ويزيد بن محمد القرشي[١١].

---

(١) انظر ترجمته رقم [٤٩].

(٢) أفاد ذلك الحافظ ابن حجر في عدة مواضع من فتح الباري ٤/ ٣٥٤، ١١/ ٤١٤.

(٣) انظر ترجمته رقم [٣٣].

(٤) انظر ترجمته رقم [٣٩].

(٥) انظر ترجمته رقم [٤٠].

(٦) انظر ترجمته رقم [١٤].

(٧) انظر ترجمته رقم [٦٨].

(٨) انظر ترجمته رقم [٢٤].

(٩) انظر ترجمته رقم [٦٥].

(١٠) انظر ترجمته رقم [٣٠].

(١١) انظر ترجمته رقم [٧٩].

٧- تقوية الطريق الذي يرجحه كما في حديث أحمد بن عمر البغدادي[١]، ومبشر بن إسماعيل الحلبي[٢].

وربما اجتمع في الراوي أكثر من سبب ومن أمثلة ذلك:

١- أسباط أبي اليسع: ضعيف قال الحافظ ابن حجر تعليقا على الحديث الذي أخرجه له البخاري: قد ساقه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع، وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن إبراهيم، والنكتة في جمعهما هنا مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عادته أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين بإسناد واحد، ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده[٣].

٢- أسيد بن زيد الجمال: ضعيف قرنه البخاري بإسناد آخر، وبرر ابن عدي تخريج البخاري له هذا الحديث مقرونا بكون هشيم كان أثبت الناس في حصين[٤]، وقال ابن حجر: إنما احتاج إليه فرارا من تكرير الإسناد بعينه فإنه أخرج السند الأول في الطب، في باب من اكتوى، ثم أعاده هنا فأضاف إليه طريق هشيم[٥].

٣- سعيد بن مروان البغدادي: صدوق أخرج حديثه مضموما إلى إسناد سابق تقوية لحديثه، وفرارا من تكرار الأسانيد لأنه رواه قبل ذلك بالإسناد الأول[٦].

٤- عثمان بن فرقد العطار: صدوق أخرج له حديثين مضمومين إلى حديث سابق

---

(١) انظر ترجمته رقم [٢٣].

(٢) انظر ترجمته رقم [٨٠].

(٣) فتح الباري ٤/ ٣٥٤، وانظر ترجمته رقم [٢٦].

(٤) شيوخ البخاري لابن عدي ٩٨.

(٥) فتح الباري ١١/ ٤١٤، وانظر ترجمته رقم [٢٩].

(٦) انظر ترجمته رقم [٣٩].

تقوية لحديثه، وفرارا من تكرار الإسناد فقد أخرجهما في موضع آخر بنفس الإسناد الأول[١].

٥- الفضل بن العلاء الكوفي: صدوق أخرج حديثه مضموما إلى إسناد سابق تقوية لحديثه، وفرارا من تكرار الإسناد، ولأن فيه تصريحا بالسماع[٢].

(١) انظر ترجمته رقم [٦١].

(٢) انظر ترجمته رقم [٦٧].

المطلب الثالث: كيف نميز من لم يعتمده الإمام البخاري من الرواة المقرونين؟

إذا كان تخريج البخاري للراوي مقرونا لا يعني بالضرورة أن يكون هذا الراوي غير معتمد عنده لوجود أسباب أخرى تجعل الإمام البخاري يقرن الرواة، والأسانيد كما سبق بيانه في المطلب السابق، فما هو السبيل لتمييز من هو غير معتمد عند البخاري من هذا الصنف؟

سأحاول هنا أن أجيب على هذا السؤال مقتفيا طريقة الإمام الكلاباذي فإنه قسم المقرون إلى قسمين: قسم ذكره في الباب الأول -وقد خصصه لمن أخرج لهم البخاري منفردين- وذلك لإحاطة العلم بثقتهم وإتقانهم، وجواز الحجة بحديثهم -على حد قوله- وقسم أفرد له بابا خاصا لمن ليس كذلك(١).

وقال في مقدمة الباب الأول: فمنهم من هو مقرون بخبره، وأضيف إلى المفردين في هذا الباب إذ كان لا يختلف في صحة حديثه وثبوت روايته، وهم سوى من أخرج حديثه مقرونا بغيره في إسناد واحد مضموم إلى إسناد آخر قبل متن الحديث أو بعده، فقد أفرد لهم باب هو صنو هذا الباب وقرينه(٢).

وقد جمعت الرواة الذين ذكرهم الكلاباذي في الباب الأول من كتابه(٣)، وقمت

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٨، النسخة الخطية ٣٦٥/ ب.

(٢) رجال صحيح البخاري ١/ ٢٤.

(٣) هم: إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، زيد بن رباح المدني، الضحاك بن شراحيل المشرقي، عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي (ابن الحنفية)، عبد الله بن يزيد المدني الأعور، عبد الرحمن بن مطيع بن الأسود، عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عبد الملك بن أبي بكر المخزومي، عبيد الله بن سلمان الأغر، كثير بن العباس بن عبد المطلب، محمد بن زياد الزيادي، محمد بن النعمان بن بشير، مجمع بن يزيد بن جارية، =

بدراسة تراجمهم، وأحاديثهم في الصحيح، وقارنت بينهم، وبين الذين ذكرهم في الباب الثاني فأسفرت هذه الدراسة عما يلي:

أولا: عدد هؤلاء الرواة ستة عشر راويا فيهم خمسة من الصحابة في صحبة أحدهم خلاف هم:

١- عبد الرحمن بن مطيع بن الأسود[(١)].

٢- كثير بن العباس بن عبد المطلب[(٢)].

٣- أبو حبة البدري عامر بن عبد عمرو[(٣)].

٤- مجمع بن يزيد بن جارية[(٤)].

٥- أخو ظهير بن رافع[(٥)].

ثانيا: كلهم - بعد استبعاد الصحابة السابق ذكرهم - ثقات متفق على توثيقهم إلا راويين لا يبلغان درجة الثقة بحسب ما انتهيت إليه هما:

١- محمد بن زياد الزيادي، وقد عبر الكلاباذي عن حديثه بقوله: «شبه مقرون»[(٦)] كما سبق.

= أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة، أبو حبة البدري عامر بن عبد عمرو، أخو ظهير بن رافع، وستأتي تراجمهم، وأحاديثهم عن البخاري في المبحث الذي خصصته للرواة المقرونين في صحيح البخاري.

(١) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٥٤.

(٢) رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٢٧.

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٥٥٤.

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٧٣٠.

(٥) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٣٤.

(٦) انظر ترجمته رقم [٧٤].

٢- الضحاك بن شراحيل المشرقي[(١)].

أما رواة الباب الذي عقده للمقرونين ففيهم الثقة، والصدوق، والضعيف.

ثالثا: عبر الكلاباذي عن حديث ثلاثة منهم بقوله: «أخرج البخاري حديثه بعقب إسناد آخر تقدمه » أو نحوه، وهو معنى المقرون، وهم:

١- عبد الرحمن بن مطيع بن الأسود[(٢)].

٢- عبد الملك بن أبي بكر المخزومي[(٣)].

٣- كثير بن العباس بن عبد المطلب[(٤)].

رابعا: وقعت أحاديث هؤلاء الرواة جميعا للبخاري مقرونة فرواها كما وقعت له، أما رواة الباب الذي عقده للمقرونين ففيهم من وقعت أحاديثهم للبخاري مقرونة، ومن قرنهم بنفسه.

خامسا: أورد الإمام الحاكم النيسابوري هؤلاء الرواة في الباب الذي عقده لمن لم يعتمدهم الإمام البخاري منفردين[(٥)]، وهذا مخالف للدقة التي تحراها الإمام الكلاباذي.

وبعد عرض ما أسفرت عنه هذه الدراسة، وضمه إلى كلام الإمام الكلاباذي السابق يمكننا القول: إن الإمام الكلاباذي يرى أن من ثبتت ثقته، وكون حديثه محتجا به لا

---

(١) انظر ترجمته رقم [٤٥].

(٢) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٥٤.

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٤٧٨.

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٢٧.

(٥) ستأتي دراسة خاصة لهذا الباب قريبا ص ١٤٣.

يضره أن يخرج البخاري حديثه مقرونا خاصة إذا وقع حديثه مقرونا للإمام البخاري فرواه كما وقع له، وهذا نظر دقيق من الإمام الكلاباذي لكننا لا نوافقه في ثلاثة أمور:

الأول: دعواه أن من ذكر في الباب الأول ممن أخرج البخاري حديثهم مفردا يكون محتجا به لأن ذكره مفردا لا ينفي أن يكون قد توبع عليه في موضع آخر عند البخاري أو غيره، وقد أخرج البخاري مفردا لعدد من الضعفاء، ومن خف ضبطهم كما سبق.

الثاني: ذكره للضحاك بن شراحيل، ومحمد بن زياد الزيادي في هؤلاء الرواة فيه نظر لأنهما لم يصلا إلى درجة الثقة التي وصفها، وكذا ذكره لعبد الله بن محمد بن علي الهاشمي المعروف بابن الحنفية لأنه وإن كان ثقة في الحديث إلا أنه عرف بالغلو في التشيع، وقد علم من منهج البخاري في صحيحه أنه لا يخرج للغلاة في بدعتهم إلا ما توبعوا عليه.

قال الحافظ ابن حجر: أما روايات المبتدعة إذا كانوا صادقين، ففي الصحيحين عن خلق كثير من ذلك، لكنهم من غير الدعاة ولا الغلاة، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم من غير الأحكام. نعم قد أخرجا لبعض الدعاة الغلاة كعمران بن حطان، وعباد بن يعقوب، وغيرهما، إلا أنهما لم يخرجا لأحد منهم إلا ما توبع عليه(١).

الثالث: أنه ذكر في الباب الذي خصصه للمقرونين بعض من اتفق النقاد على كونه ثقة، وكون حديثه محتجا به منهم على سبيل المثال:

١ - الحارث بن يزيد العكلي(٢).

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٣٧٠.

(٢) انظر ترجمته رقم [٣١].

٢- سلمة بن سليمان المروزي[١].

٣- سليمان بن المغيرة القيسي[٢].

فهؤلاء وأمثالهم لا يحسن إدراجهم ضمن من لم يحتج البخاري بحديثهم لاتفاق النقاد على توثيقهم، وعدم وجود قرينة قوية تؤكد أن البخاري لم يحتج بهم.

وسيرا على خطى الإمام الكلاباذي فيمكن القول بأن الراوي الذي ثبت كونه ثقة محتجا بحديثه، ولا يوجد فيه مغمز لا يحسن ذكره فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين حتى لو أخرج له البخاري مقرونا، وذلك لوجود أسباب أخرى تدعو الإمام البخاري إلى التخريج للراوي مقرونا زيادة على كونه غير معتمد عنده كما سبق.

والرواة المقرونون في صحيح البخاري الذين ثبت لدي بعد دراسة تراجمهم أنهم من الثقات الذين لا خلاف يعتد به في الاحتجاج بحديثهم ثمانية عشر راويا[٣] هم:

إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص[٤]، والحارث بن يزيد العكلي[٥]، وزيد بن رباح المدني[٦]، وسلمة بن سليمان المروزي[٧]، وسليمان بن المغيرة القيسي[٨]،

---

(١) انظر ترجمته رقم [٤٠].

(٢) انظر ترجمته رقم [٤٢].

(٣) وذلك بعد استبعاد من ذكروا في الصحابة لما لهم من شرف الصحبة التي تجلهم عن أن يدرجوا في هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته رقم [٢٨].

(٥) انظر ترجمته رقم [٣١].

(٦) انظر ترجمته رقم [٣٧].

(٧) انظر ترجمته رقم [٤٠].

(٨) انظر ترجمته رقم [٤٢].

وشبل بن عباد المكي[١]، وعبد الله بن يزيد المدني[٢]، وعبد الرحمن بن يزيد بن جارية[٣]، وعبد الملك بن أبي بكر المخزومي[٤]، وعبيد الله بن سلمان الأغر[٥]، وعروة بن الحارث الرهاوي[٦]، والفضل بن عنبسة الواسطي[٧]، وكثير بن كثير بن المطلب[٨]، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة[٩]، ومحمد بن النعمان بن بشير[١٠]، ومبشر بن إسماعيل الحلبي[١١]، وموسى بن حزام الترمذي[١٢]، وأبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة[١٣].

وقد يقال: إذا كان هؤلاء الرواة معتمدين عند الإمام البخاري فلماذا لم يخرج لهم منفردين؟

وجوابا عن ذلك أقول: إن طريقة تخريج البخاري للراوي لا ترتبط بمرتبة الراوي من حيث الجرح والتعديل فقط بل ترتبط بعدة أمور أخرى منها:

---

(١) انظر ترجمته رقم [٤٤].

(٢) انظر ترجمته رقم [٥١].

(٣) انظر ترجمته رقم [٥٢].

(٤) انظر ترجمته رقم [٥٥].

(٥) انظر ترجمته رقم [٥٩].

(٦) انظر ترجمته رقم [٦٢].

(٧) انظر ترجمته رقم [٦٨].

(٨) انظر ترجمته رقم [٧٠].

(٩) انظر ترجمته رقم [٧٦].

(١٠) انظر ترجمته رقم [٧٩].

(١١) انظر ترجمته رقم [٨٠].

(١٢) انظر ترجمته رقم [٨٢].

(١٣) انظر ترجمته رقم [٩٠].

١- مقدار ما للراوي من الحديث، ومدى حاجة البخاري إلى أحاديثه، فإننا لا نشك مثلا أن هؤلاء المذكورين أوثق من فليح بن سليمان[1] بمراحل، وقد أكثر البخاري من تخريج حديث فليح مفردا ومقرونا، وهؤلاء الرواة الثقات الذين سبق ذكرهم لم يخرج الإمام البخاري لكل واحد منهم إلا حديثا واحدا مقرونا، وذلك لأن فليح بن سليمان من المكثرين بخلافهم فهم مقلون[2]، فلما احتاج البخاري إلى رواياته أخرج منها ما توبع عليه، وثبتت صحته عنده.

٢- مدى توفر حديثه مسندا لدى الإمام البخاري فربما كان الراوي ثقة إلا أن بعض حديثه لم يقع مسندا للإمام البخاري لأننا لا نستطيع أن نزعم أن الإمام البخاري قد أحاط بالسنة كلها، وأن كل ما روي من الأحاديث النبوية قد وقع له مسندا، أو أنه أحاط بأحاديث الرواة جميعا.

ومما يؤكد هذا أن الإمام البخاري قد نقل ثناء بعض العلماء على هؤلاء الرواة في كتبه فمن ذلك قوله في ترجمة سليمان بن المغيرة من التاريخ الكبير: وقال موسى عن وهيب: قال لنا أيوب: خذوا من سليمان بن المغيرة[3]، وقوله في ترجمة أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة نقلا عن الزهري: كان من علماء قريش[4].

ومن بقي من الرواة المقرونين بعد هؤلاء الثمانية عشر فالظاهر أنهم غير معتمدين

---

(١) هو صدوق حسن الحديث بحسب ما انتهيت إليه، وانظر ترجمته رقم [١٦٩].

(٢) لكل واحد منهم في الكتب الستة حديثا أو حديثين إلى ستة أحاديث، وليس فيهم مكثر إلا سليمان بن المغيرة القيسي له عند مسلم تسعة وثلاثين حديثا بدون المكرر. هذا بحسب موسوعة الحاسب الآلي المسماة: «جامع الحديث».

وقد وجدت الإمام البخاري علق لسليمان بن المغيرة في أربعة مواضع من صحيحه، ولم يسند له إلا موضعا واحدا، وهو من الأثبات المتقنين باتفاق النقاد.

(٣) التاريخ الكبير ٤/ ٣٨.

(٤) كتاب الكنى ١٣.

عند الإمام البخاري، ويحسن حينئذ عدهم في رواة المتابعات عنده، وتوجد في هؤلاء الرواة عدة قرائن يمكن الاستشهاد بها على كونهم غير معتمدين عند الإمام البخاري تضم إلى كونهم مقرونين وهي:

الأولى: أن يكون الراوي ضعيفا مثل: أسباط أبي اليسع(١)، وأسيد بن زيد الجمال(٢)، وعامر بن مصعب(٣)، ونعيم بن حماد(٤).

الثانية: أن يكون الراوي خفيف الضبط ممن يحسن حديثه، ولا يرقى إلى درجة الصحة إلا إذا توبع مثل: جرير بن زيد الأزدي(٥)، وحميد بن الأسود(٦)، وزياد بن عبد الله البكائي(٧)، وسعيد بن مروان البغدادي(٨).

الثالثة: أن يكون الراوي ممن عرف بالغلو في البدعة مثل: إسحاق بن سويد(٩)، وعباد بن يعقوب(١٠)، وعبد الله بن محمد بن الحسن (ابن الحنفية) (١١)، وفطر بن خليفة(١٢).

---

(١) انظر ترجمته رقم [٢٦].

(٢) انظر ترجمته رقم [٢٩].

(٣) انظر ترجمته رقم [٤٨].

(٤) انظر ترجمته رقم [٨٥].

(٥) انظر ترجمته رقم [٣٠].

(٦) انظر ترجمته رقم [٣٤].

(٧) انظر ترجمته رقم [١٢].

(٨) انظر ترجمته رقم [٣٩].

(٩) انظر ترجمته رقم [٢٧].

(١٠) انظر ترجمته رقم [٤٩].

(١١) انظر ترجمته رقم [٥٠].

(١٢) انظر ترجمته رقم [٦٩].

وقد سبق قريبا أن من منهج الإمام البخاري في صحيحه أنه لا يخرج للغلاة في بدعتهم إلا ما توبعوا عليه.

الرابعة: أن يكون الراوي غير مذكور بجرح ولا تعديل فلا يقبل حديثه إلا عند المتابعة مثل: عطاء أبي الحسن السوائي(١)، ونبهان أبي صالح(٢)، وعبيد بن أبي مريم(٣).

الخامسة: أن يوجد في الراوي طعن يسير يفيد أن له أوهاما قليلة لا تنزل به عن درجة الثقة لكن إعراض الإمام البخاري عن تخريج حديثه منفردا مشعر بأنه غير معتمد عنده مثل خلاس بن عمرو الهجري(٤)، وعمرو بن مرزوق الباهلي(٥)، ومعاوية بن إسحاق ابن طلحة(٦)، وهريم بن سفيان البجلي(٧).

السادسة: أن يوجد فيه توثيق لكنه لا يبلغ به درجة المتقنين كسنان بن أبي سنان الدؤلي(٨)، وسليمان بن صالح الليثي(٩)، ويزيد بن محمد القرشي(١٠).

---

(١) انظر ترجمته رقم [٦٣].

(٢) انظر ترجمته رقم [٨٤].

(٣) انظر ترجمته رقم [٥٨].

(٤) انظر ترجمته رقم [٣٥].

(٥) انظر ترجمته رقم [٦٥].

(٦) انظر ترجمته رقم [٨١].

(٧) انظر ترجمته رقم [٨٦].

(٨) انظر ترجمته رقم [٤٣].

(٩) انظر ترجمته رقم [٤١].

(١٠) انظر ترجمته رقم [٨٩].

المطلب الرابع: فحص الدراسات السابقة المتعلقة بالمقرونين في صحيح الإمام البخاري

أفرد بعض أئمة المحدثين فصولا في كتبهم لذكر الرواة الذين أخرج لهم البخاري مقرونين، وهم الدارقطني، والكلاباذي، والحاكم، وتناول هذا الموضوع بالدراسة أحد المعاصرين، وهو الدكتور/ محمد عبد الرحمن طوالبة، وقد قمت بفحص هذه الدراسات محاولا الإفادة منها، وسجلت ما ظهر لي من ملاحظات على النحو التالي:

أولا: الإمام أبو الحسن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ

يعد الإمام الدارقطني أول من اعتنى بذكر من أخرج له البخاري مقرونا وذلك في كتابه «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم»، فقد بوب في كتابه المذكور بقوله: «وممن ذكره البخاري اعتبارا بحديثه وروايته أو مقرونا مع غيره»[1] ثم ذكر تسعة وأربعين راويا.

وكلام الإمام الدارقطني يستفاد منه ما يلي.

١- أنه لم يدع أنه سيذكر هؤلاء الرواة جميعا بل قال: «وممن « التي تفيد التبعيض.

٢- أن الرواة الذين ذكرهم قسمان:

الأول: من ذكره البخاري اعتبارا بحديثه وروايته وهم الذين علق أحاديثهم ولم يخرج لهم شيئا بالإسناد المتصل وعدتهم أربعون راويا، وهم خارجون عن بحثنا.

---

(١) ١/ ٤٣٥ - ٤٤٨ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، وهي الطبعة الوحيدة للكتاب، وهي طبعة سقيمة جدا، وقد طبع الكتاب باسم «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم» بلفظ «عن» بدل «من» رغم أن الاسم الصحيح مثبت في النسخ الخطية التي ذكرها المحققان في مقدمة الكتاب (!).

الثاني: الذين أخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل، ولكنهم مقرونين بغيرهم وعددهم تسعة.

٣- أنه يرى أن هؤلاء الرواة ليسوا بحجة عند البخاري، ويؤكد هذا أنه قال في ترجمة فطر بن خليفة أحد هؤلاء الرواة: لم يحتج به البخاري(١).

وقد قمت بدراسة هؤلاء الرواة التسعة، وأحاديثهم التي أخرجها البخاري، وتبين لي من خلال هذه الدراسة مايلي:

١- جميع هؤلاء الرواة لم يخرج لهم البخاري منفردين، وإنما أخرج لهم مقرونين بغيرهم أو مضمومين إلى أسانيد أخرى.

٢- لم ينفرد الإمام الدارقطني بكون هؤلاء الرواة مقرونين، وإنما وافقه غيره من الأئمة كالكلاباذي، والباجي، والحاكم، والمزي، والذهبي، وابن حجر كما هو مفصل في تراجم هؤلاء الرواة.

٣- لم أجد خلافا بين من ترجم لرواة البخاري في كون هؤلاء الرواة لم يحتج بهم البخاري، وأنهم من رواة المتابعات لا الأصول.

ثانيا: الإمام أبو نصر الكَلَاباذي(٢) المتوفى سنة ٣٩٨هـ

غقد الإمام أبو نصر الكلاباذي في كتابه «الهداية والإرشاد إلى معرفة أهل الثقة والسداد» المعروف باسم «رجال صحيح البخاري» بابا لمن أخرج لهم البخاري مقرونين بغيرهم أو مضمومين إلى أسانيد أخرى قال في مقدمته: «ومنهم من أورده

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٧٦.

(٢) بفتح الكاف، والباء الموحدة، وفي آخرها الذال المعجمة نسبة إلى محلة كبيرة ببخارى ينسب إليها الإمام الكلاباذي، واسمه أحمد بن الحسين. الأنساب ١٠/ ٥٠٦. وسيأتي ثناء الحاكم، والدارقطني عليه ص ١٤٤.

البخاري مقرونا بغيره في إسناد واحد، أو أورده في إسناد مضموم إلى إسناد آخر قبل متن الحديث، أو معقبا بعد إسناد الحديث الذي تقدم، سوى من حول من هذا الباب إلى باب من أوردهم البخاري مفردا لإحاطة العلم بثقتهم وإتقانهم، وجواز الحجة بحديثهم»(١)، ثم ذكر واحدا وخمسين راويا.

وكلام الإمام الكلاباذي يفيد عدة أمور مهمة:

الأول: ليس كل من أخرج البخاري حديثه مقرونا يكون غير محتج به.

الثاني: أنه قسم رواة البخاري إلى قسمين:

أولهما: من أخرج له البخاري مفردا، وهذا يعني عنده أنه محتج به.

ثانيهما: من أخرج له مقرونا، وهم دون القسم الأول.

الثالث: أنه ذكر بعض من أخرج لهم البخاري مقرونين ضمن القسم الأول، وذلك لإحاطة العلم بثقتهم وإتقانهم، وجواز الحجة بحديثهم على حد قوله.

وقد قمت -بعون الله تعالى- بدراسة هؤلاء الرواة، وأحاديثهم في صحيح البخاري وأسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

أولا: أورد جميع الرواة التسعة الذين ذكرهم الإمام الدارقطني إلا راويا واحدا هو نعيم بن حماد الخزاعي ربما لأن البخاري أخرج له موضعا منفردا لكنه مقطوع، والمقطوع ليس من شرطه فكان ينبغي أن يذكره(٢).

ثانيا: جميع هؤلاء الرواة لم يخرج لهم البخاري منفردين، وإنما أخرج لهم مقرونين بغيرهم أو مضمومين إلى أسانيد أخرى.

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٨ وفيه سقط استدركته من المخطوط ل ٣٦٥ ب.

(٢) انظر ترجمته رقم [٨٥].

وهذا يعني أن الكلاباذي لم يقصد ببحثه هذا كل راو روى له البخاري مقرونا، وإنما قصد من روى له البخاري مقرونا، ولم يرو له منفردا.

ثالثا: لم يذكر الكلاباذي أحدا من رواة التعاليق وخصص بحثه لمن أخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل، وقد أخرج البخاري حديث أحد هؤلاء الرواة، وهو كهمس بن المنهال بلفظ «قال لي»، وهي صيغة اتصال، ولكن البخاري يأتي بهذه الصيغة في المتابعات والشواهد، أو في الأحاديث الموقوفة، أو حيث يكون في إسنادها من ليس بمعتمد عنده(١).

رابعا: لم ينفرد الكلاباذي بكون هؤلاء الرواة مقرونين، وإنما وافقه غيره من الأئمة كالباجي، والحاكم، والمزي، والذهبي، وابن حجر كما هو مفصل في تراجم هؤلاء الرواة.

خامسا: انتقد الحافظ ابن حجر كلام الإمام أبي الحجاج المزي - وهو موافق للكلاباذي - في مسألتين:

الأولى: تسميته لحديث جرير بن زيد مقرونا مع أن الإسناد مختلف، والأمر في ذلك سهل لأن الكلاباذي أطلق عليه «مقرون» باعتبار أصل الحديث، كما أن الاختلاف الموجود في الحديث من اختلاف التنوع لا التضاد، وقد صحح الحافظ ابن حجر الوجهين جميعا(٢)، والحافظ نفسه قد عد إبراهيم بن عمر بن مطرف من المقرونين مع أن الإسناد مختلف(٣)، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأمر في تعريف المقرون.

---

(١) أفاده الحافظ في تغليق التعليق ٢/ ١٠، النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٠١، وانظر المبحث الثاني من الفصل السادس.

(٢) انظر ترجمته رقم [٣٠].

(٣) انظر ترجمته رقم [٢٥].

الثانية: تسميته لحديثي أحمد بن عمر البغدادي، ومحمد بن الحسن القرشي مقرونين وسماهما متابعة، وهو اختلاف اصطلاحي لم يلتزم به الحافظ ابن حجر نفسه، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأمر في تعريف المقرون أيضا.

سادسا: أحد هؤلاء الرواة لم يصرح البخاري باسمه، وإنما عبر عنه بقوله «ابن فلان» وهو عبد الله بن زياد بن سمعان متروك قال فيه البخاري: سكتوا عنه(١).

وكان الأولى ألا يذكر في رواة الصحيح أسوة بغيره ممن أبهم البخاري ذكر أسماءهم، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأمر عند الحديث عن الرواة الذين ضعفهم البخاري، وأخرج لهم في صحيحه، ويستدل بهذا على أن البخاري لا يخرج في صحيحه لراو شديد الضعف عنده، وإن كان في المتابعات، فإن خرج له أبهمه ولم يصرح باسمه.

ثالثا: الإمام الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ

عقد الإمام الحاكم فصلا في كتابه « المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»(٢) قال في مطلعه: «إن الذي يجهل محل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنه من هذا العلم يطعن عليه في إخراجه جماعة من شيوخه من لدن وقته إلى الصحابة في أبواب من الجامع ثم لا يقرنهم بغيرهم كما عليه مسلم بن الحجاج رحمه الله، وقد بلغت جهدي فوجدته احتج بجماعة في أبواب من الجامع ثم أخرج الشواهد لهم في غير تلك الأبواب للحاجة إلى إعادة الحديث أو الاحتجاج بزيادة لفظ فيه، وقد اعتمد في إخراج الأخير الحجة القوية التي قدمتها، فذكرت في هذا الموضع أسامي جماعة ممن لم يعتمدهم أبو عبد الله منفردين بل ضمهم إلى غيرهم واستشهد بهم فمنهم...».

ثم ذكر أربعة وستين راويا ممن أخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل، ثم قال: «وفي

(١) انظر ترجمته رقم [٧].

(٢) ٢/ ٦٠٣- ٦٢٤ ط مكتبة العبيكان.

الشواهد أيضا» وذكر تسعة رواة ممن علق البخاري أحاديثهم في صحيحه.

وكلام الحاكم في مقدمة الفصل يفيد ما يلي:

أولا: أن الإمام البخاري قد يخرج حديث من ليس بمعتمد عنده لأنه قد أخرج الطريق المعتمدة في باب آخر، خلافا للإمام مسلم بن الحجاج فإنه يخرج المتابعات في نفس الباب، وهذا يعني أن من طرق معرفة رواة المتابعات في صحيح البخاري أن يثبت في الراوي ما ينزله عن درجة الثقة فيخرج البخاري من حديثه ما توبع عليه، وسيأتي تفصيل القول في ذلك قريبا.

ثانيا: أن البخاري يفعل هذا فرارا من التكرار، أو لزيادة لفظ يحتاج إليه.

ثالثا: أن الحاكم سيذكر في هذا الفصل أسماء بعض الرواة الذين لم يعتمدهم البخاري منفردين بل ضمهم إلى غيرهم واستشهد بهم.

رابعا: أنه لن يستقصي ذكر هؤلاء الرواة، وإنما سيذكر بعضهم.

ومن خلال دراسة الرواة الذين ذكرهم، وأحاديثهم في صحيح البخاري، والمقارنة بين كلامه فيهم في المدخل والمستدرك يمكن استخلاص النتائج التالية:

الأولى: أن الإمام الحاكم أخذ هذا الفصل عن الإمام الكلاباذي[1]، وبيان ذلك أن عدد هؤلاء الرواة الذين ذكرهم الإمام الحاكم أربعة وستون راويا فيهم خمسون راويا ذكرهم الكلاباذي في الفصل الذي خصه للمقرونين في صحيح البخاري في آخر

---

(١) مما يؤكد أن الحاكم قد أفاد من كتاب الكلاباذي، وإن لم ينبه على ذلك، أن الحاكم تلميذ الكلاباذي، وقد أثنى عليه فقال: «أبو نصر الكلاباذي الكاتب من الحفاظ حسن الفهم والمعرفة، عارف بصحيح البخاري، كتب بما وراء النهر وخراسان وبالعراق، ووجدت شيخنا أبا الحسن الدارقطني قد رضي فهمه ومعرفته، وهو متقن ثبت توفي في جمادي الآخرة سنة ثمان وتسعين وثلاث مئة، ولم يخلف بما وراء النهر مثله». سير أعلام النبلاء ١٧/ ٩٥.

كتابه «الهداية والإرشاد» المطبوع باسم «رجال صحيح البخاري»، وقد زاد الحاكم عليهم أربعة عشر راويا ذكرهم الكلاباذي في ثنايا كتابه «الهداية والإرشاد» منبها على أن البخاري أخرج لهم مقرونين، وهذا الذي فعله الإمام الحاكم مجانب للدقة التي تحراها الإمام الكلاباذي، فإن الإمام الكلاباذي كما سبق قريبا قسم المقرون في صحيح البخاري إلى قسمين:

أولهما: من كان ثقة متقنا محتجا بحديثه، وهذا القسم يذكره في الباب الأول ضمن من أخرج له البخاري منفردا.

ثانيهما: من لم يكن كذلك، وهذا القسم عقد له بابا خاصا في آخر كتابه، وقد سبق شرح ذلك قريبا.

وهذا يعني أن رواة القسم الثاني لا يصدق عليهم قول الحاكم: «لم يعتمدهم البخاري منفردين بل ضمهم إلى غيرهم واستشهد بهم».

الثانية: أحد هؤلاء الرواة - وهو زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي - ذكره الحاكم في موضع آخر من نفس الكتاب(١) وقال فيه: «احتجا به جميعا» يعني البخاري ومسلما.

وثلاثة من هؤلاء الرواة ذكر الحاكم في المستدرك أن البخاري احتج بهما وهم: عبيد الله بن سلمان الأغر(٢)، وعمرو بن مرزوق الباهلي(٣)، وهريم بن سفيان(٤)، وقد سبق علاج هذا الإشكال عند الحديث عن معنى الاحتجاج عند المحدثين.

الثالثة: وسم الحاكم عددا كبيرا من هؤلاء الرواة في كتابه المستدرك بأنهم على شرط

---

(١) المدخل ٢/ ٧٦٨ ضمن الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم في الجامع الصحيح.

(٢) قال في المستدرك عن إسناد حديث فيه عبيد الله بن سلمان الأغر ١/ ٥٢: قد احتجا بجميع رواته.

(٣) قال في المستدرك ١/ ١٨٧: احتج البخاري بعمرو بن مرزوق.

(٤) قال في المستدرك ١/ ٢٨٨: فقد اتفقا جميعا على الاحتجاج بهريم بن سفيان.

البخاري ومسلم، أو على شرط البخاري وحده، وهذا يفيد أنه لا يشترط عنده فيمن يقول فيه: «على شرط البخاري» أن يكون البخاري قد أخرج له على سبيل الاحتجاج، بل يكفي عنده أن يكون البخاري أخرج له بالإسناد المتصل، وقد وقع لي من هؤلاء الرواة واحد وعشرون راويا منهم: عبد العزيز بن محمد الدراوردي[1]، وأسيد بن زيد الجمال[2]، وسهيل بن أبي صالح[3]، وطلحة بن نافع[4]، وقد سبق تحرير القول في هذا الأمر عند الحديث عن معنى قول المحدثين: «على شرط البخاري».

الرابعة: الحاكم يستخدم الشاهد بمعنى المتابعة فمن ذلك قوله في مقدمة الفصل: «ثم أخرج الشواهد لهم في غير تلك الأبواب»، يعني المتابعات، وقوله عن حديث إبراهيم بن أبي الوزير، وإسماعيل بن محمد بن سعد، وإسحاق بن سويد: «أخرجه شاهدا»[5] يعني متابعا، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في تعريف الشواهد.

الخامسة: بعد أن ذكر الحاكم من أسند البخاري أحاديثهم قال: «وفي الشواهد أيضا» وذكر تسعة رواة، والظاهر أن الحاكم إنما قصد بهذا العنوان من علق البخاري أحاديثهم، ويؤكد هذا ثلاثة أمور:

الأول: كل الرواة الذين ذكرهم الحاكم تحت قوله: «وفي الشواهد أيضا» ممن علق البخاري أحاديثهم، ولم يخرج لهم شيئا مسندا إلا يحيى بن أيوب فإنه علق له أحد عشر موضعا، وأسند له أربعة أحاديث مقرونا، و قد اختلفت النسخ في كون ثلاثة من

---

(١) المستدرك ٤/ ٣٩٠.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٢٠٩.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٤٢٥.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٨٣.

(٥) المدخل ٢/ ٦٠٤.

هذه الأحاديث مسندة أو معلقة، والموضع الذي أشار إليه في ترجمة يحيى بن أيوب وهو في كتاب التفسير معلق[(١)].

الثاني: أنه أفرد هؤلاء الرواة بالذكر بعد أن انتهى من سرد الرواة الذين أسند البخاري أحاديثهم مرتبين على حروف المعجم.

الثالث: أنه يستخدم لفظ الشواهد بمعنى المعلقات، ومن ذلك قوله: قد احتجا بعبد الله بن عمر العمري في الشواهد[(٢)]، وقوله: وإنما استشهدت بعبد الرحمن بن أبي الزناد اقتداء بهما فقد استشهدا جميعا به[(٣)]. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في تعريف الشواهد.

السادسة: بعد دراسة الرواة الأربعة عشر الذين زادهم الحاكم تبين ما يلي:

أولا: فيهم اثنان مِن الصحابة هم:

١- مجمع بن يزيد بن جارية.

٢- أخو ظهير بن رافع[(٤)].

وذكر الحاكم لهذين الصحابيين في الرواة الذين لم يعتمدهم البخاري منفردين يحمل على أحد أمرين:

الأول: -وهو الأظهر- أنه نقله عن الكلاباذي كما مر، ولم يستحضر كونهما من الصحابة.

---

(١) كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[البقرة: ١٢٥]، وباب قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]

(٢) المستدرك ٣/ ٣٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ٥١.

(٤) قيل: اسمه مظَهِّر بضم الميم، وفتح الظاء وتشديد الهاء المكسورة، ويقال: اسمه مُهَير بالميم مصغر أيضا. الإصابة ٦/ ١٣٥.

الثاني: -وهو احتمال بعيد- أنه يذكر كل من قرنه البخاري حتى وإن كان ثقة أو صحابيا، وهذا مجاف لقوله: «لم يعتمدهم منفردين».

ثانيا: كل هؤلاء الرواة لم يخرج لهم البخاري شيئا على سبيل الانفراد إلا راويا واحدا هو عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فإنه أخرج له حديثا مفردا، وآخر مقرونا(١)، ولم يذكر أحد في ترجمته أن البخاري روى له مقرونا أو متابعة، وهو الراوي الوحيد فيهم الذي لم ينبه الكلاباذي على أن البخاري أخرج له مقرونا(٢)، وقد ترجمت له ليكون البحث شاملا لكل من قيل فيه إن البخاري روى له مقرونا.

ثالثا: جميع أحاديثهم وقعت مقرونة للإمام البخاري، ولم يقرنها هو بنفسه إلا أحاديث راو واحد هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق.

رابعا: كل هؤلاء الرواة ثقات إلا راويا واحدا هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق وهو صدوق فيما انتهيت إليه، وقال فيه الحافظ ابن حجر: مقبول، وقد قال الحاكم تبعا للكلاباذي: روى له البخاري مفردا ومقرونا، ولم أجد له في الصحيح حديثا مفردا(٣).

خامسا: فات الحاكم من الرواة الذين ذكر الكلاباذي في ثنايا كتابه أن البخاري أخرج لهم مقرونين أربعة هم:

١- محمد بن زياد الزيادي(٤).

---

(١) انظر ترجمته رقم [٦٠].

(٢) كما في النسخة المطبوعة ١/ ٤٦٤ وغالب ظني أن فيها سقطا، وقد حاولت إصلاحه من المخطوط فوجدته قد سقط من مصورته عندي عدة لوحات فيها ترجمة عبيد الله المذكور.

(٣) انظر ترجمته رقم [٧٥].

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٤٨ لكنه قال: روى له البخاري شبه مقرون، وقد سبق بيان معناه عند تعريف المقرون.

٢- عبد الله بن يزيد المدني الأعور(١).

٣- الضحاك بن شراحيل المشرقي(٢).

٤- أبو حبة البدري وهو صحابي(٣).

رابعا: الدكتور/ محمد عبد الرحمن طوالبة

صنف الدكتور/ محمد عبد الرحمن طوالبة بحثين في المقرونين في صحيح الإمام البخاري:

أحدهما بعنوان: «من أخرج لهم البخاري مقرونين» في واحد وخمسين صفحة بالفهارس، أورد فيه اثنين وثلاثين راويا.

والثاني بعنوان: «شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري» في أربعة وأربعين صفحة بالفهارس، أورد فيه ثلاثة وعشرين راويا.

وقد درست هذين البحثين دراسة متأنية فأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

الأولى: أخطأ المؤلف فهم معنى «شبه المقرون» عند المحدثين، ولأجل هذا ضيق معنى «المقرون»، وعلى ذلك بنى بحثه الثاني، وحق رواة البحث الثاني أن يذكروا في المقرون أيضا، وقد سبق شرح ذلك، والاستدلال عليه عند الحديث عن تعريف المقرون بما يغني عن إعادته هنا.

الثانية: أن تطبيق المؤلف يخالف تنظيره ومن ذلك:

---

(١) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٣٥

(٢) رجال صحيح البخاري ١/ ٣٦٩

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٥٥٤.

١- أنه لم يطبق القاعدة التي قررها للتفريق بين المقرون، وشبه المقرون، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند تعريف المقرون.

٢- أنه ذكر عددا من الرواة في بحثه عن المقرون لا ينطبق عليهم التعريف الذي وضعه للمقرون بأي حال من الأحوال فقد جعل من القرن قول الإمام البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، قال: أخبرنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أبي قتادة، عن النبي ﷺ قال: «إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه» تابعه بشر بن بكر، وابن المبارك، وبقية، عن الأوزاعي(١).

وقد عد المؤلف بشر بن بكر هنا مقرونا(٢)، وهذه الصورة لم يطلق عليها أحد من أهل العلم مصطلح «مقرون»، ولا ينطبق عليها تعريفه للمقرون، ولا لشبه المقرون بأي حال من الأحوال، ولا هو في معنى المقرون، وقد تفرد هو بجعل بشر بن بكر من المقرونين مع أن البخاري قد أخرج له مفردا في موضع آخر(٣).

وكذلك عد حديث عتاب بن بشير مقرونا مع أن البخاري أخرج الطريق الثاني في موضع آخر من صحيحه(٤)، ولم يخرجه في نفس الموضع.

الثالثة: أورد المؤلف في بحثيه عددا من الرواة مع أن البخاري أخرج لهم في مواضع أخرى منفردين ظنا منه أن البخاري لم يخرج لهم منفردين مثل سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي(٥)

---

(١) كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (٢/ ٢٣٦/ ٧٠٧).

(٢) من أخرج لهم البخاري مقرونين ١٤ - ١٥.

(٣) كتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام الإمام (٢/ ٤٠٦/ ٨٦٨).

(٤) شبه المقرون ص ٢١، وانظر ترجمة عتاب بن بشير رقم [١٦٤].

(٥) قال المؤلف [من أخرج لهم البخاري مقرونين ص ١٩]: أخرج له البخاري حديثا واحدا مقرونا. =

وعبد الله بن رجاء الغداني[١]، ومسلم بن إبراهيم الأزدي[٢].

الرابعة: أنه لم يلتفت إلى الفرق بين من وقعت رواياتهم مقرونة للبخاري فرواها كما وقعت له، وبين من قرن البخاري روايتهم بروايات غيرهم، ولهذا أخذ يتلمس الأسباب البعيدة التي تجعل البخاري يقرن الرواة، وهو لم يقرنهم أصلا إنما روى ما وقع له، وقد أكثر من ذلك حتى أوقعه في كلام عجيب لا ينبغي أن يصدر من مثله كقوله في ترجمة محمد بن النعمان الأنصاري بعد كلام نقله عن الحافظ ابن حجر لا علاقة له بسبب القرن من قريب أو بعيد: فظهر أن سبب القرن الاختلاف على الراوي في صحابي هذا الحديث[٣] !!.

والصواب أن يقال في مثل هذا: لماذا أخرج له البخاري مقرونا؟، وليس: لماذا قرنه البخاري؟!

الخامسة: أنه لم يتعرف على الدراسات التي سبقته في هذا الشأن، والتي تمت

= قلت له عند البخاري سبعة أحاديث، وقد أخرج له مفردا في ثلاثة مواضع: في كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر أسامة بن زيد (٧/ ١١١/ ٣٧٣٧)، وكتاب المغازي، باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم (٧/ ٦٠٦/ ٤٢٨٢)، وكتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (١٠/ ٥٦٨/ ٦١٦٥).

(١) قال المؤلف [من أخرج لهم البخاري مقرونين ص ٢٥]: له في البخاري ثلاثة أحاديث قرنه فيهما.
قلت: أخرج له البخاري أربعة عشر حديثا، وروى له مفردا في عدة مواضع منها في في كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان (١/ ٥٩٨/ ٣٩٩)، و في كتاب المغازي، باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع (٧/ ٦٨٣/ ٤٣٦٤)، وفي كتاب المغازي، باب: كم غزا النبي ﷺ؟ (٧/ ٧٦٠/ ٤٤٧١).

(٢) قال المؤلف [من أخرج لهم البخاري مقرونين ص ٢٩]: أخرج له البخاري حديثين مقرونين.
قلت: قد أكثر عنه البخاري، وأخرج له مفردا في مواضع عدة منها في كتاب الحيض، باب غسل المحيض (١/ ٤٩٦/ ٣١٥)، وفي كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبل حيث كان (١/ ٦٠٠/ ٤٠٠)، وفي كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك صلاة العصر (٢/ ٣٩/ ٥٥٣).

(٣) من أخرج لهم البخاري مقرونين ٢٩.

الإشارة إليها، ولذا شاب بحثيه كثير من القصور.

السادسة: أنه فاتته جملة كبيرة من الرواة الذين أخرج لهم البخاري مقرونين، مع أن أنه قد تم التنبيه على ذلك في الكتب التي اعتمد عليها في كتابة بحثيه كتهذيب الكمال وفروعه[١]، وبعضهم ممن لم يعتمده البخاري، وتعمد أن يخرج له مقرونا كزياد بن عبد الله البكائي، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ومحمد بن مسلم بن تدرس.

السابعة: أورد المؤلف عددا من الرواة الذين لم يذكرهم الدارقطني، ولا الكلاباذي، ولا الحاكم، وأكثر هؤلاء الرواة لا يسلم له ذكرهم في المقرون لأن البخاري روى لهم مفردا في مواضع أخرى، ولم يذكرهم أحد في المقرون كما سبق، ولكن يصفو له منهم ستة: أحدهم مقرون بحسب تعريف المقرون السابق، وهو الزبير بن المنذر بن أبي أسيد[٢]، والباقون يمكن إلحاقهم بالمقرون وهم:

١ - أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي[٣].

٢ - خليفة بن خياط العصفري[٤].

---

(١) مثل إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، والحسن بن عبد الله العرني، وزياد بن عبد الله البكائي، وسلمة بن سليمان المروزي، وسليمان بن المغيرة القيسي، وعبد الله بن أبي لبيد، وعبد الله بن يزيد المدني الأعور، وعبد الملك بن أبي بكر المخزومي، وعبيد الله بن سليمان الأغر، وعمرو بن مرزوق الباهلي، والفضل بن العلاء الكوفي، وكهمس بن المنهال، ومبشر بن إسماعيل، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ومحمد بن مسلم بن تدرس، وموسى بن هارون البردي، وهريم بن سفيان البجلي، وأبو بكر بن أبي مليكة.

(٢) قال المزي ٩/ ٢٩٣، والذهبي في التذهيب ٣/ ٢٦٩، وابن حجر في التهذيب ٣/ ٢٦٩: روى له البخاري مقرونا، وقال الذهبي في الكاشف ١/ ٤٠١: قرنه البخاري بآخر.

(٣) قال الكلاباذي ١/ ٣٤: روى له البخاري مفردا ومقرونا.

قلت: له حديث مقرون، وحديث مضموم إلى طريق معلق في موضع، وفي موضع آخر ساق بعده عدة متابعات، وحديث مفرد لكنه موقوف كما سيأتي ذلك مفصلا في ترجمته رقم [٩٢].

(٤) قال الباجي في التعديل والتجريح ٢/ ٥٥٨: رأيت أمره - يعني البخاري - إذا أفرده قال: «وقال لي =

٣- عباس بن الحسين القنطري[(١)].

٤- القاسم بن عاصم التميمي[(٢)].

٥- محمد بن عقبة الشيباني[(٣)].

الثامنة: أورد المؤلف في بحثه [شبه المقرون] أحمد بن شبيب الحبطي، ولم يذكر والده شبيب بن سعيد الحبطي، وأحمد هذا إنما يروي هذه الأحاديث عن والده، ووالده أولى بالذكر هنا لأن ابنه أوثق منه.

= خليفة»، وإذ أقرنه قال: «وحدثني خليفة».

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٨: لم يحدث عنه البخاري إلا مقرونا وإذا حدث عنه لمفرده علق أحاديثه، وقال نحوه في الهدي ٤٢١، ونسبه إلى الباجي.

قلت: الذي ظهر لي بعد دراسة أحاديثه أنه يقرنه دائما إلا إذا روى له حديثا موقوفا كما سيأتي بيانه في ترجمته رقم [١٠١].

(١) قال الباجي ٣/ ١٠٠٨، والكلاباذي ٢/ ٥٧١: أخرج البخاري في المغازي عنه مفردا وفي التهجد مقرونا بإسناد آخر، وقال ابن حجر في هُدَى الساري ٤٣٣: له في الصحيح حديثان قرنه في أحدهما، وتوبع في الآخر.

قلت: ساق البخاري هذه المتابعة بعده مباشرة، وسيأتي بيان ذلك في ترجمته رقم [١٠٦].

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري ٩/ ٥٦٢: ليس له في البخاري سوى هذا الحديث فقد أورده عنه في مواضع مقرونا ومفردا مختصرا ومطولا.

قلت: الموضع الذي أخرجه فيه مفردا أخرج له طريقا آخر في نفس الباب فصل بينهما بحديث، وسيأتي بيان ذلك في ترجمته رقم [١١٢].

(٣) قال ابن حجر في التهذيب ٩/ ٣٠٨: ما له في البخاري سوى حديثين: أحدهما في الجمعة متابعة، والآخر في الاعتصام مقرونا، وفي الزهرة روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث.

قلت: لم يعد الحافظ الحديث المذكور في كتاب المغازي لأنه جاء معلقا في معظم النسخ، وقد ذكر في الفتح ١٣/ ٣٤٣ ما يفيد أن له ثلاثة أحاديث ثم قال بعد أن عدها، وفيها حديث كتاب المغازي: وله في الأحاديث الثلاثة عنده متابع فما أخرج له شيئا استقلالا.

والحديث الذي سماه الحافظ متابعة موقوف كما سيأتي بيانه في ترجمته رقم [١١٤].

المطلب الخامس: التذييل على الدراسات السابقة في المقرونين

يمكننا أن نجمل ما سيضيفه هذا البحث فيما يتعلق بالرواة المقرونين في صحيح البخاري فيما يلي:

أولا: من جهة عدد الرواة:

مجموع الرواة الذين ذكرهم الإمام الدارقطني، والإمام الكلاباذي، والإمام الحاكم بعد حذف المكرر، والصحابة[1] خمسة وستون راويا، وإذا أضفنا إليهم الراوي الذين زاده الدكتور/ محمد عبد الرحمن طوالبة كان المجموع ستة وستين راويا.

وقد قمت بجرد الكتب الآتية لاستخراج الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري مقرونين، ولم يخرج لهم منفردين:

١- الجامع الصحيح للإمام البخاري.

٢- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر.

٣- هُدَى الساري للحافظ ابن حجر.

وقد تجمع لدي بعد جرد هذه الكتب - إضافة إلى ما وقع لي اتفاقا من الرواة أثناء دراسة أحاديثهم في صحيح البخاري - ما يلي:

[١] اثنا عشر راويا لم يذكروا في الدراسات السابقة في المقرونين، وهم قسمان:

القسم الأول: ينطبق عليهم وصف المقرون بحسب استخدام المحدثين المشار إليه، وعددهم ثمانية[2].

---

(١) رأيت حذف من ذكروا في الصحابة ممن ذكرهم الحاكم فيمن أخرج لهم البخاري مقرونين إجلالا لهم أن يذكروا في هذا المقام.

(٢) هم أبان بن يزيد العطار، سنان بن أبي سنان الدؤلي، شبل بن عباد المكي، عبيد بن أبي مريم، كثير بن =

القسم الثاني: يصدق عليهم وصف شبه المقرون بحسب استخدام المحدثين لهذا المصطلح، وعددهم أربعة[(١)].

فإذا أضفنا هؤلاء الرواة إلى الرواة السابقين كان المجموع ثمانية وسبعين راويا، وقد خصصت للمقرون وشبهه المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني، ولم أفرد شبه المقرون عن المقرون لقلة عدد رواته، ولأن الأئمة تسامحوا في إطلاق مصطلح المقرون عليه[(٢)].

[٢] وجدت خمسة وثلاثين راويا هم في حكم المقرون فيما أرى، فإنه وإن كان لا ينطبق على كل أحاديثهم التي أخرجها الإمام البخاري وصف المقرون بحسب استخدام المحدثين لهذا المصطلح فإن حكم المقرون يشملهم من حيث كونه ضم طريق إلى طريق بقصد التقوية، أو الترجيح، أو المقارنة، أو نحوها ولأجل هذا ألحقتها بالمقرون، وقد اصطلحت على تسمية هذا القسم بالملحق بالمقرون، وهم أربعة أقسام:

القسم الأول: أخرج البخاري أحاديثهم المرفوعة مقرونة، وإذا روى لهم شيئا موقوفا أفرده، وغير خاف أن الموقوف ليس من شرطه فإذا تعمد أن يخرج للراوي أحاديثه المرفوعة مقرونة دل ذلك على أنه غير معتمد عنده، وهما اثنان[(٣)]، وقد أطلق

= كثير بن المطلب، معاوية بن إسحاق بن طلحة، هشام بن حجير المكي، يحيى بن أيوب الغافقي.

(١) هم عمر بن العلاء المازني، وعبد الملك بن الصباح المسمعي، وعبد الواحد بن واصل الحداد، ومحمد بن الزبرقان البصري.

(٢) قال الذهبي في ترجمة عبد الواحد بن واصل الحداد: أخرج له البخاري مقرونا، وحديثه عند البخاري شبه مقرون كما سيأتي في ترجمته رقم [٥٧]، وسمى الحافظ ابن حجر حديث عبد الملك بن الصباح مقرونا وهو شبه مقرون، وانظر ترجمته رقم [٥٦].

(٣) هما خليفة بن خياط العصفري، ومحمد بن عقبة بن المغيرة.

العلماء على حديث نعيم بن حماد في الصحيح «مقرون» مع أن البخاري أخرج له حديثا مفردا لكنه مقطوع(١).

القسم الثاني: أخرج البخاري أو علق لأحاديثهم طرقا أخرى في نفس الباب بالمتن، والإسناد، ولم يضم إسنادا إلى إسناد كما هو الحال في المقرون وشبهه، وعددهم اثنان وعشرون(٢).

القسم الثالث: أورد البخاري بعد أحاديثهم بعض المتابعات بقوله: تابعه فلان، ونحوه، ولم يذكر الإسناد كاملا، وهما اثنان(٣).

القسم الرابع: أخرج البخاري لأحاديثهم شواهد في نفس الباب، وهم سبعة(٤).

وربما كانت أحاديث الراوي الواحد موزعة على هذه الأقسام أو بعضها كأحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي، وأبوه لهما حديث مقرون، وحديث مضموم إلى طريق معلق في موضع، وفي موضع آخر ساق بعده عدة متابعات، وحديث مفرد لكنه موقوف(٥).

---

(١) انظر ترجمته رقم [٨٥].

(٢) هم أيمن بن نابل، وبور بن أصرم المروزي، وثابت بن عجلان الأنصاري، وحزم بن أبي حزم البصري، والحسن بن خلف، وحكيم بن أبي حرة الأسلمي، وخطاب بن عثمان الحمصي، وسعيد بن عامر الضبعي، وسعيد بن يحيى بن مهدي، وشجاع بن الوليد، وطارق بن عبد الرحمن البجلي، وعباس بن الحسين القنطري، وعبد الرحمن بن غزوان الخزاعي، وعثام بن علي الكوفي، والقاسم بن عاصم التميمي، ومحاضر بن المورع الكوفي، ومحمد بن حمير الحمصي، ومخول بن راشد الكوفي، ومعمر بن يحيى بن سام، وميمون بن سياه البصري، ونصير بن أبي الأشعث، ويحيى بن أبي زكريا الغساني.

(٣) هما أسامة بن حفص المدني، والوليد بن عبد الرحمن الجارودي.

(٤) هم بشر بن السري البصري، والحسن بن ذكوان البصري، سعدان بن بشر الجهني، وعبد العزيز بن عثمان بن جبلة، وعمر بن عبد الله بن الأرقم، وعوف بن الحارث بن الطفيل، ومالك بن مالك بن جعشم المدلجي.

(٥) انظر ترجمة أحمد بن شبيب رقم [٩٢]، وترجمة أبيه رقم [١٠٤].

وقد أفردت لهؤلاء الرواة المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الثاني.

وبهذا يكون مجموع الرواة الذين وصفوا بكونهم مقرونين ومن في حكمهم مائة وثلاثة عشر راويا، فإذا أسقطنا من ثبت أن البخاري قد أخرج له مفردا، وهو عبيد الله بن عبد الله بن عمر كان المجموع مائة واثني عشر راويا.

ثانيا: من جهة تراجم الرواة:

قمت بعمل تراجم وافية لهؤلاء الرواة مستوعبا كل ما قيل فيهم من جرح وتعديل بحسب ما وقفت عليه من المصادر، خاصة إذا كانوا ممن اختلفت فيهم أنظار النقاد مستهدفا بذلك تحرير القول في رتبتهم من حيث الجرح والتعديل، مع بيان من عدهم من علماء الجرح والتعديل في رواة المتابعات عند الإمام البخاري.

ثالثا: من جهة أحاديثهم داخل الجامع الصحيح:

قمت - بتوفيق الله تعالى - بحصر أحاديث هؤلاء الرواة في صحيح البخاري مع بيان طريقة البخاري في تخريج هذه الأحاديث، وتمييز ما وقع للبخاري مقرونا منها، وما قرنه هو بنفسه، مع ذكر المتابعات الأخرى لهم داخل الصحيح وخارجه - إن احتيج إليها - مع بيان ما في حديثهم من اختلاف إن تطلب الأمر ذلك.

رابعا: من جهة أسباب تخريج الإمام البخاري لهم مقرونين:

اجتهدت في تلمس الأسباب التي جعلت الإمام البخاري يخرج لهؤلاء الرواة مقرونين، ولا يخرج لهم شيئا منفردين، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك فرقا بين من يقع حديثه للبخاري مقرونا فيرويه كما وقع له، ومن يقرن البخاري حديثه[1].

---

(١) لقد اجتهد الدكتور/ محمد عبد الرحمن طوالبة في تلمس هذه الأسباب، وعقد مبحثا في بحثه المعنون: «من أخرج لهم البخاري مقرونين» ص ١٢ ذكر فيه أسبابا كثيرة أكثرها يعود إلى سببين أو ثلاثة، وكثير منها لا يخلو من التكلف، والطرافة، وذلك لأنه لم يلتفت إلى التفريق بين من وقع حديثه للبخاري =

خامسا: من جهة تمييز من لم يعتمده الإمام البخاري منهم:

اجتهدت - مقتفيا أثر الإمام الكلاباذي - في تمييز من لم يعتمده ولم يحتج به من هؤلاء الرواة معتمدا في ذلك على بعض القرائن التي أشرت إليها فيما سبق، وبناء عليها استبعدت ثمانية عشر راويا ممن أخرج لهم البخاري مقرونين من رواة المتابعات لكني ترجمت لهم ليكون البحث شاملا لكل من قيل فيه: «أخرج له البخاري مقرونا».

= مقرونا، ومن قرنه بنفسه كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كما أنه لم يلتفت إلى تفريق الإمام الكلاباذي بين من هو حجة من المقرونين، ومن ليس كذلك.
وانظر الأسباب من ٩ - ١٧ ص ١٣ - ١٤ من البحث المذكور.

المبحث الثالث: تمييز الرواة الذين ثبت ضعفهم أو خف ضبطهم وخرج لهم الإمام البخاري في جامعه الصحيح

المطلب الأول: فحص الدراسات السابقة المتعلقة بمن تكلم فيه، وأخرج له الإمام البخاري في جامعه الصحيح

تناول عدد من أئمة الحديث بعض الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه، وتكلم فيهم بعض النقاد، وقد اجتهدت في دراسة كلامهم عن هؤلاء الرواة، والطرق التي سلكوها في الدفاع عنهم، أو عن الإمام البخاري في تخريجه لهؤلاء الرواة، وسجلت ما أسفرت عنه هذه الدراسة على النحو التالي:

أولا: الإمام أبو الحسن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ

سأل الإمام أبو عبد الله بن بكير، وغيره شيخهم الإمام الدارقطني عن واحد وثلاثين راويا من الرواة الذين أخرج لهم الإمامان البخاري ومسلم، وذكرهم الإمام النسائي في كتاب الضعفاء تسعة عشر منهم أخرج لهم البخاري، وقد اتخذ الإمام الدارقطني من هؤلاء الرواة أربعة مواقف مختلفة:

الأول: قبول الطعن الذي وجهه إليهم الإمام النسائي، وموافقته على تضعيفهم، وذلك في أربعة رواة هم: إسماعيل بن أبي أويس، وإسحاق بن محمد الفروي، وسنان بن ربيعة الباهلي، ومحمد بن أبي حفصة(١)، وربما خالفه في درجة الضعف فقط مع اتفاقه على ضعف الراوي كقوله في إسحاق بن محمد الفروي: لا يترك.

الثاني: رد الطعن الذي وجهه إليهم الإمام النسائي، وتوثيق الراوي، وذلك في ثلاثة

---

(١) تراجمهم في سؤالات ابن بكير على الترتيب المذكور (٢)، (٣)، (١٤)، (٢٥).

رواة هم: إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي، وأحمد بن صالح المصري، وحسان بن إبراهيم الكرماني[١].

الثالث: التوسط في أمر الراوي، وجعله في مرتبة بين الضعيف والثقة، وهو حال من يحسن حديثه، وذلك في ثمانية رواة هم: زياد بن عبد الله البكائي، وسلم بن زرير، وفليح بن سليمان، ومحمد بن طلحة بن مصرف، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ويحيى ابن أيوب المصري، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وأبي بن عباس بن سهل[٢].

الرابع: التفصيل في أمر الراوي، وذلك في أربعة رواة هم: سعيد بن إياس الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق بن همام، وكثير بن شنظير[٣].

ثانيا: الإمام الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٥٠٥هـ

عقد الإمام الحاكم في كتابه المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم فصلين بهذا الشأن:

الأول: بعنوان «ذكر الرواة الذين عيب على مسلم بن الحجاج الحديث عنهم في المسند الصحيح» ذكر فيه ثمانية وتسعين راويا فيهم اثنان وأربعون راويا أخرج لهم الإمام البخاري.

الثاني: بعنوان «ذكر أسماء من أخرجهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل رضي الله عنه، ونسبوا إلى نوع من الجرح» ذكر فيه خمسة وثلاثين راويا فيهم سبعة لم يسند الإمام البخاري أحاديثهم إنما علقها.

---

(١) تراجمهم في سؤالات ابن بكير على الترتيب المذكور (١)، (٤)، (٨).

(٢) تراجمهم في سؤالات ابن بكير على الترتيب المذكور (١٠)، (١٢)، (٢٢)، (٢٤)، (٢٧)، (٢٨)، (٣٠)، (٣١).

(٣) تراجمهم في سؤالات ابن بكير على الترتيب المذكور (١٦)، (١٧)، (٢٠)، (٢٣).

وقد صدر هذين الفصلين بمقدمة قال فيها: والغرض في هذا الموضع الذب عنهما فيما عيب على كل واحد منهما من إخراج جماعة ممن تقدم ذكري لهم في المسندين الصحيحين، والبيان أنهما لم يخرجا الحديث في كتابيهما إلا عن الثقات الأثبات إلا عند الاستشهاد بخبر لم يستغنيا فيه عن تقييده منهما بمتابع شاهد يكون في الحفظ والإتقان دون المتابع»[١].

ومجموع الرواة الذين ذكرهم في هذين الفصلين ممن أخرج له البخاري بإسناده المتصل أربعة وسبعون راويا، وقد اتخذ الإمام الحاكم عشرة مواقف من الجرح الموجود في هؤلاء الرواة هي:

الأول: رد الجارح، وذلك حين يكون الجارح غير معتمد عنده كقوله في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس: قد احتجا به جميعا، وقد غمزه من يحتاج إلى كفيل في تعديل نفسه، وهو النضر بن سلمة[٢].

الثاني: رد الجرح كقوله في ترجمة أبي الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس: وليس عند شعبة فيما يقول حجة أكثر من أنه لبس السواد، وتسفه بحضرته على رجل من أهل العلم[٣].

الثالث: تأويل الجرح كقوله في ترجمة كثير بن شنظير بعدما نقل قول ابن معين: «ليس بشيء»: وهذا على ما ذكرناه قبل أن الإمام أبا زكريا إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال: «ليس بشيء» أي لم يسند من الحديث ما يشتغل به[٤].

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٧٨.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٦٢.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٠٠.

(٤) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٣٩.

الرابع: التفصيل في أمر الراوي كقوله في ترجمة ورقاء بن عمر: إنما اعتمداه في حديث أبي الزناد، ولم يخرجا له من حديثه عن الكوفيين حرفا(١).

الخامس: التوسط في أمر الراوي كقوله في ترجمة فضيل بن سليمان تعليقا على قول يحيى بن معين: «ليس بثقة»: والأئمة فرقوا بين الصدوق والثقة والحجة والثبت، فأما فضيل بن سليمان فإن أحاديثه تشهد له بالصدق(٢).

السادس: قبول الجرح في الراوي كقوله في ترجمة موسى بن مسعود النهدي: هو كثير الوهم سيء الحفظ(٣).

السابع: الاكتفاء بالتنصيص على كون البخاري احتج به مع ذكر الجرح في الراوي كما في ترجمة إسماعيل بن مجالد(٤).

الثامن: الاكتفاء بذكر الجرح فقط كما في ترجمة هشام بن حجير(٥).

التاسع: وصف راويا واحدا من هؤلاء الرواة بأن البخاري لم يحتج به، وهو أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس(٦)، وذلك لأن حديثه في صحيح البخاري مقرون، وقد أورده في الفصل الذي عقده للرواة الذين لم يعتمدهم البخاري منفردين(٧).

العاشر: تردد في شأن أحد الرواة هل أخرج له البخاري أم لا، وهو يعقوب بن حميد ابن كاسب(٨).

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٥٢.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٣٥.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٨٠٠.

(٤) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٧٨.

(٥) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٥٤.

(٦) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٩٩.

(٧) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٧.

(٨) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٨٠٣.

ثالثا: الإمام أبو زرعة العراقي المتوفى سنة ٨٢٦هـ

صنف الإمام أبو زرعة العراقي في هذا الشأن كتابًا سماه «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح» وهو مطبوع(١) إلا أن فيه سقطا كبيرا(٢)، وقد درست النسخة المطبوعة فوجدته قدم بمقدمة قصيرة ذكر فيها الأسباب الحاملة على الجرح المردود، وأنه سيذكر في كتابه من احتج به الشيخان أو أحدهما، وتكلم فيه ولو بأدنى تليين، وأنه سينبه على من أخرجا له أو أحدهما مقرونا بغيره، وسيذكر من أخرجا له أو أحدهما ولم يرو عنه غير واحد، ثم أورد فيه ستين وخمسمائة راو - بحسب ترقيم المحقق - ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما وتكلم فيهم، عدد الذين أخرج لهم البخاري ثلاثمائة وخمسين رويا، وقد ترجم لكل راو بترجمة مختصرة أورد فيها أهم ما قيل في الراوي من جرح أو تعديل، وناقش الطعون الموجهة إليهم، وكان قوي النفس في أول الكتاب لا يكاد يترك ترجمة إلا ويعلق عليها، ثم ضعف نفسه بعد ذلك، وكان نقاشه على النحو التالي:

الأول: أن ينفي ثبوت الجرح كقوله في ترجمة أبان بن يزيد العطار عن يحيى بن سعيد: لم يصح أنه قال: لا أروي عن أبان العطار(٣).

الثاني: أن يرد الجارح نفسه كقوله في ترجمة أيوب بن سليمان ردا على قول الأزدي: «يحدث بأحاديث لا يتابع عليها»: لا يضر الثقة الانفراد إذا لم يكثر المخالفة، والأزدي

---

(١) طبعته دار الجنان ببيروت سنة ١٤١٠هـ بتحقيق كمال يوسف الحوت، وهي طبعة رديئة جدا مليئة بالتصحيف.

(٢) سقط من أول حرف الدال حتى أخر حرف الضاد. انظر الطبعة المذكورة ص ٨٥ - ٨٦. وتعليق المحقق يفيد أن هذا السقط موجود في مخطوطة الكتاب، وقد أخبرني أستاذنا الدكتور/ أحمد معبد أيضا أن هذا السقط موجود في مخطوطة الكتاب.

(٣) البيان والتوضيح ٣٠.

يطلق لسانه في الجرح كثيرا، ويجازف في النقد، وقد تكلم فيه بعض أئمة النقد فلا ينبغي أن يرجع إلى قوله في المحكوم بثقتهم[١].

الثالث: أن يرد الجرح كقوله في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحزامي ردا على قول الساجي: «عنده مناكير»: هذا ليس بقادح لأنه لا يلزم من وجود المناكير في الثقة [كذا، ولعل الصواب «حديث الثقة»] إخراج هذا الوصف عنه[٢].

الرابع: أن يفصل في أمر الراوي كقوله في ترجمة إبراهيم بن يزيد التيمي: لم يسمع من عائشة ولا حفصة فروايته عنهما فيها إرسال[٣].

الخامس: أن يقبل الجرح في الراوي، وحينئذ يبين أنه غير معتمد عند البخاري وأنه أخرج له مقرونا كقوله في ترجمة أسيد بن زيد الجمال: قد حمى الله البخاري إذ لم يحتج بهذا، وإنما أخرج له مقرونا[٤].

السادس: اكتفى في أغلب التراجم بذكر الجرح والتعديل كما في ترجمة أحمد بن أبي الطيب[٥].

رابعا: الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ

عقد الحافظ ابن حجر في كتابه «هُدَى الساري» فصلا نفيسا عنون له بقوله: الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبا لهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعا، وتمييز من أخرج له منهم في

---

(١) البيان والتوضيح ٦٣.

(٢) البيان والتوضيح ٣٣.

(٣) البيان والتوضيح ٣٤.

(٤) البيان والتوضيح ٥٩.

(٥) البيان والتوضيح ٣٧.

الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلا لذلك جميعه[١].

وقد اشتمل هذا الفصل على ما يلي:

أولا: قدم له بمقدمة بين فيها درجة رواة الصحيحين على سبيل الإجمال، وفرق بين من أخرجا له في الأصول ومن أخرجا له في المتابعات، وتناول أسباب الطعن الموجه إليهم، وأجاب عن كل سبب منها إجمالا.

ثانيا: أورد في هذا الفصل سبعة وسبعين وثلاثمائة راو ممن تكلم فيه من الرواة الذين أخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل وفصل القول في حالهم، وأحاديثهم في صحيح البخاري، ودافع عنهم على النحو الذي سبق ذكره عن الإمام أبي زرعة العراقي، إلا أنه كان قوي النفس في كل التراجم التي ذكرها فكان نقده للرواة، والكلام فيهم في أول الفصل كآخره.

ثالثا: اعتنى عناية كبيرة ببيان من أخرج له البخاري متابعة أو مقرونا.

رابعا: أورد تراجم مختصرة لمن علق البخاري أحاديثهم ممن تكلم فيه.

خامسا: قسم الرواة الذين تكلم فيهم ممن أخرج لهم البخاري بالإسناد المتصل إلى ثلاثة أقسام:

الأول: من ضعفه بسبب الاعتقاد قال: «وقد قدمنا حكمه وبينا في ترجمة كل منهم أنه لم يكن داعية، أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع»[٢]، وقد ذكر فيه ثمانية وستين راويا.

الثاني: من ضعف بأمر مردود كالتحامل، أو التعنت، أو عدم الاعتماد على المضعف

---

(١) هُدَى الساري ٤٠٣.

(٢) هُدَى الساري ٤٨٣.

لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله، أو لتأخر عصره ونحو ذلك، ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض، وكذا من اختلط أو تغير حفظه، أو كان ضابطا لكتابه دون الضبط لحفظه. قال: «فإن جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل»[(١)]، وقد ذكر فيه اثنين ومائتين من الرواة[(٢)] ودافع عنهم، ثم قال: فجميع من ذكر في هذين الفصلين ممن احتج به البخاري لا يلحقه في ذلك عاب لما فسرناه[(٣)].

الثالث: ما عدا من ذكر في الفصلين السابقين ممن وصف بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك، قال: «لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره»[(٤)]، وقد عددتهم بعد استبعاد القسمين الأولين فوجدتهم مائة وعشرة من الرواة.

وكلام الحافظ هذا يفيد عدة أمور:

[١] أن رواة القسم الثالث مجزوم عنده بأنهم من رواة المتابعات في صحيح البخاري.

[٢] ثبوت الجرح في رواة القسم الثالث، أو نزولهم عن درجة الثقة فهم كما قال: موصوفون بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط.

[٣] أن بعض رواة القسمين الثاني والثالث من رواة المتابعات أيضا.

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٤.

(٢) فيهم ثلاثة رواة لم يذكرا في حديثه المفصل على هؤلاء الرواة وهم الحسن بن علي الحلواني، وربيعة بن عبد الرحمن، وسليمان بن مهران الأعمش، وقد كنت أظن أنهم سقطوا من الطابع حتى راجعت مصورة لإحدى مخطوطات هُدَى الساري المحفوظة بالمكتبة الأزهرية برقم (٧٨٨ مصطلح) فلم أجدهم فيها.

(٣) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٤) المصدر السابق.

وبدراسة رواة القسم الثالث دراسة متأنية نستطيع أن نستخلص عدة أمور مهمة:

الأول: بعض هؤلاء الرواة الذين جعلهم الحافظ في القسم الثالث متابعاتهم لا توجد داخل الصحيح، وإنما خارجه، فمنهم على سبيل المثال:

١- أسباط بن محمد القرشي[١].

٢- إسحاق بن راشد الجزري[٢].

٣- إسماعيل بن زكريا الخلقاني[٣].

وهذا يعني أن الراوي الذي يقال فيه: «أخرج له البخاري في المتابعات» لا يشترط أن تكون متابعته داخل الصحيح، ولكن يكفي أن يتابع حتى ولو كان خارج الصحيح، وهذا موافق لما سبق نقله عن الحافظ، وهو يتحدث عن القسم الثالث فقد قال: «لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره».

ويؤيد هذا قول الحافظ ابن رجب الحنبلي: «اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تُكلم فيه إما متابعة واستشهاداً، وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً (عنه)، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه، وهذا قسم آخر ممن خرج له في الصحيح على غير وجه المتابعة والاستشهاد ودرجته تقصر عن درجة الصحيح عند الإطلاق»[٤].

---

(١) انظر ترجمته رقم [١٣٣].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٣٤].

(٣) انظر ترجمته رقم [١٣٦].

(٤) شرح علل الترمذي ٢/٧٠٨ - ٧٠٩.

ويلاحظ أن الحافظ ابن رجب لا يطلق علي هذه الصورة مصطلح المتابعة والاستشهاد، وهو خلاف اصطلاحي الأمر فيه سهل.

الثاني: بعض هؤلاء الرواة الذين جعلهم الحافظ في القسم الثالث بعض أحاديثهم ليس لها متابعات، ولكن لها شواهد، وقد نفى الحافظ التفرد بهذه الشواهد، وعدهم من رواة المتابعات، منهم:

١- إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي[١].

٢- سلم بن زرير البصري[٢].

٣- كليب بن وائل البكري[٣].

ولكن يشكل على هذا التقرير قول الحافظ في ترجمة سلم بن زير: قال الحاكم: «أخرج له البخاري في الأصول»، قلت (ابن حجر): جميع ما له عنده ثلاثة أحاديث أحدها: حديثه عن أبي رجاء عن عمران بن حصين في قصة نومهم عن الصلاة في الوادي، وهو عنده بمتابعة عوف عن أبي رجاء، ووافقه مسلم، ولم يخرج له غيره، والثاني: بهذا الإسناد والمتابعة حديث «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء» الحديث، والثالث: حديثه عن أبي رجاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لابن صياد: «خبأت لك خبيئا»، ولم يخرج له في الأصول غير هذا الحديث الواحد مع أن لهذا الحديث شواهد كثيرة[٤].

ووجه الإشكال أنه عد حديثه الثالث من الأصول مع كونه ذكر أن له شواهد كثيرة،

---

(١) انظر ترجمته رقم [١٣١].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٥٠].

(٣) انظر ترجمته رقم [١٧٢].

(٤) هُدَى الساري ٤٢٧.

ولعله جارى الحاكم في تسميته أصلا[١].

الثالث: بعض هؤلاء الرواة ذكر الحافظ في هُدَى الساري أن لهم أحاديث تفردا بها، ولكنها ليست في الأحكام إنما هي في الفضائل والمناقب، ونحوهما، وصنيع الحافظ يؤخذ منه أن البخاري إن أخرج للراوي المتكلم فيه حديثا فردا في فضائل الأعمال، ونحوها فذلك لا يعني أنه احتج به، وسبق تفصيل القول في هذه المسألة[٢].

ونستطيع أن نستخلص من كلام هؤلاء الأئمة النتائج التالية:

الأولى: أنه ليس كل طعن فيمن أخرج لهم الشيخان يكون مقبولا بل منه المقبول، ومنه المردود.

الثانية: أن الشيخين - رحمهما الله تعالى - احتجا بالثقات دون من دونهم في الحفظ، وأنهما إذا خرجا حديث من هو دون الثقة فإنما يخرجانه في المتابعات لا الأصول.

الثالثة: أن من أخرج الشيخان حديثه مقرونا لا يكون محتجا به عنده.

الرابعة: أن الشيخين قد يخرجان حديث من ليس بمعتمد عندهما لأن حديثه ثابت من طرق أخرى داخل الصحيح أو خارجه.

الخامسة: أن تخريج الشيخين للراوي المتكلم فيه حديثا فردا في فضائل الأعمال، ونحوها لا يعني أنه احتج به.

السادسة: أن الشواهد كافية للحكم بأن الراوي لم يتفرد بالحديث لأن الشيخين قد يخرجان لمن هو دون الثقة ما لا متابع له، ولكن له شواهد داخل الصحيح أو خارجه

---

(١) قال في المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٢٥: حدثنا عنه جميعا البخاري في الأصول، ومسلم في الشواهد.

(٢) انظر المبحث الثاني من الفصل الرابع ص ٩٦.

المطلب الثاني: التذييل على الدراسات السابقة المتعلقة بمن تكلم فيه وأخرج له الإمام البخاري في جامعه الصحيح

تعتبر دراسة الحافظ ابن حجر هي أوسع، وأدق الدراسات التي تناولت الرواة المتكلم فيهم من رجال صحيح البخاري، وقد بدت لي عدة ملاحظات على رواة القسم الثالث من تقسيم الحافظ ابن حجر الذي سبقت الإشارة إليه لابد من ذكرها قبل التذييل عليه:

الأولى: ثلاثة من هؤلاء الرواة لم يثبت عند ابن حجر أنهم ذكروا في الصحيح، وهم:

١ - سنيد بن داود[(١)].

٢ - عطاء بن أبي مسلم[(٢)].

---

(١) قال في هُدَى الساري ٤٢٨: «لم يثبت لي أن البخاري روى عنه بل وقع في كتاب التفسير عنده (حدثنا صدقة بن الفضل حدثنا حجاج بن محمد...) فذكر حديثا في تفسير سورة النساء، فوقع في رواية أبي علي بن السكن وحده في هذا الموضع (حدثنا سنيد بن داود حدثنا حجاج...) فذكره، ولم يذكر صدقة وقول ابن السكن شاذ إلا أنه محتمل، والذي أظنه أنه كان في الأصل عن صدقة وسنيد جميعا عن حجاج فاقتصر الجماعة على صدقة لثقته، واقتصر ابن السكن على سنيد بقرينه التفسير، والله أعلم».
قلت: لا يمكن إثبات كون سنيد من رواة الصحيح بمثل هذا الاحتمال الذي لم تقم عليه قرينة، وقد قال أبو علي الجياني في تقييد المهمل ٢/ ٦٩٥: ولابن السكن انفرادات في الأسانيد غريبة.

(٢) قال في هُدَى الساري ٤٤٦: ما علمت من ذكره في رجال البخاري سوى المزي فإنه ذكره في التهذيب، وقال في هُدَى الساري أيضا ٣٩٥ جوابا عن كلام المزي في الحديث الذي ادعى أنه من روايته في صحيح البخاري: «البخاري ما أخرجه إلا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح، وأما الخراساني فليس من شرطه لأنه لم يسمع من ابن عباس، لكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني فإن ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضا فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء ابن أبي رباح، وعطاء الخراساني جميعا» . وقد فصل القول في ذلك في تهذيب التهذيب ٧/ ١٩١، وقال في تقريب التهذيب ٣٩٢: لم يصح أن البخاري أخرج له. =

٣- يعقوب بن حميد بن كاسب(١).

الثانية: ثلاثة من هؤلاء الرواة ذكروا عرضا، ولم يقصد البخاري التخريج لهم، وقد سبق الحديث عنهم أثناء الكلام على أقسام الرواة المذكورين في صحيح البخاري(٢)، وهم:

= وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤١: قيل إن الذي في تفسير سورة نوح من صحيح البخاري هو عطاء الخراساني، وليس بجيد بل هو عطاء بن أبي رباح.

(١) اختلف ترجيح الحافظ في شأن يعقوب بن حميد ففي الهدي مال إلى أن البخاري أخرج له حديثا، لكنه في الفتح رجح أن البخاري لم يخرج له، وهذا هو الأرجح لما يلي:

أولا: لم يرد ذكر يعقوب بن حميد في أي موضع من صحيح البخاري في أي رواية من رواياته مصرحا به، وقد قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٥/ ٣٥٥: عادة البخاري لا يهمل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فيهملها استغناء بما سبق.

ثانيا: أن الذين ادعوا تخريج البخاري له لم يأتوا على ذلك ببينة.

ثالثا: أن الموضعين الذين ادعي أن البخاري أخرجهما له قائلا: «حدثني يعقوب» جاءا في روايات أخرى للصحيح منسوبين هكذا «يعقوب بن محمد»، و«يعقوب بن إبراهيم»، وليس في شيء من الروايات «يعقوب بن حميد».

أقول هذا مع العلم بأنني وقفت على حديثه في الصلح الذي ادعي أن البخاري أخرجه من روايته عند أبي بكر الشافعي في فوائده (٢/ ٧٢٧/ ١٠٠٣) قال: حدثنا بشر بن موسى الأسدي، ثنا إبراهيم بن زياد الخياط، وثنا جعفر بن محمد بن الخلال، ثنا يعقوب بن حميد، وحدثني أبو شبيل عبيد الله [في المطبوعة «أبو سنيل عبد الله» وهو خطأ] بن عبد الرحمن بن واقد، قال: حدثني أبي، قالوا: ثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد».

ولكن هذا لا يكفي في إثبات كونه من رواة الصحيح لأن هذا لا يمنع أن يرويه غيره ممن يسمى يعقوب. وانظر: المدخل إلى معرفة الصحيح للحاكم ٢/ ٨٠٣، تقييد المهمل ٣/ ١٠٦٢، مشارق الأنوار ٢/ ٣٤٢، رجال صحيح البخاري للكلاباذي ٢/ ٨٢٣، تهذيب الكمال ٣٢/ ٣٢٠، هُدَى الساري ص ٤٧٧، فتح الباري ٥/ ٣٥٥.

(٢) انظر المبحث الثالث من الفصل الرابع.

١- عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.

٢- عبد الكريم بن أبي المخارق.

٣- الحسن بن عمارة.

الثالثة: نص الحافظ في عشرة من هؤلاء الرواة على أن البخاري احتج بهم أو اعتمدهم مما يجعل ذكرهم في هذا القسم غريبا، وهم:

١- إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي، قال فيه: احتج به الشيخان في أحاديث يسيرة[١].

٢- إسماعيل بن أبي أويس، قال فيه: احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين[٢].

٣- رفيع أبو العالية الرياحي، قال فيه: احتج به الجماعة[٣].

٤- عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحناط قال فيه: احتج به الجماعة سوى الترمذي[٤].

٥- عبد الرحمن بن سليمان الأنصاري، قال فيه: احتج به الجماعة سوى النسائي[٥].

٦- عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قال فيه: احتج به البخاري كما قال الدارقطني[٦].

٧- عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي، قال فيه: اعتمده الشيخان[٧].

---

(١) هُدَى الساري ٤٠٨.

(٢) هُدَى الساري ٤١٠.

(٣) هُدَى الساري ٤٢٢.

(٤) هُدَى الساري ٤٣٧.

(٥) هُدَى الساري ٤٣٨.

(٦) هُدَى الساري ٤٣٨.

(٧) هُدَى الساري ٤٤٠.

٨- كثير بن شنظير قال: احتج به الجماعة سوى النسائي[١].

٩- مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، قال فيه: اعتمده الجماعة[٢].

١٠- وهب بن جرير، قال فيه: احتج به الأئمة[٣].

وهذا ظاهره التناقض إذ كيف يقول في تراجمهم: إن البخاري احتج بهم، أو اعتمدهم، ثم يقول بعد ذلك: إن البخاري لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه، وهذا يعني أنه لم يعتمدهم منفردين، وقد سبق أن مجرد تخريج البخاري للراوي بالإسناد المتصل لا يعني الاحتجاج عند الحافظ ابن حجر[٤].

ويمكن أن يعتذر للحافظ بأحد أمرين:

الأول: أن يقال: إنه استخدم الاحتجاج بمعنى التخريج بالإسناد المتصل، ففي ترجمة كثير بن شنظير من هُدَى الساري قال الحافظ: احتج به الجماعة سوى النسائي، وجميع ما له عندهم ثلاثة أحاديث، أحدها: عن عطاء عن جابر في السلام على المصلي رواه الشيخان من حديث عبد الوارث عنه، وتابعه الليث عن أبي الزبير عن جابر عند مسلم، وثانيها حديثه بهذا الإسناد في الأمر بتخمير الآنية، وكف الصبيان عند المساء أخرجه البخاري، وأبو داود، والترمذي من حديث حماد بن زيد عنه، وتابعه ابن جريج، وثالثها انفرد ابن ماجة بإخراجه والراوي عنه ضعيف[٥].

فقد أثبت هنا أن البخاري أخرج له حديثين توبع عليهما، ولم يذكره في القسم

---

(١) هُدَى الساري ٤٥٤.

(٢) هُدَى الساري ٤٦٧.

(٣) هُدَى الساري ٤٧٣.

(٤) انظر المبحث الثاني من الفصل الرابع ص ٩٦.

(٥) هُدَى الساري ٤٥٤.

الأول، ولا الثاني مما يعني أنه من رواة المتابعات، ومع هذا قال: «احتج به الجماعة سوى النسائي».

الثاني: أن يقال: إن الحافظ قد فاتته هذه الأسماء، وكان ينبغي أن يثبتها في القسم الثاني، وهذا هو الذي يترجح لي لما يلي:

١ - أن استخدام الحافظ للمصطلح الواحد في موضع واحد بمعنيين مختلفين يفقدنا الثقة بمقصوده بهذا المصطلح، وإن ساغ هذا أن يقع مرة فلا يسوغ أن يقع عشر مرات.

٢ - أنه لم يذكر في تراجم هؤلاء الرواة أن البخاري أخرج لهم ما توبعوا عليه إلا كثير ابن شنظير كما سبق، بل صرح في تراجم بعض هؤلاء الرواة أن البخاري أخرج لهم ما تفردوا به كإسماعيل بن أبي أويس.

٣ - أنه دافع عن بعضهم، ونفى عنهم الجرح أو وجهه كإبراهيم بن يوسف، ورفيع أبي العالية، وعبد ربه بن نافع، وعبد الرحمن بن سليمان، ومن كان هذا حاله فإن الحافظ يذكره في القسم الثاني.

٤ - أنه وثق بعضهم توثيقا مطلقا كوهب بن جرير، قال في الهدي: أحد الثقات[1]، وقال في التقريب: ثقة[2].

٥ - أن الحافظ سقطت منه بعض الأسماء من الحديث المفصل عن هؤلاء الرواة مع أنه ذكرهم عند حديثه المجمل كما سبق قريبا.

الرابعة: وثق الحافظ في تقريب التهذيب سبعة من هؤلاء الرواة، وأثبت الجرح في بعضهم نسبيا، وعليه فكان ينبغي ذكرهم في القسم الثاني لا الثالث، وهم:

---

(١) هُدَى الساري ٤٧٣.

(٢) تقريب التهذيب ٥٨٥.

١- أسباط بن محمد القرشي، قال فيه: ثقة ضعف في الثوري[١].

٢- رفيع أبو العالية الرياحي، قال فيه: ثقة كثير الإرسال[٢].

٣- عباس بن الوليد النرسي، قال فيه: ثقة[٣].

٤- عبد الواحد بن واصل الحداد، قال فيه: ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة[٤].

٥- علي بن الحكم البناني، قال فيه: ثقة ضعفه الأزدي بلا حجة[٥].

٦- محمد بن كثير العبدي، قال فيه: ثقة لم يصب من ضعفه[٦].

٧- وهب بن جرير، قال فيه: ثقة[٧].

الخامسة: خولف الحافظ ابن حجر في كون بعض هؤلاء الرواة من رواة المتابعات من الإمامين الحاكم، والذهبي، وغيرهما وذلك راجع في الأعم الأغلب إلى الاختلاف في معنى قولهم «احتج به البخاري»، وقد سبق تفصيل القول في هذه المسألة[٨].

---

(١) تقريب التهذيب ٩٨.

(٢) تقريب التهذيب ٢١٠.

(٣) تقريب التهذيب ٢٩٤.

(٤) تقريب التهذيب ٣٦٧.

(٥) تقريب التهذيب ٣٦٧.

(٦) تقريب التهذيب ٥٠٤، وقد قال الحافظ في ترجمته من الهدي ٤٦٤: «روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث في العلم، والبيوع، والتفسير قد توبع عليها».
قلت: أحاديثه في الصحيح قرابة الستين، ولا أدري كيف وقع هذا للحافظ ابن حجر، وقد قال الحافظ نفسه في تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧١ « وفي الزهرة روى عنه خ ثلاثة وستين حديثا».

(٧) تقريب التهذيب ٥٨٥.

(٨) انظر المبحث الثاني من الفصل الرابع.

ولكن بعض هؤلاء الرواة لم يحالف الحافظ الصواب في إدراجهم في رواة المتابعات إذ لا توجد قرينة يلتمس منها أن البخاري لم يعتمد هذا الراوي، وبعض هؤلاء الرواة قامت القرينة على خلاف ذلك كيزيد بن أبي مريم الدمشقي وثقه الإمام البخاري نفسه[١] فكيف يقال بعد ذلك: إن البخاري أخرج له في المتابعات!

السادسة: أدرج الحافظ ابن حجر عددا من الرواة في هذا القسم بناءا على أن هذا الراوي ممن خف ضبطه، وقد ترجح لي خلاف ذلك، فمنهم على سبيل المثال:

٣- حاتم بن إسماعيل المدني قال فيه: صحيح الكتاب صدوق يهم[٢] والذي ترجح لي أنه ثقة فقد قال فيه ابن المديني: كان حاتم عندنا ثقة ثبتا[٣]، وقال ابن معين[٤]، والعجلي[٥]، والدارقطني[٦]، وابن القطان[٧]: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس[٨]، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا كثير الحديث[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]، وقال النسائي: ليس بالقوي[١١]، وقال ابن المديني: روى عن جعفر عن أبيه أحاديث مراسيل

---

(١) علل الترمذي الكبير ٢٧١.

(٢) تقريب التهذيب ١٤٤.

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة ٤٨.

(٤) تاريخ الدارمي ٩٣.

(٥) معرفة الثقات ١/ ٢٧٥.

(٦) العلل ٢/ ١٦٨.

(٧) بيان الوهم والإيهام ٢/ ٤٤٧.

(٨) تهذيب الكمال ٥/ ١٩٠.

(٩) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٦٠٣.

(١٠) الثقات ٨/ ٢١٠.

(١١) ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٨.

أسندها[١]، وقال أحمد: زعموا أن حاتما كان فيه غفلة إلا أن كتابه صالح[٢] فمثله ثقة بلا شك وثقه ابن معين، والدارقطني، وابن القطان، والعجلي، وابن سعد، وابن حبان، وقال فيه ابن المديني: «كان ثقة ثبتا»، وقول النسائي: «ليس بالقوي» لم ينقله إلا الذهبي، وهو معارض بقوله « ليس به بأس»، وما نقل عن أحمد يكفي في دفعه قوله «زعموا»، ولا يشكل على ماذكرت قول ابن المديني: «روى عن جعفر عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها» لأنه إنما يدل على أن في روايته عن جعفر بن محمد لينا، ولم يخرج البخاري منها شيئا[٣]، وقد قال فيه الذهبي: ثقة[٤]، وقال أيضا: ثقة مشهور صدوق[٥].

٣- يزيد بن أبي مريم الدمشقي قال فيه: لا بأس به[٦]، والصواب أنه ثقة بلا شك قال أحمد[٧]، والبخاري[٨]، وابن معين[٩]، ودُحَيْم[١٠]، والعجلي[١١]: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به[١٢]، وقال أبو حاتم: من ثقات أهل دمشق[١٣]، وذكره ابن حبان في

(١) التعديل والتجريح ٢/ ٤٢٤.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٢٥٨.

(٣) هُدَى الساري ٤١٥.

(٤) الكاشف ١/ ٣٠٠.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٨.

(٦) تقريب التهذيب ٦٠٥.

(٧) سؤالات أبي داود ١٠٣.

(٨) علل الترمذي الكبير ٢٧١.

(٩) تاريخ الدارمي ٢٠١.

(١٠) تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٤٥، ودحيم هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي سبقت ترجمته.

(١١) معرفة الثقات ٢/ ٣٦٧.

(١٢) الجرح والتعديل ٩/ ٢٩١.

(١٣) المصدر السابق.

الثقات[١]، وقال: من متقني الشاميين[٢]، وقال الذهبي: ثقة[٣]، وتفرد الدارقطني بقوله: ليس بذاك[٤]، فمثله ثقة وثقه جمع كبير من النقاد فيهم أحمد، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، وقد لينه الدارقطني، ولم يأت بحجة، ولا أدرى لماذا أعمل الحافظ هذا التليين فنزل به عن درجة الثقة مع أنه قال: هذا جرح غير مفسر فهو مردود[٥].

فمثل هذين الراويين لا أجد مبررا لذكرهما في الرواة الذين أخرج لهم البخاري في المتابعات، وغير خاف أن الحكم على الرواة أمر اجتهادي تختلف فيه أنظار الباحثين كما اختلفت فيه أنظار النقاد المتقدمين، ورب راو واحد يختلف فيه رأي الناقد، أو الباحث من وقت إلى آخر.

وتتميما لعمل الحافظ ابن حجر قمت بما يلي:

أولا: إعادة فحص الرواة الذين ذكرهم الحافظ في القسم الثالث، واستبعاد ما يلي:

١- من لم يثبت كونه من رواة الصحيح.

٢- من ذكر عرضا، ولم يقصده الإمام البخاري بالذكر.

٣- من لم يثبت ضعفه أو خفة ضبطه، وذلك لعدم وجود قرينة تبرر لنا أن نعده من رواة المتابعات.

ثانيا: إعادة النظر في الرواة الذين ذكرهم الحافظ في القسمين الأول والثاني، وضم

---

(١) الثقات ٥/ ٣٣٦، ٧/ ٦٢٩.

(٢) مشاهير علماء الأمصار ٢٩١.

(٣) الكاشف ٢/ ٣٨٩.

(٤) سؤالات الحاكم ١٩١.

(٥) هُدَى الساري ٤٧٦.

من ثبت نزوله عن درجة الثقة، وقد أفاد الحافظ في تراجم بعضهم أن البخاري أخرج لهم ما توبعوا عليه، وبعضهم قد أخرج له البخاري مقرونا، وقد اجتمع لي منهم تسعة عشر راويا هم:

١- إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي.

٢- أسامة بن حفص المدني.

٣- أسباط أبو اليسع.

٤- أيمن بن نابل الحبشي.

٥- ثابت بن عجلان الأنصاري.

٦- الحسن بن ذكوان البصري.

٧- حماد بن سلمة.

٨- حميد بن الأسود البصري.

٩- سهيل بن أبي صالح.

١٠- طلحة بن نافع أبو سفيان.

١١- عباد بن يعقوب الرواجني.

١٢- عبد الله بن أبي لبيد المدني.

١٣- عبد الحميد بن يحيى الحماني.

١٤- عبد الرحمن بن عبد الله البصري

١٥- عبد الملك بن أعين الكوفي.

١٦- عنبسة بن خالد الأيلي.

١٧ - كهمس بن المنهال البصري.

١٨ - محمد بن زياد الزيادي.

١٩ - هشام بن عمار الدمشقي.

ولم أذكر من وصفه الحافظ في القسمين الأول والثاني بكون البخاري أخرج لهم متابعة مع كونهم من الثقات لمجرد كون البخاري أخرج لأحاديثهم في صحيحه طرقا أخرى في أبواب أخرى، لأن هذا لا يكفي للحكم عليم بأنهم من رواة المتابعات عنده كما سبق(١)، وعلى سبيل المثال فقد ترجم الحافظ لداود بن عبد الرحمن العطار في هُدَى الساري، ونقل توثيق أبي حاتم، وابن معين، وأبي داود، والعجلي، البزار ثم قال: «ونقل الحاكم أن ابن معين ضعفه، وقال الأزدي: يتكلمون فيه. قلت (الحافظ): لم يصح عن ابن معين تضعيفه والأزدي قد قررنا أنه لا يعتد به، ولم يخرج له البخاري سوى حديث واحد في الصلاة متابعة (٢)».

قلت: الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام (٢/ ٢٤٧/ ٧٢٦)، وهو الوحيد في الباب، وقد سماه الحافظ متابعة فيما يظهر لأن البخاري أخرج له طرقا أخرى في مواضع أخرى من صحيحه إلا أن هذا لا يكفي لوصف الراوي بكونه من رواة المتابعات الذي يعني أن الراوي غير معتمد عند البخاري فلا أظن أن الحافظ ابن حجر قصد هذا، لأنه صرح بكون داود هذا ثقة(٣)، وعذر الحافظ أنه أورد هذا الكلام في سياق الدفاع، وليس التنظير.

---

(١) انظر تمهيد هذا الفصل ص ١١٠.

(٢) هُدَى الساري ٤٢١

(٣) قال في تقريب التهذيب ١٩٩: ثقة لم يثبت أن بن معين تكلم فيه.

قلت: لا أدرى ما مستند الحافظ في أنه لم يصح تضعيفه عن ابن معين، وقد نقله الحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٠٧، وعلى كل فلو صح فهو غير مؤثر لأنه معارض بتوثيقه له موافقا جمهور النقاد.

ثالثا: جرد الكتب التالية لاستخراج من تكلم فيه من رجال صحيح البخاري ممن فات الحافظ ابن حجر أن يذكره في هُدَى الساري:

١- تهذيب التهذيب، وتقريبه كلاهما للحافظ ابن حجر(١).

٢- ميزان الاعتدال للإمام الذهبي.

٣- ذيل ميزان الاعتدال للإمام العراقي.

وبعد جرد هذه الكتب الثلاثة توفر لي (١٦٩) مائة وتسعة وستون راويا ممن تكلم فيه من رجال صحيح البخاري لم يذكرهم الحافظ ابن حجر في هُدَى الساري منهم ثمانية وخمسون راويا ذكرهم أبو زرعة العراقي في البيان والتوضيح.

رابعا: سلكت في هؤلاء الرواة طريقة تشبه طريقة الحافظ ابن حجر في هُدَى الساري حيث قسمتهم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: من نسب إلى البدعة.

الثاني: من كان تضعيفه مردودا أو نسبيا، ونحو ذلك.

الثالث: من ثبت فيه ما يقعد به عن رتبة الثقة.

وذكرت لكل واحد منهم ترجمة مختصرة، وأوردت دفاع أهل العلم عنهم فإن لم أجد توليت الدفاع عنهم.

خامسا: قمت بدراسة تراجم من اجتمع لدي من الرواة الذين ثبت فيهم الجرح، أو ثبت نزولهم عن درجة الثقة، وكذا أحاديثهم في صحيح الإمام البخاري، وقسمتهم إلى قسمين:

---

(١) أخذت عن التقريب من قال فيه الحافظ ابن حجر: «مقبول»، وأخرج له البخاري وذلك لأن قوله هذا يعني أن الراوي لين الحديث إذا لم يتابع، وأغلب هؤلاء الرواة ممن قال النقاد فيه: «مجهول» أو «لا يعرف»، ونحوهما.

الأول: من ثبت ضعفه، وقد ألحقت بهم من لم يذكر بجرح أو تعديل، ولم يوجد فيه ما يرفعه إلى رتبة من يقبل حديثه، وخصصت لهم المبحث الأول من الفصل الثالث من الباب الثاني.

الثاني: من ثبتت خفة ضبطه، وقد ألحقت بهم من لم يذكر بجرح أو تعديل، ووجد فيه ما يرفعه إلى رتبة من يقبل حديثه، وخصصت لهم المبحث الثاني من الفصل الثالث من الباب الثاني.

وهذا ثبت بأسماء الرواة الذين استدركتهم على الحافظ ابن حجر مقسمين إلى ثلاثة أقسام كما سبق مع تراجم موجزة لهم، ودفع ما نسب إليهم من الجرح ما أمكن.

القسم الأول: من وصف بالبدعة، وعدتهم (٢٦) ستة وعشرون نفسا:

١- إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم صالح الحديث، وقال ابن حبان في الثقات: كان عابدا صابرا على الجوع الدائم، وقال أبو زرعة: ثقة مرجئ قتله الحجاج بن يوسف(١). ذكره أبو زرعة العراقي(٢).

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن علية الإمام الحجة أورده الذهبي في الميزان وذكر ما عيب عليه من مشابهة أهل الكلام، وقوله بخلق القرآن، وأنه تاب من ذلك، ثم قال: إمامة إسماعيل وثيقة لا نزاع فيها، وقد بدت منه هفوة وتاب، فكان ماذا ! إنى أخاف الله، لا يكون ذكرنا له من الغيبة(٣)، وذكره أبو زرعة العراقي، وقال: نسب إليه القول بخلق القرآن، ولم يصح ذلك عنه، وعلى تقدير صحته فقد تاب منه(٤).

٣- الحسن بن يسار البصري أورده الذهبي في الميزان، وقال: سيد التابعين في زمانه بالبصرة، كان ثقة في نفسه حجة رأسا في العلم والعمل عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر لم يقصدها لذاتها فتكلموا فيه، فما التفت إلى كلامهم، لأنه لما حوقق عليها تبرأ منها، وقد سئل عن آدم أخلق للجنة أم للأرض؟ قال: بل للأرض، قيل: أكان يستطيع أن يكون من أهل الجنة، ولا يصير إلى الأرض؟ قال: لا. قال الذهبي: فهذا هو سر المسألة، فإن العبد لا يقدر أن يستقيم إلا أن يشاء الله له أن يستقيم، نعم كان الحسن كثير التدليس(٥)، قلت: عده الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ١٥٤.

(٢) البيان والتوضيح ٣٤.

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٠.

(٤) البيان والتوضيح ٥٢.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٧.

المدلسين[١].

٤- الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي وثقه ابن عيينة، وأحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، والفسوي، وابن سعد، وقال العجلي: كان صاحب سنة واتباع، وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه[٢].

٥- زبيد بن الحارث بن عبد الكريم اليامي قال القطان: ثبت، وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة ثقة خيار إلا أنه كان يميل إلى التشيع، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث وكان علويا[٣].

٦- زياد بن علاقة بن مالك الثعلبي قال ابن معين، والنسائي، والفسوي، والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: سيء المذهب كان منحرفا عن أهل بيت النبي ﷺ[٤].

٧- زيد بن واقد القرشي قال أحمد، وابن معين، ودحيم، والعجلي، والدارقطني: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به محله الصدق، وقال عبد الله بن يوسف التنيسي: كان يتهم بالقدر[٥].

٨- سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي قال أبو زرعة: سألت ابن نمير، وابن أبي شيبة عنه فأثنيا عليه، وذاكرت عنه أحمد بأحاديث فعرفه، وقال: صدوق، وكان يطلب معنا

---

(١) طبقات المدلسين ٣٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٢.

(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٨.

(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٧.

(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٢.

الحديث، وقال ابن معين: صدوق، وقال أبو داود: ثقة، وقال إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخزومي: كان إذا جاء ذكر علي بن أبي طالب قال: «صلى الله عليه وسلم»(١)، وأورده الذهبي في الميزان وقال: هو ثقة لكنه شيعي(٢).

٩- سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي اتفقوا على كونه ثقة ثبتا، وقال العجلي: كان فيه تشيع قليل، وقال أبو داود: كان سلمة يتشيع(٣).

١٠- سهل بن يوسف الأنماطي قال ابن معين، والنسائي، والدارقطني: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: صدوق والذي وضع منه القدر(٤).

١١- سليمان بن طرخان التيمي متفق على توثيقه، وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وكان من العباد المجتهدين، وكان يصلي الليل كله بوضوء عشاء الآخرة، وكان مائلا إلى علي بن أبي طالب(٥).

١٢- شهاب بن عباد العبدي أبو عمر الكوفي قال العجلي، وعبد الرحمن بن محمد الجزري: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة رضي، وقال ابن عدي: كان من خيار الناس(٦)، وذكره الذهبي في الميزان، ونقل عن الدارقطني قوله: صدوق زائغ(٧).

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٦٨.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ١٥٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ١٣٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٨.

(٥) تهذيب التهذيب ٤/ ١٧٦.

(٦) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢٢.

(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨٢، وقد أوردها ابن حجر في ترجمة شهاب بن عباد البصري، ولم يخرج له البخاري. وكلام الدارقطني في سؤالات الحاكم ١٥٣: «قلت: فشهاب بن عباد؟ قال صدوق زائغ» هكذا مهملا.

١٣- صالح بن كيسان المدني قال أحمد لما سئل عنه: بخ بخ، وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، والعجلي: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة ثبت، وقال ابن حبان في الثقات كان من فقهاء المدينة والجامعين للحديث والفقه من ذوي الهيئة والمروءة، وقال الخليلي: كان حافظا إماما، وقال ابن عبد البر: كان كثير الحديث ثقة حجة فيما حمل[١]. أورده الذهبي في الميزان، وقال: أحد الثقات والعلماء، رمى بالقدر، ولم يصح عنه ذلك[٢].

١٤- صفوان بن سليم المدني قال أحمد: ثقة من خيار عباد الله الصالحين، وقال العجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد،: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت مشهور العبادة، وقال المفضل الغلابي: كان يرى القدر[٣].

١٥- عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن سيرين: إن شاء الله ثقة رجل صالح، وقال أيوب: كان والله من الفقهاء ذوي الألباب ما أدركت بهذا المصر رجلا كان أعلم بالقضاء من أبي قلابة، وقال أبو زرعة: لا يعرف له تدليس، وقال العجلي: ثقة، وكان يحمل على علي ولم يرو عنه شيئا، وقال أبو الحسن علي بن محمد القابسي المالكي: ليس أبو قلابة من فقهاء التابعين، وهو عند الناس معدود في البله، عقب الحافظ هذا الكلام بقوله: كذا قال[٤]. قلت: لا ينبغي أن يلتفت إلى مثل هذا الكلام بعد شهادة أيوب السختياني له بالفقه، بل لا تنبغي حكايته، وأورده الذهبي في الميزان، وقال: ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم،

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٠.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٥/ ١٩٨.

وكان له صحف يحدث منها ويدلس[١]. قلت: سبق قول أبي زرعة بأنه لا يعرف له تدليس، ولا أدري ما مستنده في نسبته إلى التدليس، وقد عده الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، ونقل وصف الذهبي، والعلائي له بالتدليس[٢].

١٦- عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي وثقه الزهري، والنسائي، والعجلي، وابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الزبير بن بكار: كان صاحب الشيعة، وقال ابن سعد: كانت الشيعة يلقونه وينتحلونه[٣]. أورده الذهبي في الميزان، وقال: ما ذا بحمد الله جرح[٤]. وذكره أبو زرعة العراقي [٥]. قلت: روى له البخاري حديثا واحدا مقرونا[٦].

١٧- عبد العزيز بن سياه الأسدي وثقه العجلي، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، وابن معين، وأبو داود، وقال أبو زرعة: هو من كبار الشيعة[٧].

١٨- علي بن الحسن بن شقيق المروزي وثقه غير واحد، وقال أحمد لم يكن به بأس إلا أنهم تكلموا فيه في الإرجاء وقد رجع عنه[٨].

١٩- عمرو بن دينار المكي متفق على تثبته وإتقانه، وقد نسب إلى التشيع، قال

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٦.

(٢) طبقات المدلسين ٢٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ١٤.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٨٣.

(٥) البيان والتوضيح ١١٦.

(٦) ترجمته رقم [٥٠].

(٧) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٠٤.

(٨) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣.

الذهبي ما قيل عنه من التشيع باطل[١]. ذكره أبو زرعة العراقي[٢].

٢٠- قيس بن مسلم الجدلي وثقه أحمد، وابن معين، أبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، والعجلي، وقال يعقوب بن سفيان، وأبو داود، وابن معين: كان مرجئا[٣].

٢١- محمد بن محبوب البناني أبو عبد الله البصري قال أبو داود: سمعت ابن معين يثني عليه، ويقول: هو كيس صادق كثير الحديث، وكان أكيس في الحديث من مسدد، وكان مسدد خيرا منه، وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الآجري: قلت لأبي داود: كان يرى شيئا من القدر؟ فقال: ضعيف القول فيه[٤]. ذكره أبو زرعة العراقي[٥].

٢٢- مخول بن راشد النهدي قال أحمد: ما علمت إلا خيرا، وقال ابن معين، والنسائي، وابن سعد، والدارقطني، ويعقوب بن سفيان: ثقة، وقال العجلي: ثقة من غلاة[٦] الكوفيين، وقال أبو داود: شيعي، وليس له في البخاري غير حديث واحد توبع عليه عنده[٧]. قلت: قد توبع عليه في نفس الباب، وستأتي ترجمته في القسم الخاص بالملحق بالمقرون، وفيها قول أبي داود: كان حربيا يستحل ثياب الناس، ولا يحدث حديث السقيفة بغضا منه لأبي بكر رضي الله عنه[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦.

(٢) البيان والتوضيح ١٩١.

(٣) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٦١.

(٤) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٠. ولم يذكر الحافظ توثيق الدارقطني، وهو في سؤالات الحاكم ١٧٩.

(٥) البيان والتوضيح ٢٤٨.

(٦) كذا في تهذيب التهذيب ١٠/ ٧١، وفي معرفة الثقات ٢/ ٢٦٨: «من علية شيوخ الكوفيين».

(٧) تهذيب التهذيب ١٠/ ٧١.

(٨) انظر ترجمته رقم [١١٧].

٢٣- مسعر بن كدام الكوفي متفق على إمامته وتثبته، وقال أبو نعيم: مات مسعر، وكان من خيارهم فما شهد سفيان (يعني الثوري) جنازته يعني من أجل الإرجاء[١]. ذكره أبو زرعة العراقي، ونقل قول السليماني: كان من المرجئة[٢].

٢٤- منصور بن المعتمر الكوفي متفق على إتقانه وتثبته، وقال العجلي كوفي ثقة ثبت في الحديث كان أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثه القِدْح[٣]، لا يختلف فيه أحد، متعبد رجل صالح أكره على القضاء شهرين، وكان فيه تشيع قليل، ولم يكن بغال[٤].

٢٥- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي متفق على حفظه وإتقانه، وعيب عليه أنه كان يلحن[٥] وقال ابن المديني: كان فيه تشيع قليل[٦].

٢٦- يحيى بن يعمر البصري وثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد[٧]، وأورده الذهبي في الميزان، ونقل عن عثمان بن دحية قوله: ضال مضل عجز الله، وقال: نحن أقدر منه وهو قول القدرية بأجمعهم، قال الذهبي كذا قال، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة[٨]، وذكره أبو زرعة العراقي وعلق على كلام ابن دحية قائلا: كذا قال، ولم أر أحدا من المتقدمين، ولا من المتأخرين وصفه بذلك، على أنه هو

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٠٢.

(٢) البيان والتوضيح ١٩١.

(٣) يعني أنه صحيح لا خلل فيه فهو مستو كالقدح، والقدح بكسر القاف هو السهم. النهاية في غريب الحديث ٤/ ٢٠ القاموس المحيط ١/ ٣٥٣ (قدح).

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٨.

(٥) تهذيب التهذيب ١١/ ١١٠.

(٦) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٣٦.

(٧) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٦٦.

(٨) ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٦.

القائل: أول من قال في القدر معبد الجهني، وهو السائل عمر عن هذا القول وظاهره للإنكار له، ولعله اشتبه على ابن دحية بمعبد الجهني فإنه أول من تكلم في القدر، ووجه الإشكال كون يحيى بن يعمر راويا بعد معبد، قال الحسن البصري في معبد: ضال مضل، وعثمان بن دحية كان في الإسناد كثير الغلط[1].

(١) البيان والتوضيح ٣١٣.

القسم الثاني: من ضعف بأمر مردود أو كان ضعفه نسبيا، ونحو ذلك، وعدتهم (١٢١) مائة وواحد وعشرون نفسا:

١- أحمد بن أبي بكر واسمه القاسم بن الحارث أبو مصعب الزهري قال أبو زرعة، وأبو حاتم: صدوق، وقال الزبير بن بكار: هو فقيه أهل المدينة غير مدافع، وقال الحاكم: كان فقيها متقشفا عالما بمذاهب أهل المدينة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقدمه الدارقطني في الموطأ على يحيى بن بكير(١)، أورده الذهبي في الميزان، وقال: ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه: لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عن من شئت(٢)، قال الحافظ ابن حجر: يحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء أو إكثاره من الفتوى بالرأي(٣). ذكره أبو زرعة العراقي(٤).

٢- أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي أورده العراقي في ذيل الميزان، وقال: حكي أبو حفص بن شاهين في الثقات عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال فيه: ثقة وليس بحجة، قال العراقي: اليربوعي أوثق من عثمان، قال فيه أحمد بن حنبل: شيخ الإسلام، وقال أبو حاتم: كان ثقة متقنا، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد، والعجلي: ثقة صدوق صاحب سنة، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه، وقال ابن قانع: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات(٥).

٣- إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري قال ابن معين: ثقة ثقة، وقال أبو حاتم:

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ١٧.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٨٤.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ١٧.

(٤) البيان والتوضيح ٣٧.

(٥) ذيل ميزان الاعتدال ٦٣.

الثقة المأمون الإمام، وقال النسائي: ثقة مأمون أحد الأئمة، وقال العجلي: كان ثقة رجلا صالحا صاحب سنة، وقال ابن سعد: كان ثقة فاضلا صاحب سنة وغزو كثير الخطأ في حديثه[1]. قلت: ما ضره كلام ابن سعد بعد ثناء الأئمة عليه، ووصفهم له بالثقة، والإمامة، والأمانة.

٤- إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي قال العجلي: كان مفتي أهل الكوفة، وكان رجلا صالحا فقيها متوقيا قليل التكلف، ومات وهو مختف من الحجاج، وقال الأعمش: كان إبراهيم خيرا في الحديث، وقال الشعبي: ما ترك أحدا أعلم منه، وذكره ابن حبان في الثقات[2]. ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: ذكر الحاكم أبو عبد الله، وغيره أنه مدلس[3]. قلت: عده الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[4]، وقد عيب عليه أيضا كثرة اللحن، والإرسال، قال الذهبي: استقر الأمر على أن إبراهيم حجة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس بحجة[5].

٥- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المعروف بابن راهويه متفق على إمامته، وقال أبو داود: تغير قبل أن يموت بخمسة أشهر وسمعت منه في تلك الأيام فرميت به[6]. قلت: لم يوجب ذلك له ضعفا لقصر مدته وقلته كما أفاده العلائي[7].

٦- أيمن الحبشي والد عبد الواحد بن أيمن أورده الذهبي في الميزان، وقال: ما

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ١٣٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ١٥٥.

(٣) البيان والتوضيح ٣٥.

(٤) طبقات المدلسين ٣٢.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٧٥.

(٦) تهذيب التهذيب ١/ ١٩١.

(٧) كتاب المختلطين ٣.

روى عنه سوى ولده أيمن ففيه جهالة، وعقب ذلك بقوله: لكن وثقه أبو زرعة(١). ذكره أبو زرعة العراقي(٢).

٧- بجالة بن عبدة التميمي العنبري قال أبو زرعة، ومجاهد بن موسى: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وحكى الربيع عن الشافعي أنه قال: مجهول، لكنه قال أيضا في موضع آخر: حديث بجالة متصل ثابت لأنه أدرك عمر وكان رجلا في زمانه، وكاتبا لعماله، قال البيهقي: فكأنه وقف على حاله بعد(٣).

٨- بشر بن خالد العسكري وثقه النسائي، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب عن شعبة بأشياء(٤). قلت: لا يضره ذلك بعد توثيق النسائي له.

٩- ثابت بن أسلم البناني أورده الذهبي في الميزان، وقال: ثقة بلا مدافعة كبير القدر، تناكد ابن عدى بذكره في الكامل، ونقل عنه قوله: ما وقع في حديثه من النكرة فإنما هو من الراوي عنه، لأنه روى عنه ضعفاء ثم قال الذهبي: وثابت ثابت كاسمه، ولولا ذكر ابن عدى له ما ذكرته(٥)، وذكره أبو زرعة العراقي، وقال متعقبا كلام ابن عدي: ما هذا بالذي يؤثر في ثابت(٦).

١٠- الجعد بن دينار اليشكري قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: لا بأس به، ووثقه أبو داود، وقال ابن حبان في الثقات: يخطىء(٧). قلت: انفرد ابن حبان بذلك

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٤.

(٢) البيان والتوضيح ٦٣.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٥.

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٢.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٢.

(٦) البيان والتوضيح ٧٥.

(٧) تهذيب التهذيب ٢/ ٦٩.

وهو متشدد في الجرح.

١١- جعفر بن حيان أبو الأشهب العطاردي وثقه أحمد، وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس به بأس، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين قوله: ليس بشئ. قال الذهبي: ما أعتقد أن ابن معين قال هذا، وإنما وهى ابن معين أبا الأشهب الواسطي، ولهذا وهم أيضا ابن الجوزى، وقال في هذا: «جعفر بن حيان أبو الأشهب الواسطي»، والرجل بصرى ليس بواسطى، وقد اشتركا في الكنية والاسم، وافترقا في البلد والأب[١].

١٢- حرب بن شداد أبو الخطاب البصري قال أحمد: ثبت في كل المشايخ، وقال عبد الصمد بن عبد الوارث: كان ثقة، وقال ابن معين، وأبو حاتم: صالح، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وأورده الذهبي في الميزان وقال: قال بعضهم: فيه لين[٢]، قلت: هذا جرح مبهم من شخص مبهم، وقد عقب الذهبي هذا الجرح بقوله: احتج به أصحاب الصحاح كلهم.

١٣- حزم بن أبي حزم مهران أبو عبد الله البصري قال أحمد، وابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، وهو من ثقات من بقي من أصحاب الحسن، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان: يخطىء[٣]. قلت: قد وثقه أئمة النقاد، وابن حبان متشدد في الجرح، وقد أخرج له البخاري حديثا واحدا له عنده طرق أخرى في نفس الباب[٤].

١٤- حسان بن عبد الله بن سهل الكندي الواسطي قال أبو حاتم: ثقة، وقال ابن

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٦.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٠.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٢.

(٤) ترجمته رقم [٩٧].

يونس: صدوق حسن الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء[١]. قلت: انفرد ابن حبان بذلك وهو متشدد في الجرح.

١٥- الحسن بن إسحاق بن زياد الليثي قال النسائي: شاعر ثقة، وقال أيضا: كان صاحب حديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: مجهول، قال الحافظ بن حجر: وكأنه ما لقيه فلم يعرفه[٢].

١٦- الحسن بن الربيع بن سليمان البجلي قال العجلي: ثقة رجل صالح متعبد، وقال أبو حاتم: كان من أوثق أصحاب ابن إدريس، وقال ابن خراش: كوفي ثقة، وقال عثمان بن أبي شيبة: صدوق وليس بحجة[٣]. قلت: لا يضره كلام ابن أبي شيبة بعد قول أبي حاتم، وهو المعروف بتشدده: «كان من أوثق أصحاب ابن إدريس» وهو عبد الله بن إدريس أبو محمد الكوفي.

١٧- الحسن بن عبد الله العرني البجلي الكوفي قال يحيى بن معين: صدوق ليس به بأس، وقال أبو زرعة، وابن سعد، والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء[٤]. قلت: انفرد ابن حبان بذلك وهو متشدد في الجرح، وقد روى له البخاري حديثا واحدا مقرونا، وستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون[٥].

١٨- الحسين بن محمد بن بهرام التميمي قال ابن سعد، والعجلي: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن نمير: صدوق، وقال معاوية بن صالح: قال لي أحمد:

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٢٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٢.

(٤) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٢.

(٥) ترجمته رقم [٣٢].

اكتبوا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات، وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه مجهول قال ابن حجر: فكأنه ظنه آخر(١).

١٩- حمران بن أبان مولى عثمان قال يحيى بن معين: حمران من تابعي أهل المدينة ومحدثيهم، وقال ابن عبد البر: أحد العلماء الجلة أهل الوجاهة والرأي والشرف، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ولم أرهم يحتجون بحديثه(٢). قلت: حديثه قي الكتب الستة، وقد أورده الذهبي في الميزان، وقال: ثقة ثم أورد كلام ابن سعد وقال: وقد أورده البخاري في الضعفاء لكن ما قال ما بليته قط(٣). قلت: ذكر البخاري للراوي في الضعفاء لا يستلزم أن يكون ضعيفا عنده كما سبق(٤).

٢٠- خالد بن ذكوان أبو الحسين ويقال أبو الحسن المدني قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث قليل الحديث محله الصدق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: حديثه ليس بالكثير وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن خزيمة: حسن الحديث وفي القلب منه(٥). قلت: لا يضره ذلك بعد توثيق الأئمة له، وقد أورده الذهبي في الميزان وقال: ما أدري لأي شيء أورده ابن عدي(٦).

٢١- خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان قال أحمد: كان ثقة صالحا في دينه، وقال ابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صحيح

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٢١.

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٦٤.

(٤) انظر المبحث الأول من الفصل الخامس.

(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٧٨.

(٦) ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٠.

الحديث، وقال الترمذي: ثقة حافظ، وانفرد ابن عبد البر بقوله: ضعيف[١].

٢٢- خالد بن يزيد بن زياد الأسدي قال أبو حاتم: صدوق، وقال يعقوب بن سفيان: كان ثقة، وقال الدارقطني: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء ويخالف[٢]. قلت: انفرد ابن حبان بذلك وهو متشدد في الجرح.

٢٣- خطاب بن عثمان الطائي وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ[٣]. قلت: الأئمة الكبار يمكن أن يقال فيهم هذا، وقد أخرج له البخاري حديثا واحدا له شاهد في نفس الباب، وستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالملحق بالمقرون[٤].

٢٤- ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي المعروف بربيعة الرأي قال أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن سعد: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت أحد مفتي المدينة، وقال أحمد: وأيش عند ربيعة من العلم[٥]. قلت: إنما قال أحمد ذلك لأجل الرأي، وإلا فهو قد وثقه، ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ونقل عن ابن الصلاح قوله: قيل إنه تغير في الآخر، وقال: ولم أذكره إلا لأن أبا حاتم بن حبان ذكره في ذيل الضعفاء، ثم قال: وقد احتج به أصحاب الكتب كلها[٦]، وقال العلائي متعقبا ذكر ابن حبان له في الضعفاء: لم يلتفت إلى تضعيفه فهو من القسم الأول[٧].

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٨٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٦.

(٤) ترجمته رقم [١٠٠].

(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٢.

(٦) ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٠.

(٧) كتاب المختلطين ٣٣.

٢٥- زكريا بن عدي بن زريق بن إسماعيل التيمي قال ابن معين: لا بأس به وقال العجلي وابن خراش، وابن سعد: ثقة، وقال ابن الجنيد: قيل لابن معين: ذكر لأبي نعيم حديث عن زكريا بن عدي فقال: ما له وللحديث ذاك بالتوراة أعلم، فقال ابن معين: كان زكريا بن عدي لا بأس به، وكان أبوه يهوديا فأسلم(١).

٢٦- زهرة بن معبد بن عبد الله التيمي قال أحمد، والنسائي، والدارقطني: ثقة، وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث لا بأس به، وقال ابن حبان في الثقات: «يخطىء، ويخطأ عليه وهو ممن استخير الله فيه»، وتوقف أبو حاتم في سماعه من ابن عمر، قال ابن حجر: ولم نقف لهذا الرجل على خطأ، وتوقف أبي حاتم في سماعه من ابن عمر لا وجه له ففي البخاري ما يدل عليه(٢).

٢٧- زهير بن معاوية أبو خيثمة الكوفي ثقة ثبت متفق على توثيقه لكن قال أبو زرعة: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط(٣). أورده الذهبي في الميزان، وقال: لين روايته عن أبى إسحاق من قبل أبى إسحاق لا من قبله(٤).

٢٨- زيد بن أسلم العدوي قال أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، وابن خراش، والفسوي: ثقة، وذكر ابن عبد البر ما يفيد أنه كان يدلس(٥)، وذكره الذهبي في الميزان وقال: تناكد ابن عدى بذكره في الكامل فإنه ثقة حجة، فروى

والقسم الأول من أقسام المختلطين عند العلائي هو من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا إما لقلته أو لكونه لم يرو شيئا في حال اختلاطه. كتاب المختلطين ٣.

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٣.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٨٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٢.

عن حماد بن زيد، قال: قدمت المدينة وهم يتكلمون في زيد بن أسلم، فقال لى عبيدالله بن عمر: ما نعلم به بأسا إلا أنه يفسر القرآن برأيه[١].

٢٩- سالم أبو الغيث المدني قال أحمد: لا أعلم أحدا روى عنه إلا ثور وأحاديثه متقاربة وقال ابن معين: ثقة يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة حسن الحديث، وذكر ابن شاهين أن كلام أحمد بن حنبل اختلف فيه[٢]، وأورده الذهبي في الميزان، ونقل عن ابن معين أنه قال: لا أعرف اسمه، وليس بثقة[٣]. قلت العبرة بما وافق فيه الأكثر.

٣٠- سالم بن أبي الجعد رافع الكوفي قال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، والعجلي: ثقة، وقال إبراهيم الحربي: مجمع على ثقته[٤]، وذكره الذهبي في الميزان ووصفه بالتدليس[٥] قلت: لم أجد ذلك لغير الذهبي، وعليه اعتمد سبط ابن العجمي، وابن حجر، وقد عده الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[٦].

٣١- سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن سعد، وابن قانع، وقال أحمد بن حنبل: رجل صالح صاحب خير ما علمت وقال أيضا: ليس به بأس، وقال ابن أبي خيثمة، والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكر الدارقطني في كتاب التصحيف أنه حدث بحديث فصحف في اسم منه فذكر ذلك لداود بن

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ١١٤.

(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٣.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٩.

(٦) طبقات المدلسين ٣٥.

رشيد فقال ليس سريج من جمازات المحامل[(١)]. قلت: قد صحف من هو أرفع شأنا منه كشعبة بن الحجاج فلم يضره ذلك.

٣٢- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري إمام متفق على توثيقه والاحتجاج به، وقد ترك مالك الرواية عنه قيل لأنه وعظه، وقيل لأنه تكلم في نسبه[(٢)].

٣٣- سعيد بن عامر الضبعي قال البخاري: كثير الغلط، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أيضا: كان رجلا صالحا، وكان في حديثه بعض الغلط، ووثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي. قلت: له عند البخاري حديثان أحدهما موقوف لكل منهما طريق آخر في نفس الباب، وستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن ضعفهم البخاري، وأخرج لهم في الصحيح[(٣)].

٣٤- سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني قال أحمد: هو من أهل الفضل والصدق، وقال أبو حاتم: ثقة من المتقنين الأثبات، وقال ابن حبان: كان ممن جمع وصنف، وكان من المتقنين الأثبات، وقال الخليلي ثقة متفق عليه، وقال يعقوب بن سفيان كان إذا رأى في كتابه خطأ لم يرجع عنه[(٤)]. قلت: هذا يدل على اعتداده بحفظه، وشدة حفظه لكتابه.

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٧، وقد وقع فيه «حمازات»، والصواب ما أثبته.
قال السخاوي في فتح المغيث ١/ ٣٧٢: «ليس من جمازات أي أبعرة المحامل، والجماز البعير»، وقال الدكتور قاسم علي سعد في مباحث في علم الجرح والتعديل ٧٧: «أي ليس من الأبعرة التي تعدو والتي تحمل المحامل، أي ليس بالقوي».
قلت: الجمَّازات (بتشديد الميم) جمع جمازة، وهي الناقة شديدة العدو من جمز بمعنى عدا وأسرع، والمحامل جمع محمل وهو الهودج. المصباح المنير ١/ ١٠٨ (جمز)، ١/ ١٥٢ (حمل).

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٢.

(٣) ترجمته رقم [٤].

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٧٩.

٣٥- سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص البغدادي وثقه ابن المديني، والنسائي، وقال يعقوب بن سفيان: هما ثبتان الأب والابن، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال صالح بن محمد: صدوق إلا أنه كان يغلط، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[1]. قلت: مثل هذا يصدق على مالك بن أنس، وقد وثقه الأئمة فلا يعدل عن ذلك إلا ببرهان.

٣٦- سفيان بن سعيد الثوري أورده الذهبي في الميزان وقال: الحجة الثبت متفق عليه مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، ولكن له نقد وذوق، ولا عبرة بقول من قال: يدلس ويكتب عن الكذابين[2]. قلت: ذكره الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[3].

٣٧- سفيان بن عيينة الهلالي أورده الذهبي في الميزان وقال: أحد الثقات الأعلام أجمعت الأمه على الاحتجاج به، وكان يدلس لكن المعهود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة ثم قال: وروى محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عن يحيى بن سعيد القطان قال أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة فمن سمع منه فيها فسماعه لا شيء. قلت (الذهبي): سمع منه فيها محمد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي، ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا من قبل سنة سبع فأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات ولم يلقه أحد فيها لأنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر، وأنا أستبعد هذا الكلام من القطان وأعده غلطا من ابن عمار فإن القطان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاج، ووقت تحدثهم عن أخبار الحجاز فمتى تمكن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان، ثم يشهد عليه بذلك والموت قد نزل

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٨٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ١٦٩.

(٣) طبقات المدلسين ٣٥.

به فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع مع أن يحيى متعنت جدا في الرجال وسفيان فثقة مطلقا والله أعلم[١]، وقد قال نحوه العلائي[٢]، وقال ابن حجر تعليقا على قول الذهبي: «فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع»: وهذا الذي لا يتجه غيره لأن ابن عمار من الأثبات المتقنين، وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة واعتمد قولهم، وكانوا كثيرا فشهد على استفاضتهم... ثم ذكر قصة تؤيد هذا[٣].

٣٨- سلام بن سليم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي قال ابن معين: ثقة متقن، وقال العجلي، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق[٤]. أورده الذهبي في الميزان[٥] لأجل حديث أخطأ فيه، ولم يقل أحد إن الثقة لا يخطئ.

٣٩- سليم بن أسود أبو الشعثاء المحاربي الكوفي قال أحمد: بخ ثقة، وقال أبو حاتم: لا يسأل عن مثله، وقال ابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن خراش: ثقة، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، وقال ابن حزم: مجهول، قال ابن حجر: فكأنه ما عرف أن أبا الشعثاء هذا اسمه[٦].

٤٠- صالح بن أبي مريم الضبعي مولاهم أبو الخليل البصري قال ابن معين، وأبو داود، والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وانفرد ابن عبد البر بقوله: لا يحتج به[٧].

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٠.

(٢) كتاب المختلطين ٤٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ١٠٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٤٨.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٦.

(٦) تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٥.

(٧) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٣.

٤١- الضحاك بن مخلد الشيباني أبو عاصم النبيل قال ابن معين، والعجلي، وابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الخليلي: متفق عليه زهدا وعلما وديانة وإتقانا(١)، وأورده الذهبي في الميزان، وقال تناكد العقيلى، وذكره في كتابه، وساق له حديثا خولف في سنده، ونقل عن النباتي قوله: ذكر لأبي عاصم أن يحيى بن سعيد يتكلم فيك، فقال: لست بحي ولا ميت إذا لم أذكر. وقد عقب الذهبي ذلك بقوله: أجمعوا على توثيق أبى عاصم(٢).

٤٢- طلحة بن يزيد الأنصاري. ذكره أبو زرعة العراقي تبعا للذهبي(٣)، وقال: روى عنه عمرو بن مرة، قال يحيى بن معين: لم يرو عنه غيره(٤). قلت: لا يضره ذلك فقد وثقه النسائي(٥).

٤٣- عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال أحمد، وابن معين، وأبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث، وقال البزار: صالح الحديث(٦). ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: ما علمت فيه مغمزا إلا ما تقدم من قول ابن علية: كل من اسمه عاصم ففي حفظه شيء، وهذا لا يضر عاصما هذا فقد وثقه أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، وغيرهم(٧).

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٩٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٤٣.

(٤) البيان والتوضيح ٨٩.

(٥) تهذيب التهذيب ٥/ ٢٦.

(٦) تهذيب التهذيب ٥/ ٥٠.

(٧) البيان والتوضيح ٩٢.

٤٤- عاصم بن يوسف اليربوعي ذكره ابن حبان في الثقات وقال محمد بن عبد الله الحضرمي (مطين): كان ثقة، وقال الدارقطني: ثقة، وقال أبو بكر البزار: ليس به بأس[١]. ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: لا أعلم فيه مغمزا إلا قول ابن علية، وقد وثقه مطين، وابن حبان[٢].

٤٥- عبد الله بن ثعلبة بن صعير ويقال: ابن أبي صعير مسح رسول الله ﷺ وجهه ورأسه زمن الفتح ودعا له، وزعم ابن حزم أنه مجهول[٣]. ذكره أبو زرعة العراقي[٤].

٤٦- عبد الله بن خباب الأنصاري قال أبو حاتم، والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: حدث عنه أئمة الناس وهو صدوق لا بأس به، وقال الجوزجاني: سألتهم عنه فلم أرهم يتفقون على حده ومعرفته[٥]. أورده الذهبي في الميزان، وقال بعدما ذكر كلام الجوزجاني: بل هو معروف وثقه أبو حاتم، وحسبك[٦]، ذكره أبو زرعة العراقي[٧].

٤٧- عبد الله بن دينار العدوي وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، والنسائي، والعجلي، وقال ابن عيينة: لم يكن بذاك ثم صار، وقال العقيلي: في رواية المشائخ عنه اضطراب[٨]، ذكره أبو زرعة العراقي[٩]، ونقل قول

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/ ٥٢.

(٢) البيان والتوضيح ٩٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٥/ ١٤٥.

(٤) البيان والتوضيح ٩٧.

(٥) تهذيب التهذيب ٥/ ١٧٢.

(٦) ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٢.

(٧) البيان والتوضيح ٩٩.

(٨) تهذيب التهذيب ٥/ ١٧٧.

(٩) البيان والتوضيح ٩٩.

الذهبي: إنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العقيلى، فإن عبدالله حجة بالاجماع[١].

٤٨- عبد الله بن سعيد بن عبد الملك الأموي قال ابن معين، وعلي بن المديني، وأبو مسلم عبد الرحمن بن يونس المستملي: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به صدوق، وقال علي بن المديني: كان أفقه قرشي رأيته، وقال الدارقطني: من الثقات[٢]، ذكره الذهبي في المغني وقال: صدوق ضعفه ابن معين[٣]، وذكره في الميزان وقال: قد ذكرت في المغني أن ابن معين ضعفه، ولا أدري الساعة من أين نقلته فيكون له فيه قولان[٤]. قلت: العبرة بما وافق جمهور النقاد، وقد ذكره أبو زرعة العراقي، وعقب كلام الذهبي بقوله: لا عبرة بهذا فالرجل حجة[٥].

٤٩- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ذكره ابن حبان[٦]، والعجلي[٧] في الثقات، وقال الذهبي: ثقة[٨]، وقال ابن حجر: مقبول[٩]، قلت: بل هو ثقة وثقه العجلي، وابن حبان، لم يثبت فيه جرح لأحد، وهو معروف ليس بمجهول، قال عنه

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٥/ ١٤٥.

(٣) المغني في الضعفاء ١/ ٣٤٠.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٩.

(٥) البيان والتوضيح ١٠٢.

(٦) الثقات ٥/ ١٠.

(٧) معرفة الثقات ٢/ ٤٥، وقد سكت عنه على خلاف عادته، وقال محققه: «في الحاشية: لعله سقط ثقة».

(٨) الكاشف ١/ ٥٦٧.

(٩) تقريب التهذيب ٣١٠.

البخاري: ورث عائشة ﵂ عمته[١]، وقد قال ابن حجر في موضع آخر: ثقة[٢]، وهو أولى لما تقدم.

٥٠- عبد الله بن محمد بن أبى شيبة الحافظ الكبير الحجة وثقه الجماعة، وما كاد يسلم، قال الميمونى: تذاكرنا يوما فقال رجل: ابن أبى شيبة يقول عن عفان، فقال أحمد بن حنبل: دع ابن أبى شيبة في ذا، وانظر ما يقول غيره، يريد أبو عبد الله كثرة خطئه، قال الخطيب: أرى أن أحمد لم يرد ما ذكره الميمونى من أن أبا بكر كثير الخطأ، وقال جعفر الفريابى: سألت محمد بن عبدالله بن نمير عن بنى أبى شيبة ثلاثتهم، فقال فيهم قولا لم أحب أن أذكره. ذكر هذا الذهبي في الميزان، وعقبه بقوله: أبو بكر ممن قفز القنطرة، وإليه المنتهى في الثقة[٣]، وذكره أبو زرعة العراقي[٤].

٥١- عبد الله بن وهب بن مسلم المصري متفق على إمامته وإتقانه، ويكفيه قول أبي زرعة: نظرت في نحو ثلاثين ألفا من حديث ابن وهب بمصر وغير مصر لا أعلم أني رأيت له حديثا لا أصل له وهو ثقة، ولكن قال النسائي: كان يتساهل في الأخذ، ولا بأس به، وقال في موضع آخر: ثقة ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا، وقد أجاب عن ذلك الساجي فقال: صدوق ثقة، وكان من العباد، وكان يتساهل في السماع لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة ويقول فيها: حدثني فلان، وقال أحمد: صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: إنه كان يسيء الأخذ، قال: قد كان ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشائخه

---

(١) التاريخ الكبير ٥/ ١٣١.

(٢) فتح الباري ١٠/ ٩٩.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٩٠.

(٤) البيان والتوضيح ١١٥.

وجدته صحيحا، وقال ابن سعد: كان كثير العلم ثقة فيما قال حدثنا، وكان يدلس[١]، وجعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[٢]، وذكره أبو زرعة العراقي فقال: أحد الفقهاء الثقات الأعلام ذكره ابن عدي في الكامل فلم يحسن[٣].

٥٢- عبد الله بن يحيى المعافري أبو يحيى المصري قال أبو زرعة، وأبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، ذكره الذهبي في الميزان، ونقل عن الدارقطني قوله: مجهول[٥]. قلت: لا يضره ذلك طالما عرفه غيره وأثنى عليه.

٥٣- عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليمامي قال أحمد: ثقة لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: أثنى عليه مسدد، وذكره ابن عدي من أجل حديث أورده في ترجمته، وقال: لم أر للمتقدمين فيه كلاما، وأرجو أنه لا بأس به[٦]. قال الذهبي: تبارد ابن عدي بذكره[٧]، وذكره أبو زرعة العراقي وقال متعقبا ابن عدي: ما ينبغي أن يذكر مثل هذا، أو يضعف الشخص بأن يأتي بحديث منكر على تسليم أن يكون منكرا، وإنما ذكرته تبعا لابن عدي، ولصاحب الميزان، وإلا فالرجل حجة ما لأحد فيه كلام[٨].

٥٤- عبد الله بن يوسف التنيسي شيخ البخاري المتفق على تثبته وإتقانه قال فيه

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٦٩.

(٢) طبقات المدلسين ٢٨.

(٣) البيان والتوضيح ١١٨.

(٤) تهذيب التهذيب ٦/ ٧٠.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ٥٢٤، وقول الدارقطني في سؤالات الحاكم ١٥٦.

(٦) تهذيب التهذيب ٦/ ٦٩.

(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ٥٢٥.

(٨) البيان والتوضيح ١٢٩.

البخاري: كان من أثبت الشاميين، وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: قد كان يحيى بن بكير يقول في عبد الله بن يوسف: متى سمع من مالك ومن رآه عند مالك؟ توهم فيه ما لا يجوز، فخرجت فلقيت أبا مسهر فسألني عن عبد الله بن يوسف، فقلت: عندنا بمصر في عافية، فقال سمع معي الموطأ سنة ست وستين ومائة، فرجعت إلى مصر فحكيت لابن بكير فلم يقل فيه شيئا بعد. قال الذهبي معلقا على هذه الحكاية: ابن يوسف أثبت في الموطأ من ابن بكير وأوثق بكثير وناهيك أن يحيى بن معين قال: ما بقي على أديم الأرض أوثق من ابن يوسف في الموطأ، وقال أيضا: أساء ابن عدي بذكره في الكامل[1]، وذكره أبو زرعة العراقي، وقال: أورده ابن عدي في الكامل فما أحسن[2].

٥٥- عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب القرشي العدوي المدني الأعرج أورده العراقي في ذيل الميزان، وأورد له حديثا تكلم فيه أبو بكر الضبعي بسببه فقال: «فيه نظر» ثم قال: إنما نشأ ضعف هذا الحديث من اضطرابه والاختلاف في رفعه ووقفه ووصله وإرساله واضطراب لفظه لا من حال عبد الحميد فقد وثقه النسائي، والعجلي، وابن حبان، وأبو بكر بن أبي داود، والحاكم فقال فيه: ثقة مأمون، والاعتماد في تعديل الرواة وجرحهم على أئمة الحديث لا على الفقهاء[3].

٥٦- عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: قال ابن حزم: لا أعرفه، قلت (أبو زرعة): قد عرفه الناس ووثقه محمد ابن سعد، وابن حبان[4].

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٩٠.

(٢) البيان والتوضيح ١٢١.

(٣) ذيل ميزان الاعتدال ٢٤١.

(٤) البيان والتوضيح ١٣١.

٥٧- عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري وثقه ابن معين، والعجلي، أورده الذهبي في الميزان، وقال: من أئمة التابعين وثقاتهم، ذكره العقيلى في كتابه متعلقا بقول إبراهيم النخعي فيه: كان صاحب أمراء[١]، ورد الذهبي هذا بقوله: وبمثل هذا لا يلين الثقة[٢]. ذكره أبو زرعة العراقي[٣].

٥٨- عبد الرحمن بن المبارك بن عبد الله العيشي قال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، أورده العراقي في ذيل الميزان، ونقل عن أحمد قوله: لا أعرفه، وعقب ذلك بقوله: وثقه جماعة، واحتج به البخاري[٥].

٥٩- عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي وثقه ابن سعد، وابن نمير، والحاكم، وابن حبان، وقال علي بن المديني: ثبت في شعبة، وقال أبو أحمد الحاكم: صدوق صالح الحديث، وقال ابن قانع: ثقة يخطىء[٦]. قلت: ابن قانع متكلم فيه، ولا يقبل قوله في تضعيف الثقات.

٦٠- عبد العزيز بن مسلم القسملي قال ابن معين، و ابن نمير، والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان: ربما

---

(١) هكذا وقع في ميزان الاعتدال ٢/ ٥٨٤، والبيان والتوضيح ١٣٢، وجاء في تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٥ «مراء».

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٥٨٤.

(٣) البيان والتوضيح ١٣٢.

(٤) تهذيب التهذيب ٦/ ٧٠.

(٥) ذيل ميزان الاعتدال ٢٥٠.

(٦) تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩١.

وهم فأفحش[١]. ذكره أبو زرعة العراقي[٢]، ونقل قول الذهبي متعقبا قول العقيلى: «في حديثه بعض الوهم»، قلت: هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة[٣]، وابن حبان يتشدد في الجرح كما سبق.

٦١- عبد القدوس بن الحجاج الخولاني أورده الذهبي في الميزان، وقال: وثقه العجلي، والدارقطني، وغيرهما، وأخطأ في إيداعه كتاب الضعفاء بعض الجهلة[٤]. ذكره أبو زرعة العراقي[٥].

٦٢- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي إمام ثقة مشهور عاب عليه التدليس غير واحد قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، وقال ابن حبان: كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم وكان يدلس[٦]. ذكره أبو زرعة العراقي[٧]. قلت: إنما عيب عليه التدليس وهو مجمع على ثقته كما قال الذهبي[٨].

٦٣- عبيد الله بن الأخنس النخعي قال أحمد، وابن معين، وأبو داود، والنسائي: ثقة، وقال ابن حبان: يخطىء كثيرا[٩]. قلت: انفرد ابن حبان بهذا، وهو من تشدده.

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٧.

(٢) البيان والتوضيح ١٤١.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٣٥.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٣.

(٥) البيان والتوضيح ١٤٢.

(٦) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥٧.

(٧) البيان والتوضيح ١٤٨.

(٨) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥٩.

(٩) تهذيب التهذيب ٧/ ٣.

٦٤- عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي أثنى عليه أحمد، وأبو داود، وقال ابن معين: ثقة مأمون، وقال النسائي، وابن سعد: ثقة، وقال العجلي: كان ثقة ثبتا متقنا عالما بحديث الثوري رجلا صالحا أرفع من روى عن سفيان، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان أثبت الناس في الثوري إذا أخرج كتابه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب وينفرد(١). قلت: ما هذا بخادش في ثقته بعد ثناء الأئمة عليه.

٦٥- عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي قال ابن معين، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة صدوق لا أعرف له حديثا منكرا، ووثقه العجلي، وابن نمير، وقال ابن سعد كان ثقة صدوقا كثير الحديث، وربما أخطأ، وكان أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزري ولم يكن أحد ينازعه في الفتوى في دهره(٢). قلت: كلام ابن سعد مردود بتوثيق الأئمة له، ويكفيه قول أبي حاتم: «لا أعرف له حديثا منكرا» .

٦٦- عثمان بن المغيرة الثقفي قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وعبد الغني بن سعيد: ثقة، ووثقه العجلي، وابن نمير، وابن حبان(٣). أورده الذهبي في الميزان وقال: صدوق موثق، ولأبي عوانة عنه ما ينكر(٤)، وقد تعقبه أبو زرعة العراقي بقوله: لم يحسن الذهبي في ذكره، فلا عبرة بما قاله(٥).

٦٧- عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي قال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ليس بالقوي(٦). قلت: قد وثقه أبو حاتم،

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣١.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ١٤١.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦.

(٥) البيان والتوضيح ١٦١.

(٦) تهذيب التهذيب ٧/ ١٢١ .وقد سقط كلام الدارقطني من التهذيب، واستدركته من سؤالات الحاكم ١٧١ .

وحسبك به فلا يرد توثيقه بجرح غير مفسر.

٦٨- عراك بن مالك الغفاري أورده أبو زرعة العراقي ونقل عن أحمد قوله: لم يسمع من عائشة، ثم قال: حديثه عنها في صحيح مسلم، ووثقه العجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم[١].

٦٩- عطاء بن أبي رباح أحد الأئمة الأعلام قال علي بن المديني: كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج، وقيس بن سعد، قال الذهبي: لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضى[٢]. ذكره أبو زرعة العراقي[٣].

٧٠- عقبة بن خالد بن عقبة بن خالد السكوني قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه قلت: هو ثقة؟ قال: أرجو إن شاء الله، وقال أبو حاتم: من الثقات صالح الحديث لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال عثمان بن أبي شيبة: هو عندي ثقة[٤]. أورده الذهبي في الميزان، ونقل عن العقيلي قوله: لا يتابع على حديثه[٥]. وذكره أبو زرعة العراقي، وتعقب العقيلي بقوله: وما الذي يلزم من كون ثقة ينفرد بحديث[٦].

٧١- عكرمة بن خالد بن العاص القرشي قال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث، وقد ضعفه ابن حزم لأنه خلطه براو آخر يشبهه في الاسم، وهو عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص،

---

(١) البيان والتوضيح ١٦٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٧٠.

(٣) البيان والتوضيح ١٦٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٣.

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٨٥.

(٦) البيان والتوضيح ١٦٩.

وقد أفاد الحافظ أنه تبع في ذلك الساجي[1]، وذكره أبو زرعة العراقي، ونقل عن الذهبي أن ابن القطان حكى عن ابن حزم أنه وقع إليه كتاب الساجي في الرجال فاختصره، ورتبه على الحروف فزلق في هذا الرجل بالذي قبله، ولم يتفطن لذلك[2].

٧٢- علي بن عبد الله المديني شيخ البخاري متفق على إمامته وتثبته لكنهم عابوا عليه إجابته في محنة خلق القرآن[3]. ذكره أبو زرعة العراقي[4]، وقال الذهبي متعقبا العقيلي حيث ذكره في الضعفاء: أفما لك عقل يا عقيلي، أتدرى فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث[5].

٧٣- علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي قال الحاكم: مجهول[6]، وقال ابن حجر: مقبول[7] قلت: هو ثقة قال فيه البخاري: متقن[8].

٧٤- عمر بن محمد بن جبير بن مطعم. ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: لم يرو

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٩٠، البيان والتوضيح ١٧٠.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٦.

(٤) البيان والتوضيح ١٧٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٠.

(٦) نقله عنه الجياني في تقييد المهمل ٣/ ١٠٠٥، ولم أجده في كتب الحاكم، والذي في كتابه المدخل إلى معرفة الصحيح ١/ ٤٦٤: «علي بن عبد الله بن إبراهيم شيخه، وربما قال: علي بن إبراهيم»، وقد نقل الحاكم توثيق البخاري له كما في تهذيب الكمال ٢٠/ ٥٢٠.

(٧) تقريب التهذيب ٤٠٣.

(٨) تاريخ بغداد ١٢/ ٣.

عنه سوى الزهري، وقال النسائي: ثقة[١]. قلت: لا يضره تفرد الزهري عنه طالما وثقه النسائي.

٧٥- عمر بن محمد بن زيد بن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال أحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو داود، وابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس[٢]. أورده الذهبي في الميزان، وقال: قيل: لينه يحيى بن معين[٣] قلت: هذا قول ممرض معارض لتوثيق يحيى الموافق لقول الجمهور فلا يخدش في ثقته، وقد ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: أورده الذهبي بلا حجة فأساء وتعدى[٤].

٧٦- عمرو بن الحارث بن يعقوب المصري قال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: كان أحفظ أهل زمانه ولم يكن له نظير في الحفظ، وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين، وقال أبو داود عن أحمد: ليس فيهم مثل الليث لا عمرو ولا غيره، وقد كان عمرو عندي ثم رأيت له مناكير، وقال أيضا: يروي عن قتادة أشياء يضطرب فيها، ويخطىء[٥]. قلت: الظاهر أنه قال ذلك في سياق المقارنة بينه، وبين الليث بن سعد، والرجل ثبت حفظه وإتقانه فلا يعدل عن ذلك إلا ببرهان. ذكره أبو زرعة العراقي[٦].

٧٧- عمرو بن العباس الباهلي ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف[٧].

---

(١) البيان والتوضيح ١٧٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٣٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٢٠.

(٤) البيان والتوضيح ١٨٨.

(٥) تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠.

(٦) البيان والتوضيح ١٩٠.

(٧) تهذيب التهذيب ٨/ ٥٣.

قلت: قد سبق أن ابن حبان يتشدد في الجرح، وقوله: «ربما خالف» يصدق على أغلب الثقات، وقد وثقه الدارقطني(١).

٧٨- عمير بن سعيد النخعي قال ابن معين، وابن سعد، والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وأفرط أبو محمد بن حزم فقال: مجهول(٢). ذكره أبو زرعة العراقي(٣).

٧٩- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي متفق على توثيقه، وقال علي بن عثمان بن نفيل قلت لأحمد: إن أبا قتادة الحراني كان يتكلم في وكيع، وعيسى بن يونس، وابن المبارك، فقال: من كذب أهل الصدق فهو الكذاب(٤). ذكره الذهبي في الميزان، وقال: من أئمة الإسلام(٥).

٨٠- الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج قال أحمد بن الحسين بن إسحاق الصوفي: كان أحد الدواهي قال الخطيب: يعني في الذكاء، وقال أبو حاتم: صدوق: وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو داود: أنا لا أحدث عنه لأنه كان لا يفوته حديث جيد(٦). قال الذهبي: قد حدث عنه أبو داود، والشيخان، وأبو حاتم، والمحاملي(٧). ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: أورده صاحب الميزان بلا حجة(٨).

---

(١) سؤالات الحاكم ١٦٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٩.

(٣) البيان والتوضيح ١٩٨.

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٢١٣.

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٢٨.

(٦) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٤٩.

(٧) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٥٢.

(٨) البيان والتوضيح ٢٠٤.

٨١- الفضل بن مساور أبو المساور البصري، قال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: فيه ضعف[١]. قلت هذا تجريح مبهم معارض بتوثيق الدارقطني.

٨٢- فضيل بن عياض الزاهد وثقه ابن عيينة، والنسائي، والعجلي، والدارقطني، وابن سعد، وغيرهم، وقال قطبة بن العلاء: تركت حديث فضيل بن عياض لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان رضى الله عنه[٢]. قال الذهبي: فمن قطبة؟! وما قطبة حتى يجرح؟! وهو هالك، روى الفضيل ﷺ ما سمع فكان ماذا؟ فالفضيل من مشايخ الإسلام والسلام[٣]. ذكره أبو زرعة العراقي[٤].

٨٣- قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي متفق على إتقانه وتثبته، ولكن استنكروا له حديث جمع التقديم[٥]، ولا يضره أن يخطئ في حديث.

٨٤- قيس بن حفص بن القعقاع التميمي قال ابن معين، والدارقطني: ثقة، وقال العجلي: لا بأس به كتبت عنه شيئا يسيرا، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يغرب[٦]. قلت: لا يضره ذلك طالما كان ثقة.

٨٥- لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي قال ابن سعد، وأبو زرعة، وابن خراش، والعجلي: ثقة، وقال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم، وقال ابن معين: مضطرب

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦١.

(٤) البيان والتوضيح ٢٠٥.

(٥) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٢٢.

(٦) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٧.

الحديث[١]. قلت: من كان مضطرب الحديث لا يوثقه هذا الجمع من الأئمة، وقد ذكره الحافظ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وقال: أشار ابن أبي خيثمة عن ابن معين إلى أنه كان يدلس، وجزم بذلك الدارقطني[٢]. ذكره أبو زرعة العراقي[٣].

٨٦- الليث بن سعد الفهمى المصري أورده الذهبي في الميزان وقال: أحد الأعلام والأئمة الأثبات ثقة حجة بلا نزاع، وقال يحيى بن معين: كان يتساهل في الشيوخ والسماع، وكان من أهل المعرفة، وذكر أبو الوليد الطيالسي أن رواية الليث عن بكير بن الأشج مناولة، قال عبدالله بن أحمد: ذكرت هذا لأبي فأنكره، ثم قال الذهبي: لولا أن النباتي ذكر الليث في تذييله على الكامل لما ذكرته، لأنه ما هو بدون مالك ولا سفيان، وما تساهل فيه الليث فهو دليل على الجواز لأنه قدوة[٤]. ذكره أبو زرعة العراقي[٥].

٨٧- محمد بن إسحاق بن منصور الكرماني قال يحيى بن معين، والداقطني: ثقه، وذكره ابن حبان في الثقات، قال أبو حاتم: مجهول[٦]. قلت: قد عرفه ابن معين، والدارقطني ووثقاه.

٨٨- محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة قال أبو حاتم: كان غزاء ثقة، وقال أبو داود: كان من الشجعان، وقال صالح بن محمد: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، استنكر له أبو داود حديثا، وقال: ذاكرت به فلم يعرف، وفي نفسي منه[٧]. أورده الذهبي في

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ١٥١.

(٢) طبقات المدلسين ٣١.

(٣) البيان والتوضيح ٣٠١.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٣.

(٥) البيان والتوضيح ٢١٨.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤.

(٧) تهذيب التهذيب ٩/ ٥١.

الميزان، وقال: منكر جدا، ولكنه قد شك في رفعه، ووقفه يحتمل إن كان محفوظا[١]. ذكره أبو زرعة العراقي[٢].

٨٩- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي المعروف بالزمن وثقه الذهلي، وابن معين، والفلاس، والدارقطني، وغيرهم، وقال صالح بن محمد: صدوق اللهجة، وكان في عقله شيء، وقال النسائي: لا بأس به كان يغير في كتابه[٣]. قلت قد احتج به سائر الأئمة كما قال الخطيب البغدادي[٤].

٩٠- محمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري قال ابن مندة: مجهول[٥]، وقال ابن حجر: مقبول[٦]. قلت: بل هو ثقة قال الحاكم عنه وأخيه أحمد: إسنادهما وسماعهما معا وهما سيان[٧]، وقد قال عن أخيه أحمد: مجود في البصريين[٨]، وقال أيضا: هو أحد أركان الحديث[٩].

٩١- محمد بن عباد بن جعفر القرشي المخزومي المكي أورده العراقي في ذيل الميزان، ونقل عن الحاكم أنه قال: غير محتج به، ثم نقل تعقب البيهقي له بقوله: قول شيخنا رحمه الله في محمد بن جعفر إنه غير محتج به سهو منه فقد أخرج البخاري ومسلم

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٨٢.

(٢) البيان والتوضيح ٢٢٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤٨.

(٤) تاريخ بغداد ٣/ ٢٨٤.

(٥) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٣٣.

(٦) تقريب التهذيب ٥١٠.

(٧) تهذيب الكمال ٢٦/ ٥٥٦.

(٨) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٦٤.

(٩) تهذيب الكمال ١/ ٥١٦.

حديثه في غير القلتين في الصحيح واحتجا به، ثم قال العراقي: إن أراد الحاكم أنه غير محتج به في الصحيحين فهو وهم فقد احتجا به في حديثه عن جابر في النهي عن صوم يوم الجمعة، واحتج به البخاري في حديث عن ابن عباس في نزول قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾[هود: ٥] واحتج به مسلم في حديث له عن ابن عمر، وحديث له عن أبي هريرة، وغير ذلك، وإن أراد أنه غير محتج به مطلقا فليس كذلك فقد وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن سعد، وابن حبان وروى عنه الأئمة الزهري، وابن جريج، والأوزاعي، ولم أر لغير الحاكم فيه جرحا، وعلى تقدير أن يكون الحاكم أراد أنه غير محتج به في الصحيحين فلا ينبغي أن يكون تضعيفا لأن جماعة من الثقات لم يحتج بهم الشيخان ولم يتكلم فيهم بجرح والله أعلم(١).

٩٢- محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان القرشي قال أبو حاتم: هو من التابعين لا يسأل عن مثله، وقال ابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حزم عن حديث ذكره له: ضعيف ومرسل، قال الحافظ:كذا قال فإن كان ضعف الخبر لإرساله ففي العطف نظر وإن كان ضعف محمدا فليس له في ذلك سلف(٢). ذكره أبو زرعة العراقي(٣).

٩٣- محمد بن عمرو بن عطاء القرشي قال أبو زرعة، والنسائي، وابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث، وقد ضعفه يحيى في رواية، ووثقه في أخرى(٤). قلت: العبرة بما وافق فيه يحيى الجمهور.

---

(١) ذيل ميزان الاعتدال ٣٠٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٢.

(٣) البيان والتوضيح ٢٣٩.

(٤) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٣٢.

٩٤- محمد بن وهب بن عطية ويقال: وهب بن سعيد بن عطية الدمشقي قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن عدي: له غير حديث منكر ولم أر للمتقدمين فيه كلاما وقد تكلموا فيمن هو خير منه[١]، قال ابن حجر: إنما قال ابن عدي ذلك لأنه خلطه بمحمد بن وهب بن مسلم القرشي، وفرق بينهما أبو القاسم بن عساكر فأصاب[٢].

٩٥- محمد بن يحيى بن علي الكناني قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف، وقال ابن حزم: مجهول، ورد عليه الحافظ أبو بكر بن مفوز الشاطبي بقوله: كان أحد الثقات المشاهير يحمل الحديث والأدب والتفسير ومن بيت علم ونباهة، وقال السليماني: حديثه منكر، قال ابن حجر: لم يتابع السليماني على هذا[٣]. ذكره أبو زرعة العراقي[٤].

٩٦- مجاهد بن جبر المكي إمام مشهور أورده الذهبي في الميزان، وقال: أحد الأعلام الأثبات، ذكره أبو العباس النباتي في تذييله، وقال أبو بكر بن عياش: قلت للأعمش: ما بال تفسير مجاهد مخالف - أو شئ نحوه؟ قال: أخذها من أهل الكتاب، وقال النباتي: ذكر مجاهد في كتاب الضعفاء لابن حبان البستى، ولم يذكره أحد ممن ألف في الضعفاء، قال: ومجاهد ثقة بلا مدافعه، ثم قال الذهبي: وأجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به[٥]. ذكره أبو زرعة العراقي[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥٦.

(٤) البيان والتوضيح ٢٥٣.

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣٩.

(٦) البيان والتوضيح ٢٢٢.

٩٧- محل بن خليفة الطائي الكوفي قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة زاد أبو حاتم: صدوق، ووثقه ابن خزيمة، والدارقطني، وابن حبان، وقال ابن عبد البر: ضعيف، ولم يتابع ابن عبد البر على ذلك(١).

٩٨- مروان بن شجاع الجزري قال أحمد: شيخ صدوق وقال أيضا هو وأبو داود: لا بأس به، وقال ابن معين، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح ليس بذاك القوي في بعض ما يرويه مناكير يكتب حديثه، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا، وذكره ابن حبان في الثقات، وفي الضعفاء وقال: يروي المقلوبات عن الثقات لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد(٢). قلت: العبرة بما وافق عليه ابن حبان الجمهور، وأبو حاتم معروف بتشدده. ذكره أبو زرعة العراقي(٣).

٩٩- معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ الأنصاري ذكره ابن مندة، وأبو نعيم، وابن فتحون في الصحابة، وقال المزي: هو أحد المجهولين(٤). قال الذهبي: صحابي(٥).

١٠٠- معبد بن كعب بن مالك الأنصاري قال ابن حجر: مقبول(٦). قلت: بل ثقة، قال الإمام أحمد: آل كعب بن مالك كلهم ثقات(٧)، وقال العجلي: ثقة(٨)، وذكره ابن

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ٥٤.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ٨٥.

(٣) البيان والتوضيح ٢٥٧.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٧٣.

(٥) الكاشف ٢/ ٢٧٣.

(٦) تقريب التهذيب ٥٣٩.

(٧) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٧٩.

(٨) معرفة الثقات ٢/ ٢٨٥.

حبان في الثقات[١]، وقد احتج به البخاري حيث أخرج له حديثا واحدا تفرد به[٢].

١٠١- معمر بن يحيى بن سام بن موسى الضبي الكوفي قال أبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال الآجري عن أبي داود: بلغني أنه لا بأس به وكأنه لم يرضه[٣]، وقال الحافظ في التقريب: مقبول[٤]. قلت: قد وثقه أيضا ابن معين[٥]، ويعقوب بن سفيان[٦]، ولا يضره أن لا يرضاه أبو داود مع أنه قال فيه: «لا بأس به» فكأنه ليس في أعلى درجات الثقة عنده، ومن كان هذا حاله كيف يقول فيه الحافظ ابن حجر: مقبول، وستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالملحق بالمقرون[٧].

١٠٢- مكي بن إبراهيم الحنظلي قال أحمد، والعجلي: ثقة، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا في الحديث، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه وأخطأ في حديثه عن مالك عن نافع عن بن عمر في الصلاة على النجاشي والصواب عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة[٨]، قلت: ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: لا يضره الخطأ في حديث على تقدير وقوعه[٩].

---

(١) الثقات ٥/ ٤٣٢.

(٢) في كتاب الرقاق، باب سكرات الموت (١١/ ٣٦٩/ ٦٥١٢، ٦٥١٣).

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٣.

(٤) تقريب التهذيب ٥٤١.

(٥) تاريخ الدوري ٢/ ٥٧٨.

(٦) المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٣.

(٧) ترجمته رقم [١١٨].

(٨) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦١.

(٩) البيان والتوضيح ٢٧٣.

١٠٣- موسى بن أعين الجزري ذكره أبو زرعة العراقي، ونقل قول ابن حزم: مجهول، ثم قال: هذه زلة قبيحة لأنه قد روى عنه خلائق، وكان أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه، ووثقه أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وابن حبان(١).

١٠٤- النضر بن شميل المروزي وثقه ابن المديني، وابن معين، والنسائي، وأورده الذهبي في الميزان، وقال: ثقة حجة محتج به في الصحاح، ولولا أن العقيلي أورده ما أوردته(٢). ذكره أبو زرعة العراقي(٣).

١٠٥- النضر بن محمد بن موسى الجرشي قال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما انفرد(٤). قلت: لا يضره ذلك طالما كان ثقة.

١٠٦- النعمان بن أبي عياش الزرقي الأنصاري قال يحيى بن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو بكر بن منجويه: كان شيخا كبيرا من أفاضل أبناء أصحاب رسول الله ﷺ(٥). أورده العراقي في ذيل الميزان، ونقل عن الدارقطني قوله: مجهول، ثم قال: وثقه ابن معين، وابن حبان وروى عنه جماعة منهم أبو حازم، ويحيي بن سعيد الأنصاري، وغيرهما، وأخرج له الشيخان(٦)، وقد ذكره أبو زرعة العراقي(٧).

١٠٧- هريم بن سفيان البجلي قال ابن معين، وأبو حاتم: ثقة، وقال عثمان بن أبي

---

(١) البيان والتوضيح ٢٧٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٥٨.

(٣) البيان والتوضيح ٢٨١.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩٦.

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٦.

(٦) ذيل ميزان الاعتدال ٣٤٣.

(٧) البيان والتوضيح ٢٨٢.

شيبة: هو صدوق ثقة، وقال الدارقطني: صدوق، وقال البزار: صالح الحديث ليس بالقوي[١]. قلت: هذا جرح غير مفسر، وقد أخرج له البخاري حديثا واحدا مقرونا، وستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون[٢].

١٠٨- الوليد بن صالح النخاس الضبي قال أحمد بن إبراهيم الدورقي، وأبو حاتم، وأبو عوانة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عبد الله بن أحمد قلت لأبي: لم لم تكتب عن الوليد بن صالح؟ قال: رأيته يصلي في مسجد الجامع يسيئ الصلاة فتركته[٣]. قلت: كلام أحمد ليس مما يجرح به خاصة والصلاة فيها كثير من المسائل التي كثر فيها الخلاف بين الفقهاء.

١٠٩- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي قال أحمد: ليس به بأس، وقال معاوية بن صالح: قلت لابن معين: من أثبت شيوخ البصريين؟ قال: وهيب، وذكر جماعة، وقال ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال، وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد ذكره فأحسن الثناء عليه، وقال العجلي: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: ما أنقى حديثه لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء وهو الرابع من حفاظ البصرة وهو ثقة، وقال ابن سعد: كان قد سجن فذهب بصره وكان ثقة كثير الحديث حجة، وقال الآجري عن أبي داود: تغير وهيب بن خالد وكان ثقة[٤]. قلت: كان تغيره يسيرا كما في تقريب التهذيب[٥].

---

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩.

(٢) ترجمته رقم [٣٢].

(٣) تهذيب التهذيب ١١/ ١٢٠.

(٤) تهذيب التهذيب ١١/ ١٤٩.

(٥) تقريب التهذيب ٥٨٦.

١١٠- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري إمام كبير القدر متفق على تثبته وإتقانه، وقال: يحيى بن سعيد القطان لما سئل عنه وعن محمد بن عمرو بن علقمة: أما محمد بن عمر فرجل صالح ليس بأحفظ للحديث، وأما يحيى بن سعيد فكان يحفظ ويدلس(١). قلت: تدليسه نادر، وقد عده الحافظ في المرتبة الأولى من المدلسين، وذكر ممن وصفه بالتدليس علي بن المديني والدارقطني(٢).

١١١- يحيى بن قزعة المكي قال ابن حجر: مقبول(٣). قلت: بل ثقة، قال فيه الدارقطني: ثقة(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات(٥)، وقال الذهبي: ثقة(٦)، وهو من شيوخ البخاري روى له في الصحيح أربعة وعشرين حديثا.

١١٢- يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل أورده الذهبي في الميزان قال: قال ابن المقرى: سمعت محمد بن عقيل البغدادي يقول: قال إبراهيم بن هانئ: رأيت أبا داود يقع في يحيى بن معين، فقلت: تقع في مثل يحيى! فقال: من جر ذيول الناس جروا ذيله. قال الذهبي: محمد هذا لا يدرى من هو، وقد قال أحمد بن حنبل: أكره الكتابة عمن أجاب في المحنة كيحيى، وأبى نصر التمار، ثم قال الذهبي: وإنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه،، ويحيى فقد قفز القنطرة، بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي(٧)، وذكره أبو زرعة العراقي، وقال: الرجل حجة

---

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٥.

(٢) طبقات المدلسين ٣٢.

(٣) تقريب التهذيب ٥٩٥.

(٤) سؤالات الحاكم ١٨٨.

(٥) الثقات ٩/ ٢٥٧.

(٦) الكاشف ٢/ ٣٧٣.

(٧) ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٠.

لا محالة، وإنما ذكر للذب عنه[١].

١١٣- يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد الليثي أورده الذهبي في الميزان، وقال: من ثقات التابعين وعلمائهم،لم أذكره إلا لأن أبا عبدالله بن الحذاء أورده في باب من ذكر بجرح من رجال الموطأ فلم يأت بشئ أكثر من قول ابن معين: يروى عن كل أحد، وما هذا بجرح فإن الثوري كذلك يفعل، وهو حجة[٢]. ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي[٣].

١١٤- يسير ويقال: (أسير) بن عمرو ويقال: (ابن جابر) الكوفي أدرك زمن النبي ﷺ، ويقال: إن له رؤية، ووثقه ابن حبان، وابن سعد، والعجلي، وأما ابن حزم فقال: ليس بالقوي[٤]. ذكره أبو زرعة العراقي[٥].

١١٥- يوسف بن يعقوب الصفار أبو يعقوب الكوفي قال أبو حاتم: ثقة من أهل الخير، وقال أبو داود: ما سمعت إلا خيرا، وقال ابن قانع: صالح، وقال ابن حبان: في الثقات كان يغرب[٦]. قلت: لا يضره ذلك وهو ثقة.

١١٦- أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف الأنصاري ذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال ابن حجر: مقبول[٨]. قلت: هو ثقة روى عنه جمع من الأئمة الثقات فيهم الإمام

---

(١) البيان والتوضيح ٣١٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٠.

(٣) البيان والتوضيح ٣١٥.

(٤) تهذيب التهذيب ١١/ ٣٣٢.

(٥) البيان والتوضيح ٣١٧.

(٦) تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨٠.

(٧) الثقات ٧/ ٦٥٥.

(٨) تقريب التهذيب ٦٢٣.

مالك بن أنس، وهو معروف بأنه لا يروي إلا عن ثقة[١].

١١٧- أبو كبشة السلولي أورده الذهبي في الميزان، ونقل عن عبد الحق قوله: مجهول، وعقبه بقوله: هذا خطأ بل الرجل مشهور موثق[٢]. ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: وثقه العجلي[٣]، قلت: وثقه أيضا يعقوب بن سفيان[٤].

١١٨- أبو هاشم الرماني الواسطي اسمه يحيى بن دينار وقيل غير ذلك قال أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: كان فقيها صدوقا، وذكره ابن سعد في تسمية من كان بواسط من الفقهاء والمحدثين، وقال: كان صدوقا، وقال ابن عبد البر: لم يختلفوا في أن اسمه يحيى وأجمعوا على أنه ثقة، وقال ابن حبان: كان يخطىء يعتبر حديثه إذا كان من رواة الثقات لا من رواة الضعفاء لأنه صدوق لم يكن سبب موهن به غير الخطأ، والخطأ متى لم يفحش لم يستحق صاحبه الترك[٥]. قلت: لا يضره كلام ابن حبان وقد أجمع النقاد على توثيقه كما حكاه ابن عبد البر.

١١٩- أبو يزيد المدني سئل عنه مالك فقال: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أيضا: يكتب حديثه، وقال الآجري عن أبي داود: سألت أحمد عنه فقال: تسأل عن رجل روى عنه أيوب ! وقال يحيى بن معين: ثقة[٦]، وقال ابن حجر: مقبول[٧].

---

(١) ذكر ذلك غير واحد من النقاد منهم الإمام أحمد، وابن معين، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وابن عدي، وابن حبان، وابن عبد البر، وغيرهم. انظر: دراسات حديثية متعلقة بمن لا يروي إلا عن ثقة ٣٠٦ - ٣٠٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٦٤.

(٣) البيان والتوضيح ٣١٧.

(٤) تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٣٠.

(٥) تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٨٦.

(٦) تهذيب التهذيب ١٢/ ٣٠٦.

(٧) تقريب التهذيب ٦٨٤.

قلت: يكفيه توثيق ابن معين، وثناء أحمد، وأبو حاتم معروف بتشدده، ولا يضر الثقة أن لا يعرفه بعض أهل العلم، ولم يخرج البخاري له إلا أثرا موقوفا لم أجد أحدا تابعه عليه(١).

١٢٠- عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزهرية. ذكرها أبو زرعة العراقي، ونقل عن مالك قوله: أدركت عائشة بنت سعد بن أبي وقاص فاستضعفتها، ثم قال: قد روى عنها مالك في الموطأ، ووثقها ابن حبان(٢). قلت: جاء في سؤالات ابن الجنيد أنه قال ليحيى بن معين: حدثنا يحيى بن بكير عن ابن وهب عن مالك قال: دخلت على عائشة بنت سعد فسألتها عن بعض الحديث فلم أرض أن آخذ عنها شيئا لضعفها، فقال يحيى بن معين: عنى ضعف بدنها عائشة بنت سعد ثقة(٣)، وقال العجلي أيضا: ثقة(٤).

١٢١- هند بنت الحارث الفراسية. أوردها الذهبي في المجهولات من الميزان، وقال: ما علمت روى عنها سوى الزهري لكن خرج لها البخاري(٥)، وذكرها أبو زرعة العراقي، وقال: تفرد عنها الزهري، وذكرها ابن حبان في الثقات(٦). قلت: لم ينصفها الذهبي إذ ساواها بالمجهولات، وهي معروفة، وكانت تدخل على أزواج النبي ﷺ، ووصفت بكونها من صواحبات أم سلمة، وقد احتج بها البخاري، وأخرج لها حديثين انفردت بهما(٧).

---

(١) في كتاب المناقب، باب القسامة في الجاهلية (٧/ ١٩٠/ ٣٨٤٥).

(٢) البيان والتوضيح ٣٢٩.

(٣) سؤالات ابن الجنيد ٢٣٧.

(٤) معرفة الثقات ٢/ ٤٥٥.

(٥) ميزان الاعتدال ٤/ ٦١٠.

(٦) البيان والتوضيح ٣٢٩.

(٧) الأول في مواضع متعددة منها كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل (١/ ٢٥٣/ ١١٥)، والثاني في مواضع متعددة منها كتاب الأذان، باب التسليم (٢/ ٣٧٥/ ٨٧٣).

القسم الثالث: من ثبت ضعفه، أو خفة ضبطه، أو جهل حاله، وعدتهم (٢٢) اثنان وعشرون نفسا:

١- بور بن أصرم المروزي قال ابن عدي: لا يعرف[١]، وقال ابن حجر: مقبول[٢]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالملحق بالمقرون[٣].

٢- الحسن بن خلف بن شاذان بن زياد الواسطي أبو علي البزاز قال البخاري: يتكلمون فيه، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال الخطيب: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن ضعفهم البخاري[٥].

٣- حماد بن حميد الخراساني قال ابن عدي: لا يعرف[٦]، وقال الذهبي: محدث لا يدرى من هو[٧]، وقال ابن حجر: مقبول[٨]، وقد قيل: هو العسقلاني، وقد نفى ذلك الحافظ ابن حجر[٩]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن خف ضبطه ممن أخرج لهم البخاري[١٠].

٤- سعيد بن مروان البغدادي قال الخطيب: كان صدوقا، وقال ابن عدي: لا

---

(١) أسامي من روى عنهم البخاري ٢٣٢.

(٢) تقريب التهذيب ١٢٨.

(٣) ترجمته رقم [٩٥].

(٤) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٩.

(٥) ترجمته رقم [٢].

(٦) أسامي من روى عنهم البخاري ١١٩.

(٧) ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٩.

(٨) تقريب التهذيب ١٧٨.

(٩) تهذيب التهذيب ٣/ ٧.

(١٠) ترجمته رقم [١٤٥].

يعرف. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون(١).

٥- شجاع بن الوليد البخاري قال ابن حجر: مقبول(٢)، وقال أيضا: ثقة(٣). ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالملحق بالمقرون(٤).

٦- عامر بن مصعب، ويقال: مصعب بن عامر قال ابن حبان: لا أعلم له راويا إلا إبراهيم بن مهاجر، وربما قال: مصعب بن عامر لا يعجبني الاعتبار بحديثه من رواية إبراهيم، وقال الدارقطني: عامر بن مصعب ليس بالقوي. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون(٥).

٧- عبد الله بن زياد بن سمعان أبهمه البخاري فقال: [ابن فلان] يكادون يجمعون على شدة ضعفه، وقد اتهمه غير واحد. ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: قرنه بآخر(٦)، ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن ضعفهم البخاري(٧).

٨- عبد الملك بن إبراهيم الجدي قال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: روى عن شعبة حديثا لم يتابع عليه(٨). ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون(٩).

---

(١) ترجمته رقم [٣٩].

(٢) تقريب التهذيب ٢٦٤.

(٣) فتح الباري ٧/ ٥٢١.

(٤) ترجمته رقم [١٠٥].

(٥) ترجمته رقم [٤٨].

(٦) البيان والتوضيح ٣٢٨.

(٧) ترجمته رقم [٧].

(٨) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٢.

(٩) ترجمته رقم [٣٩].

٩- عبيد بن أبي مريم قال ابن المديني: لا نعرفه(١). ذكره أبو زرعة العراقي، وقال: تفرد عنه عبد الله بن أبي مليكة، وذكره ابن حبان في الثقات، روى له البخاري حديثا واحدا(٢). قلت: هو مقرون، وستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون(٣).

١٠- عطاء أبو الحسن السوائي قال الذهبي: لا يعرف(٤)، وقال ابن حجر: مقبول(٥). ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون(٦).

١١- علي بن الهيثم البغدادي قال ابن حجر: مقبول(٧). ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن خف ضبطه ممن أخرج لهم البخاري(٨).

١٢- علي بن حفص المروزي قال الذهبي: لا نعرفه(٩)، وقال ابن حجر: مقبول(١٠). ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن خف ضبطه ممن أخرج لهم البخاري(١١).

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٦٨.

(٢) البيان والتوضيح ١٥٦.

(٣) ترجمته رقم [٥٨].

(٤) نقله الحافظ في تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٥.

(٥) تقريب التهذيب ٣٩٢.

(٦) ترجمته رقم [٦٣].

(٧) تقريب التهذيب ٤٠٦.

(٨) ترجمته رقم [١٦٧].

(٩) الكاشف ٢/ ٣٨.

(١٠) تقريب التهذيب ٤٠٠.

(١١) ترجمته رقم [١٦٦].

١٣- عمر بن عبد الله بن الأرقم ذكره ابن حبان[١]، وابن خلفون[٢] في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول[٣]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالملحق بالمقرون[٤].

١٤- عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير ذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال ابن حجر: مقبول[٦]، وقال أيضا: ثقة[٧]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن خف ضبطه ممن أخرج لهم البخاري[٨].

١٥- عمر بن العلاء المازني، قال الذهبي: لا يكاد يعرف[٩]، وقال ابن حجر: مقبول[١٠]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون[١١].

١٦- الفضل بن العلاء أبو العباس ويقال أبو العلاء الكوفي قال ابن معين: لا بأس به، وقال علي بن المديني: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: كان كثير الوهم[١٢]. ستأتي

---

(١) الثقات ٥/ ١٤٩.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٨٠.

(٣) تقريب التهذيب ٤١٤.

(٤) ترجمته رقم [١١٠].

(٥) الثقات ٧/ ١٦٦.

(٦) تقريب التهذيب ٤١٤.

(٧) فتح الباري ١٠/ ٣٨٤.

(٨) ترجمته رقم [١٦٨].

(٩) تاريخ الإسلام ١٠/ ٣٧٣.

(١٠) تقريب التهذيب ٤١٦.

(١١) ترجمته رقم [٦٤].

(١٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٤.

ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون[١].

١٧- مالك بن مالك بن جعشم المدلجي ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقال ابن حجر: مقبول[٣]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالملحق بالمقرون[٤].

١٨- محمد بن جعفر أبو عبد الله - وقيل: أبو جعفر - الكوفي المعروف بالفيدي قال البزار: صالح[٥]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٦]، وقال الباجي: يشبه أن يكون مجهولا[٧]، وقال ابن حجر: مقبول[٨]، وقال أيضا: له أحاديث خولف فيها[٩]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن خف ضبطه ممن أخرج لهم البخاري[١٠].

١٩- محمد بن عبد الله بن أبي عتيق قال فيه الذهلي: حسن الحديث عن الزهري كثير الرواية مقارب الحديث[١١]، وقال الدارقطني: ثقة[١٢]، وقال ابن حجر: مقبول[١٣].

---

(١) ترجمته رقم [٦٧].

(٢) الثقات ٥/ ٣٨٢.

(٣) تقريب التهذيب ٥١٨.

(٤) ترجمته رقم [١١٥].

(٥) البحر الزخار ٨/ ٢٧٩.

(٦) الثقات ٩/ ١٣٢.

(٧) التعديل والتجريح ٢/ ٦٢٤.

(٨) تقريب التهذيب ٤٧٢.

(٩) تهذيب التهذيب ٩/ ٨٣.

(١٠) ترجمته رقم [١٧٣].

(١١) المصدر السابق.

(١٢) سؤالات الحاكم ١٨١.

(١٣) تقريب التهذيب ٤٩٠.

ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون[١].

٢٠- معن بن محمد بن معن بن نضلة بن عمرو الغفاري ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقال ابن حجر: مقبول[٣]، وقال أيضا: ثقة[٤]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بمن خف ضبطه ممن أخرج لهم البخاري[٥].

٢١- موسى بن هارون بن بشير البردي قال أبو زرعة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[٦]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون[٧].

٢٢- نبهان أبو صالح الجمحي قال ابن حجر: مقبول[٨]. ستأتي ترجمته في المبحث الخاص بالمقرون[٩].

---

(١) ترجمته رقم [٧٥].

(٢) الثقات ٧/ ٤٩٠.

(٣) تقريب التهذيب ٥٤٢.

(٤) فتح الباري ١١٧.

(٥) ترجمته رقم [١٨٢].

(٦) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٣٥.

(٧) ترجمته رقم [٨٣].

(٨) تقريب التهذيب ٥٥٩.

(٩) ترجمته رقم [٨٤].

الفصل السادس
مرتبة هؤلاء الرواة من حيث الجرح والتعديل ومنهج الإمام البخاري في تخريج حديثهم

المبحث الأول: مرتبة هؤلاء الرواة من حيث الجرح والتعديل، ودرجة حديثهم خارج الصحيح

لا شك أن تخريج الإمام البخاري للراوي في الأصول كاف في الدلالة على كونه ثقة عنده، وأن حديثه صحيح محتج به، على ذلك اتفقت كلمة أهل العلم من المحدثين.

قال الإمام الحاكم النيسابوري بعد ما ذكر أن الشيخين احتجا بفليح بن سليمان: وإجماعهما عليه في الأصول يؤكد أمره، ويسكن القلب فيه إلى تعديله[١].

وقال ابن دقيق العيد وهو يسرد طرق معرفة كون الراوي ثقة: ومنها تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي **محتجين به**، وهذه درجة عالية لإطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما[٢].

وقال الإمام الذهبي: من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتجا به في

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٣٦، ولا يسلم له أن البخاري احتج بفليح بن سليمان، وأخرج له في الأصول، فانظر ترجمته رقم [١٦٩]، وانظر المبحث الثاني من الفصل الرابع ففيه بيان معنى قول المحدثين: «احتج به البخاري».

(٢) الاقتراح ٥٥.

الأصول، وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتبارا، فمن **احتجا به** أو أحدهما، ولم يوثق، ولا غمز، فهو ثقة حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، **هذا إذا خرج له في الأصول**[(٢)].

وبناء على ما سبق فإن الراوي إذا لم يذكر بجرح ولا تعديل، وأخرج له البخاري حديثا انفرد به فهو حجة يحكم على حديثه خارج الصحيح بالصحة، ومثال ذلك هند بنت الحارث الفراسية لم تذكر بجرح ولا تعديل، إلا أن ابن حبان ذكرها في الثقات[(٣)]، ولأجل هذا أوردها الذهبي في المجهولات من الميزان، وقال: ما علمت روى عنها سوى الزهري لكن خرج لها البخاري[(٤)]، ولم ينصفها الذهبي إذ ساواها بالمجهولات، وهي معروفة، وكانت تدخل على أزواج النبي ﷺ، ووصفت بكونها من صواحبات أم

---

(١) الموقظة ٧٩ - ٨١، وقد سبقت مناقشة الإمام الذهبي في كون البخاري يحتج في صحيحه بالحديث الحسن.

(٢) هُدَى الساري ٤٠٣.

(٣) الثقات ٥/ ٥١٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ٦١٠.

سلمة، وقد احتج بها البخاري، وأخرج لها حديثين انفردت بهما[١].

أما من أخرج له الإمام البخاري في الشواهد والمتابعات فلا يجمعهم حكم واحد لأن فيهم الثقة، والصدوق، والضعيف.

قال الإمام الذهبي: ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: فأما إن خرج له في المتابعات، والشواهد، والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم[٣].

ومجموع الرواة الذين ترجمت لهم، ودرست أحاديثهم في هذا البحث (١٨٦) مائة وستة وثمانون، والذين ترجح لي أن البخاري يخرج حديثهم في المتابعات، وتوفرت لي القرائن التي تشهد لذلك (١٦٧) سبعة وستون ومائة راو، وهم ينقسمون بحسب رتبتهم من الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ثقات، وفي بعضهم ضعف نسبي، أو لهم أوهام يسيرة وعددهم (٤٤) أربعة وأربعون راويا أي ما يقارب ٥ , ٢٦ .

القسم الثاني: متوسطو الحفظ وعددهم (١٠٦) مائة وستة رواة أي ما يقارب ٥ , ٦٣ .

القسم الثالث: الضعفاء وعددهم (١٧) سبعة عشر راويا أي ما يقارب ١٠، وهم ثلاثة أقسام:

---

(١) الأول في مواضع متعددة منها كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل (١/ ٢٥٣/ ١١٥)، والثاني في مواضع متعددة منها كتاب الأذان، باب التسليم (٢/ ٣٧٥/ ٨٧٣).

(٢) الموقظة ٧٩ - ٨١.

(٣) هُدَى الساري ٤٠٣.

الأول: من اشتد ضعفه وهما (٢) اثنان عبد الله بن زياد بن سمعان، وأسيد بن زيد الجمال، وسيأتي الحديث عنهما قريبا[١].

الثاني: من ثبت سوء حفظه، وعددهم (١٠) عشرة رواة هم: أبي بن العباس بن سهل[٢]، وأسباط أبو اليسع[٣]، وزكريا بن يحيى الطائي[٤]، وعامر بن مصعب[٥]، وعمرو بن أبي سلمة التنيسي[٦]، وفضيل بن سليمان النميري[٧]، ومحمد بن أبي حفصة البصري[٨]، وموسى بن مسعود النهدي[٩]، ونعيم بن حماد الخزاعي[١٠]، ويحيى بن أبي زكريا الغساني[١١].

الثالث: من جهل حاله، وعددهم (٥) خمسة رواة، وهؤلاء الخمسة لم يخرج لهم البخاري إلا مقرونين، وهم: عبيد بن أبي مريم[١٢]، وعطاء السوائي[١٣]، وعمر بن

---

(١) وقد سبق أيضا في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

(٢) انظر ترجمته رقم [١].

(٣) انظر ترجمته رقم [٢٦].

(٤) انظر ترجمته رقم [١٢٣].

(٥) انظر ترجمته رقم [٤٨].

(٦) انظر ترجمته رقم [١٢٤].

(٧) انظر ترجمته رقم [١٢٥].

(٨) انظر ترجمته رقم [١٢٦].

(٩) انظر ترجمته رقم [١٢٧].

(١٠) انظر ترجمته رقم [٨٥].

(١١) انظر ترجمته رقم [١٢٢].

(١٢) انظر ترجمته رقم [٥٨].

(١٣) انظر ترجمته رقم [٦٣].

العلاء المازني[١]، ومالك بن مالك بن جعشم[٢]، ونبهان أبو صالح[٣].

وهذا الذي انتهيت إليه يخالف ما قرره الحافظ ابن حجر حيث قال: «فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة فمن زعم أن أحدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا كما سنبينه»[٤].

والجواب عن كلام الحافظ من وجوه:

الأول: أن الحافظ نفسه وصف راويا من رواة الصحيح ممن وثقهم ابن حبان، وهو عامر بن مصعب بقوله: «لا يعرف، وقد وثقه ابن حبان على عادته»[٥]، ووصف عددا غير قليل ممن أخرج لهم البخاري بقوله: «مقبول» - منهم الخمسة السابق ذكرهم - وهو يستخدم هذا المصطلح عادة فيمن كان مجهول الحال.

الثاني: أن الحافظ قرر كما سبق أن البخاري يخرج لمن كان سيئ الحفظ في المتابعات فما الفرق بين سيئ الحفظ والمجهول في هذا الشأن؟، وإذا قلنا: إن البخاري ربما أخرج حديث سيئ الحفظ في المتابعات فلماذا لا يقال: إن البخاري ربما أخرج حديث من جهلت حاله في المتابعات أيضا؟.

---

(١) انظر ترجمته رقم [٦٤].

(٢) انظر ترجمته رقم [١١٥].

(٣) انظر ترجمته رقم [٨٤].

(٤) هُدَى الساري ٤٠٣. وقد تابعه على ذلك دون تمحيص الباحث أبو بكر كافي في كتابه منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها ١١٣.

(٥) انظر ترجمته رقم [٤٨].

الثالث: أن تخريج الإمام البخاري لمن جهلت حاله في المتابعات لا يعني أنه يدعي أنه معروف له، كما أن تخريجه للراوي في صحيحه لا يعني أنه ثقة عنده.

الرابع: أي عيب يلحق الإمام البخاري إن خرج حديثا من طريق راويين أحدهما ثقة مشهور، والآخر مجهول الحال؟ إنما روى الحديث كما وقع له، والحديث صحيح ثابت برواية الثقة.

خامسا: أن الحافظ الذهبي وصف ثلاثة ممن أخرج لهم البخاري بقوله: «مجهول»، وهم أسباط أبو اليسع[(١)]، وعبيد بن أبي مريم[(٢)]، ومحمد بن يزيد الحزامي[(٣)]، ووصف أحد رواة الصحيح، وهو عطاء السوائي بقوله: «لا يعرف»[(٤)]، وقال في عمر بن العلاء المازني: «لا يكاد يعرف»[(٥)]، وقال في علي بن حفص المروزي: «لا نعرفه»[(٦)].

وعلى ضوء ما سبق فإنه لا يمكن الحكم على أحاديث هؤلاء الرواة خارج الصحيح بحكم واحد بل ذلك يتفاوت بحسب أحوالهم، كما أنه لا يصح الحكم على أحاديث هؤلاء الرواة بكونها على شرط البخاري كما سبق[(٧)].

وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الباحث إنما يبني رأيه في الراوي على مجموع كلام الأئمة فيه، وليس على رأي الإمام البخاري وحده فربما احتج البخاري براو لم يحتج

---

(١) انظر ترجمته رقم [٢٦].

(٢) انظر ترجمته رقم [٥٨].

(٣) انظر ترجمته رقم [١٧٩].

(٤) انظر ترجمته رقم [٦٣].

(٥) انظر ترجمته رقم [٦٤].

(٦) انظر ترجمته رقم [١٦٦].

(٧) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع.

به غيره من أئمة الحديث، والعكس صحيح كما سبق[1]، وقد يترجح للباحث خلاف ما قاله الإمام البخاري مما ذهب إليه أئمة النقد، ويحكم على حديث الراوي بحسب ما انتهى إليه اجتهاده.

وقول الحافظ ابن حجر: «مع حصول اسم الصدق لهم» يفيد أنه ليس فيهم من اشتد ضعفه عند الإمام البخاري، وهو كذلك فلم أجد الإمام البخاري يخرج حديث من اشتد ضعفه عنده لا في الأصول، ولا في المتابعات إلا أنه ربما وقع حديث أحدهم عرضا كما في الحسن بن عمارة الكوفي، وهو متروك كما قال الحافظ ابن حجر[2]، ولم يقصد الإمام البخاري تخريج حديثه إنما جاء ذكره عرضا للتنبيه على خطئه في الإسناد[3].

ومما يؤكد أن البخاري لا يخرج لمن اشتد ضعفه عنده أنه لما أخرج حديث عبد الله بن زياد بن سمعان - وهو شديد الضعف كذبه غير واحد، وقال البخاري: سكتوا عنه - لم يذكر اسمه في الصحيح، بل كنى عنه بقوله: «ابن فلان»، وحديثه عنده مقرون[4].

ولا يوجد في رواة الصحيح من اشتد ضعفه ممن قصد البخاري تخريج حديثه، وأفصح عن اسمه - بحسب ما انتهيت إليه - إلا راو واحد هو أسيد بن زيد الجمال، وهو ضعيف جدا يكادون يتفقون على تركه روى له البخاري حديثا واحدا مقرونا، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن تخريج البخاري له في صحيحه بقوله: يحتمل أن لا يكون خبر أمره كما ينبغي وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد»[5].

---

(١) انظر المبحث الأول من هذا الفصل.

(٢) تقريب التهذيب ١٦٢.

(٣) هُدَى الساري ٤١٧.
وانظر المبحث الثالث من الفصل الرابع ففيه بيان أقسام الرواة المذكورين في صحيح البخاري.

(٤) انظر ترجمته رقم [٧].

(٥) فتح الباري ١١/ ٤١٤. انظر ترجمته رقم [٢٩].

المبحث الثاني: منهج الإمام البخاري في تخريج حديث هؤلاء الرواة

بعد الدراسة المتأنية لأحاديث هؤلاء الرواة في صحيح الإمام البخاري يمكننا أن نورد منهجه في تخريج حديثهم على النحو التالي:

أولا: طريقته في إيراد أحاديثهم.

للإمام البخاري عدة طرق في ذكر أحاديث هؤلاء الرواة:

الأولى: أن يخرج حديث الراوي مقرونا بغيره في إسناد واحد.

مثل: حميد بن الأسود[١]، وسنان بن ربيعة الباهلي[٢]، وعاصم بن أبي النجود[٣]، وعطاء بن السائب[٤]، ويحيى بن عبد الملك بن حميد الكوفي[٥].

الثانية: أن يخرج حديثه مقرونا بإسناد آخر مستخدما حاء التحويل أحيانا.

مثل: أسيد بن زيد الجمال[٦]، وزياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي[٧]، وعباد بن راشد التميمي[٨]، وعمرو بن مرزوق الباهلي[٩].

---

(١) انظر ترجمته رقم [٣٤].

(٢) انظر ترجمته رقم [٥].

(٣) انظر ترجمته رقم [٤٧].

(٤) انظر ترجمته رقم [٨].

(٥) انظر ترجمته رقم [٨٨].

(٦) انظر ترجمته رقم [٢٩].

(٧) انظر ترجمته رقم [١٢].

(٨) انظر ترجمته رقم [١٤].

(٩) انظر ترجمته رقم [٦٥].

الثالثة: أن يخرج لحديثه طريقا آخر في نفس الباب.

مثل: إبراهيم بن أبي الوزير[(١)]، وسعدان بن بشر[(٢)]، وسعيد بن يحيى بن مهدي[(٣)]، وطارق بن عبد الرحمن البجلي[(٤)]، ومحاضر بن المورع[(٥)]، وميمون بن سياه البصري[(٦)]

الرابعة: أن يعلق له طريقا آخر في نفس الباب.

مثل: أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي[(٧)]، وأسامة بن حفص المدني[(٨)]، وشبيب بن سعيد الحبطي[(٩)]، ومحمد بن حمير الحمصي[(١٠)].

الخامسة: أن يخرج له طريقا آخر في باب آخر.

مثل: أحمد بن بشير القرشي[(١١)]، وأحمد بن أبي الطيب المروزي[(١٢)]، وأحمد بن يزيد الحراني[(١٣)]، وأشهل بن حاتم الجمحي[(١٤)]، وبشر بن آدم الضرير[(١٥)].

---

(١) انظر ترجمته رقم [٢٥].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٠٢].

(٣) انظر ترجمته رقم [١٠٣].

(٤) انظر ترجمته رقم [١٣].

(٥) انظر ترجمته رقم [١١٦].

(٦) انظر ترجمته رقم [١١٩].

(٧) انظر ترجمته رقم [٩٢].

(٨) انظر ترجمته رقم [٩٣].

(٩) انظر ترجمته رقم [١٠٤].

(١٠) انظر ترجمته رقم [١١٣].

(١١) انظر ترجمته رقم [١٢٨].

(١٢) انظر ترجمته رقم [١٢٩].

(١٣) انظر ترجمته رقم [١٣٠].

(١٤) انظر ترجمته رقم [١٣٧].

(١٥) انظر ترجمته رقم [١٣٨].

السادسة: أن يخرج له شاهدا في نفس الباب.

مثل: إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي[١]، وإسحاق بن محمد بن أبي فروة[٢]، والحسن بن ذكوان البصري[٣]، وسلم بن زرير البصري[٤]، وزهير بن محمد التميمي[٥].

السابعة: أن يخرج له شاهدا في باب آخر.

مثل: كليب بن وائل[٦]، ويوسف بن يزيد البراء[٧].

الثامنة: ألا يخرج له شاهدا أو متابعا، وتكون له متابعات خارج الصحيح.

مثل: سعيد بن عبيد الله بن جبير[٨]، وعاصم بن علي الواسطي[٩]، وعثمان بن الهيثم البصري[١٠]، وعمرو بن أبي سلمة التنيسي[١١]، ويحيى بن سليمان الجعفي[١٢].

التاسعة: ألا يخرج له شاهدا أو متابعا، وتكون له شواهد خارج الصحيح.

---

(١) انظر ترجمته رقم [١٣١].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٣٥].

(٣) انظر ترجمته رقم [٩٨].

(٤) انظر ترجمته رقم [١٥٠].

(٥) انظر ترجمته رقم [٣].

(٦) انظر ترجمته رقم [١٧٢].

(٧) انظر ترجمته رقم [٢٢].

(٨) انظر ترجمته رقم [١٤٨].

(٩) انظر ترجمته رقم [١٥٥].

(١٠) انظر ترجمته رقم [١٦٥].

(١١) انظر ترجمته رقم [١٢٤].

(١٢) انظر ترجمته رقم [١٨٦].

مثل: محمد بن عبد الله الزهري[١]، ومحمد بن فليح بن سليمان[٢]، ومعروف بن خربوذ المكي[٣].

العاشرة: أن يخرج من حديثهم ما لا شاهد له أو متابع يصلح لجبره، وذلك في الرقاق، والمناقب ونحوها، وخاصة إذا احتف بالحديث قرينة تؤكد أن الراوي قد حفظه، وقلما يفعل هذا، وقد فعل ذلك في تسعة رواة هم: إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي[٤]، وأبي بن العباس بن سهل[٥]، وإسماعيل بن مجالد الكوفي[٦]، وعبد الله بن المثنى الأنصاري[٧]، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار[٨]، وفليح بن سليمان[٩]، ومحمد بن عبد الله الزهري[١٠]، ومحمد بن فليح بن سليمان[١١]، ويحيى بن سليم الطائفي[١٢].

ثانيا: عدد الأحاديث التي يخرجها لهم:

لم يكثر الإمام البخاري من تخريج أحاديث هؤلاء الرواة، ومجموع الأحاديث التي

---

(١) انظر ترجمته رقم [١٧٦].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٧٨].

(٣) انظر ترجمته رقم [١٨١].

(٤) انظر ترجمته رقم [١٣١].

(٥) انظر ترجمته رقم [١].

(٦) انظر ترجمته رقم [١٠].

(٧) انظر ترجمته رقم [١٥٧].

(٨) انظر ترجمته رقم [١٦٠].

(٩) انظر ترجمته رقم [١٦٩].

(١٠) انظر ترجمته رقم [١٧٦].

(١١) انظر ترجمته رقم [١٧٨].

(١٢) انظر ترجمته رقم [٩].

أخرجها لهم بالمكرر (٥١٢) خمسمائة، واثنا عشر حديثا، وبحذف المكرر (٤٦٠) أربعمائة وستون حديثا، فإذا علمنا أن أحاديث صحيح البخاري بالمكرر (٧٥٦٣) سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وستون حديثا[١] فإن نسبة حديث هؤلاء الرواة ٦,٧ ٪ من أحاديث الجامع الصحيح.

وأغلب هؤلاء الرواة له حديث واحد أو حديثان، وفيهم أربعة رواة زادت أحاديثهم على الخمسة عشر حديثا هم:

١ - خليفة بن خياط العصفري: أخرج له ثلاثة وعشرين حديثا[٢].

٢ - فليح بن سليمان الخزاعي: أخرج له أربعين حديثا[٣].

٣ - قبيصة بن عقبة الكوفي: أخرج له ثمانية وأربعين حديثا[٤].

٤ - يحيى بن سليمان الجعفي: أخرج له ثلاثة وثلاثين حديثا[٥].

ثالثا: الأبواب التي يخرج فيها حديثهم:

البخاري يخرج أحاديث هؤلاء الرواة في جميع الأبواب، ومنها الأحكام، وعدد الأحاديث التي أخرجها لهم في الأحكام (١٥٣) ثلاثة وخمسون ومائة حديث أي ما يقارب ٣٠٪ من مجموع الأحاديث التي أخرجها لهم، ولا يعاب الإمام البخاري بذلك لأنه لا يخرج لهم في الأحكام إلا ما توبعوا عليه، فهذه الأحاديث التي أخرجها لهم في

---

(١) بحسب ترقيم الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) انظر ترجمته رقم [١٠١].

(٣) انظر ترجمته رقم [١٦٩].

(٤) انظر ترجمته رقم [١٧٠].

(٥) انظر ترجمته رقم [١٨٦].

الأحكام تابعهم عليها غيرهم من الثقات، ولم أقف على حديث أخرجه البخاري في الأحكام قد تفرد به من خف ضبطه أو ضعف.

لكن الإمام البخاري قد يخرج بعض مفاريدهم في الرقائق، والمناقب، ونحوهما فقد وجدت عددا ممن خف حفظهم أو ضعف من رواة الصحيح لهم أحاديث، أو زيادات تفردوا بها لم أجد لها متابعا أو شاهدا يعتد به، وقد سبق ذكر ذلك قريبا(١).

وربما أعرض عن ذكر أحاديثهم المتعلقة بالأحكام في أبوابها، وذكرها في أبواب الرقائق، والمناقب، ونحوهما فمن ذلك أنه روى حديث محمد بن فليح عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنه سأله عن الوضوء مما مست النار؟ فقال: «لا، قد كنا زمان النبي ﷺ لا نجد مثل ذلك من الطعام إلا قليلا، فإذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل إلا أكفنا وسواعدنا وأقدامنا، ثم نصلي ولا نتوضأ» في كتاب الأطعمة تحت باب المنديل(٢)، وقد تفرد فليح بهذا السياق، ولكن له شواهد ذكرها البخاري في مظنتها من كتاب الوضوء(٣)، ولم يذكر حديث فليح هناك(٤).

رابعا: طريقته في ترتيب أحاديثهم في الباب:

لم أجد الإمام البخاري رحمه الله يسلك طريقة معينة في ترتيب أحاديث هؤلاء الرواة داخل الباب خلافا لما اشتهر عن الإمام مسلم من أنه يذكر أحاديث رواة الأصول أولا ثم يثني برواة المتابعات، والسبب في ذلك أن الإمام مسلما يسرد طرق الحديث كلها في

---

(١) وانظر أيضا المبحث الثاني من الفصل الرابع [معنى قول المحدثين: «احتج به البخاري»].

(٢) كتاب الأطعمة، باب المنديل (٩/ ٤٩٢/ ٥٤٥٧).

(٣) باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ١/ ٣٧١، وباب من مضمض من السويق ولم يتوضأ ١/ ٣٧٣.

(٤) انظر ترجمة فليح بن سليمان رقم [١٦٩]، وابنه محمد رقم [١٧٨].

موضع واحد خلافا للإمام البخاري فهو يوزع ما عنده من الطرق على الأبواب، فربما أخرج أحاديثهم في أول الباب، أو في آخره، أو في وسطه وربما كان الحديث الوحيد الذي أخرجه في الباب من أحاديث هؤلاء الرواة، ويكون قد أخرج الطرق الأخرى في أبواب أخرى، فلو نظرنا إلى طريقة البخاري في تخريج حديث فليح بن سليمان مثلا وهو ممن أكثر من تخريج حديثهم كما سبق فإننا نجده يخرجه أحيانا في أول الباب(١)، وأحيانا آخره(٢)، وأحيانا وسطه(٣)، وأحيانا يكون الحديث الوحيد في الباب(٤).

خامسا: الإشارة إلى أخطائهم:

ربما وقعت بعض الأخطاء الغير المؤثرة في بعض أحاديث هؤلاء الرواة فيشير الإمام البخاري إلى الأخطاء التي وقعت منهم في الأحاديث التي يخرجها لهم، وقد فعل ذلك في حديث لمحمد بن أبي حفصة(٥)، وآخر لعبد الله بن المثنى(٦)، وثالث لمعاذ بن هشام الدستوائي(٧)، وربما أشار إلى الاختلاف، ولم يذكر ما يفيد ترجيحا فعل ذلك في حديث لإسماعيل بن زكريا الخلقاني(٨)، وحديث للمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي(٩).

---

(١) مثل الحديث الثالث، والخامس، والسابع، والثالث عشر.

(٢) مثل الحديث الرابع، والسادس، والثاني عشر، والسادس عشر.

(٣) مثل الحديث التاسع، والحادي عشر.

(٤) مثل الحديث الثاني، والثامن، والرابع عشر، والسابع عشر.

(٥) انظر الحديث الثاني من حديثي محمد بن أبي حفصة ترجمته رقم [١٢٦].

(٦) انظر الحديث الثامن من أحاديث عبد الله بن المثنى ترجمته رقم [١٥٧].

(٧) انظر الحديث الثاني من أحاديث معاذ بن هشام ترجمته رقم [١٨٠].

(٨) انظر الحديث السادس من أحاديث إسماعيل بن زكريا الخلقاني ترجمته رقم [١٣٦].

(٩) انظر ترجمته رقم [١٨٣]، وهو الحديث الوحيد الذي أخرجه له.

وقد أخرج البخاري بعض ما انتقد من أحاديثهم لثبوت صحتها عنده خلافا لمن ضعفها، تجد أمثلة ذلك في تراجم كل من إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي(١)، وإبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي(٢)، وأسامة بن حفص المدني(٣)، وأبي بن العباس بن سهل(٤)، وعاصم بن علي بن عاصم الواسطي(٥)، وعبد الله بن المثنى الأنصاري(٦)، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار(٧)، وفليح بن سليمان(٨)، ومحمد بن عبد الله الزهري(٩)، ونعيم بن حماد(١٠).

سادسا: تسامحه في الموقوف من أحاديثهم:

أخرج الإمام البخاري لهؤلاء الرواة تسعة وعشرين حديثا موقوفا أي ما يقارب ٥,٥٪ من أحاديثهم، وقد سبق أن الموقوف ليس من شرط الجامع الصحيح لأن البخاري اشترط الصحيح المسند، ولأجل هذا قد يتسامح الإمام البخاري في الأحاديث الموقوفة ما لا يتسامح في المرفوع فمن ذلك أنه:

١- أورد بعض الأحاديث الموقوفة التي تفرد بها من خف ضبطه، وإن كانت في

---

(١) انظر ترجمته رقم [١٣١].

(٢) انظر ترجمته رقم [١٣٢].

(٣) انظر ترجمته رقم [٩٣].

(٤) انظر ترجمته رقم [١].

(٥) انظر ترجمته رقم [١٥٥].

(٦) انظر ترجمته رقم [١٥٧].

(٧) انظر ترجمته رقم [١٦٠].

(٨) انظر ترجمته رقم [١٦٩].

(٩) انظر ترجمته رقم [١٧٦].

(١٠) انظر الحديث الثاني من أحاديث نعيم بن حماد ترجمته رقم [٨٥].

الأحكام فقد أخرج حديثا موقوفا على ابن عباس تفرد به فضيل بن سليمان[(١)]، وكذا عبيدة بن حميد أخرج له طرفا موقوفا لم يتابع عليه[(٢)]، وكلاهما في الأحكام.

٢- يخرج حديث بعض الرواة مقرونا إلا إذا خرج له حديثا موقوفا فإنه يفرده مثل خليفة بن خياط[(٣)]، ونعيم بن حماد[(٤)]، وشبيب بن سعيد الحبطي[(٥)]، وابنه أحمد[(٦)].

سابعا: الصيغة التي يخرج بها أحاديثهم

يسند البخاري أحاديث هؤلاء الرواة بصيغة التحديث: «حدثنا» غالبا وربما أسندها بلفظ: «قال لي»، «وقال لنا» ونحوهما، فعل ذلك في حديث أبان بن يزيد العطار، وكهمس بن المنهال، ومحاضر بن المورع، وبعض أحاديث خليفة بن خياط، وعبد الله بن رجاء الغداني.

وقد سمى الحافظ هذا النوع بالتعليق الموصول قال في ترجمة محاضر بن المورع من هُدَى الساري: أخرج له البخاري حديثين بصورة التعليق الموصول عن بعض شيوخه عنه[(٧)] وقد أخذ هذا التعبير من الكلام الذي نقله ابن الصلاح عن بعض المغاربة.

قال ابن الصلاح متحدثا عن تعليق البخاري عن شيوخه بلفظ «قال»، ونحوها:

---

(١) انظر الحديث العاشر من أحاديث فضيل بن سليمان ترجمته رقم [١٢٥].

(٢) انظر الحديث الأول من أحاديث عبيدة بن حميد ترجمته رقم [١٦٣].

(٣) انظر الحديث الأول من أحاديث خليفة بن خياط ترجمته رقم [١٠١].

(٤) انظر الحديث الثاني من أحاديث نعيم بن حماد ترجمته رقم [٨٥].

(٥) انظر الحديث الثالث من أحاديث شبيب بن سعيد ترجمته رقم [١٠٤].

(٦) انظر الحديث الثالث من أحاديث أحمد بن شبيب ترجمته رقم [٩٢].

(٧) هُدَى الساري ٤٦٥.

وبلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسما من التعليق ثانيا، وأضاف إليه قول البخاري في غير موضع من كتابه: «وقال لي فلان»، «وزادنا فلان» فوسم كل ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى وقال: متى رأيت البخاري يقول: «وقال لي»، «وقال لنا» فاعلم أنه إسناد لم يذكره للاحتجاج به وإنما ذكره للاستشهاد به وكثيرا ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها، قلت (الكلام لابن الصلاح): وما ادعاه على البخاري مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخاري وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابوري فقد روينا عنه أنه قال: كل ما قال البخاري: «قال لي فلان» فهو عرض ومناولة[١].

وقد تعقب الزركشي كلام ابن الصلاح بقوله: ما ذكره هذا المتأخر ضعيف لتسويته بين قوله: «قال فلان» و «قال لي فلان» هذه نص في الاتصال... إلى أن قال: وتشاغل المصنف ببيان المراد بقوله: «قال لي» وليس الكلام فيه، وإنما الكلام في اتصاله وعدمه، والظاهر أنه نص في الاتصال بخلاف «قال فلان»، وأن تفرقة البخاري بين «قال لي» مقيدا، وبين قوله: «قال» مطلقا جديرة بإرادة ما يتبادر إلى الذهن منها من قوة الاتصال مع الإضافة وضعفها عند الحذف[٢].

وهذا كلام متين وافقه عليه الحافظ ابن حجر وزاد فأجاد قال ﷺ:لم يصب هذا المغربي في التسوية بين قوله: «قال فلان»، وبين قوله: «قال لي فلان»، فإن الفرق بينهما ظاهر لا يحتاج إلى دليل فإنّ «قال لي» مثل التصريح في السماع، و«قال» المجردة ليست صريحة أصلا، وأما ما حكاه عن أبي جعفر بن حمدان وأقره أن البخاري إنما

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٩٣.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٥٤.

يقول: «قال لي» في العرض والمناولة ففيه نظر، فقد رأيت في الصحيح عدة أحاديث قال فيها: «قال لنا فلان»، وأوردها في تصانيفه خارج الجامع بلفظ حدثنا، ووجدت في الصحيح عكس ذلك[(١)]، وفيه دليل على أنهما مترادفان، والذي تبين لي بالاستقراء من صنيعه أنه لا يعبر في الصحيح بذلك إلا في الأحاديث الموقوفة أو المستشهد بها فيخرج ذلك حيث يحتاج إليه عن أصل مساق الكتاب، ومن تأمل ذلك في كتابه وجده كذلك، والله الموفق[(٢)].

وقال أيضا: فأما إذا قال البخاري: «قال لنا»، أو «قال لي»، أو «زادنا»، أو «زادني»، أو «ذكر لنا»، أو «ذكر لي» فهو وإن ألحقه بعض من صنف في الأطراف بالتعاليق فليس منها بل هو متصل صريح في الاتصال، وإن كان أبو جعفر بن حمدان قد قال: إن ذلك عرض ومناولة، وكذا قال ابن منده: إن «قال لنا» إجازة فإن صح ما قالاه فحكمه

---

(١) من أمثلة ما ذكره البخاري في الصحيح بلفظ «حدثنا»، وأورده في التاريخ الكبير بلفظ «قال لي»، ونحوها ما أخرجه في كتاب البيوع، باب ما يكره من الحلف في البيع (٤/ ٣٧٠/ ٢٠٨٨)، وفي كتاب الشهادات، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] (٥/ ٣٣٨/ ٢٦٧٥) قال: حدثنا عمرو بن محمد، حدثنا هشيم قال: أخبرنا العوام بن حوشب، عن إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، عن عبد الله بن أبي أوفى ﷺ: «أن رجلا أقام سلعة وهو في السوق، فحلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعط ليوقع فيها رجلا من المسلمين» فنزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.
أخرجه في التاريخ الكبير ١/ ٢٩٥ قال: قال لي عمرو بن محمد... فذكره بإسناده ومتنه.
وما أخرجه في كتاب اللباس، باب من جر ثوبه من الخيلاء (١٠/ ٢٦٩/ ٥٧٩٠) قال: حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عبد الرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن أباه، حدثه: أن رسول الله ﷺ قال: «بينا رجل يجر إزاره، إذ خسف به، فهو يتجلل في الأرض إلى يوم القيامة» تابعه يونس، عن الزهري، ولم يرفعه شعيب، عن الزهري، حدثني عبد الله بن محمد: حدثنا وهب بن جرير: أخبرنا أبي، عن عمه جرير بن زيد، قال: كنت مع سالم بن عبد الله بن عمر - على باب داره - فقال: سمعت أبا هريرة، سمع النبي ﷺ نحوه.
أخرجه في التاريخ الكبير ٢/ ٢١٢ قال: قال لي عبد الله بن محمد... فذكر نحوه.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٦٠١.

الاتصال أيضا على رأي الجمهور مع أن بعض الأئمة ذكر أن ذلك مما حمله عن شيخه في المذاكرة، والظاهر أن كل ذلك تحكم، وإنما للبخاري مقصد في هذه الصيغة وغيرها فإنه لا يأتي بهذه الصيغة إلا في المتابعات والشواهد أو في الأحاديث الموقوفة، فقد رأيته في كثير من المواضع التي يقول فيها في الصحيح: «قال لنا» قد ساقها في تصانيفه بلفظ «حدثنا»، وكذا بالعكس، فلو كان مثل ذلك عنده إجازة أو مناولة أو مكاتبة لم يستجز إطلاق حدثنا فيه من غير بيان[1].

والذي يتحصل مما سبق ما يلي:

أولا: قول البخاري: «قال لنا»، أو «قال لي»، أو «زادنا»، أو «زادني»، أو «ذكر لنا»، أو «ذكر لي» موصول وليس منقطعا، وقد سماه البعض معلقا، وسماه الحافظ ابن حجر «التعليق الموصول».

ثانيا: أن الأحاديث التي يوردها البخاري بهذه الصيغة ليست على شرطه إما لكونها موقوفة، أو في إسنادها من لا يحتج به عنده، أو لكونه أخذها في المذاكرة.

ثالثا: لا يصح أن البخاري يستخدم هذه الصيغ فيما يرويه بالإجازة، أو المناولة، أو المكاتبة.

---

(١) تغليق التعليق ٢/ ١٠، وقد ذكر الحافظ نحو هذا الكلام في عدة مواضع من فتح الباري ٢/ ١٨٨، ٢/ ٥١٣، ٥/ ٣٩٤، ٥/ ٤١٠، ٩/ ١٥٤، ١٠/ ٥٣، ١١/ ٢٥٦.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية

الفصل الأول
الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري أو خف ضبطهم عنده وأحاديثهم في جامعه الصحيح

المبحث الأول
الرواة الذين ضعفهم الإمام البخاري وأحاديثهم في جامعه الصحيح

[١/١] أبي بن العباس بن سهل بن سعد الساعدي

أُبي[١] بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي، روى عن أبيه (خ)، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وعنه زيد بن الحباب، ومحمد بن عمر الواقدي، ومعن بن عيسى القزاز (خ)، روى له البخاري، والترمذي، وابن ماجه[٢]، من السابعة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الدارقطني: لا بأس به[٥]، ونقل مغلطاي عن الدارقطني قوله: هو قوي[٦]، وقال الذهبي: حسن الحديث[٧].

---

(١) بمضمومة، ومفتوحة، وشدة تحتية كما في المغني في ضبط أسماء الرجال ١٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٢٥٩.

(٣) تقريب التهذيب ٩٦.

(٤) الثقات ٤/ ٥١.

(٥) سؤالات ابن بكير للدارقطني ١٠٦.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥.

(٧) الميزان ١/ ٧٨.

أقوال المجرحين:

قال البخاري فيما حكاه عنه الدولابي: ليس بالقوي[١]، وقال ابن معين[٢]، والدارقطني[٣]، والساجي[٤]: ضعيف، وقال الدارقطني أيضا: تكلموا فيه[٥]، وقال أحمد: منكر الحديث[٦]، وقال النسائي: ليس بالقوى[٧]، وقال العقيلى: له أحاديث لا يتابع منها على شيء[٨]، وقال ابن عدي: يكتب حديثه وهو فرد المتون والأسانيد[٩]، وقال ابن القطان: أبي هذا يضعف، لأنه يغرب في الأسانيد والمتون[١٠] وقال ابن حجر: فيه ضعف[١١].

الترجيح:

ظاهر من ترجمته أن الجمهور على تضعيفه، ولم يخالف إلا ابن حبان بذكره في الثقات، ولا يثبت هذا أمام تضعيف الجمهور، وما نقل عن الدارقطني من توثيق معارض بتضعيفه له، فما وافق الجمهور فيه أولى، ولعله وثقه قبل أن يظهر له ضعفه،

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٣، وقد حكاه المزي عن الدولابي نفسه، وتعقبه مغلطاي، وابن حجر.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦، وقد نقله مغلطاي عن تاريخ الدوري، ولم أجده فيه.

(٣) التتبع ص ٢٠٣ رقم (٧٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥.

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني ١٣٦.

(٦) بحر الدم ١/ ٧٥.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٤٩.

(٨) كتاب الضعفاء ١/ ١١٦.

(٩) الكامل ١/ ٤٢٠.

(١٠) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٥ / ٥١٢.

(١١) تقريب التهذيب ٩٦.

ولذا قال ابن حجر: «فيه ضعف» لكن قال الذهبي: «حسن الحديث» ، وذكره فيمن تكلم فيه وهو موثق وقال: قليل الرواية وغيره أمتن منه[١]، ولعل هذا لأنه رأى أن البخاري خرج له، ولا يشفع له هذا لأن البخاري قد ضعفه كما سبق، ومما يؤكد ضعفه أن مجرحيه ذكروا أنه كثير التفرد مع قلة حديثه.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره ابن حجر في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٢]، وقال أيضا: له حديث واحد... وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن[٣].

وقال الذهبي: احتج به البخاري[٤].

قلت: إطلاق الاحتجاج على مثل هذا الراوي بعيد جدا، وكيف يقال في راو ضعفه البخاري: «احتج به في صحيحه»، وكلام الحافظ أصح، وإن كنت أرى أن الأولي في مثل حال أبي هذا أن يقال: إن البخاري قد انتقى ما صح عنده من حديثه.

وقد سبق أن الإمام الذهبي يستخدم الاحتجاج بمعنى التخريج بالإسناد المتصل[٥].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له في البخاري حديث واحد قال في كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، رقم (٦/ ٦٨/ ٢٨٥٥): حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر، حدثنا معن بن عيسى، حدثنا أبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده، قال: «كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق ص ٧٣.

(٢) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٣) هُدَى الساري ٤٠٨.

(٤) الكاشف ١/ ٢٢٨.

(٥) انظر انظر المبحث الثاني من الفصل الرابع من الباب الأول.

اللَّحِيف»(١)، قال البخاري: «وقال بعضهم: اللخيف»(٢).

وهذا من جملة الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني(٣) لضعف أبي، ودافع الحافظ ابن حجر بأن أخاه عبد المهيمن تابعه(٤)، لكن عبد المهيمن هذا شديد الضعف،

---

(١) بالحاء المهملة وضم اللام على التصغير، وقيل: فعيل بمعنى فاعل، كأنه يلحف الأرض بذنبه أي يغطيها به، يقال: لحفت الرجل باللحاف طرحته عليه.
النهاية ٤/ ٢٣٨ (لحف)، مشارق الأنوار ١/ ٣٥٦، فتح الباري ٦/ ٦٩.

(٢) قال ابن منظور في لسان العرب ٩/ ٣١٥ (لخف): اللَّخْف: الضرب الشديد. لخفه بالعصا لخفا: ضربه، و اللِّخاف: حجارة بيض عريضة رقاق، واحدتها لخفة. اهـ بتصرف.
وقال ابن الأثير في النهاية ٤/ ٢٤٤ (لخف): كذا رواه البخاري ولم يتحققه. والمعروف بالحاء المهملة وروي بالجيم.
قال ابن حجر: حكى ابن الأثير في النهاية أنه روى بالجيم بدل الخاء المعجمة وسبقه إلى ذلك صاحب المغيث ثم قال: فإن صح فهو سهم عريض النصل كأنه سمي بذلك لسرعته وحكى ابن الجوزي أنه روى بالنون بدل اللام من النحافة. فتح الباري ٦/ ٧٠.

(٣) قال في التتبع ص ٢٠٣، رقم (٧٣) بعد أن ذكر هذا الحديث: أبي هذا ضعيف.

(٤) ذكر ذلك في هُدَى الساري ٣٨٩، والنكت على ابن الصلاح ١/ ٤١٧.
والمتابعة التي أشار إليها ابن حجر أخرجها الروياني في مسنده (٢/ ٢٢٩/ ١١٠٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ١٢٧/ ٥٧٢٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/ ١٢٥٩/ ٣١٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٥/ ١٩٥٨٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤/ ٢٢٦ من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: «كان للنبي ﷺ عند أبي ثلاثة أفراس يعلفهن قال: وسمعت أبي يسميهن اللِّزاز، واللحيف، والظَّرِب»، وعند الروياني «اللخيف» بالخاء المعجمة.
وعبد المهيمن هذا واه كما قال الذهبي، قال فيه البخاري، وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الحاكم: روى عن آبائه أحاديث موضوعة، وقال ابن حبان: ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليها من كثرة وهمه، فلما فحش ذلك في روايته بطل الاحتجاج به، وضعفه ابن معين، وأبو زرعة، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم.
ترجمته في التاريخ الكبير ٦/ ١٣٧، التاريخ الأوسط ٢/ ٢٥٤، الضعفاء الصغير ٨٣، الجرح والتعديل ٦/ ٦٧، الضعفاء لأبي زرعة ٦٣٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ١٨٣، المجروحين ٢/ ١٤٨، الكامل ٥/ ٣٤٣، الضعفاء الكبير ٣/ ١١٤، المدخل للحاكم ١/ ١٩١، الكاشف ١/ ٦٧١، تهذيب التهذيب =

والظاهر أن البخاري تسامح فيه لأمرين:

الأول: أنه ليس من أحاديث الأحكام.

الثاني: أن الراوي هنا يروي قصة تتعلق بآل بيته، وقد تابعه عليها شخص آخر من آل بيته، ويبعد أن يخطئا في أمر كهذا.

= ٦/ ٣٨٣.

ومثل هذا الراوي لا يصلح للمتابعة، إلا أن الحافظ ابن حجر يرى أنه ضعيف فقط يصلح للاعتضاد كما في تقريب التهذيب ٣٦٦.

وقال في النكت على ابن الصلاح بعدما ساق حديث أبي الذي أخرجه البخاري ١/ ٤١٧.: أبي هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والنسائي، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس أخرجه ابن ماجه من طريقه، وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف فاعتضد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته.

قلت: لو سلمنا بأن عبد المهيمن ضعيف فقط فالحديث بمجموع الطريقين حسن لا صحيح، ولكن البخاري تسامح فيه لأن الراوي هنا يروي قصة تتعلق بآل بيته فيبعد أن يخطئ فيها.

وحديث عبد المهيمن هذا روى عن أبي أيضا:

أخرجه ابن سعد في الطبقات ١/ ٤٢٢ قال: أخبرنا محمد بن عمر الواقدي - ومن طريقه البلاذري في أنساب الأشراف (١/ ٥٠٩/ ١٠٢٦)، والطبري في تاريخه ٢/ ٢١٤، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤/ ٢٢٧ - قال: حدثني أبي بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده قال: «كانت لرسول الله ﷺ ثلاثة أفراس: لِزاز والظَّرِب واللَّحِيف، فأما لزاز فأهداه له المقوقس، وأما اللحيف فأهداه له ربيعة بن أبي البراء فأثابه عليه فرائض من نعم بني كلاب، وأما الظرب فأهداه له فروة بن عمير الجذامي وأهدى تميم الداري لرسول الله ﷺ فرسا يقال له: الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر ﷺ في سبيل الله فوجده يباع».

ومحمد بن عمر الواقدي متروك كما قال الحافظ في تقريب التهذيب ٤٩٨.

تنبيه: وقع في المراجع السابقة خلل كبير في تسمية هذه الأفراس فاكتفيت بذكر الصواب، وقد سبق معنى اللحيف، واللخيف أما لزاز: فهو بكسر اللام سمي به لشدة تلززه واجتماع خلقه ولز به الشيء لزق به كأنه يلتزق بالمطلوب لسرعته. النهاية في غريب الحديث ٤/ ٢٤٨ (لزز).

والظرب: بوزن كتف هو الجبل الصغير، والمراد تشبيه الفرس به لقوته. النهاية ٣/ ١٥٦ (ظرب).

[٢/٢] الحسن بن خلف الواسطي

الحسن بن خلف بن شاذان[١] بن زياد الواسطي أبو علي البزاز وقد ينسب إلى جده قدم بغداد وحدث بها روى عن إسحاق بن يوسف الأزرق (خ)، و عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، روى عنه البخاري، وأبو حاتم الرازي، وابن أبي الدنيا، أخرج له البخاري، مات سنة ٢٤٦هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أبو حاتم: شيخ[٣]، وقال الخطيب: كان ثقة[٤]، وقال ابن عدي بعدما أورد له حديثا: هو يحتمل، وليس بالمنكر، ولا أعلم له شيئا منكرا فأذكره[٥]، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

---

(١) يقال له أيضا: «الحسن بن شاذان» قال المزي تهذيب الكمال ٦/ ١٣٨: قد ينسب إلى جده، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٩: الظاهر أن شاذان لقب أبيه خلف.

(٢) تهذيب الكمال ٦/ ١٣٨.

(٣) الجرح والتعديل ٣/ ١٧.

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٣٠٥.

(٥) الكامل ٣/ ١٨٧.

(٦) إكمال تهذيب الكمال [التراجم الساقطة من المطبوع ٦٣].

(٧) الثقات ٨/ ١٧٤، ١٧٧، وقد ترجمه مرة باسم: «الحسن بن شاذان»، ومرة باسم «الحسن بن خلف» قال المزي: الصحيح أنهما واحد، ووافقه ابن حجر في تهذيب التهذيب كما سبق، وقال ابن خلفون في المعلم ١٣١: الحسن بن شاذان رجل آخر واسطي، ورجح مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال [التراجم الساقطة من المطبوع ٦٣] أنهما شخصين مختلفين بحجة أن البخاري لم يعهد منه التخريج عن شيخ يتكلم هو بنفسه فيه.
قلت: ما نفاه مغلطاي ثابت فقد خرج البخاري عن عدد من الرواة الذين تكلم في حفظهم - وهم موضوع هذا الفصل - ولا عيب عليه في ذلك لأنه إنما أخرج لهم ما صح من حديثهم.

وقال الذهبي: صدوق[١]، وقال أيضا: ثقة[٢]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٣]، وقال أيضا: ثقة[٤].

أقوال المجرحين:

قال البخاري: يتكلمون فيه[٥].

الترجيح:

هو صدوق حسن الحديث، وقد اختلف فيه ترجيح الحافظين الذهبي، وابن حجر فمرة قالا: صدوق، ومرة قالا: ثقة، والراجح فيما يظهر لي أنه صدوق، فقد قال فيه أبو حاتم: «شيخ»، وحكى البخاري أنه قد تكلم فيه، ومثل هذا لا يبلغ درجة الثقة، والمتأخرون يتوسعون في إطلاق الثقة[٦].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال ابن حجر: له عند البخاري حديث واحد توبع عليه[٧].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا توبع عليه في نفس الباب.

---

(١) الكاشف ١/ ٣٢٣.

(٢) المغني ١/ ١٦٠.

(٣) تقريب التهذيب ١٦٠.

(٤) فتح الباري ٧/ ٥١٠.

(٥) التاريخ الأوسط ٤/ ١٠٥٥.

(٦) انظر تحقيق ذلك في كتاب أستاذنا الدكتور / أحمد معبد ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ص ١٤.

(٧) تقريب التهذيب ١٦٠.

قال في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية (٧/ ٥٠٩/ ٤١٥٩): حدثنا الحسن بن خلف، قال: حدثنا إسحاق بن يوسف، عن أبي بشر ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، أن رسول الله ﷺ رآه وقمله يسقط على وجهه، فقال: «أيؤذيك هوامك؟» قال: نعم، فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق، وهو بالحديبية، لم يبين لهم أنهم يحلون بها، وهم على طمع أن يدخلوا مكة، فأنزل الله الفدية، فأمره رسول الله ﷺ: «أن يطعم فرقا بين ستة مساكين، أو يهدي شاة، أو يصوم ثلاثة أيام».

له طرق أخرى عند البخاري بعضها في نفس الباب[1].

---

(١) قال في الباب المذكور (٧/ ٥٢٣/ ٤١٩٠): حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن مجاهد... بنحوه مختصرا.

[٣/٣] زهير بن محمد التميمي

زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني، روى عن زيد بن أسلم (خ)، ومحمد بن عمرو بن حلحلة (خ)، وهشام بن عروة، وعنه أبو داود الطيالسي، وروح بن عبادة، وأبو عامر العقدي (خ)، روى له الجماعة، مات سنة ١٦٢هـ[(١)].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ليس لها أصل، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح[(٢)]، وقال أحمد: ثقة[(٣)]، وقال أيضا: لم يكن به بأس[(٤)]، وقال أيضا: مستقيم الحديث[(٥)]، وقال أيضا: مقارب الحديث[(٦)]، وقال أيضا: الشاميون يروون عنه مناكير أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي[(٧)]، وأبي عامر[(٨)]، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي[(٩)] عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا[(١٠)]،

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٤.

(٢) التاريخ الأوسط ٣/ ٥٩٧ من رواية الخفاف كما نبه عليه المحقق هامش (٢)، رجال صحيح البخاري ١/ ٢٧٣، وعزاه للتاريخ الصغير.

(٣) بحر الدم ١/ ١٨٢.

(٤) سؤالات أبي داود ٨٦.

(٥) الجرح والتعديل ٣/ ٥٩٠.

(٦) كتاب الضعفاء للعقيلي ٢/ ٤١٦.

(٧) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، روى له الجماعة، مات سنة ١٩٨هـ. تقريب التهذيب ٣٥١.

(٨) عبد الملك بن عمرو القيسي أبو عامر العقدي - بفتح المهملة، والقاف - ثقة روى له الجماعة، مات سنة ٢٠٤، أو ٢٠٥هـ. تقريب التهذيب ٣٦٤.

(٩) عمرو بن أبي سلمة التنيسي من رواة المتابعات في صحيح البخاري، وستأتي ترجمته رقم [١٢٤].

(١٠) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٧.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكأن حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط[(١)]، وقال ابن معين: ثقة[(٢)]، وقال أيضا: لا بأس به[(٣)]، وقال أيضا: صالح[(٤)]، وقال النسائي: ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سلمة يعني التنيسي عنه مناكير[(٥)]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويخالف[(٦)]، وقال أيضا: كان يهم في الأحايين[(٧)]، وقال الساجي: صدوق منكر الحديث إذا روى عنه أبو عاصم[(٨)]، وابن مهدي فأحاديثه مناكير[(٩)]، وقال أحمد بن صالح المصري: لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني[(١٠)]، وقال عثمان الدارمي: ثقة صدوق وله أغاليط كثيرة[(١١)]، وقال العجلي: جائز الحديث[(١٢)]، وقال يعقوب بن شيبة: صدوق صالح الحديث[(١٣)]، وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ورواية الشاميين عنه

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ٥٩٠.

(٢) تاريخ الدوري ٤/ ٣٥٤، تاريخ الدارمي ص ١٠٩.

(٣) تاريخ الدارمي ١٠٩، سؤالات ابن الجنيد ١٧٣، رواية ابن طهمان ٣٢، رواية ابن محرز ١٣٣.

(٤) الجرح والتعديل ٣/ ٥٩٠.

(٥) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨.

(٦) الثقات ٦/ ٣٣٧.

(٧) مشاهير علماء الأمصار ١٨٥.

(٨) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ٢١٢هـ، أو بعدها. تقريب التهذيب ٢٨٠.

(٩) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٨٩.

(١٠) تاريخ أسماء الثقات ١٣٣. وقد وهم مغلطاي فعزا هذا القول للعجلي، وتبعه ابن حجر.

(١١) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨.

(١٢) معرفة الثقات ١/ ٣٧١.

(١٣) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨.

أصح من رواية غيرهم[١]، وله غير هذه الأحاديث ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به[٢]، وقال موسى بن هارون: أرجو أنه صدوق[٣]، وقال صالح بن محمد: ثقة صدوق[٤]، وقال عيسى بن يونس: كان ثقة[٥]، وقال ابن شاهين: ليس به بأس[٦]، وقال الذهبي: ثقة له غرائب[٧]، وقال ابن حجر: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها[٨].

أقوال المجرحين:

ذكره البخاري في الضعفاء، وقال: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير[٩]، وقال أيضا: روى عنه الوليد[١٠]، وعمرو بن أبي سلمة مناكير[١١]، قال أحمد: كأن الذي روى

---

(١) كذا في الكامل ٤/ ١٨٧، ومختصره للمقريزي ص ٣٥٢، والصواب العكس كما هو واضح من بقية كلام ابن عدي.

(٢) الكامل ٤/ ١٨٧.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٨٩.

(٤) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٨٩.

(٦) تاريخ أسماء الثقات ١٣٣.

(٧) المغني ١/ ٢٤٢.

(٨) تقريب التهذيب ٢١٧.

(٩) كتاب الضعفاء الصغير ٥٠، التاريخ الكبير ٣/ ٤٢٧.

(١٠) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، روى له الأربعة، مات آخر سنة ١٩٤ هـ أو بعدها بقليل. تقريب التهذيب ٥٨٤.

(١١) التاريخ الأوسط ٣/ ٥٩٧.

عنه أهل الشام زهير آخر فقلب اسمه[١]، وقال ابن معين: ضعيف[٢]، وقال النسائي: ضعيف[٣]، وقال أيضا: ليس بالقوي[٤]، وقال أبو عروبة الحراني: كأن أحاديثه فوائد[٥]،

---

(١) التاريخ الكبير ٣/ ٤٢٧، التاريخ الأوسط ٣/ ٥٩٧.

ومقصود أحمد كثرة وقوع المنكرات في رواية الشاميين عن زهير دون غيرهم حتي يخيل للناقد أنه شخص آخر. أفاده الذهبي في تاريخ الإسلام ١٠/ ١٩٦، ووقع في فتح الباري ١٠/ ١١٠ ما يلي «وقال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي يروي عنه الشاميون آخر لكثرة المناكير انتهى» ، فزاد في كلام أحمد «لكثرة المناكير»، ولم أجدها في شيئ من كتب الجرح والتعديل.

وقد أورد الترمذي عن البخاري ما يمكن أن يفيد أنه فهم من كلام أحمد أنه شخص آخر فعلا، قال الترمذي في العلل الكبير ٣٨١: سألت محمدا عن حديث زهير بن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: «رأيت النبي ﷺ محلولا إزاره» قال محمد (يعني البخاري): أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد، وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ ينبغي أن يكون قلب اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير.

ولكن البخاري لم يترجم في كتبه إلا لزهير بن محمد التميمي الخراساني المعروف، وذكر في الرواة عنه الوليد، (التاريخ الأوسط ٣/ ٥٩٧) وهذا الحديث يرويه عن زهير بن محمد الوليد بن مسلم أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٣٨٢/ ٧٧٩، ٧٨٠)، وابن حبان (١٢/ ٢٦٨/ ٥٤٥٣)، والحاكم (١/ ٣٨٠/ ٩١٦)، وأبو يعلى (١٠/ ١٤/ ٥٦٤١)، والبيهقي (٢/ ٢٤٠/ ٣١١٣) من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا زهير بن محمد، نا زيد بن أسلم قال: رأيت ابن عمر «يصلي محلول أزراره» ، فسألته عن ذلك، فقال: رأيت النبي ﷺ يفعله.

فالتفريق بينهما بعيد جدا، وأقوال أئمة الجرح والتعديل السابقة تأباه فالله أعلم.

تنبيه: هكذا وقع في النسخة المطبوعة من العلل الكبير بترتيب أبي طالب القاضي «إزاره»، ووقع مثله عند الحاكم، وكذا في الأصل الخطي لصحيح ابن حبان، وقد عدله المحقق إلى «أزراره»، وهو بلفظ «أزراره» عند ابن خزيمة، والبيهقي، ووقع عند أبي يعلى بلفظ: «محلولا زر قميصه»، وهذه الرواية ترجح لفظ «أزراره»، ويبقى النظر في الأصول الخطية لهذه الكتب.

(٢) كتاب الضعفاء للعقيلي ٢/ ٤١٦.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨.

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين ١٨٠.

(٥) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨.

وهذا تجريح وليس تعديلا كما قد يتوهم، فقد روى الخطيب في الكفاية ص ١٤٢ بسنده عن أحمد بن =

وقال الحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير[١]، وقال الحاكم أبو عبد الله: ليس بذاك في الحديث[٢]، وذكره أبو زرعة في الضعفاء[٣].

الترجيح:

هو صدوق لا بأس بحديثه إلا من رواية أهل الشام عنه، وقد لخص الحافظ ابن حجر حاله كما مضى بقوله: «رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها» وهذا هو رأي أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وابن عدي فمن ضعفه من أهل العلم إنما ضعفه لأجل هذه الأحاديث التي رواها عنه أهل الشام، وقال ابن رجب: فصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة[٤].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره ابن حجر في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٥].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين[٦] توبع على أحدهما داخل الصحيح، وعلى الثاني عند مسلم،

= حنبل قال: إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث أو خطأ من المحدث أو حديث ليس له إسناد وإن كان قد روى شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح.

(١) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٨٩.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم ٢/ ٧١٧.

(٣) كتاب أسامي الضعفاء [ملحق بسؤالات البرذعي] ٣٢٥.

(٤) شرح علل الترمذي ١/ ٣٣٢.

(٥) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٦) قال الحافظ ابن حجر في هُدَى الساري ٤٢٣: له عند البخاري حديث واحد في كتاب المرضى قال فيه: =

وقد أخرج قبله شاهدا من حديث عائشة، وهما من رواية أبي عامر العقدي عنه وهو بصري، وقد أثنى البخاري وغيره على رواية البصريين عنه، وصرح أحمد أن رواية أبي عامر العقدي عنه مستقيمة كما مر.

الأول: أخرجه في كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض (١٠/ ١٠٧/ ٥٦٤١، ٥٦٤٢) قال: حدثني عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الملك بن عمرو، حدثنا زهير بن محمد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، وعن أبي هريرة: عن النبي ﷺ قال: «ما يصيب المسلم، من نصب ولا وصب، ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم، حتى الشوكة يشاكها، إلا كفر الله بها من خطاياه».

تابعه الوليد بن كثير[1] عند مسلم، وأخرج البخاري شاهدا قبله من حديث عائشة[2].

= حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الملك بن عمرو - وهو أبو عامر العقدي - حدثنا زهير بن محمد عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وعن أبي هريرة حديث «ما يصيب المسلم من نصب... الحديث، وقد تابعه الوليد بن كثير عند مسلم، وأخرج البخاري في الاستئذان بهذا الإسناد إلى زهير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد حديث «إياكم والجلوس في الطرقات... الحديث ولم ينسب زهيرا عنده فذكر المزي، وغيره أنه زهير بن محمد، وقد تابعه عليه حفص بن ميسرة عندهما والدراوردي عند مسلم، وأبي داود كلاهما عن زيد بن أسلم به.

هكذا لم يجزم الحافظ ابن حجر بأن الحديث الثاني لزهير بن محمد لكنه جزم في الفتح ١١/ ١٢، وقد وقع التصريح بأنه زهير بن محمد عند أحمد (٣/ ٣٦/ ١١٣٢٧)، وابن حبان (٢/ ٣٥٦/ ٥٩٥).

(١) الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني ثم الكوفي، روى له الجماعة، مات سنة ١٥١هـ. تقريب التهذيب ٥٨٣.

وحديثه أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض (٤/ ١٩٩٢/ ٢٥٧٣) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، قالا: حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو بن عطاء... بنحوه.

(٢) قال قبل حديث زهير مباشرة (١٠/ ١٠٧/ ٥٦٤٠): حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني عروة بن الزبير، أن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه، حتى الشوكة يشاكها».

الثاني: أخرجه في كتاب الاستئذان، باب قول الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا (١١/ ١٠/ ٦٢٢٩) قال: حدثنا عبد الله بن محمد، أخبرنا أبو عامر، حدثنا زهير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «إياكم والجلوس بالطرقات» فقالوا: يا رسول الله، ما لنا من مجالسنا بد نتحدث فيها، فقال: «إذ أبيتم إلا المجلس، فأعطوا الطريق حقه» قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر» .

تابعه حفص بن ميسرة[1] داخل الصحيح.

---

(١) من رواة المتابعات في صحيح البخاري، وستأتي ترجمته رقم [١٤٤].
وحديثه أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب أفنية الدور والجلوس فيها (٥/ ١٣٤/ ٢٤٦٥) قال: حدثنا معاذ بن فضالة، حدثنا أبو عمر حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم... بنحوه.

[٤/٤] سعيد بن عامر الضبعي

سعيد بن عامر الضُّبَعِي[١] أبو محمد البصري روى عن شعبة بن الحجاج (خ)، وهمام بن يحيى، وسعيد بن أبي عروبة، وعنه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني (خ)، ومحمود بن غيلان (خ)، روى له الجماعة، مات سنة ٢٠٨ هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن معين: ثقة[٣]، وقال أيضا: حدثنا سعيد بن عامر الثقة المأمون[٤]، وقال أبو حاتم: صدوق[٥]، وقال أيضا: كان رجلا صالحا، وكان في حديثه بعض الغلط[٦]، وقال ابن سعد: كان ثقة صالحا[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨]، وقال العجلي: ثقة رجل صالح من خيار الناس[٩]، وقال ابن قانع: ثقة[١٠]، وقال الذهبي: الزاهد الحافظ[١١]،

---

(١) بضم الضاد المعجمة وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي أخره العين المهملة: نسبة إلى ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. الأنساب ٨/ ١٤٠.

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ٥١٠.

(٣) تاريخ الدارمي ١١٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٠/ ٥١٢.

(٥) الجرح والتعديل ٤/ ٤٨.

(٦) المصدر السابق.

(٧) كتاب الطبقات الكبير ٩/ ٢٩٧.

(٨) الثقات ٤/ ٢٦٤.

(٩) معرفة الثقات ١/ ٤٠١.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣١٧.

(١١) سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٨٥.

وقال ابن حجر: ثقة صالح، وقال أبو حاتم: ربما وهم[١].

أقوال المجرحين:

قال البخاري: كثير الغلط[٢]، وقال ابن معين: كان لا يبالي عمن حدث[٣].

الترجيح:

الظاهر أنه صدوق حسن الحديث لما وقع في حديثه من الغلط كما أفاده كلام أبي حاتم، والبخاري، وقول البخاري: «كثير الغلط» يأباه كلام غيره من النقاد فقد وثقه جمع من النقاد، وذكر أبو حاتم ما يفيد قلة خطئه، على أن البخاري ذكر هذا الكلام تعليقا على حديث أخطأ فيه سعيد بن عامر، والكثرة أمر نسبي، وفي قول ابن معين: «كان لا يبالي عمن حدث» ما يفيد أن الخطأ ربما كان من غيره من الضعفاء الذين حدث عنهم.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد من أهل العلم - في حدود ما وقفت عليه - في رواة المتابعات عند البخاري، وقد أخرج له البخاري حديثين لهما طريقان آخران في نفس الباب كما سيأتي.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين أحدهما موقوف، لهما طريقان آخران في نفس الباب:

الأول: في كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف القمر (٢/ ٦٣٦/ ١٠٦٢) قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن يونس، عن الحسن،

---

(١) تقريب التهذيب ٢٧٣.

(٢) علل الترمذي الكبير ١٠٤.

(٣) سؤالات ابن الجنيد ٨٠.

عن أبي بكرة ﷺ، قال: «انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فصلى ركعتين» .

أخرج له طريقا آخر بعده مباشرة[١].

الثاني: في كتاب الجنائز، باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلة (٣/ ٢٥٥/ ١٣٥٢) قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن جابر ﷺ، قال: «دفن مع أبي رجل، فلم تطب نفسي حتى أخرجته، فجعلته في قبر على حدة» .

أخرج له طريقا آخر قبله مباشرة[٢].

---

(١) قال بعده مباشرة (٢/ ٦٣٧/ ١٠٦٣): حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا يونس... بأطول منه.

(٢) قال قبله مباشرة (٣/ ٢٥٤/ ١٣٥١): حدثنا مسدد، أخبرنا بشر بن المفضل، حدثنا حسين المعلم، عن عطاء... بأطول منه.

[٥/٥] سنان بن ربيعة الباهلي

سِنَان[١] بن ربيعة الباهلي أبو ربيعة البصري روى عن أنس (خ)، وشهر بن حوشب، وثابت البناني وعنه حماد بن زيد (خ)، وسعيد بن زيد، وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الله بن بكر السهمي، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجة[٢]، من الرابعة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن معين: ليس به بأس[٤]، وقال أيضا: صالح[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال ابن عدي: له أحاديث قليلة وأرجو أنه لا بأس به[٧]، وقال ابن خلفون: أرجو أنه لا بأس به[٨]، وقال الذهبي: صدوق[٩]، وقال أيضا: صويلح[١٠]، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين[١١].

---

(١) بكسر أوله ونونين بينهما ألف كما في توضيح المشتبه ٥/ ١٨١.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ١٤٧.

(٣) تقريب التهذيب ٢٥٦.

(٤) تاريخ الدارمي ٢١٠.

(٥) تاريخ أسماء الثقات ١٥٤.

(٦) الثقات ٤/ ٣٣٧.

(٧) الكامل ٤/ ٥١٣.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٢١.

(٩) الكاشف ١/ ٤٦٧، المغني ١/ ٤١١.

(١٠) الميزان ٢/ ٢٣٥.

(١١) تقريب التهذيب ٢٥٦.

أقوال المجرحين:

نقل البخاري عن ابن معين قوله: سمع السهمي[١] من سنان بن ربيعة بعد ما خرف[٢]، وقال ابن معين أيضا: ليس هو بالقوي[٣]، وقال أبو حاتم: شيخ مضطرب الحديث[٤]، وقال النسائي[٥]، والدارقطني[٦]: ليس بالقوي، وقال الدارقطني أيضا: مضطرب[٧]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٨].

الترجيح:

الذي يظهر لي أنه لا بأس به إلا أنه اختلط، وقول ابن معين والنسائي والدارقطني: «ليس بالقوي» لا يفيد الضعف المطلق، فهو أخف من قولهم «ليس بقوي»، ومما يؤكد هذا أن ابن معين قال فيه أيضا: «ليس به بأس»، وكذا قال ابن عدي، وفي أبي حاتم شدة لا تخفى، ولكن قول ابن معين «سمع السهمي من سنان بن ربيعة بعد ما خرف يفيد أنه اختلط، وعليه يحمل تضعيف من ضعفه»[٩].

---

(١) عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي الباهلي أبو وهب البصري ثقة روى له الجماعة مات في المحرم سنة ٢٠٨ هـ. تقريب التهذيب ٢٩٧.

(٢) التاريخ الكبير ٤/ ١٦٤.

(٣) تاريخ الدوري ٤/ ١٦٥.

(٤) الجرح والتعديل ٤/ ٢٥٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٨٨.

(٦) سؤالات الحاكم ١٥١.

(٧) سؤالات ابن بكير ٦٣.

(٨) كتاب الضعفاء ٣/ ٢١.

(٩) لم أجد أحدا ذكره في كتب المختلطين إلا صاحب «معجم المختلطين» ص ١٥٤، ونقل ما في التاريخ الكبير.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي[١] فيمن روى له البخاري مقرونا، والحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال المزي[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر[٥]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا مقرونا بغيره:

قال في كتاب الأطعمة، باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة (٩/ ٤٨٦/ ٥٤٥٠): حدثنا الصلت بن محمد، حدثنا حماد بن زيد، عن الجعد أبي عثمان، عن أنس، ح وعن هشام، عن محمد، عن أنس، وعن سنان أبي ربيعة، عن أنس، أن أم سليم أمه، عمدت إلى مد من شعير جَشَّته[٦]، وجعلت منه خطيفة[٧]، وعصرت عُكَّة[٨] عندها، ثم بعثتني إلى النبي ﷺ فأتيته وهو في أصحابه فدعوته، قال: «ومن معي؟» فجئت فقلت:

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٤، النسخة الخطية ٣٦٨/ ب.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/ ١٤٨.

(٤) تذهيب التهذيب ٤/ ١٩٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣٥.

(٥) تقريب التهذيب ٢٥٦، هُدَى الساري ٤٢٨، فتح الباري ٩/ ٤٨٧.

(٦) هي أن تطحن الحنطة طحنا جليلا ثم تجعل في القدور ويلقى عليها لحم أو تمر وتطبخ، وقد يقال لها دشيشة بالدال. النهاية لابن الأثير ١/ ٢٧٣ (جشش).

(٧) لبن يطبخ بدقيق ويختطف بالملاعق بسرعة. النهاية لابن الأثير ٢/ ٤٩ (خطف).

(٨) وعاء من جلود مستدير تختص بالسمن والعسل وهو بالسمن أخص. النهاية لابن الأثير ٣/ ٢٨٤ (عكك).

إنه يقول: ومن معي؟ فخرج إليه أبو طلحة، قال: يا رسول الله، إنما هو شيء صنعته أم سليم، فدخل فجيء به، وقال: «أدخل علي عشرة» فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا، ثم قال: «أدخل علي عشرة»فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا، ثم قال: «أدخل علي عشرة» حتى عد أربعين، ثم أكل النبي ﷺ ثم قام، فجعلت أنظر، هل نقص منها شيء.

هكذا وقع له مقرونا[١] بالجعد بن عثمان[٢]، ومحمد بن سيرين[٣].

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٥/ ١١٥/ ٢٨٥) قال: حدثنا سهل بن موسى الرامهرمزي، ثنا عيسى بن شاذان، ثنا الصلت بن محمد فذكره.

(٢) الجعد بن دينار اليشكري - بتحتانية مفتوحة بعدها غدا ساكنة وكاف مضمومة - أبو عثمان الصيرفي البصري، ثقة روى له الجماعة إلا ابن ماجه، من الرابعة. تقريب التهذيب ١٥٩.

(٣) محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر روى له الجماعة، مات سنة ١١٠هـ. تقريب التهذيب ٤٨٣.

[٦/٦] سهيل بن أبي صالح

سهيل بن أبي صالح واسمه ذكوان السَّمَّان[١] أبو يزيد المدني، روى عن أبيه، وسعيد بن المسيب، والنعمان بن عياش (خ)، وعنه مالك، وشعبة، وابن جريج (خ)، روى له الستة[٢]، مات سنة ١٣٨هـ، وقيل بعدها[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن المديني: ثقة ثبت[٤]، قال ابن عيينة: كنا نعد سهيلا ثبتا في الحديث[٥]، وقال ابن معين[٦]، والخليلي[٧]، والعجلي[٨]، وابن عبد البر[٩]: ثقة، وقال أحمد: صالح ما أصلح حديثه[١٠]، وقال أيضا: ليس به بأس[١١]، وقال النسائي: ثقة[١٢]، وقال أيضا:

---

(١) بفتح السين والميم المشددتين نسبة إلى بيع السمن. الأنساب ٧/ ١٢٩.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٢٣.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٥٠.

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٤٧.

(٥) الكامل لابن عدي ٤/ ٥٢٣.

(٦) الكامل لابن عدي ٤/ ٥٢٣.

(٧) الإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١/ ٢١٧.

(٨) معرفة الثقات ١/ ٤٤٠.

(٩) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٥٢.

(١٠) الجرح والتعديل ٤/ ٢٤٧.

(١١) العلل ومعرفة الرجال [رواية المروذي] ص ٨٣، ١٧١.

(١٢) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٥٢.

ليس به بأس[١]، وقال ابن عدي: مقبول الأخبار ثبت لا بأس به[٢]، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث[٣]، وقال أحمد بن صالح: من المتقنين وإنما توقى في غلط حديثه ممن يأخذ عنه[٤]، وقال الذهبي: أحد العلماء الثقات وغيره أقوى منه[٥].

أقوال المجرحين:

قال البخاري: مات ابن له فحزن عليه فنسى في آخر عمره كثيرا من حديثه[٦]، وقال ابن معين: ليس حديثه بحجة[٧]، وقال أيضا:لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه[٨]، وقال أيضا: ضعيف[٩]، وقال أيضا: صويلح وفيه لين[١٠]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[١١]، وقال الدراوردي: أصاب سهيلا علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه[١٢]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[١٣]، وقال الحاكم: أحد أركان الحديث وقد أكثر مسلم الرواية عنه إلا أن غالبها في الشواهد وقد روى عنه مالك

(١) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٢٧.

(٢) الكامل لابن عدي ٤/ ٥٢٣.

(٣) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٥٢١.

(٤) تاريخ أسماء الثقات ص ١٥٨، وفي التعديل والتجريح «يؤتى» بدل «توقى».

(٥) الميزان ٢/ ٢٤٣.

(٦) الإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١/ ٢١٧، ونقله الحاكم في المدخل ٢/ ٦٩٧ عن البخاري عن علي المديني غير أنه قال: «مات له أخ».

(٧) تاريخ الدوري ٣/ ١٣٠.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٥٠.

(٩) التعديل والتجريح ٣/ ١١٥١.

(١٠) كتاب الضعفاء للعقيلي ٢/ ٥٧٧.

(١١) الجرح والتعديل ٤/ ٢٤٦.

(١٢) سنن أبي داود ٤/ ٢٥.

(١٣) الثقات ٦/ ٤١٧.

وهو الحكم في شيوخه من أهل المدينة الناقد لهم ثم قيل في أحاديثه بالعراق إنه نسي الكثير منها، وساء حفظه في آخر عمره[١]، وقال أبو الفتح الأزدي: صدوق إلا أنه أصابه برسام[٢] في آخر عمره فذهب بعض حديثه[٣]، وقال الذهبي: صدوق مشهور ساء حفظه[٤]، وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه بأخرة[٥].

الترجيح:

هو صدوق تغير حفظه كما قال الذهبي وابن حجر، وما جاء فيه من توثيق محمول على ما كان قبل تغيره، وما جاء فيه من تضعيف محمول على ما كان بعد التغير.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني[٦]، والكلاباذي[٧]، فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٨]، وقال الباجي[٩]، والمزي[١٠]، والذهبي[١١]، وابن حجر[١٢]: روى له البخاري مقرونا.

---

(١) المدخل ٢/ ٦٩٧.

(٢) البرسام: التهاب في الغشاء المحيط بالرئة وهو ما يطلق عليه ذات الجنب. المعجم الوسيط ٤٩ (برسم).

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٥٢.

(٤) من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٥٢.

(٥) تقريب التهذيب ٢٥٩.

(٦) ذكر أسماء التابعين ١/ ٤٤٠.

(٧) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٠، النسخة الخطية ٣٦٨/ ب.

(٨) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٩.

(٩) التعديل والتجريح ٣/ ١١٥٠.

(١٠) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٢٨.

(١١) الكاشف ١/ ٤٧١، تذهيب التهذيب ٤/ ٢١٢.

(١٢) هُدَى الساري ٤٢٨، تقريب التهذيب ٢٥٩.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا مقرونا بغيره في كتاب الجهاد والسير، باب فضل الصوم في سبيل الله (٦/ ٥٦/ ٢٨٤٠): حدثنا إسحاق بن نصر، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني يحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح، أنهما سمعا النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد الخدري ﵁، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من صام يوما في سبيل الله، بعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا» .

هكذا أخرجه مقرونا بيحيى بن سعيد الأنصاري[1]، وقد وقع للبخاري مقرونا[2] .

(١) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي (ثقة ثبت)، روى له الجماعة، مات سنة ١٤٤هـ أو بعدها. تقريب التهذيب ٥٩١.

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج مقرونا (٥/ ٣٠٢/ ٩٦٨٥)، ورواه أيضا عن ابن عيينة عن يحيى وسهيل (٥/ ٣٠٢/ ٩٦٨٦).

[٧/٧] عبد الله بن زياد بن سمعان

عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي أبو عبد الرحمن المدني مولى أم سلمة روى عن الزهري، ومجاهد بن جبر، وسعيد المقبري (خ)، وعنه عبد الرزاق بن همام، وعبد الله بن وهب (خ)، ومحمد بن فضيل، روى له ابن ماجه[١]، وأخرج له البخاري حديثا لم يسمه فيه فقال «ابن فلان»، وأخرج له النسائي حديثا فأبهمه قال: «وذكر آخر»[٢]، من السابعة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن وهب: ثقة[٤]، وقال ابن معين: ثقة ثقة[٥].

أقوال المجرحين:

قال البخاري: سكتوا عنه... كان مالك يضعفه[٦]، وقال مالك: كان كذابا[٧]، وقال هشام بن عروة: حدث عني بأحاديث والله ما حدثته بها ولقد كذب علي[٨]، وقال أحمد:

---

(١) تهذيب الكمال ١٤/ ٥٢٦، وقد رمز له المزي،ومن بعده في ترجمته ب (مد ق)، ولم يذكروا رمز البخاري، لكنهم ذكروه في باب من قيل فيه: «ابن فلان»، وذكروا رمز البخاري.

(٢) تهذيب التهذيب ٥/ ١٩٣.

(٣) تقريب التهذيب ٣٠٣.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٥٧.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٣٦٠.

(٦) الضعفاء الصغير ٦٤، التاريخ الكبير ٥/ ٩٦.

(٧) المعرفة والتاريخ ١/ ٦٩٩، الجرح والتعديل ٥/ ٦٠

(٨) الكامل ٥/ ٢٠١.

متروك الحديث[١]، وقال أيضا: إنما كان يعرف بالصلاة ولم يكن يعرف بالحديث[٢]، وكان إبراهيم بن سعد يحلف بالله: لقد كان ابن سمعان يكذب[٣]، وقال ابن معين: ليس بشيء[٤]، وقال أيضا: كان كذابا[٥]، وقال أيضا: ضعيف[٦]، وقال ابن المديني، وعمرو بن علي الفلاس: ضعيف الحديث جدا[٧]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث سبيله سبيل الترك[٨]، وقال أبو داود: كان من الكذابين[٩]، وقال النسائي[١٠]، والدارقطني[١١]: متروك، وقال الدارقطني أيضا: كذاب يضع الحديث[١٢]، وقال ابن عدي: الضعف على حديثه ورواياته بين[١٣]، وقال ابن المديني: ذاك عندنا ضعيف ضعيف[١٤]، وقال أحمد بن صالح: أظن ابن سمعان يضع للناس[١٥]، وقال ابن أبي حاتم: امتنع أبو زرعة أن يقرأ

---

(١) العلل ومعرفة الرجال [رواية المروذي] ٨٦.

(٢) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ١/ ٣٥٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ١/ ٣٥٣، ٢/ ٢٠٤، ٣/ ٧٧.

(٤) الجرح والتعديل ٥/ ٦١

(٥) العلل ومعرفة الرجال [رواية المروذي] ٢٦٩.

(٦) تاريخ الدوري ٣/ ٢٢٦.

(٧) تهذيب الكمال

(٨) الجرح والتعديل ٥/ ٦١.

(٩) تاريخ بغداد ٩/ ٤٥٨.

(١٠) كتاب الضعفاء والمتروكين ٢٠٢.

(١١) الضعفاء والمتروكون ٢٥٧.

(١٢) سؤالات الحاكم ١١٨.

(١٣) الكامل ٥/ ٢٠٥.

(١٤) سؤالات ابن أبي شيبة ٥٢.

(١٥) الجرح والتعديل ٥/ ٦١.

علينا حديثه، وقال: هو لاشيء[١]، وقال إبراهيم الجوزجاني: ذاهب[٢]، وقال ابن حبان: كان يروي عن من لم يره ويحدث بما لم يسمع[٣]، وقال الذهبي: أحد المتروكين[٤]، وقال ابن حجر: متروك اتهمه بالكذب أبو داود، وغيره[٥].

الترجيح:

متروك يكاد يجمع أهل العلم على شدة ضعفه، وقد اتهمه جمع منهم مالك، وابن معين، وأبو داود، والدارقطني، وغيرهم، أما ماذكر من توثيق ابن وهب فقد ذكره ابن عبد البر نقلا عن أبي زرعة الدمشقي، وقد راجعته فلم أجد فيه توثيق ابن وهب[٦]، وأما ماذكره مغلطاي عن ابن معين، فلا أدري من أين أخذه لأنه ذكره بقوله: «وقال ابن معين فيما بلغني»، وأقوال ابن معين السابقة متضافرة على شدة ضعفه كما مر، ولو صح ذلك عنهما، فلا يقوى على معارضة ما يشبه الإجماع - إن لم يكن إجماعا - على شدة ضعفه.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٧]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٨].

---

(١) الجرح والتعديل ٥/ ٦١.

(٢) أحوال الرجال ١٤٢.

(٣) كتاب المجروحين ١/ ٥٠٠.

(٤) الكاشف ١/ ٥٥٣.

(٥) تقريب التهذيب ٣٠٣.

(٦) الذي في تاريخ أبي زرعة ١/ ٣٧٩: «حدثني أحمد بن صالح قال: قلت لابن وهب: ما كان مالك يقول في ابن سمعان؟ قال: لا يقبل قول بعضهم في بعض». وليس فيه توثيق ابن وهب له، فالله أعلم

(٧) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٦، النسخة الخطية ١/٣٧٥.

(٨) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٢٢.

ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير[١] وقال أيوب السختياني: ثقة[٢]، وذكره ابن المديني فيمن يسمى عطاء وهو ثقة[٣]، وقال ابن معين: ثقة[٤]، وقال العجلي: كان شيخا ثقة قديما ومن سمع منه قديما فهو صحيح الحديث ومن سمع منه بآخره فهو مضطرب الحديث إلا أن عطاء بآخره كان يتلقن إذا لقنوه في الحديث لأنه كان كبر[٥]، وقال ابن حبان: اختلط بآخره ولم يفحش حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة بيانه في الروايات[٦]، وقال أيضا: كان يهم في الشيء بعد الشيء[٧]، وقال الحاكم: لم يختلفوا أن أحاديثه القديمة صحيحة وأنه اختلط بأخرة[٨]، وقال الساجي: صدوق ثقة لم يتكلم الناس في حديثه القديم[٩]، وقال الطبراني: ثقة اختلط في آخر عمره[١٠]، وقال العجلي: جائز الحديث إلا أنه كان يلقن بآخره[١١]، وقال ابن سعد: كان ثقة وقد روى عنه المتقدمون وقد كان تغير حفظه بآخره واختلط[١٢]، وقال يعقوب بن سفيان:

---

(١) تهذيب الكمال ٢٠/ ٩٢.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٣.

(٣) معرفة الثقات للعجلي ٢/ ١٣٥.

(٤) تاريخ الدارمي ص ٩٢.

(٥) معرفة الثقات للعجلي ٢/ ١٣٦.

(٦) الثقات ٧/ ٢٥١.

(٧) مشاهير علماء الأمصار ص ١٦٧.

(٨) المدخل ٢/ ٧٩٧.

(٩) إكمال تهذيب الكمال ٩/ ٢٤٧.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٩/ ٢٤٧.

(١١) معرفة الثقات ٢/ ١٣٥.

(١٢) الطبقات الكبرى ٨/ ٤٥٧.

ثقة حديثه حجة وكان تغير بآخره[١]، وقال الذهبي: صدوق تغير[٢]، وقال أيضا: ثقة ساء حفظه بأخرة[٣]، وقال ابن حجر: صدوق اختلط[٤].

أقوال المجرحين:

ذكره البخاري في كتاب الضعفاء، ونقل عن يحيى بن سعيد قوله: ما سمعت أحدا من الناس يقول في حديثه القديم شيئا[٥]، وقال ابن المديني: كان قد ذهب أمره يعني اختلط[٦]، وقال شعبة: كان نسيا[٧]،، وقال ابن معين: كان قد خلط[٨]، وقال أيضا: أنكروه بأخرة[٩]، وقال أيضا: ضعيف[١٠]، وقال: لا يحتج بحديثه[١١]، وقال ابن عيينة: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديما ثم قدم علينا قدمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت فخلط فيه فاتقيته واعتزلته[١٢]، وقال ابن عدي: من سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة[١٣]، وقال الدارقطني: تركوه[١٤]، وقال العقيلي:

---

(١) المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٤.

(٢) من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٧٦.

(٣) الكاشف ٢/ ٢٢.

(٤) تقريب التهذيب ٣٩١.

(٥) التاريخ الكبير ٦/ ٤٦٥، الضعفاء الصغير ص ٩٢.

(٦) معرفة الرجال لابن معين [رواية ابن محرز] ص ٣٨٩.

(٧) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ٣٤٠.

(٨) سؤالات ابن الجنيد ص ٢٢٩، تاريخ الدوري ٣/ ٣٢٨ وفيه «اختلط» بل «خلط».

(٩) من كلام أبي زكريا في الرجال [رواية ابن طهمان] ص ٣٣.

(١٠) الكامل ٧/ ٧٣.

(١١) تاريخ الدوري ٤/ ٦٠.

(١٢) كتاب الضعفاء للعقيلي ٥/ ٨.

(١٣) الكامل ٧/ ٧٨.

(١٤) سؤالات الحاكم ص ١٧٥.

يقال إنه تغير بأخرة[١]، وقال الدارقطني في العلل: اختلط في آخر عمره[٢]، وذكره أبو زرعة في الضعفاء[٣].

الترجيح:

يكاد يجمع النقاد على أنه اختلط وأن حديثه القديم صحيح، فما ورد من توثيقه مطلقا محمول على ما قبل الاختلاط، وما ورد من تضعيفه مطلقا محمول على ما بعد الاختلاط.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني[٤]، والكلاباذي[٥] فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٦]، وقال المزي[٧]، والذهبي[٨]، وأبو زرعة العراقي[٩]: روى له البخاري متابعة، وقال الذهبي[١٠]، وابن حجر[١١]: روى له

---

(١) كتاب الضعفاء ٥/ ٦.

(٢) العلل ٥/ ١٨٨، ٨/ ٢٨٧، ١١/ ١٤٣.

(٣) كتاب أسامي الضعفاء ص ٣٥٠.

(٤) ذكر أسماء التابعين ١/ ٤٤٧.

(٥) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٣، النسخة الخطية ٣٧٠/ ب.

(٦) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٥.

(٧) تهذيب الكمال ٢٠/ ٩٣.

(٨) الكاشف ٢/ ٢٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٧٠.

(٩) البيان والتوضيح ١٦٥.

(١٠) تذهيب التهذيب ٦/ ٣٥٩.

(١١) هُدَى الساري ٤٤٦.

البخاري مقرونا، وعده الحافظ فيمن أخرج له البخاري متابعة[١].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا موقوفا مقرونا بغيره:

قال في كتاب الرقاق، باب في الحوض (١١/ ٤٧٢/ ٦٥٧٨): حدثني عمرو بن محمد، حدثنا هشيم، أخبرنا أبو بشر، وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «الكوثر: الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه» قال أبو بشر: قلت لسعيد: إن أناسا يزعمون أنه نهر في الجنة؟ فقال سعيد: «النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه»

هكذا أخرجه مقرونا بأبي بشر جعفر بن إياس[٢] والراوي عنه هو هشيم بن بشير، وقد روى عنه بعد الاختلاط[٣]، والاعتماد إنما هو على رواية أبي بشر، وقد أخرجه البخاري في موضع آخر من حديث أبي بشر وحده[٤].

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٢) جعفر بن إياس أبو بشر الواسطي (ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد)، روى له الجماعة، مات سنة ١٢٦هـ. تقريب التهذيب ١٣٩.

(٣) معرفة الثقات للعجلي ٢/ ١٣٦، الكواكب النيرات ص ٣٢٨.

(٤) في كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] (٨/ ٦٠٣/ ٤٩٦٦) قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا هشيم، حدثنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير... بمثله.

[٩/٩] يحي بن سليم الطائفي

يحيى بن سُلَيم[١] القرشي الطائفي أبو محمد ويقال أبو زكريا المكي روى عن إسماعيل بن أمية (خ)، وعبيد الله بن عمر العمري، وموسى بن عقبة، روى عنه بشر بن محمد (خ)، ويوسف بن محمد العصفري (خ)، وإسحاق بن راهويه، روى له الجماعة، مات سنة ١٩٣هـ، وقيل بعدها[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: ما حدث الحميدي[٣] عن يحيى بن سليم فهو صحيح[٤]، وقال أيضا: رجل صالح صاحب عبادة يهم الكثير في حديثه إلا أحاديث كان يسأل عنها، فأما غير ذلك فيهم الكثير، روى عن عبيد الله بن عمر[٥] أحاديث يهم فيها[٦]، وقال أحمد: ثقة[٧]، وقال أيضا: أتقن حديث ابن خثيم[٨].

---

(١) أفاد ابن ماكولا في الإكمال ٢/ ٣٣ أن الصحيحين لا يوجد فيهما سليم - بفتح السين - إلا سليم بن حيان.

(٢) تهذيب الكمال ٣١/ ٣٦٥.

(٣) عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي أبو بكر ثقة حافظ فقيه، مات بمكة سنة ١١٩هـ، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب ٣٠٣.

(٤) تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٩، وقد عزاه الحافظ إلى ترجمة عبد الرحمن بن نافع من تاريخ البخاري، ولم أجده في هذا الموضع ولا غيره من كتب البخاري.

(٥) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبو عثمان ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة بضع وأربعين ومائة. تقريب التهذيب ٣٧٣.

(٦) علل الترمذي ٣٩٥.

(٧) الكامل ٩/ ٦٢.

(٨) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٢/ ٤٨٠.

وقال ابن معين: ثقة[١]، وقال أيضا: ليس به بأس[٢]، وقال أيضا: ليس به بأس، يكتب حديثه[٣]، وقال أبو حاتم: شيخ صالح محله الصدق لم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به[٤]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٥]، وقال النسائي: ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال العجلي: ثقة[٨]، وقال يعقوب بن سفيان: سني رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظا فتعرف وتنكر[٩]، وقال الساجي: صدوق يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر، ولم يحمده أحمد[١٠]، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب، وأحاديثه متقاربة، وهو صدوق لا بأس به[١١]، وقال ابن شاهين: كان جائز الحديث، وكان رجلا صالحا[١٢]، وذكره الذهبي

---

(١) تاريخ الدارمي ١٩٧، تاريخ الدوري ٢/ ٦٤٨، معرفة الرجال [رواية ابن محرز] ١٦٠.

(٢) الكامل ٩/ ٦٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الجرح والتعديل ٩/ ١٥٦.

(٥) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٦١.

(٦) تهذيب الكمال ٣١/ ٣٦٨.

(٧) الثقات ٧/ ٦١٥، وقد نقل عنه المزي أنه قال: «يخطئ» ولم أجده في الثقات.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٣، وقد زاده محقق معرفة الثقات ٢/ ٣٥٣ من تهذيب التهذيب.

(٩) المعرفة والتاريخ ٣/ ٥١.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٣.

(١١) الكامل ٩/ ٦٤.

(١٢) تاريخ أسماء الثقات ٣٣٢.

فيمن تكلم فيه وهو موثق[١]، وقال: ثقة[٢]، وقال ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ[٣]، وقال أيضا: التحقيق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة[٤].

أقوال المجرحين:

قال البخاري: يروي أحاديث عن عبيد الله يهم فيها[٥]، وقال أيضا: يهم الكثير في حديثه إلا أحاديث كان يسأل عنها[٦] وقال أحمد: كان يكثر الخطأ[٧]، وقال أيضا: يحيى بن سليم كذا وكذا، والله إن حديثه يعني فيه شيء، وكأنه لم يحمده[٨]، وقال أيضا: كتبت عنه شيئا ثم رأيته غلط في الحديث فتركته[٩]، وقال أيضا: مضطرب الحديث روى عن عبيد الله مناكير[١٠]، وقال النسائي: ليس بالقوي[١١]، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم[١٢]، وقال الدولابي: ليس بالقوي[١٣]، وقال الدارقطني

(١) من تكلم فيه وهو موثق ٥٤١.

(٢) الكاشف ٢/ ٣٦٧.

(٣) تقريب التهذيب ٥٩١.

(٤) فتح الباري ٤/ ٥٨٧.

(٥) علل الترمذي ١٩٢.

(٦) علل الترمذي ٣٩٥.

(٧) العلل ومعرفة الرجال [رواية المروذي] ١٠٥.

(٨) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٢/ ٤٨٠.

(٩) الكامل ٩/ ٦٢.

(١٠) سؤالات أبي داود ٨٨.

(١١) كتاب الضعفاء والمتروكين ٢٤٩.

(١٢) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٣.

(١٣) تهذيب الكمال ٣١/ ٣٦٨.

سيء الحفظ[١]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٢].

الترجيح:

هو صدوق إلا في حديثه عن عبيد الله بن عمر فأكثر النقاد قد توسط في أمره، وما جاء فيه من تضعيف محمول على أحد أمرين جمعا بينه وبين ما جاء فيه من توثيق:

الأول: حديثه عن عبيد الله خاصة كما يفيده كلام النسائي، ومما يؤكد هذا أن بعض من تكلم فيه أثنى على بعض حديثه كأحمد حيث قال: «أتقن حديث ابن خثيم» ، وكالبخاري حيث قال: «ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح» .

الثاني: التليين الذي لا يرد به حديثه، ومما يؤكد هذا أن بعض من ضعفه وثقه في مواضع أخرى كأحمد، والنسائي.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

عده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٣]، وقال: ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن إسماعيل بن أمية عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: يقول الله تعالى ثلاثة أنا خصيمهم... الحديث، وله أصل عنده من غير هذا الوجه[٤].

قلت: لم أقف على هذا الأصل الذي ادعاه الحافظ، ولم يذكره هو لا في الفتح، ولا في الهدي، وقد وقفت له على شاهدين قاصرين عن جبره متنا، وإسنادا كما سيأتي،

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٣.

(٢) كتاب الضعفاء ٦/ ٣٦٥.

(٣) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٤) هُدَى الساري ٤٧٤.

والأولى ما قاله الحافظ في فتح الباري: والتحقيق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة وهذا الحديث من غير روايته[١].

ويضاف لما ذكره الحافظ أمران:

الأول: أن الحديث الذي أخرجه له البخاري في الترغيب، ولا بأس بالتسامح في مثله.

الثاني: أن البخاري عالم بحديثه، وقد انتقى من حديثه ما ثبتت صحته عنده، وقد سبق قول البخاري عنه: «يهم الكثير في حديثه إلا أحاديث كان يسأل عنها».

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب البيوع باب إثم من باع حرا (٤/ ٥٨٧/ ٢٢٢٧) قال: حدثني بشر بن مرحوم، وفي كتاب الإجارة، باب إثم من منع أجر الأجير (٤/ ٥٢٣/ ٢٢٧٠) قال: حدثنا يوسف بن محمد، قالا: حدثنا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ قال: «قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعط أجره».

لم أجد أحدا تابعه على هذا الحديث[٢]، وقد وقفت على شاهدين له لكنهما قاصران عن جبره متنا، وإسنادا[٣]، ولعل البخاري تسامح فيه لكونه في الترهيب، أو أنه

---

(١) فتح الباري ٤/ ٥٨٧.

(٢) قال الطبراني بعد ما أخرجه في المعجم الصغير ٢/ ١١٩: تفرد به يحيى بن سليم.

(٣) **الأول**: أخرجه ابن زنجويه في الأموال (١/ ٣٨١/ ٦٢٢) قال: أنا يوسف بن يحيى، عن ابن وهب، عن الحجاج بن صفوان المديني، عن إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «من ظلم معاهدا، فأنا حجيجه يوم القيامة، ومن باع حرا فأكل ثمنه، فأنا حجيجه يوم القيامة، ومن ظلم =

من جملة ما انتقاه من حديثه، مما ثبتت صحته عنده لأنه قال عنه كما سبق: «يهم الكثير في حديثه إلا أحاديث كان يسأل عنها».

= أجيرا فأنا حجيجه يوم القيامة».

هكذا لم يذكر قوله: «رجل أعطى بي ثم غدر»، واستبدل بها قوله: «من ظلم معاهدا»، وجعل الحديث نبويا لا قدسيا.

وهذا إسناد مرسل فيه راو لم أقف على ترجمته.

يوسف بن يحيى هو البويطي الإمام الثقة صاحب الشافعي، وشيخه هو عبد الله بن وهب إمام ثقة مشهور، والحجاج بن صفوان صدوق كما في التقريب ١٥٣، وإبراهيم بن عبد الله هو ابن أبي حسين لم أقف على ترجمته، وأبوه ثقة من صغار التابعين كما في التقريب ٣١١.

والثاني: أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه ص ٦١٢، رقم (٢٤٢)، وعنه السهمي في تاريخ جرجان ص ١٨٥، رقم (٢٤٧) قال: حدثنا الحسن بن خلف بن سليمان الإسترابادي أبو سعيد، يعرف بالخلقاني، في مسجد عمران السختياني من حفظه سنة إحدى وتسعين ومائتين حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الملك البصري الأسامي، من ولد أسامة بن زيد، حدثنا بقية بن الوليد، عن بكر بن خنيس، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: حر باع حرا، وحر باع نفسه، ورجل أبطل كراء أجير حتى جف رشحه».

هكذا بذكر النظر بدل الخصومة، ولم يذكر قوله: «رجل أعطى بي ثم غدر»، واستبدل بها قوله: «وحر باع نفسه».

الحسن بن خلف لم أجد له ترجمة في غير هذين الكتابين، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وشيخه ترجمه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ٧/ ٢٩٠، ونقل عن أبي ذر الهروي قوله: كذاب، ولا يكاد يعرف.

المبحث الثاني

الرواة الذين خف ضبطهم عند الإمام البخاري وأحاديثهم في جامعه الصحيح

[١/١٠] إسماعيل بن مجالد الكوفي

إسماعيل بن مجالد بن سعيد أبو عمر الكوفي روى عن بيان بن بشر (خ)، وسماك بن حرب، وأبيه مجالد بن سعيد، روى عنه ابنه عمر، وأحمد بن أبي الطيب (خ)، ويحيى بن معين(خ)، روى له البخاري، والترمذي[١]، من الثامنة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: صدوق[٣]، وقال ابن معين: كتبت عنه ليس به بأس[٤]، وقال أيضا: ثقة[٥]، وقال أيضا: صالح[٦]، وقال أبو زرعة: ليس هو ممن يكذب بمرة هو وسط[٧]، وقال أحمد: ما أراه إلا صدوقا[٨].

(١) تهذيب الكمال ٣/ ١٨٤.

(٢) تقريب التهذيب ٩٨.

(٣) تهذيب الكمال ٣/ ١٨٤.

(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٢٠٠، العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٨.

(٥) تاريخ الدوري ٢/ ٣٧.

(٦) من كلام أبي زكريا في الرجال رواية الدقاق ٩٠، تاريخ أسماء الثقات ٥٢.

(٧) الجرح والتعديل ٢/ ٢٠٠، سؤالات البرذعي ٢٢٧.

(٨) العلل ومعرفة الرجال[رواية عبد الله] ٣/ ٨.

وقال أبو داود: هو أثبت من أبيه[١]، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان ثقة وصدوقا، وليتني كنت كتبت عنه، ليس به بأس[٢]، وقال ابن عدي: حدث عنه يحيى بن معين، وقد وثقه، وهو خير من أبيه مجالد يكتب حديثه[٣]، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[٤]، وذكره الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق[٥]، وقال: صدوق[٦]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٧].

أقوال المجرحين:

قال العجلي[٨]، والنسائي[٩]: ليس بالقوي، وقال الجوزجاني: غير محمود[١٠]، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[١١]، وقال الدارقطني: ليس فيه شك أنه ضعيف[١٢].

الترجيح:

جماهير النقاد كابن معين، والبخاري، وأحمد، وأبي زرعة توسطوا في أمر إسماعيل بن مجالد فهو صدوق حسن الحديث إن شاء الله، وما ذكر فيه من تضعيف فغالبه لا

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٢٤٥.

(٢) تاريخ أسماء الثقات ٥٢.

(٣) الكامل ١/ ٥١٩.

(٤) الثقات ٦/ ٤٢.

(٥) من تكلم فيه وهو موثق ١١٢.

(٦) الكاشف ١/ ٢٤٩.

(٧) تقريب التهذيب ٩٨.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٠١. وقد أضافها محقق كتاب [معرفة الثقات بترتيب الهيثمي والسبكي] إلى الكتاب ١/ ٢٢٦.

(٩) الضعفاء والمتروكون ١٥١.

(١٠) أحوال الرجال ٧٤.

(١١) ضعفاء العقيلي ١/ ٢٨٦.

(١٢) سؤلات الحاكم للدارقطني ١٢٨.

يخرجه عن حيز القبول، ومع هذا فقد رده أبو زرعة العراقي بقوله: كل هذا غير مفسر[١].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

عده الحافظ ابن حجر في رواة المتابعات في صحيح البخاري[٢] مع أنه لم يذكر لحديثه متابعا ولا شاهدا، وقد وقفت له على شاهد لكنه مرسل كما سيأتي.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريج حديثه:

أخرج له البخاري حديثا واحدا في موضعين من صحيحه

الموضع الأول: في كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ «لو كنت متخذا خليلا»، (٧/ ٢٢/ ٣٦٦٠) قال: حدثني أحمد بن أبي الطيب حدثنا إسماعيل بن مجالد حدثنا بيان بن بشر عن وبرة بن عبد الرحمن عن همام قال: سمعت عمارا يقول: رأيت رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان[٣] وأبو بكر.

الموضع الثاني: في كتاب المناقب، باب إسلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه (٧/ ٢٠٧/ ٣٨٥٧) قال: حدثني عبد الله بن حماد الآملي، قال: حدثني يحيى بن معين، حدثنا إسماعيل بن مجالد..به.

---

(١) البيان والتوضيح ٥٨.

(٢) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في هُدَى الساري ص ٣٠٠ «المذكورون هم: بلال، وزيد بن حارثة، وعامر بن فهيرة، وأبو فكيهة، وياسر والد عمار، والمرأتان: خديجة، وسمية والدة عمار أو أم أيمن».
وقال في فتح الباري ٧/ ٢٤: ومراد عمار بذلك من أظهر إسلامه وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم لكنهم كانوا يخفونه من أقاربهم وسيأتي قول سعد: إنه كان ثلث الإسلام وذلك بالنسبة إلى من اطلع على إسلامه ممن سبق إسلامه.

تفرد إسماعيل بن مجالد بهذا الحديث[١]، ولبعضه شاهد من حديث ابن مسعود[٢]،

---

(١) قال ابن عدي في الكامل ١/ ٥١٩: هذا الحديث لا أعلمه رواه عن بيان غير إسماعيل بن مجالد.

(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (١/ ٥٣/ ١٥٠)، وأحمد في المسند ١/ ٤٠٤، وفضائل الصحابة (١/ ١٨٢/ ١٩١)، وابن أبي شيبة (٧/ ٣٣٧/ ٣٦٥٩٣)، (٧/ ٢٥٢/ ٥٣٧٩٥)، وابن حبان (١٥/ ٥٥٨/ ٧٠٨٣)، والبزار (٥/ ٢٣٣/ ١٨٤٥)، وأبو نعيم في الحلية ١/ ١٧٢، والعجلي في معرفة الثقات ٢/ ٣٤٨، والبيهقي في الدلائل ٢/ ١٧٠، وابن عبد البر في الدرر ص ٣٣ من طريق يحيى بن أبي بكير قال: حدثنا زائدة بن قدامة، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود، قال: «كان أول من أظهر إسلامه سبعة: رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمار، وأمه سمية، وصهيب، وبلال، والمقداد، فأما رسول الله ﷺ فمنعه الله بعمه أبي طالب، وأما أبو بكر فمنعه الله بقومه، وأما سائرهم فأخذهم المشركون، وألبسوهم أدراع الحديد، وصهروهم في الشمس، فما منهم من أحد إلا وقد واتاهم على ما أرادوا، إلا بلالا، فإنه هانت عليه نفسه في الله، وهان على قومه، فأخذوه فأعطوه الولدان، فجعلوا يطوفون به في شعاب مكة، وهو يقول: أحد أحد» .

قال البزار في مسنده ٥/ ٢٣٤: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن زائدة موصولا إلا يحيى بن أبي بكير.

قلت: رواه عن زائدة أيضا الحسين بن علي الجعفي:

أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٢٠/ ٥٢٣٨)، وعنه البيهقي في السنن (٨/ ٢٠٩/ ١٦٦٧٤)، والدلائل ٢/ ٢٨١ قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو البختري عبد الله بن محمد بن شاكر، ثنا الحسين بن علي الجعفي، ثنا زائدة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قال: «إن أول من أظهر إسلامه سبعة فذكره، ثم قال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

والحسين بن علي الجعفي ثقة متفق على توثيقه [الجرح والتعديل ٣/ ٥٥، تهذيب الكمال ٦/ ٤٤٩، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٩٧]، والإسناد إليه صحيح فأبو العباس محمد بن يعقوب ثقة [تاريخ دمشق ٥٦/ ٢٣٧، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٢، طبقات الحفاظ ٣٥٤]، وكذلك أبو البختري عبد الله بن محمد بن شاكر ثقة [الجرح والتعديل ٥/ ١٦٢، تاريخ بغداد ١٠/ ٨٢، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٣].

وهذا إسناد ظاهره الحسن لكن قال ابن معين [تاريخ الدوري ٣/ ٣٢٠]: هذا عن منصور عن مجاهد هكذا حدث به الناس، وقال الدوري ٣/ ٤٩٠: هذا باطل إنما هو من رأى مجاهد.

وقال الدارقطني في العلل ٥/ ٦٣: إنه وهم وإنما رواه زائدة عن منصور عن مجاهد قوله.

وقال العجلي في معرفة الثقات ٢/ ٣٤٨: كان يخطىء في هذا الحديث يحيى بن أبي بكير يقول عن زائدة عن عاصم عن زر وإنما رواه الناس عن منصور عن مجاهد.

وحديث مجاهد أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٢٣١/ ٢٨٢)، وابن أبي شيبة (٧/ ٣٣٧/ ٣٦٥٨٦- =

لكن الصواب فيه الإرسال كما سيأتي، ولعل البخاري تسامح فيه لكونه في باب المناقب ولا تعلق له بالأحكام، والله أعلم.

= ٣٦٥٨٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ٢١٢/ ٢٨٠)، وابن سعد في الطبقات ٢/ ٢٣٣، وأبو عروبة الحراني في كتاب الأوائل ص ٨١ رقم (٥٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٦٠٩/ ٢٣٣٤)، والحلية ١/ ١٤٠ من طرق عن منصور، عن مجاهد قال: أول من أظهر الإسلام سبعة: رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وبلال، وخباب، وصهيب، وعمار، وسمية أم عمار. وفيه «خباب» بدل «المقداد». ومجاهد تابعي فيكون مرسلا.

فائدة: قال ابن عبد البر في الدرر في اختصار المغازي والسير ص ٤٤: ولم يذكر ابن مسعود ولا مجاهد في هذا الخبر خديجة ولا عليا، وهما أول من أسلم عند أكثر أهل العلم، لأنهما كانا في بيت رسول الله، ومن كان في بيته كان في جوار عمه، ومع ذلك فإنه لم يظهر إلى قريش منهما ذلك فلم يؤذيا، وهؤلاء السبعة ظهر منهم ذلك فلقوا الأذى الشديد من قومهم، فقصد بهذا الحديث إلى الخبر عنهم.

[٢/١١] أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي

أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي البُحْتُري[١] الكوفي، روى عن قيس بن مسلم (خ)، وبكير بن الأخنس، وعنه القاسم بن مالك المزني، وعبد الواحد بن زياد (خ)، والسفيانان، روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي [٢]، من السادسة[٣].

أقوال المعدلين، والموثقين:

قال البخاري: كان يرى الإرجاء وهو صدوق[٤]، وقال ابن عيينة: كان ثقة[٥]، وقال يحيى: ثقة[٦]، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث صدوق[٧]، وقال النسائي: ثقة[٨]، وقال ابن نمير: هو ثقة[٩]، وقال ابن المبارك: كان صاحب عبادة ولكنه كان مرجئا[١٠]وقال أبو داود: لا بأس به وهو يرجئ[١١]، وقال أيضا: ثقة إلا أنه مرجئ[١٢]،

---

(١) بضم الموحدة وسكون المهملة وضم المثناة بعدها راء مهملة، نسبة إلى بحتر وهو بطن من طيء. الأنساب ٢/ ٩٤، التقريب ١١٨.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٤٢٨.

(٣) التقريب ١١٨.

(٤) الضعفاء الصغير ص ٢٥.

(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٦٧.

(٦) تاريخ الدوري ٣/ ٤٨٣.

(٧) الجرح والتعديل ٢/ ٢٥٢.

(٨) تهذيب الكمال ٣/ ٤٧٨.

(٩) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٣٧.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٣٦.

(١١) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٣٦.

(١٢) سؤالات الآجري ١/ ٣٠٠.

وقال العجلي: ثقة[١]، ووثقه الحاكم[٢]، وقال الساجي: صدوق يرى الإرجاء[٣]، وقال الذهبي: ثقة مرجئ[٤]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالإرجاء[٥].

أقوال المجرحين:

ذكره أبو زرعة في الضعفاء[٦]، وكذا العقيلي وروى كلام البخاري[٧]، وقال الترمذي: يضعف ويقال: كان يرى رأي الإرجاء[٨]، وقال ابن حبان في الثقات: كان مرجئا يخطىء[٩].

الترجيح:

هو ثقة وكونه مرجئا لا يضر حديثه طالما كان صادق اللهجة، وذكر أبي زرعة له في الضعفاء إنما كان لأجل بدعته كما فعل البخاري فإنه ذكره في الضعفاء وقال: كان يرى الإرجاء وهو صدوق، والعجب من تعجب الذهبي إذ قال: كان من المرجئة، قاله البخاري، وأورده في الضعفاء لإرجائه والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به لكن له عنده حديث، وعند مسلم له حديث آخر فإنه مقل[١٠].

---

(١) معرفة الثقات ١/ ٢٤٠.

(٢) المستدرك ٣/ ٢٥٦.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٣٦.

(٤) المغني ١/ ٩٦.

(٥) التقريب ١١٨.

(٦) كتاب أسامي الضعفاء ملحق بسؤالات البرذعي ص ٣١٠.

(٧) كتاب الضعفاء ١/ ٣٢٠.

(٨) سنن الترمذي ٢/ ٥١٣.

(٩) الثقات ٦/ ٥٩.

(١٠) الميزان ١/ ٢٨٩.

قلت: وقوعه في البدعة لا ينافي الاحتجاج به، وقد قال الإمام الذهبي نفسه في ترجمة أبان بن تغلب: شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته(١)، وذكر ابن حجر في فتح الباري أن قاعدة البخاري في حديث المبتدع أن يخرجه إذا كان صادق اللهجة متدينا(٢)، ثم هو لم يحتج به فقد أخرج له ما توبع عليه، وقول ابن حبان: يخطئ لا ينزله عن درجة الثقة بعد توثيق هذا الجمع الكبير من الأئمة النقاد، وابن حبان يتشدد في الجرح كما سيأتي نقله عن الذهبي(٣)، وليس ببعيد أن يكون الإمام البخاري قصد بقوله: «صدوق» أنه مؤتمن على الحديث مع وقوعه في البدعة فلا يتنافى من كونه ثقة صحيح الحديث.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال ابن حجر: له في صحيح البخاري حديث واحد في المغازي في قصة أبي موسى الأشعري أخرجه له بمتابعة شعبة(٤).

حديثه في صحيح البخاري:

له حديث واحد في كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى (٧/ ٦٦١/ ٤٣٤٦) قال: حدثني عباس بن الوليد هو النرسي حدثنا عبد الواحد، عن أيوب بن عائذ، حدثنا قيس بن مسلم، قال: سمعت طارق بن شهاب، يقول: حدثني أبو موسى الأشعري ﵁، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قومي، فجئت ورسول الله ﷺ منيخ بالأبطح، فقال: «أحججت يا عبد الله بن قيس» قلت: نعم يا رسول الله، قال: «كيف قلت؟» قال: قلت:

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٦.

(٢) فتح الباري ١٠/ ٣٠٢.

(٣) انظر ترجمة أحمد بن بشير رقم [١٢٨]، ص ٥٦٣.

(٤) هُدَى الساري ص ٤١١

لبيك إهلالا كإهلالك، قال: «فهل سقت معك هديا؟» قلت: لم أسق، قال: «فطف بالبيت، واسع بين الصفا والمروة، ثم حل» . ففعلت حتى مشطت لي امرأة من نساء بني قيس، ومكثنا بذلك حتى استخلف عمر.

له عند البخاري عدة متابعات(١).

(١) منها ما أخرجه في كتاب الحج، باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ (٣/ ٤٨٧/ ١٥٥٩) حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: بعثني النبي ﷺ.. بنحوه.

[٣/١٢] بشر بن السري البصري

بشر بن السري البصري أبو عمرو الأفوه[١] سكن مكة روى عن الثوري، وابن المبارك، ونافع ابن عمر (خ)، وعنه يحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل، وعلى بن المديني (خ)، روى له الستة، مات سنة ١٩٥ه، وقيل سنة ١٩٦هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: كان صاحب خير صدوقا[٣]، قال أحمد بن حنبل: كان متقنا للحديث متقنا عجبا[٤]، وقال أيضا: ثبت[٥]، وقال ابن معين[٦]، والعجلي[٧]، وعمرو بن علي الفلاس[٨]، والدارقطني[٩]: ثقة، وقال الدارقطني أيضا: ثقة وجدوا عليه في أمر المذهب... وهو في الحديث صدوق[١٠]، وقال أبو حاتم: ثبت صالح[١١]، وقال ابن عدي: هو حسن الحديث ممن يكتب حديثه، ويقع في أحاديثه من النكرة لأنه يروي عن

---

(١) لقب بالأفوه لأنه كان صاحب مواعظ. رجال صحيح البخاري ١/ ١٩٠.

(٢) تهذيب الكمال ٤/ ١٢٢.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ١٢٥.

(٤) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ١٣١.

(٥) العلل ومعرفة الرجال [رواية المروذي] ١٣١.

(٦) تاريخ الدارمي ٨١.

(٧) معرفة الثقات ١/ ٢٤٦.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٩.

(٩) سؤالات البرقاني ٥٧، سؤالات السلمي ٥٦.

(١٠) سؤالات البرقاني ١٧٤.

(١١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٥٨.

شيخ محتمل أما هو في نفسه فلا بأس به[١]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٢]، وقال العقيلي: هو في الحديث مستقيم[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: ثقة[٥]، ورمز له في الميزان (صح)[٦]، وقال ابن حجر: كان واعظا ثقة متقنا طعن فيه برأي جهم ثم اعتذر وتاب[٧].

أقوال المجرحين:

قال الحميدي: كان جهميا[٨] لا يحل أن يكتب عنه[٩].

الترجيح:

هو ثقة بلا شك أثنى على حفظه جمع من النقاد فيهم أحمد وأبو حاتم الرازي، وإنما تكلم فيه الحميدي لأجل البدعة، وقد تبرأ منها، قال يحيى بن معين: رأيت بشر بن السري مستقبل الكعبة يدعو على قوم يرمونه برأي جهم، وقال: معاذ الله أن أكون جهميا[١٠]، وإن ثبت وقوعه فيها فقد رجع عنها، قال الدارقطني: وجدوا عليه في أمر

---

(١) الكامل ٢/ ١٧٥.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٩، ولم أجده في الطبقات الكبير.

(٣) كتاب الضعفاء ١/ ٤٠٦.

(٤) الثقات ٨/ ١٣٩.

(٥) الكاشف ١/ ٢٦٨.

(٦) ميزان الاعتدال ١/ ٣١٧.

(٧) تقريب التهذيب ١٢٣.

(٨) الجهمية: هم أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الاعمال، وأنكر الاستطاعات كلها وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وزعم أيضا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وغير ذلك من الضلالات. الفرق بين الفرق ١٩٩.

(٩) كتاب الضعفاء للعقيلي ١/ ٤٠٦.

(١٠) تاريخ الدوري ٤/ ١٨٨.

المذهب فحلف واعتذر إلى الحميدي في ذلك،وهو في الحديث صدوق[١]، وقال الذهبي: حديثه حجة، وصح أنه رجع عن التجهم[٢].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال ابن حجر: له في البخاري حديث واحد متابعة[٣]، وقال أيضا بعدما ذكر حديثه في صحيح البخاري: وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وضح أنه متابعة[٤].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الفتن، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥] (١٣/ ٥/ ٧٠٤٨) قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا بشر بن السري، حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، قال: قالت أسماء: عن النبي قال: «أنا على حوضي أنتظر من يرد علي، فيؤخذ بناس من دوني، فأقول: أمتي، فيقال: لا تدري، مشوا على القهقرى» .

تابعه سعيد بن أبي مريم داخل [٥]الصحيح، وأخرج البخاري بعده شاهدين في نفس الباب[٦].

---

(١) سؤالات البرقاني ١٧٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٣٣.

(٣) هُدَى الساري ص ٤١٢.

(٤) فتح الباري ١٣/ ٦.

(٥) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم أبو محمد المصري ثقة ثبت فقيه، روى له الجماعة، مات سنة ٢٢٤هـ. تقريب التهذيب ٢٣٤، وحديثه في كتاب الرقاق، باب في الحوض (١١/ ٤٧٢/ ٦٥٧٩) قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، عن نافع بن عمر، قال: حدثني ابن أبي مليكة، عن أسماء بنت أبي بكر ﵄، قالت: قال النبي ﷺ: «إني على الحوض حتى أنظر من يرد علي منكم، وسيؤخذ ناس دوني، فأقول: يا رب مني ومن أمتي، فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك، والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم».

(٦) الأول: حديث ابن مسعود (١٣/ ٥/ ٧٠٤٩) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن مغيرة، عن أبي وائل، قال: قال عبد الله: قال النبي ﷺ: «أنا فرطكم على الحوض، ليرفعن إلي رجال منكم، =

[٤/١٣] زياد بن عبد الله البكائي

زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي[١] العامري أبو محمد ويقال أبو يزيد الكوفي روى عن حميد الطويل (خ) وعاصم الأحول، والأعمش، وعنه أحمد بن حنبل، وأحمد بن عبدة الضبي، وعمرو بن زرارة (خ)، روى له الستة إلا النسائي، وأبا داود، مات سنة ١٨٣هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: صدوق[٣]، وقال وكيع: هو أشرف من أن يكذب[٤]، وقال أحمد: ليس به بأس حديثه حديث أهل الصدق[٥] وقال أيضا: كان صدوقا[٦]، وقال ابن

= حتى إذا أهويت لأناولهم اختلجوا دوني، فأقول: أي رب أصحابي، يقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك».

الثاني: حديث سهل بن سعد (١٣/ ٥/ ٧٠٥٠) قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم، قال: سمعت سهل بن سعد، يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «أنا فرطكم على الحوض... بنحو حديث ابن مسعود.

(١) بفتح الباء الموحدة، وتشديد الكاف، وفي أخدها ياء مثناة من تحت نسبة إلى «البَكَّاء» وهو ربيعة بن عامر من بني عامر بن صعصعة. اللباب لابن الأثير ١/ ١٨٦.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٥.

(٣) علل الترمذي الكبير [ترتيبه] ٣٩٢.

(٤) التاريخ الكبير ٣/ ٢٦٠، ووقع في سنن الترمذي ٣/ ٣٩٥ «زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث»، والذي في التاريخ هو الموافق لما في الكنى لأبي أحمد الحاكم كما في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٤، والكامل، وضعفاء العقيلي، وتهذيب الكمال، ويؤيده قول البخاري فيه: صدوق، ولذا قال الحافظ في التقريب ٢٢٠: لم يثبت أن وكيعا كذبه.

(٥) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٢٩٨.

(٦) سؤالات أبي داود ١/ ١٨٠، سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ١٨٠، وقد عزا مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ٥/ ١١٤ هذا القول لأبي داود نفسه والصواب أنه من كلام أحمد نقله عنه أبو داود.

معين: ليس به بأس[١]، وقال أيضا: ليس به بأس في المغازي. قيل له: فما روى في غير المغازي؟ قال: لا ترغبون في حديثه[٢]، وقال أبو زرعة: صدوق[٣]، وقال أيضا: يهم كثيرا وهو حسن الحديث[٤]، وقال عبد الله بن إدريس: ما أحد أثبت في ابن إسحاق منه لأنه أملى عليه إملاء مرتين[٥]، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وقد روى عنه الثقات من الناس وما أرى برواياته بأسا[٦]، وقال الدارقطني: مختلف فيه وليس عندي به بأس[٧]، وقال ابن خلفون: هو عندي من أهل الصدق وحديثه عن منصور، والأعمش، وابن جحادة حسن، وكان ثبتا في ابن إسحاق[٨]، وقال الذهبي: صدوق مشهور ثبت في ابن إسحاق[٩]، ورمز له ب (صح)[١٠] أي أن العمل على توثيقه[١١]، وقال ابن حجر: صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين[١٢]، وقال أيضا: صدوق تكلم فيه من قبل حفظه فحديثه حسن لو انفرد ولم يخالف[١٣].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ١٧٢.

(٢) سؤالات ابن الجنيد ٢٣٤.

(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٨.

(٤) سؤالات البرذعي ١١٢.

(٥) الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٨.

(٦) الكامل ٤/ ١٤٠.

(٧) سؤالات ابن بكير ٥٦.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ١١٥.

(٩) من تكلم فيه وهو موثق ٢١٠.

(١٠) الميزان ٢/ ٩١

(١١) نقله الحافظ ابن حجر عن نسخته من الميزان، وليس موجودا في المطبوعة. لسان الميزان ١/ ٨٨.

(١٢) تقريب التهذيب ٢٢٠.

(١٣) موافقة الخبر الخبر ٢/ ٢٦٦.

أقوال المجرحين:

قال ابن معين: ليس حديثه بشيء وكان عندي في المغازي لا بأس به[١]، وقال أيضا: ليس بشيء وقد كتبت عنه المغازي[٢]، وقال أيضا: كان ضعيفا[٣]، وقال أيضا: في حديثه ضعف[٤]، وقال أيضا: ليس حديثه بشيء[٥]، وقال أبو داود عن ابن معين: زياد البكائي في ابن إسحاق ثقة كأنه يضعفه في غيره[٦]، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: لا بأس به في المغازي وأما في غيره فلا، وسألته عمن أكتب المغازي ممن يروي عن يونس بن بكير أو غيره؟ قال: اكتب عن أصحاب البكائي[٧]، وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عنه فضعفه[٨]، وقال في موضع آخر: كتبت عنه شيئا كثيرا فتركته[٩]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[١٠].

وقال النسائي: ضعيف[١١]، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي[١٢]، وقال الترمذي:

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٨.

(٢) تاريخ الدوري ٣/ ٢٧٨.

(٣) كتاب الضعفاء للعقيلي ٢/ ٢٨٦.

(٤) معرفة الرجال [رواية ابن محرز] ١٠٧.

(٥) كتاب المجروحين ١/ ٣٨٥.

(٦) تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٧.

(٧) تاريخ الدارمي ١٠٩.

(٨) تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٨.

(٩) تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٨.

(١٠) الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٨.

(١١) تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٨.

(١٢) كتاب الضعفاء والمتروكين ١٨٢.

كثير الغرائب والمناكير[١]، وقال ابن سعد: كان ضعيفا وقد حدثوا عنه[٢]، وقال صالح بن محمد: ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد وزياد في نفسه ضعيف، ولكن هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب[٣]، وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ كثير الوهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد[٤].

الترجيح:

هو صدوق حديثه حسن ما لم يخالف، وإن كان في أدني درجات الحسن، إلا أنه ثبت في المغازي وبهذا يمكن الجمع بين ما قيل فيه من جرح وتعديل، وهذا هو ما يفيده كلام البخاري، وأحمد، وابن معين في رواية، وأبي زرعة، والدارقطني، وابن عدي، وما جاء فيه من تضعيف محمول على أنه في أدنى درجات القبول، وابن حبان معروف بتشدده في الجرح.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٥]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٦]، وقال المزي[٧]، والذهبي[٨]، وابن حجر[٩]: روى له البخاري

---

(١) السنن ٣/ ٣٩٥.

(٢) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٥١٨.

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٨.

(٤) كتاب المجروحين ١/ ٣٨٤.

(٥) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٢، النسخة الخطية ٣٦٧/ ب.

(٦) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٧.

(٧) تهذيب الكمال ٩/ ٤٩٠.

(٨) ميزان الاعتدال ٢/ ٩١.

(٩) هُدَى الساري ٤٢٣.

مقرونا، وعده الحافظ فيمن أخرج له البخاري متابعة[١].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد في المغازي أخرجه في كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب ٢٣] (٦/ ٢٦/ ٢٠٨٥) قال: حدثنا محمد بن سعيد الخزاعي، حدثنا عبد الأعلى، عن حميد، قال: سألت أنسا قال: ح وحدثنا عمرو بن زرارة، حدثنا زياد، قال: حدثني حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، قال: غاب عمي أنس بن النضر عن قتال بدر، فقال: «يارسول الله غبت عن أول قتال قاتلت المشركين، لئن الله أشهدني قتال المشركين ليرين الله ما أصنع» ، فلما كان يوم أحد، وانكشف المسلمون، قال: «اللهم إني أعتذر إليك مما صنع هؤلاء - يعني أصحابه - وأبرأ إليك مما صنع هؤلاء، - يعني المشركين - ثم تقدم» ، فاستقبله سعد بن معاذ، فقال: «ياسعد بن معاذ، الجنة ورب النضر إني أجد ريحها من دون أحد» ، قال سعد: فما استطعت يارسول الله ما صنع، قال أنس: فوجدنا به بضعا وثمانين ضربة بالسيف أو طعنة برمح، أو رمية بسهم ووجدناه قد قتل وقد مثل به المشركون، فما عرفه أحد إلا أخته ببنانه قال أنس: «كنا نرى أو نظن أن هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب ٢٣] إلى آخر الآية».

هكذا أخرجه مقرونا بإسناد سابق تابعه فيه عبد الأعلى بن الأعلى السامي[٢]، وهو في المغازي، والراوي ثبت فيها.

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٢) عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي - بالمهملة - أبو محمد (ثقة)، روى له الجماعة، مات سنة ١٨٩ هـ. تقريب التهذيب ٣٣١.

[٥/١٤] طارق بن عبد الرحمن البجلي

طارق بن عبد الرحمن البجلي الكوفي روى عن عبد الله بن أبي أوفى، وسعيد بن المسيب (خ)، وسعيد بن جبير، روى عنه إسرائيل بن يونس(خ)، وسفيان الثوري(خ)، وأبو عوانة اليشكري(خ)، روى له الجماعة[١]، من الخامسة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: مقبول الحديث[٣]، قال ابن معين[٤]، والعجلي[٥]، الدارقطني[٦]، ويعقوب بن سفيان[٧]، وابن نمير[٨]: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به يكتب حديثه يشبه حديثه حديث مخارق الأحمسي[٩]، وقال النسائي: ليس به بأس[١٠]،

---

(١) تهذيب الكمال ١٣/ ٣٤٥.

(٢) تقريب التهذيب ٢١٨.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٤٨.

(٤) الجرح والتعديل ٤/ ٤٨٥.

(٥) معرفة الثقات ١/ ٤٧٥.

(٦) سؤالات الحاكم ١٥٥.

(٧) المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٠.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٤٨.

(٩) الجرح والتعديل ٤/ ٤٨٥.
ومخارق هو مخارق بن خليفة وقيل: ابن عبد الله الأحمسي أبو سعيد الكوفي ثقة، روى له البخاري، والترمذي، والنسائي، من السادسة. تقريب التهذيب ٥٢٣.
وقد قال أبو حاتم في مخارق: ثقة. الجرح والتعديل ٨/ ٣٥٢.

(١٠) تهذيب الكمال ١٣/ ٣٤٦.
وقال في الضعفاء والمتروكين ١٩٧: طارق بن عبد الرحمن ليس بالقوي. =

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به[١]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٢]،، وقال الذهبي: ثقة مشهور[٣]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٤].

أقوال المجرحين:

قال أحمد: مخارق بن خليفة الأحمسي[٥] ثقة ثقة، وطارق بن عبد الرحمن دونه، ليس حديثه بذاك[٦] وقال أيضا: في حديثه بعض الضعف[٧]، وقال يحيى بن سعيد: طارق بن عبد الرحمن ليس عندي بأقوى من أبي حرملة[٨]، وطارق وإبراهيم بن مهاجر[٩] يجريان مجرى واحد[١٠].

الترجيح:

هو صدوق كما يفيده كلام البخاري، وأبي حاتم، وابن عدي، والنسائي، وكذلك

= وقد ذكره الذهبي في ترجمة طارق بن عبد الرحمن بن القاسم من الميزان ٢/ ٣٣٢ بعد ترجمة طارق بن عبد الرحمن البجلي، وقال: فما أدري أراد هذا أو الأول.

قلت: الأولى أن يحمل على طارق بن عبد الرحمن بن القاسم صيانة لكلامه عن التناقض، والله أعلم.

(١) الكامل ٥/ ١٨٣.

(٢) الثقات ٤/ ٣٩٥.

(٣) الميزان ٢/ ٣٣٢، المغني ١/ ٣١٤.

(٤) تقريب التهذيب ٢١٨.

(٥) سبقت ترجمته قريبا.

(٦) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ١/ ٣٩٣.

(٧) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ١/ ٣٧٥.

(٨) عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الأسلمي أبو حرملة المدني صدوق ربما أخطأ، روى له مسلم، والأربعة، مات سنة ١٤٥هـ. تقريب التهذيب ٣٣٩.

(٩) إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي صدوق لين الحفظ، روى له مسلم، والأربعة، من الخامسة. تقريب التهذيب ٩٤.

(١٠) الجرح والتعديل ٤/ ٤٨٥.

أحمد لأنه جعله دون مخارق، ومخارق عنده ثقة، فقوله: «في حديثه بعض الضعف» يحمل على الضعف اليسير الذي لا يمنع قبول حديثه، وهذا هو معنى عبارة الحافظ «له أوهام» التي تفيد أن أوهامه قليلة، ولم يضعفه إلا يحيى بن سعيد القطان فقد قرنه بإبراهيم بن المهاجر، وهو عنده ضعيف[1]، وجرحه غير مفسر كما أنه معارض بتوثيق غيره.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

عده ابن حجر في جملة من أخرج له البخاري في الشواهد والمتابعات[2].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية (٧/ ٥١٢/ ٤١٦٢) قال: حدثني محمد بن رافع، حدثنا شبابة بن سوار أبو عمرو الفزاري، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه، قال: «لقد رأيت الشجرة، ثم أتيتها بعد فلم أعرفها».

حدثنا محمود، حدثنا عبيد الله، عن إسرائيل، عن طارق بن عبد الرحمن، قال: انطلقت حاجا، فمررت بقوم يصلون، قلت: ما هذا المسجد؟ قالوا: هذه الشجرة، حيث بايع رسول الله ﷺ بيعة الرضوان، فأتيت سعيد بن المسيب فأخبرته، فقال سعيد، حدثني أبي «أنه كان فيمن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة، قال: فلما خرجنا من العام المقبل نسيناها، فلم نقدر عليها» ، فقال سعيد: «إن أصحاب محمد ﷺلم يعلموها وعلمتموها أنتم فأنتم أعلم» .

---

(١) قال فيه: ليس بقوي. تهذيب التهذيب ١/ ١٤٦.

(٢) هُدَى الساري ص ٤٨٨.

حدثنا موسى، حدثنا أبو عوانة، حدثنا طارق، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه، «أنه كان ممن بايع تحت الشجرة، فرجعنا إليها العام المقبل فعميت علينا» .

حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن طارق، قال: ذكرت عند سعيد بن المسيب الشجرة فضحك، فقال: أخبرني أبي: «وكان شهدها» .

هكذا أخرجه عن طارق بن عبد الرحمن من ثلاث طرق ضمها إلى طريق سابق تابعه فيه قتادة[١].

(١) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت روى له الجماعة، مات سنة بضع عشرة ومائة. تقريب التهذيب ٤٥٣ .

[٦/١٥] عباد بن راشد التميمي

عباد[١] بن راشد التميمي البصري روى عن ثابت البناني، والحسن البصري (خ)، وقتادة، وعنه هشيم، وعبد الرزاق، وأبو عامر العقدي (خ)، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه[٢]، من السابعة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد: ثقة ثقة[٤]، وقال أيضا: شيخ ثقة صدوق صالح[٥]، وقال ابن معين: صالح[٦]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث وأنكر على البخاري ذكره في الضعفاء وقال يحول من هناك[٧]، وقال العجلي[٨]، وأبو بكر البزار[٩]: ثقة، وقال الساجي: صدوق[١٠]، وقال ابن عدي: ليس حديثه بالكثير وهو على الاستقامة[١١]،

---

(١) بمهملة مفتوحة، ومشددة موحدة كما في المغني ١٦٤.

(٢) تهذيب الكمال ١٤/ ١١٦.

(٣) تقريب التهذيب ٢٩٠.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦٩.

(٥) الجرح والتعديل ٦/ ٧٩.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٦٦، وقد أضافه محقق معرفة الثقات ٢/ ١٦ إلى الأصل نقلا عن تهذيب التهذيب.

(٩) كشف الأستار ١/ ٧٢.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٦٦.

(١١) الكامل ٥/ ٥٥٠.

وذكره ابن شاهين في الثقات[١]، وقال الذهبي: صدوق[٢]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٣].

أقوال المجرحين:

ذكره البخاري في الضعفاء، وقال: يهم شيئا، وتركه يحيى القطان[٤]، وقال ابن معين: حديثه ليس بالقوي ولكن يكتب[٥]، وقال أيضا: ضعيف[٦]، وقال أبو داود: ضعيف[٧]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٨]، وقال ابن المديني: لا تعرف حاله[٩]، وقال ابن حبان: كان ممن يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فبطل الاحتجاج به[١٠]، وقال الفسوي: في حديثه ضعف[١١]، وذكره أبو زرعة[١٢]، والعقيلي[١٣] في الضعفاء.

---

(١) تاريخ أسماء الثقات ٢٣٢.

(٢) من تكلم فيه وهو موثق ٢٨٣، المغني ١/ ٣٢٥، الميزان ٢/ ٣٦٥.

(٣) تقريب التهذيب ٢٩٠.

(٤) الضعفاء الصغير ٧٩.

(٥) تاريخ الدوري ٤/ ١٠٢.

(٦) الكامل لابن عدي ٥/ ٥٤٩.

(٧) سؤالات الآجري ٢/ ٥٩.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢١٤.

(٩) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٦٦.

(١٠) المجروحين ٢/ ١٥٣.

(١١) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٦.

(١٢) كتاب أسامي الضعفاء ٣٤٠ [ملحق بسؤالات البرذعي لأبي زرعة].

(١٣) كتاب الضعفاء ٤/ ٩١.

الترجيح:

هو صدوق كما قال الإمام الذهبي فقد وثقه أحمد، وابن معين في إحدى الروايات، وقال أبو حاتم على تشدده: صالح الحديث، وما ذكر فيه من تضعيف فهو محمول على نزوله عن الدرجة العليا في الحفظ، وهذا يفهم من قول البخاري: يهم شيئا، أما كلام ابن حبان ففيه مبالغة وهو معروف بتشدده في الجرح، وقد اتهمه بوضع حديث المناهي لكن رد ذلك الدارقطني، وابن حجر بأن واضعه هو عباد بن كثير الثقفي[1] ومثل هذا يقع من ابن حبان كثيرا[2]، وقد سبر ابن عدي حديثه فوجده مستقيما.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[3]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[4]، وقال الباجي[5]، والمزي[6]، والذهبي[7]، وابن حجر[8]:

---

(١) متروك اتهمه أحمد، وابن حبان، والعجلي. [ترجمته في تهذيب الكمال ١٤/ ١٤٥، الميزان ٢/ ٣٧١، تهذيب التهذيب ٥/ ٨٨].

(٢) تعليقات الدارقطني على ابن حبان ص ١٩٦، ومقدمة المحقق ص ٢٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٨٠. وحديث المناهي المذكور مقدار ثلاثمائة حديث جمعها عباد بن كثير بإسناد واحد وكأنه لم يترك متنا صحيحا ولا سقيما فيه نهى رسول الله ﷺ عن كذا إلا وساقه على ذلك الإسناد الذي ركبه وهو حدثني عثمان الأعرج حدثني يونس عن الحسن البصري قال حدثني سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر وأبي هريرة ومعقل بن يسار وعمران بن حصين فساق الحديث عنهم وافترى في زعمه أن الحسن سمع من هؤلاء نعم سمع من معقل وعمران واختلف في سماعه من أبي هريرة. تهذيب التهذيب ٥/ ٨٨.

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٣، النسخة الخطية ٣٧٠/ ب.

(٤) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٣.

(٥) التعديل والتجريح ٢/ ٩٢٦.

(٦) تهذيب الكمال ١٤/ ١١٩.

(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٥.

(٨) هُدَى الساري ٤٣٢.

روى له البخاري مقرونا، وعده الحافظ في رواة المتابعات(١).

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا موقوفا مقرونا بإسنادين آخرين أحدهما معلق وصله في موضع آخر:

قال في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة ٢٣٢] (٨/ ٤٠/ ٤٥٢٩): حدثنا عبيد الله بن سعيد، حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا عباد بن راشد، حدثنا الحسن، قال: حدثني معقل بن يسار، قال: كانت لي أخت تخطب إلي، وقال إبراهيم، عن يونس، عن الحسن، حدثني معقل بن يسار، ح حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، حدثنا يونس، عن الحسن، أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها فتركها حتى انقضت عدتها، فخطبها، فأبى معقل، فنزلت: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. هكذا أخرجه مقرونا بإسنادين آخرين تابعه فيهما يونس بن عبيد(٢).

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٢) يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، روى له الجماعة، مات سنة ١٣٩ هـ. تقريب التهذيب ٦١٣.

[٧/١٦] عبد الله بن صالح كاتب الليث

عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، روى عن الليث بن سعد (خ)، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن لهيعة، روى عنه البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم الرازي، روى له البخاري[١]، أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، مات سنة ٢٢٢هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: هو صدوق عندنا[٣]، وقال ابن معين: ثقة[٤]، وقال أيضا: هما ثبتان ثبت حفظ وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب[٥]، وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي،

(١) عده الحاكم في الشيوخ الذين لم يحدث عنهم البخاري في الصحيح واستشهد بهم. المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٨٤٦.
وقال الخليلي في الإرشاد ١/ ٤٠١: كبير غير مخرج في صحيح البخاري يقول: «تابعه أبو صالح» ولا يخرجه في الرواية عنه مع أن ابن معين قد روى عنه، لكنهم لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها.
وقال المزي في تهذيب الكمال ١٥/ ٩٩: استشهد به البخاري في الصحيح وقيل: إنه روى عنه في الصحيح أيضا، وقد رمز له المزي في تهذيب الكمال (خت)، وهذا يعني أن البخاري لم يخرج له حديثا مسندا، ولكن رجح في ترجمة عبد الله بن صالح العجلي ١٥/ ١١٤ أن البخاري روى لعبد الله بن صالح كاتب الليث، وكذا في تحفة الأشراف ١٠/ ١٥٦.
ورمز له الذهبي في الميزان ٢/ ٤٤٠، والمغني ١/ ٤٨٨، و من تكلم فيه وهو موثق ٢٩٨ (خ)، وقال في المغني، والميزان: الصحيح أن البخاري روى عنه في الصحيح.
ورمز له ابن حجر في تهذيب التهذيب، والتقريب (خت)، ولكنه رمز على ترجمته في هُدَى الساري ٤٣٤ (خ).
والراجح: أنه روى له بالإسناد المتصل حديثا واحدا على أقل تقدير كما سيأتي.

(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ٩٨.

(٣) التاريخ الأوسط ٤/ ١١٠٨.

(٤) سؤالات عثمان بن طالوت ٥٦، تاريخ هاشم بن مرثد ٢٤.

(٥) تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢٨.

وأبي يحضه على التحديث[١]، وقال أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث[٢]، وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة أبو صالح كاتب الليث؟ فضحك، وقال: ذاك رجل حسن الحديث[٣]، وقال أبو حاتم: مصري صدوق أمين ما علمته[٤]، وقال أيضا: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح[٥]، وكان أبو صالح يصحبه، وكان أبو صالح سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه في كتب الناس ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب كان رجلا صالحا[٦]، وقال نحوه أبو زرعة[٧]، وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح الرجل الصالح[٨]، وقال ابن القطان: هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه إلا أنه مختلف فيه فحديثه حسن، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب[٩]، وقال مسلمة بن قاسم: كان لا بأس به[١٠]، وقال الذهبي: صالح الحديث

---

(١) الجرح والتعديل ٥/ ٨٦.

(٢) الجرح والتعديل ٥/ ٨٧.

(٣) سؤالات البرذعي ٢١٠.

(٤) الجرح والتعديل ٥/ ٨٧.

(٥) خالد بن نجيح المصري أبو يحيى روى عن الليث، ومالك، ومعاوية بن صالح، قال ابن أبي حاتم: كان يصحب عثمان بن صالح المصري، وأبا صالح كاتب الليث، وابن أبي مريم، وقال أبو حاتم: هو كذاب كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم، وأبي صالح وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح يتوهم أنه من فعله، وقال ابن يونس: منكر الحديث في تاريخه أنه، مات سنة أربع وخمسين ومائتين. الجرح والتعديل ٣/ ٣٥٥، لسان الميزان ٢/ ٣٨٨، الكشف الحثيث ١٠٧.

(٦) الجرح والتعديل ٥/ ٨٧.

(٧) سؤالات البرذعي ١٤٩.

(٨) المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٥.

(٩) الكامل ٥/ ٣٤٧.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٤٠٥.

له مناكير[١]، وزاد في موضع آخر: فلتجتنب مناكيره[٢]، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة[٣]، وقال أيضا بعدما ساق بعض ما قيل فيه: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيما ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه[٤].

أقوال المجرحين:

قال أحمد بن حنبل: كان في أول أمره متماسكا ثم فسد بأخرة وليس هو بشيء[٥]، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكره فذمه وكرهه، وقال: إنه روى عن ليث عن ابن أبي ذئب كتابًا أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث روى عن ابن أبي ذئب[٦]، وقال زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل أن أروي حديث عبد الله بن صالح[٧]، وقال صالح بن محمد: كان يحيى بن معين يوثقه وعندي كان يكذب في الحديث[٨]، وقال ابن خزيمة: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[٩]،

---

(١) المغني ١/ ٤٨٨

(٢) من تكلم فيه وهو موثق ٢٩٨.

(٣) تقريب التهذيب ٣٠٨.

(٤) هُدَى الساري ٤٣٤.

(٥) العلل ومرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٢١٣.

(٦) العلل ومرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٢٤٢.

(٧) كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٥٣٤.

(٨) تاريخ بغداد ٩/ ٤٨١.

(٩) كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٥٣٤.

وقال علي بن المديني: ضربت على حديث عبد الله بن صالح، وما أروي عنه شيئا[١]، وقال أحمد بن صالح: متهم ليس بشيء، وقال فيه قولا شديدا[٢]، وقال النسائي: ليس بثقة[٣]، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروي عن الأثبات مالا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقا يكتب لليث بن سعد الحساب، وكان كاتبه على الغلات، وإنما وقع المناكير في حديثة من قبل جار له رجل سوء[٤]، وذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل كلام أحمد[٥]، وقال ابن يونس: روى عن الليث مناكير، ولم يكن أحمد بن شعيب يرضاه[٦]، وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث[٧].

الترجيح:

مجمل ما قيل فيه من جرح وتعديل يدور على ما قاله أحمد بن حنبل أنه كان في أول أمره متماسكا ثم فسد بأخرة، وقد فسر أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن خزيمة هذا الفساد الذي طرأ عليه بأن خالد بن نجيح كان يدخل عليه ما ليس من حديثه، ومن هنا وقعت المناكير في حديثه فاتهمه بعضهم بالكذب، وهذا الذي ذكره أبو حاتم، ومن معه وإن كان لا يقدح في عدالته، فهو قادح في ضبطه، ويؤكد أنه كانت فيه غفلة، فلم يكن ضابطا لحفظه، ولا لكتابه، وبه يرد قول ابن معين الذي اعتمده الحافظ: «أبو صالح كاتب

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٤٨١.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٤٨٠.

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين ٢٠١.

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٥٣٤.

(٥) كتاب الضعفاء ٣/ ٢٥٣.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٤٠٥.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٤٠٥.

الليث ثبت كتاب» ، ولعله قاله في أول أمره، وعليه يحمل ما جاء فيه من توثيق.

وقول الحافظ: «إن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه» له وجاهته لأن هؤلاء الأئمة أدرى بحاله، وأقدر على تمييز حديثه من غيره.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

عده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات(١).

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين أحدهما: أخرجه بصيغة التحديث بعدما علقه، والثاني: أخرجه بلفظ «قال لي» كما جاء في بعض روايات الصحيح، واختلف في حديثين آخرين هل هما له أو لغيره كما سيأتي:

الأول: في كتاب البيوع، باب التجارة في البحر (٤/ ٣٥٠/ ٢٠٦٣) قال: وقال الليث، حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة ﷺ، عن رسول الله ﷺ أنه: «ذكر رجلا من بني إسرائيل، خرج إلى البحر، فقضى حاجته « وساق الحديث حدثني عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث بهذا. هكذا وصله بعدما علقه كما جاء في بعض روايات الصحيح، وهو غير مذكور في أكثرها(٢)، وقد ذكر البخاري هذا الحديث في عدة مواضع معلقا عن الليث، ولم يسنده في غير هذا الموضع، وقد توبع عليه عبد الله بن صالح تابعه يونس بن محمد المؤدب(٣) عند أحمد.

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٢) الطبعة السلطانية ٣/ ٥٦، فتح الباري ٤/ ٣٥١.

(٣) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ٢٠٧هـ. تقريب التهذيب ٦١٤.

الثاني: في كتاب الجهاد والسير، باب التكبير إذا علا شرفا (٦/ ١٥٧/ ٢٩٩٥) قال: حدثنا عبد الله[١]، قال: حدثني عبد العزيز بن أبي سلمة، عن صالح بن كيسان، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر ﵄، قال: كان النبي ﷺ إذا قفل من الحج أو العمرة - ولا أعلمه إلا قال الغزو - يقول كلما أوفى على ثنية أو فدفد[٢]: كبر ثلاثا، ثم قال: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، آيبون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده»، قال صالح فقلت له: ألم يقل عبد الله إن شاء الله؟ قال: لا.

= وحديثه أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٣٤٨/ ٨٥٧١) قال: حدثنا يونس بن محمد، حدثنا ليث يعني ابن سعد... فذكر نحوه.

(١) قال ابن حجر في الهدي ٤٣٤: عبد الله هو أبو صالح كما جزم به أبو علي الغساني، وناقض هذا في الفتح فقال ٦/ ١٥٨: زعم أبو مسعود أن عبد الله هو ابن صالح، وتعقبه الجياني بأنه وقع في رواية ابن السكن عبد الله بن يوسف وهو المعتمد.

وقال في الفتح أيضا ٨/ ٤٥٠: وقع في رواية أبي على بن السكن «حدثنا عبد الله بن يوسف» فتعين المصير إليه لأنها زيادة من حافظ في الرواية فتقدم على من فسره بالظن.

قلت: الذي في الهدي وهم من الحافظ لأن أبا علي الجياني، وأبا مسعود الدمشقي لم يجزم واحد مهما بأنه عبد الله بن صالح.

قال أبو مسعود الدمشقي كما في تحفة الأشراف ٥/ ٣٥٤: وهذا الحديث رواه الناس عن عبد الله بن صالح، وقد روى أيضا عن عبد الله بن رجاء البصري فالله أعلم أيهما هو.

وقال أبو علي الجياني في تقييد المهمل ٣/ ٩٩٢: هكذا أتى إسناد هذا الحديث «حدثنا عبد الله» غير منسوب عند أبي زيد، وأبي أحمد، ونسبه أبو علي بن السكن فقال: حدثنا عبد الله بن يوسف، وذكره أبو مسعود الدمشقي عن البخاري عن عبد الله غير منسوب ثم قال... فذكر كلام أبي مسعود السابق.

وقد جاء كلام الحافظ على الصواب في موضع آخر من هُدَى الساري ٢٤٥ قال: نسبه أبو علي بن السكن «عبد الله بن يوسف»، وتردد أبو مسعود الدمشقي بين أن يكون هو عبد الله بن صالح كاتب الليث، أو عبد الله بن رجاء الغداني.

(٢) الفدفد: الموضع الذي فيه غلظ وارتفاع. النهاية في غريب الحديث ٣/ ٤٢٠ (فدفد).

تابعه جبارة بن المغلس[١] عند أبي يعلى، وله طرق أخرى عند البخاري[٢].

الثالث: في كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [الفتح: ٨] (٨/ ٤٤٩/ ٤٨٣٨) قال: حدثنا عبد الله[٣]، حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، عن هلال

---

(١) جبارة - بالضم ثم موحدة - بن المغلس - بمعجمة بعدها لام ثقيلة ثم مهملة - الحماني - بكسر المهملة، وتشديد الميم - أبو محمد الكوفي ضعيف، روى له ابن ماجه، مات سنة ٢٤١هـ. تقريب التهذيب ١٣٧.
وحديثه أخرجه أبو يعلى في مسنده (٩/ ٣٨٥/ ٥٥١٢) قال: حدثنا جبارة بن مغلس، حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون... بنحوه.

(٢) منها ما أخرجه في كتاب العمرة، باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو (٣/ ٧٢٤/ ١٧٩٧) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر ﷺ... فذكر نحوه.

(٣) وقع في بعض النسخ «عبد الله بن مسلمة» قال الحافظ في فتح الباري ٨/ ٤٤٩ تعليقا على ذلك: «كذا في رواية أبي ذر وأبي على بن السكن، ووقع عند غيرهما «عبد الله» غير منسوب فتردد فيه أبو مسعود بين أن يكون عبد الله بن رجاء وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وقال أبو على الجياني عندي أنه عبد الله بن صالح، ورجح هذا المزي وحده بأن البخاري أخرج هذا الحديث بعينه في كتاب الأدب المفرد عن عبد الله بن صالح عن عبد العزيز قلت (الحافظ): لكن لا يلزم من ذلك الجزم به، وما المانع أن يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخ واحد وليس الذي وقع في الأدب بأرجح مما وقع الجزم به في رواية أبي علي وأبي ذر وهما حافظان».
وقال في النكت الظراف ٦/ ٣٦٣: «قد وقع في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة «حدثنا عبد الله بن مسلمة» - يعني القعنبي - فانتفى ما قال أبو مسعود، وأما قول المزي: إن البخاري أخرجه في الأدب المفرد عن عبد الله بن صالح فقد تلقفه عنه الذهبي، وجزم بأنه المراد في الصحيح قلت (الحافظ): وهو محتمل، لكن مع ذلك لا يحسن الجزم به لما وقع من رواية أبي ذر، بل نقلها أولى أن يعتمد، فلا مانع أن يكون للبخاري شيخان كل منهما يسمى عبد الله».
وناقض الحافظ نفسه فقال في هُدَى الساري ٤٣٤: «وعبد الله هذا هو أبو صالح لأن البخاري رواه في كتاب الأدب المفرد فقال: «حدثنا عبد الله بن صالح»، وهو كاتب الليث فيما جزم به أبو علي الغساني».
وقال البيهقي في دلائل النبوة بعدما أخرج هذا الحديث من طريق عبد الله بن رجاء ١/ ٣٧٥: رواه البخاري في الصحيح، عن «عبد الله» غير منسوب، عن عبد العزيز بن أبي سلمة. قيل: هو ابن رجاء. وقيل: هو ابن صالح، والأشبه أن يكون ابن رجاء. =

بن أبي هلال، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: «أن هذه الآية التي في القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، قال في التوراة: يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا وحرزا للأميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ، ولا سخاب بالأسواق، ولا يدفع السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويصفح، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء، بأن يقولوا: لا إله إلا الله فيفتح بها أعينا عميا، وآذانا صما، وقلوبا غلفا».

تابعه يزيد بن هارون(١) وهاشم بن القاسم(٢) عند ابن سعد، وله طريق آخر عند البخاري(٣).

الرابع: في كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم (١٣/ ١٦٩/ ٧١٧٠) قال: حدثنا قتيبة، حدثنا الليث بن سعد، عن يحيى، عن عمر بن كثير، عن أبي محمد، مولى أبي قتادة، أن أبا قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ يوم حنين: «من له بينة على قتيل قتله فله سلبه»، فقمت لألتمس بينة على قتيلي، فلم أر أحدا يشهد لي، فجلست، ثم بدا

= قلت: وما ذكره الحافظ في الفتح، والنكت الظراف أرجح لأن الذي جزم به راوي الصحيح، ولم يوجد ما يثبت أنه أخطأ فيه مقدم على غيره، وإن كان الاحتمال باقيا.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي أبو النضر مشهور بكنيته ولقبه (قيصر) ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ٢٠٧هـ. تقريب التهذيب ٥٧٠.

وحديثهما أخرجه ابن سعد في كتاب الطبقات الكبير ١/ ٣١١ قال: أخبرنا يزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم قالا: أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون... فذكر نحوه.

(٣) أخرجه في كتاب البيوع، باب كراهية السخب في السوق (٤/ ٤٠٢/ ٢١٢٥) قال: حدثنا محمد بن سنان، حدثنا فليح، حدثنا هلال، عن عطاء بن يسار، قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، قلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة؟ قال: «أجل، والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا، وحرزا للأميين... بنحوه.

لي، فذكرت أمره إلى رسول الله ﷺ، فقال رجل من جلسائه: سلاح هذا القتيل الذي يذكر عندي، قال: فأرضه منه، فقال أبو بكر: كلا، لا يعطيه أصيبغ[١] من قريش ويدع أسدا من أسد الله، يقاتل عن الله ورسوله، قال: فأمر رسول الله ﷺ، فأداه إلي، فاشتريت منه خِرَافا[٢]، فكان أول مال تأثلته.

قال لي[٣] عبد الله عن الليث: فقام النبي ﷺ فأداه إلي.

هكذا ضمه إلى طريق آخر تابعه فيه قتيبة بن سعيد[٤].

---

(١) شبهه بالأصبغ وهو نوع من الطيور ضعيف كأنه يصفه بالضعف والعجز والهوان، وقيل شبه بالصبغاء وهو نبات ضعيف، ويروى بالضاد المعجمة والعين المهملة تصغير ضبع على غير قياس تحقيرا له. النهاية في غريب الحديث ٣/ ١٠. (صبغ).

(٢) بكسر أوله هو التمر الذي يجتنى، وأطلقه على البستان مجازا. فتح الباري ٨/ ٤٠.

(٣) هكذا وقع في رواية أبي ذر عن الكشميهني، وفي أكثر النسخ «قال» هُدَى الساري ٤٣٥، الطبعة السلطانية ٩/ ٦٩.

(٤) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي أبو رجاء، ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ٢٤٠هـ. تقريب التهذيب ٤٥٤

[٨/١٧] عبد الله بن أبي لبيد المدني

عبد الله بن أبي لبيد المدني أبو المغيرة مولى الأخنس بن شريق، روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن (خ)، والمطلب بن عبد الله بن حنطب، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، روى عنه محمد بن عمرو بن علقمة، وسفيان الثوري، وابن عيينة (خ)، روى له الستة إلا الترمذي[١]، مات سنة بضع وثلاثين ومائة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: كان يرمى بالقدر وهو محتمل[٣]، وقال سفيان بن عيينة: كان من عباد أهل المدينة يرى القدر[٤]، قال أحمد: ما أعلم بحديثه بأسا وكان يرى القدر[٥]، وقال ابن معين: ثقة[٦]، وقال أيضا: لا بأس به[٧]، وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث[٨]، وقال النسائي: ليس به بأس[٩]، وقال ابن عدي: لا بأس به[١٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[١١]،

---

(١) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٨٣.

(٢) تقريب التهذيب ٥٢٦.

(٣) الضعفاء الصغير ص ٦٦.

(٤) التاريخ الكبير ٥/ ١٨٢، التاريخ الأوسط ٣/ ٢٧٧.

(٥) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠٣.

(٦) تاريخ الدارمي ص ١٣٣.

(٧) تاريخ الدوري ٣/ ٤٠٤.

(٨) الجرح والتعديل ٥/ ١٤٨.

(٩) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٨٤.

(١٠) الكامل ٥/ ٣٩٨.

(١١) الثقات ٥/ ٤٦.

وقال ابن سعد: كان من العباد المنقطعين كان يقول بالقدر وكان قليل الحديث[١]، وقال العجلي: ثقة[٢]، وقال الساجي: كان صدوقا غير أنه اتهم بالقدر[٣]، وقال الذهبي: ثقة[٤]، وقال أيضا: ثبت[٥]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر[٦].

أقوال المجرحين:

ذكره أبو زرعة في كتاب الضعفاء وقال: كان يرى القدر[٧]، وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه وكان من المجتهدين في العبادة[٨].

الترجيح:

هو صدوق كما يقتضيه كلام أكثر النقاد كأحمد، والبخاري، والنسائي، وأبي حاتم، وإنما ذكره أبو زرعة في الضعفاء للبدعة، وقول: العقيلي: يخالف في بعض حديثه محمول على الخطأ القليل الذي لا يصل به إلى درجة الضعف.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي[٩] فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم فيمن لم

---

(١) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٥١٤.

(٢) معرفة الثقات ٢/ ٥٣.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ١٤٢.

(٤) من تكلم فيه وهو موثق ص ٣١٠، الميزان ٢/ ٧٥، الكاشف ١/ ٥٩٠.

(٥) المغني ١/ ٥٠٢.

(٦) تقريب التهذيب ٥٢٦.

(٧) كتاب أسامي الضعفاء [ملحق بسؤالات البرذعي] ص ٣٣٥.

(٨) كتاب الضعفاء ٣/ ٣٠٨.

(٩) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦١، النسخة الخطية ٣٦٩/ ب.

يعتمدهم البخاري منفردين[١]، وقال المزي: روى له البخاري مقرونا[٢]، وقال ابن حجر: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الصيام بمتابعة محمد بن عمرو، وسليمان الأحول[٣].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الاعتكاف، باب من خرج من اعتكافه عند الصبح (٤/ ٣٣١/ ٢٠٤٠) قال: حدثنا عبد الرحمن بن بشر، حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن سليمان الأحول، خال ابن أبي نجيح، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، ح قال سفيان: وحدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، ح قال[٤]: وأظن أن ابن أبي لبيد، حدثنا عن أبي سلمة، عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط، فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا، فأتانا رسول الله ﷺ قال: «من كان اعتكف، فليرجع إلى معتكفه، فإني رأيت هذه الليلة ورأيتني أسجد في ماء وطين» ، فلما رجع إلى معتكفه وهاجت السماء، فمطرنا، فوالذي بعثه بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم، وكان المسجد عريشا، فلقد رأيت على أنفه وأرنبته[٥] أثر الماء والطين.

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٠.

(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٨٥.

(٣) هُدَى الساري ٤٣٦.

(٤) القائل هو سفيان بن عيينة، والحاصل أن لسفيان فيه ثلاثة أشياخ حدثوه به عن أبي سلمة، وقد أخرجه أحمد [٣/ ٧] عن سفيان قال: حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة، وابن أبي لبيد عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد، ولم يقل وأظن. فتح الباري ٤/ ٣٣٢.

(٥) الأرنبة: طرف الأنف. النهاية لابن الأثير ١/ ٤١.

هكذا وقع له مقرونا بإسنادين آخرين، وقد تابعه فيهما اثنان هما: سليمان الأحول[١]، ومحمد بن عمرو بن علقمة[٢]، والذي قرنه هو سفيان بن عيينة[٣].

(١) سليمان بن أبي مسلم المكي الأحول خال بن أبي نجيح قيل اسم أبيه عبد الله، قال أحمد: ثقة ثقة، روى له الجماعة، من الخامسة. تقريب التهذيب ٢٥٤.

(٢) من رواة المتابعات في صحيح البخاري، وله ترجمة ستأتي برقم [٧٧].

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣/ ٧ قال: حدثنا سفيان، حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، وابن أبي لبيد، عن أبي سلمة، سمعت أبا سعيد، وابن جريج عن سليمان الأحول، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد... فذكر نحوه.

[٩/١٨] عبد السلام بن حرب الملائي

عبد السلام بن حرب الملائي أبو بكر الكوفي روى عن أيوب بن أبي تميمة السختياني (خ)، والأعمش، وهشام بن حسان (خ)، وعنه أبو نعيم الفضل بن دكين (خ)، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، روى له الستة، مات سنة ١٨٧هـ[١].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: صدوق[٢]، وقال ابن معين: ثقة[٣]، وقال أيضا: صدوق[٤]، وقال أيضا: ليس به بأس، ويكتب حديثه[٥]، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق[٦]، وقال الترمذي: ثقة حافظ[٧]، وقال النسائي: ليس به بأس[٨]، وقال الدارقطني: ثقة[٩]، وقال أيضا: ثقة حجة[١٠]، وقال العجلي: هو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض الحديث، والكوفيون أعلم به[١١]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة[١٢]، وقال ابن عدي:

---

(١) تهذيب الكمال ١٨/ ٦٦.

(٢) علل الترمذي الكبير ٤٥.

(٣) معرفة الرجال [رواية ابن محرز ١٥٧].

(٤) تاريخ الدارمي ١٤٣، الجرح والتعديل ٦/ ٤٧.

(٥) الكامل ٧/ ٢٤.

(٦) الجرح والتعديل ٦/ ٤٧.

(٧) سنن الترمذي ٣/ ١١.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٢٧٢.

(٩) سؤالات السلمي ٨٤.

(١٠) سؤالات الحاكم ١٦٣.

(١١) معرفة الثقات ٢/ ٩٤، وقد زاده محقق الكتاب نقلا عن تهذيب التهذيب.

(١٢) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٢٧٢، وزاد ابن حجر في تهذيب التهذيب ٦/ ٢٨٢: «في حديثه لين».

لا بأس به[١]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٢]، وقال: كان متقنا[٣]، وقال الذهبي: ثقة[٤]، وقال أيضا: صدوق[٥]، وعلم عليه في الميزان (صح) وقال: من كبار مشيخة الكوفة، وثقاتهم[٦]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ له مناكير[٧].

أقوال المجرحين:

قال أحمد: ذكر لابن المبارك عبد السلام بن حرب فقال: ما تحملني رجلي إليه[٨]، وقال أيضا: كنا ننكر من عبد السلام شيئا، كان لا يقول حدثنا إلا في حديث واحد أوحديثين[٩]، وقال الحسن بن عيسى[١٠]: سألت عبد الله بن المبارك عنه فقال: قد عرفته، وكان إذا قال قد عرفته فقد أهلكه[١١]، وقال ابن سعد: كان به ضعف في الحديث وكان عسرا[١٢].

---

(١) الكامل ٧/ ٢٤.

(٢) الثقات ٧/ ١٢٨.

(٣) مشاهير علماء الأمصار ١٧٢.

(٤) الكاشف ١/ ٦٥٢.

(٥) المغني ٢/ ٣٩٣.

(٦) ميزان الاعتدال ٢/ ٦١٤.

(٧) تقريب التهذيب ٣٥٥.

(٨) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله ٢/ ٥٧، ٣/ ٤٨٥].

(٩) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله ٣/ ٤٨٥] وفيه «نذكر» والتصويب من كتاب الضعفاء للعقيلي ٣/ ٥٥٥.

(١٠) الحسن بن عيسى بن ماسرجس - بفتح المهملة، وسكون الراء، وكسر الجيم بعدها مهملة - أبو علي النيسابوري ثقة، روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي، مات سنة ٢٤٠هـ. تقريب التهذيب ١٦٣.

(١١) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله ٣/ ٤٨٥].

(١٢) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٥٠٨.

وقال ابن نمير[١]: قال أبو نعيم[٢]: أحاديث عبد السلام يعني الملائي عن سالم[٣] إنما هي أحاديث شريك كلها، قال ابن نمير: كان عبد السلام يدلس[٤].

الترجيح:

هو ثقة وثقه أكثر النقاد، وأثنوا على حفظه، ولم يثبت فيه جرح، وما ورد عن ابن المبارك جرح غير مفسر، وقول أحمد: «كان لا يقول حدثنا إلا في حديث واحد وحديثين» لا يضره لأنه ليس بمدلس، وقول ابن نمير «كان يدلس» لا يقصد به التدليس المعروف إنما عني به الإرسال كما هو واضح من السياق لأن عبد السلام لم يدرك سالم بن عبد الله[٥]، ولا يضره وجود بعض الأخطاء القليلة في حديثه لأنه ليس من شرط الثقة ألا يخطئ، وقد رجح الإمام العجلي رأي الكوفيين فيه لأنه كوفي، وأجاد الحافظ ابن حجر تلخيص حاله بقوله: «ثقة حافظ له مناكير».

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

عده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٦]، وقال أيضا بعدما ذكر أن له حديثين توبع عليهما: فتبين أنه لم يحتج به[٧].

---

(١) محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني الكوفي أبو عبد الرحمن ثقة حافظ فاضل، روى له الجماعة، مات سنة ٢٤٣هـ. تقريب التهذيب ٤٩٠.

(٢) هو الفضل بن دكين. سبقت ترجمته.

(٣) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أحد الفقهاء السبعة كان ثبتا عابدا فاضلا، روى له الجماعة، مات في آخر سنة ١٠٦ هـ. تقريب التهذيب ٢٢٦.

(٤) معرفة الرجال [رواية ابن محرز ٤١٣].

(٥) أفاده صاحب معجم المدلسين ٣٠٨.

(٦) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٧) هُدَى الساري ٤٤٠.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له في الصحيح حديثان توبع عليهما داخله:

الأول: في كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن (٧/ ٧٠٠/ ٤٣٨٥) قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبد السلام، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن زهدم، قال: لما قدم أبو موسى أكرم هذا الحي من جرم، وإنا لجلوس عنده، وهو يتغدى دجاجا، وفي القوم رجل جالس، فدعاه إلى الغداء، فقال: إني رأيته يأكل شيئا فقذرته، فقال: هلم، فإني رأيت النبي ﷺ يأكله، فقال: إني حلفت لا آكله... فذكر قصة حلف النبي ﷺ ثم رجوعه في يمينه.

تابعه حماد بن زيد[١]، وعبد الوهاب الثقفي[٢] عند البخاري.

الثاني: في كتاب الطلاق، باب تلبس الحادة ثياب العصب (٩/ ٤٠٢/ ٥٣٤٢، ٥٣٤٣)

---

(١) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت فقيه، روى له الجماعة، مات سنة ١٧٩هـ. تقريب التهذيب ١٧٨.

وحديثه في كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين (٦/ ٢٧٢/ ٣١٣٣) قال: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب، حدثنا حماد، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، قال: وحدثني القاسم بن عاصم الكليبي، - وأنا لحديث القاسم أحفظ - عن زهدم، قال: كنا عند أبي موسى، فأتي -ذكر دجاجة-، وعنده رجل من بني تيم الله أحمر كأنه من الموالي، فدعاه للطعام... بنحوه.

(٢) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، روى له الجماعة، مات سنة ١٩٤هـ. تقريب التهذيب ٣٦٨.

وحديثه في كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم (١١/ ٥٣٩/ ٦٦٤٩) قال: حدثنا قتيبة، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] (١٣/ ٥٣٧/ ٧٥٥٥) قال: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قالا: حدثنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قلابة، والقاسم التميمي، عن زهدم، قال: كان بين هذا الحي من جرم وبين الأشعريين ود وإخاء، فكنا عند أبي موسى الأشعري، فقرب إليه طعام فيه لحم دجاج... بنحوه.

قال: حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا عبد السلام بن حرب، عن هشام، عن حفصة، عن أم عطية، قالت: قال لي النبي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها لا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا، إلا ثوب عصب[١]».

وقال الأنصاري: حدثنا هشام، حدثنا حفصة، حدثتني أم عطية، «نهى النبي ﷺ ولا تمس طيبا، إلا أدنى طهرها إذا طهرت نُبْذة[٢] من قسط[٣]، وأظفار[٤]».

هكذا ضمه إلى طريق معلق تابعه فيه محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري[٥]، وله عند البخاري طرق أخرى مسندة[٦].

---

(١) العصب بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة: برود يمنيه غزلها يجمع ويشد وينسج فيأتي موشيا لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه صبغ يقال: برد عصب بالتنوين والإضافة، وقيل: هي برود مخططة، والعصب الفتل، والعصاب الغزال فيكون النهى عما صبغ بعد النسج. النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٤٥ (عصب)، فتح الباري ٩/ ٤٠١.

(٢) بضم النون وسكون الموحدة بعدها معجمة: أي قطعة، وهي تطلق على الشيء اليسير فتح الباري ٩/ ٤٠١.

(٣) بضم القاف: عود يجاء به من الهند يجعل في البخور والدواء. المعجم الوسيط ٧٣٤ (قسط).

(٤) قال صاحب النهاية في غريب الحديث ٣/ ١٥٨ (ظفر): الأظفار: جنس من الطيب لا واحد له من لفظه، وقيل واحده: ظفر، وقيل: هو شيء من العطر أسود، والقطعة منه شبيهة بالظفر.
وفي المعجم الوسيط ٥٧٦ (ظفر): الأظفار: نبات عطري يشبه الأظفار.

(٥) محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي ثقة، روى له الجماعة، مات سنة ٢١٥هـ. تقريب التهذيب ٤٩٠.

(٦) منها ما أخرجه في كتاب الطلاق، باب القسط للحادة عند الطهر (٩/ ٤٠١/ ٥٣٤١) قال: حدثني عبد الله بن عبد الوهاب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن حفصة، عن أم عطية... فذكرت نحوه وزادت «وقد رخص لنا عند الطهر، إذا اغتسلت إحدانا من محيضها، في نبذة من كست أظفار، وكنا ننهى عن اتباع الجنائز».

[١٠/١٩] عبد الملك بن أعين الكوفي

عبد الملك بن أعين الكوفي مولى بني شيبان روى عن أبي وائل شقيق بن سلمة (خ)، وأبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن شداد بن الهاد، وعنه سفيان بن عيينة (خ)،وسفيان الثوري، وعبد الملك بن أبي سليمان، روى له الستة[١]، من السادسة[٢].

أقوال المعدلين:

قال البخاري: كان شيعيا، يحتمل في الحديث[٣]، قال أحمد: كوفي ليس به بأس[٤]، وقال ابن معين: ليس به بأس[٥]، وقال أبو حاتم: هو من عُتَّق[٦] الشيعة محله الصدق صالح الحديث يكتب حديثه[٧]، وقال الساجي: كان يتشيع ويحتمل في الحديث[٨]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يتشيع[٩]، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة[١٠]،

---

(١) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٨٢.

(٢) تقريب التهذيب ٣٦٢.

(٣) الضعفاء الصغير ص ٧٦.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٦.

(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٣١٦.

(٦) جمع عتيق وهو القديم. لسان العرب ١٠/ ٢٣٤ (عتق).

(٧) الجرح والتعديل ٥/ ٣٤٣.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٢.

(٩) الثقات ٧/ ٩٤.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٣، وأضافه محقق معرفة الثقات إلى الأصل نقلا عن تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٣.

وقال أيضا: لا بأس به[١]، وذكره ابن شاهين في الثقات[٢]، وقال الذهبي: صدوق[٣]، وقال ابن حجر: صدوق شيعي[٤].

أقوال المجرحين:

قال محمد بن المثنى: كان ابن مهدي يحدث عنه فيما أخبرت ثم أمسك[٥]، وقال سفيان: شيعي كان عندنا رافضي صاحب رأي[٦]، وقال ابن معين: ليس بشيء[٧]، وذكره أبو زرعة[٨]، والعقيلي[٩]، وابن شاهين[١٠] في الضعفاء.

الترجيح:

هو صدوق كما قال الذهبي وابن حجر، وهو الذي يفيده قول أحمد، والبخاري، وابن معين، وأبي حاتم، وقول ابن معين الثاني: «ليس بشيء» يطلقه أحيانا على من كان قليل الحديث كما أفاده الحاكم، وابن القطان[١١]، أما ترك ابن مهدي التحديث عنه،

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٣.

(٢) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٣١٦.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٤٨، الكاشف ١/ ٦٦٣.

(٤) التقريب ٣٦٢.

(٥) الجرح والتعديل ٥/ ٣٤٣.

(٦) المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٧٣.

(٧) تاريخ الدوري ٣/ ٣٣٧.

(٨) كتاب أسامي الضعفاء ص ٣٣٩ [ملحق بسؤالات البرذعي].

(٩) كتاب الضعفاء ٣/ ٤٩٨.

(١٠) تاريخ أسماء الضعفاء (١٥٣)، (٤١٧)، ونقل قول ابن معين «ليس بشيء». ويلاحظ أنه ذكره في الثقات أيضا كما سبق.

(١١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٧٢٥، ٢/ ٧٣٩، بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٨١، ٥/ ٥٦٥.

وذكر بعض النقاد له في الضعفاء فلكونه شيعيا، وهذا لا يضر روايته.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال المزي[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر[٥]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة ٢٢، ٢٣] (١٢/ ٤٣٣/ ٧٤٤٥) قال: حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الملك بن أعين، وجامع بن أبي راشد، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقتطع مال امرئ مسلم بيمين كاذبة، لقي الله وهو عليه غضبان» قال عبد الله: ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، مصداقه من كتاب الله جل ذكره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران ٧٧] الآية.

هكذا وقع له مقرونا[٦] بجامع بن أبي راشد[٧].

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٢، النسخة الخطية ٣٧٠/١.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٨٢.

(٤) تذهيب التهذيب ٦/ ١٣٠.

(٥) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٢.

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (١/ ١٢٣/ ١٣٨) قال: وحدثنا ابن أبي عمر المكي، حدثنا سفيان، عن جامع بن أبي راشد، وعبد الملك بن أعين... بنحوه.

(٧) جامع بن أبي راشد الكاهلي الصيرفي الكوفي، ثقة فاضل، من الخامسة، روى له الجماعة. تقريب التهذيب ١٥٥.

[١١/٤٠] مالك بن سعير بن الخمس

مالك بن سُعَيْر[١] بن الخِمْس[٢] التميمي أبو محمد الكوفي روى عن هشام بن عروة (خ) والأعمش، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، روى عنه على بن سلمة (خ)، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وعلي بن حرب الطائي، روى له البخاري، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة[٣]، مات سنة ١٩٨هـ[٤].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: مقارب الحديث[٥]، قال أبو زرعة[٦]، وأبو حاتم[٧]، والدارقطني[٨]، والذهبي[٩]: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]، وقال ابن حجر: لا بأس به[١١].

---

(١) بالتصغير، وآخره راء كما في تقريب التهذيب ٥١٧.

(٢) بكسر المعجمة، وسكون الميم، بعدها مهملة كما في تقريب التهذيب ٥١٧.

(٣) تهذيب الكمال ٢٧/ ١٤٥.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٧.

(٥) علل الترمذي الكبير ٣١٦.

(٦) الجرح والتعديل ٨/ ٢٠٩.

(٧) المصدر السابق.

(٨) سؤالات الحاكم ١٨٦.

(٩) من تكلم فيه وهو موثق ٤٤٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٦.

(١٠) الثقات ٧/ ٤٦٢.

(١١) تقريب التهذيب ٥١٧.

أقوال المجرحين:

وقال أبو داود: ضعيف(١)، وقال الأزدي: عنده مناكير(٢).

الترجيح:

هو صدوق كما قاله أكثر النقاد، وفي معناه قول البخاري: «مقارب الحديث»، والأزدي مجروح لا عبرة بتضعيفه، وجرح أبي داود غير مفسر.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال المزي: روى له البخاري في المتابعات(٣)، وعده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات(٤)، وذكر في هُدَى الساري أن البخاري روى له البخاري

---

(١) تهذيب الكمال ٢٧/ ١٤٦.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٥.

(٣) تهذيب الكمال ٢٧/ ١٤٧.

وقد تعقبه مغلطاي فقال في إكمال تهذيب الكمال ١١/ ٤٥: وفي قول المزي: روى له محمد بن إسماعيل في المتابعات نظر لقوله في كتاب الصحيح في تفسير سورة المائدة: أبنا علي أبنا مالك بن سعير عن هشام بن عروة فذكر الحديث، ولما خرج الحاكم حديثه في المستدرك قال: قد احتجا جميعا بمالك بن سعير، وكذا ذكره أبو إسحاق الحبال، والكلاباذي، وأبو الوليد في آخرين ممن تبعهم، وأما الدارقطني فذكره في أفراد البخاري الذين احتج بهم.

قلت: لا وجه للتعقب على المزى، وما استدل به مغلطاي من تخريج البخاري لحديثه حسبه أن يفيد أن البخاري أسند حديثه، ولم يعلقه، والمزي لم ينكر ذلك بدليل أنه رمز له برمز البخاري (خ)، ولأجل هذا ذكره من ألف في رجال البخاري، وكلام الحاكم الذي نقله مغلطاي موجود في المستدرك ١/ ٩١، وقد سبق الحديث عن معنى الاحتجاج عند الحاكم، أما الدارقطني فقد ذكره في كتابه «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم... ١/ ٣٥٤ فيمن أخرج له البخاري غير أنه لم يشر من قريب، ولا بعيد إلى أن البخاري احتج به.

(٤) هُدَى الساري ٤٨٨.

حديثين فذكرهما ثم قال: وكلاهما قد توبع عليه عنده(١).

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين موقوفين توبع عليهما داخل الصحيح:

الأول: في كتاب التفسير، سورة المائدة، باب قوله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] (٨/ ١٢٥/ ٤٦١٣) قال: حدثنا علي بن سلمة، حدثنا مالك بن سعير، حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة ﵂: «أنزلت هذه الآية: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ في قول الرجل: لا والله وبلى والله».

تابعه يحيى القطان(٢) عند البخاري.

الثاني: في كتاب الدعوات، باب الدعاء في الصلاة (١١/ ١٣٥/ ٦٣٢٧) قال: حدثنا علي، حدثنا مالك بن سعير، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] «أنزلت في الدعاء».

تابعه زائدة بن قدامة(٣)، وحماد بن أسامة(٤) عند البخاري.

---

(١) هُدَى الساري ٤٦٥.

(٢) سبقت ترجمته، وحديثه في كتاب الأيمان والنذور، باب ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] (١١/ ٥٥٦/ ٦٦٦٣) قال: حدثني محمد بن المثنى، حدثنا يحيى، عن هشام... بنحوه.

(٣) زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي ثقة ثبت صاحب سنة، روى له الجماعة، مات سنة ١٦٠هـ. تقريب التهذيب ٢١٣.
وحديثه في كتاب التفسير: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ (٨/ ٢٥٧/ ٤٧٢٣) قال: حدثني طلق بن غنام، حدثنا زائدة، عن هشام... بنحوه.

(٤) حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته (ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره) روى له الستة، مات سنة ٢٠١هـ. تقريب التهذيب ص ١٧٧.
وحديثه في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ﴾ [الملك: ١٣] =

[١٢/٢١] يحي بن أيوب الغافقي

يحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري روى عن حميد الطويل (خ)، ويزيد بن أبي حبيب (خ)، ومالك بن أنس، وعنه شيخه بن جريج (خ)، وسعيد بن أبي مريم (خ)، وابن المبارك، روى له الجماعة[١]، توفي سنة ١٦٨هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: صدوق[٣]، وقال ابن معين: ثقة ثقة عابد[٤]، وقال مرة: ثقة[٥]، وقال أيضا: صالح[٦]، وقال أيضا: ليس به بأس[٧]، وقال أحمد: ما حدث من كتاب فليس

= (١٣/ ٥١٠/ ٧٥٢٦) قال: حدثنا عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة، عن هشام... بنحوه.

(١) قال الحاكم في المدخل ١/ ٥٦٠: «يحيى بن أيوب المصري مسلم في الرواية، والبخاري في الاستشهاد»، ونقله عنه الباجي في التعديل والتجريح ٣/ ١٢٠٣، وذكره الحاكم فيمن أخرج لهم البخاري في الشواهد ٢/ ٦٢٤ يعني بذلك المعلقات، ولكنه قال في المدخل ٢/ ٧٥٩: قد أخرجا جميعا عنه، وقال في المستدرك ١/ ٣٣٣، ٢/ ١٥٠: احتج البخاري بيحيى بن أيوب.

(٢) تهذيب الكمال ٣١/ ٢٣٣.

(٣) علل الترمذي الكبير ١١٩.

وقد نقل مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٧ عن علل الترمذي الكبير أن البخاري قال فيه: «ثقة»، والظاهر أنه وهم تابعه عليه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٤، وهُدَى الساري ٤٧٣.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٩٠.

(٥) تاريخ الدارمي ١٧٣، معرفة الرجال [رواية ابن محرز] ١٤٥، ٣٣٨.

(٦) تهذيب الكمال ٣١/ ٢٣٦.

(٧) من كلام أبي زكريا في الرجال [رواية ابن طهمان] ٥٤.

به بأس، وكان إذا حدث من حفظه يخطىء[1]، وقال أيضا: كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به، وكأنه ذكر الوهم في حفظه[2]، وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه، ولا يحتج به[3]، وقال الآجري: قلت لأبي داود: يحيى بن أيوب ثقة؟ قال: هو صالح[4]، وقال النسائي: ليس به بأس[5]، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة[6]، وقال أيضا: كان ثقة حافظا للحديث[7]، وقال أحمد بن صالح: كان يحيى بن أيوب من وجوه أهل البصرة وربما زل في حفظه[8]، وقال إبراهيم الحربي: ثقة[9]، وقال الدارقطني: ثقة[10]، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة... ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة حديثا منكرا فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به[11]، وذكره

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٩.

وقد عزا ابن حجر هذا القول للحاكم، والظاهر من كلام مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال - والحافظ كثير النقل عنه - أن الحاكم نقله عن الإمام أحمد.

(٢) كتاب الضعفاء ٦/ ٣٤٢.

(٣) الجرح والتعديل ٩/ ١٢٨.

(٤) سؤالات الآجري ٢/ ١٨٠.

(٥) تهذيب الكمال ٣١/ ٢٣٦.

(٦) المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٥.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٩٠.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٩، وفيه «ذل»، وفي تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٤ «خل».

(٩) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٩.

(١٠) سنن الدارقطني ٢/ ١٧١، علل الدارقطني ١٤/ ٩٥.

(١١) الكامل ٩/ ٥٩.

العجلي[١]، وابن حبان[٢] في الثقات، وقال: من ثقات أهل مصر... يغرب[٣]، وقال عثمان الدارمي: صالح[٤]، وقال الذهبي: صالح الحديث[٥]، وقال أيضا: صدوق[٦]، وقال أيضا: له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث[٧]، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[٨].

أقوال المجرحين:

قال أحمد: سيء الحفظ وهو دون حيوة[٩] وسعيد بن أبي أيوب[١٠] [١١]، وقال أيضا: ضعيف كان يخطئ كثيرا[١٢]، وقال النسائي: ليس بذاك القوي[١٣]، وقال أيضا:

---

(١) معرفة ٢/ ٣٤٧، الثقات ٧/ ٨٠٠.

(٢) الثقات ٧/ ٨٠٠.

(٣) مشاهير علماء الأمصار ١٩٠.

(٤) الكامل ٩/ ٥٥.

(٥) الكاشف ٢/ ٣٦٢.

(٦) من تكلم فيه وهو موثق ٥٣٧.

(٧) سير أعلام النبلاء ٨/ ٦.

(٨) تقريب التهذيب ٥٨٨.

(٩) حيوة - بفتح أوله وسكون التحتانية وفتح الواو - بن شريح بن صفوان التجيبي أبو زرعة المصري ثقة ثبت فقيه زاهد، روى له الجماعة، مات سنة ١٥٨، وقيل ١٥٩ هـ. تقريب التهذيب ١٨٥.

(١٠) سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم المصري أبو يحيى بن مقلاص ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ١٦١ هـ، وقيل غير ذلك. تقريب التهذيب ٢٨٨.

(١١) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٥٢، الجرح والتعديل ٩/ ١٢٨.

(١٢) المنتخب من علل الخلال ١٠٤.

(١٣) كتاب الضعفاء والمتروكين ٢٤٨.

عنده أحاديث مناكير وليس هو بذلك القوي في الحديث[1]، وقال ابن سعد: كان منكر الحديث[2]، وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب[3]، وقال أيضا: في حديثه شيء، يسير الحفظ[4]، وقال الإسماعيلي: لا يحتج به[5]، وقال أحمد بن صالح: له أشياء يخالف فيها[6]، وقال الساجي: صدوق يهم كان أحمد يقول يحيى بن أيوب يخطىء خطأ كثيرا[7]، وقال سعيد بن أبي مريم: حدثت مالكا بحديث حدثنا به يحيى بن أيوب عنه، فسألته عنه فقال: كذب، وحدثته بآخر عنه فقال كذب[8]، وقال ابن القطان: لا يحتج به لسوء حفظه[9]، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم[10].

الترجيح:

قد أحسن الحافظ في تلخيص حاله بقوله: «صدوق ربما أخطأ» فهو صدوق، وإن وقعت بعض الأخطاء منه حين حدث من حفظه، وهذا يفيده قول أحمد: «ما حدث من كتاب فليس به بأس، وكان إذا حدث من حفظه يخطىء»، وما قيل فيه من تضعيف يجاب عنه بما يلي:

---

(١) السنن الكبرى ٦/ ٩٨.

(٢) كتاب الطبقات الكبير ٩/ ٥٢٣.

(٣) سنن الدارقطني ١/ ٦٨.

(٤) سؤالات ابن بكير ٩٩.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٨.

(٦) تاريخ أسماء الثقات ٣٣١.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٩.

(٨) كتاب الضعفاء ٦/ ٣٤٢.

(٩) بيان الوهم والإيهام ٤/ ٦٩.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٩٠.

أولا: أنه معارض بما قيل فيه من توثيق، وقد أطلق عليه لفظ التوثيق جماعة من الأئمة منهم ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وإبراهيم الحربي، وأطلق عليه لفظ «صدوق» وما يقاربه جماعة منهم البخاري، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، وابن عدي، والدارمي.

ثانيا: بعض من تكلم فيه، أثنى عليه في مواضع أخرى كأحمد، والنسائي، والدارقطني مما يشعر بأنه في منزلة وسط بين التضعيف والتوثيق.

ثالثا: معظم ما قيل فيه من تضعيف يمكن حمله على الضعف اليسير الذي لا يرد به حديثه كقول النسائي: «ليس بذاك القوي» ، وقول أبي حاتم: «محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به» ، وقول الحاكم أبي أحمد: «ليس بالحافظ عندهم» .

رابعا: قول الإمام مالك « كذب» محمول على أنه بمعنى أخطأ.

خامسا: قول أحمد: «سيئ الحفظ» ينبغي أن ينظر إليه في سياقه، فإنه قاله في سياق المقارنة بينه، وبين ثقتين كبيرين هما حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب، فليس سوء حفظه بالذي يجعله مردودا، ويؤكد هذا أن الإمام أحمد نفسه قال فيه: «ما حدث من كتاب فليس به بأس، وكان إذا حدث من حفظه يخطىء» ، وقال أيضا: «كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به» .

سادسا: أن ابن عدي قد سبر حديثه ولم يجد فيه حديثا منكرا، وبين أن النكارة تأتي من غيره كأن يروي عن غير ثقة، أو يروي عنه غير ثقة.

سابعا: قول الإسماعيلي، وابن القطان: «لا يحتج به» جاء في سياق الحديث عن مخالفته للثقات، ولا شك أنه لو خالف الثقات لا يحتج بحديثه[1]، وعلى كل فقولهما

---

(١) فسر الحافظ ابن حجر قول الإسماعيلي: «لا يحتج به» بقوله في فتح الباري ١/ ٥٩٣: «يعني في =

لا يقوى على معارضة الجمع الكثير ممن قبل حديثه من الأئمة.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال الإسماعيلي: «يحيى بن أيوب ليس من شرط أبي عبد الله في هذا الكتاب»[١].

وعده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٢]، وقال أيضا: ليس على شرطه في الأصول[٣].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له أربعة[٤] أحاديث مضمومة إلى أسانيد أخري، وقد قصد بهذه الأحاديث الثلاثة إثبات تصريح حميد بالسماع من أنس لما اشتهر من أن حميدا كان ربما دلس عن أنس[٥]:

الأول: في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة (١/ ٦٠١/ ٤٠٢) قال: حدثنا عمرو

= التصريح بالتحديث» وذكر تمام كلام الإسماعيلي الذي يؤكد هذا قال «لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه» ثم أجاب عنه الحافظ بقوله: «هذا التعليل مردود، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صرح بالسماع، والعمل على خلافه».

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٨.

(٢) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٣) فتح الباري ٢/ ١٦٤.

(٤) قال ابن حجر في هُدَى الساري ٤٧٤: استشهد به البخاري في عدة أحاديث من روايته عن حميد الطويل ماله عنده غيرها سوى حديثه عن يزيد بن أبي حبيب في صفة الصلاة بمتابعة الليث وغيره.
قلت: الحديث الذي أشار إليه الحافظ علقه البخاري في كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد (٢/ ٣٥٥/ ٨٢٨)، وله حديث آخر عن يزيد بن أبي حبيب أخرجه بالإسناد المتصل، ولم تختلف نسخ الصحيح في وصله، وله ثلاثة أحاديث أخرى اختلف في كونها مسندة أو معلقة.

(٥) أفاده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/ ٦٠٣، ٢/ ١٦٤، ٤/ ٢٧٠.

بن عون، قال: حدثنا هشيم، عن حميد، عن أنس بن مالك، قال: قال عمر بن الخطاب ﷺ، «وافقت ربي في ثلاث: فقلت يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن، فإنه يكلمهن البر والفاجر، فنزلت آية الحجاب، واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه، فقلت لهن: (عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن)، فنزلت هذه الآية» .

وحدثنا[١] ابن أبي مريم، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني حميد، قال: سمعت أنسا بهذا.

هكذا ضمه إلى إسناد سابق تابعه فيه هشيم بن بشير[٢].

الثاني: في كتاب الأذان، باب احتساب الآثار (٢/ ١٦٤/ ٦٥٦) قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا حميد، عن أنس بن مالك، قال: قال النبي ﷺ: «يا بني سلمة ألا تحتسبون آثاركم» .

حدثنا[٣] ابن أبي مريم قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، حدثني حميد، حدثني أنس: أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا عن منازلهم فينزلوا قريبا من النبي ﷺ، قال: فكره

---

(١) وقع في بعض الروايات « وقال ابن أبي مريم» الطبعة السلطانية ١/ ٨٩، فتح الباري ١/ ٦٠٢.

(٢) هشيم - بالتصغير - بن بشير - بوزن عظيم - بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، روى له الجماعة، مات سنة ١٨٣هـ. تقريب التهذيب ٥٧٤.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٢/ ١٦٤: قوله «وحدثنا ابن أبي مريم» كذا لأبي ذر وحده، وفي رواية الباقين «وقال بن أبي مريم»، وذكره صاحب الأطراف بلفظ «وزاد ابن أبي مريم»، وقال أبو نعيم في المستخرج: (ذكره البخاري بلا رواية) يعنى معلقا، وهذا هو الصواب، وله نظائر في الكتاب في رواية يحيى بن أيوب لأنه ليس على شرطه في الأصول.

رسول الله ﷺ أن يعروا المدينة، فقال: «ألا تحتسبون آثاركم».

هكذا ضمه إلى إسناد سابق تابعه فيه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي[١].

الثالث: في كتاب جزاء الصيد، باب من نذر المشي إلى الكعبة (٤/ ٩٤/ ١٨٦٦) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام بن يوسف، أن ابن جريج، أخبرهم قال: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، أن يزيد بن أبي حبيب، أخبره أن أبا الخير، حدثه عن عقبة بن عامر، قال: نذرت أختي أن تمشي، إلى بيت الله، وأمرتني أن أستفتي لها النبي ﷺ، فاستفتيته، فقال ﷺ: «لتمش، ولتركب»، قال: وكان أبو الخير لا يفارق عقبة.

حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن يحيى بن أيوب، عن يزيد، عن أبي الخير، عن عقبة، فذكر الحديث. هكذا ضمه إلى إسناد سابق تابعه فيه سعيد بن أبي أيوب[٢].

الرابع: في كتاب الصوم، باب من زار قوما فلم يفطر عندهم (٤/ ٢٦٨/ ١٩٨٢) قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثني خالد هو ابن الحارث، حدثنا حميد، عن أنس رضي الله عنه، دخل النبي ﷺ على أم سليم، فأتته بتمر وسمن، قال: «أعيدوا سمنكم في

---

(١) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، روى له الجماعة، مات سنة ١٩٤هـ. تقريب التهذيب ٣٦٨.

(٢) سبقت ترجمته قريبا.

قال الحافظ ٤/ ٩٦: قوله «عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب» كذا رواه أبو عاصم، ووافقه روح بن عبادة عند مسلم، والإسماعيلي جعلا شيخ ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب، وخالفهما هشام ابن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن أبي أيوب، ورجح الأول الإسماعيلي لاتفاق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام، لكن يعكر عليه أن عبد الرزاق وافق هشاما وهو عند أحمد، ومسلم، ووافقهما محمد بن بكر عن ابن جريج، وحجاج بن محمد عند النسائي فهؤلاء أربعة حفاظ رووه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب، فإن كان الترجيح هنا بالأكثرية فروايتهم أولى، والذي ظهر لي من صنيع صاحبي الصحيح أن لابن جريج فيه شيخين.

سقائه، وتمركم في وعائه، فإني صائم» ثم قام إلى ناحية من البيت، فصلى غير المكتوبة، فدعا لأم سليم وأهل بيتها، فقالت أم سليم: يا رسول الله، إن لي خويصة، قال: «ما هي؟»، قالت: خادمك أنس، فما ترك خير آخرة ولا دنيا إلا دعا لي به، قال: «اللهم ارزقه مالا وولدا، وبارك له فيه» ، فإني لمن أكثر الأنصار مالا، وحدثتني ابنتي أمينة: أنه دفن لصلبي مقدم حجاج البصرة بضع وعشرون ومائة.

حدثنا[1] ابن أبي مريم، أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني حميد، سمع أنسا ﷺ، عن النبي ﷺ. هكذا ضمه إلى إسناد سابق تابعه فيه خالد بن الحارث[2].

---

(١) وقع في بعض الروايات « وقال ابن أبي مريم» الطبعة السلطانية ٣/ ٤١، فتح الباري ٤/ ٢٧٠.

(٢) خالد بن الحارث بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ١٨٦هـ. تقريب التهذيب ١٨٧.

[١٣/٢٢] يوسف بن يزيد البراء

يوسف بن يزيد البصري أبو معشر البَرَّاء[١] العطار روى عن عبيد الله بن الأخنس (خ)، وسعيد بن عبد الله بن جبير بن حية (خ)، وخالد بن ذكوان، وعنه محمد بن أبي بكر المقدمي (خ)، وسيدان بن مضارب (خ)، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ورى له البخاري، ومسلم[٢]، من السادسة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البخاري: صدوق[٤]، وقال محمد بن أبي بكر المقدمي: كان ثقة[٥]، وقال ابن معين: صالح[٦]، وقال أيضا: ليس به بأس[٧]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[٨]،

---

(١) بفتح الباء المنقوطة بنقطة، وتشديد الراء المهملة، وهذه النسبة إلى بري الأشياء، قيل: كان يبري المغازل، وقيل: كان يبري العود، وهو الخشب الذي يتبخر به، قال السمعاني: وهذا أشبه لأنه كان عطارا. الأنساب ٢/ ١١٧.

(٢) تهذيب الكمال ٣٢/ ٤٧٧.

(٣) تقريب التهذيب ٦١٢.

(٤) قال في صحيحه كما سيأتي: (١٠/ ٢٠٩/ ٥٧٣٧): حدثني سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي، حدثنا أبو معشر البصري هو صدوق يوسف بن يزيد البراء...
وقد وقع قوله: «هو صدوق» في رواية الصغاني كما قال الحافظ في الفتح ١٠/ ٢٠٩، وجزم العيني في عمدة القاري ١٤/ ٧١٦ بأن قائل ذلك هو البخاري.

(٥) الجرح والتعديل ٩/ ٢٣٥.

(٦) من كلام أبي زكريا في الرجال [رواية ابن طهمان] ٣١.

(٧) معرفة الرجال [رواية ابن محرز] ١٢٨، سؤالات ابن طالوت ٧٨.

(٨) الجرح والتعديل ٩/ ٢٣٥.

وذكره بن حبان في الثقات[١]، وقال الذهبي: صدوق[٢]، وزاد في موضع آخر ضعفه ابن معين بلا حجة[٣]، ورمز له في الميزان (صح)[٤]، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[٥].

أقوال المجرحين:

وقال ابن معين: ضعيف[٦]، وقال أيضا: ضعيف الحديث[٧]، وقال أبو داود[٨]، والنسائي[٩]: ليس بذاك، وذكره ابن شاهين في الضعفاء[١٠].

الترجيح:

هو صدوق، وتضعيف ابن معين رده الذهبي بقوله: «ضعفه ابن معين بلا حجة»، وهو معارض أيضا بقوله: «صالح»، و «ليس به بأس» ويجمع بينهما بأن فيه ضعفا يسيرا لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وفي ضوء هذا يفهم قول أبي حاتم: «يكتب حديثه» ، وقول أبي داود، والنسائي «ليس بذاك».

---

(١) الثقات ٧/ ٦٣٧.

(٢) الكاشف ٢/ ٤٠١، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٥.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق ٥٦٠، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٥.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٥.

(٥) تقريب التهذيب ٦١٢.

(٦) الجرح والتعديل ٩/ ٢٣٥.

(٧) من كلام أبي زكريا في الرجال [رواية ابن طهمان] ٣١.

(٨) سؤالات الآجري ١٤٦.

(٩) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٥.

(١٠) تاريخ أسماء الضعفاء ٣٣٠.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

عده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[١]، وقال أيضا ما ملخصه: له في البخاري ثلاثة أحاديث اثنان لهما شواهد، والثالث أورده بصيغة التعليق، وهو موقوف وبعضه مرفوع ولأكثره شواهد[٢]، وقال أيضا عن أول حديث له في الصحيح: ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وآخر سيأتي في الطب وكلاهما في المتابعات[٣].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين أحدهما موقوف توبع عليه داخل الصحيح، وعلى الآخر خارجه، وله شاهد داخله:

الأول: في كتاب الأشربة، باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر (١٠/ ٤٠/ ٥٥٨٤) قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا يوسف أبو معشر البراء، قال: سمعت سعيد بن عبيد الله، قال: حدثني بكر بن عبد الله، أن أنس بن مالك، حدثهم: «أن الخمر حرمت، والخمر يومئذ البسر والتمر».

تابعه روح بن عبادة[٤]، وأخرج له البخاري طرقا أخرى متعددة[٥].

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٢) هُدَى الساري ٤٧٨.

(٣) فتح الباري ١٠/ ٤٢.

(٤) **سبقت ترجمته**، وحديثه أخرجه أبو يعلى (٧/ ١٧٩/ ٤١٥٧) قال: حدثنا محمد بن منصور الطوسي، حدثنا روح، حدثنا سعيد بن عبيد الله الجبيري، قال: سمعت بكر بن عبد الله المزني، عن أنس بن مالك قال: نزل تحريم الخمر، فدخلت على ناس من أصحابي، وهي بين أيديهم، فضربتها برجلي، ثم قلت: انطلقوا إلى رسول الله ﷺ قد نزل تحريم الخمر، قال: وشرابهم يومئذ البسر والتمر.

(٥) منها ما أخرجه في كتاب الأشربة، باب: الخمر من العنب (١٠/ ٣٨/ ٥٥٨٠) قال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع، عن يونس، عن ثابت البناني، عن أنس، قال: «حرمت علينا =

الثاني: في كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم (١٠/ ٢٠٩/ ٥٧٣٧) قال: حدثني سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي، حدثنا أبو معشر البصري هو صدوق يوسف بن يزيد البراء، قال: حدثني عبيد الله بن الأخنس أبو مالك، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس: أن نفرا من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء، فيهم لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راق، إن في الماء رجلا لديغا أو سليما، فانطلق رجل منهم، فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء، فبرأ، فجاء بالشاء إلى أصحابه، فكرهوا ذلك وقالوا: أخذت على كتاب الله أجرا، حتى قدموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله، أخذ على كتاب الله أجرا، فقال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله».

تابعه هارون بن مسلم العجلي[1]، وله عند البخاري شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه[2].

= الخمر حين حرمت، وما نجد - يعني بالمدينة - خمر الأعناب إلا قليلا، وعامة خمرنا البسر والتمر».

(١) هارون بن مسلم بن هرمز العجلي أبو الحسين البصري صدوق من التاسعة، ذكر تمييزا. تقريب التهذيب ٥٦٩.

وحديثه أخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ٦٦٧/ ٣٠٠٥) قال: ثنا علي بن عبد الله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا القاسم بن عيسى الطائي، نا هارون بن مسلم أبو الحسين العجلي، عن عبيد الله بن الأخنس... بنحوه.

(٢) أخرجه في عدة مواضع منها ما جاء في كتاب الطب، باب النفث في الرقية (١٠/ ٢٢٠/ ٥٧٤٩) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، أن رهطا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلقوا في سفرة سافروها... فذكره بأطول من حديث ابن عباس، وفيه أن النبي ﷺ قال لهم: «أصبتم، اقسموا واضربوا لي معكم بسهم».

الفصل الثاني
الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري مقرونين وأحاديثهم في جامعه الصحيح

المبحث الأول: الرواة المقرونون وأحاديثهم في صحيح الإمام البخاري

[١/٢٣] أحمد بن عمر البغدادي

أحمد بن عمر الحميري أبو جعفر البغدادي المعروف بحمدان روى عن أبي النضر هاشم بن القاسم (خ)، والفضل بن دكين، ومحمد بن الفضل، روى عنه البخاري، والحسين بن إسماعيل المحاملي، ومحمد بن مخلد الدوري، روى له البخاري، مات سنة ٢٥٨هـ[١].

أقوال أهل العلم فيه:

قال الخطيب: كان ثقة[٢]، وقال الذهبي: ثقة[٣]، وقال ابن حجر: صدوق[٤].

الترجيح:

هو صدوق كما قال الحافظ ابن حجر لأن المتأخرين كالخطيب البغدادي يتوسعون

---

(١) تهذيب الكمال ١/ ٤١٤.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٢٨٥.

(٣) الكاشف ١/ ٢٠٠.

(٤) تقريب التهذيب ٨٣.

في إطلاق الثقة[١]، ولم أجد فيه توثيقا لغيره، والبخاري لم يحتج به إنما أخرج له متابعة.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٢]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٣]، وقال المزي[٤]، والذهبي[٥]: أخرج له البخاري مقرونا، وتعقب ابن حجر المزي بقوله: ليس هو مقرونا وإنما هو متابعة[٦].

قلت: هو اختلاف اصطلاحي لم يلتزم به الحافظ ابن حجر نفسه كما سبق شرحه عند الكلام على تعريف المقرون.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] (٨/ ١٢٢/ ٤٦٠٩) قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا إسرائيل، عن مخارق، عن طارق بن شهاب، سمعت ابن مسعود رضي الله عنه، قال: شهدت من المقداد، ح وحدثني حمدان بن عمر، حدثنا أبو النضر، حدثنا الأشجعي، عن سفيان، عن مخارق، عن طارق، عن عبد الله، قال: قال المقداد يوم بدر: يا رسول الله، إنا لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى: فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون ولكن امض ونحن معك، فكأنه سري عن رسول الله ﷺ، ورواه وكيع، عن سفيان، عن

---

(١) انظر ترجمة الحسن بن خلف رقم [٢].

(٢) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧١، النسخة الخطية ٣٦٧/أ.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٦.

(٤) تهذيب الكمال ١/ ٤١٤.

(٥) الكاشف ١/ ٢٠٠، تذهيب التهذيب ١/ ١٧٦

(٦) تهذيب التهذيب ١/ ٥٥.

مخارق، عن طارق، أن المقداد قال ذلك للنبي ﷺ.

هكذا ساقه متابعة للطريق الأول وهو موصول، ثم علقه من طريق آخر مرسلا، فإما أن يكون قصد بذلك ترجيح الموصول على المرسل، أو يكون الوجهان صحيحين، وعلى كل فالخلاف لا يضر لأنه لو كان مرسلا فهو مرسل صحابي لأن طارق بن شهاب له رؤية[1].

والظاهر أن البخاري قرنه إما تنويعا للأسانيد فإنه رواه في موضع آخر من الطريق الأول[2] فلما ساقه هنا أضاف إليه طريق أحمد بن عمر البغدادي، أو تقوية للرواية الموصولة.

---

(١) قاله علي بن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن حبان، وقال العلائي: يلحق حديثه بمراسيل الصحابة، وقال ابن حجر: إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ فهو صحابي على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي وهو مقبول على الراجح.
تهذيب الكمال ١٣/ ٣٤١، جامع التحصيل ٢٠٠، تحفة التحصيل ١٥٧، الإصابة ٣/ ٥١٠.

(٢) في كتاب المغازي، باب قول الله تعالى ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] (٧/ ٣٣٤/ ٣٩٥٢).

[٢/٢٤] أبان بن يزيد العطار أبو يزيد البصري

أبان بن يزيد العطار أبو يزيد البصري روى عن عاصم بن بهدلة، وقتادة بن دعامة (خ)، وهشام بن عروة، روى عنه مسلم بن إبراهيم (خ)، وعفان بن مسلم، ووكيع بن الجراح، روى له الجماعة إلا ابن ماجه[١]، توفي سنة بضع وستين ومائة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن المديني: كان عندنا ثقة[٣]، قال أحمد: أبان العطار ثبت في كل المشايخ[٤]، و قال يحيى بن معين: ثقة[٥]، وقال مرة: ليس به بأس[٦]، وقال أيضا: كان يحيى بن سعيد يروى عن أبان بن يزيد العطار ومات وهو يروى عنه[٧]، وقال النسائي: ثقة[٨]، وذكره ابن حبان في الثقات[٩]، وقال: من ثقات البصريين وحفاظهم[١٠]، وقال العجلي: ثقة وكان يرى القدر ولا يتكلم فيه[١١]، وقال ابن عدي: هو حسن الحديث متماسك

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٢٤.

(٢) تذهيب التهذيب ١/ ٢٢٢.

(٣) سؤلات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ٣٦.

(٤) بحر الدم ٤٧.

(٥) سؤلات ابن الجنيد ليحيى ابن معين ١٥٦.

(٦) معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز ١٣٠، ١٧٠.

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢/ ١٧٠، معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز ١٦٥.

(٨) تهذيب الكمال ٢/ ٢٤.

(٩) الثقات ٦/ ٦٨.

(١٠) مشاهير علماء الأمصار ٢٤٩.

(١١) معرفة الثقات ١/ ١٩٩.

يكتب حديثه وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره وعامتها مستقيمة وأرجوا أنه من أهل الصدق[١]، وقال الذهبي: ثقة ثبت[٢] وعلم عليه في الميزان (صح) وقال: حافظ صدوق إمام[٣]، وذكره في الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم[٤]، وقال: أحد الثقات، وقال ابن حجر: ثقة له أفراد[٥].

أقوال المجرحين:

روي عن يحيى القطان أنه قال: لا أحدث عنه[٦].

الترجيح:

اتفق الأئمة على توثيقه، ولم يصح أن يحيى القطان قال: «لا أحدث عنه» كما قال الذهبي[٧]، وقال أيضا: إن صح هذا فقد كان لا يروي عنه ثم روى عنه وتغير اجتهاده فقد روى عباس الدوري عن يحيى ابن معين قال مات يحيى بن سعيد وهو يروي عن أبان بن يزيد[٨]. ولما ذكر كلام ابن عدي قال: «قلت: بل هو ثقة حجة ناهيك أن أحمد ابن حنبل ذكره فقال: كان ثبتا في كل المشايخ، وقال ابن معين، والنسائي ثقة، وقد أورده أيضا العلامة أبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقة،

---

(١) الكامل ١/ ٣٩٠.

(٢) المغني ١/ ٨.

(٣) الميزان ١/ ١٦.

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ٤٠.

(٥) تقريب التهذيب ٨٧.

(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل ١/ ٣٩٠ وفي إسناده محمد بن يونس الكديمي وهو هالك كما قال الذهبي في المغني ٢/ ٢٨٣.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق ٧٦

(٨) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣٢.

وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلا»[١].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد فيمن روى له البخاري مقرونا.

وقال الحافظ ابن حجر: البخاري لا يخرج له إلا استشهادا[٢].

وقال أيضا: فأبان ليس على شرطه (يعني البخاري) كحماد بن سلمة[٣].

حديثه في الجامع الصحيح وطريقته في تخريجه

أخرج له البخاري حديثا واحدا في كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه (٥/ ٥/ ٢٣٢٠) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عوانة، ح وحدثني عبد الرحمن بن المبارك، حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس بن مالك ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة»، وقال لنا مسلم: حدثنا أبان، حدثنا قتادة، حدثنا أنس، عن النبي ﷺ.

هكذا ساقه مقرونا بإسنادين سابقين تابعه فيهما أبو عوانة[٤]، وغرضه منهُ ذكر تصريح قتادة بالتحديث عن أنس[٥].

---

(١) الميزان ١/ ١٦.

(٢) فتح الباري ٥/ ٥.

(٣) فتح الباري ١١/ ٢٦٢.

(٤) وضاح - بتشديد المعجمة ثم مهملة - اليشكري أبو عوانة مشهور بكنيته ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ١٧٥هـ، أو ١٧٦هـ. تقريب التهذيب ٥٨٠.

(٥) أفاده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٥/ ٦.

[٣/٢٥] إبراهيم بن أبي الوزير الهاشمي

إبراهيم بن عمر بن مطرف الهاشمى مولاهم أبو عمرو و يقال أبو إسحاق بن أبى الوزير المكى، روى عن سفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، وعبد الرحمن بن سليمان (خ)، روى عنه علي بن المديني، ومحمد بن بشار، وعبد الله بن محمد الجعفي (خ)، روى له: الجماعة إلا مسلما[١]، توفي بعد سنة ٢١٢ هـ[٢].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال الترمذي: ثقة[٣]، وقال الدارقطني: ثقة ليس في حديثه ما يخالف الثقات[٤]، وقال أبو حاتم: ليس به بأس[٥]، وقال النسائي: لا بأس به[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق[٨].

الترجيح:

هو ثقة يكفيه قول الإمام الدارقطني: ليس في حديثه ما يخالف الثقات، ولا أدري لماذا نزل به الحافظ عن درجة الثقة فقال: (صدوق)، ولم يضعفه أحد، أو يروي ما

---

(١) تهذيب الكمال ٢/ ١٥٧.

(٢) التاريخ الكبير ١/ ٣٣٣، التاريخ الأوسط ٢/ ٢٣٠.

(٣) سنن الترمذي ٢/ ٥٠٠ ط شاكر.

(٤) سؤالات الحاكم ص ١٢٨، رقم ٢٧٠.

(٥) الجرح والتعديل ٢/ ١١٤.

(٦) تهذيب الكمال ٢/ ١٥٨.

(٧) الثقات ٨/ ٦٥.

(٨) تقريب التهذيب ص ٩٢.

ينكر، وقول أبي حاتم: لا بأس به لا ينزله عن رتبة الثقة لأنه معروف بتعنته كما مر، وقول النسائي: لا بأس به لا ينزله عن مرتبة الثقة لأن أكثر الذين قال فيهم النسائي « ليس به بأس» أو «لا بأس به» هم ثقات مطلقا، وقد قال في جماعة كبيرة منهم في موضع آخر « ثقة»[١].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٢]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٣]، وقال الباجي[٤]، والمزي[٥]، والذهبي[٦]، وابن حجر[٧]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الطلاق، باب من طلق وهل يواجه امرأته بالطلاق (٩/ ٢٦٨/ ٥٢٥٥-٥٢٥٧) قال: حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الرحمن بن غسيل عن حمزة بن أبي أسيد عن أبي أسيد ﵁ قال: خرجنا مع النبي ﷺ حتى انطلقنا إلى حائط يقال له الشَّوْط[٨] حتى انتهينا إلى حائطين فجلسنا بينهما فقال النبي ﷺ: «اجلسوا ها هنا»،

---

(١) حقق ذلك الدكتور قاسم علي سعد في كتابه «منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل» ٢/ ١٠٠٨.

(٢) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٦، النسخة الخطية ٣٦٥/ ب.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٤.

(٤) التعديل والتجريح ١/ ٣٥٤.

(٥) تهذيب الكمال ٢/ ١٥٩.

(٦) تذهيب التهذيب

(٧) التهذيب ١/ ١٢٨.

(٨) بفتح المعجمة، وسكون الواو: بستان بالمدينة كما في معجم البلدان ٣/ ٣٧٢.

ودخل وقد أتي بالجَوْنية[1] فأنزلت في بيت في نخل في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل ومعها دايتها[2] حاضنة لها فلما دخل عليها النبي ﷺ قال «هبي نفسك لي» قالت: وهل تهب الملكة نفسها للسوقة؟ قال: فأهوى بيده يضع يده عليها لتسكن فقالت: أعوذ بالله منك ! فقال: «قد عذت بمعاذ» ثم خرج علينا فقال: «يا أبا أسيد اكسها رازقيتين[3] وألحقها بأهلها».

وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد قالا: تزوج النبي ﷺ أميمة بنت شراحيل فلما أدخلت عليه بسط يده إليها فكأنها كرهت ذلك فأمر أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها ثوبين رازقيين.

حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا إبراهيم بن أبي الوزير حدثنا عبد الرحمن عن حمزة عن أبيه وعن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه بهذا.

هكذا ساقه متابعة للحسين بن الوليد النيسابوري[4] في جعل الحديث من مسند سهل بن سعد، وأبي أسيد كليهما مع إقامة إسناده على الوجه الصحيح[5].

---

(١) بفتح الجيم وسكون الواو نسبة إلى بني الجون قبيلة من الأزد هي أسماء بنت النعمان بن الحارث بن شراحيل وقيل بنت النعمان بن الأسود بن الحارث بن شراحيل الكندية. ترجمتها في الإصابة ٧/ ٤٩٤.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: الداية بالتحتانية: الظئر المرضع وهي معربة، وتعقبه العيني بقوله: ليس كما قال وإنما هي المرأة التي تولد الأولاد وهي القابلة، وهو لفظ معرب. فتح الباري ٩/ ٣٥٨، عمدة القاري ١٤/ ٢٣٣.
قلت: الداية تطلق على المعنيين جميعا، وعلى الحاضنة أيضا ففي المعجم الوسيط ص ٣٠٦ (دوي) (الداية) المرضع الأجنبية، و الحاضنة، و القابلة» اهـ.
والأنسب هنا أن تكون بمعنى الحاضنة، ولعل الراوي تجوز بها عن الخادمة، والله أعلم.

(٣) مثنى رازقية، وهي ثياب من كتان بيض. النهاية ٢/ ٢١٩ (رزق).

(٤) الحسين بن الوليد القرشي مولاهم أبو علي ويقال أبو عبد الله الفقية النيسابوري، ثقة روى له البخاري تعليقا، والنسائي، مات سنة ٢٠٣هـ. التقريب ١٦٩.
وهذا الطريق وصله أبو نعيم في مستخرجه على صحيح البخاري كما أفاده الحافظ في تغليق التعليق ٤/ ٤٣٥.

(٥) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٩/ ٢٧٣: ومراد البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبا نعيم =

[٤/٢٦] أسباط أبو اليَسَع البصري

أسباط أبو اليَسَع[١] البصري، قيل: اسم أبيه عبد الواحد، روى عن شعبة بن الحجاج، وهشام الدستوائي (خ)، روى عنه محمد بن عبد الله بن حوشب (خ)، روى له: البخاري[٢]، من التاسعة[٣].

= في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن الغسيل لكن اختلفا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم: «حمزة» وقال الحسين: «عباس بن سهل» ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالإسنادين لكن طريق أبي أسيد عن حمزة ابنه عنه وطريق سهل بن سعد عن عباس ابنه عنه وكأن حمزة حذف في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوزير... وقد وافقه على إقامة إسناده أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه. اهـ

قلت: أبو أحمد هو محمد بن عبد الله الزبيري ثقة ثبت إلا في حديث الثوري كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب ص ٤٨٧، وهذا ليس منها، وحديثه أخرجه أحمد في مسنده ٣/ ٤٩٨، ٥/ ٣٣٩ قال: ثنا محمد ابن عبد الله الزبيري قال حدثنا عبد الرحمن بن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد عن أبيه وعباس بن سهل عن أبيه... بنحوه.

وقد وقع في الموضع الأول من المسند «عن أبي حمزة» وهو خطأ، وقد جاء على الصواب في الموضع الأول، وأطراف المسند ٦/ ١١، وإتحاف المهرة ١٣/ ٩٩.

وقد تابعهما أيضا على إقامة إسناده يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة، وهو ثقة متقن روى له الستة، مات سنة ٢٠٣هـ كما في تقريب التهذيب ٥٩٠.

وحديثه أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ١٠٠/ ٦٤٢) قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة، حدثني عبد الرحمن بن سليمان، عن حمزة بن أبي أسيد، عن أبيه، وعن عباس بن سهل، عن أبيه بنحوه.

(١) بياء وسين مهملة مفتوحتين كما في المغني في ضبط أسماء الرجال ص ٢٧٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٢٥٩.

(٣) تقريب التهذيب ص ٩٨.

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال ابن حبان: كان يخالف الثقات ويروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر[١]، وقال أبو حاتم: مجهول[٢]، وكذبه يحيى بن معين[٣]، وقال الذهبي: مجهول[٤]، وقال ابن حجر: ضعيف[٥].

التزجيح:

هو ضعيف كما قال ابن حجر، وتكذيب يحيى له لم أقف عليه إلا عند ابن حجر، ولو ثبت فهو محمول على أنه وجد بعض المناكير في حديثه فأطلق عليه الكذب لأن رواية البخاري له في صحيحه مشعرة بأن البخاري لا يراه شديد الضعف فأخرج له متابعة، وتجهيل أبي حاتم له معارض بمعرفة البخاري له، وإخراج حديثه في صحيحه، وكذا ابن حبان.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٦]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٧].

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ١٨١.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٣.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ١٨٦.

(٤) الكاشف ١/ ٢٢٣، المغني ١/ ٦٧.

(٥) تقريب التهذيب ص ٩٨.

(٦) رجال صحيح البخاري مقرونا ٢/ ٨٦٩، النسخة الخطية ١/٣٦٦.

(٧) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٦.

وقال المزي[١]، والذهبي[٢]، وابن حجر[٣]: روى له البخاري مقرونا، وقال ابن حجر أيضا: له حديث واحد متابعة في البخاري[٤].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة (٤/ ٣٥٤/ ٢٠٦٩) قال: حدثنا مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس ح وحدثني محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا أسباط أبو اليسع البصري حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أنه مشى إلى النبي ﷺ بخبز شعير وإِهَالة سَنِخَة[٥]، ولقد رهن النبي ﷺ درعا له بالمدينة عند يهودي وأخذ منه شعيرا لأهله، ولقد سمعته يقول: «ما أمسى عند آل محمد ﷺ صاع بر ولا صاع حب وإن عنده لتسع نسوة».

هكذا ساقه مضموما إلى إسناد سابق تابعه فيه مسلم بن إبراهيم[٦]، والظاهر أنه قرنه فرارا من تكرار الإسناد، وتعضيدا لرواية أبي اليسع[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٣٦٠.

(٢) تذهيب التهذيب ١/ ٣٠٨.

(٣) هُدَى الساري ٤٠٨، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٦.

(٤) تقريب التهذيب ٩٨.

(٥) الإهالة بكسر الهمزة: كل شيء من الأدهان مما يؤتدم به، وقيل: ما أذيب من شحم الألية، وقيل الدسم الجامد، والسنخة بفتح المهملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة: المتغيرة الريح.
النهاية ١/ ٨٤ (أهل)، فتح الباري ٥/ ١٤١.

(٦) مسلم بن إبراهيم الفراهيدي أبو عمرو البصري وهو ثقة مأمون مكثر عمي بأخرة، روى له الجماعة، مات سنة ٢٢٢هـ تقريب التهذيب ص ٩٨.

(٧) أخرجه من الطريق الأول في كتاب الرهن، باب الرهن في الحضر (٥/ ١٦٦/ ٢٥٠٨) قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، حدثنا قتادة، عن أنس رضي الله عنه، قال: ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه بشعير، ومشيت إلى النبي ﷺ بخبز شعير وإهالة سنخة، ولقد سمعته يقول: «ما أصبح لآل محمد ﷺ =

[٥/٢٧] إسحاق بن سويد بن هبيرة

إسحاق بن سويد بن هُبَيْرة[١] العدوي البصري التميمي، روى عن عبد الله بن عمر، ونافع مولى ابن عمر، وعبد الرحمن بن أبي بكرة (خ)، وروى عنه إسماعيل بن علية، والحمادان، ومعتمر بن سليمان (خ)، روى له البخارى، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، مات سنة ١٣١هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن حبان: من المتقنين[٣]، وقال أحمد بن حنبل: شيخ ثقة[٤]، وقال النسائي[٥]، وابن معين[٦]، وابن شاهين[٧]: ثقة، وقال محمد بن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وقال

= إلا صاع، ولا أمسى وإنهم لتسعة أبيات».

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤/ ٣٥٤: قد ساقه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع، وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن إبراهيم، والنكتة في جمعهما هنا مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عادته أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين بإسناد واحد، ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده.

(١) بضم الهاء وفتح الموحدة كما في المغني في ضبط أسماء الرجال ٢٦٨.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٢.

(٣) مشاهير علماء الأمصار ١٥٢.

(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٢٢٢.

(٥) تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٣.

(٦) الجرح والتعديل ٢/ ٢٢٢.

(٧) تاريخ أسماء الثقات ٣٥.

العجلي: ثقة وكان يحمل علَى عليٍ رضي الله عنه[١]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٢]، وقال الذهبي: أحد الثقات[٣]، وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه للنصب[٤].

أقوال المجرحين:

ذكره أبو العرب[٥] في الضعفاء وقال: كان يتحامل على علي تحاملا شديدا، وقال: «لا أحب عليا» وليس بكثير الحديث... فمن لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة[٦].

الترجيح:

هو ثقة، ولا أدري لماذا نزل به الحافظ ابن حجر عن رتبة الثقة، وقد وثقه أحمد، ويحيى، والنسائي، وحسبك بهم، فكيف لو انضاف إلى ذلك قول ابن حبان: من المتقنين !!، أما بدعته فلا تقدح في ثقته كما مر في ترجمة أيوب بن عائذ[٧]، وإن ثبت ما نقل عنه من الغلو في البدعة فلا يضر التخريج عنه في المتابعات، وقد خرج له البخاري مقرونا كما سيأتي، وقد وثقه الذهبي كما مر.

---

(١) معرفة الثقات ١/ ٢١٨.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٢٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٦/ ٤٧.

(٤) تقريب التهذيب ١٠١. والنصب: هو التدين ببغض علي رضي الله عنه، ويقال لأهله: النواصب، والناصبية، وأهل النصب لأنهم نصبوا له أي عادوه. القاموس المحيط ١/ ٢٣٠ (نصب).

(٥) الحافظ أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم المغربي الأفريقي القيرواني المؤرخ المالكي، كان جده من أمراء إفريقية، وكان حافظا للمذهب مفتيا غلب عليه علم الحديث والرجال، صنف كتاب التاريخ، وطبقات علماء أفريقية، وفضائل سحنون، وفضائل مالك. وكتاب المحن، وغيرها، توفى سنة ثلاث وثلاثمائة.

سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٩٤، طبقات الحفاظ ٣٨٠، هدية العارفين ١/ ٤٦٣.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩٦.

(٧) انظر ترجمته رقم [١١].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا(١)، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين(٢)، وقال الباجي(٣)، والمزي(٤)، والذهبي(٥)، وابن حجر(٦): روى له البخاري مقرونا

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب الصوم، باب شهرا عيد لا ينقصان (٤/ ١٤٨/ ١٩١٢) قال: حدثنا مسدد حدثنا معتمر قال: سمعت إسحاق بن سويد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ، وحدثني مسدد حدثنا معتمر عن خالد الحذاء قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «شهران لا ينقصان شهرا عيد رمضان وذو الحجة»(٧).

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٦، النسخة الخطية ٣٦٦/ا.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٤.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٨١.

(٤) تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٢.

(٥) تذهيب التهذيب ١/ ٣٢٦.

(٦) هُدَى الساري ٤٠٩، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٦.

(٧) قد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من حمله على ظاهره فقال: لا يكون رمضان ولا ذو الحجة أبدا إلا ثلاثين وهذا قول مردود معاند للموجود المشاهد ويكفي في رده قوله ﷺ «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة» فإنه لو كان رمضان أبدا ثلاثين لم يحتج إلى هذا ومنهم من تأول له معنى لائقا، فقيل: لا ينقصان في الفضيلة إن كانا تسعة وعشرين أو ثلاثين، وقيل: لا ينقصان معا إن جاء أحدهما تسعا وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد، وقيل: لا ينقصان في ثواب العمل فيهما، وقيل: إنهما في الفضل سواء، وقيل: لا ينقصان في العام الذي قال فيه النبي ﷺ ذلك، وقيل: لا ينقصان في الأحكام، وقيل: لا ينقصان في نفس الأمر لكن ربما حال دون رؤية الهلال مانع، ولا يخفى =

هكذا ساقه الإمام البخاري مضموما إلى إسناد لاحق تابعه فيه خالد الحذاء[1]، وقد وقع خارج الصحيح مقرونا[2].

= بعده، وقيل: لا ينقصان معا في سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وإن ندر وقوع ذلك وهذا أعدل مما تقدم لأنه ربما وجد وقوع كل منهما تسعة وعشرين، وقال الزين بن المنير: لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض وأقربها: أن المراد أن النقص الحسى باعتبار العدد ينجبر بأن كلا منهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور، وقال البيهقي في المعرفة إنما خصهما بالذكر لتعلق حكم الصوم والحج بهما، وبه جزم النووي، وقال: إنه الصواب المعتمد، والمعنى: أن كل ما ورد عنهما من الفضائل والأحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا يخفى أن محل ذلك ما إذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال. فتح الباري ٤/ ١٤٩، ١٥٠ ملخصا.

(١) خالد بن مهران أبو المنازل - بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي - البصري الحذاء - بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة - قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم، وقيل لأنه كان يقول: احذ على هذا النحو، وهو ثقة يرسل أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان مات سنة ١٤٢ هـ. التقريب ١٩١.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب بيان معنى قوله ﷺ «شهرا عيد لا ينقصان» (٢/ ٧٦٦/ ١٠٨٩) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا معتمر بن سليمان، عن إسحاق بن سويد، وخالد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبي بكرة، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «شهرا عيد لا ينقصان» في حديث خالد «شهرا عيد رمضان وذو الحجة».

[٦/٢٨] إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص

إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص أبو محمد الزهري المدني، روى عن أبيه محمد (خ)، وأنس بن مالك، وسالم بن عبد الله بن عمر، روى عنه سفيان بن عيينة، وصالح بن كيسان (خ)، والزهري روى له: الجماعة إلا أبا داود، توفي سنة ١٣٤هـ[١].

أقوال أئمة الجرح والتعديل

قال سفيان بن عيينة: كان إسماعيل بن محمد بن سعد من أرفع هؤلاء[٢]، وقال ابن معين: ثقة[٣]، وقال أيضا: ثقة حجة[٤]، وقال أبو حاتم: ثقة[٥]، وقال النسائي: ثقة[٦]، و قال العجلي: مدني ثقة[٧]، وقال ابن سعد: ثقة وله أحاديث[٨]، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات[٩]، وقال الذهبي: إمام ثبت[١٠]، وقال ابن حجر: ثقة حجة[١١].

---

(١) تهذيب الكمال ٣/ ١٨٩.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ١٩٤.

(٣) من كلام أبي زكريا في الرجال ١٠٤.

(٤) تهذيب الكمال ٣/ ١٩١.

(٥) الجرح والتعديل ٢/ ١٩٤.

(٦) تهذيب الكمال ٣/ ١٩١.

(٧) معرفة الثقات ١/ ٢٢٦.

(٨) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٤٦٧.

(٩) الثقات ٦/ ٢٨، تاريخ أسماء الثقات ٦٣.

(١٠) سير أعلام النبلاء ٦/ ١٢٨.

(١١) تقريب التهذيب ص ١٠٩.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[١]، وقال الكلاباذي[٢]، والباجي[٣]: روى له البخاري مقرونا.

قلت: لا أجد مبررا لذكره فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وقد أحسن الإمام الكلاباذي بذكره في الباب الأول فالرجل ثقة حجة لا مغمز فيه بوجه من الوجوه، والحديث وقع للبخاري مقرونا فرواه كما وقع له.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وكم الغنى؟ (٣/ ٣٩٩/ ١٤٧٨) قال: حدثنا محمد بن غرير الزهري حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد عن أبيه قال: أعطى رسول الله ﷺ رهطا وأنا جالس فيهم، قال: فترك رسول الله ﷺ منهم رجلا لم يعطه وهو أعجبهم إلي، فقمت إلى رسول الله ﷺ فساررته فقلت: مالك عن فلان؟ والله إني لأراه مؤمنا، قال: «أو مسلما» قال: فسكت قليلا ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت، يا رسول الله مالك عن فلان؟ والله إني لأراه مؤمنا، قال: «أو مسلما» قال فسكت قليلا ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت: يا رسول الله مالك عن فلان؟ والله إني لأراه مؤمنا، قال: «أو مسلما» يعني فقال: «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه خشية أن يكب في النار على وجهه» .

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٤.

(٢) رجال صحيح البخاري ١/ ٧٠.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٦٨.

وعن أبيه[١] عن صالح عن إسماعيل بن محمد أنه قال سمعت أبي يحدث هذا فقال في حديثه: فضرب رسول الله ﷺ بيده فجمع بين عنقي وكتفي ثم قال: «أقبل أي سعد إني لأعطي الرجل».

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد سابق، وهكذا وقع له الحديث مقرونا فقد رواه يعقوب بن محمد من طريقين[٢].

---

(١) قوله: «وعن أبيه عن صالح» معطوف على الإسناد الأول، والضمير في «أبيه» يعود على يعقوب بن إبراهيم. أفاده الحافظ في فتح الباري ٣/ ٤٠١.

وهكذا أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب تألف قلب من يخاف على إيمانه (١/ ١٣٣/ ١٥٠)، وفي كتاب الزكاة، باب إعطاء من يخاف على إيمانه (٢/ ٧٣٣/ ١٥٠) قال: وحدثنا الحسن الحلواني حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن صالح عن إسماعيل بن محمد قال سمعت محمد بن سعد يحدث هذا فقال في حديثه: فضرب رسول الله ﷺ بيده بين عنقي وكتفي ثم قال: «أقتالا؟ أي سعد إني لأعطي الرجل.

(٢) هكذا وقع الحديث مقرونا لمسلم (١/ ١٣٣/ ١٥٠)، وأبي نعيم في مستخرجه على مسلم (١/ ٢١٤/ ٣٧٨، ٣٧٩)، والشاشي (١/ ١٥٤/ ٨٩، ٩٠)، وابن منده في كتاب الإيمان (١/ ٣١٦/ ١٦٢).

[٧/٢٩] أسيد بن زيد الجمال

أَسِيد[١] بن زيد بن نجيح الجمال الكوفي روى عن هشيم (خ) والحسن بن صالح، والليث بن سعد، وابن المبارك، روى عنه البخاري، ومحمد بن مسلم بن وارة، وإبراهيم الحربي، روى له البخاري[٢]، مات قبل سنة ٢٢٠هـ[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال البزار: لم يكن به بأس[٤]، وقال في موضع آخر: قد احتمل حديثه مع شيعية شديدة فيه[٥]، وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق[٦].

أقوال المجرحين:

قال ابن معين: كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب[٧]، وقال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه[٨]، وقال النسائي: متروك الحديث[٩]، وقال ابن حبان: يروي عنه

---

(١) بفتح الهمزة وكسر السين وتخفيف الياء. الإكمال لابن ماكولا ١/ ٥٣ - ٥٥.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٢٣٨.

(٣) الميزان ١/ ٢٥٦.

(٤) مسند البزار ١/ ٢٠٧.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٢٠.

(٦) من تكلم فيه وهو موثق ١١٣.

(٧) سؤالات ابن الجنيد ٧٧، ونحوه في تاريخ الدوري ٣/ ٣٩٤.

(٨) الجرح والتعديل ٢/ ٣١٨.

(٩) كتاب الضعفاء والمتروكين ١٥٥.

الثقات المناكير ويسرق الحديث[١]، وقال ابن عدي: يتبين على رواياته الضعف وعامة ما يرويه لا يتابع عليه[٢]، وقال الدارقطني: متروك[٣]، وقال أيضا: ضعيف الحديث[٤]، وقال ابن ماكولا: ضعفوه[٥]، وقال الخطيب: كان غير مرضي في الرواية[٦]، وقال البزار: حدث بأحاديث لم يتابع عليها[٧]، وذكره العقيلي[٨]، وابن شاهين[٩] في الضعفاء، وقال ابن حجر: ضعيف أفرط ابن معين فكذبه[١٠].

الترجيح:

هو ضعيف جدا يكادون يتفقون على ضعفه لولا قول البزار: «لم يكن به بأس»، على أنه له كلاما آخر وافق فيه قول الجمهور، وقد كذبه ابن معين لكثرة ما في رواياته من الخطأ كما يفهم من قوله: «أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب»، وضعفه جدا النسائي، وابن حبان، وابن عدي، فالعجب من الحافظ الذهبي كيف يذكره في كتابه «من تكلم فيه وهو موثق»، ولعل الذي حمله على هذا، وحمل الحافظ على الاكتفاء بقوله: «ضعيف» تخريج البخاري له في الصحيح، وقد أجاب الحافظ ابن

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٢٠٤.

(٢) الكامل ٢/ ٨٧.

(٣) الضعفاء والمتروكون للدارقطني ١٥٤.

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٤٨.

(٥) الإكمال ١/ ٥٦.

(٦) تاريخ بغداد ٧/ ٤٨.

(٧) مسند البزار ١/ ١٥٤.

(٨) كتاب الضعفاء ١/ ١٣٣.

(٩) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ١٥٩.

(١٠) تقريب التهذيب ١١٢.

حجر عن هذا بقوله: «لعله كان عنده ثقة قاله أبو مسعود، ويحتمل أن لا يكون خبر أمره كما ينبغي وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد»[١].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال ابن عدي: إنما ذكره البخاري للاستشهاد[٢]، وذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٣]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٤]، وقال الباجي[٥]، والمزي[٦]، والذهبي[٧]، وابن حجر[٨]: روى له البخاري مقرونا، وعده الحافظ فيمن أخرج له البخاري متابعة[٩].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب (١١/ ٤١٣/ ٦٥٤١) قال: حدثنا عمران بن ميسرة، حدثنا ابن فضيل، حدثنا حصين، ح قال أبو عبد الله: وحدثني أسيد بن زيد، حدثنا هشيم، عن حصين، قال: كنت عند سعيد بن جبير، فقال: حدثني ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ: «عرضت علي الأمم، فأخذ النبي يمر معه الأمة، والنبي يمر معه النفر، والنبي يمر معه العشرة، والنبي يمر

---

(١) فتح الباري ١١/ ٤١٤.

(٢) شيوخ البخاري لابن عدي ٩٨.

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٩، النسخة الخطية ٣٦٦/١.

(٤) المدخل إلى معرفة الصحيح الحاكم ٢/ ٦٠٥.

(٥) التعديل والتجريح ١/ ٤١١.

(٦) تهذيب الكمال ٣/ ٢٣٩.

(٧) ميزان الاعتدال ١/ ٢٥٦، تذهيب التهذيب ١/ ٣٩١.

(٨) هُدَى الساري ٤١٠، تقريب التهذيب ١١٢.

(٩) هُدَى الساري ٤٨٨.

معه الخمسة، والنبي يمر وحده، فنظرت فإذا سواد كثير، قلت: يا جبريل، هؤلاء أمتي؟ قال: لا، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سواد كثير، قال: هؤلاء أمتك، وهؤلاء سبعون ألفا قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب، قلت: ولم؟ قال: كانوا لا يكتوون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون» فقام إليه عكاشة بن محصن، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «اللهم اجعله منهم» ثم قام إليه رجل آخر قال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «سبقك بها عكاشة».

هكذا قرنه بإسناد آخر، وقد برر ابن عدي تخريج البخاري له هذا الحديث مقرونا بكون هشيم كان أثبت الناس في حصين[1]، وقال ابن حجر: إنما احتاج إليه فرارا من تكرير الإسناد بعينه فإنه أخرج السند الأول في موضع آخر[2] ثم أعاده هنا فأضاف إليه طريق هشيم[3].

---

(١) أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن عدي ٩٨.

(٢) في الطب، في باب من اكتوى (١٠/ ١٦٣/ ٥٧٠٥).

(٣) فتح الباري ١١/ ٤١٤.

[٨/٣٠] جرير بن زيد الأزدي

جرير بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو سلمة عم جرير بن حازم روى عن عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة، وسالم بن عبد الله بن عمر (خ)، وعامر بن سعد بن أبي وقاص، وعنه ابنا أخيه جرير ويزيد، روى له البخاري ومسلم والنسائي[١]، من السادسة[٢].

أقوال أهل العلم فيه

قال أبو حاتم: لا بأس به[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: لا بأس به[٥]، وقال ابن حجر: صدوق[٦].

الترجيح:

صدوق كما قال الحافظ وهو ما يفيده قول أبي حاتم: لا بأس به، وقاله أيضا الذهبي.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٧]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم

---

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٥٣٢.

(٢) تقريب التهذيب ١٣٨.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٥٠٣.

(٤) الثقات ٦/ ١٤٤.

(٥) الكاشف ١/ ٢٩١.

(٦) تقريب التهذيب ١٣٨.

(٧) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٩، النسخة الخطية ٣٦٦/ ب.

البخاري منفردين[١]، وقال المزي[٢]، والذهبي[٣]: أخرج له البخاري مقرونا، قال الحافظ ابن حجر متعقبا المزي: «جميع ماله عنده حديث واحد في اللباس رواه عن سالم عن أبي هريرة، وخالفه فيه الزهري فإنه رواه عن سالم عن أبيه، وكان الطريقين صحا عند البخاري فبنى على أنه عند سالم عن الاثنين وليس مثل هذه الرواية تسمى مقرونة»[٤].

قلت: الأمر في ذلك سهل لأن الكلاباذي أطلق عليه « مقرون « باعتبار أصل الحديث، كما أن الاختلاف الموجود في الحديث من اختلاف التنوع لا التضاد، وقد صحح الحافظ ابن حجر الوجهين جميعا كما سيأتي، وقد عد الحافظ نفسه إبراهيم بن عمر بن مطرف في المقرونين كما سبق[٥] مع أن الإسناد مختلف، وقد سبق الحديث عن ذلك عند تعريف المقرون.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له عند البخاري حديث واحد أخرجه في كتاب اللباس، باب من جر ثوبه من الخيلاء (١٠/ ٢٦٩/ ٥٧٩٠) قال: حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عبد الرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن أباه، حدثه: أن رسول الله ﷺ قال: «بينا رجل يجر إزاره، إذ خسف به، فهو يتجلل في الأرض إلى يوم القيامة» تابعه يونس، عن الزهري، ولم يرفعه شعيب، عن الزهري، حدثني عبد الله بن محمد:

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٥.

(٢) تهذيب الكمال ٤/ ٥٣٢.

(٣) تذهيب التهذيب ٢/ ١٢٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٢/ ٦٣.

(٥) انظر ترجمته رقم [٢٥].

حدثنا وهب بن جرير: أخبرنا أبي، عن عمه جرير بن زيد، قال: كنت مع سالم بن عبد الله بن عمر - على باب داره - فقال: سمعت أبا هريرة، سمع النبي ﷺ نحوه.

هكذا ضمه إلى إسناد آخر وقع فيه خلاف، والوجهان صحيحان، لذا أخرجهما البخاري[1].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: وقد خالف - يعني جرير بن زيد - فيه الزهري فقال: «عن سالم عن أبي هريرة» والزهري يقول: «عن سالم عن أبيه» لكن قوي عند البخاري أنه عن سالم عن أبيه وعن أبي هريرة معا لشدة إتقان الزهري ومعرفته بحديث سالم، ولقول جرير بن زيد في روايته: «كنت مع سالم على باب داره فقال سمعت أبا هريرة» فإنها قرينة في أنه حفظ ذلك عنه. فتح الباري ١٠/ ٢٧٣.

[٩/٣١] الحارث بن يزيد العكلي

الحارث بن يزيد العُكْلي[١] التيمي روى عن أبي زرعة بن عمرو (خ) والشعبي وإبراهيم النخعي، وعنه عمارة بن القعقاع وعبد الله بن شبرمة ومغيرة بن مقسم الضبي (خ)، روى له الجماعة إلا الترمذي وأبا داود[٢]، من السادسة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن معين[٤]، والنسائي[٥]: ثقة، وقال العجلي: كان فقيها من أصحاب إبراهيم من عليتهم وكان ثقة في الحديث قديم الموت لم يرو عنه إلا الشيوخ[٦]، وقال أبو داود: ثقة ثقة لا يسأل عنه، قيل له إن شعبة يتكلم فيه، قال: بحال القياس[٧]، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث[٨]، وقال الدارقطني: ليس به بأس[٩]، وذكره ابن حبان في

---

(١) قال السمعاني: بضم العين المهملة، وسكون الكاف، وكسر اللام نسبة إلى «عُكْل» بطن من تميم، وتعقبه ابن الأثير بأن «عكل» اسم أمة لامرأة من حمير حضنت ولدها من عوف بن قيس بن وائل بعد موتها فنسبوا إليها. الأنساب ٩/ ٣١، اللباب ٢/ ٣٥٢.

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٨.

(٣) تقريب التهذيب ١٤٨.

(٤) الجرح والتعديل ٣/ ٩٣

(٥) هكذا قال الباجي في التعديل والتجريح ٢/ ٥١٤: قال النسائي وأحمد بن حنبل هو ثقة، وقد جعل المزي توثيق النسائي هذا في الحارث بن يزيد الحضرمي، أما توثيق أحمد فهو في الحارث بن يزيد الحضرمي لأنه هو الذي يروي عنه ابن لهيعة وقد سأله ولده عبد الله عن الحارث بن يزيد الذي روى عنه ابن لهيعة فقال: روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وهو شيخ من الثقات ثقة. العلل رواية عبد الله ٣/ ١٣٤.

(٦) معرفة الثقات ١/ ٢٧٩.

(٧) سؤالات الآجري ١/ ١٨٥.

(٨) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٤٥٣.

(٩) سؤالات الحاكم ١٣٤.

الثقات[١]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه[٢].

أقوال المجرحين:

كان شعبة يتكلم فيه[٣].

الترجيح:

لم يختلف في كونه ثقة، ولم أجد فيه لأحد جرحا إلا ما سبق من كون شعبة تكلم فيه لأنه يقول بالقياس أي أنه من مدرسة الرأي، وليس هذا مما يجرح به.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٤]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٥]، وقال الباجي[٦]، والمزي[٧]، والذهبي[٨]، وابن حجر[٩]: روى له البخاري مقرونا.

قلت: الرجل متفق على توثيقه، وإتقانه، ولم يظهر لي ما يشير إلى كونه غير معتمد عند الإمام البخاري، وتخريج البخاري له مقرونا لا يكفي لإثبات ذلك كما سبق.

---

(١) الثقات ٦/ ١٧٠.

(٢) تقريب التهذيب ١٤٨.

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ١٨٥.

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٠، النسخة الخطية ٣٦٧/ا.
وقد وهم الحافظ ابن حجر فقال في الفتح ٥/ ٢٠٤: أغفله الكلاباذي من رجال البخاري.

(٥) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٦.

(٦) التعديل والتجريح ٢/ ٥١٤.

(٧) تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٩.

(٨) تذهيب التهذيب ٢/ ١٩٢.

(٩) تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٢.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له عنده حديث واحد أخرجه في كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقا (٥/ ٢٠٢/ ٢٥٤٣) قال: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ﷺ، قال: لا أزال أحب بني تميم، وحدثني ابن سلام، أخبرنا جرير بن عبد الحميد، عن المغيرة، عن الحارث، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، وعن عمارة، عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث، سمعت من رسول الله ﷺ يقول فيهم، سمعته يقول: «هم أشد أمتي، على الدجال» ، قال: وجاءت صدقاتهم، فقال رسول الله ﷺ: «هذه صدقات قومنا» ، وكانت سبية منهم عند عائشة، فقال: «أعتقيها فإنها من ولد إسماعيل» .

هكذا أخرجه مقرونا بإسناد آخر تابعه فيه عمارة بن القعقاع[1].

---

(١) عمارة بن القعقاع بن شبرمة - بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة - الكوفي (ثقة) روى له الجماعة، من السادسة. تقريب التهذيب ٤٠٩.

[١٠/٣٢] الحسن بن عبد الله العرني

الحسن بن عبد الله العُرَني[١] البجلي الكوفي روى عمرو بن حريث (خ) وعبيد بن نضلة وسعيد بن جبير، وعنه الحكم بن عتيبة (خ) وسلمة بن كهيل، ويحيى بن ميمون، روى له الجماعة إلا الترمذي[٢]، من الرابعة[٣].

أقوال أئمة الجرح والتعديل

قال ابن معين: صدوق ليس به بأس إنما يقال إنه لم يسمع من ابن عباس[٤]، وقال أبو زرعة: ثقة[٥]، وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث[٦]، وقال العجلي: كوفي ثقة[٧]، وذكره ابن شاهين في الثقات ونقل كلام ابن معين[٨]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء[٩] وقال الذهبي: ثقة[١٠]، وقال ابن حجر: ثقة[١١].

---

(١) بضم العين المهملة وفتح الراء وفي آخرها نون نسبة إلى «عرنة» واد بين عرفات ومنى. الأنساب ٨/ ٤٣٥.

(٢) تهذيب الكمال ٦/ ١٩٥.

(٣) تقريب التهذيب ١٦١.

(٤) الجرح والتعديل ٣/ ٤٥.

(٥) الجرح والتعديل ٣/ ٤٥.

(٦) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٤١٣.

(٧) معرفة الثقات ١/ ٣٠٠.

(٨) تاريخ أسماء الثقات ١٠٠.

(٩) الثقات ٤/ ١٢٥.

(١٠) الكاشف ١/ ٣٢٦.

(١١) تقريب التهذيب ١٦١.

الترجيح:

هو ثقة وثقه غير واحد لم يتكلم فيه أحد إلا ابن حبان فقال: «يخطئ»، وابن حبان متشدد في الجرح، وكأن الإمام الذهبي لم يلتفت إلى كلام ابن حبان فلم يذكر الحسن العرني في الميزان.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال الباجي[٣]، والمزي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له في الصحيح حديث واحد أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب: المن شفاء للعين (١٠/ ١٧٢/ ٥٧٠٨) قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن عبد الملك، سمعت عمرو بن حريث، قال: سمعت سعيد بن زيد، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الكَمْأة[٧] من المن[٨]، وماؤها شفاء للعين» .

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٠، النسخة الخطية ٣٦٦/ ب.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٥.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٤٨٩.

(٤) تهذيب الكمال ٦/ ١٩٦.

(٥) تذهيب التهذيب ٢/ ٢٩٢.

(٦) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٣.

(٧) (الكمء) فطر من الفصيلة الكمئية وهي أرضية تنتفخ حاملات أبواغها فتجنى وتؤكل مطبوخة ويختلف حجمها بحسب الأنواع (ج) أكمؤ وكمأة، أو الكمأة اسم للجمع، أو هي للواحد والكمء للجمع، أو هي تكون واحدة وجمعا. المعجم الوسيط ص ٧٩٧ (كمأ).

(٨) قيل في المراد بالمن ثلاثة أقوال أحدها: أن المراد أنها من المن الذي أنزل على بني إسرائيل وهو الطل =

قال شعبة: وأخبرني الحكم بن عتيبة، عن الحسن العرني، عن عمرو بن حريث، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ قال شعبة: لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك(١).

هكذا وقع له مقرونا بإسناد سابق تابعه فيه عبد الملك بن عمير(٢).

= الذي يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلوا فكأنه شبه به الكمأة بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفوا بغير علاج، الثاني: أن المعنى أنها من المن الذي أمتن الله به على عباده عفوا بغير علاج، الثالث: يحتمل أن يكون الذي أنزل على بني إسرائيل أنواعا منها ما يسقط على الشجر ومنها ما يخرج من الأرض فتكون الكمأة منه اهـ. باختصار من فتح الباري ١٠/ ١٧٢.

(١) يعني أن عبد الملك بن عمير كبر وتغير حفظه فلما حدث به شعبة توقف فيه فلما تابعه الحكم بن عتيبة ثبت عند شعبة فلم ينكره. أفاده الحافظ في الفتح ١٠/ ١٧٥.

(٢) عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس، روى له الجماعة، مات سنة ١٣٦ هـ. تقريب التهذيب ٣٦٤.

وقوله: «قال شعبة» موصول بالإسناد السابق كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٠/ ١٧٥، وهكذا أخرجه مسلم في كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة (٣/ ١٦١٩/ ٢٠٤٩) قال: وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير، قال: سمعت عمرو بن حريث، قال: سمعت سعيد بن زيد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين» ، وحدثناه محمد بن المثنى، حدثني محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: وأخبرني الحكم بن عتيبة، عن الحسن العرني، عن عمرو بن حريث، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ قال شعبة: لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك.

[١١/٣٣] الحسين بن إبراهيم بن الحر

الحسين بن إبراهيم بن الحر العامري أبو علي البغدادي الملقب إشكاب[١]، روى عن فليح بن سليمان (خ)، وابن أبي الزناد، وحماد بن زيد، وعنه ابناه محمد (خ)، وعلي، وعباس الدوري، روى له البخاري، مات سنة ٢١٦ هـ[٢].

أقوال أئمة الجرح والتعديل

قال الخطيب: كان ثقة[٣]، وقال ابن سعد: لم يزل ببغداد يؤتى في الحديث والفقه إلى أن مات[٤]، وقال ابن القطان: ثقة[٥]، وقال ابن حجر: ثقة[٦]

الترجيح:

هو ثقة وثقه غير واحد، وأثنى عليه ابن سعد، ولم يجرحه أحد فيما أعلم.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٧]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٨].

---

(١) بكسر الهمزة وفتحها، وسكون معجمة، وبكاف وموحدة. المغني في ضبط أسماء الرجال ٢٣.

(٢) تهذيب الكمال ٦/ ٣٥٠.

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ١٧.

(٤) كتاب الطبقات الكبير ٩/ ٣٥٢.

(٥) بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢١٦.

(٦) تقريب التهذيب ١٦٥.

(٧) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٠، النسخة الخطية ٣٦٦/ ب.

(٨) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٦.

وقال المزي[1]، والذهبي[2]، وابن حجر[3]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب المغازي، باب عمرة القضاء (٧/ ٥٧١/ ٤٢٥٢) قال: حدثني محمد بن رافع، حدثنا سريج، حدثنا فليح، ح وحدثني محمد بن الحسين ابن إبراهيم، قال: حدثني أبي، حدثنا فليح بن سليمان، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ خرج معتمرا، فحال كفار قريش بينه وبين البيت، فنحر هديه وحلق رأسه بالحديبية، وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل، ولا يحمل سلاحا عليهم إلا سيوفا، ولا يقيم بها إلا ما أحبوا، فاعتمر من العام المقبل، فدخلها كما كان صالحهم، فلما أن أقام بها ثلاثا، أمروه أن يخرج فخرج».

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد سابق تابعه فيه سريج بن النعمان[4]، والظاهر أن البخاري قرنه تنويعا للأسانيد فإنه رواه في موضع آخر من الطريق الأول[5] فلما ساقه هنا أضاف إليه طريق الحسين بن إبراهيم.

---

(١) تهذيب الكمال المزي ٦/ ٣٥١.

(٢) تذهيب التهذيب ٢/ ٣٢٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٨.

(٤) سريج بن النعمان بن مروان الجوهري أبو الحسن البغدادي (ثقة يهم قليلا) من كبار العاشرة، روى له البخاري والأربعة، مات يوم الأضحى سنة ٢١٧ هـ. تقريب التهذيب ٢٢٩.

(٥) في كتاب الصلح، باب الصلح مع المشركين (٥/ ٣٥٩/ ٢٧٠١).

[١٢/٣٤] حميد بن الأسود البصري

حميد بن الأسود بن الأشقر أبو الأسود البصري، روى عن هشام بن عروة، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند، وحبيب بن الشهيد (خ)، وعنه حفيده أبو بكر بن محمد بن أبي الاسود (خ)، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن المديني، روى له البخاري والأربعة[١]، من الثامنة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال عبيد الله القواريري: كان صدوقا[٣]، وقال أبو حاتم: ثقة[٤]، وذكره ابن حبان[٥]، وابن شاهين[٦] في الثقات، وقال الدارقطني: لا بأس به[٧]، وقال الساجي والأزدي: صدوق عنده مناكير[٨]، وقال الذهبي: ثقة[٩]، وقال ابن حجر: صدوق يهم قليلا[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٣٥٠.

(٢) تقريب التهذيب ١٨١.

(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٢١٨.

(٤) الجرح والتعديل ٣/ ٢١٨.

(٥) الثقات ٦/ ١٩٠، ٨/ ١٩٦.

(٦) تاريخ أسماء الثقات ص ١١٢.

(٧) سؤالات الحاكم ص ١٣٥.

(٨) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢.

(٩) الكاشف ١/ ٣٥٢، المغني ١/ ٩٣.

(١٠) تقريب التهذيب ١٨١.

أقوال المجرحين:

قال أحمد: سبحان الله ما أنكر ما يجيء به[١]، وقال أيضا: كان عفان يحمل عليه[٢]، وقال أبو زرعة: في حديثه شيء ربما وهم[٣].

الترجيح:

هو صدوق ومن تكلم فيه فلوهمه في بعض الأحاديث كما يفيده كلام أبي زرعة، والساجي.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني[٤]، والكلاباذي[٥] فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٦]، وقال المزي[٧]، وابن حجر[٨]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

روى له حديثين أحدهما موقوف:

---

(١) بحر الدم ٤٦، وقد عزا ابن حجر في التهذيب ٣/ ٣٢ هذا للعقيلي، وإنما هو من كلام أحمد.

(٢) كتاب الضعفاء ٢/ ٧٨.

(٣) سؤالات البرذعي ص ١١٩.

(٤) ذكر أسماء التابعين ١/ ٤٤٦.

(٥) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧١، النسخة الخطية ٣٦٧/أ.

(٦) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٦.

(٧) تهذيب الكمال ٨/ ٣٥٠.

(٨) هُدَى الساري ٤١٩.

الأول: في كتاب الجهاد والسير، باب استقبال الغزاة (٦/ ٢٢١/ ٣٠٨٢) قال: حدثنا عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا يزيد بن زريع، وحميد بن الأسود، عن حبيب بن الشهيد، عن ابن أبي مليكة، قال: ابن الزبير لابن جعفر رضي الله عنهم، أتذكر إذ تلقينا رسول الله ﷺ أنا وأنت، وابن عباس قال: «نعم فحملنا وتركك».

الثاني: في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] (٨/ ٤٨/ ٤٥٣٦) قال: حدثني عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا حميد بن الأسود، ويزيد بن زريع، قالا: حدثنا حبيب بن الشهيد، عن ابن أبي مليكة، قال: قال ابن الزبير: قلت لعثمان: هذه الآية التي في البقرة ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ إلى قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] قد نسختها الأخرى، فلم تكتبها؟ قال: «تدعها يا ابن أخي، لا أغير شيئا منه من مكانه»، قال حميد: أو نحو هذا.

هكذا أخرجهما مقرونا فيهما بيزيد بن زريع[1].

---

(١) يزيد بن زريع - بتقديم الزاي مصغر - البصري أبو معاوية (ثقة ثبت)، روى له الجماعة، مات سنة ٢٨٢هـ. تقريب التهذيب ٦٠١.

[١٣/٣٥] خِلاس بن عمرو الهجري

خِلاس[١] بن عمرو الهَجَري[٢] البصري، روى عن علي، وعمار بن ياسر، وعائشة، وأبي هريرة (خ)، وعنه قتادة، وعوف الأعرابي (خ)، وداود بن أبي هند، روى له الستة[٣]، مات قبيل المائة[٤].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد بن حنبل[٥]، وابن معين[٦]، وأحمد بن صالح[٧]، والعجلي[٨]: ثقة، وسئل عنه أحمد فلم ير بأسا بما رواه عن غير علي[٩]، وقال أبو داود: ثقة ثقة[١٠]، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة ولا أرى بعامة حديثه بأسا[١١]، وقال الدارقطني: قالوا: هو صحفي فما كان من حديثه عن أبي رافع عن أبي هريرة احتمل وأما عن عثمان وعلي فلا[١٢]،

---

(١) بكسر أوله وتخفيف اللام كما في تقريب التهذيب ١٩٧.

(٢) بفتح الهاء والجيم نسبة إلى هجر بلدة من بلاد اليمن. الأنساب ١٢/ ٣٠٨.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٣٦٤.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٨.

(٥) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٢/ ٣٤٤.
ووقع في الجرح والتعديل ٣/ ٤٠٢ من رواية عبد الله عن أبيه « ثقة ثقة » هكذا مؤكدا.

(٦) الجرح والتعديل ٣/ ٤٠٢.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٢٣٨.

(٨) معرفة الثقات ١/ ٣٨٨.

(٩) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي ص ٦٢.

(١٠) سؤالات الآجري ١/ ٤٣١.

(١١) الكامل ٣/ ٥٢٠.

(١٢) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٤٠.

وقال الذهبي: ثقة كبير[١]، وقال أيضا: صدوق[٢]، وقال ابن حجر: ثقة وكان يرسل[٣].

أقوال المجرحين:

قال أحمد: كان يحيى بن سعيد يتوقى أن يحدث عن خلاس عن علي خاصة وأظنه حدثنا عنه بحديث[٤]، قال مغيرة[٥]: ما أحب أن لي كتب خلاس بشيء[٦]، قال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صحف عن علي وليس بقوي[٧]، وقال أيوب السختياني: هو صُحُفي[٨]، وقال ابن حبان: منكر الحديث فيما يرويه[٩].

الترجيح:

هو ثقة قد وثقه جمع من أهل العلم فيهم أحمد وابن معين، وما ذكر فيه من جرح فهو غير مفسر، وابن حبان تشدده في الجرح لا يخفى، إلا أنه يروي عمن لم يسمع منهم كعلي، وعثمان وغيرهما صحفا، وقد حمل الحافظ ابن حجر تضعيف أبي حاتم له على روايته عن علي[١٠].

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق

(٢) المغني ١/ ٢١٠.

(٣) تقريب التهذيب ١٩٧.

(٤) الجرح والتعديل ٣/ ٤٠٢.

(٥) هو المغيرة بن مقسم الضبي الإمام العلامة الثقة. ترجمته في سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠.

(٦) كتاب الضعفاء للعقيلي ٢/ ٢٦١، الجرح والتعديل ٣/ ٤٠٢.

(٧) الجرح والتعديل ٣/ ٤٠٢.

(٨) كتاب الضعفاء للعقيلي ٢/ ٢٦١.

(٩) كتاب المجروحين ١/ ٣٤٧.

(١٠) فتح الباري ٦/ ٥٠٣.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني[١]، والكلاباذي[٢] فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٣]، وقال المزي[٤]، والذهبي[٥]: روى له البخاري مقرونا، وقال ابن حجر: البخاري لا يخرج لخلاس إلا مقرونا[٦].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين يرويهما عن أبي هريرة وقد تكلم في سماعه منه قال أحمد: لم يسمع من أبي هريرة شيئا[٧]، وقال البخاري: روى عن أبي هريرة وعن علي صحيفة[٨] لكنه توبع من ابن سيرين ولا خلاف في سماعه من أبي هريرة:

الأول: في كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام (٦/ ٥٠٢/ ٣٤٠٤) قال: حدثني إسحاق بن إبراهيم، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا عوف، عن الحسن، ومحمد، وخلاس، عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن موسى كان رجلا حييا ستيرا، لا يرى من جلده شيء استحياء منه... فذكر قصة اغتسال موسى.

---

(١) ذكر التابعين ومن بعدهم ١/ ٤٣٨.

(٢) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧١، النسخة الخطية ٣٦٧/ ب.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٧.

(٤) تهذيب الكمال ٨/ ٣٦٧.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٨.

(٦) فتح الباري ١١/ ٥٦١.

(٧) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ٤٣١.

(٨) التاريخ الكبير ٣/ ٢٢٧.

وأخرجه بذات الإسناد مختصرا في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ﴾ [الأحزاب: ٦٩] (٨/ ٣٩٥/ ٤٧٩٩).

هكذا وقع له مقرونا[١] بالحسن البصري[٢] ومحمد بن سيرين[٣].

وقد تكلم في سماع الحسن من أبي هريرة قال الحافظ ابن حجر: وأما الحسن البصري فلم يسمع من أبي هريرة عند الحفاظ النقاد وما وقع في بعض الروايات مما يخالف ذلك فهو محكوم بوهمه عندهم[٤].

لكن سماع محمد بن سيرين منه ثابت، وله عند البخاري طريق آخر أخرجه في كتاب الغسل، باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة (١/ ٤٥٨/ ٢٧٨) قال حدثنا إسحاق بن نصر، قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة... بنحوه وليس فيه ذكر الآية.

الثاني: في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيمان (١١/ ٥٥٨/ ٦٦٦٩) حدثني يوسف بن موسى، حدثنا أبو أسامة، قال: حدثني عوف، عن خلاس، ومحمد، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «من أكل ناسيا، وهو صائم، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه».

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ٧٥/ ٣٢٣٨٤) قال: حدثنا أبو أسامة، وأخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب سورة الأحزاب (٥/ ٣٥٩/ ٣٢٢١) قال: حدثنا عبد بن حميد حدثنا روح بن عبادة كلاهما عن عوف بنحوه.

(٢) الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار، ثقة فقيه فاضل مشهور كان يرسل كثيرا ويدلس، روى له الجماعة مات سنة ١١٠هـ. تقريب التهذيب ١٦٠.

(٣) محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر روى له الجماعة، مات سنة ١١٠هـ. تقريب التهذيب ٤٨٣.

(٤) فتح الباري ٦/ ٥٠٣.

هكذا وقع له مقرونا[1] بمحمد بن سيرين، وقد أخرجه من طريق آخر عن ابن سيرين عن أبي هريرة في كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا (٤/ ١٨٣/ ١٩٣٣).

---

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام، باب ما جاء فيمن أفطر ناسيا (١/ ٥٣٥/ ١٦٨٣) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو أسامة... بمثله.

[١٤/٣٦] الزبير بن المنذر بن أبي أسيد

الزبير بن أبي أُسيد[١] مالك بن ربيعة، ويقال هو الزبير بن المنذر بن أبي أسيد الساعدي الأنصاري روى عن أبي أسيد، وعنه عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل روى له البخاري[٢]، من الثالثة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال الدارقطني: لا بأس به[٤]، وذكره ابن حبان[٥]، وابن خلفون[٦] في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق[٧].

الترجيح:

هو صدوق كما قال الحافظ، وكما أفاده قول الدارقطني: «لا بأس به».

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال المزي[٨]، والذهبي[٩]، وابن حجر[١٠]: روى له البخاري مقرونا، وقال الذهبي

---

(١) بضم الهمزة كما في تبصير المنتبه ١/ ١٥، وفتح الباري ٦/ ١٠٨ قال الحافظ في الفتح «وقع في رواية السرخسي وحده بفتحها، وهو خطأ».

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٢٩٣.

(٣) تقريب التهذيب ٢١٣.

(٤) سؤالات الحاكم ١٤٦.

(٥) الثقات ٤/ ٢٦١.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣٩.

(٧) تقريب التهذيب ٢١٣.

(٨) تهذيب الكمال ٩/ ٢٩٣.

(٩) تذهيب التهذيب ٣/ ٢٦٩.

(١٠) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٩.

أيضا: قرنه البخاري بآخر[١].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب المغازي، بعد باب فضل من شهد بدرا (٧/ ٣٥٦/ ٣٩٨٤) قال: حدثني عبد الله بن محمد الجعفي، حدثنا أبو أحمد الزبيري، حدثنا عبد الرحمن بن الغسيل، عن حمزة بن أبي أسيد، والزبير بن المنذر بن أبي أسيد، عن أبي أسيد ﷺ، قال: قال لنا رسول الله ﷺ يوم بدر: «إذا أكثبوكم[٢] فارموهم، واستبقوا نبلكم».

هكذا أخرجه مقرونا بحمزة بن أبي أسيد، ولم أقف عليه من حديث الزبير عند غيره، والظاهر أنه وقع له مقرونا، وقد أخرجه في موضع آخر من طريق حمزة وحده[٣]، ووقع له على وجه آخر ذكر فيه المنذر بن أبي أسيد بدلا من الزبير بن المنذر أخرجه بعد حديث الزبير مباشرة فقال: حدثني محمد بن عبد الرحيم، حدثنا أبو أحمد الزبيري، حدثنا عبد الرحمن بن الغسيل، عن حمزة بن أبي أسيد، والمنذر بن أبي أسيد، عن أبي أسيد ﷺ، قال: قال لنا رسول الله ﷺ يوم بدر: «إذا أكثبوكم - يعني كثروكم - فارموهم، واستبقوا نبلكم».

قال الكرماني: المفهوم من بعض الكتب أن الزبير هو نفسه المنذر سماه رسول الله ﷺ بالمنذر[٤].

---

(١) الكاشف ١/ ٤٠١.

(٢) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٤/ ١٥١ (كثب): يقال كثب، وأكثب إذا قارب، والكثب القرب، والهمزة في أكثبكم لتعدية كثب.

(٣) في كتاب الجهاد، باب التحريض على الرمي (٦/ ١٠٧/ ٢٩٠٠) قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبد الرحمن بن الغسيل، عن حمزة بن أبي أسيد، عن أبيه... بنحوه.

(٤) الكواكب الدراري ١٥/ ١٧٢.

وما أشار إليه من أنه في بعض الكتب أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب تحويل الاسم =

وقد استبعد الحافظ ابن حجر هذا القول[(١)]، وعلى كل فهو اختلاف لا يضر، لأنه لا يؤثر في صحة الحديث.

= إلى اسم أحسن منه (١٠/ ٥٩١/ ٦١٩١) قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا أبو غسان، قال: حدثني أبو حازم، عن سهل، قال: أتي بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي ﷺ حين ولد، فوضعه على فخذه، وأبو أسيد جالس، فلها النبي ﷺ بشيء بين يديه، فأمر أبو أسيد بابنه، فاحتمل من فخذ النبي ﷺ، فاستفاق النبي ﷺ فقال: «أين الصبي» فقال أبو أسيد: قلبناه يا رسول الله، قال: «ما اسمه» قال: فلان، قال: «ولكن اسمه المنذر» فسماه يومئذ المنذر.

وليس فيه التصريح أن اسم الغلام كان الزبير، قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على تعيينه.

(١) فتح الباري ٧/ ٣٥٧.

[١٥/٠٠] زياد بن عبد الله بن الطفيل[١]

[١٦/٣٧] زيد بن رباح المدني

زيد بن رباح المدني روى عن أبي عبد الله سلمان الأغر (خ)، روى عنه مالك بن أنس (خ)، روى له البخاري، والترمذي، وابن ماجة، قتل سنة ١٤١هـ[٢].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأسا[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال ابن البرقي[٥]، والدارقطني[٦]: ثقة، وقال ابن عبد البر: ثقة مأمون على ما حمل[٧]، وقال الذهبي: صدوق[٨]، وقال ابن حجر: ثقة[٩].

الترجيح:

هو ثقة كما قال الدارقطني، وابن عبد البر، وفي أبي حاتم شدة لا تخفى.

---

(١) سبقت ترجمته رقم [١٣].

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ٦٧.

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٥٦٣.

(٤) الثقات ٦/ ٣١٨.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ١٥٦.

(٦) سؤالات الحاكم ١٤٥.

(٧) التمهيد ٥/ ٣٧٧.

(٨) الكاشف ١/ ٤١٦.

(٩) تقريب التهذيب ٢٢٣.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[١]، وقال الكلاباذي[٢]، والباجي[٣]، والمزي[٤]، وابن حجر[٥]: روى له البخاري مقرونا.

قلت: لا يحسن عده فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين لعدم وجود قرينة قوية على هذا، فهو، وإن روى له البخاري مقرونا فقد وقع له حديثه مقرونا، وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث الواحد[٦]، ولا مغمز فيه كما هو ظاهر من ترجمته.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (٣/ ٧٦/ ١١٩٠) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن زيد بن رباح، وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة ﵁: أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام».

هكذا وقع له مقرونا[٧] بعبيد الله بن سلمان الأغر[٨].

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٧.

(٢) رجال صحيح البخاري ١/ ٢٦٠.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٠/ ٦٧.

(٥) هُدَى الساري، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٦.

(٦) تهذيب الكمال ١٠/ ٦٨.

(٧) هكذا أخرجه مالك في الموطأ، كتاب القبلة، باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ (١/ ١٩٦/ ٩).

(٨) ممن أخرج لهم البخاري مقرونين، وستأتي ترجمته [٥٩].

[١٧/٣٨] سعد بن إبراهيم بن سعد الزهري

سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق البغدادي روى عن أبيه (خ)، وابن أبي ذئب، وعبيدة بن أبي رائطة، وعنه ابناه عبد الله، وعبيد الله (خ)، وأحمد بن حنبل، روى له البخاري والنسائي، مات سنة ٢٠١هـ[١].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال أحمد: لم يكن به بأس[٢]، وقال ابن معين: ثقة[٣]، وقال العجلي: لا بأس به[٤]، وقال ابن سعد: ثقة[٥]، وقال العقيلي في أحمد بن سعد بن إبراهيم: هذا من ثقات المسلمين وأبوه وأهل بيته كلهم ثقات[٦]، وذكره ابن حبان[٧]، وابن شاهين[٨]، وابن خلفون[٩] في الثقات، وقال الخطيب: كان صدوقا[١٠]، وقال الذهبي: صدوق[١١]، وقال ابن حجر: ثقة[١٢].

---

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٣٨.

(٢) سؤالات أبي داود لأحمد ٣٧٠.

(٣) تاريخ الدوري ٣/ ٢٠٦، تاريخ الدارمي ٢٠٠، رواية الهيثم بن طهمان ١٠٤.

(٤) معرفة الثقات ١/ ٣٨٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٠، ولم أجده في ترجمة سعد بن إبراهيم من الطبقات.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٢٢٣.

(٧) الثقات ٨/ ٢٨٣.

(٨) تاريخ أسماء الثقات ١٤١.

(٩) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٢٢٣.

(١٠) تاريخ بغداد ٩/ ١٢٣.

(١١) الكاشف ١/ ٤٢٧.

(١٢) تقريب التهذيب ٢٣٠.

التزجيح:

هو صدوق كما يفيده كلام أحمد، والعجلي، والخطيب، ولا ينافي ذلك ذكره في كتب الثقات لأنهم يذكرون فيها من كان وسطا، وتوثيق العقيلي له إجمالي يمكن أن يدخل فيه من كان وسطا، ولم يبق إلا توثيق ابن معين، وكلام الأكثرين مقدم عليه.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[1]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[2]، وقال المزي[3]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الأحكام التي تعرف بالدلائل (١٣/ ٣٤٢/ ٧٣٦٠) قال: حدثني عبيد الله بن سعد بن إبراهيم، حدثنا أبي، وعمي، قالا: حدثنا أبي، عن أبيه، أخبرني محمد بن جبير، أن أباه جبير بن مطعم أخبره: أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فكلمته في شيء، فأمرها بأمر، فقالت: أرأيت يا رسول الله، إن لم أجدك؟ قال: «إن لم تجديني، فأتي أبا بكر» .

هكذا أخرجه مقرونا بأخيه يعقوب[4]، والظاهر أنه وقع للبخاري هكذا، ولم أجده

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٣، النسخة الخطية ٣٦٨/أ.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٠.

(٤) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو يوسف المدني ثقة فاضل، روى له الجماعة، مات سنة ٢٠٨هـ.

مقرونا في غير الصحيح، وهو قليل الحديث، قال الذهلي: مات قبل أن يكتب عنه كثير أحد[١]، له في الكتب الستة حديثان فقط كما أفاده المزي[٢].

---

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٣٩.

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٠.

[١٨/٣٩] سعيد بن مروان البغدادي

سعيد بن مروان بن علي أبو عثمان البغدادي نزيل نيسابور روى عن أبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة (خ)، ويحيى بن معين، وعنه البخاري، وابن ماجة، وابن خزيمة، روى له البخاري، وابن ماجة، مات سنة ٢٥٢هـ[١].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال ابن عدي: لا يعرف[٢]، وقال الخطيب: كان صدوقا[٣]، وقال ابن حجر: صدوق[٤].

الترجيح:

هو صدوق كما قال الخطيب، ولا يضره قول ابن عدي: «لا يعرف» لأن البخاري عرفه، وروى عنه، وشهد جنازته[٥]، وعرفه أيضا ابن ماجة، وابن خزيمة، ورويا عنه.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٦]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم

---

(١) تهذيب الكمال ١١/ ٥٦.

(٢) أسامي من روى عنهم البخاري ١٣٣.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ٩٢.

(٤) تقريب التهذيب ٢٤١.

(٥) المعلم لابن خلفون ٥١٤، وقال ابن حجر: ذكر مسلمة بن قاسم الأندلسي في كتاب الصلة: «سعيد بن مروان كان يستملي على أحمد بن حنبل» فكأنه هو. تهذيب التهذيب ٤/ ٧١.

(٦) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٢، النسخة الخطية ٣٦٧/ ب.

البخاري منفردين[١]، وقال المزي[٢]، والذهبي[٣]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب تفسير القرآن، باب سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق (٨/ ٥٨٥/ ٤٩٥٣) قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، ح وحدثني سعيد بن مروان، حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، أخبرنا أبو صالح سلمويه، قال: حدثني عبد الله، عن يونس بن يزيد، قال: أخبرني ابن شهاب، أن عروة بن الزبير، أخبره أن عائشة، زوج النبي ﷺ قالت: كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم... فذكرت قصة بدء الوحي.

هكذا ساقه مضموما إلى إسناد سابق، والظاهر أنه قرنه فرارا من تكرار الأسانيد لأنه رواه قبل ذلك بالإسناد الأول[٤].

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٨.

(٢) تهذيب الكمال ١١/ ٥٧.

(٣) تذهيب التهذيب ٤/ ٤٢.

(٤) في كتاب بدء الوحي (١/ ٣٠/ ٣).

[١٩/٤٠] سلمة بن سليمان المروزي

سلمة بن سليمان المروزي أبو سليمان ويقال أبو أيوب المؤدب روى عن ابن المبارك (خ)، وأبي حمزة السكري، وعنه إسحاق بن راهويه، ومحمد بن أسلم الطوسي، وأحمد بن أبي رجاء (خ)، روى له البخاري، ومسلم، والنسائي، مات سنة ١٩٦هـ، وقيل بعدها[١].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال أبو حاتم: من جلة أصحاب ابن المبارك[٢]، وقال النسائي: ثقة[٣]، وقال أحمد بن منصور المروزي: حدثنا بنحو من عشرة آلاف حديث من حفظه وقال: هل يمكن أحدا منكم أن يقول غلطت في شيء؟[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال محمد بن حمدويه[٦]: كان وراقا لابن المبارك وهو من ثقات أصحابه[٧]، وقال الذهبي[٨]، وابن حجر[٩]: ثقة حافظ.

---

(١) تهذيب الكمال ١١/ ٢٨٢.

(٢) الجرح والتعديل ٤/ ١٦٣.

(٣) تهذيب الكمال ١١/ ٢٨٣.

(٤) الجرح والتعديل ٤/ ١٦٣.

(٥) الثقات ٨/ ٢٨٧.

(٦) الإمام الحافظ المتقن محمد بن حمدويه بن سهل أبو نصر المروزي سكن بغداد وحدث بها عن أبي داود السنجي، ومحمود بن آدم المروزي، روى عنه أبو عمر بن حيويه، وأبو الحسن الدارقطني، قال فيه الدارقطني: ثقة نبيل حافظ، توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد ٥/ ٢٣٢، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٠، تذكرة الحفاظ ٣/ ٣٧٢.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١١.

(٨) الكاشف ١/ ٤٥٣.

(٩) تقريب التهذيب ٢٤٧.

الترجيح:

لا خلاف في كونه ثقة.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢].

قلت: لم يظهر لي ما يشير إلى كونه غير معتمد عند الإمام البخاري، وتخريج البخاري له مقرونا لا يكفي لإثبات ذلك كما سبق، والرجل لا مغمز فيه.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له عند البخاري حديث واحد أخرجه في كتاب الذبائح والصيد، باب ما جاء في التصيد (٩/ ٥٢٧/ ٥٤٨٨) قال: حدثنا أبو عاصم، عن حيوة بن شريح، ح وحدثني أحمد بن أبي رجاء، حدثنا سلمة بن سليمان، عن ابن المبارك، عن حيوة بن شريح، قال: سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي، قال: أخبرني أبو إدريس عائذ الله، قال: سمعت أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه، يقول: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إنا بأرض قوم أهل الكتاب، نأكل في آنيتهم، وأرض صيد أصيد بقوسي، وأصيد بكلبي المعلم والذي ليس معلما، فأخبرني: ما الذي يحل لنا من ذلك؟ فقال: «أما ما ذكرت أنك بأرض قوم أهل الكتاب تأكل في آنيتهم: فإن وجدتم غير آنيتهم فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا فيها، وأما ما ذكرت أنك بأرض صيد: فما صدت بقوسك فاذكر

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٠، النسخة الخطية ٣٦٩/ا.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٩.

اسم الله، ثم كل، وما صدت بكلبك المعلم فاذكر اسم الله ثم كل، وما صدت بكلبك الذي ليس معلما فأدركت ذكاته فكل» .

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد سابق، والظاهر أنه قرنه فرارا من تكرار الإسناد فقد رواه في موضع آخر بالإسناد الأول[1].

---

(١) كتاب الذبائح والصيد، باب آنية المجوس والميتة (٩/ ٥٣٧/ ٥٤٩٦).

[٤١/٢٠] سليمان بن صالح الليثي

سليمان بن صالح الليثي مولاهم أبو صالح المروزي المعروف بسلمويه، روى عن ابن المبارك (خ)، وعلي بن مجاهد، وفضيل بن عياض، وعنه محمد بن عبد العزيز بن أبي زرمة (خ)، وعمرو بن يحيى بن الحارث الحمصي، وإسحاق بن راهويه، روى له البخاري، والنسائي، مات قبل سنة ٢١٠[(١)].

أقوال أهل العلم فيه:

قال العقيلي: كان عندهم ثقة[(٢)]، قال أبو علي محمد بن علي المروزي[(٣)]: كان ابن المبارك يخصه بالحديث سمع منه نحو ثمانمائة حديث مما لم يقع منه في الكتب[(٤)]، وقال الذهبي: صدوق[(٥)]، وقال ابن حجر: ثقة[(٦)].

الترجيح:

هو ثقة كما قال الحافظ، فقد وثقه العقيلي، وكان من أخصاء ابن المبارك، وروى له النسائي مع تشدده.

---

(١) تهذيب الكمال ١١/ ٤٥٣.

(٢) تقييد المهمل ٣/ ١١١٢. وقد خلت كتب التراجم التي وقفت عليها كالتهذيب وفروعه من هذا التوثيق.

(٣) محمد بن علي بن حمزة المروزي الحافظ أبو علي، وقيل أبو عبد الله روى عنه النسائي وقال: ثقة، وقال الحاكم: له رحلة كبيرة إلى الشام، وقد أكثر عنه ابن خزيمة وسأله عن العلل والشيوخ، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة ٢٦١هـ. الثقات ٩/ ١١١، تهذيب الكمال ٢٦/ ١٤٢، تهذيب الكمال ٩/ ٣١٣.

(٤) تهذيب الكمال ١١/ ٤٥٣.

(٥) الكاشف ١/ ٤٦١.

(٦) تقريب التهذيب ٢٥٢.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال المزي[٣]، والذهبي[٤]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب تفسير القرآن، باب سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق (٨/ ٥٨٥/ ٤٩٥٣) قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، ح وحدثني سعيد بن مروان، حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، أخبرنا أبو صالح سلمويه، قال: حدثني عبد الله، عن يونس بن يزيد، قال: أخبرني ابن شهاب، أن عروة بن الزبير، أخبره أن عائشة، زوج النبي ﷺ قالت: كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم... فذكرت قصة بدء الوحي.

هكذا ساقه مضموما إلى إسناد سابق، والظاهر أنه قرنه فرارا من تكرار الأسانيد لأنه رواه قبل ذلك بالإسناد الأول[٥].

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٣، النسخة الخطية ٣٦٨/ ب.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٨.

(٣) تهذيب الكمال ١١/ ٤٥٤.

(٤) تذهيب التهذيب ٤/ ١٤٩.

(٥) في كتاب بدء الوحي (١/ ٣٠/ ٣).

[٢١/٤٢] سليمان بن المغيرة القيسي

سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم أبو سعيد البصري روى عن أبيه، وثابت البناني، وحميد بن هلال (خ)، وعنه الثوري، وشعبة، وآدم بن أبي إياس (خ)، روى له الجماعة، مات سنة ١٦٥هـ[١].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال أيوب السختياني: خذوا عن سليمان بن المغيرة[٢]، وقال المعلى بن منصور: سألت ابن عليه عن حفاظ أهل البصرة فذكر سليمان بن المغيرة[٣]، وقال أحمد: ثبت ثبت[٤]، وقال يحيى بن معين: ثقة ثقة[٥]، وقال أيضا: ثقة ثبت[٦]، وقال أيضا: ثبت[٧]، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا[٨]، وقال ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة ثم بعده سليمان بن المغيرة ثم بعده حماد بن زيد[٩]، وقال النسائي: ثقة[١٠]، وقال سليمان بن حرب: ثنا سليمان بن المغيرة الثقة المأمون[١١]،

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/ ٦٩.

(٢) التاريخ الكبير ٤/ ٣٨.

(٣) الجرح والتعديل ٤/ ١٤٤.

(٤) الجرح والتعديل ٤/ ١٤٤.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٧٢، والذي في الجرح والتعديل ٤/ ١٤٤ « ثقة » بدون تكرار.

(٦) سؤالات ابن الجنيد ١٠٢.

(٧) تاريخ الدوري ٢/ ٢٣٤.

(٨) كتاب الطبقات الكبير ٩/ ٢٨٠.

(٩) الجرح والتعديل ٤/ ١٤٤.

(١٠) تهذيب الكمال ١٢/ ٧٢.

(١١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٦٧٠.

وقال عبد الله بن مسلمة: ما رأيت بصريا أفضل منه[١]، وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال: من حفاظ أهل البصرة ومتقنيهم[٤]، وقال العجلي: ثقة[٥]، وقال البزار: كان من ثقات أهل البصرة [٦]، ووثقه ابن نمير[٧]، ونقل الذهبي قول أحمد: ثبت ثبت[٨]، ونقل ابن حجر فيه قول يحي بن معين: ثقة ثقة[٩].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١٠]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[١١]. وقال أبو مسعود الدمشقي[١٢]، والمزي[١٣]، وابن حجر[١٤]: روى له البخاري مقرونا.

قلت: لا ينبغي أن يعد فيمن لم يعتمدهم البخاري لأنه ثبت لا مغمز فيه، وقد نقل

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٣.

(٢) تاريخ أسماء الثقات ١٤٦.

(٣) الثقات ٦/ ٣٩٠.

(٤) مشاهير علماء الأمصار ١٥٧.

(٥) معرفة الثقات ١/ ٤٣١.

(٦) تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٣.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ٨٩.

(٨) الكاشف ١/ ٤٦٤.

(٩) تقريب التهذيب ٢٢٤.

(١٠) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٣، النسخة الخطية ٣٦٨/أ.

(١١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٠٨.

(١٢) تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٣.

(١٣) تهذيب الكمال ١٢/ ٧٣ هامش (٣).

(١٤) تقريب التهذيب ٢٢٤.

البخاري في ترجمته قول أيوب السختياني: خذوا من سليمان بن المغيرة[١]، فكان ينبغي أن يذكره الكلاباذي في الباب الأول.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الصلاة، باب يرد المصلي من مر بين يديه (٢/ ٦٩٣/ ٥٠٩) قال: حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا يونس، عن حميد بن هلال، عن أبي صالح، أن أبا سعيد، قال: قال النبي ﷺ ح وحدثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا سليمان بن المغيرة، قال: حدثنا حميد بن هلال العدوي، قال: حدثنا أبو صالح السمان، قال: رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه، فدفع أبو سعيد في صدره، فنظر الشاب فلم يجد مساغا إلا بين يديه، فعاد ليجتاز، فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى، فنال من أبي سعيد، ثم دخل على مروان، فشكا إليه ما لقي من أبي سعيد، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان، فقال: ما لك ولابن أخيك يا أبا سعيد؟ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه، فليدفعه فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان» .

هكذا ضمه إلى إسناد سابق تابعه فيه يونس بن عبيد[٢]، والظاهر أنه قرنه فرارا من تكرار الإسناد فقد أخرجه بالإسناد الأول في موضع آخر[٣].

---

(١) التاريخ الكبير ٤/ ٣٨.

(٢) يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، روى له الجماعة، مات سنة ١٣٩ هـ. تقريب التهذيب ٦١٣.

(٣) كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (٦/ ٣٨٦/ ٣٢٧٤).

[٢٢/٠٠] سنان بن ربيعة الباهلي[١]

[٢٣/٤٣] سنان بن أبي سنان المدني

سنان بن أبي سنان يزيد المدني روى عن أبي هريرة (خ)، والحسين بن علي، وجابر بن عبد الله (خ) رضي الله عنهم، وعنه الزهري (خ)، وزيد بن أسلم، روى عنه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، مات سنة ١٠٥هـ[٢].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال العجلي: ثقة[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: ثقة[٥]، وقال ابن حجر: ثقة[٦].

الترجيح:

هو ثقة وثقه العجلي، وابن حبان، ولم يجرحه أحد فيما أعلم.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال الحافظ ابن حجر تعليقا على حديثه الثاني: ليس له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا الحديث الواحد، وله آخر عن جابر قرنه في كل منهما بأبي سلمة بن عبد الرحمن[٧].

---

(١) سبقت ترجمته رقم [٥].

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ١٥١.

(٣) معرفة الثقات ١/ ٤٣٨.

(٤) الثقات ٤/ ٣٣٦.

(٥) الكاشف ١/ ٤٦٨.

(٦) تقريب التهذيب ٢٥٦.

(٧) فتح الباري ١٠/ ٢٥٥.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته البخاري في تخريجه:

أخرج له حديثين أحدهما مقرون بغيره، والثاني مضموم إلى إسناد توبع فيه:

الأول: في كتاب الجهاد والسير، باب من علق سيفه بالشجر في السفر عند القائلة (٦/ ١١٣/ ٢٩١٠) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني سنان بن أبي سنان الدؤلي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أن جابر بن عبد الله ﷺ، أخبر: أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد، فلما قفل رسول الله ﷺ قفل معه، فأدركتهم القائلة في واد كثير العَضَاه[1]، فنزل رسول الله ﷺ وتفرق الناس يستظلون بالشجر، فنزل رسول الله ﷺ تحت سمرة وعلق بها سيفه، ونمنا نومة، فإذا رسول الله ﷺ يدعونا، وإذا عنده أعرابي، فقال: «إن هذا اخترط علي سيفي، وأنا نائم، فاستيقظت وهو في يده صلتا، فقال: من يمنعك مني؟ فقلت: الله» ثلاثا، ولم يعاقبه وجلس.

وأخرجه في كتاب الجهاد والسير، باب تفرق الناس عن الإمام عند القائلة (٦/ ١١٤/ ٢٩١٣) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، حدثنا سنان بن أبي سنان، وأبو سلمة، أن جابرا، أخبره ح وحدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا إبراهيم بن سعد، أخبرنا ابن شهاب، عن سنان بن أبي سنان الدؤلي، أن جابر بن عبد الله ﷺ... بنحوه.

وأخرجه في كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع (٧/ ٤٩١/ ٤١٣٤ - ٤١٣٥) قال: حدثنا أبو اليمان، حدثنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني سنان، وأبو سلمة، أن جابرا أخبر: أنه «غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد».

---

(١) شجر عظيم له شوك الواحدة: عضة بالتاء، وأصلها عضهة، وقيل واحدته: عضاهة. النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٥٥ (عضه).

حدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن سنان بن أبي سنان الدؤلي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما... بنحوه

هكذا أخرجه في المواضع الثلاثة مقرونا بأبي سلمة بن عبد الرحمن[(١)]، وقد رواه كما وقع له[(٢)].

الثاني: أخرجه أيضا في كتاب الطب، باب لا عدوى (١٠/ ٢٥٤/ ٥٧٧٣ - ٥٧٧٥) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا عدوى « قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: سمعت أبا هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا توردوا الممرض على المصح « وعن الزهري، قال: أخبرني سنان بن أبي سنان الدؤلي: أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى» فقام أعرابي فقال: أرأيت الإبل، تكون في الرمال أمثال الظباء، فيأتيها البعير الأجرب فتجرب؟ قال النبي ﷺ: «فمن أعدى الأول».

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد تابعه فيه أيضا أبو سلمة بن عبد الرحمن، وقد علقه في موضع آخر مقرونا[(٣)].

---

(١) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر من الثالثه مات سنة ٩٤هـ أو ١٠٤ هـ. تقريب التهذيب ٦٤٥.

(٢) هكذا أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب توكله على الله (٤/ ١٧٨٦/ ٨٤٣).

(٣) في كتاب الطب، باب لا صفر (١٠/ ١٨٠/ ٥٧١٧) قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، وغيره، أن أبا هريرة رضي الله عنه... بنحوه، ثم قال: رواه الزهري، عن أبي سلمة، وسنان بن أبي سنان.

[٢٥/٤٤] شبل بن عباد المكي

شبل بن عباد المكي القاري روى عن زيد بن أسلم، وعبد الله بن أبي نجيح (خ)، وعمرو بن دينار، وعنه ابن المبارك، وابن عيينة، وروح بن عبادة (خ)، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي، قيل: مات سنة ١٤٨هـ[١].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد[٢]، وابن معين[٣]، ويعقوب بن سفيان[٤]، والدارقطني[٥]: ثقة وقال أبو داود: ثقة إلا أنه يرى القدر[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر[٨].

الترجيح:

هو ثقة متفق على توثيقه، وإنما عابوا عليه القدر، ولا يضر ذلك بروايته كما سبق في ترجمة أيوب بن عائذ[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/ ٣٥٦.

(٢) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله ٣/ ٢٦٠].

(٣) تاريخ الدوري ٢/ ٤٨.

(٤) المعرفة والتاريخ ١/ ٤٣٥.

(٥) سؤالات الحاكم ١٥٢.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ٢١٠، ولم أقف عليه في سؤالات الآجري.

(٧) الثقات ٨/ ٣١٢.

(٨) تقريب التهذيب ٢٦٣.

(٩) انظر ترجمته رقم [١١].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد فيمن روى له البخاري مقرونا، وقال ابن حجر: له في البخاري حديثان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بمتابعة ورقاء بن عمر(١).

قلت: لا ينبغي أن نعده في رواة المتابعات في صحيح البخاري للاتفاق على توثيقه، وإنما أوردت ترجمته ليكون البحث شاملا لكل من أخرج له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا، وأثرا عن مجاهد مقرونين

أما الحديث فأخرجه في كتاب المحصر وجزاء الصيد، باب: النسك شاة (٤/ ٢٣/ ١٨١٧) قال: حدثنا إسحاق، حدثنا روح، حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ رآه وأنه يسقط على وجهه، فقال: «أيؤذيك هوامك؟» ، قال: نعم، فأمره أن يحلق وهو بالحديبية، ولم يتبين لهم أنهم يحلون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة، فأنزل الله الفدية، فأمره رسول الله ﷺ أن يطعم فرقا بين ستة، أو يهدي شاة، أو يصوم ثلاثة أيام.

وعن محمد بن يوسف(٢)، حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أخبرنا عبد

---

(١) هُدَى الساري ٤٢٩.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤/ ٢٣: قوله « وعن محمد بن يوسف « الظاهر أنه عطف على «حدثنا روح» فيكون إسحاق قد رواه عن روح بإسناده، وعن محمد بن يوسف وهو الفريابي بإسناده وكذا هو في تفسير إسحاق، ويحتمل أن تكون العنعنة للبخاري فيكون أورده عن شيخه الفريابي بالعنعنة كما يروي تارة بالتحديث، وبلفظ قال، وغير ذلك، وعلى هذا فيكون شبيها بالتعليق، وقد أورده الإسماعيلي، وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف الفريابي ولفظه مثل سياق روح في أكثره، وكذا هو في تفسير الفريابي بهذا الإسناد.

الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة ﵁، أن رسول الله ﷺ رآه وقمله يسقط على وجهه... مثله.

هكذا ضمه إلى طريق آخر تابعه فيه ورقاء بن عمر اليشكري.

وأما الأثر فأخرجه في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] (٨/ ٤١/ ٤٥٣١) قال: حدثنا إسحاق، حدثنا روح، حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] قال: كانت هذه العدة، تعتد عند أهل زوجها واجب، فأنزل الله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] قال: جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية، إن شاءت سكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت، وهو قول الله تعالى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فالعدة كما هي واجب عليها زعم ذلك عن مجاهد...

ثم قال: وعن محمد بن يوسف، حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد بهذا.

وأخرجه من الطريق الأول في كتاب الطلاق، باب ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] (٩/ ٤٠٣/ ٥٣٤٤).

هكذا ضمه إلى طريق آخر تابعه فيه ورقاء بن عمر اليشكري أيضا.

[٢٦/٤٥] الضحاك بن شراحيل المشرقي

الضحاك بن شراحيل - ويقال: ابن شرحبيل - الهمداني المِشْرَقي[(١)] روى عن أبي سعيد الخدري (خ)، ومالك بن أوس بن الحدثان، وعنه حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، والأعمش (خ)، والزهري (خ)، روى له البخاري، ومسلم[(٢)]، من الرابعة[(٣)].

أقوال أهل العلم فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات[(٤)]، وقال ابن خلفون: ثقة مشهور[(٥)]، وقال الذهبي: حجة مقل[(٦)]، وقال ابن حجر: صدوق[(٧)].

الترجيح:

هو صدوق كما قال ابن حجر لأنه، وإن انفرد ابن حبان بتوثيقه فقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يجرحه أحد، قال الإمام الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي: محله الصدق... قال ابن القطان: «وهو ممن لم تثبت عدالته» يريد أنه ما نص أحد على

---

(١) بكسر الميم، وسكون الشين المعجمة، وفتح الراء، وفي آخرها القاف هذه النسبة إلى مشرق وهو بطن من همدان، وقد وقع للسمعاني وهم في ضبطها نبه عليه ابن الأثير. الأنساب ١١/ ٣٢٨، اللباب ٣/ ٢١٦.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ٢٦٣.

(٣) تقريب التهذيب ٢٧٩.

(٤) الثقات ٤/ ٣٨٨.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٨.

(٦) الميزان ٢/ ٣٢٤.

(٧) تقريب التهذيب ٢٧٩.

أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح[١].

وقال الإمام العراقي جوابا عن سؤال تلميذه الحافظ ابن حجر عمن انفرد بتوثيقهم ابن حبان: إن كان روى عنه اثنان فأكثر، ووثقه ابن حبان، ولم نجد لغيره فيه جرحا فهو ممن يحتج به[٢].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال الكلاباذي[٣]، والباجي[٤]: روى له البخاري مقرونا، ولم يذكره الكلاباذي في الباب الثاني، ولا الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وهو جدير أن يذكر فيهم.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له في الصحيح حديثان مقرونان:

الأول: أخرجه في كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] (٨/ ٦٧٥/ ٥٠١٥) قال: حدثنا عمر بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، حدثنا إبراهيم، والضحاك المشرقي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: قال النبي ﷺ لأصحابه: «أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟ « فشق ذلك عليهم وقالوا: أينا يطيق ذلك يا رسول الله؟ فقال: «الله الواحد الصمد ثلث القرآن» .

(١) الميزان ٣/ ٤٢٦.

(٢) أجوبة الحافظ العراقي على أسئلة تلميذه الحافظ ابن حجر ١٤١.

(٣) رجال صحيح البخاري ١/ ٣٦٩.

(٤) التعديل والتجريح ٢/ ٧٩٤.

قال الفربري: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله يقول: قال أبو عبد الله: عن إبراهيم مرسل، وعن الضحاك المشرقي مسند(١).

هكذا وقع له مقرونا بإبراهيم النخعي(٢).

الثاني: أخرجه في كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (١٠/ ٥٧٦/ ٦١٦٣) قال: حدثني عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، والضحاك، عن أبي سعيد الخدري، قال: بينا النبي ﷺ يقسم ذات يوم قسما، فقال ذو الخويصرة، رجل من بني تميم: يا رسول الله اعدل، قال: «ويلك، من يعدل إذا لم أعدل» فقال عمر: ائذن لي فلأضرب عنقه، قال: «لا، إن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم... الحديث في صفة الخوارج.

هكذا وقع له مقرونا بأبي سلمة بن عبد الرحمن(٣).

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/ ٦٧٧: ثبت هذا عند أبي ذر عن شيوخه والمراد أن رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة، ورواية الضحاك عنه متصلة، وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وكأن الفربري ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه، وأبو جعفر كان يورق للبخاري أي ينسخ له وكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه، وقد ذكر الفربري عنه في الحج، والمظالم، والاعتصام، وغيرها فوائد عن البخاري، ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل وعلى المتصل لفظ المسند والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ، والمسند ما يضيفه الصحابي إلى النبي ﷺ بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال، وهذا الثاني لا ينافي ما أطلقه المصنف.

قلت: إنما كانت رواية إبراهيم النخعي منقطعة لأنه لم يسمع من أحد من الصحابة قال ابن المديني: لم يلق أحدا من أصحاب النبي ﷺ، وقال أبو حاتم: لم يلق أحدا من أصحاب النبي ﷺ إلا عائشة ﵂، ولم يسمع منها شيئا فإنه دخل عليها وهو صغير. تحفة التحصيل ١٤، ١٥.

(٢) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيرا، روى له الجماعة، مات سنة ١٩٦هـ. تقريب التهذيب ٩٥.

(٣) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر من =

[٤٦/٢٧] طلحة بن نافع المكي

طلحة بن نافع القرشي مولاهم أبو سفيان الواسطي ويقال المكي روى عن أنس بن مالك وجابر بن عبد الله (خ) والحسن البصري، روى عنه الأعمش (خ) وسالم بن أبي الجعد (خ) ومحمد بن إسحاق، روى له الجماعة[١]، من الرابعة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد[٣] والنسائي[٤]: ليس به بأس، وقال ابن عدي: لا بأس به روى عنه الأعمش وغيره أحاديث مستقيمة[٥]، وقال أبو بكر البزار: هو في نفسه ثقة[٦]، وقال العجلي: جائز الحديث وليس بالقوي[٧]، وقال ابن عبد البر: ليس به بأس عندهم، وفيه مع ذلك لين، ليس بالمتين[٨]، وذكره ابن حبان[٩]، وابن شاهين[١٠] في الثقات،

= الثالثة مات سنة ٩٤هـ أو ١٠٤ هـ. تقريب التهذيب ٦٤٥، وقد أخرجه مقرونا مسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤٤/ ١٠٦٤) من طريق الزهري بنحوه.

(١) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٣٨.

(٢) تقريب التهذيب ٢٨٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٢/ ٤٧٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٣٩.

(٥) الكامل ٥/ ١٨١.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٨٦.

(٧) معرفة الثقات ١/ ٤٨١.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٨٦.

(٩) الثقات ٤/ ٣٩٣.

(١٠) تاريخ أسماء الثقات ص ١٧٤، وقد ذكره في الضعفاء أيضا كما سيأتي.

وقال الذهبي: ثقة[١]، وقال ابن حجر: صدوق[٢].

أقوال المجرحين:

قال ابن المديني: كان أصحابنا يضعفونه في حديثه[٣]، وقال أيضا: يكتب حديثه، وليس بالقوي[٤]، وقال ابن معين: لا شيء[٥]، وقال ابن حبان: كان يهم في الشيء بعد الشيء[٦]، وذكره ابن شاهين في الضعفاء[٧]، ووصفه الدارقطني والحاكم بالتدليس[٨].

الترجيح:

هو صدوق كما قال الحافظ ابن حجر لأن ألفاظ التعديل الواردة فيه ليست من المراتب العالية، ولأجل كونه ليس من أصحاب المراتب العالية في الضبط قيلت فيه بعض ألفاظ التليين، قال ابن أبي حاتم سمعت أبا زرعة يقول: أبو سفيان روى عنه الناس، قيل له: أبو الزبير أحب إليك أم أبو سفيان طلحة بن نافع؟ قال: أبو الزبير أشهر، فعاوده بعض من حضر فيه، فقال: تريد أن أقول هو ثقة الثقة سفيان وشعبة[٩].

وأما عن التدليس فقد ذكر الحاكم أنه يدلس عمن يقبل خبره دون الضعفاء قال:

---

(١) المغني ١/ ٣١٧.

(٢) تقريب التهذيب ٢٨٣.

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٥٥.

(٤) التعديل والتجريح ٢/ ٦٠٣.

(٥) الجرح والتعديل ٤/ ٤٧٥.

(٦) مشاهير علماء الأمصار ١٠٩.

(٧) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص ٢٣٣.

(٨) معرفة علوم الحديث ص ١٠٣، طبقات المدلسين ص ٤٢.

(٩) الجرح والتعديل ٤/ ٤٧٥.

من المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع(١).

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني(٢)، والكلاباذي(٣) فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين(٤)، وقال الباجي(٥)، والمزي(٦)، والذهبي(٧): روى له البخاري مقرونا، وقال ابن حجر: البخاري لا يخرج له إلا مقرونا بغيره أو استشهادا(٨).

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث مقرونة(٩):

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.
وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين والأولى أن يكون من أهل المرتبة الثانية بناءا على ما ذكره الحاكم، ولم يصفه الحافظ بالتدليس في تقريب التهذيب.

(٢) ذكر التابعين ومن بعدهم ٢/ ٤٤٣.

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٠، النسخة الخطية ٣٦٩/١.

(٤) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٠.

(٥) التعديل والتجريح ٢/ ٤٣٣.

(٦) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٤١.

(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٤٢، تذهيب التهذيب ٤/ ٤٠٩.

(٨) فتح الباري ٧/ ١٥٤.

(٩) جعلها ابن حجر في هُدَى الساري أربعة أحاديث لأنه عد الحديث الأخير حديثين مع أنه لما شرحه في الفتح جعله حديثا واحدا، وكذا فعل العيني في العمدة ١٤/ ٦٠٧ والحديث من مسند جابر إلا أن البخاري رواه مرتين كل مرة بإسنادين.

الأول: أخرجه في كتاب المناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ ﵁ (٧/ ١٥٤/ ٣٨٠٣) قال: حدثني محمد بن المثنى، حدثنا فضل بن مساور، ختن أبي عوانة، حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر ﵁، سمعت النبي ﷺ يقول: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ»، وعن الأعمش، حدثنا أبو صالح، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله، فقال رجل: لجابر، فإن البراء يقول: اهتز السرير، فقال: إنه كان بين هذين الحيين ضغائن، سمعت النبي ﷺ يقول: «اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ».

هكذا أخرجه مقرونا بأبي صالح السمان[١].

الثاني: أخرجه في كتاب التفسير، باب ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة: ١١] (٨/ ٥١١/ ٤٨٩٩) قال: حدثني حفص بن عمر، حدثنا خالد بن عبد الله، حدثنا حصين، عن سالم بن أبي الجعد، وعن أبي سفيان، عن جابر بن عبد الله ﵄، قال: أقبلت عير يوم الجمعة، ونحن مع النبي ﷺ فثار الناس إلا اثني عشر رجلا، فأنزل الله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

هكذا أخرجه مقرونا بسالم بن أبي الجعد[٢].

الثالث: أخرجه في كتاب الأشربة، باب شرب اللبن (١٠/ ٧٢/ ٥٦٠٥، ٥٦٠٦) قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، وأبي سفيان، عن جابر بن عبد الله، قال: جاء أبو حميد بقدح من لبن من النقيع[٣]، فقال له رسول الله ﷺ:

---

(١) ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، ثقة ثبت روى له الجماعة، مات سنة إحدى ومائة. تقريب التهذيب ٢٠٣.

(٢) سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي الكوفي ثقة كان يرسل كثيرا، روى له الجماعة، مات سنة سبع وتسعين وقيل بعد ذلك. تقريب التهذيب ٢٢٦.

(٣) هو اسم موضع بوادي العقيق حماه النبي ﷺ لرعي النعم، وقيل غير ذلك، فتح الباري ١٠/ ٧٤، عمدة

«ألا خمرته: ولو أن تعرض عليه عودا».

حدثنا عمر بن حفص: حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، قال: سمعت أبا صالح، يذكر، - أراه - عن جابر رضي الله عنه، قال: جاء أبو حميد، رجل من الأنصار، من النقيع بإناء من لبن إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «ألا خمرته، ولو أن تعرض عليه عودا» وحدثني أبو سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ بهذا.

هكذا أخرجه مقرونا بأبي صالح السمان[١].

وهذه الأحاديث الثلاثة من رواية طلحة بن نافع عن جابر وقد تكلم فيها.

قال شعبة[٢]، وابن عيينة[٣]: حديث أبي سفيان عن جابر إنما هي صحيفة، وقال شعبة[٤]، و يزيد أبو خالد الدالاني[٥]: لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وقال شعبة أيضا: أصاب صحيفة فرواها[٦]، وقال وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان شعبة يرى أن أحاديث أبي سفيان عن جابر إنما هو كتاب سليمان اليشكري[٧]، وقال أبو حاتم:

القاري ١٤/ ٦٠٦.

(١) سبقت ترجمته قريبا.

(٢) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٢/ ٥٩٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/ ٣٩٣.

(٣) الجرح والتعديل ٤/ ٤٧٥.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٠٠.

(٥) معرفة الرجال رواية ابن محرز ص ٣٨، وأبو خالد الدالاني الأسدي الكوفي اسمه يزيد بن عبد الرحمن، صدوق يخطئ كثيرا وكان يدلس، روى له أصحاب السنن، من السابعة. تقريب التهذيب ٣٩٠.

(٦) معرفة الرجال رواية ابن محرز ص ٣٤٧.

(٧) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٠٠، الجرح والتعديل ١/ ١٤٤، معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.
وسليمان هوابن قيس اليشكري - بفتح التحتانية بعدها معجمة - البصري، ثقة من الثالثة مات قديما قبل الثمانين، روى له الترمذي، وابن ماجه. تقريب التهذيب ٢٥٣.

جالس سليمان اليشكرى جابرا فسمع منه وكتب عنه صحيفة فتوفى وبقيت الصحيفة عند امرأته فروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبى عن جابر وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة وكذلك قتادة[١].

وما سبق يفيد أن طلحة بن نافع لم يسمع من جابر بن عبد الله وأن روايته عنه إنما هي من كتاب سليمان اليشكري، واستثني بعضهم أربعة أحاديث.

ولكن ذكر الترمذي في علله أن البخاري قال: كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أشياء، ثم قال البخاري: وما يدري؟ أو ما يرضى أن ينجو رأسـ [] برأس، حتى يقول مثل هذا[٢].

قال ابن رجب: «يشير البخاري إلى أن أبا خالد في نفسه ليس بقوي، فكيف يتكلم في غيره!، وأثبت البخاري سماع أبي سفيان من جابر، وقال في تاريخه[٣]: قال لنا مسدد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان جاورت جابراً بمكة ستة أشهر. قال: وقال علي: سمعت عبد الرحمن قال: قال لي هشيم عن العلاء: قال: قال لي أبو سفيان: كنت أحفظ وكان سليمان اليشكري يكتب يعني عن جابر»[٤].

قلت: وهذا مشعر بأن البخاري يرى أن طلحة بن نافع سمع من جابر الكثير وليس أربعة أحاديث فقط ومع هذا فلم يخرج له إلا مقرونا لأنه لم يكن ثبتا.

---

(١) الجرح والتعديل ٤/ ١٣٦.

(٢) علل الترمذي الكبير ص ٣٨٨.

(٣) التاريخ الكبير ٤/ ٣٤٦.

(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٤٣.

[٢٨/٤٧] عاصم بن أبي النجود

عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النَّجُود[١] أبو بكر الكوفي المقري روى عن زر بن حبيش (خ) وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وعنه شعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة (خ)، روى له الجماعة، مات سنة ١٢٨هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد: ثقة رجل صالح خير ثقة[٣]، وقال أيضا: ليس به بأس، ولينه[٤]، وقال ابن معين: ليس به بأس[٥]، وقال أيضا: ثقة لا بأس به[٦]، وقال العجلي: كان ثقة في الحديث[٧]، وقال ابن سعد: كان ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه[٨]، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب وهو ثقة[٩]، وقال أبو حاتم: صالح[١٠]، وقال أيضا:

---

(١) بنون مفتوحة، وضم الجيم كما في المغني في ضبط أسماء الرجال ص ٢٥٣، قال أحمد، وأبو حاتم، وابن معين، وأبو خيثمة: بهدلة هو أبو النجود، وقال عمرو بن علي: بهدلة هي أمه، ورده ابن معين، وغيره. معرفة الرجال رواية ابن محرز ٢٠٣، ٣١٥، الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٠، تهذيب الكمال ١٣/ ٤٧٤.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٧٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ١/ ٤٢١.

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي ٧٣.

(٥) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٣/ ٢٥.

(٦) من كلام أبي زكريا في الرجال [رواية ابن طهمان] ٦٠.

(٧) معرفة الثقات ٢/ ٦.

(٨) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٤٣٩.

(٩) المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٧.

(١٠) الجرح والتعديل ٦/ ٣٤١.

محله عندي محل الصدق صالح الحديث وليس محله أن يقال هو ثقة ولم يكن بالحافظ[١]، وقال أبو زرعة: ثقة[٢]، وقال النسائي: ليس به بأس[٣]، وقال الدارقطني: في حفظه شيء[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال الذهبي: هو في الحديث دون الثبت صدوق يهم... وهو حسن الحديث[٦]، وقال أيضا: صدوق[٧]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٨].

أقوال المجرحين:

قال ابن معين: ليس بالقوي في الحديث[٩]، وقال ابن علية: كان كل من اسمه عاصم سيء الحفظ[١٠]، وقال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ[١١]، وقال النسائي: ليس بحافظ[١٢]، وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ[١٣]، وقال زهير بن حرب: مضطرب[١٤]، وقال ابن قانع عن حماد بن سلمة:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٧٩.

(٤) سؤالات البرقاني ١٠٨.

(٥) الثقات ٧/ ٢٥٦.

(٦) الميزان ٢/ ٣٥٧.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق ٢٨٠.

(٨) تقريب التهذيب ٢٨٥.

(٩) تاريخ دمشق ٢٥/ ٢٢٨.

(١٠) الجرح والتعديل ٦/ ٣٤١.

(١١) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧.

(١٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧.

(١٣) لم أجد كلام العقيلي هذا في ترجمة عاصم من كتاب الضعفاء ٤/ ٤٢٣، وهو في تاريخ دمشق ٢٥/ ٢٣٩.

(١٤) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٣/ ٢٦.

خلط عاصم في آخر عمره[١]، وقال أبو بكر البزار: لم يكن بالحافظ ولا نعلم أحدا ترك حديثه على ذلك وهو مشهور[٢].

الترجيح:

هو صدوق حسن الحديث كما يفيده كلام غالب من تكلم فيه، وقد لخص أبو حاتم حاله بقوله السابق: «محله عندي محل الصدق صالح الحديث، وليس محله أن يقال هو ثقة ولم يكن بالحافظ» ، ولما ذكر له ولده عبد الرحمن أن أبا زرعة وثقه قال: ليس محله هذا أن يقال هو ثقة[٣]، وأما نقل ابن قانع عن حماد بن سلمة أنه اختلط فلا عبرة به لأنه لم يسنده، وابن قانع متكلم في حفظه.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٤]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٥]. وقال الباجي[٦]، والمزي[٧]، والذهبي[٨]،

وابن حجر[٩]: روى له البخاري مقرونا، وعده الحافظ فيمن أخرج له البخاري

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٠٠، وفيه سقط استدركته من تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٠٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٤، النسخة الخطية ١٧١/ا.

(٥) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٤.

(٦) التعديل والتجريح ٣/ ٩٩٤.

(٧) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٨٠.

(٨) تذهيب التهذيب ٥/ ٧.

(٩) هُدَى الساري ٤٣١.

متابعة[١]، وقال أيضا: حديثه في الصحيحين مقرون[٢].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب التفسير، باب سورة قل أعوذ برب الفلق (٨/ ٦١٣/ ٤٩٧٦) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان، عن عاصم، وعبدة، عن زر بن حبيش، قال: سألت أبي بن كعب عن المعوذتين؟ فقال: سألت رسول الله ﷺ فقال: «قيل لي، فقلت، فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ».

هكذا أخرجه مقرونا بعبدة بن أبي لبابة[٣].

وأخرجه في باب سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] (٨/ ٦١٤/ ٤٩٧٧) قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا عبدة بن أبي لبابة، عن زر بن حبيش، وحدثنا عاصم، عن زر، قال: سألت أبي بن كعب، قلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال أبي: سألت رسول الله ﷺ فقال لي: «قيل لي، فقلت» قال: «فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ».

هكذا رواه بإسنادين مقرونا، وهذا التنويع من سفيان بن عيينة[٤].

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٢) تقريب التهذيب ٢٨٥.

(٣) عبدة بن أبي لبابة أبو القاسم البزاز الكوفي ثقة، روى له الجماعة إلا أبا داود، من الرابعة. التقريب ٣٦٩.

(٤) أفاده الحافظ في الفتح ٨/ ٦١٥، وهو كما قال فقد أخرجه الشافعي كما في السنن المأثورة ص ١٦٨، وأحمد (٥/ ١٣٠/ ٢١٢٢٧)، والحميدي (١/ ١٨٥/ ٣٧٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٩٤/ ٣٨٥١) مقرونا، وأخرجه أحمد (٥/ ١٢٩/ ٢١٢٢٠) من حديث عاصم، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٩٣/ ٣٨٥٠) من حديث عبدة، وكلهم يروونه من حديث سفيان بن عيينة.

[٢٩/٤٨] عامر بن مصعب

عامر بن مصعب، ويقال: مصعب بن عامر روى عن عائشة، وأبي المنهال عبد الرحمن بن مطعم، وطاووس، وعنه ابن جريج، وإبراهيم بن مهاجر الكوفي، روى له البخاري، والنسائي حديثا واحدا مقرونا[١]، من الثالثة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات[٣].

أقوال المجرحين:

قال الدارقطني: ليس بالقوي[٤]، وذكره الذهبي في الميزان، والمغني، ونقل كلام الدارقطني، ولم يزد[٥]، وقال ابن حجر: لا يعرف، وقد وثقه ابن حبان على عادته[٦].

الترجيح:

هو ضعيف لينه الدارقطني، ولعل الحافظ ابن حجر لم يأخذ بتضعيف الدارقطني لأنه فرق بين الذي يروي عنه ابن جريج، والذي يروي عنه إبراهيم بن مهاجر،

---

(١) تهذيب الكمال ١٤/ ٧٧.

(٢) تقريب التهذيب ٢٨٨.

(٣) الثقات ٥/ ١٩٢، ٧/ ٢٥٠.

(٤) سؤالات الحاكم ١٧٢.

(٥) الميزان ٢/ ٣٦٣، المغني ١/ ٤٦١.

(٦) تقريب التهذيب ٢٨٨.

والراجح أنهما واحد[١]، والله أعلم.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٢]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري

منفردين[٣]، وقال الباجي[٤]، والمزي[٥]، وابن حجر[٦]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب البيوع، باب التجارة في البز وغيره (٤/ ٣٤٨/ ٢٠٦٠) قال: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي المنهال، قال: كنت أتجر في الصرف، فسألت زيد بن أرقم رضي الله عنه، فقال: قال النبي ﷺ ح وحدثني الفضل بن يعقوب، حدثنا الحجاج بن محمد، قال: ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار،

---

(١) فرق ابن حبان في الثقات ٥/ ١٩٢، ٧/ ٢٥٠ بين الذي يروي عنه ابن جريج، والذي يروي عنه إبراهيم بن مهاجر، وجمعهما البخاري في التاريخ الكبير ٦/ ٤٥٤، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦/ ٣٢٨، وتابعها المزي لكن قال ابن حجر في التهذيب ٥/ ٧١: أخشى أن يكون الذي روى عنه ابن جريج غير الذي روى عنه إبراهيم فقد قال ابن حبان في ثقات التابعين: عامر بن مصعب يروي عن عائشة لا أعلم له راويا إلا إبراهيم بن مهاجر وربما قال مصعب بن عامر لا يعجبني الاعتبار بحديثه من رواية إبراهيم (كذا في التهذيب، وإكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٥١، والذي في الثقات ٥/ ١٩٢ «لا يعجبني الاعتبار بحديث إبراهيم بن المهاجر»).

قلت: الظاهر أنه لا فرق بينهما، فاسمهما واحد وهما في طبقة واحدة، وليس ثمت دليل على هذا التفريق.

(٢) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٤، النسخة الخطية ١/٣٧١.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٤.

(٤) التعديل والتجريح.

(٥) تهذيب الكمال ١٤/ ٧٨.

(٦) تهذيب التهذيب ٥/ ٧١، تقريب التهذيب ٢٨٨.

وعامر بن مصعب: أنهما سمعا أبا المنهال، يقول: سألت البراء بن عازب، وزيد بن أرقم عن الصرف، فقالا: كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف، فقال: «إن كان يدا بيد فلا بأس، وإن كان نَسَاء(١) فلا يصلح».

هكذا أخرجه من حديث عمرو بن دينار أولا، ثم أخرجه من حديث عامر بن مصعب مقرونا بعمرو بن دينار(٢)، وهكذا وقع له مقرونا(٣).

(١) يقال: نسأت الشيء نسأً وأنسأته إنساءً إذا أخرته، والنَّسَاء الاسم، ويكون في العمر والدين، والمعنى: ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فأمضوه، وما لم يقع لكم فيه التقابض فليس بصحيح فاتركوه. النهاية في غريب الحديث ٥/ ٤٤، فتح الباري ٥/ ١٣٥.

(٢) عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ١٢٦هـ. تقريب التهذيب ٤٢١.

(٣) أخرجه النسائي في كتاب البيوع باب بيع الذهب بالفضة نسيئة (٧/ ٢٨٠/ ٤٥٧٦)، وأحمد (٤/ ٣٦٨/ ١٩٢٩٥)، (٤/ ٣٧٢/ ١٦٣٣٦)، وأبو عوانة (٣/ ٣٨٤/ ٥٤٠٩، ٥٤١٠)، والطحاوي في المشكل (١٥/ ٣٣١/ ٦٠٥٩)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٢٨٠/ ١٠٢٧٧) من طرق عن ابن جريج مقرونا.

[٣٠/٠٠] عباد بن راشد التميمي[١]

[٣١/٤٩] عباد بن يعقوب الرواجني

عباد بن يعقوب الرَّوَاجِني[٢] الأسدي أبو سعيد الكوفي روى عن شريك النخعي، وعباد بن العوام (خ)، وإسماعيل بن عياش، وعنه، وله البخاري، والترمذي، وابن ماجة، مات سنة ٢٠٥ هـ[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال الحاكم: كان ابن خزيمة يقول: حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب[٤]، وقال أبو حاتم: كوفي شيخ[٥]، وقال صالح بن محمد: ثقة، قيل له أكان رافضيا؟ قال: وشر[٦]، قال الدارقطني: شيعي صدوق[٧]، وقال الذهبي: صدوق في

---

(١) سبقت ترجمته رقم [١٤].

(٢) قال السمعاني: بفتح الراء والواو وكسر الجيم وفي آخرها النون، هذه النسبة سألت أستاذي الحافظ إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني عن هذه النسبة فقال: هذا نسب أبي سعيد عباد بن يعقوب البخاري وأصل هذه النسبة الدواجن بالدال المهملة وهي جمع داجن وهي الشاة التي تسجن في البيوت فجعلها الناس الرواجن بالراء ونسب عباد إلى ذلك، هكذا قال ولم يسنده إلى أحد، وظني أن الرواجن بطن من بطون القبائل والله أعلم. الأنساب ٦/ ١٧٠.

(٣) تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٧.

(٥) الجرح والتعديل ٦/ ٨٨، وفي تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٧، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٥٣٧: «شيخ ثقة».

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٨٨.

(٧) سؤالات الحاكم ١٧٠.

الحديث رافضي جلد[١]، وقال أيضا: قوي الحديث[٢]، وقال أيضا: من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنة صادق في الحديث[٣]، وقال ابن حجر: صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك[٤].

أقوال المجرحين:

وقال ابن عدي: سمعت عبدان يذكر عن أبي بكر بن أبي شيبة أو هناد بن أبي السري أنهما أو أحدهما فسقه، ونسبه إلى أنه يشتم السلف، وعباد بن يعقوب معروف في أهل الكوفة وفيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم[٥]، وقال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان[٦]، وقال ابن حبان: كان رافضيا داعية، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك[٧]، وذكر الخطيب أن ابن خزيمة ترك الرواية عنه آخرا قال الخطيب: وهو أهل ألا يروى عنه[٨].

الترجيح:

هو صدوق وإن كان غاليا في التشيع، وابن حبان متشدد في الجرح وقد اتهمه بحديث هو منه بريء[٩]، ولم يذكر له ابن عدي حديثا منكرا فلا يبعد أن الأحاديث التي أنكرت

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق ٢٨٨.

(٢) المغني ١/ ٣٢٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٧٩.

(٤) تقريب التهذيب ٢٩١.

(٥) الكامل ٥/ ٥٥٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٨.

(٧) كتاب المجروحين ٢/ ١٦٣.

(٨) الكفاية ص ١٣١.

(٩) قال ابن حبان في كتاب المجروحين ٢/ ١٦٣: وهو الذي روى عن شريك عن عاصم عن زر عن عبد الله =

عليه نكارتها من غير جهته، وقد قال الذهبي بعد أن ذكر له حكاية عجيبة تدل على غلوه في التشيع: إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمحوا في الأخذ عمن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه... وما أعتقده يتعمد الكذب أبدا[١].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٢]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٣]، وقال المزي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب التوحيد، باب وسمى النبي ﷺ الصلاة عملًا

= قال: قال رسول الله ﷺ «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» أخبرناه الطبري محمد بن صالح قال حدثنا عباد بن يعقوب عنه.

قلت: الطبري هذا كان مخلطا واتهم بالكذب كما قال الذهبي في الميزان ٣/ ٥٨١، وقد خلط في هذا الحديث فإن عباد بن يعقوب يرويه عن الحكم بن ظهير عن عاصم عن زر.

هكذا أخرجه ابن عدي في الكامل ٢/ ٤٩١ قال: أخبرنا علي بن العباس ثنا عباد بن يعقوب ثنا الحكم بن ظهير عن عاصم عن زر به.

والحكم بن ظهير متروك اتهمه ابن معين، وابن حبان، وغيرهما (تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٨) فتعصيب الجناية برأسه أولى، والله أعلم.

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٣٨.

(٢) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٣، النسخة الخطية ٣٧٠/ ب.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٧.

(٥) تذهيب التهذيب ٥/ ٥٩.

(٦) هُدَى الساري ٤٣٣.

(١٣/ ٥١٩/ ٧٥٣٤) قال: حدثني سليمان، حدثنا شعبة، عن الوليد، ح وحدثني عباد بن يعقوب الأسدي، أخبرنا عباد بن العوام، عن الشيباني، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود ﷺ: أن رجلا سأل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال: «الصلاة لوقتها، وبر الوالدين، ثم الجهاد في سبيل الله».

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد آخر.

[٣٢/٠٠] عبد الله بن زياد بن سمعان(١)

[٣٣/٠٠] عبد الله بن أبي لبيد المدني(٢)

[٣٤/٥٠] عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي(٣)

عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو هاشم روى عن أبيه محمد ابن الحنيفة (خ) وعن صهر له من الأنصار صحابي، وعنه ابنه عيسى، والزهري (خ) وعمرو بن دينار، روى له الجماعة، مات سنة ٩٨هـ، وقيل ٩٩هـ(٤).

أقوال المعدلين والموثقين:

قال النسائي: ثقة(٥)، وقال ابن سعد: كان صاحب علم ورواية وكان ثقة قليل الحديث(٦)، وقال العجلي: ثقة وكان شيعيا(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات(٨)، وقال: من قراء أهل المدينة وعباد أهل البيت(٩)، وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: تكلم في مذهبه(١٠)،

---

(١) سبقت ترجمته رقم [٧].

(٢) سبقت ترجمته رقم [١٦].

(٣) ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وقال الباجي والكلاباذي: روى له البخاري مقرونا.

(٤) تهذيب الكمال ١٦/ ٨٥.

(٥) تهذيب الكمال ١٦/ ٨٧.

(٦) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٣٢٢.

(٧) معرفة الثقات ٢/ ٥٨.

(٨) الثقات ٧/ ٢.

(٩) مشاهير علماء الأمصار ١٢٧.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ١٨٣.

وقال الذهبي[١]، وابن حجر[٢]: ثقة.

أقوال المجرحين:

قال الزهري: كان يتبع السبئية[٣]،

وقال أبو أسامة[٤] عنه، وأخيه الحسن: أحدهما مرجئ، والآخر شيعي[٥]، وذكره ابن الحذاء[٦] في رجال الموطأ في باب من نسب إلى شيء من الجرح فقال: كان صاحب

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٨٣.

(٢) تقريب التهذيب ٣٢١.

(٣) التاريخ الكبير ٥/ ١٨٧، وفي المعرفة والتاريخ للفسوي ٢/ ٧٣٧: وكان عبد الله جمع أحاديث السبئية. والسبئية هم أتباع عبد الله بن سبأ الذي غلا في على رضى الله عنه، وزعم أنه كان نبيا ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله، ودعا إلى ذلك قوما من غواة الكوفة ورفع خبرهم إلى على رضى الله عنه فأمر بإحراق قوم منهم، وقد زعم أن عليا حي لم يمت ففيه الجزء الإلهي ولا يجوز أن يستولى عليه، وهو الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته، والبرق تبسمه، وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا، وهو أول من أظهر القول بالنص على إمامة علي ﷺ، ومنه انشعبت أصناف الغلاة، وهم أول فرقة قالت بالتوقف والغيبة والرجعة، وتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي ﷺ.
الفرق بين الفرق ٢٢٣، الملل والنحل ١/ ١٧٢.

(٤) حماد بن أسامة الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته كان من أئمة العلم النساك وثقه غير واحد، وقال عنه أحمد: ثقة كان أعلم الناس بأمور الناس وأخبار أهل الكوفة، وقال أيضا: كان صحيح الكتاب ضابطا للحديث كيسا صدوقا، وقال أيضا: كان ثبتا ما كان أثبته لا يكاد يخطىء، روى له الجماعة، مات سنة ٢٠١هـ.
الجرح والتعديل ٣/ ١٣٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٧٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٥.

(٥) تهذيب الكمال ١٦/ ٨٧، وقد نقله المزي عن العجلي، ولم أجده في معرفة الثقات.

(٦) العلامة المحدث محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن عبد الله التميمي أبو عبد الله القرطبي المالكي المعروف بابن الحذاء كان عالما بالفقه والحديث، ولد سنة ٣٤٨هـ، وتوفي سنة ٤١٦هـ، ولي قضاء أشبيلية ثم سرقسطة، له من الكتب الإنباه عن أسماء الله، البشرى في تعبير الرؤيا، التعريف بمن ذكر في الموطأ من الرجال والنساء، وغيرها.
سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٤٤، شذرات الذهب ٣/ ٢٠٦، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٢٢٦.

الشيعة فأوصى إلى محمد بن علي بن عباس[(١)].

التَّرجيح:

هو ثقة وثقه غير واحد منهم النسائي، لكنه نسب للتشيع، وقول الزهري: «كان يتبع السبئية» الظاهر أنه يعني الشيعة فيوافق قول أبي أسامة، ولو كان من أتباع عبد الله بن سبأ ما وثقه أحد من أهل العلم، فهو ثقة على تشيعه، وقد تعقب الذهبي كلام ابن الحذاء بقوله: ما ذا - بحمد الله - جرح[(٢)].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[(٣)]، وقال الكلاباذي[(٤)]، والباجي[(٥)]: روى له البخاري مقرونا، وقال ابن حجر: قرنه الزهري بأخيه الحسن[(٦)].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في أربعة مواضع من صحيحه مقرونا:

الأول: في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٧/ ٥٤٩/ ٤٢١٦) قال: حدثني يحيى بن قزعة، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله، والحسن، ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ: «نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية».

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٨٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٨٣.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٠.

(٤) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٢٤.

(٥) التعديل والتجريح ٢/ ٨٢٥.

(٦) تقريب التهذيب ٣٢١.

الثاني: أخرجه في كتاب النكاح، باب نهي رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة (٩/ ٧١/ ٥١١٥) قال: حدثنا مالك بن إسماعيل، حدثنا ابن عيينة، أنه سمع الزهري بنحوه.

الثالث: في كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية (٩/ ٥٧٠/ ٥٥٢٣) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن ابن شهاب بنحوه.

الرابع: في كتاب الحيل، باب الحيلة في النكاح (١٢/ ٣٤٩/ ٦٩٦١) قال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن عبيد الله بن عمر، حدثنا الزهري بنحوه.

هكذا وقع له مقرونا[1] بأخيه الحسن[2].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب النكاح، باب نكاح المتعة (٢/ ١٠٢٧/ ١٤٠٧)، وفي كتاب الصيد، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (٣/ ١٥٣٧/ ١٤٠٧) من طرق عن الزهري مقرونا.

(٢) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني ثقة فقيه يقال: إنه أول من تكلم في الإرجاء، روى له الجماعة، مات سنة مائة أو قبلها بسنة. تقريب التهذيب ١٦٤.

[٣٥/٥١] عبد الله بن يزيد المدني

عبد الله بن يزيد المخزومي المدني المقري الأعور أبو عبد الرحمن روى عن زيد أبي عياش، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وأبي سلمة بن عبد الرحمن (خ)، وعروة بن الزبير، وعنه يحيى بن أبي كثير، ومالك(خ)، وإسماعيل بن أمية، روى له الجماعة[١]، مات سنة ١٤٨هـ[٢].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال أحمد[٣]، وابن معين[٤]، والنسائي[٥]: ثقة وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال ثقة، فقيل له: حجة؟ قال: إذا روى عنه مالك، ويحيى بن أبي كثير، وأسامة بن زيد فهو حجة[٦]، وذكره ابن حبان[٧]، وابن شاهين[٨] في الثقات، وقال العجلي مدني ثقة[٩]، وقال الذهبي[١٠]، ابن حجر[١١]: ثقة.

---

(١) تهذيب الكمال ١٦/ ٣١٨.

(٢) تقريب التهذيب ٣٣٠.

(٣) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٢/ ٤٨٣.

(٤) تاريخ الدوري ١/ ٢١٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٦/ ٣١٨.

(٦) الجرح والتعديل ٥/ ١٩٨.

(٧) الثقات ٧/ ١٢.

(٨) تاريخ أسماء الثقات ١٨٣.

(٩) تهذيب التهذيب ٦/ ٧٥، وقد زاده محقق معرفة الثقات نقلا عن تهذيب التهذيب ٢/ ٦٥.

(١٠) الكاشف ١/ ٦٠٩.

(١١) تقريب التهذيب ٣٣٠.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال الكلاباذي: روى له البخاري مقرونا[١]، وذكر الباجي ما يفيد ذلك[٢].

قلت: قد أحسن الإمام الكلاباذي فلم يذكره في الباب الذي خصصه للمقرونين، وكذا الإمام الحاكم فلم يذكره فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وذلك لثبوت كونه حجة.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب تقصير الصلاة، باب إذا صلى قاعدا (٢/ ٦٨٦/ ١١١٩) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن يزيد، وأبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالسا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين - أو أربعين - آية قام فقرأها وهو قائم، ثم يركع، ثم سجد يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك، فإذا قضى صلاته نظر: فإن كنت يقظى تحدث معي، وإن كنت نائمة اضطجع.

هكذا أخرجه مقرونا بسالم بن أبي أمية[٣]، وهكذا وقع له الحديث مقرونا[٤].

---

(١) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٣٥.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٨٥٣.

(٣) سالم بن أبي أمية أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله التيمي المدني ثقة ثبت وكان يرسل، روى له الجماعة، مات سنة ١٢٩هـ. تقريب التهذيب ٢٢٦.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائما وقاعدا (١/ ٥٠٥/ ٧٣١) قال: وحدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن عبد الله بن يزيد، وأبي النضر بنحوه، دون قولها: «فإذا قضى صلاته نظر: فإن كنت يقظى تحدث معي، وإن كنت نائمة اضطجع».

[٣٦/٥٢] عبد الرحمن بن يزيد بن جارية

عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري أبو محمد المدني أخو عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه ولد في عهد النبي ﷺ وروى خنساء بنت خذام (خ)، وعمه مجمع بن جارية، وعمر بن الخطاب، وعنه ابن أخيه يعقوب بن مجمع، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (خ)، والزهري، روى له البخاري، والأربعة، مات سنة٩٣هـ[١].

أقوال أئمة الجرح والتعديل

قال الأعرج[٢]: ما رأيت رجلا بعد الصحابة أفضل منه[٣]، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال العجلي[٦]، والدارقطني[٧]: ثقة، وقال ابن خلفون: هو أجل من أن يقال فيه: «ثقة»[٨]، وقال ابن حجر: يقال: ولد في حياة

---

(١) تهذيب الكمال ١٨/ ١٠.

(٢) الإمام الحافظ المقرىء أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني الأعرج، جود القرآن وأقرأه وكان يكتب المصاحف، و يقال: إنه أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش، وثقه ابن المديني، وأبو زرعة، وغيرهما، وروى له الستة، سافر في آخر عمره إلى مصر ومات مرابطا بالإسكندرية سنة ١١٧هـ. الجرح والتعديل ٥/ ٢٩٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ٩٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٠.

(٣) التاريخ الكبير ٥/ ٣٦٣.

(٤) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٨٦.

(٥) الثقات ٥/ ١١٠.

(٦) معرفة الثقات ٢/ ٩١.

(٧) سؤالات الحاكم ١٥٩.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٣.

النبي ﷺ وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[١].

الترجيح:

هو أجل من أن يقال فيه: «ثقة» كما قال ابن خلفون، ويكفيه قول الأعرج: ما رأيت رجلا بعد الصحابة أفضل منه.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال الكلاباذي[٣]، والباجي[٤]: روى له البخاري مقرونا، وذكر الحافظ في الفتح ما يفيد أن البخاري لم يخرج له إلا حديثا واحدا مقرونا[٥].

قلت: لا يحسن عده فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وقد أحسن الإمام الكلاباذي فلم يذكره في الباب الذي خصصه للمقرونين، وذلك لثبوت كونه حجة.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في ثلاثة مواضع:

الأول: في كتاب النكاح، باب إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود (٩/ ١٠١/ ٥١٣٨، ٥١٣٩) قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الرحمن، ومجمع، ابني يزيد بن جارية، عن خنساء بنت خذام الأنصارية، أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحه.

---

(١) تقريب التهذيب ٣٥٣.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١١.

(٣) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٥٧.

(٤) التعديل والتجريح ٢/ ٨٧٩.

(٥) فتح الباري ٩/ ١٠١.

حدثنا إسحاق، أخبرنا يزيد، أخبرنا يحيى، أن القاسم بن محمد، حدثه: أن عبد الرحمن بن يزيد، ومجمع بن يزيد، حدثاه: أن رجلا يدعى خذاما أنكح ابنة له، نحوه.

الثاني: في كتاب الإكراه، باب لا يجوز نكاح المكره (١٢/ ٣٣٣/ ٦٩٤٥) قال: حدثنا يحيى بن قزعة، حدثنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الرحمن، ومجمع، ابني يزيد بن جارية الأنصاري، عن خنساء بنت خذام الأنصارية: أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأتت النبي ﷺ فرد نكاحها.

الثالث: في كتاب الحيل، باب في النكاح (١٢/ ٣٥٦/ ٦٩٦٩) حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا يحيى بن سعيد، عن القاسم: أن امرأة من ولد جعفر، تخوفت أن يزوجها وليها وهي كارهة، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار: عبد الرحمن ومجمع ابني جارية، قالا: فلا تخشين، فإن خنساء بنت خذام أنكحها أبوها وهي كارهة، فرد النبي ﷺ ذلك» .

قال سفيان: وأما عبد الرحمن، فسمعته يقول: عن أبيه: «إن خنساء...»[(١)].

هكذا أخرجه من عدة طرق عن القاسم بن محمد مقرونا بأخيه مجمع بن يزيد وقد قيل: إنه صحابي[(٢)]، وهكذا وقع له الحديث مقرونا[(٣)].

(١) يعني أن عبد الرحمن بن القاسم قصر في سنده فرواه عن أبيه مرسلا، ولم يذكر عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، ولا أخاه. أفاده الحافظ في الفتح ١٢/ ٣٥٧.

(٢) مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري روى عن النبي ﷺ وعن خنساء بنت خدام، وعتبة بن عويم بن ساعدة وعنه ابنه يعقوب، والقاسم بن محمد، وعكرمة بن سلمة بن ربيعة، وهو ابن أخي مجمع بن جارية، وقيل: هما واحد ينسب تارة إلى أبيه وتارة إلى جده، قال البخاري، وابن حبان: له صحبة، وقال أبو حاتم الرازي: هو ممن حفظ القرآن على عهد رسول الله ﷺ، ونفى الحافظ في الفتح أن يكون له صحبة، وقال: «إنما هي لعمه مجمع بن جارية» مع أنه أثبتها له في التقريب، التاريخ الكبير ٧/ ٤٠٨، الجرح والتعديل ٨/ ٢٩٥، الثقات ٣/ ٣٨٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤، الإصابة ٥/ ٧٧٧، فتح الباري ٩/ ١٠١، تقريب التهذيب ٥٢٠.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب النكاح، باب جامع ما لا يجوز من النكاح (٢/ ٥٣٥/ ٢٥) بمثل حديثه عند البخاري.

[٣٧/٥٣] عبد العزيز بن محمد الدراوردي

عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدَّرَاوَرْدي[١] أبو محمد المدني روى عن ثور بن زيد الديلي (خ) وحميد الطويل، ويزيد بن الهاد (خ)، وعنه الشافعي، وابن مهدي، وإبراهيم بن حمزة (خ)، روى له الستة، مات سنة ١٨٦ هـ وقيل بعدها[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال مصعب الزبيري: كان مالك يوثق الدراوردي[٣]، وقال ابن المديني: هو عندنا ثقة ثبت[٤]، وقال أحمد: كان معروفا بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صحيح وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطىء وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر[٥]، وقال ابن معين: لا بأس به[٦]، وقال أيضا: ثقة[٧]، وقال أيضا: ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه[٨]، وقال أيضا: حفظه ليس بشيء كتابه أصح[٩]، وقال النسائي: ليس به بأس وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر[١٠]،

(١) بفتح الدال والراء وسكون الألف وفتح الواو وسكون الراء الثانية وفي آخرها دال مهملة، كان أبوه من دارابجرد وهي محلة بنيسابور، فاستثقلوا أن يقولوا دارابجردي فقالوا دراوردي.
الأنساب ٥/ ٢٩٢، اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٤٩٦

(٢) تهذيب الكمال ١٨/ ١٨٧.

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٥.

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ٥١.

(٥) الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٥.

(٦) تاريخ الدارمي ١٥٦.

(٧) تاريخ الدارمي ١١٨.

(٨) رواية الهيثم بن طهمان ٨٤.

(٩) رواية الهيثم بن طهمان ١٠٢.

(١٠) تهذيب الكمال ١٨/ ١٩٤.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ[١]، وقال العجلي: ثقة[٢]، وقال الساجي: كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم[٣]، وقال الذهبي: صدوق غيره أقوى منه[٤]، وقال أيضا: حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن[٥]، وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر[٦].

أقوال المجرحين:

قال النسائي: ليس بالقوي[٧]، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ ربما حدث من حفظه الشيء فيخطيء[٨]، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يغلط[٩]، وذكره العقيلي في الضعفاء[١٠].

الترجيح:

هو صدوق إذا حدث من حفظه وقعت منه أوهام لكنه ضابط لكتابه، وهذا هو ما يفيده كلام أحمد وابن معين، فما جاء فيه من توثيق محمول على أنه ضابط لكتابه، وما ورد فيه من تضعيف محمول على حفظه.

---

(١) الثقات ٧/ ١١٦.

(٢) معرفة الثقات ٢/ ٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٥.

(٤) الميزان ٢/ ٦٣٣، المغني ٢/ ٣٩٩.

(٥) سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٦٨.

(٦) تقريب التهذيب ٣٥٨.

(٧) تهذيب الكمال ١٨/ ١٩٤.

(٨) الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٥.

(٩) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٦٠٢.

(١٠) كتاب الضعفاء ٣/ ٤٨٤.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال الباجي[٣]، والمزي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]: روى له البخاري مقرونا، وعده الحافظ فيمن أخرج له البخاري متابعة[٧]، وقال: لم يخرج له البخاري إلا متابعة أو مقرونا[٨].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له البخاري سبعة[٩] أحاديث مقرونا في ستة منها بعبد العزيز بن أبي حازم[١٠]، والسابع أخرجه مضموما إلى إسناد سابق تابعه فيه سليمان بن بلال[١١] وهي:

الأول: في كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة (٢/ ١٤/ ٥٢٨)

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦١، النسخة الخطية ٣٦٩/ب.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٢.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٨٩٦.

(٤) تهذيب الكمال ١٨/ ١٩٤.

(٥) تذهيب التهذيب ٦/ ١١٩.

(٦) هُدَى الساري ٤٤١.

(٧) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٨) فتح الباري ٨/ ٥١٠، ١١/ ١٧٠.

(٩) قال ابن حجر في الهدي ٤٤١: روى له البخاري حديثين قرنه فيهما بعبد العزيز بن أبي حازم وغيره وأحاديث يسيرة أفرده لكنه أوردها بصيغة التعليق في المتابعات، **قلت**: إنما روى له سبعة أحاديث قرنه في ستة منها بعبد العزيز بن أبي حازم، وكرر منها حديثين في موضعين آخرين كما سيأتي.

(١٠) عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني صدوق فقيه، روى له الجماعة، مات سنة ١٨٤ هـ، وقيل قبل ذلك. تقريب التهذيب ٣٥٦.

(١١) سليمان بن بلال التيمي أبو محمد المدني ثقة روى له الجماعة، مات سنة ١٧٧. تقريب التهذيب ٢٥٠.

قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثني ابن أبي حازم، والدراوردي، عن يزيد يعني ابن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسا، ما تقول: ذلك يبقي من درنه « قالوا: لا يبقي من درنه شيئا، قال: «فذلك مثل الصلوات الخمس، يمحو الله به الخطايا» .

الثاني: في كتاب صلاة التراويح باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر (٤/ ٣٠٥/ ٢٠١٨) قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثني ابن أبي حازم، والدراوردي، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر، فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي، ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه، ورجع من كان يجاور معه، وأنه أقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها، فخطب الناس، فأمرهم ما شاء الله، ثم قال: «كنت أجاور هذه العشر، ثم قد بدا لي أن أجاور هذه العشر الأواخر، فمن كان اعتكف معي فليثبت في معتكفه، وقد أريت هذه الليلة، ثم أنسيتها، فابتغوها في العشر الأواخر، وابتغوها في كل وتر، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين» ، فاستهلت السماء في تلك الليلة فأمطرت، فوكف المسجد في مصلى النبي ﷺ ليلة إحدى وعشرين، فبصرت عيني رسول الله ﷺ ونظرت إليه انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء.

الثالث: في كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب (٧/ ٢٣٣/ ٣٨٨٥) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثنا ابن الهاد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنه سمع النبي ﷺ وذكر عنده عمه، فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه» .

حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا ابن أبي حازم والدراوردي، عن يزيد بهذا، وقال « تغلي منه أم دماغه»[١].

وقد أخرجه تاما في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (١١/ ٤٢٥/ ٦٥٦٤) قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا ابن أبي حازم، والدراوردي، عن يزيد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أنه سمع رسول الله ﷺ وذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه، يغلي منه أم دماغه» .

الرابع: في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] (٨/ ٣٩٢/ ٤٧٩٨) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، قال: حدثني ابن الهاد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، قال: قلنا: يا رسول الله هذا التسليم فكيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد عبدك ورسولك، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم» قال أبو صالح عن الليث: «على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم».

حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا ابن أبي حازم والدراوردي، عن يزيد، وقال: «كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد، وآل محمد، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم».

وقد أخرجه تاما في كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ (١١/ ١٥٧/ ٦٣٥٨) قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا ابن أبي حازم، والدراوردي، عن يزيد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، قال: قلنا: يا رسول الله، هذا السلام عليك،

---

(١) هذا الإسناد ساقط من طبعة فتح الباري التي أعزو إليها وهي طبعة المكتبة السلفية، وهو موجود في الطبعة السلطانية ٥/ ٥٢.

فكيف نصلي؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد عبدك ورسولك، كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم» .

الخامس: في كتاب التعبير، باب: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة (١٢/ ٣٩٠/ ٦٩٨٨) قال: حدثني إبراهيم بن حمزة، حدثني ابن أبي حازم، والدراوردي، عن يزيد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة» .

السادس: في كتاب التعبير، باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها (١٢/ ٤٤٩/ ٧٠٤٥) قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثني ابن أبي حازم، والدراوردي، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها، فإنها من الله، فليحمد الله عليها وليحدث بها، وإذا رأى غير ذلك مما يكره، فإنما هي من الشيطان، فليستعذ من شرها، ولا يذكرها لأحد، فإنها لن تضره» .

والسابع: في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣] (٨/ ٥١٠/ ٤٨٩٧) قال: حدثني عبد العزيز بن عبد الله، قال: حدثني سليمان بن بلال، عن ثور، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كنا جلوسا عند النبي ﷺ فأنزلت عليه سورة الجمعة: وآخرين منهم لما يلحقوا بهم قال: قلت: من هم يا رسول الله؟ فلم يراجعه حتى سأل ثلاثا، وفينا سلمان الفارسي، وضع رسول الله ﷺ يده على سلمان، ثم قال: «لو كان الإيمان عند الثريا، لناله رجال -أو رجل- من هؤلاء» .

حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب، حدثنا عبد العزيز، أخبرني ثور، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لناله رجال من هؤلاء».

[٣٨/٥٤] عبد الملك بن إبراهيم الجدي

عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي[١] أبو عبد الله القرشي روى عن إبراهيم بن طهمان، وشعبة (خ)، وحماد بن سلمة، وعنه الحميدي، وعبد الله بن منير (خ)، وأحمد بن منصور الرمادي، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، مات سنة ٢٠٥هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أبو زرعة: لا بأس به[٣]، وقال أبو حاتم: شيخ[٤]، وقال الدارقطني: ثقة[٥]، وقال أحمد بن محمد بن أبي بزة[٦]: حدثنا عبد الملك بن إبراهيم الثقة المأمون[٧]، وقال أبو عبد الرحمن المقري[٨]: هو أحفظ مني[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]،

---

(١) بضم الجيم وتشديد الدال: نسبة إلى «جُدَّة» بليدة بساحل مكة. اللباب لابن الأثير ١/ ٢٦٥.

(٢) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٨٠.

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٣٤٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) سؤالات الحاكم ١٦١.

(٦) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة، إمام في القراءة أذن في المسجد الحرام أربعين سنة، سمع منه أبو حاتم الرازي وقال: هو ضعيف الحديث لا أحدث عنه، وقال العقيلي: منكر الحديث ويوصل الأحاديث، توفي سنة ٢٥٠ هـ، الجرح والتعديل ٢/ ٧١، معرفة القراء الكبار ١/ ١٧٣، الميزان ١/ ١٤٤، لسان الميزان ١/ ٣٨٢.

(٧) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٨٢.

(٨) عبد الله بن يزيد المخزومي المدني المقري الأعور أبو عبد الرحمن شيخ الحرم، وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وغيرهم، أقرأ القرآن ستة وسبعين عاما، وأخذ عنه القراءات عدد كثير، روى له الستة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، تهذيب الكمال ١٦/ ٣١٨، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٦٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٧٥.

(٩) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٨٢.

(١٠) الثقات ٨/ ٣٧٨.

وقال الذهبي: وثق(١)، وقال ابن حجر: صدوق(٢).

أقوال المجرحين:

قال الساجي: روى عن شعبة حديثا لم يتابع عليه(٣).

الترجيح:

هو صدوق كما يفيده كلام أبي زرعة، وأبي حاتم فقولهما مقدم على توثيق الدارقطني، ولعله توسع في إطلاق لفظ الثقة، وعلى قول ابن أبي بزة لضعفه ولأن نقد الرجال ليس من صناعته، وقول المقري يمكن حمله على التواضع لأنه أوثق من الجدي بلا شك، وروايته حديثا واحدا لم يتابع عليه لا يضره.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا(٤)، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين(٥)، وقال المزي(٦)، والذهبي(٧): روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور

---

(١) الكاشف ١/ ٦٦٣

(٢) تقريب التهذيب ٣٦٢.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٢.

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٢، النسخة الخطية ٣٧٠/أ.

(٥) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٢.

(٦) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٨١.

(٧) تذهيب التهذيب ٦/ ١٣٨، والكاشف ١/ ٦٦٣.

(٥/ ٣٠٩/ ٢٦٥٣) قال: حدثنا عبد الله بن منير، سمع وهب بن جرير، وعبد الملك ابن إبراهيم، قالا: حدثنا شعبة، عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس ﷺ، قال: سئل النبي ﷺ عن الكبائر قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وشهادة الزور».

هكذا أخرجه مقرونا بوهب بن جرير[١].

(١) وهب بن جرير بن حازم بن زيد أبو عبد الله الأزدي البصري ثقة، روى له الجماعة، مات سنة ٢٠٦هـ. تقريب التهذيب ٥٨٥.

[٠٠/٣٩] عبد الملك بن أعين الكوفي[1]

[٥٥/٤٠] عبد الملك بن أبي بكر المخزومي

عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي المدني روى عن أبيه (خ)، وخارجة بن زيد بن ثابت، وخلاد بن السائب، وعنه الزهري (خ)، وابن جريج، ويحيى بن سعيد الأنصاري، روى له الستة، مات في أول خلافة هشام بن عبد الملك[2].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال النسائي[3]، وابن سعد[4]، و العجلي[5]: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال الذهبي: ثقة شريف[7]، وقال ابن حجر: ثقة[8].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[9]، وقال الكلاباذي: روى عنه الزهري بعد حديث تقدمه[10].

---

(١) سبقت ترجمته رقم [١٨].

(٢) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٨٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٩٠.

(٤) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٤٤٨.

(٥) معرفة الثقات ٢/ ١٠١.

(٦) الثقات ٧/ ٩٣.

(٧) الكاشف ١/ ٦٦٣.

(٨) تقريب التهذيب ٣٦٢.

(٩) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٣.

(١٠) رجال صحيح البخاري ٢/ ٤٧٨.

وقال الذهبي: قرنه البخاري بغيره[١].

قلت: لا يحسن عده فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وقد أحسن الإمام الكلاباذي فلم يذكره في الباب الذي خصصه للمقرونين، وذلك لثبوت كونه حجة.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

كتاب الأشربة، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠] (١٠/ ٣٣/ ٥٥٧٨) قال: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن، وابن المسيب، يقولان: قال أبو هريرة ﵁: إن النبي ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن».

قال ابن شهاب: وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: أن أبا بكر، كان يحدثه عن أبي هريرة، ثم يقول: كان أبو بكر يلحق معهن: «ولا ينتهب نهبة ذات شرف، يرفع الناس إليه أبصارهم فيها، حين ينتهبها وهو مؤمن».

هكذا وقع له مقرونا بإسناد آخر[٢]، وفيه زيادة أخرجها في موضع آخر من حديث أبي هريرة[٣].

---

(١) تاريخ الإسلام ٧/ ١٥٧.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (١/ ٧٦/ ٥٧) قال: حدثني حرملة بن يحيى بن عبد الله بن عمران التجيبي، أنبأنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، يقولان: قال أبو هريرة: إن رسول الله ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» قال ابن شهاب: فأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر كان يحدثهم هؤلاء عن أبي هريرة، ثم يقول وكان أبو هريرة يلحق معهن: «ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن».

(٣) في كتاب المظالم والغصب، باب النهبى بغير إذن صاحبه (٥/ ١٤٣/ ٢٤٧٥) حدثنا سعيد بن عفير، =

[٤١/٥٦] عبد الملك بن الصباح المسمعي

عبد الملك بن الصباح المِسْمَعي[(١)] أبو محمد البصري روى عن الأوزاعي، وشعبة (خ) وسفيان الثوري، وعنه إسحاق بن راهويه، ومحمد بن بشار (خ)، ومحمد بن يحيى الذهلي، روى له البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجة، مات سنة ١٩٩هـ[(٢)].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن معين: ثقة صدوق قد رأيته، لم أكتب عنه[(٣)]، وقال أيضا: ثقة[(٤)]، وقال أبو حاتم: صالح[(٥)]، وقال ابن قانع: كان ثقة[(٦)]، وذكره ابن حبان[(٧)]، وابن خلفون في الثقات[(٨)] وقال الذهبي: صدوق[(٩)]، وقال ابن حجر: صدوق[(١٠)].

= قال: حدثني الليث، حدثنا عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة، يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن».

(١) قال السمعاني: «هذه النسبة إلى المسامعة، وهي محلة بالبصرة نزلها المسمعيون فنسبت المحلة إليهم، وهي بفتح الميم الأولى، وكسر الثانية، والنسبة إليها مسمعي - بكسر الميم الأولى، وفتح الثانية - هكذا سمعنا مشايخنا يقولون» . الأنساب ١١/ ٣١٨.

(٢) تهذيب الكمال ١٨/ ٣٣١.

(٣) سؤالات ابن الجنيد ١٥٣.

(٤) معرفة الرجال [رواية ابن محرز ١٤٦].

(٥) الجرح والتعديل ٥/ ٣٥٤.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٣١٧.

(٧) الثقات ٨/ ٣٨٥.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٣١٧.

(٩) الكاشف ١/ ٦٦٥.

(١٠) تقريب التهذيب ٣٦٣.

أقوال المجرحين:

قال الخليلي: روى عن مالك، ويتهم بسرقة الأحاديث[١].

الترجيح:

هو صدوق كما يفيده قول أبي حاتم «صالح»، وقول ابن معين «ثقة» يمكن فهمه في ضوء قوله الآخر «ثقة صدوق» يعني أنه ليس في الدرجة العليا من الضبط، أما قول الخليلي: «روى عن مالك، ويتهم بسرقة الأحاديث» فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر بقوله: «لم أر في الرواة عن مالك للمخطيب، ولا للدارقطني أحدا يقال له: «عبد الملك بن الصباح» فإن كان محفوظا فهو غير المسمعي»[٢]، وقال أيضا: الذي يظهر لي أنه غير المسمعي فإن الصنعاني إما من صنعاء اليمن أو صنعاء دمشق وهذا بصري قطعا فافترقا[٣].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

عده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٤]، وقال تعليقا على حديثه في الصحيح: ماله في البخاري سوى هذا الموضع وقد أورد طريق معاذ عن معاذ عن شعبة عقبه إشارة إلى أنه لم ينفرد به[٥]، وقال أيضا: ليس عبد الملك بن الصباح من شرط الصحيح[٦]، وقال أيضا: لم أر له في البخاري سوى حديث واحد أورده في الدعوات مقرونا بمعاذ بن معاذ[٧].

---

(١) الإرشاد ١/ ٢٨٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥٣.

(٣) فتح الباري ١١/ ٢٠٠.

(٤) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٥) فتح الباري ١١/ ٢٠٠.

(٦) المصدر السابق.

(٧) هُدَى الساري ٤٤٢.

قلت: حديثه عند البخاري شبه مقرون حسب اصطلاح الكلاباذي كما تقدم شرحه.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت» (١١/ ١٩٩/ ٦٣٩٨، ٦٣٩٩) قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الملك بن صباح، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «رب اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري كله، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي خطاياي، وعمدي وجهلي وهزلي، وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير».

وقال عبيد الله بن معاذ، وحدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي ﷺ بنحوه.

حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا إسرائيل، حدثنا أبو إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى، وأبي بردة، أحسبه عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ أنه كان يدعو: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني. اللهم اغفر لي هزلي وجدي وخطاياي وعمدي، وكل ذلك عندي».

هكذا ضم إليه طريقا آخر معلقا تابعه فيه معاذ بن معاذ العنبري[(١)]، وفيه بيان الراوي المبهم في طريق عبد الملك بن الصباح، ثم أخرج له طريقا آخر توبع فيه متابعة قاصرة.

---

(١) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري القاضي ثقة متقن، روى له الجماعة، مات سنة ١٩٦هـ. تقريب التهذيب ٥٣٦.

[٤٢/٥٧] عبد الواحد بن واصل الحداد

عبد الواحد بن واصل أبو عبيدة الحداد البصري روى عن عثمان بن أبي رواد (خ) وخلف بن مهران، وبهز بن حكيم، وعنه أحمد، ويحيى بن معين، (خ) وعبد الله بن عون الخراز، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، مات سنة ١٩٠هـ[١].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد: لم يكن صاحب حفظ وكان كتابه صحيحا[٢]، وقال أيضا: كان قليل الغلط كثير الكتاب[٣]، وقال ابن معين: ثقة[٤]، وقال أيضا: كان من المتثبتين، ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتة، جيد القراءة لكتابه[٥]، وقال أيضا: كانت كتبه تحت حضنه[٦]، وقال أبو داود[٧]، والعجلي[٨]، ويعقوب بن سفيان[٩]، والدارقطني[١٠]، والخطيب[١١]: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث[١٢]، وقال الساجي: يحتمل لصدقه،

(١) تهذيب الكمال ١٨/ ٤٧٣.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٢٤، بحر الدم ١/ ٣١٢.

(٣) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٣.

(٤) تاريخ الدوري ٢/ ٣٧٧.

(٥) تاريخ بغداد ١١/ ٤.

(٦) المصدر السابق.

(٧) سؤالات الآجري ١٢٢، ١٧٣.

(٨) تاريخ بغداد ١١/ ٤.

(٩) المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٨.

(١١) تاريخ بغداد ١١/ ٣.

(١٢) تاريخ بغداد ١١/ ٥.

وقد روى عنه الناس[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقال الأزدي: له أحاديث غير مرضية عن شعبة وغيره إلا أنه في الجملة قد حمل عنه الناس ويحتمل لصدقه[٣]، وقال الذهبي: ثقة[٤]، وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه الأزدي بغير حجة[٥].

أقوال المجرحين:

حكى الأزدي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه ضعفه[٦].

الترجيح:

هو ثقة كما قال أكثر النقاد، ولكن ضبط كتابه أعلى من ضبط حفظه، فقد وقعت منه أغلاط قليلة كما قال أحمد، ولا عبرة بنقل الأزدي عن أحمد لأنه مجروح، وقد نقل غيره توثيق أحمد له، ومن لين حفظه لم يأت بحجة.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال الذهبي: خرج له البخاري فقرنه بآخر[٧]، وعده ابن حجر في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٨]، وقال: له في الصحيح حديث واحد في الصلاة من روايته عن

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٨.

(٢) الثقات ٨/ ٤٢٦.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٨.

(٤) الكاشف ١/ ٦٧٣.

(٥) تقريب التهذيب ٣٦٧.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٨.

(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧٧.

(٨) هُدَى الساري ٤٨٨.

عثمان بن أبي رواد عن الزهري عن أنس تابعه فيه محمد بن بكر البرساني عن عثمان[1].

قلت: حديثه عند البخاري شبه مقرون حسب اصطلاح الكلاباذي كما تقدم شرحه.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب مواقيت الصلاة، باب تضييع الصلاة عن وقتها (٢/ ١٧/ ٥٣٠) قال: حدثنا عمرو بن زرارة، قال: أخبرنا عبد الواحد بن واصل أبو عبيدة الحداد، عن عثمان بن أبي رواد، أخي عبد العزيز بن أبي رواد، قال: سمعت الزهري، يقول: دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: «لا أعرف شيئا مما أدركت إلا هذه الصلاة وهذه الصلاة قد ضيعت».

وقال بكر بن خلف: حدثنا محمد بن بكر البرساني، أخبرنا عثمان بن أبي رواد نحوه.

هكذا ضمه إلى هذا الطريق المعلق، وقد أخرج قبله مباشرة طريقا آخر بمعناه[2].

---

(١) هُدَى الساري ٤٤٣.

(٢) قال (٢/ ١٧/ ٥٢٩): حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا مهدي، عن غيلان، عن أنس، قال: «ما أعرف شيئا مما كان على عهد النبي ﷺ، قيل: الصلاة؟ قال: أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها».

[٤٣/٥٨] عبيد بن أبي مريم المكي

عبيد بن أبي مريم المكي روى عن عقبة بن الحارث (خ)، وعنه عبد الله بن أبي مليكة (خ)، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي [١]، من الثالثة [٢].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

ذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال ابن المديني: لا نعرفه[٤]، وقال أحمد: رجل روى عنه ابن أبي مليكة[٥]، وقال الذهبي: وثق[٦]، وقال أيضا: مجهول[٧]، وقال ابن حجر: مقبول[٨].

الترجيح:

هو مجهول كما قال الذهبي، لا يقبل حديثه إلا عند المتابعة كما أفاده قول الحافظ «مقبول»، ولا ينفعه توثيق ابن حبان لأنه يوثق المجاهيل، والبخاري إنما أخرج له في المتابعات.

---

(١) تهذيب الكمال ١٩/ ٢٣٢.

(٢) تقريب التهذيب ٣٧٨.

(٣) الثقات ٥/ ١٣٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ٦٨.

(٥) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله ٢/ ٥٢٤]

(٦) الكاشف ١/ ٦٩٢، الميزان ٣/ ٢٣.

(٧) ديوان الضعفاء ٢٠٧.

(٨) تقريب التهذيب ٣٧٨.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد في رواة المتابعات في صحيح البخاري، ولم يشر أحد ممن ألف في رجال البخاري أنه أخرج له مقرونا، وحديثه عند البخاري مقرون كما سيأتي.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب النكاح، باب شهادة المرضعة (٩/ ٥٦/ ٥١٠٤) قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا أيوب، عن عبد الله ابن أبي مليكة، قال: حدثني عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث، - قال: وقد سمعته من عقبة لكني لحديث عبيد أحفظ - قال: تزوجت امرأة، فجاءتنا امرأة سوداء، فقالت: أرضعتكما، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: تزوجت فلانة بنت فلان، فجاءتنا امرأة سوداء، فقالت لي: إني قد أرضعتكما، وهي كاذبة، فأعرض عني، فأتيته من قبل وجهه، قلت: إنها كاذبة، قال: «كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما، دعها عنك» وأشار إسماعيل بإصبعيه السبابة والوسطى، يحكي أيوب.

هكذا وقع له مقرونا[١]، وقد تابعه فيه عقبة بن الحارث[٢]، وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث الواحد[٣].

---

(١) هكذا أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب الشهادة في الرضاع (٤/ ٢١/ ٣٦٠٤)، الترمذي في كتاب الرضاع، باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع (٣/ ٤٤٨/ ١١٥١)، والنسائي في كتاب النكاح، باب الشهادة في الرضاع (٦/ ٤١٨/ ٣٣٣٠) من طريق أيوب السختياني قال: حدثني عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث قال: وسمعته من عقبة ولكني لحديث عبيد أحفظ، قال: تزوجت امرأة... الحديث بنحوه.

(٢) عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف النوفلي المكي صحابي من مسلمة الفتح، قيل: هو أبو سروعة قاتل خبيب بن عدي، بقي إلى بعد الخمسين، الاستيعاب ٣/ ١٠٧٢، الإصابة ٤/ ٥١٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٢، تقريب التهذيب ٣٩٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٩/ ٢٣٢.

[٥٩/٤٤] عبيد الله بن سلمان الأغر

عبيد الله بن سلمان الأغر وهو عبيد الله بن أبي عبد الله روى عن أبيه (خ)، وعنه موسى بن عقبة، ومالك (خ)، وسليمان بن بلال، روى له البخاري، والترمذي، وابن ماجة[١]، من السادسة[٢].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال ابن معين[٣]، وأبو داود[٤]، والنسائي[٥]: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال ابن عبد البر: أحد ثقات أهل المدينة[٨]، ووثقه ابن خلفون[٩]، وقال ابن حجر: ثقة.

الترجيح:

هو ثقة وثقه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، ولم يجرحه أحد، ولا يعارضه قول أبي حاتم: «لا بأس به» لما علم من تشدده.

---

(١) تهذيب الكمال ١٩/ ٥٥.

(٢) تقريب التهذيب ٣٧١.

(٣) تاريخ الدوري ٣/ ١٩٤.

(٤) تهذيب الكمال ١٩/ ٥٥.

(٥) تهذيب الكمال ١٩/ ٥٥.

(٦) الجرح والتعديل ٥/ ٣١٦.

(٧) الثقات ٧/ ١٤٤.

(٨) التمهيد ١٩/ ٢١٤.

(٩) إكمال تهذيب الكمال ٩/ ٢٦.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[(١)]، وقال الكلاباذي[(٢)] والمزي[(٣)]، وابن حجر[(٤)]: روى له البخاري مقرونا.

قلت: لا يحسن عده فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وقد أحسن الإمام الكلاباذي فلم يذكره في الباب الذي خصصه للمقرونين، وذلك لثبوت كونه حجة.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (٣/ ٧٦/ ١١٩٠) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن زيد بن رباح، وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام» .

هكذا أخرجه مقرونا بزيد بن رباح[(٥)] كما وقع له[(٦)].

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٢.

(٢) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٦٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٩/ ٥٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ١٧.

(٥) سبقت ترجمته رقم [٣٧].

(٦) هكذا أخرجه مالك في الموطأ، كتاب القبلة، باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ (١/ ١٩٦/ ٩).

[٤٥/٦٠] عبيد الله بن عبد الله بن عمر

عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني أبو بكر كان شقيق سالم روى عن أبيه، وأبي هريرة، وعنه ابنه القاسم، والزهري، ونافع، روى له الستة[١]، مات سنة ١٠٦هـ[٢].

أقوال أهل العلم فيه:

قال أبو زرعة[٣]، والنسائي[٤]، والعجلي[٥]: ثقة، و قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال ابن حجر: ثقة[٨].

رأي الباحث:

لم يختلف في توثيقه.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٩]، ولم أجد أحدا وافقه على ذلك،

(١) تهذيب الكمال ١٩/ ٧٧.

(٢) تقريب التهذيب ٣٧٢.

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٣٢٠.

(٤) تهذيب الكمال ١٩/ ٧٩.

(٥) معرفة الثقات ٢/ ١١١.

(٦) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٢٠١.

(٧) الثقات ٥/ ٦٤.

(٨) تقريب التهذيب ٣٧٢.

(٩) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١١.

وله عند البخاري حديث مفرد غير مقرون كما سيأتي، وقد اتفق على كونه ثقة فلا يحسن عده فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين:

الأول: في كتاب الحج، باب الصلاة بمنى (٣/ ٥٩٥/ ١٦٥٥) قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: صلى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، وأبو بكر، وعمر، وعثمان صدرا من خلافته.

تابعه عليه عند البخاري نافع مولى ابن عمر[(١)].

الثاني: في كتاب المحصر، باب إذا أحصر المعتمر (٤/ ٦/ ١٨٠٧)، وفي كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية (٧/ ٥٢١/ ٤١٨٥) قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، حدثنا جويرية، عن نافع، أن عبيد الله بن عبد الله، وسالم بن عبد الله، أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ليالي نزل الجيش بابن الزبير، فقالا: لا يضرك أن لا تحج العام، وإنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت، فقال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ، فحال كفار قريش دون البيت، فنحر النبي ﷺ هديه وحلق رأسه، وأشهدكم أني قد أوجبت العمرة إن شاء الله، أنطلق، فإن خلي بيني وبين البيت طفت، وإن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل النبي ﷺ وأنا معه» ، فأهل بالعمرة من ذي الحليفة، ثم سار ساعة، ثم قال: إنما شأنهما واحد، أشهدكم أني قد أوجبت حجة مع عمرتي، فلم يحل منهما حتى حل يوم النحر، وأهدى، وكان يقول: لا يحل حتى يطوف طوافا واحدا يوم يدخل مكة.

هكذا أخرجه في الموضعين مقرونا بسالم بن عبد الله بن عمر[(٢)].

---

(١) أخرجه في كتاب الجمعة، باب الصلاة بمنى (٢/ ٦٥٥/ ١٠٨٢) قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن عبيد الله، قال: أخبرني نافع، عن عبد الله بن عمر بنحوه.

(٢) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أحد الفقهاء السبعة كان ثبتا عابدا فاضلا، روى =

[٤٦/٦١] عثمان بن فرقد العطار

عثمان بن فَرْقَد[١] العطار، ويقال: أبو معاذ أبو عبد الله البصري روى عن هشام بن عروة (خ)، والأعمش، وجعفر بن محمد الصادق، وعنه محمد بن سلام (خ)، وعلي بن المديني، ومحمد بن عقبة، روى له البخاري، والترمذي [٢]، من الثامنة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث[٤]، وقال الذهبي: صدوق تكلم فيه[٥]، وقال أيضا: ما علمت به بأسا[٦]، وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف[٧].

أقوال المجرحين:

قال أبو زرعة: ضعيف الحديث[٨]، وقال أبو حاتم: شيخ بصرى والحديث الذي رواه عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن أبى رافع عن شقران مولى رسول الله ﷺ أنه

= له الجماعة، مات في آخر سنة ١٠٦ هـ. تقريب التهذيب ٢٢٦.

(١) بفاء وقاف وزن جعفر. فتح الباري ٤/ ٤٧٥.

(٢) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٥.

(٣) تقريب التهذيب ٣٨٦.

(٤) الثقات ٧/ ١٩٥.

(٥) من تكلم فيه وهو موثق ٣٦٩.

(٦) الميزان ٣/ ٥٢.

(٧) تقريب التهذيب ٣٨٦.

(٨) سؤالات البرذعي ٧٤.

ألقى في قبر النبي ﷺ قطيفة حديث منكر(١).

وقال الدارقطني: يخالف الثقات(٢)، وقال الأزدي: يتكلمون فيه(٣).

الترجيح:

هو صدوق لم يكتف ابن حبان بذكره في الثقات وإنما قال «مستقيم الحديث»، وقول أبي زرعة « ضعيف الحديث « جرح مبهم، وقول الدارقطني « يخالف الثقات» محمول على المخالفة القليلة جمعا بينه وبين قول ابن حبان « مستقيم الحديث»،

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ١٦٤.

وهذا الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر(٣/ ٣٥٦/ ١٠٤٧) قال: حدثنا زيد بن أخزم الطائي البصري قال: حدثنا عثمان بن فرقد، قال: سمعت جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: الذي ألحد قبر رسول الله ﷺ أبو طلحة، والذي ألقى القطيفة تحته شقران مولى رسول الله ﷺ، قال جعفر: وأخبرني عبيد الله بن أبي رافع قال: سمعت شقران يقول: أنا والله طرحت القطيفة تحت رسول الله ﷺ في القبر. قال الترمذي: حديث شقران حديث حسن غريب.

هكذا رواه عثمان بن فرقد على وجهين:

الأول: عن جعفر بن محمد عن أبيه هكذا مرسلا.

وقد تابعه عليه ابن جريج عند عبد الرزاق (٣/ ٤٧٧/ ٦٣٨٧)، وحفص بن غياث عند ابن أبي شيبة (٤/ ٥٥٢/ ١١٨٦٦)، وأنس بن عياض عند ابن سعد ٢/ ٢٦٠.

والثاني: عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع عن شقران مولى رسول الله ﷺ.

وهذا الوجه لم أجد أحدا تابعه عليه، وقد استنكره أبو حاتم، فإن قصد الإسناد - وهو الأقرب - فلعله لتفرد عثمان بن فرقد به دون من رواه عن جعفر بن محمد، وإن قصد المتن فقد روي من طرق أخرى منها ما أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب جعل القطيفة في القبر (٧/ ٣٨/ ٢٢٣٨) قال: حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا وكيع، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا غندر، ووكيع، جميعا عن شعبة، ح وحدثنا محمد بن المثنى، - واللفظ له - قال: حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا شعبة، حدثنا أبو جمرة، عن ابن عباس، قال: «جعل في قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء».

(٢) سؤالات الحاكم ١٦٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢/ ١٧٢.

ولا عبرة بكلام الأزدي لأنه مجروح، أما روايته حديثا منكرا - إن صح كونه منكرا - فلا يجعله ضعيفا إلا إذا كثر ذلك منه، فالفرق ظاهر بين من قيل فيه: منكر الحديث، ومن روى حديثا منكرا.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال الباجي[٣]، والمزي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]: روى له البخاري مقرونا، وقد عده الحافظ ابن حجر فيمن روى له البخاري في المتابعات[٧].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين مقرونين أحدهما موقوف:

الأول: في كتاب البيوع، باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم (٤/ ٤٧٤/ ٢٢١٢) قال: حدثني إسحاق، حدثنا ابن نمير، أخبرنا هشام، ح وحدثني محمد بن سلام، قال: سمعت عثمان بن فرقد، قال: سمعت هشام بن عروة، يحدث عن أبيه، أنه سمع عائشة ﵂، تقول: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦] أنزلت في والي اليتيم الذي يقيم عليه ويصلح في ماله، إن كان

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٥، النسخة الخطية ٣٧١/ ب.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٣.

(٣) التعديل والتجريح ٣/ ٩٥١.

(٤) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٦.

(٥) تذهيب التهذيب ٦/ ٣١٧.

(٦) هُدَى الساري ٤٤٥.

(٧) هُدَى الساري ٤٨٨.

فقيرا أكل منه بالمعروف.

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد سابق تابعه فيه عبد الله بن نمير[١].

الثاني: في كتاب المغازي، باب حديث الإفك (٧/ ٥٠٠/ ٤١٤٥) قال: حدثنا عثمان ابن أبي شيبة، حدثنا عبدة، عن هشام، عن أبيه، قال: ذهبت أسب حسان عند عائشة، فقالت: لا تسبه، فإنه كان ينافح عن رسول الله ﷺ، وقالت عائشة: استأذن النبي ﷺ في هجاء المشركين، قال «كيف بنسبي؟» قال: لأسلنك منهم كما تسل الشعرة من العجين.

حدثنا[٢] محمد بن عقبة، حدثنا عثمان بن فرقد، سمعت هشاما، عن أبيه، قال: سببت حسان وكان ممن كثر عليها.

هكذا أخرجه مضموما إلى حديث سابق تابعه فيه عبدة بن سليمان[٣].

والظاهر أنه قرنهما فرارا من تكرار الإسناد فقد أخرجهما في موضع آخر بنفس الإسناد الأول[٤].

---

(١) عبد الله بن نمير - بنون مصغر - الهمداني أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة، روى له الجماعة، مات سنة تسع وتسعين، ومائة. تقريب التهذيب ٣٢٧.

(٢) هكذا وقع في بعض النسخ، وفي أكثرها «وقال محمد» . فتح الباري ٧/ ٥٠٣.

(٣) عبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي ثقة ثبت، روى له الجماعة مات سنة ١٨٧ هـ، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب ٣٦٩.

(٤) الأول: أخرجه من طريق إسحاق بن منصور في كتاب التفسير، باب ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف (٨/ ٨٩/ ٤٥٧٥).

والثاني: أخرجه من طريق عثمان بن أبي شيبة في كتاب المناقب، باب من أحب أن لا يسب نسبه (٦/ ٦٣٩/ ٣٥٣١).

[٤٧/٦٢] عروة بن الحارث الكوفي

عروة بن الحارث أبو فروة الكوفي روى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، والشعبي (خ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعنه الأعمش، وسليمان التيمي، والسفيانان (خ)، روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي[١]، من الخامسة[٢].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال ابن معين: ثقة[٣]، وقال الحاكم: من أوثق التابعين بالكوفة[٤]، وذكره ابن حبان[٥]، وابن شاهين[٦] في الثقات، وقال الذهبي: ثقة[٧]، وقال ابن حجر: ثقة[٨].

رأي الباحث

هو ثقة وثقه ابن معين، وبالغ الحاكم في الثناء عليه، ولم يجرحه أحد.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٩]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم

---

(١) تهذيب الكمال ٢٠/ ٦.

(٢) تقريب التهذيب ٣٨٩.

(٣) تاريخ الدارمي ٢١٠.

(٤) المستدرك ٣/ ١٦٠.

(٥) الثقات ٥/ ١٩٧، ٧/ ٢٨٧.

(٦) تاريخ أسماء الثقات ٢٤٥.

(٧) تاريخ الإسلام ٨/ ٤٨٦.

(٨) تقريب التهذيب ٣٨٩.

(٩) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٤، النسخة الخطية ١/٣٧١.

البخاري منفردين[١]، وقال المزي[٢]، والذهبي[٣]، وابن حجر[٤]: روى له البخاري مقرونا.

قلت: قد اتفق على كونه ثقة، وكون حديثه عند البخاري مقرونا لا يكفي وحده في الدلالة على كونه غير معتمد عند الإمام البخاري.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب البيوع، باب الحلال بين والحرام بين (٤/ ٣٤٠/ ٢٠٥١) قال: حدثني محمد بن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي، عن ابن عون، عن الشعبي، سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه، سمعت النبي ﷺ ح

وحدثنا علي بن عبد الله، حدثنا ابن عيينة، حدثنا أبو فروة، عن الشعبي، قال: سمعت النعمان بن بشير، قال: سمعت النبي ﷺ ح

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا ابن عيينة، عن أبي فروة، سمعت الشعبي، سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ ح.

حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي فروة، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهة، فمن ترك ما شبه عليه من الإثم، كان لما استبان أترك، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم، أوشك أن يواقع ما استبان، والمعاصي حمى الله من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه».

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٥.

(٢) تهذيب الكمال ٢٠/ ٦.

(٣) تذهيب التهذيب ٦/ ٣٤١.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ١٦١.

هكذا أخرجه من ثلاثة طرق عنه مضموما إلى إسناد آخر تابعه فيه عبد الله بن عون[١]، ويفهم من كلام الحافظ ابن حجر أن البخاري عدد الطرق ليبين سماع الرواة بعضهم من بعض[٢].

---

(١) عبد الله بن عون بن أَرْطَبَان أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، روى له الجماعة، مات سنة مائة وخمسين على الصحيح. تقريب التهذيب ٣١٧.

(٢) قال في فتح الباري ٤/ ٣٤٠: أورده من طريقين عن الشعبي عنه والثانية من طريقين عن أبي فروة عن الشعبي فأورده أولا: من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي صرح تارة بالتحديث لابن عيينة عن أبي فروة، وثانيا: بالتصريح بسماع أبي فروة من الشعبي، وبسماع الشعبي من النعمان على المنبر وبسماع النعمان من رسول الله ﷺ، ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي فروة وساقه على لفظه كما صرح بذلك أبو نعيم في المستخرج. اهـ

[٤٨/٠٠] عطاء بن السائب[١]

[٤٩/٦٣] عطاء أبو الحسن السوائي

عطاء أبو الحسن السُّوَائي[٢] روى عن ابن عباس (خ) وعنه أبو إسحاق الشيباني (خ)، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي[٣]، من الرابعة[٤].

أقوال أهل العلم فيه:

قال الذهبي: لا يعرف[٥]، وقال ابن حجر: مقبول[٦].

رأي الباحث:

لم يوثقه أحد فيما أعلم، ولم يذكره البخاري في تاريخه، ولا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولا ابن حبان في الثقات، وليس له إلا هذا الحديث الواحد[٧] وقد جاء مقرونا، فهو مجهول لا يقبل حديثه إلا في المتابعات كما يفيده قول الحافظ ابن حجر: «مقبول».

---

(١) سبقت ترجمته رقم [٨].

(٢) بضم السين، وفتح الواو: نسبة إلى بني سواءة بن عامر بن صعصعة. الأنساب ٧/ ١٨٢.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠/ ١٣١.

(٤) تقريب التهذيب ٣٩٢.

(٥) نقله الحافظ في تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٥.

(٦) تقريب التهذيب ٣٩٢.

(٧) قال ابن حجرفي الفتح ٨/ ٩٥: لم أقف له على ذكر إلا في هذا الحديث.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[1]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[2]، وقال الباجي[3]، والمزي[4]، والذهبي[5]، وابن حجر[6]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا موقوفا في كتاب التفسير، باب ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩] (٨/ ٩٣/ ٤٥٧٩) قال: حدثنا محمد بن مقاتل، وفي كتاب الإكراه، باب من الإكراه (١٢/ ٣٣٥/ ٦٩٤٨) قال: حدثنا حسين بن منصور، قالا: حدثنا أسباط بن محمد، حدثنا الشيباني، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال الشيباني: وذكره أبو الحسن السوائي ولا أظنه ذكره، إلا عن ابن عباس ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾[النساء: ١٩] قال: «كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته، إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاءوا زوجوها، وإن شاءوا لم يزوجوها فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك».

هكذا وقع له مقرونا بعكرمة مولى ابن عباس[7] على الشك.

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٣، النسخة الخطية ٣٧٠/ ب.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٥.

(٣) التعديل والتجريح ٣/ ١٠٠٧.

(٤) تهذيب الكمال ٢٠/ ١٣١.

(٥) تذهيب التهذيب ٦/ ٣٦٨.

(٦) تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٥.

(٧) عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، روى له الجماعة، مات سنة =

[٥٠/٦٤] عمر بن العلاء المازني

عمر بن العلاء بن عمار المازني أبو حفص البصري روى عن نافع (خ)، وعنه عبد الله بن رجاء الغداني، وأبو غسان يحيى بن كثير (خ)، روى له البخاري[(١)]، من السابعة[(٢)].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال الذهبي: لا يكاد يعرف[(٣)]، وقال ابن حجر: مقبول[(٤)].

الترجيح:

هو مجهول، لم يذكره أحد بجرح ولا تعديل، ولا ينفعه تخريج البخاري له لأنه أخرج له في المتابعات، وقد اختلف فيه وفي معاذ بن العلاء هل هما أخوان أو شخص واحد وأن تسميته عمر خطأ كما سيأتي.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد فيمن أخرج له البخاري مقرونا، وحديثه عند البخاري شبه مقرون كما سيأتي.

= أربع ومائة وقيل بعد ذلك. تقريب التهذيب ٣٩٧.

وقد أخرجه مقرونا أبو داود في كتاب النكاح، باب قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء ١٩] (٢/ ٣٩٥/ ٢٠٨٩) قال: حدثنا أحمد بن منيع، وأخرجه النسائي في الكبرى، باب قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ (٦/ ٣٢١/ ١١٠٩٤) قال: أخبرنا أحمد بن حرب، وابن أبي حاتم في تفسيره ٣/ ٩٠٢ قال: حدثنا عمار بن خالد جميعا عن أسباط بن محمد بمثله.

(١) تهذيب الكمال ٢١/ ٤٧٥.

(٢) تقريب التهذيب ٤١٦.

(٣) تاريخ الإسلام ١٠/ ٣٧٣.

(٤) تقريب التهذيب ٤١٦.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٦/ ٦٩٦/ ٣٥٨٣) قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى بن كثير أبو غسان، حدثنا أبو حفص واسمه عمر بن العلاء، أخو أبي عمرو بن العلاء، قال: سمعت نافعا، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «كان النبي ﷺ يخطب إلى جذع، فلما اتخذ المنبر تحول إليه فحن الجذع فأتاه فمسح يده عليه» .

وقال عبد الحميد: أخبرنا عثمان بن عمر، أخبرنا معاذ بن العلاء، عن نافع بهذا، ورواه أبو عاصم، عن ابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .

هكذا علق البخاري بعده طريقين تابعه في الطريق الأول: أخوه معاذ بن العلاء[1].

---

(١) معاذ بن العلاء بن عمار المازني أبو غسان البصري صدوق، روى له الترمذي، من السابعة. تقريب التهذيب ٥٣٦.

وقد أخرجه من طريقه الدارمي (١/ ٢٩/ ٣١)، وابن حبان (١٤/ ٤٣٥/ ٦٥٠٦)، والبيهقي (٣/ ١٩٦/ ٥٤٩١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤/ ٣٩٠.

وقد أخرجه الترمذي في كتاب الجمعة، باب ما جاء في الخطبة على المنبر (٢/ ٣٧٩/ ٥٠٥) قال: حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس قال: حدثنا عثمان بن عمر، ويحيى بن كثير أبو غسان العنبري، قالا: حدثنا معاذ بن العلاء، عن نافع... بنحوه.

هكذا رواه من الطريقين فقال: «معاذ بن العلاء».

وقد ذهب أحمد، والدارقطني، وغيرهما إلى أن ذكر أبي حفص بن العلاء هنا خطأ، وأن الصواب معاذ ابن العلاء، ووافقهما على هذا المزي في تهذيب الكمال ٢١/ ٤٧٦، والذهبي في الكاشف ٢/ ٦٧.

قال الدارقطني كما في التعديل والتجريح ٣/ ٩٤٣: سماه البخاري عمر وإنما هو معاذ فجعله واحدا.

وقال الحاكم أبو أحمد كما في تهذيب الكمال ٢١/ ٤٧٧: الله أعلم أهما أخوان أحدهما يسمى عمر والآخر معاذ وحدثا بحديث واحد عن نافع، أو أحدهما محفوظ والآخر غير محفوظ، والمشهور من أولاد العلاء أبو عمرو، وأبو سفيان، ومعاذ فأما أبو حفص فلا أعرفه إلا في الحديثين اللذين ذكرتهما والله أعلم بصحة ذلك. =

وتابعه في الطريق الثاني: عبد العزيز بن أبي رواد(١)، وأورد بعده شاهدا من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه(٢).

= وقال المزي في تهذيب الكمال ٢١/ ٤٧٦: قد اختلفوا على يحيى بن كثير فيه إن كان محمد بن المثنى قد حفظه عنه، وإلا فالوهم فيه من محمد بن المثنى والله أعلم، والصحيح معاذ بن العلاء قاله أحمد بن حنبل، والدارقطني وغير واحد، وكذلك رواه وكيع، وغير واحد عن معاذ بن العلاء وليس له من المسند فيما قيل غير هذا الحديث الواحد، ولم يذكر البخاري عمر بن العلاء هذا في التأريخ.

قلت: ذكر غير واحد أن للعلاء والد أبي عمرو أربعة أولاد منهم عمر، قال ابن مجاهد كما في تاريخ مدينة دمشق ٦٧/ ١٠٥: كان ولد العلاء بن عمار أربعة أبو سفيان واسمه شقيق بن العلاء، ومعاذ بن العلاء، وأبو حفص عمر بن العلاء، وأبو عمرو زبان بن العلاء وكان آخرهم موتا أبو عمرو بن العلاء.

وقال النسائي في كتاب الإخوة كما في تهذيب الكمال ٢١/ ٤٧٧: إخوة أربعة معاذ، وأبو عمرو، وأبو سفيان، وعمر بنو العلاء.

وقال ابن معين كما في تاريخ الدوري ٢/ ٤٣٣: أبو حفص بن العلاء أخو أبي عمرو بن العلاء.

وليس هناك ما يمنع أن يرويه معاذ بن العلاء، وأخوه عمر عن نافع طالما صحت الرواية بذلك، خاصة وقد جاء في عدة طرق تسميته بأبي حفص بن العلاء، ومعاذ كنيته أبو غسان، وصنيع البخاري ظاهر جدا في تصحيح الروايتين لأنه نص على تسمة أبي حفص المذكور في الإسناد، ثم أورد الرواية الأخرى، قال الحافظ في فتح الباري ٦/ ٦٠٢: تسمية أبي حفص لم أرها إلا في رواية البخاري والظاهر أنه هو الذي سماه.

ورواية الترمذي لا تكفي في لإثبات الاختلاف على يحيى بن كثير لأنه جمع بين الإسنادين، ولعله رأى أنهما واحد كناه يحيى بن كثير، وسماه عثمان بن عمر، ولأجل هذا نبه البخاري على اسم أبي حفص، أما احتجاج المزي بأنه لم يذكر عمر بن العلاء هذا في تاريخه فليس بحجة لأنه أهمل عددا من الرواة لم يذكرهم في تاريخه الكبير.

(١) عبد العزيز بن أبي رواد - بفتح الراء، وتشديد الواو - صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء، روى له الأربعة، مات سنة ١٥٩هـ. تقريب التهذيب ٣٥٧.

وقد وصل هذا الطريق أبو داود في كتاب الصلاة، باب في اتخاذ المنبر (١/ ٢٨٤/ ١٠٨١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٧٩٧/ ١٤٧٠) مختصرا، البيهقي في سننه الكبرى (٣/ ١٩٥/ ٥٤٩٠) مطولا.

(٢) قال (٦/ ٦٩٦/ ٣٥٨٤): حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبد الواحد بن أيمن، قال: سمعت أبي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم: كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة، فقالت امرأة من الأنصار، أو رجل: يا رسول الله، ألا نجعل لك منبرا؟ قال: «إن شئتم»، فجعلوا له منبرا، فلما كان يوم الجمعة دفع إلى

[٥١/٦٥] عمرو بن مرزوق الباهلي

عمرو بن مرزوق الباهلي[١] أبو عثمان البصري روى عن شعبة (خ)، ومالك، والحمادين، روى عنه البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، روى له البخاري، وأبو داود، مات سنة ٢٢٤هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أبو زرعة: قلت لأحمد بن حنبل: إن علي بن المديني يتكلم في عمرو بن مرزوق، فقال: عمرو رجل صالح لا أدري ما يقول علي، قال: وبلغني عن أحمد أنه قال: كان عفان يرضي عمرو بن مرزوق ومن كان يرضي عفان[٣]، قال أبو زرعة: وسمعت سليمان بن حرب وذكر عمرو بن مرزوق فقال: جاء بما ليس عندهم فحسدوه[٤]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة مأمون فتشنا على ما قيل فيه فلم نجد له أصلا[٥]، وقال أيضا: كان صاحب خير وكان غزاء[٦]، وقال ابن معين: ثقة[٧]، وقال أيضا: ثقة مأمون

المنبر، فصاحت النخلة صياح الصبي، ثم نزل النبي ﷺ فضمه إليه، تئن أنين الصبي الذي يسكن. قال: «كانت تبكي على ما كانت تسمع من الذكر عندها».

(١) بفتح الباء وكسر الهاء واللام نسبة إلى باهلة وهي قبيلة تنتسب إلى باهلة بن أعصر، وقيل «باهلة» اسم امرأة مالك بن أعصر. الأنساب ٢/ ٦٧، اللباب ١/ ١١٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٢٤.

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٢٧.

(٦) العلل ومعرفة الرجال [راواية عبد الله] ٢/ ٣١٩.

(٧) سؤالات ابن الجنيد ١٣٧.

صاحب غزو وقرآن وفضل وحمده جدا[١]، وقال أبو حاتم: كان ثقة من العباد ولم يكتب عن أحد من أصحاب شعبة كان أحسن حديثا منه[٢]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث عن شعبة[٣]، وقال الساجي: صدوق من أهل القرآن والجهاد[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[٥]، وقال الذهبي: صدوق[٦]، وقال أيضا ثقة فيه بعض الشيء[٧]، وقال أيضا: ثقة مشهور[٨]، وقال ابن حجر: ثقة فاضل له أوهام[٩].

أقوال المجرحين:

قال ابن المديني: ذهب حديثه[١٠]، وقال أيضا: اتركوا حديث الفهدين والعَمْرين يعني فهد بن حيان، وفهد بن عوف، وعمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام[١١]، وقال عبيد الله بن عمر: كان يحيى بن سعيد لا يرضي عمرو بن مرزوق[١٢]، وقال ابن عمار الموصلي: ليس بشيء[١٣]، وقال العجلي: ضعيف يحدث عن شعبة ليس بشيء[١٤]،

(١) تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٢٧.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٤.

(٣) كتاب الطبقات الكبير ٩/ ٣٠٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٨.

(٥) الثقات ٨/ ٤٨٤.

(٦) من تكلم فيه وهو موثق ٤٠٩.

(٧) الكاشف ٢/ ٨٨.

(٨) المغني ٢/ ٤٨٩.

(٩) تقريب التهذيب ٤٢٦.

(١٠) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٨.

(١١) كتاب الضعفاء للعقيلي ٤/ ٣٤٣.

(١٢) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٤.

(١٣) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٨.

(١٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٨، وأضافه محقق معرفة الثقات نقلا عن التهذيب ٢/ ١٨٥.

وقال الدارقطني: صدوق كثير الوهم[١]، وقال الحاكم: سيء الحفظ[٢].

الترجيح:

هو ثقة يكفيه توثيق أحمد، وابن معين، وأبي حاتم، أما وقوع بعض الأخطاء منه فهذا لا يسلم منه أحد، ولهذا قال ابن حبان في ترجمته: لم يكثر خطؤه حتى يعدل به عن سنن العدول، ولكنه أتى منه بما لا ينفك منه البشر[٣]، وما جاء فيه من الجرح كله غير مفسر، وقد دافع عنه الإمام أحمد فقال كما سبق: ثقة مأمون فتشنا على ما قيل فيه فلم نجد له أصلا.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٤]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٥].

وقال الباجي[٦]، والمزي[٧]، والذهبي[٨]، وابن حجر[٩]: روى له البخاري مقرونا،

---

(١) سؤالات الحاكم ١٩٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٨، وقد وجدت في سؤالات السجزي للحاكم ما نصه «عمرو بن مرزوق مجمع على سوء حفظه وهو أحسن ما قيل فيه» ولا أدري هل قصد الحاكم عمرو بن مرزوق الباهلي أم الواشحي.

(٣) الثقات ٨/ ٤٨٤.

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٥، النسخة الخطية ١٣٧١/ ب.

(٥) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٤.

(٦) التعديل والتجريح.

(٧) تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٢٥.

(٨) تذهيب التهذيب ٧/ ٢٠٣.

(٩) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٨.

وقال الحافظ ابن حجر: لم يخرج له احتجاجا[١]، وعده فيمن أخرج له البخاري في المتابعات[٢].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثين مقرونين:

الأول: في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة ﵂ (٧/ ١٣٣/ ٣٧٦٩) قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، قال: وحدثنا عمرو، أخبرنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن مرة، عن أبي موسى الأشعري ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» .

هكذا أخرجه مقرونا بإسناد سابق تابعه فيه آدم بن أبي إياس[٣]، وقد أخرجه بنفس الإسناد الأول في موضع آخر[٤].

الثاني: في كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ومن أحياها (١٢/ ١٩٩/ ٦٨٧١) قال: حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا عبد الصمد، حدثنا شعبة، حدثنا عبيد الله بن أبي بكر، سمع أنس بن مالك ﵁، عن النبي ﷺ قال: «الكبائر...» ح وحدثنا عمرو وهو ابن مرزوق، حدثنا شعبة، عن ابن أبي بكر، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال:

---

(١) هُدَى الساري ٤٥٤.

(٢) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٣) آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني أصله خراساني يكنى أبا الحسن ثقة عابد، روى له الجماعة إلا مسلما وأبا داود، مات سنة ٢٢١هـ. تقريب التهذيب ٨٦.

(٤) كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران: ٤٥] (٦/ ٥٤٣/ ٣٤٣٣).

«أكبر الكبائر: الإشراك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وقول الزور» أو قال: وشهادة الزور.

هكذا أخرجه مقرونا بإسناد سابق تابعه فيه عبد الصمد بن عبد الوارث[1]، وطريق عمرو بن مرزوق أعلى إسنادا.

---

(١) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد أبو سهل البصري صدوق ثبت في شعبة، روى له الجماعة، مات سنة ٢٠٧هـ. تقريب التهذيب ٣٥٦.

[٦٦/٥٢] عنبسة بن خالد الأيلي

عنبسة بن خالد بن يزيد بن يزيد أبو عثمان الأَيْلي[١] روى عن عمه يونس بن يزيد (خ)، وابن جريج، وابن المبارك، روى عنه عبد الله بن وهب، ومحمد بن مهدي، وأحمد بن صالح المصري (خ)، روى له البخاري، وأبو داود، مات سنة ١٩٨ هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أبو داود: عنبسة أحب إلينا من الليث بن سعد، وقال أحمد بن صالح: صدوق، قيل لأبي داود: يحتج بحديثه؟ قال: سألت أحمد بن صالح قلت: كانت أصل يونس عنده أو نسخه؟ قال: بعضها أصول وبعضها نسخه[٣]، وقال ابن أبي حاتم لمحمد بن مسلم بن وارة: عنبسة بن خالد أحب إليك أو وهب الله بن راشد[٤]؟ فقال: سبحان الله ومن يقرن عنبسة إلى وهب الله ما سمعت بوهب الله إلا الآن منكم[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال ابن حجر: صدوق[٧].

(١) بفتح الألف وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها اللام، نسبة إلى «أيلة» بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر. الأنساب ١/ ٤٠٤.

(٢) تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٠٤

(٣) سؤالات الآجري ٢٢٦.

(٤) وهب الله بن راشد أبو زرعة مؤذن الفسطاط قال فيه أبو حاتم: محله الصدق، وقال أبو زرعة: ليس لي به علم لأني لم أكتب عن أحد عنه، وقال أبو سعيد بن يونس: لم يكن أحمد بن شعيب النسائي يرضى وهب الله بن راشد، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ، مات سنة ٢١١ هـ.
الجرح والتعديل ٩/ ٢٧، الثقات ٩/ ٢٢٨، الميزان ٤/ ٣٥٢، لسان الميزان ٧/ ٣٠٢.

(٥) الجرح والتعديل ٦/ ٤٠٢.

(٦) الثقات ٨/ ٥١٥.

(٧) تقريب التهذيب ٤٣٢.

أقوال المجرحين:

قال أحمد بن حنبل: ما لنا ولعنبسة أي شيء خرج علينا من عنبسة من روى عنه غير أحمد بن صالح[١]، وقال يحيى بن بكير: إنما يحدث عن عنبسة مجنون أحمق كان يجيئني ولم يكن موضعا للكتابة أن يكتب عنه[٢]، وقال أبو حاتم: كان على خراج مصر وكان يعلق النساء بالثدي[٣]، وقال أبو زرعة: كان يقيم الناس في الشمس ويصب عليهم الزيت في أداء الخراج[٤]، وقال الساجي: روى عن يونس أحاديث انفرد بها عنه[٥]، وقال ابن القطان: لم تثبت عدالته، بل إن ثبت عنه ما ذكر ابن أبي حاتم فقد تجرح[٦].

الترجيح:

هو صدوق كما قال تلميذه أحمد بن صالح، واختاره الحافظ ابن حجر، وإنما تكلم فيه أحمد لأنه ولي الخراج، أما ما ذكره أبو حاتم الرازي فقد أجاب عنه الشيخ المعلمي بقوله: أبو حاتم ولد سنة ١٩٥هـ، وأول طلبه الحديث سنة ٢٠٩هـ، وإنما دخل مصر بعد ذلك بمدة فلم يدرك عنبسة، ولا ولايته الخراج لأن عنبسة توفي سنة ١٩٨هـ، ولا يدرى من أخبر أبا حاتم بذلك؟ فلا يثبت ذلك ولا ما يترتب عليه من الجرح[٧]، ومثله يقال في كلام أبي زرعة لأنه قرين أبي حاتم في الطلب.

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ١٣٧.

(٢) المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٣٢، وفي النص كلمات لم تتضح للمحقق، وما أثبته من تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٠٥.

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٤٠٢.

(٤) سؤالات البرذعي ٩٢.

(٥) تهذيب التهذيب ٨/ ١٣٧.

(٦) بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢٤٩.

(٧) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/ ٣٧٤.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال المزي[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر[٥]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له تسعة أحاديث كلها مضمومة إلى أسانيد أخرى، وأحدها موقوف:

الأول: أخرجه في كتاب الكسوف، باب باب خطبة الإمام في الكسوف (٢/ ٦٢٠/ ١٠٤٦) قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثني الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، ح وحدثني أحمد بن صالح، قال: حدثنا عنبسة، قال: حدثنا يونس، عن ابن شهاب، حدثني عروة، عن عائشة، زوج النبي ﷺ قالت: خسفت الشمس في حياة النبي ﷺ.... فذكر حديث الكسوف.

الثاني: أخرجه في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ذكر إدريس عليه السلام (٦/ ٤٣١/ ٣٣٤٢) قال: قال عبدان: أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، عن الزهري، ح حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، قال: قال أنس بن مالك كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله ﷺ قال «فرج سقف بيتي وأنا بمكة... فذكر حديث الإسراء.

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٥، النسخة الخطية ١٧١/ ب.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٥.

(٣) تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٠٦.

(٤) تذهيب التهذيب ٧/ ٢٤٤.

(٥) هُدَى الساري ٤٥٥.

الثالث: أخرجه في كتاب مناقب الأنصار، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة (٧/ ٢٥٩/ ٣٨٨٩) قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، ح حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، أن عبد الله بن كعب، وكان قائد كعب حين عمي، قال: سمعت كعب بن مالك يحدث حين تخلف عن النبي ﷺ في غزوة تبوك، بطوله. هكذا اختصره البخاري.

و أخرجه أيضا في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ [التوبة: ١١٧] (٨/ ١٩٢/ ٤٦٧٦) قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثني ابن وهب، قال أخبرني يونس، ح قال أحمد: وحدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الرحمن بن كعب بن مالك، قال: أخبرني عبد الله بن كعب، وكان قائد كعب من بنيه حين عمي، قال: سمعت كعب بن مالك، في حديثه: وعلى الثلاثة الذين خلفوا قال: في آخر حديثه: إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله، فقال النبي ﷺ: «أمسك بعض مالك فهو خير لك».

الرابع: أخرجه في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرا (٧/ ٣٦٧/ ٤٠٠٣) قال: حدثنا عبدان، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، ح وحدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن الزهري، أخبرنا علي بن حسين، أن حسين بن علي عليهم السلام، أخبره أن عليا قال: كانت لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر... فذكر قصة بناء علي بفاطمة.

الخامس: أخرجه في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرا (٧/ ٣٧١/ ٤٠١٠) قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، أخبرني محمود بن الربيع، « أن عتبان بن مالك، وكان من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد بدرا من الأنصار،

أنه أتى رسول الله ﷺ.

حدثنا أحمد هو ابن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، قال: ابن شهاب، ثم سألت الحصين بن محمد، وهو أحد بني سالم وهو من سراتهم، عن حديث محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك فصدقه.

السادس: أخرجه في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١] (٨/ ٢٤٣/ ٣٧٠٩) قال: حدثنا عبدان، حدثنا عبد الله، أخبرنا يونس، ح وحدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، قال ابن المسيب: قال أبو هريرة: «أتي رسول الله ﷺ ليلة أسري به بإيلياء بقدحين من خمر، ولبن فنظر إليهما فأخذ اللبن، قال جبريل: الحمد لله الذي هداك للفطرة، لو أخذت الخمر غوت أمتك».

السابع: أخرجه في كتاب النكاح، باب من قال: لا نكاح إلا بولي (٩/ ٨٨/ ٥١٢٧) قال: قال يحيى بن سليمان: حدثنا ابن وهب، عن يونس، ح وحدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير، أن عائشة، زوج النبي ﷺ أخبرته: أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء... فذكرت أنكحة الجاهلية.

الثامن: أخرجه في كتاب الاستئذان، باب المعانقة (١١/ ٦٠/ ٦٢٦٦) قال: حدثنا إسحاق، أخبرنا بشر بن شعيب، حدثني أبي، عن الزهري، قال: أخبرني عبد الله بن كعب، أن عبد الله بن عباس، أخبره: أن عليا يعني ابن أبي طالب خرج من عند النبي ﷺ ح وحدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك، أن عبد الله بن عباس، أخبره: أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند النبي ﷺ في وجعه الذي توفي فيه... الحديث.

التاسع: أخرجه في كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق (١٣/ ٥٤٥/ ٧٥٦١)

قال: حدثنا علي، حدثنا هشام، أخبرنا معمر، عن الزهري، ح وحدثني أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، أخبرني يحيى بن عروة بن الزبير، أنه سمع عروة بن الزبير، قالت عائشة ﵂: سأل أناس النبي ﷺ عن الكهان، فقال: «إنهم ليسوا بشيء» ، فقالوا: يا رسول الله، فإنهم يحدثون بالشيء يكون حقا، قال: فقال النبي ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني، فيقرقرها[١] في أذن وليه كقرقرة الدجاجة، فيخلطون فيه أكثر من مائة كذبة».

هكذا أخرج هذه الأحاديث التسعة مضمومة إلى أسانيد أخرى تابعه في أربعة منها عبد الله بن وهب[٢] متابعة تامة، والباقي متابعات قاصرة، وقد أخرج هذه الأحاديث في مواضع أخرى من صحيحه من نفس الطريق الأول[٣] سوى الحديث الموقوف.

---

(١) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار ٢/ ١٧٧: قوله: «فيقرها في أذن وليه قر الدجاجة»، ويروى «الزجاجة» وفي الرواية الأخرى «فيقرقرها في أذنه كقرقرة الدجاجة» وفي الآخر «كما تقر القارورة» وهي بمعنى الزجاجة كذا ضبطه الأصيلي يقرها بضم القاف، وعند غيره يقرها بكسر القاف وضم الياء وصوب بعضهم الأول وكلاهما صواب على اختلاف التفسير في معناه فقيل: يرددها في أذن وليه كما تردد الدجاجة صوتها وهذا على ضم القاف، وكذلك على من فسره أنه يصوت بها كما تصوت الدجاجة، يقال: قرت الدجاجة تقرقرا إذا قطعت صوتها وقرقرت قرقرة إذا رددته، أو كما تصوت الزجاجة إذا حركتها على شيء، أو كما يتردد ما يصب في الآنية والقارورة في جوانبها ويصح هذا على الروايتين الضم والكسر يقال قررت الماء في الآنية وأقررته إذا صببته قاله صاحب الأفعال، وقيل يقرها معناه يساره بها ويصح هذا على رواية ضم القاف يقال قر الخبر في أذنه يقره قرأ إذا أودعه، وقيل يقره يودعه فيه وهذا على رواية الكسر من أقر الشيء يقره.

(٢) عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد، روى له الجماعة، مات سنة ٢٩٧ هـ. تقريب التهذيب ٣٢٨.

(٣) أخرج الحديث **الأول**: في كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر (٦/ ٣٤٣/ ٣٢٠٣).
والثاني: في كتاب الحج، باب ما جاء في زمزم (٣/ ٥٧٦/ ١٦٣٦) بلفظ.
والثالث: في مواضع منها كتاب الجهاد والسير، باب من أراد غزوة فورى بغيرها (٦/ ١٣١/ ٢٩٤٧).
والرواية الثانية أخرجها في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة (١١/ ٥٨١/ ٦٦٩٠).
والرابع: في مواضع منها كتاب البيوع، باب ما قيل في الصواغ (٤/ ٣٧٠/ ٢٠٨٩).
=

[٥٣/٦٧] الفضل بن العلاء الكوفي

الفضل بن العلاء أبو العباس ويقال أبو العلاء الكوفي نزيل البصرة روى عن إسماعيل بن أمية (خ)، وفطر بن خليفة، وأشعث بن سوار، وعنه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وعبد الله بن أبي الأسود، روى له البخاري، والنسائي[١]، من التاسعة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن معين: لا بأس به[٣]، وقال علي بن المديني: ثقة[٤]، قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه[٥]، وقال النسائي: ليس به بأس[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال الذهبي: صدوق[٨]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

أقوال المجرحين:

= **والخامس**: في كتاب الأطعمة باب الخزيرة (٩/ ٤٥٣/ ٥٤٠١).

والسادس: في كتاب الأشربة، باب شرب اللبن (١٠/ ٧٢/ ٥٦٠٣).

والسابع: في كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته (٧/ ٧٤٩/ ٤٤٤٧).

والتاسع: في كتاب الطب باب الكهانة (١٠/ ٢٢٧/ ٥٧٦٢).

(١) تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٤٣.

(٢) تقريب التهذيب ٤٤٦.

(٣) تاريخ الدوري ٤/ ١١١.

(٤) تاريخ أسماء الثقات ٢٤٩.

(٥) الجرح والتعديل ٧/ ٦٥.

(٦) تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٤٤.

(٧) الثقات ٧/ ٣١٨، ٩/ ٥.

(٨) الكاشف ٢/ ١٢٢.

قال الدارقطني: كان كثير الوهم[١]، وذكر ابن شاهين أن ابن معين ضعفه[٢].

الترجيح:

هو صدوق كما يفيده كلام ابن معين، والنسائي، وأبي حاتم، وقد وثقه علي بن المديني وهو من شيوخه فلا يضره كلام الدارقطني فيه، وما نقله ابن شاهين عن ابن معين معارض بما نقله الدوري عنه، ومن العجيب أن ابن شاهين ذكره في الضعفاء، ونقل تضعيف ابن معين له، وذكره أيضا في الثقات، ونقل توثيق ابن معين له.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٣]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٤]، وقال المزي[٥]، والذهبي[٦]، وابن حجر[٧]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى (١٣/ ٣٥٩/ ٧٣٧١) قال: حدثنا أبو عاصم، حدثنا زكرياء بن إسحاق، عن يحيى بن محمد بن عبد الله بن صيفي، عن أبي معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

---

(١) سؤالات الحاكم ١٧٦.

(٢) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٢٨١.

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٦، النسخة الخطية ٣٧١/ ب.

(٤) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٦.

(٥) تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٤٤.

(٦) تذهيب التهذيب ٧/ ٣٣٥.

(٧) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٢٤.

«أن النبي ﷺ بعث معاذا إلى اليمن» ، وحدثني عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا الفضل بن العلاء، حدثنا إسماعيل بن أمية، عن يحيى بن محمد بن عبد الله بن صيفي، أنه سمع أبا معبد، مولى ابن عباس، يقول: سمعت ابن عباس يقول: لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى، فإذا عرفوا ذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا صلوا، فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم، تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم، فإذا أقروا بذلك فخذ منهم، وتوق كرائم أموال الناس» .

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد سابق، وقد أخرجه في موضع آخر بنفس الإسناد الأول[1]، فالظاهر أنه قرنه فرارا من تكرار الإسناد، و ساق المتن هنا على لفظ صاحب الترجمة، وفيه تصريح بالسماع[2].

---

(١) في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (٣/ ٣٠٧/ ١٣٦٥).

(٢) أفاده الحافظ في الفتح ١٣/ ٣٦٠.

[٦٨/٥٤] الفضل بن عنبسة الواسطي

الفضل بن عنبسة الواسطي أبو الحسن ويقال أبو الحسين الخزاز روى عن شعبة، وحماد بن سلمة، وهشيم بن بشير (خ)، وعنه علي بن المديني (خ)، وهارون بن حميد الواسطي، ومحمد بن عبد الله المخرمي، روى له البخاري، والنسائي، مات سنة ١٩٧هـ وقيل: بعدها[١].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد: ثقة من كبار أصحاب الحديث[٢]، وقال ابن سعد: كان ثقة معروفا[٣]، وقال النسائي: ثقة[٤]، وذكره ابن حبان[٥]، وابن شاهين[٦] في الثقات، وقال الدارقطني ثقة[٧]، وقال الذهبي: ثقة[٨]، وقال ابن حجر: ثقة انفرد بن قانع بتضعيفه وليس ابن قانع بمقنع[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٤٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٣٩٣.

(٣) كتاب الطبقات الكبير ٩/ ٣١٧.

(٤) تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٤١.

(٥) الثقات ٩/ ٦.

(٦) تاريخ أسماء الثقات ٢٥٠.

(٧) سؤالات الحاكم ١٧٦.

(٨) الكاشف ٢/ ١٢٢.

(٩) تقريب التهذيب ٤٤٦.

أقوال المجرحين:

قال ابن قانع[1]: واسطي ضعيف[2].

الترجيح:

هو ثقة بالغ أحمد في الثناء عليه، ووثقه النسائي مع تشدده، ولا عبرة بتضعيف ابن قانع لأنه ليس بمقنع كما قال الحافظ، كما أن جرحه غير مفسر.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[3]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[4]، وقال المزي[5]، والذهبي[6]، وابن حجر[7]: روى له البخاري مقرونا، وقال الحافظ ابن حجر لما تناول حديثه في صحيح البخاري: كأنه استظهر بذلك لأن في الفضل بن عنبسة مقالا لكنه غير قادح[8].

---

(١) عبد الباقي بن قانع بن مرزوق أبو الحسين الأموي مولاهم البغدادي صاحب معجم الصحابة، كان واسع الرحلة كثير الحديث لكنه متكلم في حفظه، قال البرقاني: البغداديون يوثقونه وهو عندي ضعيف، وقال الدارقطني: كان يحفظ ولكنه يخطئ ويصر، وقال الحسن بن الفرات: حدث به اختلاط قبل أن يموت بنحو من سنتين، وقال ابن فتحون في ذيل الاستيعاب لم أر أحدا ممن ينسب إلى الحفظ أكثر أوهاما منه ولا أظلم أسانيد ولا أنكر متونا، توفي في شوال سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة.
تاريخ بغداد ١١/ ٨٨، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٢٦، لسان الميزان ٤/ ٣٧٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٣.

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٦، النسخة الخطية ٣٧٢/ ب.

(٤) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٦.

(٥) تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٤٢.

(٦) تذهيب التهذيب ٧/ ٣٣٥.

(٧) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٣.

(٨) فتح الباري ١٠/ ٣٧٦.

قلت: المقال الذي أشار إليه الحافظ هو كلام ابن قانع، وقد رده الحافظ نفسه كما سبق، وابن قانع متأخر عن الإمام البخاري كما سبق في ترجمته فلا يتصور أن يلتفت الإمام البخاري إلى كلامه، ولأجل هذا فلا يحسن أن يعد الفضل بن عنبسة فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين لإجماع من يعتد بكلامه على كونه ثقة.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب اللباس، باب الذوائب (١٠/ ٣٧٦/ ٥٩١٩) قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا الفضل بن عنبسة، أخبرنا هشيم، أخبرنا أبو بشر، ح وحدثنا قتيبة، حدثنا هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، ﷺ قال: بت ليلة عند ميمونة بنت الحارث خالتي، وكان رسول الله ﷺ عندها في ليلتها، قال: «فقام رسول الله ﷺ يصلي من الليل، فقمت عن يساره» قال: «فأخذ بذؤابتي[1] فجعلني عن يمينه».

حدثنا عمرو بن محمد، حدثنا هشيم، أخبرنا أبو بشر: بهذا، وقال: بذؤابتي، أو برأسي.

هكذا أخرجه مضموما إلى إسنادين بعده تابعه في الأول قتيبة بن سعيد[2]، وفي الثاني عمرو الناقد[3].

---

(١) الذؤابة: هي الناصية، وقيل: هي منبت الشعر من النصية، وهي أيضا الشعر المضفور من شعر الرأس. لسان العرب ١/ ٣٧٩ (ذأب).

(٢) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي أبو رجاء، ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ٢٤٠هـ. تقريب التهذيب ٤٥٤.

(٣) عمرو بن محمد بن بكير الناقد أبو عثمان البغدادي، ثقة حافظ وهم في حديث، روى له الجماعة إلا ابن ماجه والترمذي، مات سنة ٢٣٢ هـ. تقريب التهذيب ٤٢٦.

[٥٥/٦٩] فطر بن خليفة المخزومي

فطر بن خليفة القرشي المخزومي أبو بكر الكوفي روى عن أبيه وأبي إسحاق السبيعي ومجاهد بن جبر (خ)، وعنه ابن المبارك ووكيع والقطان وسفيان الثوري (خ)، روى له البخاري والأربعة، مات سنة ١٥٣هـ وقيل بعدها[١].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد: ثقة صالح الحديث حديثه حديث رجل كيس إلا أنه يتشيع[٢]، وقال أيضا: كان فطر عند يحيى ثقة، ولكنه خشبي[٣] مفرط[٤]، وقال يحيى بن سعيد القطان: ثقة[٥]، وقال سفيان الثوري: صدوق[٦]، وقال ابن معين: ثقة[٧]، وقال أيضا: ثقة وهو شيعي[٨]، وقال العجلي: كوفي ثقة حسن الحديث وكان فيه تشيع قليل[٩]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويحسن القول فيه ويحدث عنه[١٠]،

---

(١) تهذيب الكمال ٢٣/ ٣١٢.

(٢) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ١/ ٤٤٣.

(٣) بفتح الخاء والشين المعجمتين وفي آخرها الباء نسبة إلى الخشبية وهم طائفة من الرافضة قاتلوا بالخشب فعرفوا بذلك. الأنساب ٥/ ١٢٣، المشتبه للذهبي ١/ ٢١٧.

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٢/ ٣٣٨.

(٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٤٦٦.

(٦) المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٥٧.

(٧) تاريخ الدوري ٣/ ٢٦٧، سؤالات ابن الجنيد ١٥٣.

(٨) تاريخ الدوري ٣/ ٣٣٤.

(٩) معرفة الثقات ٢/ ٢٠٨.

(١٠) الجرح والتعديل ٧/ ٩٠.

وقال النسائي: لا بأس به[١]، وقال في موضع آخر: ثقة حافظ كيس[٢]، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله تعالى ومن الناس من يستضعفه[٣]، وقال الساجي: صدوق ثقة ليس بمتقن[٤]، وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا نعيم يرفع من فطر ويوثقه ويذكر أنه كان ثبتا في حديثه[٥]، وذكره ابن حبان[٦]، وابن شاهين[٧] في الثقات، وقال ابن حبان أيضا: من متقني أهل الكوفة[٨]، وقال ابن نمير: حافظ كيس[٩]، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عند الكوفيين يروونها عنه في فضائل علي وغيره، وهو متماسك وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه[١٠]، ووثقه الدارقطني[١١]، وقال الذهبي: صدوق[١٢]، وقال أيضا: ليس بذاك المتقن مع ما فيه من بدعة، ومن أجل ذلك قرنه البخاري بآخر وحديثه من قبيل الحسن[١٣]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع[١٤].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٣/ ٣١٥.

(٢) تهذيب الكمال ٢٣/ ٣١٥.

(٣) الطبقات الكبير ٨/ ٤٨٤.

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٠.

(٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٤٦٥.

(٦) الثقات ٥/ ٣٠٠، ٧/ ٣٢٣.

(٧) تاريخ أسماء الثقات ٢٥٢.

(٨) مشاهير علماء الأمصار ١٦٨.

(٩) المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٩٨.

(١٠) الكامل ٧/ ١٤٦.

(١١) هُدَى الساري ٤٥٧.

(١٢) المغني ٢/ ٥١٥، من تكلم فيه وهو موثق ٤٢٥.

(١٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٢.

(١٤) تقريب التهذيب ٤٤٨.

أقوال المجرحين:

قال أحمد بن يونس: كنت أمر بفطر فلا أكتب عنه ولا أسأله عن شيء وكان يتشيع فأمر به وأدعه مثل الكلب[١]، وقال أبو بكر بن عياش: ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه[٢]، وقال الجوزجاني: زائغ غير ثقة[٣]، وقال الدارقطني: زائغ لم يحتج به[٤] يعني البخاري، وقال الذهبي: شيعي جلد[٥].

الترجيح:

هو ثقة لكنه يتشيع، وقد وصفه أكثر من واحد بالغلو في البدعة، وخالف العجلي فقال: «فيه تشيع قليل»، وقد أطلق عليه لفظ الثقة جمع كبير من النقاد يضاف إلى هذا قول أحمد: حديثه حديث رجل كيس، وقول ابن حبان: من متقني أهل الكوفة، وقول النسائي: ثقة حافظ كيس، وقول أبي نعيم: كان ثبتا في حديثه، فمثله لا ينبغي النزول به عن درجة الثقة، وغالب من تكلم فيه فلأجل البدعة، ومن لين حفظه لا يقارن بمن تقدم ذكرهم.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني[٦]، والكلاباذي[٧] فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم

---

(١) تاريخ الدوري ٣/ ٣٣٤.

(٢) كتاب الضعفاء للعقيلي ٥/ ١٠٩.

(٣) أحوال الرجال ٦٦.

(٤) سؤالات الحاكم ص ١٧٦.

(٥) الكاشف ١/ ١٢٥.

(٦) ذكر التابعين ومن بعدهم ١/ ٤٤٣.

(٧) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٦٧، النسخة الخطية ٣٧٢/ ا.

فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين(١)، وقال المزي(٢)، والذهبي(٣)، وابن حجر(٤): روى له البخاري مقرونا، وقال الدارقطني: لم يحتج به البخاري(٥)، وقال الذهبي أيضا: قرنه البخاري بآخر(٦).

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له في الصحيح حديث واحد في كتاب الأدب، باب: ليس الواصل بالمكافئ (١٠/ ٤٣٧/ ٥٩٩١) قال البخاري: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن الأعمش، والحسن بن عمرو، وفطر، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو: - قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ ورفعه حسن وفطر - عن النبي ﷺ قال: «ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها».

هكذا وقع له مقرونا(٧) بالحسن بن عمرو الفقيمي(٨)، والأعمش(٩)، ولكن خالفهما الأعمش فلم يرفعه وروايتهما أرجح فقد سأل ابن أبي حاتم والده عن هذا الحديث

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢٣/ ٣١٦.

(٣) الكاشف ٢/ ١٢٥، المغني ٢/ ٥١٥، تذهيب التهذيب ٧/ ٣٥٢.

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧١.

(٥) سؤالات الحاكم ص ١٧٦.

(٦) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٢.

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم (٢/ ٢٢١/ ١٦٩٧) عن محمد بن كثير بمتنه وإسناده سواء.

(٨) الحسن بن عمرو الفقيمي - بضم الفاء وفتح القاف - الكوفي ثقة ثبت، روى له البخاري وأبو داوود والنسائي وابن ماجه، مات سنة ١٤٢. تقريب التهذيب ١٦٢.

(٩) سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس، روى له الجماعة، مات سنة ١٤٧هـ. تقريب التهذيب ٢٥٤.

فقال: الأعمش أحفظهم، والحديث يحتمل أن يكون مرفوعا، وأنا أخشى أن لا يكون سمع الأعمش من مجاهد إن الأعمش قليل السماع من مجاهد وعامة ما يروى عن مجاهد مدلس(١).

---

(١) علل الحديث (٥/ ٤٧١/ ٢١١٩).

[٥٦/٧٠] كثير بن كثير بن المطلب القرشي

كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة بن هبيرة بن سعيد بن سعد بن سهم القرشي السهمي المكي روى عن أبيه، وسعيد بن جبير (خ)، وعلي بن عبد الله البارقي، وعنه ابن جريج (خ)، ومعمر (خ)، وإبراهيم بن نافع (خ)، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة[١]، من السادسة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد[٣]، وابن معين[٤]: ثقة، وقال النسائي: لا بأس به[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال الذهبي: ثقة[٧]، وقال ابن حجر: ثقة[٨].

الترجيح:

هو ثقة وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي يقول: لا بأس به فيمن هو ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٤/ ١٥١.

(٢) تقريب التهذيب ٤٦٠.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٩٨.

(٤) الجرح والتعديل ٧/ ١٥٦.

(٥) تهذيب الكمال ٢٤/ ١٥٢.

(٦) الثقات ٧/ ٣٤٩.

(٧) الكاشف ٢/ ١٤٦.

(٨) تقريب التهذيب ٤٦٠.

(٩) انظر ترجمة إبراهيم بن عمر بن مطرف رقم [٢٥].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد فيمن روى له البخاري مقرونا، ولكن قال الكلاباذي: روى عنه معمر وإبراهيم بن نافع في الأنبياء في موضع مفردا وفي موضع آخر مقرونا وفي الشرب مقرونا(١).

قلت: موضع الأنبياء واحد أورده مرة مقرونا ثم مفردا، وهو حديث واحد، وكلام الإمام الكلاباذي يوهم أنه أكثر من موضع.

وقد أوردته لكونه مقرونا، ولا يوجد ما يدل على كونه غير معتمد عن الإمام البخاري، وقد اتفق على كونه ثقة.

حديثه في صحيح البخاري:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب المساقاة، باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بمائه (٥/ ٥٢/ ٢٣٦٨) قال: حدثنا عبد الله بن محمد، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، وكثير بن كثير - يزيد أحدهما على الآخر - عن سعيد بن جبير، قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: قال النبي ﷺ: «يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم - أو قال: لو لم تغرف من الماء - لكانت عينا معينا»، وأقبل جرهم فقالوا: أتأذنين أن ننزل عندك؟ قالت: نعم، ولا حق لكم في الماء، قالوا: نعم.

وأخرجه في كتاب أحاديث الأنبياء، باب بعد باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] (٦/ ٤٥٦/ ٣٣٦٢- ٣٣٦٤) قال: حدثني أحمد بن سعيد أبو عبد الله، حدثنا وهب بن جرير، عن أبيه، عن أيوب، عن عبد الله بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «يرحم الله أم إسماعيل، لولا أنها عجلت، لكان

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٢٧.

زمزم عينا معينا» قال الأنصاري: حدثنا ابن جريج، قال: أما كثير بن كثير، فحدثني قال: إني وعثمان بن أبي سليمان، جلوس مع سعيد بن جبير، فقال: ما هكذا حدثني ابن عباس، ولكنه قال: أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام، وهي ترضعه، معها شنة -لم يرفعه-[1] ثم جاء بها إبراهيم وبابنها إسماعيل.

وحدثني عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب السختياني، وكثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة، يزيد أحدهما على الآخر، عن سعيد بن جبير، قال ابن عباس: أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل أم إسماعيل... الحديث مطولا، وفيه «قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم -أو قال: لو لم تغرف من الماء-، لكانت زمزم عينا معينا» .

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو، قال: حدثنا إبراهيم بن نافع، عن كثير بن كثير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما... بنحوه.

هكذا وقع له مقرونا بأيوب السختياني[2]، أخرجه في موضعين من صحيحه مقرونا، وقد أخرجه بعد الموضع الثاني من حديث كثير وحده.

---

(١) وقع في حديث أيوب اختلاف في كونه بواسطة أو بلا واسطة، وفي كونه مرفوعا أو موقوفا، وقد أجاب عن ذلك الحافظ ابن حجر بأن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير، وبأن هذا الاختلاف لا يستلزم قدحا لثقة الجميع، وأنه اختلاف لا يضر لأنه يدور على ثقات حفاظ، وأما ابن عباس فإن كان لم يسمعه من النبي ﷺ فهو من مرسل الصحابة، ولم يعتمد البخاري على هذا الإسناد الخالص كما ترى. اهـ ملخصا من فتح الباري ٦/ ٤٦٠.

(٢) أيوب بن أبي تميمة السختياني - بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون - أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة، روى له الجماعة، مات سنة ١٣١هـ. تقريب التهذيب ١١٧
وقد أخرجه مقرونا عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٠٥/ ٩١٠٧)، وأحمد (١/ ٣٤٧/ ٣٢٥٠)، والنسائي في الكبرى (٥/ ١٠٠/ ٨٣٧٩).

[٥٧/٧١] كهمس بن المنهال البصري

كهمس بن المنهال أبو عثمان البصري، روى عن سعيد بن أبي عروبة (خ)، وسهل بن أسلم العدوي، وعبد الوارث بن سعيد، وعنه خليفة بن خياط (خ)، وسعيد بن عفير، وأبو بشر محمد بن يوسف، روى له البخاري[١]، من التاسعة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه أدخله البخاري في الضعفاء فيحول منه[٣]، وقال الدارقطني: ثقة[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان: يقول بالقدر[٥]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر[٦].

أقوال المجرحين:

ذكره البخاري في الضعفاء وروى عن إسماعيل بن حفص عن أبيه قال: كان يقال فيه القدر[٧]، وقال الساجي: كان قدريا ضعيفا لم يحدث عنه الثقات[٨]

(١) تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٣٤.

(٢) تقريب التهذيب ٤٦٢.

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ١٧١.

(٤) سؤالات الحاكم ص ١٧٧.

(٥) الثقات ٩/ ٢٧.

(٦) تقريب التهذيب ٤٦٢.

(٧) الضعفاء الصغير ص ١٠١، التاريخ الكبير ٧/ ٣٠.

(٨) تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠٤.

وذكره أبو زرعة في الضعفاء[(١)]، وقال الذهبي: له حديث منكر أدخله من أجله البخاري في كتاب الضعفاء[(٢)].

الترجيح:

هو صدوق كما قال الحافظ ابن حجر، وذكر البخاري، وأبي زرعة له في الضعفاء لكونه يقول بالقدر، وتضعيف الساجي له جرح مبهم لا يقوى أمام توثيق الدارقطني وقول أبي حاتم: «محله الصدق يكتب حديثه»، أما قوله: «لم يحدث عنه الثقات» فقد حدث عنه سعيد بن عفير وهو من شيوخ البخاري الذين أخرج لهم في الصحيح، وقد وثقه ابن معين، وابن عدي ورد على من تكلموا فيه[(٣)]، وحدث عنه أيضا خليفة بن خياط وهو صدوق لينه البعض بلا حجة كما قال الذهبي[(٤)].

---

(١) كتاب أسامي الضعفاء ٣٥٦.

(٢) الميزان ٣/ ٤١٦، المغني ٢/ ٥٣٤.

والحديث كما قال الذهبي في الميزان هو ما رواه كهمس عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة نهى النبي ﷺ عن بيع السنين. أخرجه الطبراني (٧/ ٢٠٩/ ٦٨٧٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٢٥ من طريق سعيد بن كثير بن عفير عن كهمس..... به.

وبيع السنين معناه أن يبيع ثمر الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين وهو باطل بالإجماع نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره لهذه الأحاديث ولأنه بيع غرر لأنه بيع معدوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للعاقد. شرح النووي على صحيح مسلم ١٠/ ١٩٣.

وقد ذكر البخاري هذا الحديث في ترجمة كهمس من التاريخ الكبير، ولم يذكره في ترجمته من الضعفاء الصغير.

ولم يظهر لي وجه النكارة فيه إلا أن يكون تفرد كهمس بجعله من حديث سمرة، والمعروف أنه يروى من حديث جابر بن عبد الله أخرجه مسلم في كتاب البيوع، باب كراء الأرض، رقم (١٥٤٥) وحدثنا سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن حميد الأعرج، عن سليمان بن عتيق، عن جابر، قال: «نهى النبي ﷺ عن بيع السنين».

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ١٤٠، الكامل ٤/ ٤٧١، الجرح والتعديل، ٤/ ٥٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٦٦.

(٤) الكاشف ١/ ٣٧٥، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٨٣، وهو من رواة المتابعات في صحيح البخاري، وستأتي =

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال الكلاباذي: أورده البخاري مقرونا[١]، وقال المزي[٢]، والذهبي[٣]، وابن حجر[٤]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب(٧/ ٥١/ ٣٦٨٦) قال: حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، ح وقال لي خليفة: حدثنا محمد بن سواء، وكهمس بن المنهال، قالا: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: صعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أحد ومعه أبو بكر، وعمر، وعثمان، فرجف بهم، فضربه برجله، قال: «اثبت أحد فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيدان» .

هكذا أخرجه مقرونا بمحمد بن سواء[٥]، وبإسناد آخر قبله تابعه فيه يزيد بن زريع[٦].

= ترجمته رقم [١٠١].

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٧٥، النسخة الخطية ٣٧٦/ ب.

(٢) تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٣٤.

(٣) تذهيب التهذيب ٧/ ٤٦٢.

(٤) هُدَى الساري ٤٥٩.

(٥) محمد بن سواء - بتخفيف الواو والمد السدوسي - العنبري أبو الخطاب البصري، روى له الستة إلا أبا داود، مات سنة بضع وثمانين ومائتين. تقريب التهذيب ٤٨٢.

(٦) يزيد بن زريع - بتقديم الزاي مصغر - البصري أبو معاوية (ثقة ثبت)، روى له الجماعة، مات سنة ٢٨٢هـ. تقريب التهذيب ٦٠١.

[٥٨/٧٢] محمد بن الحسن القرشي

محمد بن الحسن بن هلال القرشي مولاهم أبو جعفر ويقال أبو الحسن البصري، لقبه محبوب، روى عن خالد الحذاء (خ)، وداود بن أبي هند، وعبد الله بن عون، روى عنه ابنه الحسن، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن الصباح العطار (خ)، روى له البخاري، والترمذي[١]، من التاسعة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد: كتبنا عنه ما أراه إلا كان صدوقا، ما أسوأ رأي البصريين فيه[٣]، وقال أيضا: قد كتب عنه أصحاب الحديث ليس به بأس[٤]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين ورمي بالقدر[٧].

أقوال المجرحين:

قال أبو حاتم: ليس بقوي[٨]، وقال النسائي: ضعيف[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥/ ٧٤.

(٢) تقريب التهذيب ٤٧٤.

(٣) سؤالات أبي داود ٣٤٤.

(٤) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٣٢.

(٥) الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٩.

(٦) الثقات ٩/ ٣٨.

(٧) تقريب التهذيب ٤٧٤.

(٨) الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٩.

(٩) تهذيب الكمال ٢٥/ ٧٥.

الترجيح:

هو صدوق وثقه ابن معين، ودافع عنه أحمد، وهو من شيوخه الذين كتب عنهم، أما أبو حاتم، والنسائي فمعروفان بتشددهما.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال الباجي[٣]، والمزي[٤]: روى له البخاري مقرونا، وقد تعقب ابن حجر المزي بقوله: ما له فيه سوى حديث واحد ذكره عقب إسناد آخر اجتمعا في شيخ شيخه ولا يقال لمثل هذا مقرونا اصطلاحا[٥]، وقد سبق التنبيه على الخلاف في تسمية هذه الصورة بالمقرون، وبينت أنه خلاف اصطلاحي لم يلتزم به الحافظ نفسه فقد قال في هُدَى الساري عن حديث محمد بن الحسن هذا: له في البخاري حديث واحد في كتاب الأحكام عن خالد الحذاء مقرونا بغيره، وقد عده الحافظ فيمن أخرج له البخاري متابعة[٦].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه (١٣/ ١٤٣/ ٧١٥٦) قال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى هو القطان، عن قرة بن خالد،

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٢٨، النسخة الخطية ٣٧٣/ ا.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٢٧.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٦٢٨.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥/ ٧٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٤.

(٦) هُدَى الساري ٤٨٨.

حدثني حميد بن هلال، حدثنا أبو بردة، عن أبي موسى: أن النبي ﷺ بعثه وأتبعه بمعاذ.

حدثني عبد الله بن الصباح، حدثنا محبوب بن الحسن، حدثنا خالد، عن حميد بن هلال، عن أبي بردة، عن أبي موسى: أن رجلا أسلم ثم تهود، فأتى معاذ بن جبل وهو عند أبي موسى فقال: ما لهذا؟ قال: أسلم ثم تهود، قال: لا أجلس حتى أقتله، قضاء الله ورسوله ﷺ.

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد سابق توبع فيه متابعة قاصرة، وقد أخرج الحديث بالإسناد الأول مطولا في موضع آخر[1] فكأنه قرنه فرارا من تكرار الإسناد.

---

(١) في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم (١٢/ ٢٨٠/ ٦٩٢٣).

[٥٩/٧٣] محمد بن الزبرقان البصري

محمد بن الزبرقان[(١)] أبو همام الأهوازي روى عن سليمان التيمي، وعبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة (خ)، روى عنه علي بن المديني (خ)، ومحمد بن بشار بندار، وعمرو بن علي الفلاس، روى له الجماعة إلا الترمذي[(٢)]، من الثامنة[(٣)].

أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه:

قال البخاري: معروف الحديث[(٤)]، وقال ابن المديني: ثقة[(٥)]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق[(٦)]، وقال النسائي[(٧)]، وابن معين[(٨)]: ليس به بأس، قال ابن معين أيضا: لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به[(٩)]، وقال أبو زرعة: صالح هو وسط[(١٠)]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ[(١١)]، وقال الدارقطني: ثقة[(١٢)]،

(١) بكسر الزاي والراء بينهما باء موحدة ساكنة، وبالقاف. فتح الباري ١١/ ٣٠٥، المغني في ضبط أسماء الرجال ١١٧.

(٢) تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٠٨أ

(٣) تقريب التهذيب ٤٧٨.

(٤) التاريخ الكبير ١/ ٨٧.

(٥) تهذيب الكمال ٢٥/ ٢١٠.

(٦) الجرح والتعديل ٧/ ٢٦٠.

(٧) تهذيب الكمال ٢٥/ ٢١٠.

(٨) سؤالات ابن الجنيد ٢٣٦، معرفة الرجال [رواية ابن محرز] ١٢٨.

(٩) تاريخ الدوري ٢/ ٥١٦.

(١٠) الجرح والتعديل ٧/ ٢٦٠.

(١١) الثقات ٧/ ٤٤١.

(١٢) سؤالات السلمي ١٣٧.

وقال الذهبي: ثقة[١]، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم[٢].

الترجيح:

هو صدوق حسن الحديث، وقد رفعه ابن المديني، والدارقطني إلى درجة الثقة، ولكن أكثر النقاد توسطوا فيه، وله أخطاء تقعد به عن تلك الدرجة، وقد قال فيه ابن حبان: «ربما أخطأ».

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد فيمن روى له البخاري مقرونا، وحديثه عند البخاري شبه مقرون كما سيأتي، وقد عده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٣]، وقال: ما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد، وقد توبع فيه[٤].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل (١١/ ٣٠٠/ ٦٤٦٧) قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا محمد بن الزبرقان، حدثنا موسى بن عقبة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «سددوا وقاربوا وأبشروا، فإنه لا يدخل أحدا الجنة عمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة» قال[٥]: أظنه عن أبي النضر، عن أبي سلمة،

---

(١) تاريخ الإسلام ٣١/ ٣٦٤.

(٢) تقريب التهذيب ٤٧٨.

(٣) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٤) فتح الباري ١١/ ٣٠٥.

(٥) قال الحافظ في فتح الباري ١١/ ٣٠٥: فاعل أظنه هو على بن المديني شيخ البخاري فيه، وكأنه جوز أن يكون موسى بن عقبة لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة بن عبد الرحمن وأن بينهما فيه واسطة وهو =

عن عائشة. وقال عفان، حدثنا وهيب، عن موسى بن عقبة، قال: سمعت أبا سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «سددوا وأبشروا».

هكذا ضمه إلى طريق معلق تابعه فيه وهيب بن خالد[١]، وقد وصله مسلم في صحيحه[٢]، وتابعه أيضا سليمان بن بلال[٣] في نفس الباب مختصرا.

= أبو النضر، لكن قد ظهر من وجه آخر أن لا واسطة لتصريح وهيب وهو ابن خالد عن موسى بن عقبة بقوله: «سمعت أبا سلمة» وهذا هو النكتة في إيراد الرواية المعلقة بعدها عن عفان عن وهيب.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله (٤/ ٢١٧١/ ٢٨١٨) قال: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد العزيز بن محمد، أخبرنا موسى بن عقبة، ح وحدثني محمد بن حاتم -واللفظ له- حدثنا بهز، حدثنا وهيب... بنحوه، وزاد «واعلموا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل».

(٣) سبقت ترجمته، وحديثه أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل (١١/ ٣٠٠/ ٦٤٦٤) قبل حديث الترجمة بحديثين قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا سليمان، عن موسى بن عقبة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «سددوا وقاربوا، واعلموا أن لن يدخل أحدكم عمله الجنة، وأن أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل».

[٦٠/٧٤] محمد بن زياد الزيادي

محمد بن زياد بن عبيد الله بن زياد بن الربيع الزيادي أبو عبد الله البصري لقبه يُؤْيُؤْ[١] روى عن حماد بن زيد، وعبد الوارث بن سعيد، ومحمد بن جعفر غندر (خ)، روى عنه البخاري، وابن ماجة، وابن خزيمة، روى له البخاري، وابن ماجة، مات سنة ٢٥٠ تقريبا[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ[٣]، وقال الذهبي: صدوق[٤]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٥].

أقوال المجرحين:

قال ابن مندة: ضعيف[٦].

الترجيح:

هو صدوق لأن قول ابن حبان فيه: «ربما أخطأ»، تعني أنه سبر حديثه فوجده قليل الخطأ، وتضعيف ابن مندة غير مفسر، ويمكن حمله على الضعف اليسير جمعا بين القولين.

---

(١) بتحتانيتين مضمومتين كما في تقريب التهذيب ٤٧٨، وهو اسم طائر لقب به كما في كشف النقاب ٢/ ٤٦٣.

(٢) تهذيب الكمال ٢٥/ ٢١٥.

(٣) الثقات ٩/ ١١٤.

(٤) الكاشف ٢/ ١٧١، المغني ٢/ ١٩٧.

(٥) تقريب التهذيب ٤٧٨.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٨.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

قال ابن عدي: استشهد به البخاري، وقال الكلاباذي[١]، والباجي[٢]: روى له البخاري شبه مقرون، وقال ابن عساكر[٣]، والمزي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]: روى له البخاري كالمقرون، وقال ابن حجر: روى عنه حديثا واحدا... بمتابعة مكي بن إبراهيم[٧].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله (١٠/ ٥٣٤/ ٦١١٣) قال: وقال المكي: حدثنا عبد الله بن سعيد، ح وحدثني محمد بن زياد، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عبد الله بن سعيد، قال: حدثني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت ﷺ، قال: احتجر[٨] رسول الله ﷺ حجيرة مخصفة[٩]، -أو حصيرًا- فخرج رسول الله ﷺ يصلي فيها، فتتبع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته، ثم جاءوا ليلة فحضروا، وأبطأ رسول الله ﷺ عنهم

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٤٨.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٦٣٤.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٨.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥/ ٢١٦.

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٢، تذهيب التهذيب ٨/ ١٠٣.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٨.

(٧) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٨) أي جعله لنفسه دون غيره، يقال: حجرت الأرض واحتجرتها إذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك، والحجيرة: تصغير حجرة. النهاية لابن الأثير ١/ ٣٤١ (حجر).

(٩) أي محاطة بحصير متخذ من الخوص. النهاية لابن الأثير ٢/ ٣٧ (خصف).

فلم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب، فخرج إليهم مغضبا، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم، فعليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة» .

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد سابق معلق تابعه فيه مكي بن إبراهيم(١).

---

(١) مكي بن إبراهيم بن بشير التميمي البلخي أبو السكن ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ١١٥ هـ. تقريب التهذيب ٥٤٥.

[٦١/٧٥] محمد بن عبد الله بن أبي عتيق

محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدني روى عن أبيه، ونافع مولى ابن عمر، والزهري (خ) وعنه سليمان بن بلال (خ)، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، وعبد العزيز الدراوردي، ومحمد بن إسحاق، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي[١]، من السابعة[٢].

أقوال أهل العلم فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال الذهلي: ابن أبي ذئب، وابن أبي عتيق مقاربان في الرواية عن الزهري[٤]، وقال أيضا: حسن الحديث عن الزهري كثير الرواية مقارب الحديث لولا أن سليمان بن بلال قام بحديثه لذهب حديثه[٥]، وقال الدارقطني: ثقة[٦]، وقال الذهبي: كان ثقة[٧]، وقال ابن حجر: مقبول[٨].

الترجيح:

هو صدوق حسن الحديث كما يفيده كلام الذهلي، وقول ابن حجر: «مقبول»

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٤٩.

(٢) تقريب التهذيب ٤٩٠.

(٣) الثقات ٧/ ٣٦٤.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٥٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) سؤالات الحاكم ١٨١.

(٧) تاريخ الإسلام ٨/ ٥٣٠.

(٨) تقريب التهذيب ٤٩٠.

عجيب من الحافظ إذ كيف يقال هذا فيمن قال فيه الذهلي: «مقارب الحديث»، ووثقه الدارقطني، ولم يجرحه أحد، وقول الذهبي «ثقة»، وإن كان مؤيدا بكلام الدارقطني فكلام الذهلي مقدم عليه إذ إنه مشعر بأنه سبر حديثه، ولعل مما يؤكد هذا أن البخاري لم يخرج له منفردا والله أعلم.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[١]، وقال: روى له البخاري مفردا ومقرونا، وكذا قال الكلاباذي[٢]، والباجي[٣].

قلت: لم أجد له في الصحيح حديثا مفردا، وقد قال المزي[٤]، والذهبي[٥]: روى له البخاري مقرونا بغيره.

وقال ابن حجر: حديثه عند البخاري مقرون[٦].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له أحد عشر حديثا بإسناد واحد كرر واحدا منها في موضعين، وكلها مضمومة إلى أسانيد أخرى، تسعة منها مضمومة إلى إسناد واحد تابعه فيه شعيب بن

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٨.

(٢) رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٩٠.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٦٥٥.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٥١.

(٥) الكاشف ٢/ ١٨٩، تذهيب التهذيب ٨/ ١٧١.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٤٦.

أبي حمزة[١]، والأخرى تابعه فيها غيره - وقد أخرجه من الطريق المقرون في مواضع أخرى سأشير إليها - وهي:

الأول: في كتاب في الاستقراض، باب من استعاذ من الدين (٥/ ٧٤/ ٢٣٩٧) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح، وحدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عروة، أن عائشة ﷺ، أخبرته: أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة ويقول: «اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم» ، فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ يا رسول الله من المغرم؟ قال: «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فأخلف»[٢].

الثاني: في كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] (٦/ ٢٦/ ٢٨٠٧) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح، وحدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، أراه عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن خارجة بن زيد، أن زيد بن ثابت ﷺ، قال: «نسخت الصحف في المصاحف، ففقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فلم أجدها إلا مع خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين» ، وهو قوله: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] [٣].

---

(١) شعيب بن أبي حمزة (دينار) أبو بشر الحمصي، ثقة عابد من أثبت الناس في الزهري، روى له الجماعة، مات سنة ١٦٢هـ أو بعدها. تقريب التهذيب ٢٦٧.

(٢) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام (٢/ ٣٦٩/ ٨٣٢) وفي أوله زيادة «أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا، وفتنة الممات، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم... الحديث.

(٣) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ =

الثالث: في كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع (٧/ ٤٩١/ ٤١٣٤) قال: حدثنا أبو اليمان، حدثنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني سنان، وأبو سلمة، أن جابرا أخبر: أنه «غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد.

حدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن سنان بن أبي سنان الدؤلي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أخبره: أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد، فلما قفل رسول الله ﷺ قفل معه، فأدركتهم القائلة في واد كثير العضاه، فنزل رسول الله ﷺ وتفرق الناس في العضاه، يستظلون بالشجر، ونزل رسول الله ﷺ تحت سمرة فعلق بها سيفه. قال جابر: فنمنا نومة، ثم إذا رسول الله ﷺ يدعونا فجئناه، فإذا عنده أعرابي جالس، فقال رسول الله ﷺ: «إن هذا اخترط سيفي وأنا نائم، فاستيقظت وهو في يده صلتا، فقال لي: من يمنعك مني؟ قلت: الله، فها هو ذا جالس» ثم لم يعاقبه رسول الله ﷺ[(١)].

الرابع: في كتاب الأدب، باب هجاء المشركين (١٠/ ٥٦٢/ ٦١٥٢) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح، وحدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة، فيقول: يا أبا هريرة، نشدتك بالله، هل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا حسان، أجب عن رسول الله، اللهم أيده بروح القدس» قال أبو هريرة: نعم[(٢)]

= ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣] (٨/ ٣٧٧/ ٤٧٨٤) بنحوه.

(١) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب الجهاد والسير، باب من علق سيفه بالشجر في السفر عند القائلة (٦/ ١١٣/ ٢٩١٠) بنحوه.

(٢) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب الصلاة، باب الشعر في المسجد (١/ ٦٥٢/ ٤٥٣) بنحوه.

الخامس: في كتاب الأدب، باب كنية المشرك (١٠/ ٦٠٧/ ٦٢٠٧) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح، حدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، أن أسامة بن زيد ﷺ أخبره: أن رسول الله ﷺ ركب على حمار، عليه قطيفة فدكية، وأسامة وراءه، يعود سعد بن عبادة... وفيه قصة مرور النبي ﷺ على عبد الله بن أبي حال شركه[1].

السادس: في كتاب الأدب، باب التكبير والتسبيح عند التعجب (١٠/ ٦١٣/ ٦٢١٩) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح، وحدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ، أخبرته: أنها جاءت رسول الله ﷺ، وهو معتكف في المسجد، في العشر الغوابر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة من العشاء، ثم قامت تنقلب، فقام معها النبي ﷺ يقلبها، حتى إذا بلغت باب المسجد، الذي عند مسكن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، مر بهما رجلان من الأنصار، فسلما على رسول الله ﷺ ثم نفذا، فقال لهما رسول الله ﷺ: «على رسلكما، إنما هي صفية بنت حيي» قالا: سبحان الله يا رسول الله، وكبر عليهما ما قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مبلغ الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما»[2].

وأخرجه أيضا في كتاب الاعتكاف، باب: هل يدرأ المعتكف عن نفسه (٤/ ٣٣١/ ٢٠٣٩) قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله، قال: أخبرني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين ﷺ: أن صفية بنت

---

(١) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦] ١٨٦ (٨/ ٧٨/ ٤٥٦٦) بنحوه.

(٢) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب الاعتكاف، باب: هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد (٤/ ٣٢٦/ ٢٠٣٥) بنحوه.

حيي، أخبرته ح، وحدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت الزهري، يخبر عن علي بن الحسين، أن صفية ﵂، أتت النبي ﷺ وهو معتكف... بنحوه مختصرا(١).
هكذا تابعه فيه سفيان وهو ابن عيينة(٢).

السابع: في كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه (١٣/ ٢٢/ ٧٠٦٩) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح، وحدثنا إسماعيل، حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن هند بنت الحارث الفراسية، أن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: استيقظ رسول الله ﷺ ليلة فزعا، يقول: «سبحان الله، ماذا أنزل الله من الخزائن، وماذا أنزل من الفتن، من يوقظ صواحب الحجرات - يريد أزواجه لكي يصلين - رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»(٣).

الثامن: في كتاب الفتن، باب يأجوج ومأجوج (١٣/ ١١٣/ ٧١٣٥) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح، وحدثنا إسماعيل، حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، أن زينب بنت أبي سلمة، حدثته عن أم حبيبة بنت أبي سفيان، عن زينب بنت جحش: أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوما فزعا يقول: «لا إله إلا الله، ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه، وحلق بإصبعيه الإبهام والتي تليها» ، قالت زينب بنت جحش: فقلت: يا رسول الله أفنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «نعم إذا كثر الخبث»(٤).

---

(١) لم أجده في الصحيح من الطريق الآخر، وهو طريق سفيان عن الزهري.

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، روى له الجماعة، مات في رجب سنة ١٩٨ هـ.تقريب التهذيب ٢٤٥.

(٣) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب الأدب، باب التكبير والتسبيح عند التعجب (١٠/ ٦١٣/ ٦٢١٨) بنحوه.

(٤) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٦/ ٧٠٧/ ٣٥٩٨) بنحوه.

التاسع: في كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة (١٣/ ٤٥٤/ ٧٤٦٥) قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح، وحدثنا إسماعيل، حدثني أخي عبد الحميد، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، أن حسين بن علي، عليهما السلام أخبره: أن علي بن أبي طالب، أخبره أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت رسول الله ﷺ ليلة، فقال لهم: «ألا تصلون» ، قال علي: فقلت: يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت ذلك، ولم يرجع إلي شيئا، ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه ويقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤][١].

العاشر: في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرا (٧/ ٣٦٧/ ٤٠٠٢) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن معمر، عن الزهري ح، حدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أخبرني أبو طلحة رضي الله عنه، صاحب رسول الله ﷺ وكان قد شهد بدرا مع رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة» يريد التماثيل التي فيها الأرواح.

هكذا تابعه فيه معمر وهو ابن راشد[٢].

---

(١) أخرجه من طريق أبي اليمان في كتاب الجمعة، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب (٣/ ١٣/ ١١٢٧) بنحوه.

(٢) معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري، روى له الجماعة (ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة)، مات سنة ١٥٤هـ. تقريب التهذيب ٥٤١.
لم أجده في الصحيح من طريق إبراهيم بن موسى إنما أخرجه من طريق معمر عن الزهري مختصرا في كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين (٦/ ٣٥٩/ ٣٢٢٥)، وليس في شيء من طرق الحديث التي وقفت عليها قوله: «صاحب رسول الله ﷺ وكان قد شهد بدرا».

الحادي عشر: في كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة (١٣/ ٤٥٥/ ٧٤٧٢) قال: حدثنا يحيى بن قزعة، حدثنا إبراهيم، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، والأعرج ح، وحدثنا إسماعيل، حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، أن أبا هريرة قال: استب رجل من المسلمين ورجل من اليهود، فقال المسلم: والذي اصطفى محمدا على العالمين في قسم يقسم به، فقال اليهودي: والذي اصطفى موسى على العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك فلطم اليهودي، فذهب اليهودي إلى رسول الله ﷺ، فأخبره بالذي كان من أمره، وأمر المسلم فقال النبي ﷺ: «لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله»[(١)].

هكذا تابعه فيه إبراهيم بن سعد[(٢)].

---

(١) أخرجه من طريق يحيى بن قزعة في كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي (٥/ ٨٥/ ٢٤١١).

(٢) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني نزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح، روى له الجماعة، مات سنة ١٨٥هـ.

[٦٢/٧٦] محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة

محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمة[١] أبو عمرو المروزي روى عن أبيه، وابن عيينة وسليمان بن صالح (خ) وعلي بن الحسن بن شقيق، ومنصور بن وردان، روى عنه سعيد بن مروان (خ)، وأبو زرعة، وأبو حاتم، روى له البخاري، والأربعة، مات سنة ٢٤١هـ[٢].

أقوال أهل العلم فيه:

قال أبو حاتم: صدوق[٣]، وقال النسائي[٤]، والدارقطني[٥]، ومسلمة بن قاسم[٦]، وأبو علي الجياني[٧]: ثقة، وذكره بن حبان في الثقات[٨]، وقال ابن حجر: ثقة[٩].

الترجيح:

لم يختلف في توثيقه، وقول أبي حاتم: «صدوق» يعادل توثيق غيره لما علم من تشدده.

---

(١) بكسر الراء وسكون الزاي. تقريب التهذيب ٤٩٣.

(٢) تهذيب الكمال ٢٦/ ٨.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٨.

(٤) مشيخة النسائي ٥٢.

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ٣٥١.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٧٨.

(٧) تسمية شيوخ أبي داود ٩١

(٨) الثقات ٩/ ٩٥.

(٩) تقريب التهذيب ٤٩٣.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]. قلت: لا يحسن عده فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وتخريج البخاري حديثه مقرونا لا يكفي في الدلالة على كونه غير معتمد عنده بعد اتفاقهم على توثيقه.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب تفسير القرآن، باب سورة ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] (٨/ ٥٨٥/ ٤٩٥٣) قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، ح وحدثني سعيد بن مروان، حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، أخبرنا أبو صالح سلمويه، قال: حدثني عبد الله، عن يونس بن يزيد، قال: أخبرني ابن شهاب، أن عروة بن الزبير، أخبره أن عائشة، زوج النبي ﷺ قالت: كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم... فذكرت قصة بدء الوحي. هكذا ساقه مضموما إلى إسناد سابق، والظاهر أنه قرنه فرارا من تكرار الأسانيد لأنه رواه قبل ذلك بالإسناد الأول[٣].

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٢، النسخة الخطية ٣٧٣/أ.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٨.

(٣) في كتاب بدء الوحي (١/ ٣٠/ ٣).

[٦٣/٧٧] محمد بن عمرو بن علقمة

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي أبو عبد الله ويقال أبو الحسن المدني روى عن أبيه وأبي سلمة بن عبد الرحمن (خ) وعبيدة بن سفيان، روى عنه شعبة والثوري وابن عيينة (خ)، روى له الجماعة[١]، مات سنة ١٤٥هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال علي بن المديني: كان ثقة وكان يحيى بن سعيد يضعفه بعض الضعف[٣]، وسئل يحيى بن سعيد عنه فقال للسائل: تريد العفو أو تشدد؟ قال: لا بل أشدد، قال: ليس هو ممن تريد وسألت مالكا عنه فقال: فيه نحوا مما قلت لك[٤]، وقال يحيى القطان: محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث[٥]، وقال ابن معين: ثقة[٦]، وقال أيضا: سهيل، والعلاء، وابن عقيل حديثهم ليس بحجة ومحمد بن عمرو فوقهم[٧]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ[٨]، وقال النسائي:

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦/ ٢١٢.

(٢) تقريب التهذيب ٤٩٩.

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ٤٢.

(٤) الجرح والتعديل ٨/ ٣١.

(٥) الكامل لابن عدي ٧/ ٤٥٥.

(٦) معرفة الرجال رواية ابن محرز ١٥٨، من كلام أبي زكريا في الرجال رواية ابن طهمان ٣٥.

(٧) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٤.

(٨) الجرح والتعديل ٨/ ٣١.

ليس به بأس، وقال مرة ثقة[١]، وقال ابن عدي: له حديث صالح وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد يتفرد عنه بنسخة ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في الموطأ، وأرجو أنه لا بأس به[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[٣]، وقال أيضا: من جلة أهل المدينة ومتقنيهم[٤]، وقال ابن المبارك: لم يكن به بأس[٥]، وذكره ابن شاهين في الثقات[٦]، وقال الذهبي: صدوق[٧]، وقال أيضا: مشهور حسن الحديث[٨]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٩].

أقوال المجرحين:

قال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه قيل له: وما علة ذلك؟ قال كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة[١٠]، قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ[١١]، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦/ ٢١٧.

(٢) الكامل ٧/ ٤٥٧.

(٣) الثقات ٧/ ٣٧٧.

(٤) مشاهير علماء الأمصار ١٣٣.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٣٠١.

(٦) تاريخ أسماء الثقات ٢٦٧.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق ٤٦٠.

(٨) الميزان ٣/ ٦٧٣، المغني ٢/ ٦٢١.

(٩) تقريب التهذيب ٤٩٩.

(١٠) الجرح والتعديل ٨/ ٣١.

(١١) إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٣٠٢.

يستضعف[١]، وقال يعقوب بن شيبة: هو وسط وإلى الضعف ما هو[٢]، وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه[٣].

الترجيح:

هو صدوق حسن الحديث كما يفيده معظم ما قيل فيه، وما ذكر من تضعيفه محمول على كونه ليس في الدرجة العليا من الضبط.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني[٤]، والكلاباذي[٥] فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٦]، وقال المزي[٧]، والذهبي[٨]، وابن حجر[٩]: روى له البخاري مقرونا، وعده الحافظ فيمن أخرج له البخاري متابعة[١٠].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الاعتكاف، باب من خرج من اعتكافه عند الصبح

---

(١) كتاب الطبقات الكبير ٧/ ٥٣١.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٣٠١.

(٣) أحوال الرجال ١٤١.

(٤) ذكر التابعين ومن بعدهم ١/ ٤٣٨.

(٥) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨١، النسخة الخطية ٣٧٢/أ.

(٦) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٧.

(٧) تهذيب الكمال ٢٦/ ٢١٨.

(٨) تذهيب التهذيب ٨/ ٢٤٠.

(٩) هُدَى الساري ٤٦٤.

(١٠) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٤/ ٣٣١/ ٢٠٤٠) قال: حدثنا عبد الرحمن بن بشر، حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن سليمان الأحول، خال ابن أبي نجيح، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، ح قال سفيان: وحدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، ح قال[١]: وأظن أن ابن أبي لبيد، حدثنا عن أبي سلمة، عن أبي سعيد ﵁، قال: اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط... الحديث[٢].

هكذا وقع له الحديث مقرونا[٣] بإسنادين آخرين، وقد تابعه فيهما سليمان الأحول[٤]، وعبد الله بن أبي لبيد[٥].

---

(١) القائل هو سفيان بن عيينة، والحاصل أن لسفيان فيه ثلاثة أشياخ حدثوه به عن أبي سلمة، وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال: حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة، وابن أبي لبيد عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد، ولم يقل وأظن. فتح الباري ٤/ ٣٣٢.

(٢) سبق بتمامه في ترجمة عبد الله بن أبي لبيد رقم [١٦].

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣/ ٧ قال: حدثنا سفيان، حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، وابن أبي لبيد، عن أبي سلمة، سمعت أبا سعيد، وابن جريج عن سليمان الأحول، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد... فذكر نحوه.

(٤) سليمان بن أبي مسلم المكي الأحول خال بن أبي نجيح قيل اسم أبيه عبد الله، قال أحمد: ثقة ثقة، روى له الجماعة، من الخامسة. تقريب التهذيب ٢٥٤.

(٥) من رواة المتابعات في صحيح البخاري سبقت ترجمته رقم [١٦].

[٦٤/٧٨] محمد بن مسلم أبو الزبير المكي

محمد بن مسلم بن تَدْرُس[1] أبو الزبير المكي روى عن العبادلة الأربعة وعائشة وجابر (خ)، روى عنه الزهري وابن جريج (خ) وهشام بن عروة، روى له الجماعة، مات سنة ١٢٨هـ[2].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال عطاء بن أبي رباح: كنا إذا خرجنا من عند جابر تذاكرنا حديثه فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث[3]، وقال سفيان: سمعت أيوب السختياني يقول: حدثني أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير، قال سفيان بيده يقبضها[4]، وقال ابن المديني: ثقة ثبت[5]، وقال أحمد: يروى عنه ويحتج به[6]، وقال أيضا: ليس به بأس[7]، وقال ابن معين: ثقة[8]، وقال أيضا: صالح[9]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق وإلى الضعف ما

---

(١) بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء. تقريب التهذيب ٥٠٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٠٢.

(٣) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله بن أحمد] ١/ ١٣٩.

(٤) سنن الترمذي ٥/ ٧٥٧، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٥١٠.

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة ٤٠.

(٦) العلل ومعرفة الرجال [رواية المروذي] ١١٤.

(٧) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله بن أحمد] ٢/ ٤٨٠.

(٨) تاريخ الدارمي ١٧٨.

(٩) الجرح والتعديل ٨/ ٧٦.

هو[١]، وقال النسائي: ثقة[٢]، وقال أيضا: أبو الزبير من الحفاظ[٣]، وقال ابن عدي: صدوق ثقة لا بأس به[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من الحفاظ[٥]، وقال العجلي: ثقة[٦]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس[٧]، وقال الساجي: صدوق حجة في الأحكام قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا بحديثه[٨]، وقال ابن القطان: صدوق إلا أنه يدلس[٩]، وقال الذهبي: حافظ ثقة وكان مدلسا[١٠]، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس[١١].

أقوال المجرحين:

قال ابن جريج: ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى حديث أبي الزبير يروى[١٢]، وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: كان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير قلت لأبي:

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٠٨.

(٢) تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٠٩.

(٣) السنن الكبرى ١/ ٦٤٠.

(٤) الكامل ٧/ ٢٩١.

(٥) الثقات ٥/ ٣٥٢.

(٦) معرفة الثقات ٢/ ٢٥٣.

(٧) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٤٢.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٣٣٧.

(٩) بيان الوهم والإيهام ٤/ ٣٢٢.

(١٠) الكاشف ٢/ ٢١٦.

(١١) تقريب التهذيب ٥٠٦.

(١٢) الجرح والتعديل ٨/ ٧٥.

يضعفه؟ قال: نعم[١]، وقال أحمد: روى عنه قوم واحتملوه، روى عنه أيوب وغير واحد إلا أن شعبة لم يحدث عنه، قلت: هو لين الحديث؟ فكأنه لينه[٢]، وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير، كأنه يضعفه[٣]، وقال هشيم: سمعت من أبي الزبير فأخذ شعبة كتابي فمزقه[٤]، وقيل لشعبة: مالك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان[٥]، وقال أيضا رأيته يسيء الصلاة فتركت الرواية عنه[٦]، وقال الشافعي: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة[٧]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[٨]، وقال أبو زرعة: روى عنه الناس قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات[٩]، وذكره النسائي في المدلسين[١٠]، وذكره العلائي[١١]، وابن حجر[١٢] في المرتبة الثالثة من المدلسين وقالا: مشهور بالتدليس.

الترجيح:

هو ثقة يدلس، والذين ضعفوه لم يأتوا بحجة تقدح في حفظه، وقد وثقه ابن معين،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله بن أحمد] ١/ ٥٤٢.

(٢) العلل ومعرفة الرجال [رواية المروذي] ٧١.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٧٦.

(٤) الجرح والتعديل ٨/ ٧٥.

(٥) كتاب الضعفاء للعقيلي ٥/ ٣٧٨.

(٦) كتاب الضعفاء للعقيلي ٥/ ٣٨٠.

(٧) الجرح والتعديل ٨/ ٧٦.

(٨) الجرح والتعديل ٨/ ٧٦.

(٩) الجرح والتعديل ٨/ ٧٦.

(١٠) ذكر المدلسين ١٢٣.

(١١) جامع التحصيل ١٣٠.

(١٢) طبقات المدلسين ٤٨.

وابن المديني، والنسائي، وغيرهم، ودافع عنه النسائي، وابن عدي، وابن حبانَ قال النسائي: كان شعبة يسيء الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفاظ، فإذا قال سمعت جابرا فهو صحيح، وكان يدلس[١]، وقال ابن عدي: «روى مالك عن أبي الزبير أحاديث وكفى بأبي الزبير صدقا أن يحدث عنه مالك فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة وقال لا أعلم أحدا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه وهو في نفسه ثقة إلا إن روى عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد وهو صدوق ثقة لا بأس به»[٢]، وقال ابن حبان: «كان من الحفاظ، وكان عطاء يقدمه إلى جابر ليحفظ له، ولم ينصف من قدح فيه لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله»[٣]، وقال ابن عبد البر: «تكلم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحد منهم بحجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ وهو من ثقات المحدثين، وقد كان عطاء بن أبي رباح يشهد له بالحفظ، وقد أثنى عليه سليمان بن موسى، وقول الشافعي: يحتاج إلى دعامة فإنه ذهب في تضعيفه مذهب ابن عيينة بلا حجة، وقول أيوب: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير اختلفوا فيه فقالوا: أراد بذلك تضعيفه، وقالوا: أراد الثناء عليه والترفيع[٤]، والتأويل الأول أشبه بمذهب أيوب فيه دون غيره، وقول شعبة: لا يحسن يصلي فهو تحامل وغيبة وقد حدث عنه، وقول ابن جريج: ما كنت أظن أن أعيش حتى أراه يحدث

---

(١) السنن الكبرى ١/ ٦٤٠.

(٢) الكامل ٧/ ٢٩١.

(٣) الثقات ٥/ ٣٥٢.

(٤) ممن قال بهذا الإمام الترمذي فإنه فسر كلام أيوب السختياني بقوله: «إنما يعني به الإتقان والحفظ». سنن الترمذي ٥/ ٧٥٧.

فإنهم احتقروه - فيما قيل - لفقره، وقد حدث عنه ابن جريج بعدة أحاديث»[١]، ودافع عنه أيضا ابن القطان[٢].

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني[٣]، والكلاباذي[٤] فيمن روى له البخاري مقرونا، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٥]، وقال المزي[٦]، والذهبي[٧]: روى له البخاري مقرونا، وقال الحافظ ابن حجر: له حديث واحد قرنه بعطاء[٨].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب البيوع، باب بيع الثمر على رءوس النخل بالذهب أو الفضة (٤/ ٤٥٢/ ٢١٨٩) قال: حدثنا يحيى بن سليمان، حدثنا ابن وهب، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء، وأبي الزبير، عن جابر ﵁، قال: «نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب، ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم، إلا العرايا[٩]» .

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٣٣٧.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٤/ ٣٢٢.

(٣) ذكر التابعين ومن بعدهم ١/ ٤٤٣.

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨١، النسخة الخطية ٣٧٢/ ب.

(٥) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٧.

(٦) تهذيب الكمال ٢٦/ ٤١١.

(٧) الكاشف ٢/ ٢١٦.

(٨) هُدَى الساري ٤٦٤.

(٩) قال ابن الأثير: اختلف في تفسيرها فقيل: إنه لما نهى عن المزابنة وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر رخص في جملة المزابنة في العرايا، وهو أن من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعياله ولا نخل له يطعمهم منه ويكون قد فضل له من قوته تمر فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له: بعني ثمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات =

هكذا وقع الحديث للبخاري مقرونا[١] بعطاء بن أبي رباح[٢].

وقد رواه أبو الزبير بالعنعنة، وهو معروف بالتدليس، وهذا الحديث من روايته عن جابر، وأكثرها صحيفة وقد قال الليث بن سعد: قدمت مكة فجئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين فانقلبت بهما ثم قلت في نفسي لو عاودته فسألته هل سمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت فأعلم لي على هذا الذي عندي[٣].

وهذا يفيد أنه ليس كل ما يرويه أبو الزبير عن جابر سمعه منه إلا ما رواه الليث عنه، وما لم يسمعه أبو الزبير من جابر يرويه عن صحيفة سليمان اليشكري[٤]، قاله أحمد[٥]، وقال أبو حاتم الرازي: جالس سليمان اليشكرى جابرا فسمع منه وكتب عنه صحيفة فتوفى وبقيت الصحيفة عند امرأته فروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبى عن جابر وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة وكذلك قتادة[٦].

= ليصيب من رطبها مع الناس فرخص فيه إذا كان دون خمسة أو سق. النهاية في غريب الأثر ٣/ ٢٢٤.

(١) أخرجه مقرونا مسلم في كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة (٤/ ١١٧٤/ ١٥٣٦) قال: حدثنا عبد بن حميد، أخبرنا أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء، وأبي الزبير أنهما سمعا جابر بن عبد الله، يقول: نهى رسول الله ﷺ فذكر بمثله.

(٢) عطاء بن أبي رباح - بفتح الراء والموحدة واسم أبي رباح أسلم - القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال قيل إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه، روى له الجماعة، مات سنة ١١٤هـ.

(٣) ضعفاء العقيلي ٥/ ٣٨٢. الكامل ٧/ ٢٨٨

(٤) سليمان بن قيس اليشكري - بفتح التحتانية بعدها معجمة - البصري، ثقة من الثالثة مات قديما قبل الثمانين، روى له الترمذي، وابن ماجه. تقريب التهذيب ٢٥٣.

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد ٢٢٨.

(٦) الجرح والتعديل ٤/ ١٣٦.

[٦٥/٧٩] محمد بن النعمان بن بشير

محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري أبو سعيد روى عن أبيه، وجده، وعنه الزهري، روى له الجماعة سوى أبي داود[١]، من الثالثة[٢].

أقوال أهل العلم فيه:

قال النسائي: ثقة[٣]، قال العجلي: مدني تابعي ثقة[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال الذهبي: وثق[٦]، وقال ابن حجر: ثقة[٧].

الترجيح:

هو ثقة جليل وثقه النسائي، وغيره، وهو ابن صحابي جليل هو النعمان بن بشير.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٨]، وقال الكلاباذي[٩]،

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦/ ٥٥٧.

(٢) تقريب التهذيب ٥١٠.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٦٤٨.

(٤) معرفة الثقات ٢/ ٢٥٥.

(٥) الثقات ٥/ ٣٥٧.

(٦) الكاشف ٢/ ٢٢٧.

(٧) تقريب التهذيب ٥١٠.

(٨) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٧.

(٩) رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٨٣.

الباجي[١]، وابن حجر[٢]: روى له البخاري مقرونا.

قلت: لا يحسن عده فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وقد أحسن الإمام الكلاباذي فلم يذكره في الباب الذي خصصه للمقرونين، وذلك لثبوت كونه حجة.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب الهبة للولد (٥/ ٢٥٠/ ٢٥٨٦) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، ومحمد بن النعمان بن بشير، أنهما حدثاه عن النعمان بن بشير، أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ فقال: إني نحلت ابني هذا غلاما، فقال: «أكل ولدك نحلت مثله»، قال: لا، قال: «فارجعه».

هكذا وقع له مقرونا[٣] بحميد بن عبد الرحمن[٤].

---

(١) التعديل والتجريح ٢/ ٦٤٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٣٤.

(٣) هكذا أخرجه مالك - ومن طريقه أخرجه البخاري - في كتاب الأقضية، باب ما لا يجوز من النُحل (٢/ ٧٥١/ ٣٩) بنحوه.

(٤) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ثقة، روى له الجماعة، مات سنة ١٠٥هـ على الصحيح. تقريب التهذيب ١٨٢.

[٦٦/٨٠] مبشر بن إسماعيل الحلبي

مبشِّر[١] بن إسماعيل الحلبي أبو إسماعيل روى عن حريز بن عثمان، والأوزاعي (خ)، وشعيب بن أبي حمزة، وعنه أحمد بن حنبل، ونصر بن عاصم، وعباس بن حسين القنطري (خ)، روى له الجماعة، مات سنة ٢٠٠هـ[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد[٣]، وابن معين[٤]: ثقة، قال النسائي: ليس به بأس[٥]، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال الذهبي: ثقة[٨]، وقال أيضا: صدوق عالم مشهور[٩]، وقال ابن حجر: صدوق[١٠].

أقوال المجرحين:

قال ابن قانع: ضعيف[١١].

---

(١) بكسر الشين المعجمة الثقيلة. تقريب التهذيب ٥١٩.

(٢) تهذيب الكمال ٢٧/ ١٩٠.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١١/ ٦١.

(٤) تاريخ الدارمي ١٨٠.

(٥) تهذيب الكمال ٢٧/ ١٩٢.

(٦) كتاب الطبقات الكبير ٩/ ٤٧٦.

(٧) الثقات ٩/ ١٩٣.

(٨) الكاشف ٢/ ٢٣٨.

(٩) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣٣.

(١٠) تقريب التهذيب ٥١٩.

(١١) إكمال تهذيب الكمال ١١/ ٦١.

الترجيح:

هو ثقة وثقه ابن معين وأحمد، وقول النسائي: «ليس به بأس» لا ينزله عن درجة الثقة لما علم من تشدده، وقد مر أنه يستخدم «ليس به بأس» فيمن كان ثقة(١)، وأما تضعيف ابن قانع فلا يضره لأن ابن قانع متكلم فيه كما سبق، وجرحه غير مفسر، ولذا قال الذهبي: تكلم فيه بلا حجة(٢).

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا(٣)، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين(٤)، وقال الحافظ ابن حجر: ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن الأوزاعي في كتاب التهجد بمتابعة عبد الله بن المبارك(٥).

قلت: بعد اتفاق من يعتد بقوله لا ينبغي ذكره فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه (٣/ ٤٥/ ١١٥٢) قال: حدثنا عباس بن الحسين، حدثنا مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي، ح وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن، قال: أخبرنا عبد الله، أخبرنا الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن،

---

(١) انظر ترجمة إبراهيم بن أبي الوزير رقم [٢٥].

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣٣.

(٣) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٣، النسخة الخطية ٣٧٣/ا.

(٤) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٢٠.

(٥) هُدَى الساري ٤٦٥.

قال: حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عبد الله، لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل، فترك قيام الليل» .

وقال هشام، حدثنا ابن أبي العشرين، حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني يحيى، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، قال: حدثني أبو سلمة مثله. وتابعه عمرو بن أبي سلمة، عن الأوزاعي.

هكذا أخرجه البخاري مضموما إلى إسناد لاحق تابعه فيه عبد الله بن المبارك[1]، وقد ساق بعده عدة معلقات للإشارة إلى الاختلاف فيه على الأوزاعي[2].

---

(١) عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير، روى له الجماعة، مات سنة ١٨١هـ. تقريب التهذيب ٣٢٠.

(٢) رواه جماعة عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، ورواه بعضهم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم عن أبي سلمة قال الحافظ في الفتح ٣/ ٤٦: ظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يحيى عن أبي سلمة بغير واسطة، وظاهر صنيع مسلم يخالفه لأنه اقتصر على الرواية الزائده والراجح عند أبي حاتم والدارقطني وغيرهما صنيع البخاري، وقد تابع كلا من الروايتين جماعة من أصحاب الأوزاعي فالاختلاف منه وكأنه كان يحدث به على الوجهين فيحمل على أن يحيى حمله عن أبي سلمة بواسطة ثم لقيه فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله أعلم.

[٦٧/٨١] معاوية بن إسحاق بن طلحة التيمي

معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي أبو الأزهر الكوفي، روى عن أبيه، وعمته عائشة بن طلحة (خ)، وعروة بن الزبير، وعنه سفيان الثوري (خ)، والأعمش، وشعبة، روى له البخاري، والنسائي، وابن ماجة[١]، من السادسة[٢].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد[٣]، وابن معين[٤]، والنسائي[٥]، والدارقطني[٦]، والعجلي[٧]، وابن سعد[٨]: ثقة، وقال أبو حاتم[٩]، ويعقوب بن سفيان[١٠]: لا بأس به، وذكره يعقوب بن سفيان ضمن جماعة ثم قال: كل هؤلاء كوفيون ثقات[١١]، وذكره ابن حبان[١٢]،

---

(١) تهذيب الكمال ٢٨/ ١٦٠.

(٢) تقريب التهذيب ٥٣٧.

(٣) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٢/ ٤٨٢.

(٤) تاريخ الدارمي ١٥٣، سؤالات ابن الجنيد ١٦١.

(٥) تهذيب الكمال ٢٨/ ١٦١.

(٦) سؤالات الحاكم ١٨٥.

(٧) معرفة الثقات ٢/ ٢٨٣.

(٨) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٤٥٨.

(٩) الجرح والتعديل ٨/ ٣٨١.

(١٠) المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٥.

(١١) المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٩.

(١٢) الثقات ٧/ ٤٦٧.

وابن شاهين[١] في الثقات، وعلم عليه الذهبي (صح)[٢]، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم[٣].

أقوال المجرحين:

قال أبو زرعة: شيخ واهي[٤].

الترجيح:

هو ثقة بلا شك تفرد أبو زرعة بتضعيفه، ولم يأت بحجة، والعجب من الحافظ ابن حجر كيف يقول فيمن وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، والدارقطني، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم: «صدوق ربما وهم» من أجل هذا الجرح المبهم؟!.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد فيمن أخرج له البخاري مقرونا، وقد عده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[٥].

وقال أيضا ما خلاصته: له في البخاري حديث واحد تابعه عليه حبيب بن أبي عمرة عنده[٦].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات ٢٨٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ١٢٤.

(٣) تقريب التهذيب ٥٣٧.

(٤) الجرح والتعديل ٨/ ٣٨١.

(٥) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٦) هُدَى الساري ٤٦٦.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الجهاد والسير باب جهاد النساء (٦/ ٨٩/ ٢٨٧٥، ٢٨٧٦) قال: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين ﵂، قالت: استأذنت النبي ﷺ في الجهاد، فقال: «جهادكن الحج» ، وقال عبد الله بن الوليد: حدثنا سفيان، عن معاوية بهذا.

حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن معاوية، بهذا، وعن حبيب بن أبي عمرة، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، عن النبي ﷺ سأله نساؤه عن الجهاد، فقال: «نعم الجهاد الحج» .

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد آخر تابعه فيه حبيب بن أبي عمرة[١].

(١) حبيب بن أبي عمرة القصاب أبو عبد الله الحماني - بكسر المهملة - الكوفي ثقة، روى له الجماعة إلا أبا داود، مات سنة ١٤٢هـ. تقريب التهذيب ١٥١.
وقد أخرج حديث حبيب بن أبي عمرة في مواضع أخرى من صحيحه منها في كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور (٣/ ٤٤٦/ ١٥٢٠) قال: حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، حدثنا خالد، أخبرنا حبيب بن أبي عمرة... بنحوه.

[٦٨/٨٢] موسى بن حزام الترمذي

موسى بن حزام التَّرمِذي[١] أبو عمران الفقيه روى عن حسين بن علي الجعفي (خ)، وعبد الله بن سلمة القعنبي، ويزيد بن هارون، وروى عنه وله البخاري، والترمذي، والنسائي[٢]، مات بعد ٢٥٠هـ[٣].

أقوال أهل العلم فيه:

قال الترمذي: حدثنا موسى بن حزام الرجل الصالح[٤]، وقال النسائي: ثقة[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال الذهبي: ثقة عابد داعية إلى السنة[٧]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه عابد[٨].

الترجيح:

هو ثقة وثقه النسائي، وأثنى عليه الترمذي، وكلاهما من تلاميذه، ولم يجرحه أحد فيما أعلم.

---

(١) نسبة إلى مدينة قديمة على طرف نهر جيحون، وقد اختلف فيها فقيل: بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وقيل: بضمها، وقيل: بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك البلدة بفتح التاء وكسر الميم. الأنساب ٣/ ٤٤.

(٢) تهذيب الكمال ٢٩/ ٥٢.

(٣) تقريب التهذيب ٥٥٠.

(٤) سنن الترمذي ٤/ ٦٦٥.

(٥) تهذيب الكمال ٢٩/ ٥٣.

(٦) الثقات ٩/ ١٦٣.

(٧) الكاشف ٢/ ٣٠٣.

(٨) تقريب التهذيب ٥٥٠.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال الباجي[٣]، والمزي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]: روى له البخاري مقرونا.

قلت: لا أجد ما يمكن الاعتماد عليه في وصفه بكونه غير معتمد عن البخاري، وقد سبق أن تخريج البخاري للراوي مقرونا لا يكفي بمفرده للدلالة على عدم اعتماده عليه.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد في كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته (٦/ ٤١٨/ ٣٣٣١) قال: حدثنا أبو كريب، وموسى بن حزام، قالا: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن ميسرة الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء».

هكذا أخرجه مقرونا بأبي كريب محمد بن العلاء[٧].

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٣، النسخة الخطية ٣٧٣/ ب.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٩.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٧٠٦.

(٤) تهذيب الكمال ٢٩/ ٥٣.

(٥) تذهيب التهذيب ٩/ ١٣٥.

(٦) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٠٣.

(٧) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي ثقة حافظ، روى له الجماعة، مات سنة ٢٤٧ هـ. تقريب التهذيب ٥٠٠.

[٦٩/٨٣] موسى بن هارون البردي

موسى بن هارون بن بشير القيسي أبو عمر ويقال أبو محمد الكوفي البُرْدِي[(١)] المعروف بالبُنِّي[(٢)] روى عن الوليد بن مسلم (خ)، وهشام بن يوسف، ومحمد بن حرب، روى عنه محمد بن عبد الله بن البرقي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وعبد الله بن حماد الآملي (خ)، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي، مات سنة ٢٢٤هـ[(٣)].

أقوال أهل العلم فيه:

قال أبو زرعة: لا بأس به[(٤)]، وقال الدارقطني: ثقة[(٥)] وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[(٦)]، وقال الذهبي: ثقة[(٧)]، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[(٨)].

الترجيح:

هو صدوق توسط فيه أبو زرعة، وابن حبان فقولهما مقدم على قول الدارقطني: «ثقة».

---

(١) بضم الباء: نسبة إلى نوع جيد من التمر كان يبيعه، وقيل: نسبة لبردة كان يلبسها.
الثقات ٩/ ١٦٠، تهذيب الكمال ٢٩/ ١٦٢، الأنساب ٢/ ١٤١، اللباب ١/ ١٣٦.

(٢) بضم الباء الموحدة بعدها نون مشددة: نسبة إلى بيع البن المعروف.
الأنساب ٢/ ٣١٨، تاج العروس ٣٤/ ٢٨٣ (بنن).

(٣) تهذيب الكمال ٢٩/ ١٦٢.

(٤) الجرح والتعديل ٨/ ١٦٨.

(٥) علل الدارقطني ٨/ ٢٦.

(٦) الثقات ٩/ ١٦٠.

(٧) الكاشف ٢/ ٣٠٩.

(٨) تقريب التهذيب ٥٥٤.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[١]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٢]، وقال الباجي[٣]، والمزي[٤]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨] (٨/ ١٥٣/ ٤٦٤٠) قال: حدثنا عبد الله، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، وموسى بن هارون، قالا: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر، قال: حدثني بسر بن عبيد الله، قال: حدثني أبو إدريس الخولاني، قال: سمعت أبا الدرداء، يقول: كانت بين أبي بكر وعمر محاورة، فأغضب أبو بكر عمر فانصرف عنه عمر مغضبا، فاتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له، فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فقال أبو الدرداء ونحن عنده: فقال رسول الله ﷺ: «أما صاحبكم هذا فقد غامر» قال: وندم عمر على ما كان منه، فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي ﷺ وقص على رسول الله ﷺ الخبر، قال أبو الدرداء: وغضب رسول الله ﷺ، وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأنا كنت أظلم، فقال رسول الله ﷺ: «هل أنتم تاركون لي صاحبي، هل أنتم تاركون لي صاحبي، إني قلت: يا أيها الناس، إني رسول الله إليكم جميعا، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت».

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٢، النسخة الخطية ٣٧٣/١.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦١٩.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٧١٠.

(٤) تهذيب الكمال ٢٩/ ١٦٣.

هكذا أخرجه مقرونا بسليمان بن عبد الرحمن[1]، والظاهر أنه وقع للبخاري مقرونا، ولم أجده مقرونا في غير الصحيح بل لم أجده من رواية موسى بن هارون إلا في هذا الموضع.

(١) سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي يعرف بابن بنت شرحبيل أبو أيوب، روى له البخاري والأربعة، مات سنة ٢٣٣هـ. تقريب التهذيب ٢٥٣.

[٧٠/٨٤] نبهان أبو صالح الجمحي

نبهان الجمحي أبو صالح المدني والد صالح مولى التوأمة[١] روى عن أبي قتادة الأنصاري(خ)، وعنه سالم أبو النضر (خ)، روى له البخاري[٢]، من الثالثة[٣].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال ابن حجر: مقبول[٤].

الترجيح:

مجهول لم يرو عنه إلا سالم بن أبي أمية، ولم يوثقه أحد فيما أعلم، ولم يأت عنه إلا هذا الحديث كما قال عبد الغني بن سعيد الأزدي[٥]، فيقبل حديثه في المتابعات كما يفيده قول الحافظ: «مقبول».

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٦]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم

---

(١) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٨/ ٥٠٢: يقال إن التوأمة كانت معها أخت لها في بطن فسميت تلك باسم وسميت هذه التوأمة.

(٢) تهذيب الكمال ٢٩/ ٣١١.

(٣) تقريب التهذيب ٥٥٩.

(٤) تقريب التهذيب ٥٥٩.

(٥) فتح الباري ٩/ ٥٢٩. وقد وقفت له على حديث آخر من رواية ابنه صالح عنه لكنه لا يصح أخرجه ابن سعد في الطبقات ١/ ٤٢٧ قال: أخبرنا محمد بن عمر، أخبرنا خالد بن إلياس، عن صالح بن نبهان، عن أبيه، عن أبي الهيثم بن التيهان، عن النبي ﷺ قال: «ما من أهل بيت عندهم شاة إلا وفي بيتهم بركة». محمد بن عمر هو الواقدي، وشيخه خالد بن إلياس متروكان كما في التقريب ٤٩٨، ١٨٧.

(٦) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٣، النسخة الخطية ٣٧٣/ ب.

البخاري منفردين[١]، وقال المزي[٢]، والذهبي[٣]، وابن حجر[٤]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب الذبائح والصيد، باب التصيد على الجبال (٩/٥٢٨/٥٤٩٢) قال: حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي، قال: حدثني ابن وهب، أخبرنا عمرو، أن أبا النضر، حدثه عن نافع، مولى أبي قتادة، وأبي صالح، مولى التوأمة: سمعت أبا قتادة، قال: كنت مع النبي ﷺ فيما بين مكة والمدينة وهم محرمون، وأنا رجل حل على فرس، وكنت رقَّاء[٥] على الجبال، فبينا أنا على ذلك، إذ رأيت الناس متشوفين لشيء، فذهبت أنظر، فإذا هو حمار وحش، فقلت لهم: ما هذا؟ قالوا: لا ندري، قلت: هو حمار وحشي، فقالوا: هو ما رأيت، وكنت نسيت سوطي، فقلت لهم: ناولوني سوطي، فقالوا: لا نعينك عليه، فنزلت فأخذته، ثم ضربت في أثره، فلم يكن إلا ذاك حتى عقرته، فأتيت إليهم، فقلت لهم: قوموا فاحتملوا، قالوا: لا نمسه، فحملته حتى جئتهم به، فأبى بعضهم، وأكل بعضهم، فقلت لهم: أنا أستوقف لكم النبي ﷺ فأدركته فحدثته الحديث، فقال لي: «أبقي معكم شيء منه؟» قلت: نعم، فقال: «كلوا، فهو طعم أطعمكموه الله» .

هكذا أخرجه مقرونا بنافع مولى أبي قتادة[٦].

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٢٠.

(٢) تهذيب الكمال ٢٩/ ٣١١.

(٣) تذهيب التهذيب ٩/ ١٩٠.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٧١.

(٥) أي صعَّادا عليها، وفعال للمبالغة. لسان العرب ١٤/ ٣٣٢ (رقا).

(٦) نافع بن عباس - بموحدة ومهملة، أو تحتانية ومعجمة - أبو محمد الأقرع المدني مولى أبي قتادة، قيل =

[٧١/٨٥] نعيم بن حماد الخزاعي

نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي أبو عبد الله المروزي، روى عن عبد الله بن المبارك (خ) وهشيم بن بشير (خ) وابن عيينة، روى عنه البخاري ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي، روى له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجة، مات سنة ٢٢٨هـ[١].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد: كان من الثقات[٢]، وكان أحمد ويحيى بن معين يقولان: نعيم معروف بالطلب ثم ذمه يحيى بأنه يروي عن غير الثقات[٣]، وقال ابن معين: ثقة[٤]، وقال أيضا: صدوق ثقة رجل صدق أنا أعرف الناس به كان رفيقي بالبصرة إلا أنه كان يتوهم الشيء فيخطيء فيه وأما هو فكان من أهل الصدق[٥]، وقال العجلي: ثقة[٦]، وقال أبو حاتم: محله الصدق[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ ووهم[٨]، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث مناكير وقال: وعامة ما أنكر عليه هو الذي ذكرته وأرجو أن يكون

= له ذلك للزومه إياه، ثقة، روى له الجماعة، من الثالثة. تقريب التهذيب ٥٥٨.

(١) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٦٦.

(٢) الكامل ٨/ ٢٥٢.

(٣) الكامل ٨/ ٢٥١.

(٤) سؤالات ابن الجنيد ١٥٣.

(٥) تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٣.

(٦) معرفة الثقات ٢/ ٣١٦.

(٧) الجرح والتعديل ٨/ ٤٦٤.

(٨) الثقات ٩/ ٢١٩.

باقي حديثه مستقيما[١]، وقال أبو سعيد بن يونس: كان يفهم الحديث وروى أحاديث مناكير عن الثقات[٢]، وقال الذهبي: أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه[٣]، وقال أيضا: حافظ احتج به البخاري لكنه يأتي بعجائب[٤] وقال ابن حجر: ثبتت عدالته وصدقه ولكن في حديثه أوهام معروفة[٥]، وقال أيضا: صدوق يخطىء كثيرا فقيه عارف بالفرائض وقد تتبع بن عدي ما أخطأ فيه وقال باقي حديثه مستقيم[٦].

أقوال المجرحين:

قال أحمد: كان كاتبا لأبي عصمة[٧]، وكان أبو عصمة يروي أحاديث مناكير، ولم يكن في الحديث بذاك[٨]، وقال أبو زرعة الدمشقي: يصل أحاديث يوقفها الناس[٩]، وقال ابن معين: ليس في الحديث بشيء ولكنه صاحب سنة[١٠]، وقال أبو داود: عنده نحو عشرين حديثا عن النبي ﷺ ليس لها أصل[١١]، وقال النسائي: ضعيف[١٢]، وقال

---

(١) الكامل ٨/ ٢٥٦.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٤.

(٣) الميزان ٤/ ٢٦٧.

(٤) من تكلم فيه وهو موثق ٥١٧.

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦٣.

(٦) تقريب التهذيب ٥٦٤.

(٧) نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي القرشي مشهور بكنيته ويعرف بالجامع لجمعه العلوم لكن كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك كان يضع، روى له الترمذي، مات سنة ١٧٣ . تقريب التهذيب ٥٦٧.

(٨) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٤٣٧.

(٩) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧١.

(١٠) تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٢.

(١١) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٥.

(١٢) كتاب الضعفاء والمتروكين ٢٤١.

في موضع آخر: ليس بثقة[١]، وقال أيضا: كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يحتج به[٢]، وقال الدارقطني: إمام في السنة كثير الوهم[٣]، وقال أبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه[٤]، وقال صالح بن محمد[٥]: كان يحدث من حفظه وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها[٦]، وقال مسلمة بن قاسم: كان صدوقا وهو كثير الخطأ وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها[٧]، وقال أبو الفتح الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب[٨]، وقال أبو عروبة: مظلم الأمر[٩]، واتهمه الدولابي بالوضع[١٠]، وقال الذهبي: هو مع إمامته منكر الحديث[١١]، وقال أيضا: كان من أوعية العلم ولا

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٦.

(٣) سؤالات الحاكم ١٨٧.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦٣.

(٥) صالح بن محمد بن عمرو أبو علي الأسدي لقبه جزرة، كان حافظا عارفا من أئمة الحديث وممن يرجع إليه في علم الآثار ومعرفة نقلة الاخبار، رحل كثيرا ولقى المشايخ وحدث دهرا طويلا من حفظه، ولم يكن معه كتاب استصحبه، قال الدارقطني: كان ثقة حافظا غازيا، وقال الخطيب: كان صدوقا ثبتا أمينا ذا مزاح ودعابة مشهورا بذلك، مات سنة ٢٩٣هـ. تاريخ بغداد ٩/ ٣٢٢-٣٢٧، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٣-٣٣.

(٦) تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٢.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٦٨.

(٨) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٣/ ١٦٤.

(٩) الكامل ٨/ ٢٥١.

(١٠) الكامل ٨/ ٢٥٣.

(١١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٤١٩.

يحتج به[١]، وقال أيضا: لا يجوز لأحد أن يحتج به وقد صنف كتاب الفتن فأتى فيه بعجائب ومناكير[٢].

الترجيح:

هو ضعيف لكثرة وهمه، فلا يحتج بما تفرد به كما اختاره الذهبي، وتوثيق من وثقه محمول على أنه لا يكذب كما هو واضح من كلام ابن معين، لم يثبت كونه يضع فالأزدي مع كونه مجروحا نقل اتهامه بالوضع عن غير معروفين، واتهام الدولابي له رده ابن عدي بقوله: وابن حماد متهم فيما يقوله لصلابته في أهل الرأي[٣]، وقال الذهبي تعليقا على كلام الأزدي: ما أظنه يضع[٤]، وقول ابن عدي بعد أن ذكر عدة أحاديث مما أنكر عليه: «وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيما» لا ينفعه فقد حشا كتابه في الفتن بالعجائب والمناكير كما قال الذهبي، يضاف لما سبق كونه كاتبا لنوح بن أبي مريم الكذاب.

قال ابن رجب: ونعيم هذا وإن كان وثقه جماعة من الأئمة وخرج له البخاري، فإن أئمة الحديث كانوا يحسنون به الظن لصلابته في السنة وتشدده على أهل الرد في الأهواء، وكانوا ينسبونه إلى أنه يهم ويشبه عليه في بعض الأحاديث، فلما كثر عثورهم على مناكيره حكموا عليه بالضعف[٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٠٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٦.

(٤) المغني ٢/ ٣٥٦.

(٥) جامع العلوم والحكم ٧٢٤.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الدارقطني[١] فيمن روى له البخاري مقرونا، وقال المزي[٢]، والذهبي[٣]، وابن حجر[٤]: روى له البخاري مقرونا، وعده الحافظ فيمن أخرج له البخاري متابعة[٥].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له ثلاثة أحاديث أحدها مقطوع خارج الصحيح، والآخران مقرونان بأسانيد أخرى:

الأول: أخرجه في كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة (١/ ٥٩٢/ ٣٩٢) قال: حدثنا نعيم، قال: حدثنا ابن المبارك، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله» قال ابن أبي مريم: أخبرنا يحيى بن أيوب، حدثنا حميد، حدثنا أنس، عن النبي ﷺ وقال علي بن عبد الله، حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا حميد، قال: سأل ميمون بن سياه، أنس بن مالك، قال: يا أبا حمزة، ما يحرم دم العبد وماله؟ فقال: «من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم».

هكذا قرنه بإسنادين معلقين، وفيهما اختلاف يأتي التنبيه عليه[٦]، وقد رواه جمع

---

(١) ذكر التابعين ومن بعدهم ٢/ ٤٤٨.

(٢) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٦٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٧.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٩.

(٥) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٦) في ترجمة ميمون بن سياه البصري رقم [١١٩].

غير نعيم عن ابن المبارك، وهو في مسنده[(١)].

الثاني: أخرجه في كتاب مناقب الأنصار، باب القسامة في الجاهلية (٧/ ١٩١/ ٣٨٤٩) حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن حصين، عن عمرو بن ميمون، قال: «رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت، فرجموها، فرجمتها معهم».

تابعه سلم بن قتيبة[(٢)] خارج الصحيح، وهذا الحديث من جملة ما انتقد على صحيح البخاري، وهو انتقاد مردود[(٣)]، ثم إنه ليس من شرط الصحيح لأنه مقطوع فعمرو بن ميمون تابعي مخضرم.

---

(١) مسند ابن المبارك ص ١٣٧، رقم (٢٤٠) بنحوه.

(٢) سلم بن قتيبة الشعيري - بفتح المعجمة - أبو قتيبة الخراساني، صدوق، روى له الجماعة إلا مسلما، مات سنة مائتين أو بعدها. تقريب التهذيب ٢٤٦.
أخرجه ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ٢٥٦ قال: حدثني محمد بن خالد بن خداش قال: نا سلم بن قتيبة عن هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون قال: زنت قردة في الجاهلية فرجمتها القرود ورجمتها معهم.
وإسناده حسن لأجل سلم بن قتيبة، ومحمد بن خالد ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أغرب، وقد روى عنه البخاري وابن خزيمة، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يغرب.
الثقات ٩/ ١١٣، التاريخ الكبير ٢٩٨، تهذيب الكمال ٢٥/ ١٣٥، تقريب التهذيب ٤٧٥.

(٣) انتقد هذا الحديث من عدة وجوه:
أولا: ضعف نعيم بن حماد.
قال بهذا محقق سير أعلام النبلاء ٤/ ١٥٩ حاشية رقم (٢)، والشيخ الألباني في مختصر البخاري ٢/ ٢٣٥.
والجواب أنه لم يتفرد به فقد تابعه سلم بن قتيبة كما سبق، وله طرق أخرى ستأتي الإشارة إليها.
ثانيا: تدليس هشيم بن بشير.
قال بهذا محقق سير أعلام النبلاء ٤/ ١٥٩ حاشية رقم (٢)، والشيخ الألباني في مختصر البخاري ٢/ ٢٣٥.
والجواب عنه من وجوه:
الأول: أنه صرح بالتحديث عند البخاري في التاريخ الكبير ٦/ ٣٦٧. =

الثالث: أخرجه في كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني

= **الثاني**: أنه من روايته عن حصين، وقد قال أحمد بن حنبل كما في شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٥٦١: هشيم لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حصين ولا يكاد يدلس عن حصين.

الثالث: أنه لم يتفرد به فقد تابعه اثنان:

(١) عباد بن العوام، وهو ثقة كما في تقريب التهذيب ٢٩٠.

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ٢٠٤٧/ ٢٠٤٧) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا أبي، ثنا عباد بن العوام، عن حصين، قال: سمعت عمرو بن ميمون، يقول: «زنت قردة باليمن، فرجمتها القردة، ورجمتها معهم».

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات وقد تكلم في محمد بن عثمان بن أبي شيبة بعض أقرانه بكلام شديد لا ينبغي الالتفات إليه، ووثقه بعضهم، قال ابن عدي: لا بأس به ولم أر له حديثا منكرا.

ترجمته في تاريخ بغداد ٣/ ٤٢، الكامل ٧/ ٥٥٦، الميزان ٣/ ٦٤٢، لسان الميزان ٦/ ٣٤٢.

(٢) علي بن عاصم بن صهيب، وهو صدوق يخطىء ويصر ورمي بالتشيع كما في التقريب ٤٠٣.

أخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق ص ٢٢٦، رقم (٤٩٨) قال: حدثنا سعدان بن يزيد البزاز، ثنا علي بن عاصم، ثنا حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن ميمون الأودي، قال: «زنت قردة باليمن، فرجمها القرود، فرجمتها معهم» . قال علي بن عاصم: «لو غير حصين حدثني ما صدقت» .

وإسناده ضعيف لأجل علي بن عاصم لكنه يصلح للمتابعة.

وله طريق آخر أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ٢٠٤٧/ ٥١٤١)، والإسماعيلي [كما في فتح الباري ٧/ ١٩٦] من طريق عبد الملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، قال: دخلت مسجد الكوفة، فإذا أنا بعمرو بن ميمون الأودي جالسا وعنده الناس، فقال رجل من القوم: حدثنا بأعجب شيء في الجاهلية، قال: «بينما أنا في حرث لأهل اليمن، إذ رأيت قرودا قد اجتمعن، فرأيت قردا أو قردة اضطجعا، فأدخلت القردة يدها تحت عنق القرد، ثم اعتنقا، إذ جاء قرد آخر فغمزها، فرفعت رأسها فنظرت إليه، فسلت يدها من تحت رأس القرد، ثم مضيا غير بعيد فواقعها وأنا أنظر إليه، ثم رجعت القردة إلى مكانها، فذهبت لتدخل يدها تحت عنق القرد فانتبه، فقام إليها فشم دبرها فصرخ، فاجتمعت إليه القرود، قال: فجعل يشير إليها وإليه، قال: فتفرقوا، فلم ألبث أن جيء بذلك القرد أعرفه بعينه، قال: فأخذوهما فأتوا بهما موضعا كثير الرمل، فحفروا لهما حفرة، ثم رجموهما حتى قتلوهما، قال: فوالله لقد رأيت الرجم قبل أن يبعث الله محمدا ﷺ».

قال ابن عبد البر في الاستيعاب ٣/ ١٢٠٦: وأما القصة بطولها فإنها تدور على عبد الملك بن مسلم عن عيسى بن حطان وليسا ممن يحتج بهما.

=

جذيمة (٧/ ٦٥٣/ ٤٣٣٩)، وفي كتاب الأحكام، باب إذا قضى الحاكم بجور

= قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٥: كذا قال ولم أر له سلفا فيما ذكره عن عبد الملك هذا.

قلت: عبد الملك بن مسلم قال فيه ابن معين: ثقة، وقال أبو داود، وأبو حاتم: لا بأس به، وقال الحافظ: ثقة شيعي. ترجمته في تهذيب الكمال ١٨/ ٤١٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٥، تقريب التهذيب ٣٦٥.

أما عيسى بن حطان فقد ذكره ابن حبان، والعجلي في الثقات، ومثله صدوق حسن الحديث، ولكن قال فيه الحافظ: مقبول، أي حيث يتابع وإلا فلين الحديث، وعلى كل فقد توبع من الثقات كما سبق.

ترجمته في الثقات ٥/ ٢١٥، معرفة الثقات ٢/ ١٩٩، تهذيب التهذيب ٨/ ١٨٦، تقريب التهذيب ٤٣٨.

ثالثا: نكارة متنه.

قال ابن عبد البر في الاستيعاب ٣/ ١٢٠٦: وهذا عند جماعة أهل العلم منكر إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحدود في البهائم، ولو صح لكانوا من الجن لأن العبادات في الجن والإنس دون غيرهما، وقد كان الرجم في التوراة.

ويجاب عن هذا من وجهين:

الأول: أن عمرو بن ميمون تابعي ثقة وثقه ابن معين وابن نمير والنسائي كما في تهذيب التهذيب ٨/ ٩٦، وقد أخبر عما رآه، وهو ليس بمستحيل عقلا فلا وجه لإنكاره، والتخريج الذي ذكره ابن عبد البر من احتمال كونهم من الجن تخريج ليس ببعيد.

الثاني: ينبغي التفريق بين ما رآه عمرو بن ميمون وما فهمه، ومن أين لعمرو بن ميمون أن يعلم أن الرجم كان لأجل الزنا؟ فلا يلزم من التسليم بصحة الحديث التسليم بصحة ما فهمه عمرو بن ميمون.

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ٢٥٦: وقد يمكن أن يكون رأي القرود ترجم قردة فظن أنها ترجمها لأنها زنت، وهذا لا يعلمه أحد إلا ظنا لأن القرود لا تنبئ عن أنفسها والذي يراها تتسافد لا يعلم أزنت أم لم تزن، هذا ظن ولعل الشيخ عرف أنها زنت بوجه من الدلائل لا نعلمه فإن القرود أزنى البهائم، والعرب تضرب بها المثل فتقول: «أزنى من قرد» ولولا أن الزنا منه معروف ما ضربت به المثل وليس شيء أشبه بالإنسان في الزواج والغيرة منه، والبهائم قد تتعادى ويثب بعضها على بعض ويعاقب بعضها بعضا فمنها ما يعض ومنها ما يخدش ومنها ما يكسر ويحطم والقرود ترجم بالأكف التي جعلها الله لها كما يرجم الإنسان، فإن كان إنما رجم بعضها بعضا لغير زنا فتوهمه الشيخ لزنا فليس هذا ببعيد، وإن كان الشيخ استدل على الزنا منها بدليل وعلى أن الرجم كان من أجله فليس ذلك أيضا ببعيد لأنها على ما أعلمتك أشد البهائم غيرة وأقربها من بني آدم أفهاما.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٧/ ١٩٧: لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدا، وإنما أطلق عليه ذلك لشبهه به، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان. =

(١٣/ ١٩٣/ ٧١٨٩) قال: حدثني محمود، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، ح وحدثني نعيم، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودفع إلى كل رجل منا أسيره، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره، حتى قدمنا على النبي ﷺ فذكرناه، فرفع النبي ﷺ يده فقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد مرتين».

هكذا أخرجه مقرونا بإسناد آخر.

= وفوق ما سبق فهذا الأثر ليس من شرط الصحيح لأنه مقطوع فعمرو بن ميمون تابعي مخضرم.

رابعا: أنه مقحم في الصحيح.

ذكر هذا احتمالا الحميدي فقال في الجمع بين الصحيحين ٣/ ٤٩٠: ولعلها من المقحمات التي أقحمت في كتاب البخاري.

وقد أجاد الحافظ ابن حجر في تفنيد هذا الزعم فقال في فتح الباري ٧/ ١٩٧: وما قاله مردود فإن الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها، وكفي بإيراد أبي ذر الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين عن الفربري حجة، وكذا إيراد الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما وأبي مسعود له في أطرافه، نعم سقط من رواية النسفي، وكذا الحديث الذي بعده ولا يلزم من ذلك أن لا يكون في رواية الفربري فإن روايته تزيد على رواية النسفي عدة أحاديث قد نبهت على كثير منها فيما مضى وفيما سيأتي إن شاء الله تعالى، وأما تجويزه أن يزاد في صحيح البخاري ما ليس منه فهذا ينافي ما عليه العلماء من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاري في كتابه، ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه، وهذا الذي قاله تخيل فاسد يتطرق منه عدم الوثوق بجميع ما في الصحيح لأنه إذا جاز في واحد لا بعينه جاز في كل فرد فلا يبقى لأحد الوثوق بما في الكتاب المذكور، واتفاق العلماء ينافي ذلك، والطريق التي أخرجها البخاري دافعة لتضعيف ابن عبد البر للطريق التي أخرجها الإسماعيلي، وقد أطنبت في هذا الموضع لئلا يغتر ضعيف بكلام الحميدي فيعتمده، وهو ظاهر الفساد.

[٧٢/٨٦] هريم بن سفيان البجلي

هُرَيم[١] بن سفيان البجلي أبو محمد الكوفي روى عن إسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر، والأعمش (خ)، وعنه إسحاق بن منصور السلولي (خ)، وأسود بن عامر، وأحمد بن عبد الله بن يونس، روى له الجماعة[٢]، من كبار التاسعة[٣].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال أحمد: صالح الحديث[٤]، وقال ابن معين[٥]، وأبو حاتم[٦]، والعجلي[٧]: ثقة، وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق ثبت[٨]، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله[٩]، وقال البزار: صالح الحديث ليس بالقوي[١٠]، وقال الدارقطني: صدوق[١١]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٢]، وقال الذهبي: ثبت[١٣]، وقال ابن حجر: صدوق[١٤].

---

(١) مصغرا كما في تقريب التهذيب ٥٧١.

(٢) تهذيب الكمال ٣٠/ ١٦٨.

(٣) تقريب التهذيب ٥٧١.

(٤) تاريخ أسماء الثقات ٣٢١.

(٥) تاريخ الدارمي ١٩٥.

(٦) الجرح والتعديل ٩/ ١١٧.

(٧) معرفة الثقات ٢/ ٣٢٦.

(٨) تاريخ أسماء الثقات ٣٢٢.

(٩) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٥٠٣.

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ١٣٤.

(١١) سؤالات الحاكم ١٨٨.

(١٢) الثقات ٧/ ٥٨٨.

(١٣) الكاشف ٢/ ٣٣٥.

(١٤) تقريب التهذيب ٥٧١.

التـرجيح:

هو ثقة وثقه ابن معين، وابن أبي شيبة، وأبو حاتم، وحسبك به، ولذا قال الذهبي: «ثبت»، ولا يعارض هذا قول أحمد: «صالح الحديث»، وقول الدارقطني: «صدوق» لأن الثقة قد يعبر عنه بمثل هذا، ويشهد لذلك قول عثمان بن أبي شيبة: «ثقة صدوق ثبت»، وقول البزار: «ليس بالقوي» لا يقوى على معارضة توثيق من وثقه.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا(١)، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين(٢).

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب العمل في الصلاة، باب ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة (٣/ ٨٧/ ١١٩٩) قال: حدثنا ابن نمير، حدثنا ابن فضيل، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ، قال: كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه، فلم يرد علينا، وقال: «إن في الصلاة شغلا» .

حدثنا ابن نمير، حدثنا إسحاق بن منصور السلولي، حدثنا هريم بن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ نحوه.

هكذا أخرجه مضموما إلى حديث سابق تابعه فيه محمد بن فضيل(٣).

---

(١) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٤، النسخة الخطية ٣٧٤/أ.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٢٠.

(٣) محمد بن فضيل بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق عارف رمي بالتشيع، روى له الجماعة، مات سنة ٢٩٥هـ. تقريب التهذيب ٥٠٢.

[٧٣/٨٧] هشام بن حجير المكي

هشام بن حُجَير[١] المكي روى عن طاوس (خ)، ومالك بن أبي عامر الأصبحي، والحسن البصري وعنه سفيان بن عيينة (خ)، ومحمد بن مسلم الطائفي، وشبل بن عباد المكي، روى له البخاري، ومسلم، والنسائي[٢]، من السادسة[٣].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال ابن شبرمة[٤]: ليس بمكة مثله[٥]، وقال أيضا: ليس بمكة أفقه من هشام بن حجير[٦]، وقال ابن معين: ثقة[٧]، وقال أيضا: صالح[٨]، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة[٩]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[١٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[١١]، وقال ابن

---

(١) بمهملة وجيم مصغر كما في تقريب التهذيب ٢٧٢.

(٢) تهذيب الكمال ٣٠/ ١٧٩.

(٣) تقريب التهذيب ٢٧٢.

(٤) الإمام العلامة فقيه العراق عبد الله بن شبرمة أبو شبرمة قاضي الكوفة حدث عن أنس بن مالك، وأبي الطفيل عامر بن واثلة، وأبي وائل شقيق، وحدث عنه الثوري، وابن عيينة، وابن المبارك، قال ابن عيينة: كان عفيفا صارما عاقلا فقيها يشبه النساك ثقة، ووثقه أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وغيرهما، قال الذهبي: كان من أئمة الفروع، وأما الحديث فما هو بالمكثر منه له نحو من ستين أو سبعين حديثا، توفي سنة ١٤٤هـ، الجرح والتعديل ٥/ ٨٢، تهذيب الكمال ١٥/ ٧٦، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٧.

(٥) المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٤، الجرح والتعديل ٩/ ٥٣.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ١٣٨.

(٧) تاريخ أسماء الثقات ٣٢١.

(٨) الجرح والتعديل ٩/ ٥٤.

(٩) معرفة الثقات ٢/ ٣٢٧.

(١٠) الجرح والتعديل ٩/ ٥٤.

(١١) الثقات ٧/ ٥٦٧.

سعد كان ثقة[١]، وقال الساجي: صدوق[٢]، وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق[٣]، وقال: ثقة[٤]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٥].

أقوال المجرحين:

سئل يحيى القطان عن حديثه فأبى أن يحدث به، ولم يرضه[٦]، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بالقوي، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك[٧]، وقال أيضا: ضعيف الحديث[٨]، وضعفه يحيى بن معين جدا[٩]، وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: ثنا عنه ابن جريج، وخليق أن أدعه قلت: أضرب على حديثه؟ قال: نعم[١٠]، وفي رواية أخرى: إن شئت ضربت عليه[١١]، وذكره العقيلي في الضعفاء[١٢]، وذكره ابن عدي في الكامل، ونقل تضعيف أحمد وغيره له[١٣].

---

(١) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٤٥.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ١٣٨.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق ٥٢٢.

(٤) الكاشف ٢/ ٣٣٥.

(٥) تقريب التهذيب ٢٧٢.

(٦) كتاب الضعفاء للعقيلي ٦/ ٢٥٥.

(٧) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ١/ ٣٨٥.

(٨) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ١/ ٤٠٢.

(٩) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٣٠.

(١٠) الجرح والتعديل ٩/ ٥٤.

(١١) كتاب الضعفاء للعقيلي ٦/ ٢٥٦.

(١٢) كتاب الضعفاء للعقيلي ٦/ ٢٥٥.

(١٣) الكامل ٨/ ٤١٣.

التر جيح:

هو صدوق لا بأس بحديثه مالم يخالف، أو يأت بمنكر، فقد وثقه غير واحد من النقاد، ومن جرحه لم يفسر جرحه، وبعض من ضعفه وثقه في روايات أخرى، وهذا يدل على أن تضعيفه لا يعني رد حديثه، وإنما يفيد أنه ليس بالثبت، ومما يشهد لهذا قول أحمد لما سأله ولده عبد الله هو ضعيف؟: «ليس هو بذاك « فهذا يفيد أن أحمد تحفظ في إطلاق الضعف عليه في تلك المرة.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

لم يذكره أحد فيمن روى له البخاري مقرونا، وقد عده الحافظ في جملة من أخرج له البخاري في المتابعات[1]، وقال: ليس له في البخاري سوى حديثه عن طاوس عن أبي هريرة قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة... الحديث، أورده في كفارة الأيمان من طريقه، وفي النكاح بمتابعة عبد الله بن طاوس له عن أبيه[2].

قلت: حديثه في الصحيح مقرون كما سيأتي.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا في كتاب كفارات الأيمان، باب الاستثناء في الأيمان (١١/ ٦١٠/ ٦٧٢٠) قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاوس، سمع أبا هريرة، قال: قال سليمان: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة، كل تلد غلاما يقاتل في سبيل الله، فقال له صاحبه - قال سفيان: يعني الملك - قل: إن شاء الله،

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٢) هُدَى الساري ٤٧٠.

فنسي، فطاف بهن فلم تأت امرأة منهن بولد إلا واحدة بشق غلام « فقال أبو هريرة يرويه: قال: «لو قال: إن شاء الله لم يحنث، وكان دركا له في حاجته» - وقال مرة: قال رسول الله ﷺ «لو استثنى» . قال(١): وحدثنا أبو الزناد، عن الأعرج: مثل حديث أبي هريرة.

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد لاحق توبع فيه متابعة قاصرة، وقد تابعه عبد الله بن طاوس(٢) متابعة تامة داخل الصحيح.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١١/ ٦١٦: القائل هو سفيان بن عيينة، وقد أفصح به مسلم في روايته، وهو موصول بالسند الأول.

قلت: قال مسلم بعد أن أخرجه (٣/ ١٢٧٥/ ١٦٥٤): وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله أو نحوه.

(٢) عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني أبو محمد ثقة فاضل عابد روى له الجماعة، مات سنة ١٣٢هـ. تقريب التهذيب ٣٠٨.

وحديثه في كتاب النكاح، باب قول الرجل: لأطوفن الليلة على نسائي (٩/ ٢٥٠/ ٥٢٤٢) قال: حدثني محمود، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه... بنحوه إلا أنه قال: «بمائة امرأة».

وقد رجح البخاري لفظ «تسعين» في كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٣٠] (٦/ ٥٢٨/ ٣٤٢٤).

[٧٤/٠٠] يحي بن أيوب الغافقي[1]

[٧٥/٨٨] يحي بن عبد الملك الخزاعي

يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غَنِيَّة[2] الخزاعي أبو زكريا الكوفي روى عن الأعمش، وهشام بن عروة، ويحيى بن سعيد بن حيان (خ)، وعنه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه (خ)، وعلي بن المديني، روى له الجماعة إلا أبا داود، مات سنة ١٨٦هـ، وقيل بعدها[3].

أقوال المعدلين والموثقين:

قال أحمد[4]، وابن معين[5]، وأبو داود[6]، والدارقطني[7]، وابن ماكولا[8]: ثقة، وقال أحمد أيضا: ثقة رجل صالح له هيئة[9]، وقال العجلي: ثقة رجل صالح[10]، وقال النسائي: ليس به بأس[11]، وقال ابن سعد: كان ثقة صالح الحديث[12]، وذكره ابن

---

(١) سبقت ترجمته رقم [٢٠].

(٢) بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية كما في التقريب ٥٩٣.

(٣) تهذيب الكمال ٣١/ ٤٤٦.

(٤) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ١٨٩.

(٥) تاريخ الدامي ٢٠٣.

(٦) تهذيب الكمال ٣١/ ٤٤٨.

(٧) سؤالات البرقاني ١٤١.

(٨) الإكمال ٦/ ١١٩.

(٩) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله] ٣/ ٣١٠.

(١٠) معرفة الثقات ٢/ ٣٥٥.

(١١) تهذيب الكمال ٣١/ ٤٤٨.

(١٢) كتاب الطبقات الكبير ٨/ ٥١٥.

حبان في الثقات[١]، وقال الذهبي: ثقة وقور صالح[٢]، وقال ابن حجر: صدوق له أفراد[٣].

أقوال المجرحين:

قال ابن عدي: عامة مايرويه بعضه لا يتابع عليه وهو ممن يكتب حديثه[٤].

الترجيح:

هو ثقة وثقه جمع من النقاد على رأسهم أحمد، وابن معين، وأبو داود، والدارقطني، والنسائي يطلق «ليس به بأس» على الثقة كما سبق[٥]، ولم يتكلم فيه إلا ابن عدي، وكلامه يفيد أن له بعض الأحاديث التي تفرد بها، ومثل هذا لا يعارض كونه ثقة لأنه ليس من شأن الثقة ألا ينفرد، ولا من شأنه ألا يخطئ.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٦]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٧]، وقال المزي[٨]، والذهبي[٩]، وابن حجر[١٠]: روى له البخاري

---

(١) الثقات ٧/ ٦١٤.

(٢) الكاشف ٢/ ٣٧٠.

(٣) تقريب التهذيب ٥٩٣.

(٤) الكامل ٩/ ٤٦.

(٥) انظر ترجمة إبراهيم بن عمر بن مطرف رقم [٢٥].

(٦) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٤، النسخة الخطية ٣٧٤/ا.

(٧) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٢١.

(٨) تهذيب الكمال ٣١/ ٤٤٩.

(٩) تذهيب التهذيب ١٠/ ١٣.

(١٠) هُدَى الساري، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٠.

مقرونا، وعده الحافظ فيمن أخرج له البخاري متابعة[١].

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم... (١٣/ ٣١٧/ ٧٣٣٧) قال: حدثنا قتيبة، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر، ح وحدثني إسحاق، أخبرنا عيسى، وابن إدريس، وابن أبي غنية، عن أبي حيان، عن الشعبي، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت عمر على منبر النبي ﷺ[٢].

هكذا أخرجه مضموما إلى إسناد سابق، ومقرونا بعيسى بن يونس[٣]، وعبد الله بن إدريس الكوفي[٤]، وقد أخرجه في موضع آخر من حديث إسحاق، ولم يذكر فيه ابن أبي غنية[٥].

---

(١) هُدَى الساري ٤٨٨.

(٢) هكذا أورده البخاري مختصرا، وقد أورده في مواضع أخرى بأطول من هذا منها في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠] (٨/ ١٢٦/ ٤٦١٩) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا عيسى، وابن إدريس، عن أبي حيان، عن الشعبي، عن ابن عمر، قال: سمعت عمر رضي الله عنه على منبر النبي ﷺ يقول: «أما بعد، أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة من: العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير، والخمر ما خامر العقل».

(٣) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي - بفتح المهملة وكسر الموحدة - ثقة مأمون، روى له الجماعة، مات سنة ١٨٧هـ. تقريب التهذيب ٤٤١.

(٤) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي - بسكون الواو - أبو محمد الكوفي ثقة فقيه عابد، روى له الجماعة، مات سنة ١٩٢هـ.
وقد رواه ابن حبان من طريق شيخ البخاري إسحاق بن راهويه هكذا مقرونا الإحسان (١٢/ ١٨٢/ ٥٣٥٩)، (١٢/ ٢١٠/ ٥٣٨٨).

(٥) هو الموضع السابق ذكره قريبا.

[٧٦/٨٩] يزيد بن محمد بن قيس القرشي

يزيد بن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبي البصري مدني الأصل نزيل مصر روى عن محمد بن عمرو بن حلحلة (خ)، والمغيرة بن أبي بردة، وسعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، وعنه يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن عبد العزيز الرعيني، والليث بن سعد (خ)، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي[١]، من السادسة[٢].

أقوال أهل العلم فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال الدارقطني: ثقة[٤]، وقال الذهبي: وثق[٥]، وقال ابن حجر: ثقة[٦].

رأي الباحث:

هو ثقة وثقه الدارقطني وابن حبان ولم يجرحه أحد.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الكلاباذي فيمن روى له البخاري مقرونا[٧]، وذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم

(١) تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٣٨.

(٢) تقريب التهذيب ٦٠٤.

(٣) الثقات ٧/ ٦٣٠.

(٤) سؤالات الحاكم ١٩٠.

(٥) الكاشف ٢/ ٣٨٩.

(٦) تقريب التهذيب ٦٠٤.

(٧) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٨٥، النسخة الخطية ٣٧٤/ ب.

البخاري منفردين[١]، وقال المزي[٢]، والذهبي[٣]: روى له البخاري مقرونا.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

له حديث واحد أخرجه في كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد (٢/ ٣٥٥/ ٨٢٨) قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن خالد، عن سعيد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء، وحدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء، أنه كان جالسا مع نفر من أصحاب النبي ﷺ فذكرنا صلاة النبي ﷺ فقال أبو حميد الساعدي: أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ رأيته إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم هصر ظهره، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فَقَار مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة، فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى، ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى، ونصب الأخرى وقعد على مقعدته.

وسمع الليث يزيد بن أبي حبيب، ويزيد من محمد بن حلحلة، وابن حلحلة من ابن عطاء.

قال أبو صالح، عن الليث: «كل فقار»، وقال ابن المبارك: عن يحيى بن أيوب، قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، أن محمد بن عمرو حدثه، «كل فقار»[٤].

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٢١.

(٢) تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٣٩.

(٣) تذهيب التهذيب ١٠/ ٩٧.

(٤) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار ٢/ ١٦٢: الفَقَار بفتح الفاء خرزات الصلب وهي مفاصله واحدها فَقَارة ويقال لها فَقرة وفِقرة أيضا بسكون القاف وفتحها وجمعها فِقَر، وجاء عند الأصيلي هنا «فقار ظهره» بفتح الفاء وكسرها ولا أعلم للكسر وجها، ذكر البخاري آخر الباب «وقال أبو صالح عن الليث كل فقار» =

هكذا وقع له مقرونا يزيد بن أبي حبيب[1]، وقد ضمه إلى إسناد سابق، وذكر بعده عدة متابعات ليبين اختلاف بعض الألفاظ، وليثبت سماع بعض الرواة من بعض.

= بتقديم القاف كذا للأصيلي هنا، وعند ابن السكن «فِقار» بتقديم الفاء مكسورة، ولغيرهما «قَفار» بتقديم القاف مفتوحة. وكذا لهم بعد عن محمد بن عمرو آخر الباب والصواب «فَقَار» كما تقدم.

وقال الحافظ في الفتح ٢/ ٣٦٠ عن رواية أبي صالح «كل قفار» ضبط في روايتنا بتقديم القاف على الفاء، وكذا للأصيلى، وعند الباقين بتقديم الفاء كرواية يحيى بن بكير لكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الفاء وجزم جماعة من الأئمة بان تقديم القاف تصحيف وقال بن التين لم يتبين لي وجهه.

وقال عن رواية ابن المبارك ٢/ ٣٦١: وقع عندهم بلفظ «حتى يعود كل فقار مكانه» وهي نحو رواية يحيى بن بكير، ووقع في رواية الكشميهني وحده «كل فقاره» واختلف في ضبطه فقيل بهاء الضمير، وقيل بهاء التأنيث أي حتى تعود كل عظمة من عظام الظهر مكانها، والأول معناه حتى يعود جميع عظام ظهره، وأما رواية يحيى بن بكير ففيها إشكال وكأنه ذكر الضمير لأنه أعاده على لفظ الفقار، والمعنى حتى يعود كل عظام مكانها، أو استعمل الفقار للواحد تجوزا.

(١) يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء ثقة فقيه وكان يرسل، روى له الجماعة، مات سنة ١٢٨هـ. تقريب التهذيب ٦٠٠.

[٧٧/٩٠] أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة

أبو بكر بن سليمان بن أبي حَثْمة[١] العدوي المدني روى عن أبيه، وسعيد بن زيد بن عمرو، وعبد الله بن عمر بن الخطاب (خ)، وعنه الزهري (خ) وابن المنكدر، وصالح بن كيسان، روى له الجماعة إلا ابن ماجة[٢]، من الثالثة[٣].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال الزهري: كان من علماء قريش[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال الذهبي: من علماء قريش[٦]، وقال ابن حجر: ثقة عارف بالنسب[٧].

الترجيح: هو ثقة أثنى عليه الزهري، وهو من تلاميذه، ووصفه بالعلم.

ذكر من عده من رواة المتابعات في صحيح البخاري:

ذكره الحاكم فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين[٨]، وقال الكلاباذي[٩]، والباجي[١٠]، وابن حجر[١١]: روى له البخاري مقرونا.

---

(١) بفتح المهملة، وسكون المثلثة كما في فتح الباري ١/ ٢٥٥.

(٢) تهذيب الكمال ٣٣/ ٩٣.

(٣) تقريب التهذيب ٦٢٣.

(٤) كتاب الكنى ١٣.

(٥) الثقات ٥/ ٥٦٦.

(٦) الكاشف ٢/ ٤١٠.

(٧) تقريب التهذيب ٦٢٣.

(٨) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/ ٦٢١.

(٩) رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٢٧.

(١٠) التعديل والتجريح ٣/ ١٢٥٧.

(١١) تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٩.

قلت: لا يحسن عده فيمن لم يعتمدهم البخاري منفردين، وقد أحسن الإمام الكلاباذي فلم يذكره في الباب الذي خصصه للمقرونين، وذلك لثبوت كونه ثقة، وقد نقل الإمام البخاري ثناء الزهري عليه كما سبق فيستبعد أن يكون غير معتمد عنده.

حديثه في صحيح البخاري، وطريقته في تخريجه:

أخرج له حديثا واحدا مقرونا بغيره في كتاب العلم، باب السمر في العلم (١/ ٢٥٥/ ١١٦) قال: حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، و في كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء (٢/ ٨٨/ ٦٠١) قال: حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب كلاهما عن ابن شهاب، عن سالم، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، أن عبد الله بن عمر، قال: صلى بنا النبي ﷺ العشاء في آخر حياته، فلما سلم قام، فقال: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنة منها، لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد».

زاد في الموضع الثاني قول ابن عمر: فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال النبي ﷺ: «لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض» يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن[1].

هكذا وقع له مقرونا[2] بسالم بن عبد الله بن عمر[3].

---

(١) كان بعضهم يقول: إن الساعة تقوم عند تقضي مائة سنة كما روى ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البدري، ورد ذلك عليه علي بن أبي طالب وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي ﷺ، وأن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة، وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجودا حينئذ «أبو الطفيل عامر ابن واثلة»، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا، وغاية ما قيل فيه: إنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ والله أعلم. بتصرف من فتح الباري ٢/ ٨٩.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة (٤/ ١٩٦٥/ ٢٥٣٧) من طرق عن الزهري مقرونا بنحوه.

(٣) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أحد الفقهاء السبعة كان ثبتا عابدا فاضلا، روى له الجماعة، مات في آخر سنة ١٠٦ هـ. تقريب التهذيب ٢٢٦.